

المَكْتَبَةُ البُلْقَيْنِيَّةُ
(١)

ترجمة

الإمام المجتهد شيخ الإسلام

سراج الدين البلقيني

تأليف ولده

الإمام الفقيه العلامة

علم الدين صالح بن عمر البلقيني

٧٩١ - ٨٦٨ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

د. عمر القيَّام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَرْجُمَةُ

الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

سِرَاجِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ

□ ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني

تأليف : العلامة علم الدين صالح بن عمر البلقيني

تحقيق : الدكتور عمر القيام

الطبعة الأولى : ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع : ٢٤ × ١٧

الرقم المعياري الدولي : ISBN : ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٥٠٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٤ / ٢ / ١٠٥٠)



أروقة للنشر وللدراسات والنشر

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwika.net

الموقع الإلكتروني : www.arwika.net

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار تجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

المكتبة البلقينية

مشروع علمي لجمع آثار الأئمة البلقينية
وعلى رأسها الإمام الخميني رحمه الله
سراج الدين محمد بن رسولان البلقيني
وولده الإمامان جلال الدين وعلم الدين

ونشره في آثاره محققه فخرية
بأقدم نداء من المحققين لله تعالى

المشرف العام
وَمُنَسِّقُ الْفَرِيقِ الْعِلْمِيِّ
د. إياول محمد الغوج

الناشر
أزوقة للدراسات والنشر
عقار - الأزقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المشرف العام
على مشروع المكتبة البلقينية
و. (أول) محمد الغوم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبيّنا
محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثمّ أمّا بعد،

فإنّ من منّة الله تعالى على أبناء هذه الأمة أن يُوقَدَ في قلوبهم جذوة الغيرة
عليها، ويُحييَ في نفوسهم أوار الهمة لإقامة مجدها، بإحياء نفيس تراثها، وابتناء
حاضرها على نورٍ من هدى أمرها الأوّل.

وقد وفّقنا الله تعالى في مؤسّستنا (أروقة للدراسات والنشر) إلى العناية
بتراث بعض الأسر العلمية التي زخر بها تاريخنا الإسلامي، ومن تلك الأسر
الجليلة أسرة عالم المئة الثامنة ومجتهدها شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن
رسلان البلقيني (ت ٨٠٥ هـ)، التي برزَ منها أيضًا نجله الإمامان: جلال الدين
عبد الرحمن البلقيني (ت ٨٢٤ هـ)، وعلم الدين صالح البلقيني (ت ٨٦٨ هـ)،
عليهم رَحْمَاتُ الله أجمعين.

وقد عكفنا على هذه الأسرة الكريمة، نجمعُ شتيت أخبارها، وتراجم

أعيانها، ومتفرّق مخطوطات تأليفها، ثمّ كلّفنا ثلّة من مجيدي المحقّقين ليقوموا على خدمتها، لتتنظّم في سلسلة مباركة سمّيناها:

المكتبة البلقينية

وجاءت المجموعة الأولى من هذه المكتبة الفاخرة في عشرة مجلدات، تضمنت المؤلفات البلقينية الآتية:

- ترجمة شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، بقلم ولده علّم الدين، صدّرنا بها المجموعة لتكون بمنزلة التعريف الوافي بسيرة إمام هذه المكتبة. حقّق هذه الترجمة الدكتور عمر حسن القيام (مجلّد واحد).

- ترجمة الإمام جلال الدين البلقيني، بقلم أخيه علّم الدين أيضًا، والجلال يلي أباه في العلم والمكانة. حقّق هذه الترجمة الأستاذان سليم محمد عامر وعبد الجبار زهير شاكر (مجلّد واحد).

- التجرّد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، جمع ولده علّم الدين وترتيبه، حقّقه أربعة من الباحثين المتقنين، وألحق به مستدرّك بما فات العلّم من فتاوى أبيه (٣ مجلدات).

- الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السّلام، للإمام سراج الدين البلقيني، حقّقه الدكتور عمر حسن القيام (مجلّد واحد).

- الإبريز الخالص عن الفضّة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة، للإمام جلال الدين البلقيني، حقّقه الأستاذ سليم محمد عامر (مجلّد واحد).

- التذكرة البلقينية، للإمام عَلم الدين البلقيني، حَقَّقها الأستاذ محمد عايش (مجلَّد واحد).

- الرسائل البلقينية، وتحوي عددًا من الرسائل اللطيفة، في فنون متنوّعة من العلم، من الفقه والحديث والتفسير والعربية وغيرها، من تأليف الأئمة الثلاثة: السَّراج وولديّه، حَقَّقها جماعةٌ من الباحثين (مجلَّدان).

ولا يفوتني في الختام أن أتوجَّه بالشكر والتقدير إلى الفريق الذي قام على هذا العمل العلمي الجليل، وأخصُّ بالذكر الإخوة الفضلاء: الأستاذ المحقِّق محمد عايش، الذي كانت له مراجعاتٌ كثيرةٌ ودقيقة لأعمال المحقِّقين الكرام، والأستاذ محمد نور صابرين، الذي تابع بصبرٍ ودأبٍ ودقّةٍ مراحل الإخراج الفنّي إلى أن ساغ العمل في هذه الصورة الأنيقة، والأستاذ حمزة فرحان، الذي تتبَّع كثيرًا من الأصول الخطيّة التي عمل عليها المحققون.

هذا ونسأل الله تعالى أن يتقبَّل الجهدَ الباهظ الذي بُذل في هذا العمل، وأن ينفعَ به أهل العلم وطلّابه، وأن يُسهِّل سبحانه بكرمه تمامَ هذه المكتبة العلمية المباركة في خيرٍ وعافية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عَمّان

الخميس، في الحادي عشر من شوال ١٤٣٥هـ

الموافق ٧ آب (أغسطس) ٢٠١٤م



مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي خلقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ، وجعلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ، وأكرمَ الصَّالحينَ من عِبَادِهِ بِشَرْحِ الصُّدُورِ، والصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وبعد،

فهذه تَرْجُمَةٌ نَفِيسَةٌ لِلسَّرَاجِ الْبُلْقِينِيِّ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ (ت ٨٠٥هـ) شيخِ عَصْرِهِ، وَمُجَدِّدِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ، كَتَبَهَا وَلَدُهُ عَلَمُ الدِّينِ صَالِحٌ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ. وَقَدْ صَحَّحَتِ الْعَزِيمَةُ عَلَى إِخْرَاجِهَا، وَنَشَرَهَا فِي ثَوْبِ قَشِيبٍ وَحُلَّةٍ زَاهِيَةٍ، تَلِيقٌ بِمَكَانَةِ هَذَا الْإِمَامِ الْجَلِيلِ، وَذَلِكَ بِإِتْقَانٍ تَحْقِيقِيٍّ، وَبِذَلِّ أَقْصَى الْجُهْدِ فِي سَبِيلِ إِدْنَاءِ فَوَائِدِهَا، وَنَفْعِ الْخَاصِّ وَالْعَامِ بِهَا.

وقد تجاوزَ هذا الكتابُ حدودَ الترجمةِ التاريخيةِ المَحْضَةِ، واشتمَلَ عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمُبَاحَثَاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْأُصُولِيَّةِ، فَقَدْ عَقَدَ الْعَلَمُ الْبُلْقِينِيُّ فُصُولًا كَبِيرَةً دَالَّةً عَلَى الْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْفَرِيدَةِ الَّتِي بَلَغَهَا وَالِدُهُ، وَالتِّي اسْتَحَقَّ بِهَا لِقَبِّ مَجْتَهِدِ عَصْرِهِ وَمُجَدِّدِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا عَقَدَهُ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي ضَبَطَ بِهَا وَالِدُهُ مَتَفَرِّقَاتِ الْمَذْهَبِ - يَعْنِي الْمَذْهَبَ الشَّافِعِيَّ - وَهُوَ فَصْلٌ جَلِيلٌ الْفَائِدَةِ دَالٌّ عَلَى نَفُوزِ بَصِيرَتِهِ وَتَغْلُغُلِهِ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ وَكَلِّيَاتِهَا، وَلَا غَرَوَ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ السَّرَاجُ الْبُلْقِينِيُّ عَظِيمَ الْعَنَايَةِ بِتَصَانِيفِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيِّ، وَالْعَزَّازِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْيَانِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ،

فلأجل ذلك ظهر في كلامه الكثير الطيّب من المواطن الدالة على كمال اضطلاعِه بأسرار الشريعة ومقاصدها.

أما الفصل الذي عقده العلمُ البلقيني لانفرادات والده عن الأصحاب في المذهب وترجيحاته على ترتيب أبواب الفقه فهو أغزرُ فصول الترجمة مادةً، وأكثرها ماءً ورؤاءً، وإثارةً للعقل والبحث والنظر، وقد استبدَّ بأكثر الجهد المبذول في تحقيق هذا الكتاب، وأنفقت وقتاً كثيراً في سبيل تحرير ما أخذته الفقهية، والدلالة على منازعه في الاستدلال، وسيظهر الفرق واضحاً بينه وبين غيره من فصول الكتاب حيث زخرت صفحاته بالتعليقات الغزيرة والتحريرات اللازمة التي مسّت الحاجة إليها بُغية التعرف إلى دقة نظر البلقيني وخفاء مسالكه في الاختيار والترجيح.

وعلى هذا النحو في المباحث الدقيقة جرى بناء هذه الترجمة إذ عقد العلمُ البلقيني فصلاً في تعقبات والده على شيخي المذهب: الرافعي والنووي، وفصلاً في تعقباته على الحافظ عبد الغني المقدسي في «عمدة الأحكام» وفصلاً خطيراً في تعقباته على شيخ الإسلام ابن دقيق العيد في شرحه على «عمدة الأحكام» وفصلاً في تعقباته على الحافظين: المزي والذهبي في أسماء الرجال، وفصلاً ضخماً في تعقباته على أبي حيان النحوي الأندلسي في المسائل النحوية والصرفية، وهو فصلٌ مشحونٌ بالفوائد العلمية الدالة على اتساع دائرته في علوم العربية على وجه الخصوص، وهذا الفصلُ تحديداً قد تمَّ تحقيقه في أطروحة علمية في الجامعة الأردنية^(١).

(١) حققه الطالب عماد يونس السواعير، بإشراف العلامة الدكتور ناصر الدين الأسد متّعه الله بموفور العافية. (الناشر).

ومن الفصول القيّمة في الكتاب فَصْلُ المراثي التي رُثِيَ بها والدّه بعد وفاته، وفيه أبلغ الدلالة على عظيم منزلته بين علماء عصره، وإنافته عليهم في شتى المعارف والعلوم.

مخطوطة الكتاب:

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نُسخة خطية فريدة مكتوبة بخط المصنّف العَلَمِ البُلْقيني رحمه الله، وهي من محفوظات مكتبة كوبرلي في تركيا برقم (١٠٦١) وعليها تملّكاتٌ لغير واحدٍ من أعيان العلماء، وأجلّهم شيخُ الإسلامِ زكريا الأنصاري فقد دخلت في نوبته، ثم تشرّف بتملّكها العبدُ الفقير محمد بن محمد الخفاجي الحنبلي، وقد جاء على صحيفة الغلاف ما نصّه:

«كتابُ ترجمة سيّدنا ومولانا وشيخنا، شيخ الإسلام والمسلمين بقيّة المجتهدين، المجدّد لهذه الأمّة أمرّ الدين، رُحلة المجتهدين، لسان المتكلمين، سراج الدين أبي حفص عمر الكِناني البُلْقيني الشافعيّ الوالد، قدّس الله تعالى روجه، ونور ضريحه بمُحمّد وآله... جمعها له ولده كاتبها فقيرٌ رحمة ربّه صالح البُلْقيني لطفَ الله تعالى به آمين».

إنّ هذا النصّ قاطعُ الدلالة على ثبوت نسبة هذا المجموع المبارك إلى مؤلّفه الإمام العَلَمِ البُلْقيني ولد الإمام السّراج البُلْقيني، فضلاً عن دلالاته على القيمة التوثيقية الفريدة لهذا الكتاب الذي وصلنا بخطّ المصنّف واستدراكاته، وهي مزيّة قلما تحظى بها الأصول القديمة، فلأجل ذلك كان حظنا من التوفيق عظيماً، حين صارت إلينا هذه النسخة الغنيّة التي زخرت بكلّ مائعٍ ومفيدٍ من أخبار السّراج البُلْقيني شيخ عصره، ومُجدّد المئة الثامنة، كلمة إجماعٍ لا يجحدونها.

وقع هذا المجموع النفيس في مئة وسبعين لوحة (١٧٠) في كل لوحة صفحتان، مسطرة كل صفحة (٢٣) سطراً في الغالب، وقّع في مواطن كثيرة منها غير قليل من الإلحاقات التي زادت من حجم الكتاب، واحتاجت إلى كثير من الجهد لإثباتها في موقعها الصحيح من الكتاب بواسطة التتبع الدقيق لسياق الكلام.

وَمَا يَزِيدُ مِنْ نَفَاسَةِ الْمَخْطُوطِ، أَنَّهُ اِحْتَوَى قَبْلَ طَرَّتِهِ عَلَى تَقْرِيطَيْنِ، الْأَوَّلَ لَتَقِيَّ الدِّينِ الْمُقْرِيزِيِّ، وَالثَّانِي لِلْقَاضِي عِلَاءِ الدِّينِ ابْنِ الْمُغْلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، وَقَدْ اِطَّلَعَ عَلَيْهَا السَّخَاوِيُّ، وَأُورِدَهُمَا أَيْضاً فِي «الذَّيْلِ عَلَى رَفْعِ الْإِصْرِ» (١٧٢-١٧٤)، وَفِيمَا يَلِي نَصُّهَا:

فِي الْوَرَقَةِ (١/ أ) مَا نَصَّه: «الْحَمْدُ لِلَّهِ شَاهِدَ كَاتِبِ هَذِهِ الْأَسْطَرِ عَلَى نَسْخَةِ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِخَطِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ الْمُقْرِيزِيِّ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ مَا نَصَّهُ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَقَفَ ذُو الذَّهْنِ الْكَلِيلِ، وَالْقَلْبِ الْعَلِيلِ، وَالْفِكْرِ الْحَائِرِ، مِنْ تَصَرَّفَ لِلزَّمَنِ الْجَائِرِ عَلَى هَذَا الْمَشْرِعِ الرَّوَّاءِ وَالْحَدِيقَةِ الْغَنَاءِ، فَإِذَا هُوَ بِحَرِّ عِلْمٍ لَا يُخَاضُ لِحُجَّهِ، وَلَا يُمْتَطَى ثُبُجُهُ، يَشْهَدُ لْجَامِعِهِ بِإِتْقَانِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَتَرْقِيهِ مِنْهَا الدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ، وَاتِّسَاعِ بَاعِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَرَسُوخِ قَدَمِهِ فِي أَنْوَاعِ الْإِحْسَانِ، وَالشَّبَلِ فِي الْمَخْبَرِ مِثْلَ الْأَسَدِ، إِنَّ الْأَصُولَ عَلَيْهَا تَنْبَتُ الثَّمَرُ.

وَابْنُ السَّرِيِّ إِذَا سَرَى أَسْرَاهُمَا

فَاغْتَرَفْتُ مِنْ بَحْرِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ، وَالتَّقَطْتُ مِنْ فَاخِرِ دَرَرِهَا الْفَرَائِدِ، مُلْحَاحاً تَزَكَّتْ بِهَا نَفْسِي، وَتَحَلَّتْ بِبِدَائِعِهَا طَرْسِي، وَعَلَّمَتْنِي كَيْفَ أَصْنَفُ، وَدَلَّتْنِي بِحُسْنِ

التأني وبديع التأنق كيف أجمع وأؤلف، فالله يُري الكافّة في جامعِهِ ما أَرانا لأبيه ولأخيه من ارتفاع القَدْرِ، ومزيد الفخر، وانتشار الذكر ونفوذ الأمر، وبَسْطِ العلم في عامة الأقطار، واختراقِ أحكامِهِ وفتاويه جمهورَ الأمصار بِمَنِّهِ وكرمه.

وكتبه أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ الشافعي في نصف ليلة الخميس لِسِتِّ مَضِيْنٍ من شهرِ رمضان سنة أربع وعشرين وثمانمئة وحسبنا الله وكفى.

وكتبه أَقْلُ عبيدِ الله تعالى محمدُ بنُ عبدِ العزيزِ البُلُقينيِّ الشافعيّ أعزه الله تعالى».

وقبلَ لوحةِ الغلافِ ثَمَّةٌ تقرِيطُ بخطِّ مغايرٍ هذا نَصُّه:

«الحمدُ لله، وقفتُ على هذه السيرةِ العُمرِيَّة، والمآثرِ الزواهرِ السَّراجِيَّة، والمناقِبِ الثواقِبِ العُلويَّة، فوجدتها عِقدًا تَلالُت دُرُّهُ، ومنهلاً صافياً عَذِبَتْ موارده، وحلَّتْ دُرُّهُ، وأفقاً مضيئاً قد أشرقتْ شمسُهُ واستدار قمره، وكنزاً نفيساً نثرتْ جواهره على أهلِ الآفاقِ وبِدره، وعِقدًا جَلِيَّتْ على أَعلى المِنصَّاتِ عرائسُهُ، ومَهْداً تَمَهَّدَتْ فيه أبكارُ العلمِ ونفائسُهُ، وطِرساً حكت أسطارُهُ سوادَ العيونِ بأنوارها، وغَرْساً أِينَعَتْ رِياضُهُ فهِبَتْ نَسائُ السَّحَرِ بنفحاتِ أزهارها، واستمتعت الأُمم على انتشارها باجتناء ثمارها.

ففي كُلِّ لفظٍ منه رَوْضٌ من المنى وفي كلِّ سطرٍ منه عِقدٌ من الدُّرِّ

فهو وإن طالت مدائحه، وطارت في الآفاقِ سوانحه، وسبقت في ميدانِ الثناء جوامحه، وتناهتْ في صفاتِ الكمالِ خواتيمُهُ وفواتحه، فقد قَصَّرَ في حقِّ هذا الإمامِ المترجم، وصَغُرَ بالنسبةِ إلى مَنْ كان للعلماءِ الكبارِ الطَّرَازُ المُعَلِّم،

واختصر في مقام الإطناب، وأوجز في المقال وكان جديراً بالاستيعاب، لكنه أطرب وأطاب، واجتهد فأصاب، وأوتي في ترتيب هذه المدح وتهذيب هذه الملح الحكمة وفصل الخطاب.

هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا، وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا، وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجْزَلُوا

فلقد ارتقى في حُسنِ التصنيفِ ونظمِ التأليفِ إلى منتهى الغاية، وكم انتقى من آية واضحة على تفرُّد أبيه رضي الله عنه في جميع العلوم وصالح لا تُنكر له الآية، وكم أوردَ في هذه الترجمة من دراية لا يُدرِكُها إلا بصيرةُ أولى النظر، وكم أسند من رواية كلما استنبط منها علمٌ نافعٌ قلنا رضي الله عن عُمرَ وابنِ عمر.

أبقى الله تعالى هذا البيت المعمورَ بالعلم مشيداً، وحَفِظَ جلاله ذو الجلال والإكرام أبداً، وخلدَ خبرة المتلقى بالقبول مرفوعاً على التأييد كما كان في الابتداء بمنه وكرمه.

قال ذلك وكتبه: علي بن محمد بن أبي بكر بن المغلي.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

عملنا في الكتاب:

مع نفاسة المخطوط، وكونه بخط المؤلف، إلا أنه احتوى على العديد من المواطن التي كانت تعاص على النظرة الأولى، وربما أدت التسرع في قراءتها إلى الوقوع في شرك الخطأ، وقد ضاعف هذا من حجم المسؤولية العلمية تجاه هذا الكتاب الذي تجاوز - كما أسلفنا - كونه سيرة تاريخية محضة؛ وذلك لما اشتمل عليه من دِقاق المسائل ومضائق النظر في الأصول والفقه والتفسير والحديث وعلوم

العربية وما هو من بابات الخلاف العالي بين الطبقة العليا من أعيان العلماء. وأيضاً، فقد أفدنا في مقابلة هذا المخطوط والتوثق من مادته العلمية بالاستعانة بالترجمة القيمة التي كتبها الجلال عبد الرحمن البلقيني لوالده السراج، فهو الذي ابتدأ التصنيف في ذلك، وترك لنا ترجمة جليلة مشحونة بالفوائد وقعت في خمس وستين لوحة من القطع الكبير، وقد ذكر العلم البلقيني جهد أخيه في طاعة كتابه فقال: «وقد وُضِعَ له سيّدنا وشيخنا ومولانا قاضي القضاة جلال الدين، شيخ الإسلام والمسلمين... ترجمة عظيمة، تُطْرَبُ السامع، وتُشْتَفُّ المسامع، وأنا في هذه الترجمة أغترف من بحرّها، وأنسج على منوالها»، وقد أنافت ترجمة العلم على ترجمة الجلال إنافة ملحوظة بلغت مئة واثنين وتسعين موطناً، وعلى الرغم من هذا التفاوت إلا أن ترجمة الجلال، قدّمت لنا عوناً علمياً خليقاً بالتنويه، فهي في المادة المشتركة بمثابة نسخة خطية ثانية، وقد نبّهنا على ما وقع بينهما من الفروق في غير ما موطن ولا سبباً إذا كان ذلك من الفروق القيمة التي يتعلّق بها مزيد فائدة.

لقد جرى في تحقيق هذا السفر النفيس على المنهج الذي سلكته في تحقيق الجزء الأول من «فتاوى البلقيني» وكتاب «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» من حيث توفير القراءة الدقيقة للنص في المقام الأول، وتوزيع فقراته توزيعاً يرتبط بالمعنى أوثق ارتباطاً وأكدّه، وتخريج جميع المطالب المعروفة في علم التحقيق من الآيات والأحاديث والآثار والأشعار والنقول وما أكثرها، وهي التي تستبدُّ بجهد لا يعلم قدره إلا الله، حيث يتم التوثق من هذه النقول وتخريجها بما يضمن سلامة النقل ودقته، فضلاً عما يحتاج إليه جميع ذلك من التعليقات

المُفيدة التي نتغيًا أن تكون دقيقة وافيةً بالمقصود دون التورُّطِ في آفةِ الاستكثار،
وإثقال الكتاب بالخواشي التي لا قيمة لها في كثيرٍ من الأحيان.

وصدّرتُ الكتابَ بترجمةٍ محرّرةٍ لمؤلفه العَلَمُ البُلُقيني، جمعتُ أطرافَ
سيرته، ومعالَمَ حياته.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

وكتبه

أبو الحسن

عمر حسن القيام الطيّبي

إربد-الأردن

٧ / جمادى الثانية / ١٤٣٥ هـ

٦ / ٤ / ٢٠١٣ م

عَلَمُ الدِّينِ الْبُلْقِينِي

سيرة حياته

(٧٩١هـ - ٨٦٨هـ)

حين أجمعتُ أمري على كتابة هذه الترجمة، ساورني غير قليل من هواجسِ الحيرة والتردد، وشعرتُ بالحاجة إلى طرفٍ صالحٍ من الأئمة والتروِّي، فهذا العَلَمُ الْبُلْقِينِي قد اختلفت فيه كلمة المؤرخين، فحين أجمع الجُمُ الغفيرُ منهم على إمامته وديانته، انفرد شيخُه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ (ت ٨٥٢هـ) بتقديم صورة مُشوَّهةٍ للعَلَمِ الْبُلْقِينِي، تكظُمُ الأنفاس، وترسمُ صورةً بشعةً لهذا الإمام الذي كان أحدَ أعيانِ عصره، وهي إلى الزرارية عليه، والإهانة له، وتعدادٍ مثالبه، وفَضَحِ مستوره، وتَلطِيعِ منشوره، أقربُ من كونها ترجمةً تاريخيةً مُنصِّفةً، وكأنَّ الرجلَ كان عريَّاً عن الفضائل، وأنَّ قُصاراهُ أن يكونَ لَصّاً من لصوصِ القضاء؛ يجمعُ بين دناءة النفسِ والطمعِ والحُمقِ... إلى آخرِ ما قرَفَهُ به الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني - وهو مَنْ هو - إمامةً وديانةً واستبداداً بزعامة عصره غير منازَعٍ في ذلك ولا مُدافع.

إزاء هذه الترجمة التي رَكِبَتْ مَتْنُ الاعتساف، وكسَفَتْ من شمسِ العَلَمِ الْبُلْقِينِي، كان هناك غيرُ واحدٍ من المؤرخين الذين نَصَّروا وجه هذا الرجل، ووضعوه في موضعه الحقيقي بين علماء عصره، ويأتي في طليعة هؤلاء: الإمام المؤرِّخ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) فقد كتب

ترجمة حسنة للعلم البلقيني في «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي»^(١)، وأخرى مختصرة في «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»^(٢) اعتذر عن وجازتها بقوله: «وقد استوعبنا حاله في عدة مواضع من مصنفاتنا ليس لذكرها في هذا المختصر محل، وفي شهرته ما يغني عن الإطناب في ذكره هنا».

وأيضاً فقد كان العلم البلقيني سعيداً بتلاميذه الذين رأوا حجم الضيم الذي حاق بشيوخهم في صنيع الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتلفظوا بالتبديد هذه الغاشية بكل وسيلة، وانتصفوا للعلم البلقيني ولم يتركوه نهب الضياع وسوء القالة، فكتب تلميذه الشمس السخاوي^(٣) (ت ٩٠٣هـ) ترجمتين سابغتين لشيخه فيهما جماع الدلالة على رفيع منزلته وكامل فضله: الأولى في معلمته الضخمة: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»^(٤)، والأخرى في «الذيل على رفع الإصر»^(٥) وكلتاها وافية بمقاصد الترجمة، قد أخذتا بحظ وافٍ من التمهيص والنقد وتوخي الحقيقة بعيداً عن التعصب والإجحاف.

وكصنيع السخاوي صنع الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ)، فكتب لشيخه العلم البلقيني ترجمة قيمة في «المنجم في المعجم»^(٥) اضطرر فيها قلبه بالحماسة لشيخه، وهي ترجمة ليست كبيرة لكنها دالة على مبلغ تبجيله للبلقيني، وقاضية

(١) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧).

(٢) انظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (١٦: ٣٣٣).

(٣) انظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٣: ٣١٢).

(٤) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٥-١٨٤، وهي أطول تراجمه وأوفاهها دلالة على علمه وفضله.

(٥) انظر: «المنجم في المعجم» ص ١٢٦-١٣٣.

بإمامته وديانته، وكونه صَدْرًا من صدور القضاء، وشيخاً من أشياخ الإسلام.

أما كتابُ «زاد المسير في فهرست الصغير» فقد شَحَنه السيوطي بذكر التصانيف والساعات التي أخذها عن شيخه العَلَمِ البُلْقِينِي، وهو ما سنذكره عند الحديث عن معارفه وعلومه، وَمَنْ تَذَوَّقَ كَلَامَ السيوطي في حديثه عن شيخه، ظهر له أَنَّ العَلَمَ البُلْقِينِي كان من محاسن عصره، وأنَّ تلك الصورة المَظْلَمَة التي ظهرت في ترجمة الحافظ ابن حجر لا تعزُّ على سهام النقد، ولا تثبت على التمهيص والتحقيق.

إنَّ من عجيب ما وقع في شأنِ هذا الكتابِ الذي أُنْهَضَ بأعباء تحقيقه، أن يكونَ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ هو الذي أشارَ على تلميذه العَلَمِ البُلْقِينِي بتَصنيفه، وقد جزم بذلك الشمسُ السخاوي في ترجمة العَلَمِ فقال: «وأفرد لوالده ترجمةً في مجلدة، أخذَ الترجمةَ التي جمعها له أخوه من قَبْلِهِ، وَضَمَّ إليها فوائداً بإرشادِ شيخنا»^(١) يعني الحافظُ ابن حجر، وحين وصل العَلَمُ البُلْقِينِي إلى ختام ترجمة والده، ذكر طرفاً من المراثي التي قيلت فيه بعد وفاته سنة (٨٠٥هـ)، وذكر عبارةً حسنةً في حَقِّ شيخه ابن حجرٍ حين قال: «ومَّا رثاه الشيخ الإمامُ العالمُ العلامةُ الحافظُ شهابُ الدين العسقلاني أبقاه الله تعالى فقال:

يا عينُ جودي لَفَقْدِ البحرِ بالمطَرِ واذري الدموعَ، ولا تُبْقِي ولا تَدْرِي

ثم ذكر باقي القصيدة وهي طويلة»^(٢)، وفي هذا إشارةٌ إلى طَرَفِ مودَّةٍ وَفَضْلِ توقيرٍ بين الرجلين.

(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.

(٢) ترجمة السَّراج البلقيني، ورقة (١٥٤/ ١٥٧).

ثُمَّ نَسَبَ فِي حَلْقِ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ مَا يَنْشَبُ بَيْنَ الْمُتَعَاَصِرِينَ مِنَ الْمُنَافِسَةِ وَالْمَغَايِظَةِ، وَيَسَّ الثَّرَى بَيْنَهُمَا^(١)، وَحُلَّتْ حُبَا التَّوْقِيرِ مِنْهُمَا، فَجَرَى قَلَمَاهُمَا بِمَا رَغِبَ عَنْهُ فَضْلًا عَصِرَهُمَا^(٢)، وَكَفَكَفَ مِنْ غُلُوِّهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمَا مِنْ نَصْفَةِ الْمُؤَرِّخِينَ.

لقد سبق لي أن كتبت مقدمةً سابغةً للسراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) بلغت تسعاً وسبعين صفحةً، صدّرتُ بها كتاب «الفتاوى» الذي جمعه ولده صالح هذا، ورتبه على أبواب الفقه، وحين ذكرتُ طرفاً مُقتضباً من ترجمة العَلَمِ البلقيني كان مما سبق به القلمُ ثمة أن قلتُ: «ويبدو أن سيرته في القضاء لم تكن محموداً، فلأجل ذلك فجَّجَ الحافظُ ابن حجرِ العبارةَ في حقِّه، ووصفه بأوصافٍ لا تليقُ بمن هو دونه» ويبدو أن ضيقَ المقامِ، وانصرافَ العنايةِ إلى شخصية والده، قد حالاً بيني وبين تحقيقِ هذا الموطنِ وسيرِ حقيقته، وإنعامِ النظرِ فيه بعينِ المؤرِّخِ الناقدِ، فكان يكونُ حسناً جداً في هذه الطالعةِ أن أُضربَ صفحاً عن تلك العبارةِ السابقة التي تقيّلتُ فيها آثارُ الإمامِ الحافظِ ابن حجرِ العسقلاني، وأن أتفحصَ سيرةَ هذا العَلَمِ البلقيني بعينِ الإنصافِ، فليس من أمانةِ العَلَمِ أن يسترسلَ الباحثُ مع خطئه،

(١) هذا مجازٌ تُعبّرُ به العربُ عن المقاطعةِ بين الرجلين، ومنه قولُ جرير:

فلا تُوبسوا بيني وبينكم الثرى فإن الذي بيني وبينكم مُثري

ولتنامِ الفائدة، انظر: «أساس البلاغة» مادة (ثري).

(٢) يوضحه قولُ الشمس السخاوي واصفاً من حالِ العَلَمِ البلقيني: «وامتنع كثيرٌ من الرحالة من الاجتماعِ به لما كان يبلغُهُم من الجفاءِ لشيخنا بحيث يزيدُ في ذلك على الحدِّ، خصوصاً في مصنفه الذي سمّاه: «تفرُّق المجمع» فإنه أفلَّحَ فيه ما شاء، وكان ما فيه من الألفاظِ القبيحةِ نحو السبعين، وهم والله بسببه معذورون، ومنهم الحافظان: تاج الدين ابن الغرابيلي، ونسيم الدين عبد الغني المرشدي، وكذا تقللُ آخرون من الاجتماعِ به». «الدليل على رفع الإصر» ص ١٧٨.

ولا ضَيْرٌ إطلاقاً في الاعترافِ بالتقصيرِ في البحثِ والتنقيرِ، ووجوبِ تأسيسِ الحكمِ على البحثِ المُتَقَصِّي الذي يُفْضِي بنا إلى كتابةِ الحقيقةِ.

وَبَعْدُ: فهذا أوانُ الشروعِ في كتابةِ ترجمةٍ لِلْعَلَمِ الْبُلْقِينِي، تستوفي مقاصدَ التعريفِ به، وتكونُ مَدْخَلاً صالحاً لقراءةِ ترجمةِ والده، وتَتَغَيَّا الإنصافَ فيما تقصُدُ إليه، فالكمالُ عزيز، وكفى المرءُ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ معاييه.

هو الإمامُ المفسِّرُ، الفقيهُ القاضي المتفتنُ، عَلَمُ الدين، أبو البقاء^(١) صالح بن عمر بن رَسْلان بن نصير^(٢) بن صالح بن شهاب الدين بن عبد الخالق بن محمد ابن مسافر الكِنَائي الْبُلْقِينِي الشافعي^(٣).

وُلِدَ صالحٌ لَعَلَمٍ من أعلامِ عصره، فأبوه السَّرَاجُ الْبُلْقِينِي هو مجددُ المِثَّةِ الثامنةِ وعالمُها، شَهِدَ له بذلك أقرأته وتلاميذه، وكانَ المشارَ إليه بينَ العلماءِ في عصرٍ اكتظَّ بالكبارِ منهم، واستبدَّ بزعامَةِ الشافعية، وتزاحمَ عليه طلبَةُ العلمِ، وطارت فتاواه في الآفاق، مع ما كانَ عليه من الجلالةِ والمهابةِ والحشمةِ الوافرةِ والكلمةِ النافذةِ في مجلسِ السلطان.

وأُمُّه هي زينب - وقيل: صالحة - بنت صالح بن مُظَفَّر بن نصير، ابنةُ ابن عمِّ زوجها السَّرَاج، تزوّجها وأولدها صالحاً وأخاه الضياءَ عبد الخالق، ثمَّ نُويَ إليه أمرُ هَجَرِها بسببه قبل موته بعشرِ سنين، فقد حَضَرَتْ أختُه من بُلْقِينَةٍ،

(١) بالباءِ الموحَّدة من تحت. ووقع في بعضِ المصادر: التَّقْيُ بالتاءِ المثناة من فوق، والصواب ما أثبتناه، وهو الذي عليه جمهورُ المؤرخين.

(٢) بفتح النون مكبراً، وهو الذي جزم به البرهان البقاعي في «عنوان العنوان»: ورقة ١٤٢، ووقع لبعضِ المحققين إirاده بضمِّ النون مصغراً، والصواب ما أثبتناه.

(٣) اختلفت عباراتُ المؤرخين في نسبِ البلاقنة من لدنِ السَّرَاجِ الْبُلْقِينِي، وقد اعتمدتُ على رأيِ الجلال السيوطي في «المنجم في المعجم» ص ١٢٦.

«فذكرت له أنها أرَضَعَتْها، وبحث عن ذلك حتى وَضَحَ له، فلَمَّا عَلِمَ صَحَّةَ قَوْلها اجْتَنِبْها»^(١) فسكنت به أمُّه عند قريبهم، ابن عمِّها عز الدين عبد العزيز بن مُظَفَّر^(٢) بجوار بابِ سرِّ البيمارستان، وحين مات والده أقامَ مع والدته في طبقة علوِّ المدرسة التي أنشأها السَّراجُ البُلْقِينِي بحارة بهاء الدين، ثم طال العمرُ بوالدته وتزوَّجت بعد وفاة زوجها، ورأت ولدها العَلَمَ في ولاية القضاء التي كانت نوبُها الأولى سنة (٨٢٦هـ)، فتأخَّرت وفاتها - رحمها الله - إلى سنة (٨٢٨هـ)^(٣).

ولِدَ العَلَمُ البُلْقِينِي بعد عشاءِ الآخرة ليلة الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وسبعمئة بحارة بهاء الدين في القاهرة^(٤)، ونشأ بها في كنف والده، وتلقى علومه الأساسية، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثمان سنين، وصَلَّى به للناس التراويح على العادة بمدرسة والده سنة تسع وتسعين، وحفظ «العُمدة»^(٥)، و«الألفية» في النحو لابن مالك^(٦)، و«منهاج البيضاوي»^(٧)، وقرأ

(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٧. ولتأم الفائدة انظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ١٦٩ - ١٧٠، وعبارته ثَمَّة: «وكان الشيخُ هَجَرَ أمَّهُ قبل ذلك بمُدَّة، لَمَّا شاعَ أنَّها ارتضعت معه».

(٢) في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٧: «مصطفى». وهو تحريفٌ ظاهر.

(٣) انظر: «إنباء الغُمر بأبناء العُمر» (٣: ٣٥٥) ووصفها بقوله: وكانت موصوفةً بالخير.

(٤) وهو الذي جزم به المؤرِّخون، انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧) و«الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٦، وانفرد الحافظ ابن حجر فجعل ولادته في أول سنة تسعين وسبعمئة، انظر: «رفع الإصر» ص ١٦٩.

(٥) للحافظ عبد الغني المقدسي في الحديث، وكانت من محفوظات ذلك العصر، وقد شرحها إمام عصره ابن دقيق العيد، وهو شرح جليلٌ نافِعٌ غايةً في بابه.

(٦) من أشهر شروحها شرح ابن عقيل النحوي الشافعي.

(٧) في الأصول، وهو من أشهر المختصرات، وشرحه غير واحدٍ من فحول الشافعية وكان شرح الإسنوي معروفاً زمن العلم البلقيني.

على والده تصنيفه في الفقه المسمّى «التدريب» الذي كتبه له ولأخيه عبد الخالق، فلما انتهى إلى حيث كان وصل الشيخ في «الطلاق»، صار يكتب له لوحاً فلوحاً، حتى مات وقد وصل فيه إلى كتاب «النققات»، فأكمل الحفظ من «منهاج الطالبين» للإمام النووي^(١)، ثم عرّض بعض محافظه على أبيه، والزّين العراقي، وعرضها جميعها على أخيه الجلال فيما بعد، وكان جُلُّ انتفاعه به بعد ملازمته إياه حين عُزل من القضاء، فكتب بخطّه جملةً من تصانيفه وقرأها عليه، وأخذ الفقه عن المجدي البرماوي والشمس العراقي وغيرهما، كما سيأتي بيانه في ذكر شيوخه، كما أخذ الأصول عن العزّبن جماعة، والنحو عن شمس الدين الشطنوفي، وعلم الحديث عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، ووليّ الدين العراقي، وسمع عليهما «محاسن الاصطلاح» لوالده، وكتب عند الحافظ الزين العراقي جزءاً من «أماليه» بحضور الحافظ نور الدين الهيثمي^(٢).

وذكر الحافظ السخاوي طرفاً صالحاً من مسموعات شيخه العلم البلقيني على غير واحد من أعلام عصره، فسمع على والده «جزء الجمعة» للنسائي، و«ختم دلائل النبوة» لليبهي بقراءة الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٣)، كما سمع «جزء ابن

(١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٦.

(٢) وكان ذلك بقراءة الشهاب أحمد بن علي بن خلف الحسيني. كما في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٧.

(٣) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٨ وزاد بعده نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر: «ما رأيناه - يعني العلم البلقيني - في مجالس إسماع أبيه إلا نادراً؛ لأنه كان مشغلاً بتأديب معلّمه له، فلا يُحضره إلا يوم بطالة، حتى إنه لم يسمع «الأربعين» التي خرّجتها له، ولا «الجزء العوالي» الذي خرّجه له الولي العراقي ولا غيرهما من العوالي التي كانت تُقرأ عليه بطريق الرواية ولا يحصل فيها بحث ولا لفظ».

نُجَيْد»^(١) بقراءة الحافظ ابن حجر على الشهاب ابن حَجِّي الدمشقي سنة ٨٠٨ هـ وقرأ العَلَمُ بِنَفْسِهِ على الشهاب ابن حَجِّي بَعْضُ مشيخة الفخر، وسمع على أخيه الجلال «عشارياته» تخريج الزين العُقْبِي، و«الصحيحين» وغير ذلك على آخرين كالشيخ جمال الدين ابن الشرائحي، وأجاز له أبو إسحاق التنوخي، وجماعة كثيرة من الشاميين باستدعاء الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، ولقي الحافظ جمال الدين ابن ظهيرة من تلاميذ والده حين حج سنة (٨١٤ هـ).

* شيوخ العَلَمِ البُلْقِينِي:

لقد أخذ العَلَمُ البُلْقِينِي عن غير واحد من أعلام عصره، ويحسن بنا في هذه المقدمة أن نُشِيرَ إلى نُخْبَةٍ مختارة من أعيانهم على النحو التالي:

١- الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد، الأصولي المُفَسِّر المتفنن سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البُلْقِينِي (ت ٨٠٥ هـ) والده، وشيخ زمانه وإنسان عين الشافعية في أوانه. كان مَنَّ بَسَطَ الله له في العلم، وأوقفه على دقائق الفهم. تفقه بغير واحد من أعيان عصره مثل الشمس بن عدلان، والنجم الحسين ابن علي الأسواني وغيرهما، وأخذ الأصول عن الزين عمر بن أبي الحرم الكتتاني وأبي الثناء الشمس الأصفهاني شارح «مختصر ابن الحاجب» وغيرهما، وسمع الحديث عن الشمس ابن غالي الدمياطي وأبي العباس بن كُشْتغدي وبالإجازة عن الحافظين الكبيرين: المِزِّي والذهبي. وكان آيةً في الحفظ والذكاء وسيلان الذهن، وقوة الحجة، وتصانيفه قاضيةً بذلك، ومن أشهرها «الفتاوى»^(٢) وحاشيته على

(١) وهو الإمام أبو عمرو وإسماعيل بن نُجَيْد السالمي. انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ٨٧.

(٢) وقد يسر الله لنا العمل في إخراجها مع ثلثة من أفاضل المحققين وتشرفتُ بالتقديم لها والعناية بالمجلد الأول منها، وتستصدر في ثلاثة أجزاء كبيرة قريباً بعون الله.

«روضة الطالبين»، و«الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»^(١)، و«محاسن الاصطلاح» في علم الحديث و«التدريب» في الفقه ولم يكمله، وغير ذلك من المصنّفات المشحونة بالفوائد والفرائد. وقد ترجم له ولده الجلال عبد الرحمن ترجمةً حسنةً، واعتمد عليها العَلَمُ وأضاف إليها أشياء كثيرة، وللحافظ ابن حجر فَضْلٌ عنايةً بأخباره فقد كان أَجَلٌ تلاميذه رحمه الله.

٢- الإمام الفقيه العلامة جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رَسَلَانَ البُلْقِينِي (ت ٨٢٤هـ) أخوه، وسبَطُ البهاء ابن عقيل، ومن كان يُضَرَّبُ به المثل في الفهم والذكاء. نشأ على عَيْنِ أبيه، فحفظ «العمدة» للحافظ عبد الغني، و«ألفية ابن مالك» وبحث «الحاوي» على أبيه، و«التدريب»، وحضر على الجمال الإسنوي، وكان والده يُعَظِّمُه ويستمع إليه، وكان محباً للعلم، وتولّى قضاء القضاة، وكان مهيباً ذا حشمة وافرة، سليم الباطن، وصنّف بعض التصانيف منها: «النكت على منهاج الطالبين» و«الإفهام بما وقع في صحيح البخاري من الإبهام»، و«جواب الأسئلة المكية»، وغير ذلك. وقد انتفع به أخوه العَلَمُ، وعرض عليه جميع محفوظاته، وارتفع به في دنياه، واعتنى بحواشيه على «الروضة»، وأفردَ لَهُ ترجمةً مستقلة وبالجملة، فقد كان من محاسن عصره رحمه الله^(٢).

٣- الإمام الحافظ، الفقيه المفسّر، المؤرّخ المتفنّن شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) إمام عصره في شتى علوم الإسلام، وأستاذ الحفاظ، وصاحب «فتح الباري» الذي طنّت بذكره الأمصار

(١) وهو كتابٌ جليلٌ غاية، وقد انتهيت من العمل في تحقيقه وسيصدر في مجلّدٍ متوسط بعون الله.

(٢) له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص ٢٨٥، و«طبقات ابن قاضي شعبة» (٤: ٨٧)، و«الضوء

والأعصار، فضلاً عن غيره من التواليف الباهرة القاضية بإمامته واتساع دائرته مثل: «الإصابة في تمييز الصحابة»، و«إطراف المُسندِ المعتلي» و«الدرر الكامنة» و«تهذيب التهذيب» وغيرها.

تفقه بالسراج البلقيني ولازمه بما لا مزيد عليه، وأكثر من النقل عنه، وقرأ عليه الكثير من «الروضة» وحواشيها، وسمع عليه بقراءة الشمس البرماوي في «مختصر المزني»، ثم انفرد بحافظ العصر الزين العراقي فلازمه عشر سنوات جعلته إمام هذا الفن بلا مُدافع، ثم خرج إلى اليمن فاجتمع بإمام اللغويين المجد الفيروزآبادي فأخذ «القاموس المحيط» مناولةً، ولازم العز بن جماعة في غالب العلوم التي كان يقرئها دهرًا، ومّا أخذه عنه «شرح المنهاج» الأصلي، و«جمع الجوامع»، وأخذ عن ابن الملقن قطعة كبيرة من شرحه الكبير على «المنهاج»^(١)، وعن التنوخي في القراءات وبرع في جميع العلوم، واجتمع له من الشيوخ المشار إليهم، والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره رحمه الله^(٢).

٤- الإمام الحافظ، الفقيه الأصولي ولي الدين أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ) ولد الحافظ الشهير زين الدين العراقي، وهو الذي اعتنى به في سنن مبكرة، فأسمعه على أعيان زمانه كالمحب الخلاطي

(١) يعني «منهاج الطالبين» للنووي، وقد طبع شرحه المتوسط وهو «عجالة المحتاج» في أربعة مجلدات.

(٢) «الضوء اللامع» (٢: ٣٧). وقد ترجم الحافظ ابن حجر العسقلاني لنفسه على عادة بعض العلماء في كتابه «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٦٢، وترجم له تلميذه الحافظ السخاوي ترجمة حسنة في «الضوء اللامع» (٢: ٣٦-٤٠) ثم أفرد سيرته في ترجمة ضخمة طبعت في ثلاثة مجلدات سماها: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر».

والقلانسي وغيرهما، واعتنى بطلب الفقه وقَصَرَ همَّته عليه، فتفقه بالأبناسي وبالسراج البلقيني وعول عليه في الفقه، وجَرَّد حواشيه على «الروضة» فانتفع بها الناس، وكان يعتمدُ على أقواله وفتاواه، ويُطَرِّزُ «تصانيفه بكثيرٍ من اختياراته ومباحثه مفتخرًا بإيرادها وإضافتها إليه»^(١). وكان من رُفَعَاءِ عصره. تولَّى منصب القضاء بعد شغوره بموت والده، فسار فيه السيرة المرضية، مع العفة والنزاهة على ما ابتلي به من ضيق ذات اليد وكثرة العيال. وصنَّف التصانيف الحسنة المؤنقة مثل: «الغيث الهامع على جمع الجوامع» في الأصول، و«شرح سنن أبي داود»، وترتيب حواشي البلقيني على «روضة الطالبين»، وأكمل شرح والده على «ترتيب المسانيد»، وصنَّف «الفتاوى» وهي نافعةٌ حسنةٌ وغير ذلك من التواليف النافعة رحمه الله^(٢).

٥- الإمام النحوي شمس الدين محمد بن إبراهيم الشطنوفي القاهري الشافعي (ت ٨٣٢هـ). ولد بشَطْنُوف من أعمال المنوفية، وقَدِمَ القاهرة شابًا، فاشتغل بجملة علوم الإسلام، من الفقه والفرائض والقراءات والعربية، ومهر في هذه العلوم، وتصدَّر للقراءات بالجامع الطولوني، وانتفع به طلبه العلم لا سيما في العربية، فقد كان يُدرِّسُ الطلاب حِسْبَةَ لوجه الله في الجامع الأزهر، وكان إمامًا جَمَّ التواضع، مشكور السيرة، معروفًا بالفضيلة، وقد امتنع من نيابة الحكم، ومن أخذ عنه العربية: العَلَمُ البلقيني، والشرف المناوي، والشُّمْنِي رحمه الله^(٣).

(١) «الضوء اللامع» (١: ٣٣٨).

(٢) للولي العراقي ترجمة في «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٦٠، و«الضوء اللامع» للحافظ السخاوي (١: ٣٣٦) وهي ترجمة حسنة.

(٣) للشطنوفي ترجمة في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (٣: ٢٤٨)، و«الضوء اللامع» (٦: ٢٥٦).

٦- الإمام الفقيه أبو الفداء مجد الدين إسماعيل بن أبي الحسن بن علي البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣٤هـ)، تفقه بالإسنيّ وطبقته، وانتفع بملازمة السراج البلقيني مدة طويلة، وتقدّم في علم الفقه، وقرأ عليه طلبه السراج، وكان فيهم ولده العلّم وشمس الدين البرماوي، وجمال الدين الطياني، والجمال ابن ظهيرة^(١)، وقد ترك الإشغال مدةً طويلةً وعاش خاملاً محارفاً في رزقه ووظائفه، وخطب بجامع عمرو بن العاص، وذكره الحافظ ابن حجر في «معجمه» ووصفه بكثرة الاستحضار، وأن له مجاميع حسنة وفوائد مستحسنة رحمه الله^(٢).

٧- الإمام الفقيه أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن خليل الغرّاق^(٣) ثم القاهري الشافعي (ت ٨١٦هـ). اشتغل في أول أمره بالحديث فسمع من الموفق الحنبلي وغيره، ثم لازم السراج البلقيني وانتفع به في الفقه، وعليه تخرّج، وأذن له بالإفتاء والتدريس، وتصدّر الإقراء بمدرسة سعد الدين بالقرب من جامع بشتك، وانتفع به خلائق في الفرائض، وأخذ عنه العلّم البلقيني، وكان حسن الإلقاء للدروس، ذا سمّة^(٤) حسن ومهابة، كثير التلاوة للقرآن، صبوراً على الطلبة، وجاور بمكة، وهناك سمع منه التقي ابن فهد المكيّ، وذكره في «معجمه»، وأثنى عليه غير واحد من العلماء^(٥).

(١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٥٧.

(٢) للمجد البرماوي ترجمة في «طبقات ابن قاضي شعبة» (٤: ٨٦).

(٣) بالغين المعجمة ثم الراء الثقيلة المشددة نسبة لقريّة من قرى مصر البحرية. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٣٠٧).

(٤) وقع في «الضوء اللامع» (٦: ٣٠٨): «إذا سمعت». وهو خطأ ظاهر.

(٥) للشمس الغرّاق ترجمة في: «طبقات ابن قاضي شعبة» (٤: ٥١) و«الضوء اللامع» (٦: ٣٠٧).

٨- الإمام الفقيه العلامة برهان الدين إبراهيم بن أحمد البيجوري الشافعي (ت ٨٢٥هـ) تفقه أولاً بالجمال الإسنوي، ثم شدَّ رحالَه إلى الإمام الأذرعي في حلب، فكتب عنه كتابه «قوت المحتاج»^(١)، وكان ينازعه في بعض مسائله، ثم لازم السَّراج البُلْقيني، وتمهَّر في الفقه حتى حفظ «روضة الطالبين» وأصلها، وهو «الشرح الكبير» للرافعي، ووصفه ابن حجَّي الحسباني بأنه أعلمُ الشافعية في عصره، وكان لا يملُّ من الإشغال والاشتغال، فانتفع به طلبة العلم، وولي في أواخر عمره مشيخة الفخرية^(٢)، وكان يعترض على الوليِّ العراقيِّ فيُصلح كُتبه على ما يراه البيجوري. وعلى فَرَطِ ذكائه لم يُرزَق الحظُّ في التصنيف رحمه الله^(٣).

* تلاميذُ العَلَمِ البُلْقيني:

ذكر الشمسُ السخاوي أنَّ العَلَمَ البُلْقينيَّ قد تصدَّى لنشرِ العلمِ قديماً، وكذا للوعظ والإفتاء، وحضر مجلس وعظه السادة من الشيوخ والرِّفاق، وطارَت فتاويه في الآفاق، وأخذَ عنه الفضلاء من كلِّ ناحية، طبقةً بعد أخرى، حتى صار أكثرَ الفضلاء من تلامذته^(٤). ويبدو أن العَلَمَ البُلْقيني لم يكن محظوظاً في حفظ أخبار تلاميذه بالموازنة مع أخبار شيوخه، ومن هنا كانت المادة عن أخبار تلاميذه نزرّة يسيرة، ولولا ما وصل إلينا من أخبار الشمس السخاوي والجلال السيوطي لكان أمرُ الحديث عن تلاميذه أمراً في غاية الصعوبة. وقد تقصَّيتُ أخبارَ تلاميذه،

(١) الذي شرح به «منهاج الطالبين»، وهو نفيس تستمد منه فقهاء الشافعية في تصانيفها.

(٢) نسبة إلى الأمير فخر الدين الكامل. انظر: «الدارس في تاريخ المدارس» (١: ٣٢٦).

(٣) للبرهان البيجوري ترجمة في: «ذيل الدرر الكامنة» ص ٢٨٧، و«طبقات ابن قاضي شعبة»

(٤: ٧١).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

وتيسّر لي الحديث عن ثمانية من أعلامهم على الترتيب التالي:

١- الإمام الحافظ المؤرّخ أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢ هـ): ولد سنة (٨٣١ هـ) بحارة بهاء الدين بجوار مدرسة السراج البلقيني، وحفظ القرآن العظيم، و«عمدة الأحكام»، و«التنبيه»، و«منهاج الطالبين»، و«ألفية ابن مالك»، و«نخبة الفكر» لشيخه الحافظ ابن حجر، وقرأ عليه كثيراً ولازمه أشدّ الملازمة، واختصّ بصحبته، وتوّه به شيخه، وحمل عنه أكثر تصانيفه، وتفقه بالعلم البلقيني وذكر له ترجمة حسنة في غير ما كتاب من كتبه، وأثنى عليه جداً، وخرّج له مئة حديث عن مئة شيخ، وأحاديث ومسلسلات وأسانيد لعدة كتب، وقرأ عليه «جزء الجمعة» للنسائي^(١)، و«عشاريات» أخيه الجلال، وجزء ابن شاهد الجيش، وترجمة والده، وبعض ترجمة أخيه الجلال^(٢).

لقد ترجم الشمس السخاوي لنفسه على عادة بعض شيوخه كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وبعض معاصريه كالجلال السيوطي، وأوفى على الغاية حين وضع بين يدي الباحثين سيرته في الحياة، إذ كتب ترجمة ضافية استوعبت الدقيق والجليل من أموره^(٣)، وألقت ضوءاً ساطعاً على تكوينه العلمي خاصة.

(١) وكان ذلك يوم الأربعاء سابع عشري المحرم سنة تسع وأربعين يعني وثمانمئة. انتهى من الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٩.

(٢) زاد السخاوي: «وحضرت كثيراً من دروسه ومروياته، وعلقت من فتاويه وفوائده جملة، ومن الفتاوى التي جمعها لوالده، ومما قرأته من «الفتاوى» آخر مسألة منها وهي في ابن عربي وتصانيفه، وكتب لي بخطه أنه يقول فيها كما قال والده. انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٩.

(٣) انظر: «الضوء اللامع» (٢: ٨١).

لم يكن للعلَمِ البُلْقيني كبيرُ حضورٍ في نفسِ السخاوي بالموازنة مع الحضورِ القويِّ لشيخه ابن حجر، نعم قد ترجم للبلقيني ترجمةً حسنةً ذكر فيها طرفاً من صلتِه به حين قال: «وقد قرأتُ عليه أشياء، وحضرتُ دروسه، وأذن لي بالتدريس والإفتاء وربما أرسل إليَّ بالفتاوى، وقرَّظ لي غيرَ تصنيف، وكان يُجلُّني ويُقدِّمني على سائر الجماعة»^(١).

٢- الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد، المُفسِّر المؤرِّخ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحُضَيْري السيوطي - ويقال: الأسيوطي^(٢) - القاهري الشافعي، صاحبُ التصانيف الغزيرة، واليدِ الباسطةِ في جملةِ علوم الإسلام.

وترجم الحافظ السيوطي لِنَفْسِه في مجلِّدٍ حافلٍ قدَّم فيه صورةً متكاملة عن شخصيته العلمية، لولا ما عراه من مواطنِ النقص التي كدَّرت من صفائه، وهو كتابُ «التحدُّث بنعمة الله»^(٣).

لقد حدَّد السيوطي تاريخ ولادته بقوله: «كان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلَّ رجبٍ سنة تسع وأربعين وثمانمئة، فسَمَّاني والذي يوم الأسبوع عبد الرحمن»^(٤)، ثم قصَّ طرفاً صالحاً من سيرته العلمية بعد أن قدَّم صورةً

(١) «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

(٢) يوضِّحه قولُ الإمام السيوطي نَفْسِه: «كان الوالد يكتبُ في نسبه السيوطي، وغيره يكتبُ الأسيوطي ويُنكر كتابة الوالد، ولا إنكارَ بل كلا الأمرين صحيح». انظر: «التحدُّث بنعمة الله» ص ١.

(٣) نُشر بعناية إليزابيث سارتين، وصدر في سلسلة «الذخائر» وقد استوعب فيه دقائق حياته وتفصيلها، ووضع بين يدي الباحثين وثيقة تاريخيةً عزيزةً النظير في الثقافة العربية الإسلامية.

(٤) «التحدُّث بنعمة الله» ص ٣٢.

مشرقةً لوالده الذي كان أحدَ أعيانِ عصره، فذكر أن أسبابه قد اتصلت بأسباب العلمِ البلقيني في شوال سنة خمسٍ وستين، فقال: «وفي شوال سنة خمسٍ وستين، لَزِمْتُ دروسَ شيخ الإسلام قاضي القضاة عَلم الدين صالح البلقيني ابن شيخ الإسلام المجتهد سراج الدين عمر البلقيني الشافعي، فقرأتُ عليه من أول كتاب «التدريب» تأليف والده إلى باب الزكاة، وسمعتُ عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى باب العَدَد، ومن أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومن أول «التنبيه» إلى الزكاة، وقطعةً من «الروضة» من باب القضاء، ومن «التكملة» للزركشي من إحياء الموات إلى نحو الوصايا»^(١).

كان الجلال السيوطي عظيمَ الاعتدادِ بالتلمذة للعلمِ البلقيني، وكان حريصاً على تأكيد أسبابه بأسباب شيخه، وقد عبّر عن هذا التبجيل بقوله: «وصنَّفْتُ في هذه السنة - أعني سنة خمسٍ وستين - كتاب «شرح الاستعاذة والبسملة» وكتاب «شرح الحوقلة والحيعة» وأوقَفْتُ عليهما - يعني العلم البلقيني -، فكتب لي عليهما تقريراً، وهذان الكتابان وإن اشتملا على فوائدٍ يبتهج بها المبتدئ، فإني لا أعتبرهما الآن، ولولا أن شيخنا شيخ الإسلام وقفَ عليهما، وشَرَفَها بخطِّه لغسلتُهما في جملة ما غَسَلْتُه، فإني غَسَلْتُ ما هو أجلُّ منهما بالنسبة إليهما، وإنَّما أبقيتُهما لشرفِ خطِّه وبركته. ثم إنَّ شيخنا المذكورَ اقتضى رأيه الشريفُ أن يُجيزني بالإفتاء والتدريس، فأجازني بذلك في شوال سنة ستٍّ وستين، وكتب لي بخطِّه إجازةً»^(٢).

(١) «التحدُّث بنعمة الله» ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٩.

قلت: قد ذكر الجلال السيوطي صورةً لهذين التَّقْرِيطَينِ في الحديثِ عن بعض ما كُتِبَ على مؤلفاتِهِ تقريراً أو مَدْحاً فقال: «كتب شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين البلقيني =

ثم ذكر السيوطي أن والده كانت له مَشِيخَةٌ تُدَرِّسُ الفقه بالجامع الشبخوني، فلما توفي قُرِّرَ باسم ولده الجلال، فلما أجازهُ شيخُه العَلَمُ البُلْقِينِي بالإفتاء والتدريس، استأذَنَه في مباشرةِ الدرسِ بِنَفْسِهِ، وأن يُسَرِّفَهُ شيخُه بالحضور عنده في أولِ يومٍ كما جرت به العادة، فأجابَ إلى ذلك، وعيَّنَ له يوماً مُحَضَّرُ فيه، يقول الجلال السيوطي: «فذهبتُ ورَبَّتُ كَرَّاسَةً فيها الكلامُ على أولِ سورة الفتح بحسبِ ما وصلتُ إليه قدرتي إذ ذاك، وافتتحتها بخطبة «الرسالة» للإمام الشافعي رضي الله عنه، اقتداءً بشيخنا شيخ الإسلام، فإنه كان إذا حضرَ دُرْسَ الخشائية يفتتحُ دُرْسَه بها اقتداءً بوالده وأخيه، وهما كانا يفعلانه تبرُّكاً، وأعلمتُ الناسَ بأنَّ شيخَ الإسلام البُلْقِينِي يحضُرُ إجلاسي في يومِ كذا، فلم يُصدِّقْ أكثرُ الحَسَدَةِ، وذَهَبْتُ إلى مقامِ الإمام الشافعي رضي الله عنه فدعوتُ عنده وتوسَّلتُ به في المعونة، فلما كان يومُ الثلاثاءِ تاسعِ ذي القعدة سنة سبعٍ وستين، حضرَ شيخُ الإسلام البُلْقِينِي ومعه ولدهُ وربيُّه ونوابُه في الحُكْمِ، ومن الفضلاء والطلبة خَلَقٌ كثير، ومن الحَسَدَةِ والأعداءِ أكثر، فامتأ بهم الجامع، فصلَّى شيخُ الإسلام التحيةَ في المحراب، وصلَّيتُ خَلْفَه، وجلستُ بين يديه والطيلسانُ مُرَحَى على عينيه، فقال: أين المدرِّسُ؟ فقلت: ها هو ذا، فقال: تعالَ هنا، فأجلستني عن يمينه، وجلسَ

= على تأليفي: «شرح الاستعاذة والبسملة» و«شرح الحيلة والحوقة» وهما أوَّلُ ما ألفته في زمنِ الطلب سنة خمسٍ وستين ما نصُّه: «الحمدُ لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى: وقَفْتُ على هذينِ التصنيفين اللطيفين المُبارَكَيْنِ المُشتمَلَيْنِ على الفوائدِ الكثيرةِ والفرائدِ الغزيرةِ، فوجدتهما مُشتمَلَيْنِ على أشياءَ حسنةٍ وألفاظٍ مستحسنةٍ، فحقُّ أن يُنَوَّهَ بِفَضْلِ مُصَنِّفَهُمَا، ويُذكَرَ ما حواه من الفضائلِ وما حرَّره من المسائلِ، شكر الله سَعْيَه على ذلك، وسلك بنا وإياه أحسنَ المسالك، وجعلنا الله وإياه مع الذين أنعم الله عليهم، وحَسَنَ أولئك». «التحدُّثُ بِنِعْمَةِ اللهِ» ص ١٣٧.

ربيّه القاضي صلاح الدين عن يساره، فقال: هُنا رُبْعَةٌ تَقْرؤون عليها؟ فقيل: لا، فقرأ سورة تبارك والإخلاص والمعوذتين والفاطحة، ودعا داع، ثم قلت: دستوركم، فقال: قل، فافتتحتُ بخطبة الإمام الشافعي رضي الله عنه، فسُرَّ بذلك وأعجبه، ثم قرأتُ أوَّل سورة الفتح، فأعجبه أيضاً، ثم سردتُ الكلام الذي رَتَّبْتُهُ^(١).

ثم ذكر من ملازمته لشيخ الإسلام العَلَمِ البُلْقيني ما يقضي بإعجابه بهذا الإمام الجليل فقال: «ثم استمرَّيتُ^(٢) بعد ذلك ملازماً لدروس شيخنا شيخ الإسلام، فلم انفكَّ عنه إلى أن مات، وكنتُ أذهب من الفجر إلى دروس البُلْقيني فأحضر مجلسه إلى قريب الظَّهر، ثم أرجعُ إلى الشُّمُني فأحضر مَجْلِسَه إلى قُرب العصر، هكذا ثلاثة أيام في الجمعة: السبت والاثنين والخميس^(٣)».

وحين ذكر الجلال السيوطي أسماء تصانيفه جعل ذلك في سبعة أقسام، فقال في القسم الرابع: وهو ما كان كَرَّاساً ونحوه سوى مسائل الفتاوى، وذلك مئة مؤلف، ثم ذكر منها: ترجمة شيخه قاضي القضاة البُلْقيني^(٤).

ويبدو أنها ممَّا لم يصل إلى أيدينا، لكنّه دَبَّجَ ترجمةً حسنةً لشيخه في كتابه «المنجم في المعجم» فيها قَدْرٌ وافي من الدلالة على مكانة العلم البلقيني بين علماء عصره.

إنَّ من أهم ما ذكره الجلال السيوطي في هذه الترجمة تَفَرُّدَ شيخه العَلَمِ البُلْقيني بعلو سلسلة الفقه بينه وبين الشافعي، فقد كان آخر من بيَّنه وبين الشافعي

(١) «التحدّث بنعمة الله» ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) كذا في الأصل، ولا أراها فصيحة.

(٣) «التحدّث بنعمة الله» ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٤) المصدر السابق ص ١١٩.

أربعة عشر نفساً^(١)، ثم ذكر رحمه الله هذه السلسلة المباركة من أعيان الشافعية^(٢)، ولولا خشية الإطالة لأوردناها بتمامها تيمناً بذكر هؤلاء الأسيخ المباركين.

وأيضاً، فقد استقصى الجلال السيوطي جُملة مسموعاته على شيخه العَلَمِ البلقيني في كتابه «زاد المسير في فهرست الصغير»، فذكر سماعه طريق المصريين من رواية كريمة المروزية لصحيح البخاري^(٣)، وسماعه صحيح مسلم من رواية ابن سفيان الفقيه^(٤)، وسماعه سنن أبي داود برواية أبي علي اللؤلؤي^(٥) وابن داسة، وسماعه شمائل الترمذي عالياً من شيخه البلقيني^(٦)، وجزء الجمعة من السنن الكبرى للنسائي رواية ابن حيويه^(٧)، ودلائل النبوة للبيهقي^(٨)، والشفا للقاضي عياض سماعاً عليه لبعضه وإجازة لسائره^(٩)، وسائر تصانيف الشيخ تقي الدين السبكي^(١٠)، وتصانيف ابن دقيق العيد^(١١)، وتصانيف القرافي^(١٢)، إلى غير ذلك من المسموعات الوفيرة الدالة على كمال اختصاصه به، وشدة شغفه بعلومه، وحين

(١) «زاد المسير في فهرست الصغير» ص ٨٥.

(٢) انظر: «المنجم في المعجم» ص ١٢٧.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٢.

(٤) المصدر السابق ص ٨٧.

(٥) المصدر السابق ص ٩٢.

(٦) المصدر السابق ص ١٠١.

(٧) المصدر السابق ص ١٠٩.

(٨) المصدر السابق ص ١٥٨.

(٩) المصدر السابق ص ١٨٩.

(١٠) المصدر السابق ص ٢٢٧.

(١١) المصدر السابق ص ٢٥٤.

(١٢) المصدر السابق ص ٣٠١.

مات العَلَمُ البلقيني رثاه تلميذه الجلال السيوطي بقصيدة قال فيها:

ماتَ إمامُ الناسِ شيخُ الوري	ففاضت الأعينُ ممّا جرى
فناحت الوُرُقُ على أَيْكِها	وغابت الشمسُ وماج الوري
يا علماً في عصره مُفرداً	قد ضَمَّ إذ نُودِيَ ضَمَنَ الثرى
قد كان علمُ الفقه دهرأ به	مُعَرِّفاً، والآن قد نُكِّرا ^(١)

إلى آخر القصيدة الدالة على وفاته لشيخه على الرغم من ركاكتها وضعف سبكها وقلة مائها.

٣- الإمام الفقيه المؤرخ تاج الدين عبد الوهاب بن عمر بن الحسين بن محمد الحُسَيْنِي الدمشقي الشافعي (ت ٨٧٥هـ): ولد بدمشق بعد المئة الثامنة، ونشأ بها، وحفظ القرآن العظيم وبَغُض الكتب، وأخذ الفقه عن العلاء بن سلام، وشدا طرفاً منه عن التقي ابن قاضي شُهْبَة وقَدِم القاهرة صُحْبَة الكمال البارزي، فقرأ على القاياتي، وسمع الحديث عن الحافظ ابن حجر، وناب في القضاء، ثم باشره استقلالاً في حلب فحُمِدَت سيرته، ثم تَلَطَّف بالاستعفاء منه، ولزِم الانقطاع والاشتغال بالعبادة والتلاوة في صالحة دمشق، وصنَّف التصانيف منها: «شرح فرائض المنهاج»، و«أوضح المسالك إلى معالم المناسك» وقد قرَّظه العَلَمُ البُلْقِينِي و«الروض المغرّس في فضائل البيت المقدّس»، ولم يزل على قدم راسخة من الصلاح والزهد حتى جاور في مكّة وأكثر المجاورة ومات بها رحمه الله يوم الأحد ثاني جمادى الأولى، ودفن هناك ووقف كُتْبُه على مدرسة أبي عمر المقدسي، وكان حَسَن الخطّ رحمه الله^(٢).

(١) «المنجم في المعجم» ص ١٢٨-١٢٩، وذكرها السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٨١.

(٢) للتاج الحسيني ترجمة في «الضوء اللامع» (٦: ١٠٥).

٤- الإمام الفقيه الأصولي المتفنن برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن أبي شريف المقدسي المصري الشافعي (ت ٩٢٣هـ): وُلِدَ بالقدس الشريف سنة (٨٣٣هـ) ونشأ بها، فأخذ عن أخيه الكمال ابن أبي شريف، ثم رحل إلى القاهرة، فأخذ الفقه عن قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني، وعن الشمس القاياتي، وأخذ الأصول عن الجلال المحلي، والحديث عن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، وصاهر قاضي القضاة شرف الدين المناوي وناب عنه في القضاء، ودرس وصنف وأفتى، وكانت إليه الغاية في جميع أموره، وولي المناصب السنية، وصار عليه المعول في الديار المصرية، وزار بيت المقدس سنة (٨٩٨هـ)، وهناك تقلد أمر الفتوى بأمر أخيه الكمال، ثم رجع إلى القاهرة. وكان من أهل الصلاح والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وبسبب ذلك عُزِلَ عن القضاء، فانجمع في بيته، وأقبل على الله تعالى فأقبل الله بقلوب الناس إليه، وكان له مَصْبَنَةٌ في القدس يُعْمَلُ فيها الصابون، فيتقوّت منها ولا يأخذ من معالم مشيخة الإسلام شيئاً، وكان له شعرٌ يفارق شعر الفقهاء لما عليه من كُسوة الرقة وبهاء النفس، فمن ذلك ما قاله متشوقاً إلى أخيه شيخ الإسلام الكمال ابن أبي شريف وهو بيت المقدس:

مَا شِمْتُ بَرَقاً بِأَطْرَافِ الشَّامِ بَدَا	إِلَّا تَنَفَّسْتُ مِنْ أَشْوَاقِي الصُّعْدَا
وَلَا شِمْتُ عَيْراً مِنْ نَسِيمِكُمْ	إِلَّا قَضَيْتُ بِأَنْ أَقْضِي بِهِ كَمْدَا
يَا لَوْعَةَ الْبَيْنِ مَا أَبْقَيْتُ مِنْ جَلْدِ	أَيَقَنْتُ وَاللَّهِ أَنَّ الصَّبْرَ قَدْ نَفَدَا

إلى آخر الأبيات.

وكانت وفاته رحمه الله ليلة الجمعة تاسع عشري المحرم سنة (٩٢٣هـ)،

وَدُفِنَ بِالْقُرْبِ مِنْ ضَرِيحِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

٥- الإمام الكبير، الحافظ المُفسِّر، الفقيه الأصوليُّ المُتَقَنَّ شَيْخُ الْإِسْلَام قَاضِي الْقَضَاةِ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَا بْنُ الْقَاضِي زَيْنُ الدِّينِ بْنِ زَكَرِيَا بْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ السُّنِّيِّ^(٢) الْمُصْرِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت ٩٢٦هـ): وَلَدَ سَنَةَ (٨٢٣هـ) فِي بَلَدِهِ سُنَيْكَةَ، ثُمَّ التَّحَقَّقَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَهَنَّاكَ قَرَأَ عَلَى مَشَايِخِ عَصْرِهِ، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ عَلَى الْإِمَامِ الزَّيْنِ الْعُقَيْبِيِّ وَالنُّورِ الْمَخْزُومِيِّ، وَتَفَقَّهَ بِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ مَشَايِخِ الْوَقْتِ، فَأَخَذَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَالشَّرَفِ مُوسَى السُّبْكِيِّ، وَالشَّهَابِ الْغَزِّيِّ وَالْعَلَمِ الْبُلْقِينِيِّ، وَالشَّمْسِ الْقَيَاتِيَّ، وَأَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ وَالْأَدَبَ وَالْأَصُولَ وَالْمَعْقُولَاتَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ وَالْكَافِيَّ وَالْحَصَكْفِيَّ، وَقَرَأَ «سَنَنِ ابْنِ مَاجَه» عَلَى ابْنِ حَجَرٍ بِقَوْتٍ يَسِيرٍ، وَقَرَأَ عَلَى الْعُقَيْبِيِّ «صَحِيحَ مُسْلِمٍ» وَ«السَّنَنِ الصَّغَرَى وَالْكَبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ، وَ«شَرْحَ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطُّحَاوِيِّ، وَأَجَازَهُ خِلَافَتُهُ يَزِيدُونَ عَلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ نَفْسًا، ثُمَّ طَلَعَ نَجْمُهُ فِي سَمَاءِ مِصْرَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَتَوَلَّى قَضَاءَ الْقَضَاةِ، وَكَانَ عَلَى طَرِيقَةِ الْقَوْمِ فِي التَّأَلُّهِ وَالزَّهْدِ وَقَلَّةِ الْمَطْعَمِ وَإِنْصَاءِ النَّفْسِ بِالْعِبَادَةِ، لَا يَفْتَرُّ عَنِ الذِّكْرِ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْقَاضِيَّةَ بِإِمَامَتِهِ وَمِنْ أَجَلِّهَا: «أَسْنَى الْمَطَالِبِ شَرْحَ رَوْضِ الطَّالِبِ»، وَ«شَرْحَ الْبَهْجَةِ» وَ«شَرْحَ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» لِلْمَحَلِيِّ، وَ«شَرْحَ الْبَخَارِيِّ»، وَ«شَرْحَ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ»، وَ«شَرْحَ رِسَالَةِ الْقُشَيْرِيِّ»، وَ«شَرْحَ الشُّذُورِ» لِابْنِ هِشَامٍ، إِلَى غَيْرِ

(١) لِلْبَرْهَانِ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ تَرْجُمَةٌ حَسَنَةٌ فِي «الْكَوَاكِبِ السَّائِرَةِ بِأَعْيَانِ الْمِائَةِ الْعَاشِرَةِ» لِلنَّجْمِ الْغَزِيِّ (١: ١٠٢-١٠٥).

(٢) نَسَبُهُ إِلَى سُنَيْكَةَ - بَضْمِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ -: بُلَيْدَةٌ مِنْ شَرْقِيَّةِ مِصْرَ. «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ»: (٣: ٢٧٠).

ذلك من التصانيف التي بلغت واحداً وأربعين مصنفًا، وكان يقول شعراً وسطاً، وكانت وفاته رحمه الله يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة (٩٢٦هـ) عن مئة وثلاث سنوات، ودُفِنَ عند قبر الإمام الشافعي رضي الله عنه^(١).

٦- الإمام القدوة، الفقيه المحقق المدقق تقي الدين أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاضي عجلون الزرعي الدمشقي الشافعي (ت ٩٢٨هـ)، ولدَ بدمشق سنة (٨٤١هـ) ونشأ بها، واشتغل على والده وأخيه شيخ الإسلام نجم الدين، وأخذ عن الإمام زين الدين خطّاب، وسمع الحديث على ابن برّدس البعلّي، والشمس ابن ناصر الدين الدمشقي، وأخذ عن ابن حجر العسقلاني والعلم صالح البلقيني والشمس المناوي والجلال المحلي وآخرين من أعيان عصره.

أثنى عليه النجم الغزي وقال: كان إماماً بارعاً في العلوم، وكان أفقه زمانه وأجلّ معاصريه، وإليه انتهت رئاسة الشافعية ببلاد الشام، وحصل له من السعد في العلم وكثرة التلاميذ ما حصل للقاضي زكريا في القاهرة، وقد برع من تلاميذه في حياته: الإمام الشمس الكفرسوسي، والتقي البلاطُني، والعلاء القيمري، والشرف العيثاوي وغيرهم، ودَرَسَ بالجامع الأمويّ وبغير واحدة من المدارس العامة، وكان رحمه الله إليه المرجع في حلّ المشكلات وبيان المعضلات، ويُنكر ما يقع فيه أهل زمانه من الشطحات وقد ذكر النجم الغزي عن والده أنه قال: ما رأيتُ أفقه من شيخ الإسلام زكريا، ولا أحسنَ تصرُّفاً، إلّا أن يكون شيخ الإسلام تقي الدين أبو بكر بن عبد الله بن قاضي عجلون، وهو أكثر نقلاً واستحضاراً.

غلبَ عليه آخر عمره الخوف والرقّة والاعتراف بالتقصير، وتوَفِّيَ إلى

(١) انظر: ترجمة القاضي زكريا في «الكواكب السائرة» (١: ١٩٦-٢٠٧) وهي ترجمة نافعة ضافية.

رحمة الله ضحوة يوم الاثنين حادي عشر رمضان سنة (٩٢٨هـ) بمنزله بالدولعية داخل دمشق، وصَلَّى عليه والده قاضي القضاة نجم الدين، ودُفِنَ بمقبرة باب الصغير رحمه الله تعالى^(١).

٧- كمال الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن بهادر الطرابلسي ثم القاهري الشافعي (ت ٨٧٧هـ): وُلِدَ بطرابلس، ثم قَدِمَ القاهرة مع أخيه، فلازم الجلال المحليَّ وقرأ عليه شرحه على «المنهاج» و«جمع الجوامع». وقرأ على العَلَمِ البُلُقيني من أول «التدريب» إلى أحكام الصلاة، وسمع عليه غالبَ تكملته له وغير ذلك من الدروس، وكان أوَّل اجتماعه به سنة أربع وخمسين - يعني وثمانمئة - وقرأ المنطق على البرهان العجلوني، وكان رحمه الله من أهل العناية بالتاريخ مع الانجماع عن الناس والسكون والعقل والفضيلة، وأخذ عنه بعض الطلبة، لكن العُمُر لم يمتدَّ به، فمات ليلة خامس عشري ذي الحجة من سنة (٨٧٧هـ) وقد جاوز الأربعين ظناً رحمه الله^(٢).

٨- خاتمة المُسنِّدين، الإمام الجليل عبد الحق بن محمد السنباطي القاهري الشافعي (ت ٩٣١هـ) وُلِدَ سنة (٨٤٢هـ) وأخذ بالقراءة والسماع عن غير واحد من أعيان عصره مثل العلامة الكافيجي، والتقي الشُّمُني، والتقي الحصكفي والعَلَمِ البُلُقيني والشمس الدوالي وغيرهم، وأكبَّ على علم الحديث، وكان جَلِداً في تحصيله، وانتهت إليه الرئاسة بمصر في الفقه والأصول والحديث، وأخذ عنه غير واحد من الأعيان مثل العلامة بدر الدين العلائي وعبد الوهاب الشعراني وغيرهما، أثنى عليه النجم الغزيُّ ووصفَ من حاله فقال: كان عالماً عابداً

(١) للتقي ابن قاضي عجلون ترجمة حسنة في «الكواكب السائرة» (١: ١١٤ - ١١٨).

(٢) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٩: ٢٠٩).

متواضعاً طارحاً للتكلف، مَنْ رآه شهد فيه الولاية والصلاح قبل أن يُخالطه.

وقد جاورَ بمكة سنة (٩٣١هـ) في دار بني فهد، فتمرَّصَ أياماً معدودة ثم نطق الشهادتين حميداً سعيداً في غرة رمضان ليلة الجمعة عند إطفاء المصابيح أو أن الفجر - وتأسَّفَ الناسُ لفقدِهِ رحمه الله، ودُفِنَ بين محدّثي الحجاز الشيخين الحافظين تقي الدين ابن فهد، وولده النجم ابن فهد، وكان يوماً مشهوداً، رحمه الله تعالى^(١).

* تصانيفه:

ذكر الشمسُ السخاويُّ طائفةً حسنةً من تصانيفِ البلقيني، وهي بجُمْلَتِها دالةٌ على اشتغاله بشتّى علومٍ عصره من تفسيرٍ وفقهِ وتاريخٍ وآدابٍ ومواعظ، ويلحظُ الناظرُ في هذه التصانيفِ أن أغلبَها لم يكن عملاً أصيلاً بقدر ما كان إكمالاً أو جمعاً لتصانيفِ أبيه وأخيه دون أن يكونَ ذلك قادحاً في قيمة تصانيفِهِ العلمية، وقد أمكنَ ترتيبُها على النحو التالي^(٢):

١- «تفسير القرآن»: وهو في ثلاثة عشر مجلداً، شرعَ بتأليفه في مدرسة والده بعد موت أخيه الجلال (سنة ٨٢٤هـ)، وانتهى منه (سنة ٨٦٣هـ)، قال السخاوي: «استمدَّ فيه كثيراً من ابن كثيرٍ والبغويِّ والقرطبيِّ، وتعالقَ أبيه وأخيه في ذلك^(٣)»، وذكره الداوودي وقال: «تفرَّد بالفقه وأخذَ عنه الجُمُ الغفيرُ، وألف تفسير القرآن العظيم»^(٤).

(١) انظر ترجمته في «الكواكب السائرة» (١: ٢٢١ - ٢٢٣).

(٢) وهو ترتيب مستمدٌّ من الشمس السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٠-١٧٥.

(٣) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٠.

(٤) «طبقات المفسرين» (١: ٣٣٧-٣٣٨)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٤٤٣).

٢- «تعليق على الكشاف» للزمخشري: وهو إكمال على عمل والده الموسوم بـ«الكشاف على الكشاف»^(١) وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧١] فأكملة العلم البلقيني ووصل فيه إلى سورة «الأنعام» وذلك حين استقرّ في درس التفسير بـ«البرقوقية». قال السخاوي: رأيتها بخطه مُلقَّبَةً بـ«الكشاف على الكشاف»^(٢).

٣- «الغيث الجاري على صحيح البخاري»: شرع فيه حين استقرّ للتدريس في المدرسة «القانية» وبنى فيه على كتاب شيخه وليّ الدين العراقي، وذلك من كتاب الحجّ إلى أواخر الصيام، فجاء في أربعة مجلدات. قال الشمس السخاوي: «رأيتها بخطه» واستمدّاه فيه من شرحي: ابن الملقّن وشيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - وغيرهما^(٣).

٤- «تلخيص الفوائد المحضة على الرافعي والروضة»: وهو تعليق على «الشرح الكبير» للرافعي، و«روضة الطالبين» للنووي من أبواب البيع والنكاح والجراح، وقد وضح الشمس السخاوي طبيعة هذا التعليق بقوله: «فأما الذي من البيع فكان يلقيه بـ«الصالحية النجمية» في أيام الدروس بها حين يكون عاطلاً، وهو كراريس، وأمّا الذي من النكاح فإنه بنى على كتابة أخيه - يعني الجلال - التي افتتحها من كتاب النكاح، ورأيت منها ثلاثة مجلدات، فكتب القاضي علم الدين نحو أربعة مجلدات تلوها، رأيتها بخطه وكتب عليها كأخيه ما نصّه: «تلخيص

(١) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥) وقال: وهي على أسلوب غير أساليب

المذكورين - يعني أهل الاعتراض على الزمخشري - وإنّما ذكر منها من كلامهم اليسير.

(٢) هذه التسمية لوالده السراج، فلعلّه سارّ عليها دون تغيير.

(٣) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧١.

الفوائد المحضة على الرافعي و«الروضة»، وهذه هي القطعة التي كان يُلقِيها في دروس «الحشابة» مُدَّة ولايته لها، وأمَّا الذي من الجراح فكان يُلقِيه في «الشريفة» أيام الدروس، وهو كراريس^(١).

٥- «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخني الإسلام»: وهو المطبوع بحاشية «روضة الطالبين» للإمام النووي، قال الشمسُ السخاوي موضحاً طبيعة عمله في هذا الكتاب: «والتقط حواشي أخيه على «الروضة» في مجلدين انتهى في سنة ثمان وعشرين، قرأ عليه أولهما، وكان فراغه من قراءته له كما قرأته بخطه في سنة أربع وعشرين، ومات قبل إكمال المجلد الثاني عليه، ولهذا نجد فيه مواضع كثيرة تحتاج إلى تحرير؛ لأنها محيطة من خط المحشي أو عسر عليه استخلاصها، ثم أشار عليه شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - بالجمع بين حاشيتي أبيه وأخيه في كتاب واحد، فجمعهما كما أشار في أربعة مجلدات ضخمة، وكان فراغه منه في سنة أربع وأربعين، وسماه «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخني الإسلام»^(٢).

٦- «إكمال التدريب» لوالده، وهو في مجلد قريب من حجم الأصل: قال الشمس السخاوي: «حفظه ولده فتح الدين فتح الله عليه بالطاعات، واستوفاه على مؤلفه قراءة الشمس ابن قاسم»^(٣).

(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧١.

(٢) المصدر السابق ص ١٧١، وانظر: «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

(٣) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.

قلت: قد ذكر الجلال السيوطي كلاماً نافعا عن كتاب «التدريب» في ترجمة شيخه العَلَم البلقيني من كتابه «المنجم في المعجم» ص ١٢٧ فقال: «وأخذ الفقه عن والده، وأملى عليه غالب «التدريب»، فإنه ألفه لأجله، ولم يكتب بخطه منه شيئاً، وإنما أملاه عليه وعلى ولده =

قلت: ذكر حاجي خليفة^(١): أَنَّ الْعَلَمَ الْبُلْقِينِيَّ قد اختصر التدريب في كتاب سَمَاه «التأديب». وربما كان من باب السهو والخطأ، فَإِنِّي لم أَجدُ ذكراً لهذا الكتاب عند متقدِّمي المؤرِّخين مَن لهم عنايةٌ بأخبار العلم البلقيني.

٧- «التجرُّد والاهتمام بجَمْعِ فتاوى شيخ الإسلام»: وهي فتاوى والده السراج، وما أغزَرَ فائدتها. رَبَّهَا على أبوابِ الفقه، وانتفع بها الناس، واستمدَّ منها العلماء، ودارت في تصانيفهم. وهي في ثلاثة مجلِّدات، طُبعت ضمن مشروع (المكتبة البلقينية)، بعد أن تشرَّفْتُ بالعمل مع نُخبةٍ من أفاضل المحققين في تحقيقها، وصدَّرتُها بمُقَدِّمة ضافية بحمدِ الله وفَضْلِهِ.

٨- تبييض «المهمَّات» للإسنوي وإكمالها، حيث يَبْيَضُ ما كتبه والده وأكمل صنيعة، فجاء في أربعة مجلِّدات ضخمة^(٢).

٩- «فتاوى الْعَلَمِ الْبُلْقِينِي»: جمع فيها المهمَّ من فتاوى نَفْسِهِ^(٣).

١٠- «الأجوبة المرضية على الأسئلة المكيَّة»^(٤).

= جلال الدين، فكتباه بإملائه، هكذا سمعته من شيخنا صاحب الترجمة، والسبب في ذكره ذلك: أَنِّي كنتُ أقرأه عليه، فوَقَعْتُ لفظَةً اختلفت فيها النُّسخ، فكشف نسخة بين يديه، فقلت: المقصودُ الكشفُ من خطِّ الشيخ، فقال: الشيخ لم يَكْتُبْ بخطِّه شيئاً، وإِنَّا أُمِلِّيَ عليَّ وعلى أخي، وأخرج المسوِّدة التي كتبها هو وأخوه من لفظِ الشيخ، فرأيتهما، وقد صارت إليَّ بعد دهرٍ بعد موتِ ولده فتح الدين. انتهى.

(١) «كشف الظنون» (١: ٣٨٢).

(٢) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.

(٣) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.

(٤) ولوالده السراج البلقيني مصنَّفٌ بهذا الاسم، ذكره التقيُّ بن فهد في «لحظ الألفاظ» (١: ١٤١)

وقال: سأله عنها شيخنا الحافظ أبو حامد ابن ظهيرة.

=

- ١١- «ترجمة والده». وهي كتابنا هذا. قال الشمسُ السخاوي: «أخذ الترجمة التي جمعها له أخوه من قبله، وضمَّ إليها فوائدَ بإرشاد شيخنا، وذلك في حياة أخيه، وعليه فيها مؤاخذات كثيرة»^(١).
- ١٢- «ترجمة أخيه الجلال»^(٢).
- ١٣- «القولُ المستبين في أحكام المرتدين»^(٣).
- ١٤- «الجواهر الفردُ فيما يخالف فيه الحرَّ العبد»^(٤).
- ١٥- «أحكامُ المبعَّض»^(٥).
- ١٦- «مصنَّف في الطاعون»، قال السخاوي: «رأيتُه بخطِّ النواجي»^(٦).

- = وذكر أيضاً أن للحافظ أبي زرعة وليّ الدين العراقي كتاباً بهذا العنوان، وهو فتاوى عن الأسئلة التي بعث بها ابن فهد للوليّ العراقي. انظر: «لُحْظُ الْأَحْظَاظِ» (١: ١٨٦)، و«الضوء اللامع» (١: ٣٤٣). ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.
- (١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢. وقال في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٣: ١٢٧١): «... جمعها ولده الجلال أبو الفضل، وقد أخذها ولده الثاني القاضي علم الدين أبو البقاء صالح، وضمَّ إليها زيادات، فجاءت في مجلّد، قرأتها عليه».
- (٢) حُقِّقَتْ وطُبِعَتْ في هذه السلسلة (المكتبة البلقينية).
- (٣) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢.
- (٤) حققها الأستاذ علي زينو، وطُبِعَتْ في مجموع الرسائل البلقينية ضمن (المكتبة البلقينية).
- (٥) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢. وللإمام السنباطي محمد بن عبد الصمد المصري (ت ٧٢٢هـ) مصنّف بهذا الاسم، ذكره ابن قاضي شعبة في «طبقاته» (٢: ٢٨٩).
- (٦) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٢. والنواجي يعني به الأديب الشاعر محمد بن محمد النواجي الحلبي (ت ٨٥٩هـ). وهذا المصنّف هو المسنّى «إظهار النبأ في سؤال رفع الوبأ» حققه الأستاذ علي زينو أيضاً، وطُبِعَ في مجموعة الرسائل البلقينية.

- ١٧- «القول المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد»^(١).
- ١٨- «النثر الرائق في الرقائق». وهو في المواعظ ويقع في أربعة مجلدات^(٢).
- ١٩- «النثر الفائق» في مجلدة^(٣).
- ٢٠- ديوان خطب في مجلد سماه: «المقال المُقَطَّر في مقام المنبر»^(٤).
- ٢١- تذكرة خاصّة في ستّة مجلدات^(٥).
- ٢٢- أجوبة على أسئلة منظومة: وذكر السخاوي مثلاً منها هو ما بعث به البرهان البقاعي (ت ٨٨٥هـ) للعلم البلقيني مستفتياً في أبيات منظومة عن حكم ناظرٍ ولّى جاهلاً لتدريس الحديث الشريف، فأجابهُ البلقيني بعشرة أبيات قرّر في بعضها زجرَ هذا الناظر وتأديبه، ثم ختم ذلك بقوله:
- هذا الجوابُ كتابةً من صالح يرجو الثوابَ تفضّلاً بالبدلِ
بلقينيةٌ بكدٍّ لنا ولأصلنا عُمرَ المروئِ قَبْرُهُ بالوبلِ^(٦)
- ٢٣- تقاريطُ على مصنّفاتٍ لمعاصريه فمن ذلك تقريظة على مصنّف «الردّ الوافر» للإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي^(٧)، وتقريظة على منسك

(١) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٤، وفي «الضوء اللامع» (٣: ٣١٤).

(٢) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٤.

(٣) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٤.

(٤) ذكره السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٤.

(٥) ذكرها السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٤.

(٦) المصدر السابق ص ١٧٤-١٧٥.

(٧) وقع في «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٧: «ابن ناظر الدرر». هو خطأ واضح.

قلت: ما كتبه العلمُ البلقيني في تقريظ «الردّ الوافر» من أعدل الأقوال وأولاها بالسداد، =

الشریف تاج الدین عبد الوہاب الحسنی الشافعی^(١)، وكذا تقریطة علی كتاب «القول البدیع فی الصلاة علی الحبيب الشفیع» لتلمیذه الشمس السخاوی^(٢).

* نشأته ووظائفه:

قد ذكر الإمام المؤرخ ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) طرفاً مقتضباً من سيرة العَلَمِ البُلُقِينِي، ذكر فيه شيئاً قليلاً عن نشأته، وكيف أنه بعد وفاة أبيه السَّراج سنة (٨٠٥هـ) استمرَّ ملازماً لأخيه الجلال إلى أن توفي سنة (٨٢٤هـ)، فعند ذلك أصبح علماً الدين هو المشار إليه في البلاقة. وعمل الميعاد بمدرسة والده مكان أخيه، وتصدَّر للفتيا والتدريس وولي تدريس الخشابية، ثم ولي قضاء الديار المصرية بحكم عزل القاضي ولي الدين العراقي في يوم السبت سادس ذي الحجة سنة خمس^(٣) وعشرين وثمانمئة^(٤)، ثم صُرف بالحافظ ابن حجر في السابع عشر

= وأكثرها دلالة على إنصافه وتحريه، يقول رحمه الله: «نعم قد نُسبَ الشيخ تقي الدين ابن تيمية لأشياء أنكرها عليه معاصروه، وانتصب للردِّ عليه الشيخ تقي الدين السبكي في مسألتين: الزيارة والطلاق، وأفرد كلاً منها بتصنيف، وليس في ذلك ما يقتضي كفره ولا زندقته أصلاً، وكلُّ امرئٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر - يعني النبي ﷺ، والسعيد من عدَّت غلطاته، وانحصرت سقطاته...» إلى آخر كلامه رحمه الله. انظر: «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي: ص ٢٥٠.

(١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٧.

(٢) ومما كتب له: «فوجدته مشحوناً بالفوائد الغرر، وكيف لا، وهو المشتمل على فضل الصلاة على سيد البشر، فشكر الله سعي جامعته، فقد جمع فأوعى، واهتم بهذا الفقه، ولم يزل له يدعى». انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧٩.

(٣) كذا قال ابن تغري بردي، والصواب: ست وعشرين كما جزم به الشمس السخاوي في

«الذيل على رفع الإصر» ص ١٦١.

(٤) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٧).

من المحرم سنة (٨٢٧هـ) بعد استيفاء سنة ونَيْفٍ، فلم يزل منذ ذلك مُقْبِلًا على التدريس والإفتاء وعمل الميعاد كل جمعة بمدرسة والده، إلى أن أُعيد إلى القضاء بعزل الحافظ ابن حجر سادس عشر صفر سنة (٨٣٣هـ)، ثم صُرف عن القضاء بالحافظ ابن حجر في رابع عشر جمادى الآخرة سنة أربع وثلاثين بعد أن عاهد الحافظ ابن حجر ألا يسعى في وظيفة القضاء^(١)، وبقي بعيداً عن منصب القضاء حتى أُعيد إليه في الخامس من شوال سنة (٨٤٠هـ)، ثم عُزل بالحافظ ابن حجر في السادس من شوال سنة (٨٤١هـ)، ثم أُعيد في أول يوم من المحرم سنة (٨٥١هـ) بدلاً من الحافظ ابن حجر، ثم عُزل في يوم الخميس الخامس عشر من ربيع الآخر في السنة نفسها (٨٥١هـ) بالشيخ ولي الدين الشافعي، واستمر معزولاً إلى أن أُعيد بعد أن عزل الحافظ ابن حجر نفسه، في يوم الثلاثاء سادس عشر جمادى الآخرة سنة (٨٥٢هـ)، واستمر قاضياً إلى يوم السبت عاشر شهر رجب من السنة، فعُزل، ورسم السلطان الملك الظاهر جُفْمُق بإخراجه إلى القدس بطالاً، فشفع فيه بعض أعيان الدولة، فرسم له بأن يلزم بيته، ثم تكلم فيه، فرسم بنفيه ثانياً، وصمم السلطان على ذلك، وأخذ قاضي القضاة ولي الدين في تجهيزه، وتولّى مكانه الشيخ شرف الدين المناوي، ثم شفع في علم الدين البلقيني، فرسم له السلطان بالإقامة على وظائفه في الديار المصرية^(٢).

وهذا الذي قاله ابن نعري برّدي قد اكتنفه بعض الخطأ، والذي صحّحه الشمس السخاوي هو أن العَلَمَ البلقيني «قد استمر في القضاء إلى يوم السبت

(١) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٦٢.

(٢) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٨-٣٢٩).

عاشِر شهرِ رجب سنة ثلاثٍ وخمسين، بعد أن ظَنَّ صفاء الوقتِ واطمأنَّت فكرتهُ بوفاةِ شيخنا - يعني الإمام الحافظ ابن حجر - مع عِلْمِهِ أَنَّهُ ما مات حتَّى زَهَدَ في المنصب، وأَقْلَعَ عن السَّمِيلِ إليه، فعزله السلطانُ عزلاً شَنِيعاً، وأمرَ بخروجه من الديار المصرية، فخرج ومعه نقيبُ الجيشِ إلى تربةِ برقوق بالصحرَاء، فأقامَ إلى بُعَيْدِ العصر، وضجَّ الناسُ بسبب ذلك، وخرجوا لموادعته وهم يستغيثون ويبيكون، ومن جُمْلَةٍ مَنْ كان هناك قاضي الحنابلة البدر البغدادي، وكنتُ مِمَّنْ توجَّهَ إليه، فينا نحن كذلك قبل الغروب، وإذا بالقَصْرِ يُخْبِرُ بالإذْنِ له في الرجوع إلى بَيْتِهِ^(١).

لقد وضح ابن تغري بَرْدِي سببَ هذه الحادثة بقوله: «وَأَمَّا سَبَبُ غَيْظِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ، فَهُوَ شَكْوَى لِبَعْضِ الْأَوْبَاشِ عَلَيْهِ لِأَمْرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ عَلَى فِعْلِهِ، فَكَيْفَ وَقَدْ حَصَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَزْلِ وَالنَّفْيِ وَالْبَهْدَلِ مَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ»^(٢).

ثم أُعيدَ إلى القضاء سنة إحدى وستين (٨٦١هـ)، واتفق له من سوء الطالع في هذه المُدَّةِ أَنْ جَرَى تَغْيِيرُ المعاملة بسبب فسادِ الفِضَّةِ لكثرة الغشِّ فيها، وقلق العامة بسبب الأمرِ بِنَقْصِها الثُّلُث، ونسبوا العلمَ البُلْقِينِي إلى التقصير في عدم النظرِ في مصالحهم بحيث شافهوه بمكروه كبيرٍ حين اجتيازِهِ بابِ رُؤَيْلَةَ وهو طالعٌ إلى القلعة بسبب عَقْدِ مجلسٍ لذلك، وامتنعوا من رَدِّ السلامِ عليه، وقلقَ بسبب ذلك قَلَقاً زائداً، وصارَ يدعو على مَنْ كان السَّبَبُ في الإيْحَاشِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ العامة، بعد المحبة الزائدة له والاعتقادِ فيه^(٣)، ويبدو أَنَّهُ استمرَّ في هذا المنصب

(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٦٤.

(٢) انظر: «المنهل الصافي» (٦: ٣٢٩).

(٣) انظر: «الذيل على رفع الإصر» ص ١٦٦.

حتى انفصل بالشرف المناوي في شوال سنة (٨٦٥هـ)، ثم أعيد في يوم الخميس العشرين من شوال سنة سبع وستين ببذل مالٍ كثيرٍ لم يُعْهَدْ له بَذْلٌ نظيره، دَفَعَهُ يقال: إنه ثمانية آلاف دينار، ومات قبل استكمال عشرة أشهرٍ من حين ولايته^(١).

قال السخاوي مُعَقِّباً على ذلك: «وبالجملة: فمُدَّة ولايته القضاء في المِرَارِ السبعة ثلاث عشرة سنة ونصف سنة»^(٢).

وبالإضافة إلى منصب القضاء، تولَّى العَلَمُ البُلْقِينِي التدريسَ في غيرِ واحدةٍ من المدارس الشهيرة في مصر منها:

١- المدرسة البرقوقية: وهي المدرسة التي أنشأها السلطان الظاهر برقوق (سنة ٧٨٨هـ)، وهي المعروفة الآن بـ«جامع برقوق»، وقد درَّس فيها العَلَمُ البُلْقِينِي درسَ التفسير الذي أكمل فيه عَمَل والده على «الكشاف» للزمخشري^(٣).

٢- المدرسة الخشَّابية: وهي زاوية من زوايا الجامع العُمري في القاهرة، كان إمامنا الشافعيُّ رضوانُ الله عليه يجلسُ فيها، وقد عمل لها السلطان صلاح الدين رحمه الله مقصورةً، ورَتَّبَ لها طلبةً وشيخاً، وإنَّما سُمِّيَتْ بالخشَّابية لطولِ مُكُثِّ مجد الدين عيسى بن الخشاب في التدريس بها. وقد درَّس فيها العَلَمُ البُلْقِينِي حين كان يُلقِي دروسَه في حواشي «روضة الطالبين»^(٤).

٣- المدرسة الصالحية النجمية: وهي التي أنشأها السلطان نجم الدين

(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٦٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٨.

(٣) المصدر السابق ص ١٧٠.

(٤) المصدر السابق ص ١٧١.

صالح الأيوبي سنة (٦٤٠هـ)، وكان العَلَمُ البُلْقِينِي يُلقَى فيها مباحث «البيع» من تعليقه على «الشرح الكبير» للرافعي، و«روضة الطالبين» للنووي^(١).

٤- المدرسة الشريفة: وهي المدرسة التي أنشأها الأمير فخر الدين أبو إسماعيل سنة (٦١٢هـ) وجَدَّدها الشيخ عبد السلام المغربي، وكان العلم البُلْقِينِي يُلقَى فيها دروسه من حواشيه على الرافعي والروضة.

٥- مدرسة والده السَّراج البُلْقِينِي حيث جلسَ فيها بعد وفاة أخيه الجلال (سنة ٨٢٤هـ)، واستمرَّ فيها إلى سنة (٨٦٣هـ)، وصنَّفَ فيها تفسيره للقرآن في ثلاثة عشر مجلِّداً، وهو ما سبقت الإشارةُ إليه في الحديث عن تصانيفه.

هذه هي أهمُّ معالم حياة العَلَمِ البُلْقِينِي، وهي حياةٌ حافلةٌ بالعلم والعمل وإفادة للمسلمين وقد لَخَّصَ الشمسُ السخاوي ذلك كله بقوله: «وبالجملة، فلم يَزَلْ على جلالته وعُلُوِّ مكانته حتى مات بعد أن توعَّك قليلاً في يوم الأربعاء خامس شهر رجب سنة ثمان وستين وثمانمئة، وصُلِّيَ عليه من الغد بجامع الحاكم بمَحْضَرِ جَمٍّ، تقدَّمهم قاضي الحنفية ابن الشُّحنة، [ودُفِنَ] بجوار والده بمدرسته الشهيرة، وأقاموا على قبره أياماً يقرؤون، وخَلَّفَ دنيا طائلة وكُتُباً جَمَّةً، من جُمْلَتِها من أوقاف المدارس أو نحوها، ما يزيدُ على ألفِ مُجلَّد، وثمانية أولادٍ فيهم من الذكور ثلاثة، ورثاه الشمس ابن الفالاني، وابن الجلال النقيب، وابن الكمال الأسيوطي»^(٢).



(١) «الذيل على رفع الإصر» ص ١٧١.

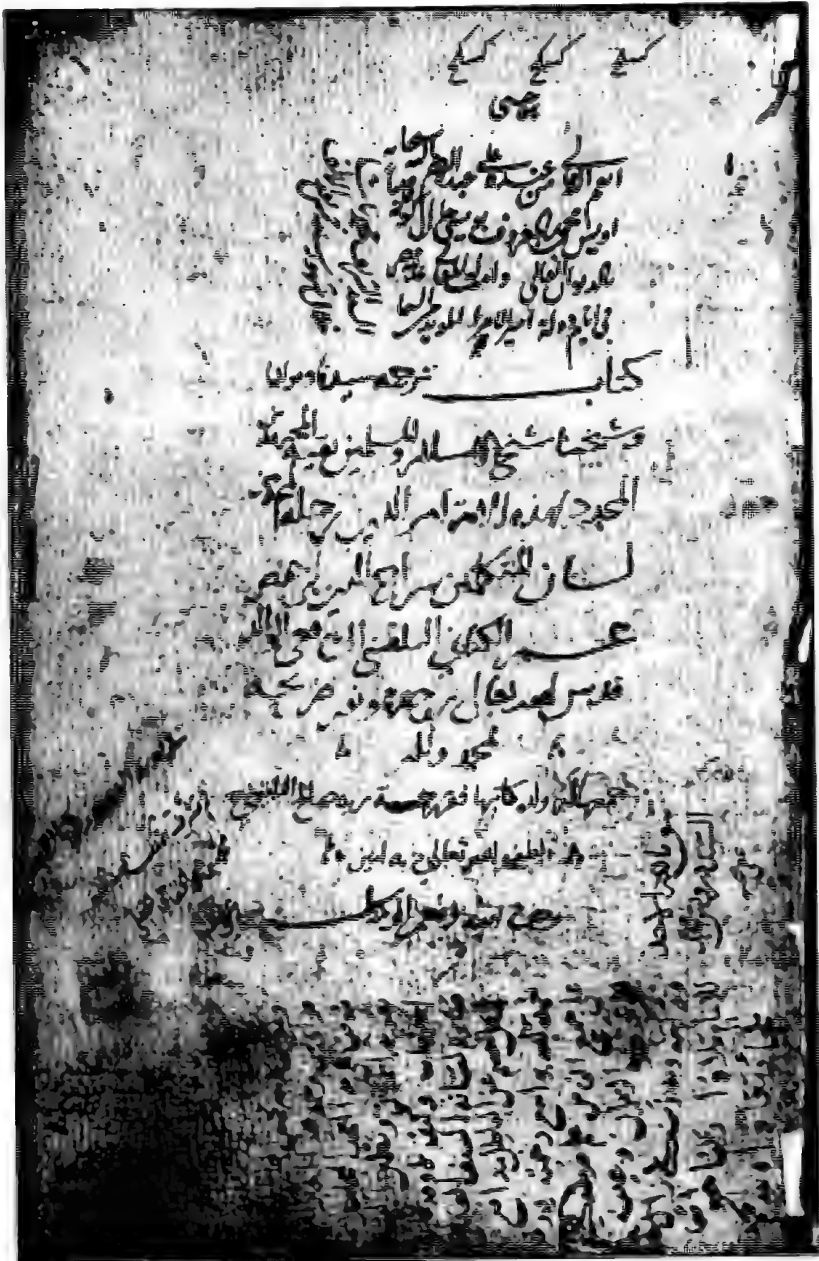
(٢) المصدر السابق ص ١٨٠ - ١٨١.



نماذج من الأصل المخطوط
المعتمد في التحقيق



وصوت على هذا السيرة العجربة والمناقب الزواهر الشراعية
 والمناقب الثواب العلوية فوجدتها معتدلاً ثلاثاً درجاً
 ومنهلاً صافياً عذبت موارده وحلّت درّة واقفاً مقصياً
 قد اشرقت شمسه واشتد رقصه وكثر انبساطه
 جواهره على اهل الافاق وجرّده وعقد أجليته على اهل
 عرايشه ومنهلاً تهت فيه ابحار العلم ونقاياه وطربا
 حلت اسطوره سواد العيون بالنوارى وغرنا ابعث
 منبت نشات البحر نجات اربابها واشتمعت الامم على الله
 باجتماعها فني كل لفظ منه روض من المنى وفي كل
 منه عمق من الدر فلو ان كل سماء به وطارت
 في الافاق سوائحه وتبقت تحت ميدان الشاهجواحيه
 وماهت في صفات الكمال خواججه وفواججه فقد
 فخر حق هذا الامام الزاهر وصغر بالشمه
 المير كان معلماً ابحار الطراز المعلم والخصم



صفحة الغلاف من المخطوط لكتاب ترجمة البلقيني

بسم الله الرحمن الرحيم وناو صفي الامام عليه السلام
الذي نور قلوب العالمين تقوى وافي علمهم صلياً
ونصب لهم اعلام الهدى فمن حققوا أسرارهم في مسائلهم
وحقق لهم اجتهاد الملايكه فرغوا على الملوك وما انا اليه من
غير الله ودور دجها هو دفع كسره من رغات
المسند عن من اعظم دعه ملشه اجاها وقع به
المجيز في صحت خاوية اعوجاجها وفتهم قواعد الكفر
فكرحت لاجل النفوس من كثر اجها وعت في كل زمان من
جد والامة امر دنر لاصلا اجها وكسرا عند الشرا
كما اجاعن افضل اكلو القم مجادله اخذوم عند كاجها
اجله على اني يفضي عد دنر اذها والاجها ولطائف عزانها
سبوا لها ومن علم امواجها واستلوا على دفع كانت الكد
كفرها واندر اجها كبرها ان لا اله الا الله فطه لا اله الا الله
من نور الايمان وجاها وفوقه اذها من الزمان والاجها
وكانت في اكنان مستلها من طينها اجها واشهد ان
سيد محمد بن عبد الله ورسوله الهنا لله ما دنا من الامم
للعصم من كبريها من اعيان الشمر بعد علم كجها كبرها
بين كبريها والبطال حتى استقامت الشريعة من كبرها
مكة على كبريها وامني بصلوة دله من كبرها

وغيرها وكما جلت في حقها
هو الجور والانه راعى الدنيا
سوى السبيل وادعى وكرها
ولا زال اقصاه حكامه
فلم يمان اليه في كماله
به اقتصر الماصون غلو
فقل ادعوا للملوك اذ غلو
وولوا كما كانت في نوبه
فلو عاش منسوب في ادي
ولم يحل ان يباح نازا
فيما جسر في سجد فانه
وقد طالع هذا الجور الجور
والا انزل النفس اعلم الذي
لما كنت من الشواق ايضا
ولكن تليها بحسن حاله
خليفت في العلم والدين
ايها الفضل والفضل
فوح لا سلام وقاصي صلاه
ادعكم ان يطول حياهه
ولا زال في القام فوايد
وضر الى العرش اذ جده
لما الى والحق في حق
البركه واكرمه اولوا
فما في القام فوايد
وضر الى العرش اذ جده
لما الى والحق في حق

خب
معیز سراج

والجفا

rate

المَكْتَبَةُ البُلْقَيْنِيَّةُ
(١)

ترجمة

الإمام المَجْتَهِد شيخ الإسلام

سراج الدين البلقيني

تأليف ولده

الإمام الفقيه العلامة

علم الدين صالح بن عمر البلقيني

٧٩١ - ٨٦٨ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

د. عُمَرُ الْقِيَّامُ



[نصُّ عنوان الكتاب
كما جاء على طُرَّة المخطوط]

كتابُ ترجمةِ سيدنا ومولانا وشيخنا شيخ الإسلام
والمسلمين، بقية المجتهدين، المجدِّ لهذه الأمة أمر الدين،
رُحلةِ المحدثين، لسانِ المتكلِّمين، سراج الدين أبي حفص
عمر الكِنَانِي البُلْقِينِي الشافعي، الوالدِ قدَّسَ اللهُ تعالى روحه،
ونورَ ضريحه بمُحمَّد وآله. جمعها له ولده كاتبها فقيرُ
رحمة ربِّه صالحُ البلقينيُّ لطفَ اللهُ تعالى به آمين وحسبنا
الله ونعم الوكيلُ

[٢/١] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ

الحمدُ لله الذي نورَ قلوبَ العلماءِ بالتقوى، وأفاضَ عليهم من ضياءِ سراجِها، ونَصَبَ لهم أعلامَ الهدى فسرتَ حقائقَ أنسِهم في مسالكِ معراجِها، وخفَضَ لهم أجنحةَ الملائكةِ فرَفَعُوا على الملوكِ وما نالوه من غُررِ الدنيا ودُررِ ديباجِها، ودفعَ بالسَّيِّئِهم من نَزغاتِ المبتدعين ما عَظُمَ دفعُهُ لِشِدَّةِ أجاجِها، وقمعَ بهم شُبُهاتِ المُلحدِين فأضحتْ خاويةً باعوجاجِها، وثَبَّتَ بهم قواعدَ الدِّينِ فارتاحتَ لذلكِ النفوسُ بابتهاجِها، وبعثَ في كُلِّ زمانٍ من يجددُ للأمةِ أمرَ دينِها لانصلاحِها بذلكِ واعتدالِ مزاجِها، كما جاء عن أفضلِ الخلقِ القائمِ بمجادلةِ الخصومِ عندَ لجأِها.

أحمدُهُ على نِعَمٍ لا تُحصى عددَ ترادُفِها وإيلاجِها، ولطائفِ غَمَرِنا في بحارِ سيولِها ومُلتَطِّمِ أمواجِها، وأشكرُهُ على دفعِ نِقَمٍ كانت الكافَّةُ محتاجةً لكفِّها واندراجِها.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، شهادةً سالمةً من تغَيُّرِ الأذهانِ ورَجاجِها، وتوحيداً نافِعاً ينجِّي من النيرانِ ولَعاجِها^(١)، وينالُ عَرَفَ الجنانِ مستديمُها وينشُقُ من طيبِ آراجِها^(٢)، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبده ورسوله

(١) يعني إحراقها. من قولهم: لَعَجَ الجِلْدُ: أحرَقَه. انظر: «القاموس المحيط» (لَعَج).

(٢) جَمْعُ أَرَجٍ، وهو الرائحةُ الذكية.

الداعي إلى الله بإذنه، وسراج الأمة ومُسَلِّكُهَا لأَحْسَنِ منهاجها، ومأحي ظُلُمَاتِ الشُّرْكِ بعد عَظَمِ هِجَابِهَا، والفارقُ بين الحقِّ والباطلِ حتى استقامت الشريعةُ على منهجِ سِيَاجِهَا، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ صَلَاةً دَائِمَةً تُثَجِّفُنَا بِرَبِّهَا [٢/ب] وَتَنَاجِهَا.

أما بعد،

فهذه ترجمة مباركةٌ أَذْكَرُ فيها إن شاء الله تعالى نسبَ سيدي والدي شيخ الإسلام والمسلمين، بقية المجتهدين، المجدِّ لهذه الأمة أمر الدين، سراج الدين أبي حفص عمر الكِنَانِيُّ البُلْقِينِيُّ الشافعي، جعلَ اللهُ تعالى روحَه الشريفةَ في عِلِّيَّين، ونفعني به وسائر المسلمين آمين، ومولده ومنشأه ومشايخه وتلامذته، وشيئاً من مرويَّاته وتصانيفه ووظائفه التي باشرها، وفَضْلاً في ثناء الأئمة عليه، وشيئاً من اختياراته في المذهبِ وانفراداته عن الأصحابِ وفي غير ذلك من العلوم، وشيئاً من كراماته وأحواله، وشيئاً من نَظْمِهِ وشعره، وذكر النبأ عن مرضه ووفاته، وذكر شيء مما رُئيَ له من المناماتِ الصالحة بعد وفاته، وذكر شيء مما مُدِّحَ به في حياته، وذكر شيء مما رُئيَ به وقيل فيه بعد وفاته، توفيةً لبعضِ حَقِّهِ، وإن كنت ممن لم يَقُمْ بذلك ولا ببعضه، ولكن لا بأس بالتأسي والافتاء، وإن لم يكن المتأسي من أهل الوفاء.

وقد وضع له ولده سيِّدنا وشيخنا ومولانا قاضي القضاة جلال الدين شيخ الإسلام والمسلمين، عينُ الزمان، لسانُ المتكلمين، أبو الفضل عبد الرحمن الكِنَانِيُّ البُلْقِينِيُّ الشافعي^(١) - أبقاهُ اللهُ تعالى لنصرة الدين، وإقامة الشرع المبين،

(١) سبقت ترجمته في مقدمة الكتاب.

إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير - ترجمة عظيمة، تُطربُ السامع وتُسَنِّفُ المسماع، وأنا في هذه الترجمة أغترِفُ من بحرِها، وأنسُجُ على منوالِها، وحملني على ذلك، والخوض في هذه المسالك، امتثال قول النبي المصطفى، صاحب الجود والوفا: «أنزلوا الناس منازلهم»^(١).

كما أخبرنا بذلك شيخنا، شيخ الإسلام الوالد رحمه الله تعالى ورضي عنه إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا [٣/أ] أبو الفتح محمد بن غالي بن نجم الدميّاطي إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن عليّ الحراني، قال: أخبرنا عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد.

(ح) وأخبرنا العلامة أبو العباس أحمد بن حجيّ الحافظ إجازة، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال: أخبرنا ابن طبرزد، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن مهدي الخطيب، قال: أخبرنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، قال: حدثنا أبو عليّ محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، قال: أخبرنا الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، قال: حدثنا يحيى بن إسماعيل وابن أبي خلف أن يحيى بن يمان

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم برقم (٤٨٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، وإسناده منقطع فإن ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من عائشة، قال أبو داود في إثر الحديث: ميمون لم يُدرك عائشة.

قلت: الحديث ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ١٦٤، وذكر له غير واحد من الشواهد ثم قال: وبالجُملة فحديث عائشة حسن.

أخبرهم عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب أن عائشة مرَّ بها سائل فأعطته كِسرةً، ومرَّ بها رجلٌ عليه ثيابٌ وهيئة فأقعده، فأكل، فقبل لها في ذلك، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «أنزلوا الناس منازلهم».

هكذا رواه أبو داود في كتاب الأدب من «سُنَنِه» في «باب تنزيل الناس منازلهم»^(١).

وأخرجه أيضاً ابنُ خزيمة في «صحيحه»^(٢) في كتاب السياسة منه، من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، عن يحيى بن يمان به، قال أبو داود: ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عائشة. انتهى.

ومراؤه بذلك: أنه لم يدرك السماع منها؛ لأنه عاصرها قطعاً، وقد حمَّله الشيخُ أبو عمرو بنُ الصلاح على ظاهره فقال: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفيٌّ متقدِّمٌ، قد أدرك المغيرة بنَ شعبة، ومات المغيرة قبلَ عائشة، وعند مسلم التعاصرُ مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك، فلو ورد عن ميمون أنه قال: لم ألق عائشة؛ استقام لأبي داود الجزمُ بعدم إدراكه [٣/ب]، وهيئات ذلك. انتهى كلام الشيخ أبي عمرو^(٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أجده في المطبوع من «صحيح ابن خزيمة» فلعله في الجزء المفقود منه.

(٣) انظر كلام ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» ص ٨٤.

قلت: قد جزم ابنُ الصلاح بصحَّة هذا الحديث في كتابه «علوم الحديث» ص ٣٠٧ في النوع الحادي والأربعين: «معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر» وعبارته ثمة: «ومن الفائدة فيه: أن لا يُتوهم كونُ المرويِّ عنه أكبر وأفضل من الراوي، نظراً إلى أن الأغلب كونُ المرويِّ عنه كذلك، فيُجهلُ بذلك منزلتهما، وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزلَ الناسَ منازلهم». انتهى.

وَتُعَقَّبَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو بِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِالْمُعَاصِرَةِ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الرَّاوي غَيْرَ مُدْلَسٍ، وَمِيْمُونُ بْنُ أَبِي شَيْبٍ قَدْ رَوَى بِالْعَنْعَنَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(٢) لَمَّا قِيلَ لَهُ: مِيْمُونُ بْنُ أَبِي شَيْبٍ عَنْ عَائِشَةَ مُتَّصِلٌ؟، فَقَالَ: لَا^(٣)، وَقَالَ عَمْرٍو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ^(٤): لَيْسَ يَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ: سَمِعْتُ، وَلَمْ أُخْبَرَ أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وقد ذكر هذا الحديث مُسَلَّمٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ فِي الْمَقْدِمَةِ، وَلَفْظُهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزَلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»^(٥)، قَالَ النَّوَوِيُّ^(٦): وَهَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ لَفْظَهُ لَيْسَ جَازِمًا لَا يَقْتَضِي حُكْمَهُ بِصَحَّتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ حَكَمَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ «كِتَابَ مَعْرِفَةِ عُلُومِ

(١) وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٨٩: ١٠) وقال: وصَحَّحَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ رِوَايَتَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ لَكِنْ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي أَكْثَرِهَا قَالَ: حَسَنٌ، فَقَطْ.

(٢) يعني أبا حاتم الرازي، إمام الجرح والتعديل في زمانه، ووالد الإمام الحافظ عبد الرحمن الرازي صاحب كتاب «الجرح والتعديل» الذي جمع فيه فأوعى، وأودع فيه علماً جماً عن والده وأبي زرة الرازي.

(٣) لكنه قال: هو صالح الحديث. انظر: «الجرح والتعديل» (٨: ٢٣٤).

(٤) الإمام الحافظ الناقد الثقة، قال فيه أبو حاتم: صدوق، كان أرشَقَ من علي بن المديني. مات سنة (٢٤٩هـ) وروى عنه الأئمة الستة في كُتُبِهِمْ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢٠٧) و«سير أعلام النبلاء» (١١: ٤٧٠).

(٥) انظر: «صحيح مسلم» (١: ٦) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي. وأخرجه موصولاً أبو نُعَيْمٍ فِي «المستخرج على صحيح مسلم» (١: ٨٩).

(٦) في «شرح صحيح مسلم» (١: ١٩)، وزاد: وبالنظر إلى أَنَّهُ احتجَّ بِهِ وَأوردَهُ إيرادَ الْأُصولِ لَا إيرادَ الشواهدِ يَقْتَضِي حُكْمَهُ بِصَحَّتِهِ. انتهى.

الحديث» بصحّته^(١). قال النووي أيضاً: قلتُ: وحديث عائشة هذا قد رواه البزارُ في «مسنده» وقال: هذا الحديث لا يُعلمُ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رُوِيَ عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً^(٢).

ويقالُ عليه: في تقريره كلامُ البزارِ نظرٌ؛ لأن الخطيبَ قد رواه في «جامعه»^(٣) من حديث أنس. انتهى.

فأقولُ:

هو الشيخُ الإمام، والحَبْرُ الهُمام، والعَلَمُ الفردُ المُستغني عن الألقابِ والأعلام، والأستاذُ المحقق، الملقبُ إليه في العلمِ الزَّمام، صاحبُ المقامِ الأسمى، وشيخُ الإسلامِ حقيقةً ورَسماً، وآخرُ المجتهدين الذي إليه حلُّ المشكلات يُنمى، وإمامُ أئمةِ العصرِ تحقيقاً وعلماً، شيخُ الإسلامِ أبو حفصٍ عُمَرُ بْنُ رَسْلَانَ بْنِ نَصِيرِ بْنِ صَالِحِ الْكِنَانِيِّ الْبُلْقِينِيِّ الشافعيُّ، ذو المناقبِ الزكية، والنفحاتِ التي إذا ذُكِرَ عَرَفُهَا وعرفائها فهي في الحالين ذَكِيَّةٌ، والتصانيفِ التي أضحتْ جُمَلاً

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٤٨. وعبارته ثَمَّة: «فقد صحَّت الروايةُ عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت» ثم ذكر الحديث.

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١: ١٩) وهو مستفادٌ بعبارته من القاضي عياض في «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم» (١: ٨٩) وفَسَّرَه بقوله: «ومعنى الحديث يَنْ في إيتاء كلِّ ذي حقِّ حَقَّهُ، وتبليغه منزله في كلِّ باب، كما احتجَّ به مسلم في تطبيق الرواة وتعريف مراتبهم، ومَرْيَّة بعضهم على بعضٍ إلا ما ساوى الله بينهم فيه من الحدود والحقوق». قلتُ: لم أهدِ إليه في «مسند البزار».

(٣) يعني «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع». والذي رواه الخطيب البغدادي هو من طريق عائشة رضي الله عنها انظر: «الجامع» (١: ٣٤٧).

بكل قولٍ محكمة. لم يشتهر أحدٌ في زمانه اشتهاؤه، ولا حاز قُوته على الاستنباطِ واقتداره، الجامعُ للعلومِ الشرعية والعقلية واللغوية، [٤/أ] حافظُ الوقتِ خاتمةُ المجتهدين:

[من الوافر]

وحيذُ العصرِ طُرّاً باهتمامٍ	إمامُ الناسِ، فارسُ كُلِّ علمٍ
تراهُ الدُّرَّ يبدو بانتظامٍ	إذا ألقى من التفسيرِ درساً
بجمعِ الجمعِ ^(١) فاق على الأنامِ	وفي علمِ القراءةِ يا حَيرِ
فقد قَطَعَ الخصومَ بلا حُسامٍ	وإن سَرَدَ الحديثَ لقطعِ خصمٍ
وإن أبدى الفروعَ لِكُلِّ سامٍ	وإن أقرأ الأصولَ أبداً علوماً
ويلقي العلمَ حقاً بالزَّمامِ	تراهُ في بحارِ فكرته غوبصاً ^(٢)
فنوناً لا تُعَدُّ بلا انفصامٍ	وإن أقرأ العلمِ النحوَ أبدى
وأبياتاً عَمُرْنَ على الدوامِ	حوى لغةً وتصريفاً ونحواً
غدا الخبرَ المقدَّم في الكلامِ	وفي علمِ الكلامِ وكُلِّ علمٍ

هذا إلى إتقانِ فنونٍ يطولُ سرُّها، وتشهدُ الكافةُ أنه في المجموعِ فردُها:

[من الوافر]

وكان من العلومِ بحيث يُقضى له في كُلِّ علمٍ بالجميعِ^(٣)
 شيخُ المسلمين في زمانه، والمناضلُ عن الدينِ الحنيفِ بِقَلَمِهِ ولسانِهِ، جامعُ

(١) يعني جمع القراءات السبع أو العشر على المعهود من تقاليد زمانهم العلمية.

(٢) كذا في الأصل، وهو مضطرب الوزن.

(٣) لم أهد إلى قائله، وذكره ابن خَلَّكان في ترجمة الكمال ابن يونس من «وفيات الأعيان» (٥):

(٣١٢) والتاج السبكي في ترجمة ابن دقيق العيد من «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٢٠٨).

أشتات العلوم، والمبرِّز في المنقول منها والمفهوم، حباه^(١) الله درجتي الاجتهاد: التقييد والإطلاق، فتمكَّن من استخراج الأحكام بالاستنباط من الدلائل التي وقع عليها الاتفاق، وأبدى درراً وعجائب عجز عن استخراجها الحدَّاق، وردَّ الفروع إلى أصولها، وجمع بين كلامي الأصحاب من خراسان والعراق.

كم له من أبحاث لو سمعها البارُّ الأشهب^(٢) لطارَ فرحاً وعكفَ على بحثه وتخريجاته، ومولِّدات لو ظفَّر بها ابنُ الحدَّاد^(٣) لأصغى إليها ورجع عن «مولِّداته»^(٤)، وفصاحة لم يُقارِبُه فيها الأئمةُ الفصحاء، وبلاغة أقرَّ له بالانفراد فيها البلغاء، وتحقيقات عجزَ المحقِّقون عن إدراكها، وتدقيقات تدقُّ الأفهام عن فهمها واستخراجها، قد أقرَّ له أئمة عصره بالتقدُّم في الفتوى لاستحقاقه ذلك، وسلَّموا له زمامها من ستين سنة إلى حين وفاته، جعله الله مع الذين أنعم عليهم وحسن أولئك، وتجاوزت فتاواه كثرة الآلاف، وسارت مناقبه بأحسن الأوصاف، هُرِعت إليه الأئمة والطلبة من سائر الآفاق، وسارت فتاواه في جميع الأقطار: مصر والشام وخراسان والعراق: [من البسيط]

(١) في الأصل الكلمة مطموسة، ولعلها ما أثبتناه.

(٢) يعني به الإمام الفقيه النظار أبا العباس بن سُرَيْج (ت ٣٠٦هـ) رأس الشافعية في زمانه، ومجدد المئة الثالثة بلا منازعة، وكان يُقال له: البارُّ الأشهب، وكان غواصاً على الدقائق، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ٦٦) و«طبقات السبكي» (٣: ٢١).

(٣) يعني به الإمام الجليل أبا بكر محمد بن أحمد بن الحداد المصري (ت ٣٤٥هـ) كان إماماً عديم النظر. أخذ عن الصيرفي والإصطخري، وصنَّف التصانيف الباهرة منها كتاب «الفروع المولِّدات» الذي شرحه غير واحد من عظماء الشافعية منهم القاضي حسين وغيره، له ترجمة حسنة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٧٩).

(٤) يعني «الفروع المولِّدات» كما سبق بيانه.

لقد ظهرت فلا تحفى على أحد إلا على أكمه لا يعرف القمر^(١)

وُلِدَ رضي الله عنه ببلده بُلْقِينَة من الغربية من أعمال الديار المصرية، في ليلة الجمعة ثاني عشر شهر شعبان المكرّم، سنة أربع وعشرين وسبعمئة، [٤/ب] وحَفِظَ بها القرآن العظيم وخَتَمَهُ، وصَلَّى بالمسلمين وهو ابنُ سبع سنين.

وحَفِظَ أيضاً بها كُتُبُهُ: «الشاطبية» في القراءات^(٢)، و«المحرّر» في الفقه للرافعي، و«الكافية الشافية»^(٣) في النحو لابن مالك، و«مختصر ابن الحاجب» في الأصول.

وحَصَلَتْ له ملاحظةٌ عظيمةٌ من سيّدي وليّ الله الشيخ العارف موسى بن عبد الرزاق - نفع الله به - وكذلك حَصَلَتْ له ملاحظةٌ من سيدي العارف بالله تعالى عيسى الغرنوي قبل قدومه إلى القاهرة، فحكى ولده شيخنا شيخ الإسلام الأخ - أبقاه الله تعالى - في ترجمته: أن سيدي موسى بن عبد الرزاق قال له وهو موضوعٌ على رُكْبَتَيْهِ: إن هذا يجيءُ منه عالمٌ كبيرٌ، ولا يُنْكِرُ على الفقراء، وكذا والله جرى، وقال: إن سيدي عيسى الغرنويّ بَشَّرَ بنحو ذلك^(٤).

ثم قَدِمَ إلى القاهرة الرّحْلة الأولى في سنة ستّ وثلاثين، واجتمع في ذلك

(١) ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٧: ٥٣) وعزاه لذي الرمة، وهو في «طبقات السبكي» (٨: ٢٢٢) في ترجمة العز ابن عبد السلام رحمه الله.

(٢) لإمام القراءات في زمانه: أبي محمد القاسم بن فيّره الرّعيني الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، نظم فيها «التيسير» لأبي عمرو الداني، وشرحها غير واحد من كبار العلماء كالبرهان الجعبري والعلم السخاوي وغيرهما. انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٤٦).

(٣) المشهورة بالألفية.

(٤) انظر: «ترجمة البلقيني» لولده الجلال لوحة (٣/أ).

الوقت بالشيخ تقي الدين السبكي وبقاضي القضاة جلال الدين القزويني، وأثني عليه مع صغر سنه، وكان الشيخ تقي الدين يُعظّمه، وسيأتي بعد ذلك شيء يدلّك على ذلك.

ثم عزم إلى البلاد، وعاد إلى القاهرة في سنة ثمانٍ وثلاثين واستوطنها، فحضر مجلس الشيخ الإمام، سيويه الزمان، أثير الدين أبي حيان^(١)، وشرح «الكافية الشافية» عليه حفظاً من صدره لكونها من محفوظاته، وأجازه بفنّ النحو وغيره، وكتب له إجازة عظيمة لم يكتب لأحد مثلاً، وذكر فيها سنده في النحو وأوصله إلى الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وأنا أحببت أن أذكر في هذه الترجمة سند شيخنا في النحو؛ ليعرف تلميذه سلسلة شيخه في النحو ويتبرك بها، وكذلك أصنع في سلسلة الفقه إن شاء الله تعالى، فنقول:

أخذ الوالد علم النحو والتصريف والأدب عن شيخه، سيويه الزمان الشيخ أثير الدين أبي حيان، أسكنه الله غُرف الجنان إنّه هو الكريم المنان، وأخذ الشيخ أبو حيان فيما ذكر [٥/أ] هذا الفنّ نحواً وتصريفاً ولغةً وأدباً عن شيخه، الأستاذ العلامة الحافظ، خاتمة نحاة الأندلس ومحدثيها: أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الجياني^(٢)، وكان أخذ فنّ النحو عن الشيخين: أبوي الحسن: عليّ بن محمد بن عبد الرحمن الحُسنيّ الأُبديّ الحافظ، وعليّ بن محمد بن عليّ بن يوسف الكتاميّ ابن الضائع الناقد.

(١) محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) صاحب «البحر المحيط في التفسير»،

و«تذكرة النحاة»، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» وغير ذلك من التواليف البديعة.

له ترجمة في «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني (٦: ٥٨).

(٢) له ترجمة في «بغية الوعاة» للجلال السيوطي (١: ٢٩١).

قال أبو حيان^(١): وقد أخذتُ أنا شيئاً من هذا العلم عن هذين الشيخين، وأقرأتُ علمَ النحو في حياتهما وحياتِ أستاذنا أبي جعفرٍ بغرناطة، وخرجتُ منها في آخرِ سنةٍ ثمانٍ وسبعين وتركتهما بقيدِ الحياة.

وأخذ أبو الحسن المذكوران عن الأستاذ الكبير أبي عليٍّ عمر بن محمد ابن عمر الأزدي، عُرِفَ بالشَّلَوِيَّين^(٢)، قال: أخذتُ كتابَ سيبويه عن الحافظ أبي بكرٍ محمد بن عبد الله بن يحيى بن الجَدِّ الفهري^(٣)، قال: قرأته على أبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن معاوية بن مهدي التنوخي، عُرِفَ بابن الأَخْضَرِ^(٤).

(ح) وأخذ الأستاذ أبو عليٍّ علمَ النَّحْوِ عن الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن مُلْكُونِ الحَضْرَمِيِّ^(٥)، وأخذ ابنُ مُلْكُونِ عن الأستاذ أبي القاسم

(١) لأبي حَيَّان كتاب «النُّصَار» ذكر فيه من أولِ حاله واشتغاله ورحلته وشيوخه. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٩٥٨)، فلعله ذَكَرَ هذا الخبر ثَمَّةً. وقد نقل عنه الجلال السيوطي كلاماً جليلاً في حقِّ شيخه ابن الزبير الغرناطي، انظر: «بغية الوعاة» (١: ٢٩١).
(٢) له ترجمة في «وفيات الاعيان» (١: ٣٨٢) و«إنباه الرواة» للقفطي (٢: ٣٣٢) والشلوين بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر.

(٣) له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٢٥) ونقل عن ابن الزبير أنه قال في حقه: أَخَذَ كتابَ سيبويه عن ابن الأَخْضَرِ، وأَحْكَمَهُ ومَهَّرَ في أغراضه وغوامضه، حتى قال فيه ابن مُلْكُونِ: من قرأ كتابَ سيبويه على ابن الجَدِّ، فما عليه ألا يقرأه على سيبويه.

(٤) له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ٢٣٢) وذكر أنه كان في المئة الخامسة من الهجرة، وأنه كان من أهلِ التَّقَدُّمِ والصدارة في بلده.

(٥) له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٣١). كان نحويّاً جليلاً، وله شرح على «الحماسة»، وتنكيح على «تبصرة الصيمري» في النحو، وغير ذلك، مات سنة (٥٨٤هـ)، رحمه الله.

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي، يُعرف بابن الرّمّالك^(١)، وأخذ ابن الرّمّالك عن أبي عبد الله محمد بن أبي العافية^(٢)، وأخذ ابن الأخضر وابن أبي العافية عن الأستاذ أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشّتمري، عُرف بالأعلم^(٣)، قال: أخبرنا به الوزير أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري ابن الإفيلي^(٤)، قال: أخبرنا أبو عمر أحمد بن عبد العزيز بن فرج بن الحباب^(٥)، قال: أخبرنا أبو عليّ إسماعيل [ب/٥] بن القاسم بن عيذون القالي^(٦)، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرستويه^(٧).

(١) كان أستاذاً في العربية، قيماً بكتاب سيبويه، مات كهلاً سنة (٥٤١ هـ) له ترجمة في «بغية الوعاة» (٨٦: ٢).

(٢) الإمام بجامع إشبيلية، أخذ العلم عن الأعلم الشّتمري، وكان من أهل المعرفة والأدب، وأخذ الناس عنه ذلك، مات سنة (٥٠٩ هـ) له ترجمة في «إنباه الرواة» (٧٣: ٣).

(٣) الإمام الشهير، شارح الحماسة وأبيات سيبويه، كان أستاذاً زمانه في علوم العربية، وكانت إليه الرحلة في زمانه، مات سنة (٤٧٦ هـ)، له ترجمة في «بغية الوعاة» (٣٥٦: ٢).

(٤) شارح ديوان المتنبي، وهو شُرْحُ حَسَن، كان من علماء اللغة والنحو ومعاني الشعر، على قدم راسخة من الصلاح والعفة وصدق اللهجة. مات سنة (٤٤١ هـ). له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢١٩: ١)، و«بغية الوعاة» (٤٢٦: ١).

(٥) كان أستاذاً متقدماً في العربية والأدب، لزم أبا عليّ القالي، مات سنة (٤٠٠ هـ)، له ترجمة في «إنباه الرواة» (٧٢: ١).

(٦) إمام العربية، وصاحب «الأمال» المشهورة. قرأ على ابن دريد وابن دُرستويه. قال القفطي: قرأ على ابن دُرستويه كتاب سيبويه أجمع، واستفصره جميعه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلّل العلة، وأقام عليها الحجّة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهبه على من خالفه أيضاً من البصريين أيضاً، وأقام الحجّة. له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ٢٣٩) و«بغية الوعاة» (٤٥٣: ١).

(٧) ترجم له القفطي في «إنباه الرواة» (١١٣: ٢) فقال: نحويّ جليل القدر، مشهور الذكر، جيّد =

(ح) قال ابنُ الإفليلي: وأخبرنا أبو عبد الله محمد بنُ عاصمِ النحويُّ عُرِفَ بالعاصمي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بنُ يحيى بن عبد السلام الرياحي، قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بنُ محمد بنِ إسماعيلِ النحاس، قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بنُ السريِّ الزجاج.

(ح) قال الرياحي: وأخبرنا أبو القاسم بنُ أبي الحسينِ عبيد الله بنِ الوليد ابن ولاد، قال: أخبرنا أبي.

قال أبو حيان: (ح) وقرأتُ جميعَ كتابِ سيبويه على الشيخ الإمام، العالم العلامة بهاء الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي عُرِفَ بابنِ النحاس، قال: قرأته على الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد الموفق بدمشق، قال: أخبرنا أبو اليمان زيد بن الحسن بن زيد الكندي، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، قال: أخبرنا أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب، عُرِفَ بابنِ الدباس، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي، قال: قرأته على أبي القاسم علي بن عبيد الله الدقيقي، قال: قرأته على أبي الحسن علي بن عيسى الرُماني.

(ح) قال ابنُ برهان: وأخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن شاهويه، قال: قرأته بالبصرة على أبي الحسن الزعفراني، قال: قرأته على أبي علي الحسين بن أحمد ابن عبد الغفار الفارسي، قال الرُماني والفارسي: قرأناه على أبي بكر محمد بن السري بن السراج.

= التصانيف، قرأ على المبرّد الكتابَ وبرع، وكان نظاراً، وكان شديدَ الانتصارِ لمذهبِ البصريين في اللغة والنحو. وتصانيفه في غاية الجودة والإتقان. إلى آخر كلامه رحمه الله. قلت: أجلُ تصانيفه الدالة على غزيرِ علمه كتابُ «تصحیح الفصیح وشرحه» الذي شرح به كتاب «الفصیح» لثعلب، إمام الكوفيين، فأجاد وأفاد رحمه الله. وهو مطبوعٌ متداول.

وأخذه ابنُ دُرستويه والزجاج وابنُ ولاد [٦/أ] وابنُ السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُمالي المبرِّد، قال: أخبرنا أبو عمر صالح بن إسحاق الجُرمي وأبو عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني، قالا: أخبرنا أبو الحسن سعيد بن مسعدة المَجاشعي الأَخفش، قال: أخبرنا أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بِسَيَّوِيه.

أخذ سيبويه النَّحْو عن جماعة منهم: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزديُّ الفُرهودي، وأخذ الخليل عن أبي عمرو زَبَّان بن العلاء المازني، وأخذ أبو عمرو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ نصر عن مستنبط علم النَّحْو أبي الأسود ظالم بن سفيان الدُّولي، وقيل: إنَّ أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - ألقى إليه كلمات من هذا العلم، وقال: «انحُ على هذا النَّحْو يا أبا الأسود»، وعليُّ بن أبي طالب ابنُ عمِّ النبي ﷺ وصهره، أخذ عن النبي ﷺ العلوم، فهذه سلسلة عظيمةٌ للنحويين.

وتَفَقَّه الوالدُ رضي الله عنه على الشيخين الكبيرين الإمامين: شمس الدين ابنِ عدلان، الذي كان يُضْرَبُ به المثل في الفقه، ونجم الدين بنُ الأسواني الإمام الكبير. وتفقه الشيخ الأول على الإمام الكبير فقيه الديار المصرية وقاضيهَا وجيه الدين عبد الوهاب البَهْسي، وتفقه الشيخ الثاني على الظهير التَّرمَتي، وتفقه البهسي والتَّرمَتي على [٦/ب] الإمام العلامة فقيه الديار المصرية بهاء الدين ابنِ الجُمَيزي، وتفقه ابنُ الجُمَيزي على الإمام العلامة قاضي القضاة شرف الدين أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن المظفر ابن أبي عَصْرُون، وتفقه ابنُ أبي عَصْرُون على الإمام أبي عليِّ الحسن بن إبراهيم الفارقي، وتفقه الفارقي على الشيخ الإمام أمير المؤمنين في الفقه أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف

الفيروزآبادي الشيرازي، وتفقه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي على القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، وتفقه القاضي أبو الطيب على الإمام أبي الحسن محمد بن علي بن سهل النيسابوري الماسرجسي، وتفقه الماسرجسي على الإمام الكبير أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، وتفقه أبو إسحاق المروزي على الإمام الكبير الباز الأشهب أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج شيخ الشافعية، وتفقه أبو العباس بن سريج على الإمام أبي القاسم عثمان ابن سعيد بن بشار الأنماطي، وتفقه الأنماطي على الإمام الكبير الجليل أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُرَني، وتفقه المُرَني على الإمام المجتهد إمام الأئمة وابن عم المصطفى زاده الله شرفاً أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي.

وتفقه الشافعي رضي الله عنه على جماعات منهم: أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة المدينة، وتفقه [٧/أ] مالك رضي الله عنه على ربيعة^(١) عن أنس، وعلى نافع عن ابن عمر كلاهما على النبي ﷺ.

والشيخ الثاني للشافعي: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر وابن عباس كلاهما على النبي ﷺ.

والشيخ الثالث للشافعي رضي الله عنه: أبو خالد مسلم بن خالد^(٢) مفتي مكة وإمام أهلها، وتفقه مسلم على أبي الوليد عبد الملك بن جريج، وتفقه ابن

(١) يعني ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بـ«ربيعة الرأي». فقيه أهل المدينة. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ٢٨٨).

(٢) المشهور بالزُّنْجِي (ت ١٨٠ هـ) كان فقيهاً عابداً، ولكنه كان يُضَعَّفُ في الحديث. له ترجمة في «المعرفة والتاريخ» للفَسَوِي (٣: ٥١)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٩: ٥٦).

جُرَيْجٍ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عطاء بنِ أسلم بن أبي رباح، وتفقه عطاءً على ابنِ عباسٍ رضي الله عنه.

فهذه سلسلة الفقهاء أوردناها هنا على سبيل الاختصار، ومعلوم أن كل واحد من هؤلاء أخذ عن جماعة بل جماعات، فقصدنا الاختصار على مَنْ ذُكِرَ تبرُّكاً بذلك.

وحضر الوالدُ عندَ الشيخِ تقيِّ الدين السبكيِّ، وبحث معه في الفقه، وسمعَ الوالدُ منه العلمَ، وتفقهَ الشيخُ تقيُّ الدينِ على شافعيِّ الزمان نجمِ الدين ابنِ الرِّفعة^(١)، وتفقه ابنُ الرِّفعة على الظهير التَّزمتيِّ، وقد قدمنا سَنَدَهُ.

وفي الأصول والمعقولات على الشيخِ الإمامِ شمسِ الدينِ الأصفهانيِّ، وكان يُعَظِّمُهُ وأجازَه بالإفتاء.

وسمع الحديثَ من جماعةٍ كثيرين منهم:

الشيخُ جمالُ الدين عبدُ الرحيم المعروف بابنِ شاهدِ الجيش، ومنهم الشيخُ العلامةُ شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيم بن حيدرة ابنِ القماح، والحافظُ زينُ الدين عبدُ الرحمن بنُ عبد الهادي، والمسندُ أبو الفتح محمدُ بنُ غالي ابنِ نجمِ الدمياطيِّ، والعلامةُ نجمُ الدين البغداديُّ، [٧/ب] والشيخُ الأصيلُ شهابُ الدين غازي بنُ المغيثِ عمر بنِ العادلِ أبي بكرِ ابنِ الكاملِ محمد ابن

(١) إمام الشافعية في زمانه، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت ٧١٠هـ) تفقه على الشيخين: السديد والظهير التَّزمتيَّين وغيرهما، وهو صاحبُ المصنَّفين الجليلين: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» و«المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي»، له ترجمة في طبقات ابن قاضي شهبة (٢: ٢١١).

وخرَّج له تلميذاه الحافظان الشيخان العالمان: أبو زُرْعَةَ العراقيُّ، وأبو العباسِ العسقلانيُّ^(١) جزأينِ حديثيّين: الأوَّلُ يشتملُ على مئةِ حديثٍ من الأبدالِ والعواليِ المتتقاة من مسموعاته، والثاني [٨/أ] يشتملُ على أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً بالسماع والإجازة^(٢).

وبرَّعَ في الفقه وأصوله، وجَمَلَ النحوِ وفصوله، حتى صار فارسَ ميدانه، وفريدَ عصره وزمانه، انتصبَ للإفتاء والإقراء والتدريس، وأحيا ما أسَّسه من القواعدِ الإمامُ الأعظمُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، حتى طار اسمه في الآفاق واشتهر، وسار علمه للعالمين وانتشر، وصار حفظه مذكوراً عند أهل الأثر بالشرطِ المعْتَبِرِ.

وحجَّ إلى بيتِ الله الحرامِ مرَّتين: مرةً بالموسميِّ مع والده سنة أربعين، ثم لما عادَ، عادَ إلى القدسِ الشريفِ فاجتمع بالإمامِ العلامةِ الحافظِ صلاحِ الدينِ العلانيِّ^(٣)، وكان الوالدُ أوَّلَ ما قَدِمَ القدسَ جاءَ لحَلَقَتِهِ مختفياً، والشيخُ يتكلَّمُ، فبحث الوالدُ مع الشيخِ صلاحِ الدينِ في مسائلٍ عويصةٍ دقيقةٍ الفهم، فأعجبه ونظرَ إليه، فقال: أنت الذي يُقالُ لك البلقينيُّ؟ قال: نعم، وكانت هذه فِراصةً من الشيخِ صلاحِ الدينِ المذكورِ؛ لأنه لم يَرَ الوالدَ قبلها، لكن لما تكَلَّمَ معه عَلِمَ أنه لا يتكلَّمُ في مثلِ هذه المسائلِ إلا البُلُقينيُّ فقال له ما قال، فلما عرفه قامَ إليه وأجلسه إلى جانبه وأضافه، وكان يُثني عليه ويبالغُ في تعظيمه.

(١) يعني الإمامَ الحافظَ ابنَ حجرِ العسقلانيِّ.

(٢) ذكره ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» ص ١٣٣.

(٣) الإمامُ الجليلُ خليل بن كَيْكَلْدَيْ الشافعيِّ (ت ٧٦٢هـ) مُفتي الديار المقدسية، وصاحب

التصانيف البديعة وأجلها «المُذْهَبُ في قواعدِ المذهب»، و«الفتاوى المستغربة» وغير ذلك.

له ترجمة في «طبقات السبكي» (١٠: ٣٥)، و«الدرر الكامنة» (٢: ٩٠).

ثم لما وقع الفناء^(١) في الأقطار عامّاً سنة تسع وأربعين، أراد الوالد العزم إلى البلاد^(٢)، فاجتمع بقاضي القضاة عزّ الدين ابن جماعة ليستأذنه على السفر؛ لأنه كان يُعظّمه ويحبّه ويبالغ في ذلك، حتى أنه لما قدم القاهرة ثانية وكان قاضي القضاة عزّ الدين إذ ذاك قاضياً، مرّض الوالد فجاء وزاره في الكامليّة، فلما اجتمع به [٨/ب] ذكر له أنه يُريدُ السفر إلى البلاد لزيارة والده، فقال له: يا سيدي الشيخ، غير خافٍ عن علمكم قولُ النبي ﷺ: «إذا وقع الطاعونُ ببلدٍ»^(٣) الحديث، فقال له: يا مولاي قاضي القضاة، محلُّ النهي إذا كان الوباءُ خاصّاً بالأرض التي هو فيها أو التي يقصدها، أما إذا كان الوباءُ عامّاً فلا نهيَ حينئذٍ^(٤)، فأعجب قاضي القضاة عزّ الدين ذلك وقال: والله إن هذه فائدةٌ عظيمة، وأذن له، وسافر ثم عاد.

وحجّ في تلك السنة وحده لرؤيا رآها أنه يصليّ العيدين بمكة كما حكى شيخنا في ترجمته فوق ذلك^(٥).

وكان يحضرُ دروسَ الشيخ بهاء الدين بن عقيل^(٦)، وبحث معه في الغوامض، فلما رآه بهذه الصّفة خطبه لابنته وتزوّجها في سنة اثنتين وخمسين

(١) يعني مرض الطاعون.

(٢) يعني بلده بلقينة.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون برقم (٥٧٢٨) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وهو في «مسند أحمد» (٢١٧٩٨) وفيه تمامُ تخرجه.

(٤) هذه مسألةٌ طويلةٌ الذيل، وقد استوعب وجوه الخلاف فيها الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١٠: ١٨٦).

(٥) ترجمة البلقيني لولده الجلال لوجه (٣/أ).

(٦) شارح الألفية في النحو، وقاضي قضاة الديار المصرية، (ت ٧٩٦هـ) له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهاب» (٢: ١٦٩)، و«شذرات الذهب» (٨: ٣٦٧).

وسبعمئة، وسكن بها في المدرسة البديرية التي عمرها وأوقفها لأجله، فلما تولى الشيخ بهاء الدين ابن عقيل القضاء بالديار المصرية فوّض للوالد ما فوّض له السلطان، فباشر عنه، وكان يميل إليه، وكان هو وإياه كالأخوين، واستمر على ما هو بصددّه من الإفتاء والتدريس وإشغال الطلبة، فتفقّه عليه وتخرّج به جماعة كثيرون من المذاهب الأربعة، طبقة بعد طبقة، قد فاقت عن الحصر، وما منهم إلا من لو شئنا لقلنا عنه عين العصر، ولا يمكن استيعابهم، ولكن نذكر طائفة من تلاميذه الذين حصلت وفاتهم في حياته وبعد وفاته إلى حين كتابة هذه الترجمة، فنقول:

من الأموات الشافعية: الشيخ شمس الدين محمد الكلائي^(١)، ومنهم ولده قاضي القضاة بدر الدين البلقيني، ومنهم الشيخ [٩/أ] بدر الدين الزركشي، ومنهم الشيخ محب الدين ابن هشام، ومنهم الشيخ برهان الدين الأناسي، ومنهم ولد أخيه الشيخ بهاء الدين أبو الفتح البلقيني، ومنهم الشيخ شهاب الدين ابن أويس، ومنهم الشيخ نور الدين البكري المعروف بابن قبيلة، ومنهم الشيخ الكبير نور الدين ابن عبد الوارث البكري المصري، ومنهم الشيخ زين الدين الفارسكوري، ومنهم الشيخ بدر الدين الطنبذي، وخلق كثير لا يحصر عددهم.

وأما الحنفية من الأموات، فمنهم:

الشيخ علاء الدين الردادّي، والقاضي شهاب الدين ابن القليجي، والقاضي جمال الدين ابن الوراق، وقاضي القضاة أمين الدين الطرابلسي، وجماعة كثيرون.

(١) هو شمس الدين محمد بن شرف بن عادي الكلائي، عالم بالفرائض والحساب، وتوفي سنة

(٧٧٧هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٥٢-٤٥٣).

وأما المالكية من الأموات فمنهم:

قاضي القضاة جمال الدين ابن خير، والشيخ زين الدين البشكالي، وجماعة.

وأما الحنابلة من الأموات، فمنهم:

الشيخ الإمام قاضي القضاة نور الدين الحكري، ومنهم الشيخ صلاح الدين الحنبلي، ومنهم الشيخ نجم الدين ابن الباهي، وجماعة كثيرون.

وأما الأحياء من المذاهب الأربعة فهم فضلاء مصر والشام الآن وشيوخها، وعين الزمان منهم: ولده سيدنا ومولانا وشيخنا قاضي القضاة وشيخ الإسلام جلال الدين، أبقاه الله تعالى.



ذكرُ شيءٍ من مرويَّاته تبرُّكاً بذلك

أخبرنا شيخنا شيخ الإسلام الوالد رضي الله عنه وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، قال: أخبرنا أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم البكريُّ المصريُّ، وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، قال: حدثني أبو الفرج [ب/٩] عبدُ اللطيف ابنُ عبد المنعم بن عليِّ الحرافيُّ، وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ من لفظه، قال: حدثنا الحافظُ أبو الفرج عبدُ الرحمن بن عليِّ بن محمد ابن الجوزيُّ وهو أوَّل حديثٍ سمعناه من لفظه، قال: حدثنا الإمام أبو سعيد إسماعيل بن أحمد ابن عبد الملك النيسابوريُّ، وهو أوَّل حديثٍ سمعناه منه، قال: أخبرنا والدي الإمام أبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، قال: حدثنا الأستاذ أبو طاهر محمد بن محمد بن محمَّش الزياديُّ، وهو أول حديثٍ سمعتهُ منه، قال: حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزار، وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، قال: حدثنا عبدُ الرحمن بن بشر بن الحكم، وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، قال: حدثنا سفيان بن عيينة وهو أوَّل حديثٍ سمعتهُ منه، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو: أن رسولَ الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمنُ تبارك وتعالى، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء».

قال شيخنا الوالد: هذا حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ، أخرجه أبو داود في

«سُنَنِهِ»^(١) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومُسَدِّد بن مُسَرِّهَد، وأخرجه أبو عيسى الترمذي في «جامعه»^(٢) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ثلاثتهم عن سفيان ابن عيينة، فوقع لنا بدلاً عالياً.

وقد رواه الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل^(٣)، عن أبي عبد الله حامد بن محمد المديني، عن أبي الوفا أحمد بن إبراهيم الخافي، عن أبي نصر أحمد بن عمر بن محمد الحافظ، عن أبي جعفر محمد بن إبراهيم بن جعفر الأديب، عن أبي طاهر بن حمّش، فكانني سمعته من ابن المفضل، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وستمئة.

أخبرنا شيخنا [١٠/أ] شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص ابن أبي الفتح الحافظ^(٤)، قال: أخبرنا الشيخ الجليل المسند نجم الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد القادر بن أبي الدرّ بن أبي الكرم الربيعي البغدادي قراءة عليه ونحن نسمع بالقاهرة، قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي قراءة عليه ونحن نسمع بدمشق، قال: أخبرنا أبو الخطاب عمر بن محمد الحساني، قال: أخبرنا أبو المواهب أحمد بن عبد الملك والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي، قالوا: أخبرنا القاضي أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، قال: أخبرنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا القعنبي، عن شعبة، عن

(١) كتاب الأدب، باب في الرحمة برقم (٤٩٤١).

(٢) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الناس برقم (١٩٢٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وهو في «مسند أحمد» برقم (٦٤٩٤) بإسناد صحيح لغيره.

(٣) المقدسي المالكي (ت ٦١١ هـ) شيخ الحافظ المنذري، كان ذا دين وورع وتصوف وأخلاق رضية، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٢٩٠) و«سير أعلام النبلاء» (٢٢: ٦٦).

(٤) كذا في الأصل، وهو غير متجه، ولم يتبين لي وجهه.

منصور، عن رباعي^(١)، عن أبي مسعود البدری رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

أخرجه أبو داود^(٢) عن القعني، والبخاري^(٣) عن آدم بن أبي إياس، كلاهما عن شعبة، فوق لنا بدلاً للبخاري وموافقة^(٤) لأبي داود بعلو درجة، وفيه لطيفة وهو أن رجاله عراقيون؛ إما قاطنون بها أو دخلوها.

أخبرنا شيخ الإسلام الوالد إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا الشيخ المسند العابد الرحلة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الهكاري المقدسي الحنبلي كتابة من دمشق، أن أبا إسحاق إبراهيم بن خليل الأدمي أخبره قراءة عليه وأنا محضر في الرابعة سنة اثنتين وخمسين وستمئة، قال [١٠/ب]: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن علي بن المسلم اللخمي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسين السلمي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي ابن يحيى بن سلوان المازني، قال: حدثنا أبو القاسم الفضل بن جعفر بن محمد ابن أحمد التميمي المؤذن، قال: أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم بن الفرج الهاشمي، قال: حدثنا أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي: إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً

(١) يعني ابن حراش. ومنصور هو ابن المعتبر.

(٢) كتاب الأدب، باب في الحياء برقم (٤٧٩٧).

(٣) في أحاديث الأنبياء برقم (٣٤٨٤). وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٦٠٧).

(٤) لتمام الفائدة انظر: «التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي ص ٢٥٧.

فلا تظالموا، يا عبادي إنكم تُخطئون بالليل والنهار وأنا الذي أغفر الذنوب ولا أباي، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا مَنْ أطعمتُ، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلُّكم عارٍ إلا مَنْ كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجلٍ منكم لم ينقص ذلك من مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجلٍ منكم لم يزد ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا في صعيدٍ واحدٍ فسألوني، فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ منهم ما سأل، لم ينقص ذلك من مُلكي شيئاً، إلا كما ينقصُ البحرُ إن يُغمَس فيه المِخيطُ غمسةً واحدةً، يا عبادي إنها هي أعمالكم أحفظها عليكم، فمن وجدَ خيراً فليحمد الله، ومن وجدَ غير ذلك فلا يُلومَنَّ إلا نفسه.

قال أبو مُسهر: قال سعيد بن عبد العزيز: كان أبو إدريس إذا حدَّث بهذا الحديث جثا على رُكبتيه^(١).

قال شيخنا الوالد: وأخبرنا إبراهيم بن أبي الحسن، قال: أخبرنا عبد الله ابن عبد الواحد، قال: أخبرنا إسماعيل بن صالح، قال: أخبرنا محمد [١١/أ] بن أحمد، قال أخبرنا علي بن محمد، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم، قال: حدثنا أبو مُسهر، فذكره بمعناه.

قال: وأخبرناه عبد العزيز بن عبد القادر البغدادي، قال: أخبرنا علي بن أحمد المقدسي، قال: أخبرنا محمد بن أبي يزيد في كتابه، قال: أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، قال: أخبرنا أبو الحسين بن فاذشاه^(٢)، قال: أخبرنا أبو القاسم

(١) قرأاً وخوفاً وإجلالاً لعظمة المولى سبحانه.

(٢) في الأصل: «فاذشاه»، وقد ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١: ١٣٦) وقال: أحمد بن =

الطبراني، قال: حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وأحمد بن محمد ابن يحيى بن حمزة، قالا: حدثنا أبو مسهر.

قال شيخنا الوالد: وأخبرنا أبو محمد بن أبي الدُرِّ، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن أبي العباس البخاري، قال: أنبأنا أحمد بن محمد بن محمد اللبان، قال: أخبرنا أبو علي الحداد، قال: أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ، قال: حدثنا أبو القاسم الطبراني، قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقي، قال: حدثنا أبو مسهر فذكره بمعناه.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا حديث صحيح عالٍ جليل الإسناد عظيم الموقع، أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج في «جامعه»^(١) عن محمد ابن إسحاق الصغاني، عن أبي مسهر، فوق لنا بدلاً له عالياً بدرجتين في الطُّرُق كُلِّهَا، وبروايتنا الأولى من شيخنا إلى أبي إدريس الخولاني مُسَلَّسَةً بالدمشقيين، وقد دخل أبو ذر رضي الله عنه دمشق، وقد دخلت أنا أيضاً دمشق، فصَحَّت السلسلة واتَّصَلت، وقد رواه الشيخ الإمام العلامة محيي الدين النووي في آخر كتاب «الأذكار»^(٢) له عن شيخه خالد النابلسي، عن أبي القاسم بن صُضْرَى وغيره،

= محمد بن فاذشاه، صاحب الطبراني، سماعه صحيح، لكنّه شيعيٌّ معتزليٌّ رديء المذهب، قال يحيى بن مَنده: مات سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمئة.

(١) أخرجه مسلم، كتاب البرِّ والصلة، باب تحريم الظلم برقم (٢٥٧٧)، وهو في «مسند أحمد» (٢١٣٦٦)، و«سنن الترمذي» أبواب صفة القيامة، باب (٤٨) برقم (٢٤٩٥)، وقال: هذا حديث حسن، وصحّحه الحاكم في «المستدرک» (٤: ٢٤١)، وابن حبان (٦١٩). قال ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» ص ٢٦٨: وحديث أبي ذر هو أشرف حديث لأهل الشام.

(٢) كتاب «الأذكار» ص ٣٥٥-٣٥٦.

عن أبي القاسم بن عساكر، عن أبي القاسم الخطيب^(١)، عن ابنِ سُلَوَانَ، فساوَيْتُهُ فيه، وكأني من حيثُ العدُدُ رويته عن [١١/ب] شيخه النابلسي، وكانت وفاته في سنة ثلاث وستين وستمئة^(٢). انتهى كلامُ شيخنا.

أخبرنا شيخنا شيخ الإسلام الوالدُ إجازةً إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا الشيخُ المسندُ الأصيلُ أبو الفتح محمدُ ابنُ الحافظِ شرفِ الدين محمدُ بنِ إبراهيم ابنِ أبي القاسمِ بنِ عنانِ بنِ موسى بنِ سعيدِ بنِ عبدِ الله بنِ مكِّيِّ البكريِّ الميديميِّ قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ، قال: أخبرنا أبو عيسى عبدُ الله بنُ عبدِ الواحدِ بنِ علاقٍ، قال: أخبرنا أبو القاسمِ هبةُ الله بنُ عليٍّ بنِ سُعودٍ^(٣) البوصيريُّ، قال: أخبرنا أبو صادقٍ مرشدُ بنِ يحيى واللفظُ له.

قال شيخنا الوالدُ: وأخبرنا إبراهيم بنُ عليٍّ القطبيُّ، قال: أخبرنا عبدُ الله بنُ عبدِ الواحدِ، قال: أخبرنا إسماعيلُ بنُ صالحٍ، قال: أخبرنا أبو عبدِ الله الرازيُّ، قالوا: أخبرنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ عمرَ بنِ حمَّصَةَ^(٤) الحرَّانيُّ، قال: حدثنا أبو القاسمِ

(١) خطيب دمشق كما صرح به النووي في «الأذكار».

(٢) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٥٩) وأثنى عليه الذهبي وذكر من أحواله الحسنة، وذكره تلميذه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٢٩٩) ونعته بأنه حافظُ عصره وإمامهم في معرفة أسماء الرجال.

(٣) كذا وقع مضبوطاً في الأصل الخطي.

(٤) بكسر أوله والميم المشددة وفتح الصاد المهملة ثم هاء. هكذا ضبطه ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٣: ٣٢٠) ثم قال: هو أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن حمَّصَةَ الحرَّاني. روى المجلس المذكور - يعني حديث البطاقة الآتي ذكره - عن تلميذه أبي القاسم حمزة ابن محمد الحافظ، وروى عنه أبو صادق مرشد بن يحيى المديني وغيره، وتوفي سنة إحدى وأربعين وأربعمئة، وله ثمان وتسعون سنة. انتهى.

حمزة بن علي الكنانيّ إملاءً، قال: حدثنا عمران بن موسى الطيّب، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنا عامر بن يحيى المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي^(١)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «يُصاحُ برجلٍ من أمتي على رؤوسِ الخلائقِ يومَ القيامةِ، فيُنشَرُ له تسعةٌ وتسعون سِجلاً، كُلُّ سِجَلٍ منها مَدُّ البصرِ، ثم يقولُ اللهُ له: أتَكرِه من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رَبِّ، فيقول: ألكَ عذرٌ أو حسنةٌ؟ فيهابُ الرجلُ فيقول: لا يا رَبِّ، فيقول: بلى إنَّ لك عندنا حسناتٍ وإنه لا ظلمَ عليك، فتُخرَجُ له بطاقةٌ فيها: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، فيقول: يا رَبِّ ما هذه البطاقةُ مع هذه السِّجالاتِ؟ فيقول عزَّ وجلَّ: إنَّكَ لا تُظلمُ، فتوضعُ السِّجالاتُ في كَفَّةٍ والبطاقةُ في كَفَّةٍ، فطاشتِ السِّجالاتُ [١٢/أ] وثقلتِ البطاقةُ^(٢)».

وبه إلى حمزة قال: لا نعلمه، روى هذا الحديث غيرُ الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث، قال شيخنا الوالد: قلتُ: أنصفَ من اعترفَ، ووقفَ عندَ ما عَرَفَ، بل رواه غيرُ الليث.

(١) بضم الحاءِ والباء. كذا ضبطه ابن ناصر الدين ونقل عن ابن الجوزي قال: وأهل اللغة يفتحونها. قال ابن ناصر: ومَن قاله بالفتح سيويه. انتهى من «توضيح المشتبه» (٢: ٢٠٠). قلتُ: انظر كلامَ سيويه في «الكتاب» (٣: ٣٣٦) وعبارته ثَمَّة: وقالوا في حيٍّ من بني عديّ يقال لهم بنو عبيدة: عُبديّ، فضمُّوا العينَ وفتحوا الباءَ، وقالوا في بني الحُبليّ من الأنصار: حُبليّ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة برقم (٤٣٠٠)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله برقم (٢٦٣٩) وصححه ابن حبان (٢٢٥) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

أخبرناه أحمد بن محمد بن عمر الحلبي إجازة إن لم يكن سماعاً، عن عليّ ابن شجاع: أن هبة الله بن عليّ البوصيري أخبرهم عن أبي صادق مرشد بن يحيى المدني، أن عليّ بن منير الخلال أخبرهم قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرج القمّاح، قال: أخبرنا عليّ بن الحسن بن خلف بن مديد الأزدي، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم أبو القاسم، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو قال: يُؤْتَى بالعبد يوم القيامة معه تسعة وتسعون سَجَلًا في الذنوب والخطايا، فيؤمر به إلى النار، فإذا ذهب به نادى مناد: لا تعجلوا فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة صغيرة، فإذا فيها: لا إله إلا الله.

هكذا رواه موقوفاً، والذي رفعه إمام كبير حافظ، وقد تابعه عليه محدث مصر عبد الله بن لهيعة، وأخرجه الترمذي عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن لهيعة، عن عامر بن يحيى به.

قال شيخنا الوالد: وأخبرناه عليّ الموافقة العالية حافظ العصر أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي^(١) إجازة من دمشق، أن أبا إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن الدرجي أخبره بقراءته عليه، عن أبي أحمد محمد بن أبي نصر الصباغ، أن أمّ البهاء فاطمة بنت محمد ابن أبي سعد البغدادي أخبرته قالت: أنا أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد العيار، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد الرومي، قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا ابن لهيعة، [١٢/ب] عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوضَعُ

(١) يعني الحافظ المزني (ت ٧٤٢هـ) صاحب «تهذيب الكمال»، و«تحفة الأشراف».

الميزان يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة ويوضع في كفة ما أحصى عليه، فتميل الميزان، قال: فيبعث به إلى النار، قال: فإذا أدبر به صاح صائح من عند الرحمن يقول: لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة حتى تميل الميزان».

هكذا هو هذا اللفظ في الثامن من حديث قتيبة، وقد حدث به عن الليث جماعة منهم: يحيى بن بكير، وسعيد بن عفير، وعبد الله بن صالح كاتبه، وعبد الله ابن المبارك، وسعيد بن أبي مريم، ويونس بن محمد المؤدب، وغيرهم، أخرجه الترمذي^(١) وابن ماجه^(٢) من طريقه، وكذلك الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم^(٣)، وأصاب.

قال شيخنا الوالد: وقد أخبرنا يوسف بن أبي الزهر الحلبي، فيما أجاز لنا روايته عنه، عن علي بن أحمد الأصولي ساعاً عليه، عن أبي جعفر محمد بن أحمد الكرائي، أن أبا منصور محمود بن إسماعيل الصيرفي أخبره، قال: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن الحسن بن فاذشاه، قال: حدثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الحافظ^(٤)، قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا الليث، وساقه بمعناه^(٥).

(١) «سنن الترمذي»، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله برقم (٢٦٣٩).

(٢) «سنن ابن ماجه» كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة برقم (٤٣٠٠).

(٣) أخرجه في «المستدرک» (١: ٥٢٩) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤) يعني الإمام الطبراني صاحب المعجم الثلاثة.

(٥) رواه هذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣: ١٩).

قال الطبراني: لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عامرُ ابنُ يحيى^(١).

قلت: لعله أراد أنه لا يصح إلا كذلك؛ لأنه هو رواه من طريق ابن عبد الرحمن المقرئ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم^(٢)، وعبد الرحمن وإن كانوا ضعّفوه لسوء حفظه فحديثه يُكتب في المتابعات، وكان البخاري يُقارب أمره^(٣).

قال: أخبرنا به من طريقه أبو محمد عبد العزيز بن عبد القادر قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا الفخرُ عليُّ بنُ أحمد بن عبد الواحد، قال: أخبرنا محمدُ ابنُ أبي زيد بن حمد الأصبهاني في كتابه منها، قال: أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد [١٣/أ] بن فاذشاه، قال: أخبرنا أبو القاسم الطبراني، قال: حدثنا هارون بن مَلُول، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤتى برجل يوم القيامة، ثم يؤتى بالميزان،

(١) في «المعجم الأوسط» (٥: ٧٩) برقم (٤٧٢٥) ولم يقله في «المعجم الكبير»، ورواية البُلُقيني تلفيق بين الطريقتين.

(٢) يعني الإفريقي، وفيه كلامٌ مشهور.

(٣) ذكره في «التاريخ الكبير» (٥: ٢٨٣) و«التاريخ الأوسط» (٢: ١٢٢) ولم يتكلم في حقه بشيء، لكن قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٥٦٢): وكان البخاري يُقوي أمره، ولم يذكره في كتاب الضعفاء.

قلت: كلام البخاري ذكره الترمذي في «السنن» بعد الحديث (١٩٩) حيث قال: والإفريقي هو ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، ورأيت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يُقوي أمره، ويقول: هو مُقارب الحديث.

ثم يُوْتَى بتسعة وتسعين سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ منها مَدُّ البَصْرِ فيها ذَنْبُهُ وخطاياه، فتَوْضَعُ في كِفَّةِ المِيزانِ، وَيُوْتَى بقرطاسٍ مِثْلِ هذا» وأشار بيده وأمسك إبهامه فيها «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فتَوْضَعُ في الكِفَّةِ الأخرى، فترجَحُ بخطاياه وذنبه^(١)».

قال: وأخبرنا أبو العباس أحمد بن كُثَيْبٍ الصيرفي مشافهةً، عن أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي التاجر سماعاً عليه، عن أبي سعيد خليل ابن بدر، أن أبا علي الحسن بن أحمد المقرئ أخبره، قال: أخبرنا أبو نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله الحافظ^(٢)، قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد هو الحُبْلِيُّ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: فذكر معناه^(٣).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: وكذلك رواه محمد بن أحمد بن الجنيدي، ويعقوب بن سفيان، وعبد بن حميد، وعبد الصمد بن الفضل، كُلُّهم عن أبي عبد الرحمن المقرئ به.

ورواه الحسن بن عرفة، عن إسماعيل بن عياش، عن ابن أنعم به، والله أعلم.

وروايتنا الأولى مني إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مسلسلة بالمُضَرِّين بآرك الله فيهم آمين.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣: ٢٩) برقم (٦١).

(٢) يعني الأصبهاني صاحب «حلية الأولياء».

(٣) لم أهتم إليه بهذا الإسناد في «حلية الأولياء».

أخبرنا شيخنا الوالد رحمه الله إجازةً، قال: أنشدنا أثير الدين ^(١) إجازةً، قال:
أنشدنا السَّراجُ عمرُ بنُ محمَّدٍ الورَّاقُ لنفسه ^(٢):
[من المتقارب]

بُنِّيَ اقتدَى بالكتابِ العزيزِ وراحَ لِرِّي سعيًا وراجا
فما قال لي: أَفَّ مُذْ كَانَ لي لكوني أباً وَلِكوني سراجا

[١٣/ب] أخبرنا شيخ الإسلام والدُّ، قال: أنشدنا العلامة مَلِكُ النحاة،
مَفْخَرُ أَهْلِ عَصْرِهِ ومَصْرِهِ، أَبُو حَيَّانَ العَرْنَاطِيُّ لِنَفْسِهِ يمدحُ الإمامَ الشافعيَّ
رضي الله عنه ^(٣):
[من الطويل]

غُذِيتُ بعِلْمِ النَحْوِ إِذْ دَرَّ لي ثَدْيَا فجِسْمِي به يَنمُو ورُوحِي به تَحْيَا
وقد طَالَ تَضْرأِي لِزَيْدٍ وَعَمْرِهِ وما اقترفا ذنباً ولا تَبَعَا غَيَّا
وما نِلْتُ من ضَرْبَيْهِمَا غَيْرُ شُهْرَةٍ بنحوٍ وما يُجِدِي اشتِهاري به شَيَّا
ألا إِنَّ عِلْمَ النَحْوِ قد بَادَ أَهْلُهُ فما أَنْ تَرَى في الْحَيِّ مِنْ بَعْدِهِمْ حَيَّا
سَأَتْرُكُهُ تَرَكَ الغَزَالِ لِظِلِّهِ وَأَتَبِعُهُ هَجْراً وَأَتَبِعُهُ نَأْيَا
وَأَسْمُو إلى الفقهِ المَبَارَكِ إِنَّهُ ليرضيكَ في الأُخْرَى ويُحْظِيكَ في الدُّنْيَا
هل الفقهُ إِلَّا أَصْلُ دِينِ مُحَمَّدٍ فَجَرَّدَ لَهُ عَزْماً وَجَدَّدَ لَهُ سَعْيَا
وَكُنْ تابِعاً لِلشافعيِّ وسالِكاً طَرِيقَتَهُ تَبْلُغُ بها الغَايَةَ القُصْيا ^(٤)

(١) يعني أبا حَيَّانَ الأندلسيَّ، سبقت ترجمته ص ٧٤.

(٢) البيتان من مقطوعةٍ للسَّراجِ الورَّاقِ في «فوات الوفيات» (٣: ١٤٠).

(٣) الأبيات (١-١١) في ديوان أبي حَيَّانَ الأندلسي. قد ذكر أبياتاً منها التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٢٨٧) وقال: وأنشدنا لنفسه إجازةً إن لم يكن سماعاً قصيدته التي امتدح بها الشافعيَّ رضي الله عنه.

(٤) في الأصل: «القصوى». والمثبت من رواية الديوان. ولم أقف على بقية الأبيات في مصدرٍ آخر.

ألا بابن إدريسٍ قد اتَّضحَ الهدى
 سميَّ الرسولِ المصطفى وابنُ عمِّه
 هو استنبطَ الفنَّ الأصوليَّ^(١) فاكْتَسَى
 فقَسَّم ألفاظَ اللسانِ لظاهرٍ
 وفَصَّلَ إجمالاً وقَيَّدَ مطلقاً
 وبالفَصْلِ والغاياتِ والنَّقْلِ خمسةٌ
 بفعلٍ وتركٍ جازِمينِ فإنْ يَكُنْ
 وما كان في موضوعه فحقيقةٌ
 فقالوا: شريد^(٣) حلَّ في رأسِ أغصنٍ
 له النظمُ والنثرُ الذي شاعَ ذكرُه
 وكم حَكَمٍ قد قَيَّدَتْ من كلامِهِ
 تَأْلِيْفُهُ نَوْرٌ ونُورٌ لناظِرٍ [١٤ / أ]
 ولو لم يكن فيها سِوَى «الأمِّ» إنها
 فأولادُها الأعلامُ في كُلِّ موطنٍ
 عليهمُ بتنقادِ المذاهبِ لا تَرى
 سخيٌّ يحاكي الجُودَ جُودُ بنانه
 تقيٌّ نقيٌّ مستجابٌ دعاؤُه
 فكم غامضٍ أبدى وكم دارسٍ أحيا
 فناهيكَ مجداً قد سما الرتبةَ العليا
 به الفقهُ من ديباجِ إنشائه وشيا
 ونصٍّ وتأويلٍ لما فهمه أعيانُ
 وخصَّ عموماً بالشروطِ وبالثنا^(٢)
 وبالبَدَلينِ وانتحى الأمرَ والنهيا
 دليلٌ لغيرِ الجزمِ وافقه رَعيا
 وما لا مجازٌ ذو ابتغاءٍ وذو دنيا
 وحمرةٌ خدَّ قد حما الشفةَ اللميا
 ولا لحنٌ فيه ينتجيه ولا عيا
 كأنَّ بها لقمانَ عادَ له المَحيا
 فقد أشرقتْ شمساً وقد عَبَقَتْ رِيًّا
 لقد أنجبتْ ولداً ودرَّتْ لهم ثديا
 أضاءتْ لهم من نورِ إشراقها الدنيا
 أخا مذهبٍ إلا يُلاقِي به ذهيا
 فليس لما قد حازَ من عَرْضِ يعيا
 إذا المَحَلَّ خَفْنَاهُ رجونا به السُّقيا

(١) فيه إيحاءٌ إلى كتاب «الرسالة» لإمامنا الشافعيِّ رضوانُ الله عليه.

(٢) يعني الاستثناء، وهو لغةٌ فيه.

(٣) كذا في الأصل، ولم يتضح لي معناها من السياق.

شجاعٌ فلو لاقى خميساً لفلَّه
به ازدانت الدنيا وزينَ أهلها
وقد كان أصحاب الحديث ذوي كُدَى^(١)
وأجرى لهم عين المباحث ثرة^(٢)
فصاروا ذوي بحث وفهم وبالذي
ومن ظن أن الفقه نقلٌ مجردٌ
وعلم أصول الفقه والعلم واللغى^(٣)
فيحلُّو ويعلمو من غداً حالياً بها
شأى^(٧) الشافعيُّ الناس ديناً ودربةً
فيقطعن من ولي، ويأسر من أعياء
فقلد أجياد الوجود به حلياً
فحرَّك من أعقى^(٢) ونبه ذا الرؤيا
يفيئ عليها ظل تبيانهِ فياً
تقرَّر من فنَّ الأصول رَووا إرثاً
بغير دليل فهو ذو مُقلية عمياً
أداة لعلم الفقه يشتارها^(٥) أزياء^(٦)
وعاطلهم يجني بتخييطه شرياً
وذهناً به يفري مذهبهم فرياً

(١) فيه إشارة إلى ضعف أصحاب الحديث أمام فقه أهل الرأي وفقهاء العراق، فجاء الشافعيُّ فأحيا السنَّة ونصر الحديث حتَّى سُمِّي في بغداد بـ«ناصر الحديث» وحتَّى قال القائل من المحدثين: كان أهل الرأي يلعنوننا ونلعنهم حتَّى جاء الشافعيُّ فأصلح بيننا.

(٢) يُقال: أعقى الشيء، إذا اشتدَّت مرارته. لسان العرب، مادة (عقا).

(٣) يعني غزيرةٌ تُجاجة. وما أحسنَ ما قاله أبو حيان التوحيدِي في حقِّ الشافعيِّ في كتابه الماتع: «البصائر والذخائر» (٧: ٦١): «وكان الشافعيُّ بحراً تُجاجاً، وسراجاً وهاجاً، وكان من سرة الناس مع الشرف والسخاء والبيان والعفة والفقه العجيب، ونصرة الحديث، مع الورع والديانة والستر، والأمانة والعفة والتزاهة وظلَّفت النفس، حتَّى إنَّه ما رئيَ ممَّن تعاطى الفقه وبنى عليه مثله بياناً وعلماً وفهماً، وسُمِّي ببغداد ناصر الحديث لحسنِ مخرج تأويلاته».

(٤) يعني علوم اللغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة.

(٥) أي: يستخرجها، وهو خاصٌّ باستخراج العسل.

(٦) الأريُّ: هو العسل. الصحاح، (أري).

(٧) أي: سبق. من الشاؤ وهو الغاية والأمد يُنصب للمُتسابقين.

وناظرَ أعلامَ الزمانِ فَسَلَّ به
أعارَ له في ليلةٍ كُتِبَ له
أبرَّ عليه في مسائلٍ كُتِبَ
وأفحمَ بِشراً^(٢) في اللُّغى والزَّيرِ^(٣) في
وشعرَ هذيلٍ صَحَّحَ ابنُ قُريِّهم^(٤)
جرى وجرى ناسٌ لأبعدِ غايةٍ
ولما تراموا للمعالي وسابقوا
وكان إمامُ العصرِ أحمدُ^(٥) عالماً

عميدَ بني شيان^(١) فاز به لُقيا
فما أَسَحَرَتْ حتَّى أحاطَ بها وَعيا
فأذكرَه ما كان منها له نَسِيا
غرائبِ أنسابٍ فأسكتَ واستحيا
عليه فكم مَيّتَ بتَصحيحِه أحيَا
فأحرزَها إذ كانَ قد بَدَّهم جَريا
إلى غَرَضٍ كَفُّوا، وسابَقَهم رَميا
جلالَتَه إذ كان يجهلُه يَحْيى^(٦)

(١) يعني محمد بن الحسن الشيباني، وقد لُقِيَ الشافعيُّ، وتفقه عليه، ثم ردَّ عليه في غير واحد من كتبه مع حبه له وإجلاله إياه رضي الله عنهما.

(٢) يعني بِشْرَ المَرِّيْسِي، وقد ناظره الشافعيُّ وكان لا يعرفُ النَّحْوَ ويلحنُ لحناً فاحشاً، انظر «وفيات الأعيان» (١: ٢٧٧).

(٣) يعني الزَّيْر بن بَكَار (ت ٢٥٦ هـ) صاحب «جمهرة نسب قريش» له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ٣١٢).

(٤) يعني الإمام الأصمعيَّ عبد الملك بن قُريْب (ت ٢١٧ هـ) وقد اشتهر أنَّ الأصمعيَّ قد صحَّح أشعار هذيل على الشافعيِّ، نقل ابن كثير عن ابن أبي الدنيا قال: حدثنا عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي قال: قلتُ لعمي: على مَنْ قرأتُ شِعْرَ هُذَيْلٍ؟ فقال: على رجلٍ من آل المطلب يقال له: محمد بن إدريس. انظر: «طبقات الشافعيين» (١: ١٥).

قلتُ: وذكر ابن كثير أيضاً عن الزبير بن بَكَار عن عمِّه مصعب الزبيريِّ قال: كتبتُ عن فتى من بني شافع من أشعارِ هذيل ووقائعها.

(٥) يعني الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يعرفُ قَدْرَ الشافعيِّ ويُبَلِّلُ علَمَه وفضله، وكان يقول لولده: كان الشافعيُّ كالشمسِ للناسِ وكالعافية للبدن، فانظر فهل لهذين من خَلَفٍ؟ رحمه الله وأثابه.

(٦) لعلَّه يريد يَحْيى بن معين، وليس بشيء، والصوابُ أن إسحاق بن راهويه هو صاحبُ الخبر مع الإمام أحمد بن حنبل.

فقال له: لو كنتَ تعرِفُ قدرَه
[ب/١٨] وما ضرَّ نورَ الشمسِ إنْ كانَ ناظراً
ويحيى وما يحيى! وما ذو روايةٍ
سوى ثلبٍ^(٣) أقوامٍ مضوا لسبيلهم
وكان الإمامُ الشافعيُّ مُعظِّماً
فما كانَ مفراحاً بمالٍ يُصيبُه
ولا راقهٌ حُسنٌ ولا شاقهٌ هوى
ولكنَّما حفظُ الشريعةِ همُّه
حكيمٌ قريشٍ في صميمِ نصابهم
سَعَيْتَ إلى تَقْيِيلِ راحَتِه مَشِياً^(١)
إليه عيونٌ لم تزل دَهَرها عُمياً
وما أنْ ليحيى ذِكرٌ علم به يحيا^(٢)
فيسألُ عنها يوم يُسألُ عن أَشياء
إليه انتهت في عَصْرِه رُتْبَةُ القُتْيا
ولا آسِياً حُزناً لما فاتَ من دُنْيا
إلى وجنةٍ حمراءَ أو شَفَةِ لَمِيا^(٤)
وتوضيحه ما كانَ منها لهم خُفيا
صحيحٌ انتسابٍ لا ولاءٌ ولا سَبِيا

(١) قد ذكر ابن عدي في «الكامل» (١: ٢٠٦) بإسناده إلى إسحاق بن راهويه قال: لَقِينِي
أحمد بن حنبل بمكة فقال: تعالَ حتى أريك رجلاً لم تَرَ عيناك مثله. قال: فجاء فأقامني على
الشافعي.

(٢) هذا إفراطٌ في الإخوانِ ببيحيى بن معين وتقليلٌ من شأنه، فقد كان صِيراً في الرجال وإمامَ زمانه
في الجرح والتعديل، ولا يقدحُ في مكانته وحِشمته أن لم يكن من أهلِ الفقه.

(٣) ما كان ابن معين ولا نظراؤه من علماء الجرح والتعديل، ممن يثلبون أعراض الناس ويرمونهم
بالتُّهم، بل كانوا يذبون عن الشُّنن بيان حالِ روايتها، من الصدق والأمانة والحفظ والإتقان،
وما هو على النقيض من ذلك، ولولا هم لما تهيأ للفقهاء أن يستقلوا بأعباء الفقه والنظر في
دقائقه. وقد روى ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» ص ٧٠ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل
عن أبيه قال: قال لنا الشافعيُّ: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مِنِّي، فإذا كان الحديث صحيحاً
فأعلموني، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهبَ إليه إذا كان صحيحاً». انتهى. وهذا
من كمال عقل الشافعي رحمه الله، وفقاهة نفسه.

(٤) وهي سُمْرَةٌ مُستَحْسَنَةٌ في الشَفَةِ، يقال: رجلٌ أُمِّي، والمرأةُ لَمِيا.

ولمّا أتى مصرّاً بدا لإذائه
أتى ناقداً ما حصّله وهادماً
فدسّوا إليه عندما انفرّدوا به
فشجّ بمفتاح الحديد جبينه
بلى قد نعاه العلم والدين والحجى
وكان شهيد الدار ثاني شهيدها^(٤)
سما روحه لما قضى تحتَه ضحى
إلى جنة يحيا بها عند ربّها
فرغياً لعلم كان أتحنّنا به

قلت: وقد عارض شيخنا الوالد رضي الله عنه هذه القصيدة بقصيدة في مدح الإمام الشافعي رضي الله عنه في الوزن والقافية، ستأتي بعد هذا عند ذكر نظمه إن شاء الله تعالى.

أخبرنا شيخنا الوالد رضي الله عنه إجازةً، قال: أخبرنا إبراهيم بن علي بن

(١) وهو ما بين الخاصرة إلى الصّلع. والمراد به العداوة والحقد. وهو يُشير بذلك إلى ما جرى للشافعي حين وصل مصر من عداوة أتباع مالك له حين خالف أستاذه في غير واحدة من المسائل.
(٢) ما كان الشافعي قاصداً لهدم أقوال من سبقوه، وإنّما كان ناشراً لما يعتقد الحقّ وما أداه إليه اجتهاده، وكان يُبالغ في تبجيل مالك وأبي حنيفة وغيرهما من أسيّاح الإسلام.

(٣) يعني انتقاماً ممن آذاه. ومنه قول مهلهل لبجير بن الحارث بن عباد حين قتله: بُوْ بِشْنَع نَعْل كَلْب، أي: كُنْ بُوءاً له وعدلاً، فثارت نائرة والده وتجرّد لقتال التغلبيين وقال بيته المشهور:

قتلوه بِشْنَع نَعْل كَلْب إن قُتِلَ الكريم بالشُّنَع غال

(٤) يُشير إلى عثمان بن عفّان رضي الله عنه الذي قُتِلَ محصوراً في داره.

القطبي، قال: أخبرنا ابنُ علاءٍ، قال: أخبرنا ابنُ ياسينَ، قال: أخبرنا أبو عبد الله الرازيُّ، قال: سمعت أبا عبد الله الحسينَ بنَ عليٍّ بنَ يعمرَ المصريَّ قاضيَ البُرُّلُسِ^(١)، يقول عن بعض سُكَّانِ البُرُّلُسِ، قال: سمعتُ قائلًا يقولُ ليلاً [١٥/أ] من جانبِ البحرِ ويُنشدُ بَيْتَيْنِ، فقصدتُ الصوتَ، فلم أجد أحداً، فعلمتُ أنه هاتِفٌ هتَفَ بالحقِّ، وهما هذانِ البيتانِ^(٢):
[من البسيط]

لولا رجالٌ لهم وردٌ يقومونا وآخرون لهم سرْدٌ يصومونا
لَزَلَزْتُ أرضَكُمْ من تحتكم سَحَرًا لأنكم قومٌ سُوءٌ لا تُبَالُونَا

أخبرنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ - قدَّسَ اللهُ روحه - إجازةً، قال: أخبرنا أبو نعيمٍ أحمدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ مُحَمَّدٍ، وأبو الفتحِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ إبراهيمَ، قال: أخبرنا النجيبُ الحرَّانيُّ، قال: أخبرنا عبدُ المنعمِ بنُ عبدِ الوهابِ، قال: أخبرنا أبو القاسمِ ابنُ بيانَ، قال: أخبرنا أبو الحسنِ بنُ مُحَمَّدٍ، قال: أخبرنا أبو عليٍّ الصفَّارُ، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عرفةَ، قال: حدثنا عبدُ الله بنُ إدريسَ الأودي، عن إسماعيلَ ابنِ أبي خالدٍ، عن أبي سَبْرَةَ النَّخَعِيِّ، قال: أقبلَ رجلٌ من أهلِ اليمنِ، فلما كان في بعضِ الطريقِ نَفَقَ حمارُه، فقام فتوضأ ثم صلى ركعتينِ، ثم قال: اللهم إني جئتُ من الدُّنْيَا مجاهداً في سبيلِكَ وابتغاءَ مرضاتِكَ، وأنا أشهدُ أنك تُحْيِي الموتى وتبعثُ مَنْ في القبورِ، لا تجعل لأحدٍ عليَّ اليومَ مِنَّةً، أطلبُ إليك اليومَ أن تبعثَ لي حماري، فقام الحمارُ يُنفِضُ بَدَنَه^(٣).

(١) بُرُّلُس: قريةٌ من سواحلِ مصر من جهة الإسكندرية يُنسَبُ إليها جماعةٌ من أهلِ العلم، «تاج العروس»، مادة (برلس).

(٢) البَيْتَانِ والخبر في «نفع الطيب» (٢: ٦٥١).

(٣) أخرجه ابن عرفة في «جزئه» المشهور ص ٧٨. ووقع فيه وفي «معجم البلدان» (٢: ٤٤٠): =

هذا الرجل هو ثبابة بن يزيد النخعي، والدّثينة - بفتح الدال وكسر الثاء المثلثة بعدها ياء آخر الحروف ثم نون - قال في «النهاية»: ناحية قريبة [من] عدن^(١)، وقال في «الصحيح»: موضع وهو ماء لبني سيار بن عمرو، قال النابغة الذبياني:
[من الكامل]

وعلى الدّثينة^(٢) من سُكَيْنٍ حاضِرٍ وعلى الدثينة من بني سيار^(٣)

ويقال: إنها كانت تُسمّى في الجاهلية: الدثينة، ثم تطيّروا منها فسمّوها الدّثينة^(٤).

وأخبرنا شيخنا الوالد رضي الله عنه إجازةً، قال: أخبرنا أبو إسحاق ابن القطبي سماعاً عليه، قال: أخبرنا عبد الله بن عبد الواحد، قال أخبرنا إسماعيل بن ياسين، قال: أخبرنا أبو عبد الله الرازي، قال: أخبرنا محمد بن أبي عدي ومحمد ابن [١٥/ب] أبي سعيد، قالوا: أخبرنا علي بن محمد بن إسحاق الإصطخري، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن صالح بن يحيى، قال: حدثني أبي، عن عبد الله بن المبارك أنه كان يقول: أثر الخلق^(٥) في ثوب صاحب الحديث أحسن من الخلق في ثوب العروس^(٦).

= «ينفض أذنيه» وكلاهما جيّد متّجه. وفي «معجم البلدان» جاء الخبر عن أبي سبرة النخعي.

(١) «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢: ١٠١).

(٢) في ديوان النابغة: «الرّميّة».

(٣) «الصحيح» للجوهري (٥: ٢١١٠) وانظر البيت في «ديوان النابغة الذبياني» ص ٤١.

(٤) ذكره ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢: ٤٤٠).

(٥) على زنة رسول، وهو ما يتطّيب به من الطّيب.

(٦) لم أهد إليه عن ابن المبارك. لكن أخرج الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي

وأخبرنا شيخنا شيخ الإسلام الوالد رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا إبراهيم ابن علي القطبي، قال: أخبرنا ابن علاق، قال: أخبرنا ابن ياسين، قال: أخبرنا أبو عبد الله الرازي، قال: أخبرنا أبو العباس بن أحمد بن علي بن هاشم المقرئ بمصر، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن إسماعيل بن محمد الضراب، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري، قال: حدثنا يحيى بن المختار، قال: حدثنا بشر ابن الحارث، قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: ما أحد من أهل العلم إلا وفي وجهه نضرة؛ لقول رسول الله ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ حَدِيثًا»^(١).

أجاز لنا شيخنا شيخ الإسلام الوالد حافظ الزمان، قال: أجاز لنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان^(٢)، قال: أنبأنا أبو الهدى السبتي سنة خمس وتسعين وستمئة في شعبان، قال: أخبرنا بشير بن حامد أبو النعمان، قال: حدثني محمد بن هبة الله بأصبهان، قال: أخبرني والدي وكان كبير الشأن، قال: أخبرنا تميم بن عبد الواحد بدرب جنبلان، قال: أخبرنا أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أبو القاسم الطبراني واسمه سليمان، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن سفيان، قال: أخبرنا الوليد بن الرغبان، قال: حدثنا المعافى بن عمران، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن حمران بن أبان، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان

= وآداب السامع» (١: ٢٥١) عن خالد بن يزيد قال: الحُبْرُ في ثوبٍ صاحب الحديث مثل الخَلْقِ في ثوبِ العروس.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤١٥٧)، وابن ماجه، المقدمة، باب مَنْ بَلَغَ علماً برقم (٢٣٢)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع برقم (٢٦٥٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه ابن حبان (٦٦) وفيه تمام تحريجه.

(٢) يعني الإمام الذهبي رحمه الله.

في المُحَرَّمِ يَدْخُلُ البِسْتَانُ؟ قال: نعم، ويشمُّ الرِّيحانُ»^(١) هذا أثرٌ لطيفٌ مُسلسَلٌ بالنون [١٦/أ] أحببنا إيرادهُ هنا.

وأخبرنا شيخنا الوالدُ رضي الله عنه إجازةً، قال: أخبرنا عيسى بنُ عبدِ الملكِ المغِيثُ سماعاً، قال: أخبرتنا دارُ إقبالِ بنتِ الملكِ العادلِ، عن عفيفَةَ بنتِ أحمدَ، قالت: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ اللَّوَاذِ إِذْنًا، قال: حدثنا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدِّسِيُّ لَفْظاً فِي ربيعِ الآخرِ سنةً ستٍّ وخمسمئة، قال: أخبرنا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ السَّرْحَسِيُّ بها، قال: أنبأنا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَحْمَدَ الْحَلَبِيُّ، قال: سمعتُ أبا بكرِ بنِ حمدَانَ الغَزَالِيَّ يَقُولُ: سمعتُ أبا المَوْجَّه يَقُولُ: سمعتُ عبدَانَ بْنَ جَبَلَةَ يَقُولُ: سمعتُ عبدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارِكِ يَقُولُ: «الإِسْنَادُ عِنْدِي مِنَ الدِّينِ، لَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ بَقِيَ»^(٢).

ولا بأسَ بِسِياقِ حَدِيثَيْنِ مُتَسَلِّسَيْنِ بِالْفُقَهَاءِ، أَحَدُهُمَا بِفَقِيهِ مَكَّةَ حَبِيرِ الْأَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَالثَّانِي بِفَقِيهِ الْمَدِينَةِ دَارِ الْهَجْرَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ سَلْسَلَةَ الْفَقْهِ، فَأَحْبَبْنَا سِيَاقَهُ ذَلِكَ لِذَلِكَ، فَنَقُولُ:

أخبرنا شيخنا شيخُ الإسلامِ، إِمَامُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَسُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعاً، قال: أخبرنا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ

(١) أخرجه بنحوه الإمام ابن الجوزي في كتاب المسلسلات/ مخطوط، ورقة (٣٠). وذكره الفاداني في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» ص ٨٢.

(٢) أخرجه الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» ص ٤١، وقوله: «بَقِيَ» يعني حائراً بائراً.

أَقْضَى الْقُضَاةَ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَمَاحِ إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاعِماً، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهُ
 الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّمِياطِيُّ إِجَازَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو
 عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ كِتَابَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهُ ابْنُ الْفَقِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ
 الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو النِّسَابُورِيِّ بِهَا قِرَاءَةٌ [١٦/ب] مِنِّْي عَلَيْهِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا
 أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ الْفَقِيهُ ابْنُ الْفَقِيهِ ابْنِ الْفَقِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا
 جَدِّي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّحَامِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْجَاغَرَمِيُّ الْفَقِيهَانِ فِي فَنِّهِمَا، قَالَا: حَدَّثَنَا
 الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ الْفَقِيهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ السُّكَّرِيُّ
 الْفَقِيهُ، وَالْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَبِيبِيُّ الْفَقِيهُ، وَالْإِمَامُ أَبُو طَاهِرٍ
 مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزِّيَادِيُّ الْفَقِيهُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَسَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَرَشِيُّ
 الْفَقِيهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ سُرَيْجٍ الْفَقِيهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا
 أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ الْفَقِيهُ،
 قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ الْبَارِعُ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ
 أَفْقَهُ أَقْرَانِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فَقِيهِ آلِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عِكْرَمَةَ فَقِيهِ مَكَّةَ، عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(١)،
 قَالَ: «قُتِلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا».

هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(٢) فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ، وَأَخْرَجَهُ بَقِيَّةُ أَصْحَابِ

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٩٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٥٨٧)،
 وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانَ.

وَصَحَّحَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، كِتَابَ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابَ فَضَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، بِرَقْمِ (٢٤٧٧)
 بِلَفْظٍ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ».

(٢) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»، كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ الدِّيَةِ كَمْ هِيَ؟ بِرَقْمِ (٤٥٤٦).

السُّنَنِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ الْمَذْكُورِ^(١)، وَاخْتَلَفَ عَلَى عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فِي وَصْلِهِ وَإِسَالِهِ، فَرَوَاهُ ابْنُ عَيْنَةَ عَنْهُ عَنْ عِكْرَمَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَرَجَّحَ الْمُرْسَلُ النَّسَائِيُّ.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: هذا حديث غريب الإسناد عجيب السلسلة، وقع كذلك في كتاب أبي المحاسن المالكي في المسلسلات.

وأخبرنا [١٧/أ] شيخنا الوالد رضي الله عنه إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا العلامة شمس الدين ابن القمّاح إجازة عن قاضي المسلمين بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، قال: أخبرنا قاضي المسلمين عمر السبكي الفقيه سماعاً، قال: أخبرنا أبو الحسن بن الفضل المقدسي الفقيه، قال: أخبرنا الحافظ أبو طاهر السلفي (...)»^(٢)، قال: أخبرنا إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا أبي الإمام أبو محمد الجويني، قال: أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسين الحيري الفقيه، قال: أخبرنا أبو العباس الأصم، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، قال: أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

هذا حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل برقم (١٣٨٦) وابن ماجه، كتاب الديات، باب دية الخطأ برقم (٢٦٢٩).

(٢) هنا كلام في الحاشية غير واضح ولعله: «حدثنا الإمام... أبو الحسن علي بن... الحداد من لفظه».

والنسائي من حديث مالك، ورجال إسناده كلهم فقهاء مشهورون^(١).

قال السلفي^(٢): هذا الإسناد مستحسن لسبب ما احتوى^(٣) من الفقهاء الأئمة عن بعض، قال: وقد استحسنت هذا الإسناد، وقلت للقاضي أبي بكر المفيد: قد وقع لي هذا الحديث من حديث الأصمِّ يعلو كأي سمعته من أبي محمد الجويني شيخ شيخنا، وهذا الطريق النازل أعزُّ عندي من ذلك الطريق العالي وهو مسلسل بالجواهر، قال: فبلغ ذلك ألكيا^(٤) فأعجبه وأعاده للأصحاب، ولعمري لقد صدقت فليس فيهم إلا إمام، وقلما يُوجد مثله في الروايات.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٦٧١) والبخاري، كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار برقم (٢١٧٠)، ومسلم، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس برقم (١٥٣١)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب خيار المتبايعين برقم (٣٤٥٤)، والنسائي، كتاب البيوع، باب وجوب الخيار للمتبايعين (٧: ٢٤٨)، وصححه ابن حبان (٤٩١٢) وفيه تمامٌ تخريجه.

(٢) الإمام الحافظ الجليل أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (ت ٥٧٦ هـ) - والسلفي بكسر السين وفتح اللام نسبة إلى سلفه لقب جدّه أحمد - أستاذ المتأخرين، وأوحد زمانه في علم الحديث، وفي شيوخه كثرة جمعهم في فهرست شيوخه، كان ثقة متورعاً متقناً صاحب حظّ وافرٍ من العلم بالعربية، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر. له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٤: ٦٣).

(٣) في الأصل الكلمة غير واضحة، ولعلها ما أثبتناه.

(٤) يعني ألكيا الهراسي. وهو أستاذ السلفي كما في ترجمته من «وفيات الأعيان» (١: ١٠٥).

قلت: ألكيا الهراسي: هو الإمام الفقيه المفسّر أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري (ت ٥٠٤ هـ). تفقه بإمام الحرمين الجويني وكان غايةً في جودة النظر، وهو من أقران الغزالي في التلمذة، وكتابه «أحكام القرآن» شاهدٌ بفقاهة نفسه. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٨٦)، و«طبقات السبكي» (٧: ٢٣١).

ولنختِم ما أردنا سياقته من مروياته، بحديثٍ مُسلسلٍ بالآخريّة، كما ابتدأنا بالمسلسلِ بالأوليّة، فنقول:

أخبرنا شيخنا شيخُ الإسلامِ الوالدُ رحمه الله، قال: أخبرنا أبو الفتح محمدُ ابنُ محمد بن إبراهيم البكريُّ المِبدوميُّ قراءةً عليه وأنا أسمعُ، قال: أخبرنا أبو الفرج عبدُ اللطيف بن عبد المنعم الحارثيُّ وهو آخرُ من روى عنه بالسماحِ في الدنيا، قال: أخبرنا أبو الفرج عبدُ المنعم بن عبد الوهاب بن كليبٍ وهو آخرُ من حدّث عنه بالسماحِ، قال: أخبرنا أبو القاسم عليُّ بنُ أحمد بن محمد بن بُنانٍ وهو آخرُ من حدّث عنه، [١٧/ب] قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مخلّد وهو آخرُ من حدّث عنه، قال: أخبرنا أبو عليٍّ إسماعيل بن محمد الصفّار وهو آخرُ من حدّث عنه، قال: حدّثنا الحسن بنُ عرفة وهو آخرُ من حدّث عنه، قال: حدّثنا عمار بنُ محمد وهو آخرُ من حدّث عنه، عن الصّلت بن قويد الحنفيّ وهو آخرُ من حدّث عنه، قال: سمعتُ أبا هريرة يقولُ، والصّلت آخرُ من حدّث عن أبي هريرة قال: سمعتُ خليلي أبا القاسم عليه السلام يقولُ: «لا تقومُ الساعةُ حتّى لا تنطَح ذاتُ قرْنٍ جماء»^(١).

قال شيخنا الوالد: هذا الحديثُ رواه الإمام أحمدُ في «مسنده»^(٢) عن عمار ابنِ محمد، فوقع لنا موافقةً عاليةً، وقد رواه عبدُ الله بنُ أحمد عن إبراهيم بن عبد الله

(١) أخرجه ابن عرفة في «جزئه» ص ٩١، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٣١٩) وأعله بالصّلت الحنفي، حديثه منكر، وذكره أيضاً في «الميزان» (٣: ١٦٨) وأعله بعمار بن محمد، قال فيه البخاري: مجهولٌ حديثه منكر، وعن أبي حاتم: لا يُتّجّه به.

(٢) «مسند أحمد» برقم (٩٧٠٤) وإسناده ضعيفٌ للآفة السابقة.

الهروي عن عمار عن الصلت عن أبي أحمد عن أبي هريرة، فزاد في الإسناد أبا أحمد، ورواية أحمد وابن عرفة أصح^(١)، وإبراهيم الهروي وإن وثقه إبراهيم الحربي^(٢) والدارقطني فقد ضعفه أبو داود والنسائي^(٣)، والجرح مقدم^(٤)، وعلى تقدير ترجيح ثقتيه فهذا مما وهم فيه، وكان سبب الوهم أن الصلت يكنى أبا أحمد كما ذكره يحيى بن معين والنسائي وأبو أحمد الحاكم وغيرهم من الأئمة، والله أعلم.



(١) وهو الذي جزم به الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٣١٩).

(٢) يعني إبراهيم الحربي. وعبارته فيه: «كان حافظاً مُتَقِيناً تَقِيّاً ما كان هاهنا أحد مثله». وقال الدارقطني: ثقة ثبت. «تهذيب التهذيب» (١: ١٣٣).

(٣) فقال أبو داود: «ضعيف»، وقال النسائي: ليس بالقوي. انظر: «تهذيب التهذيب» (١: ١٣٣).

(٤) يوضحه قول ابن الصلاح: إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأن المعدل يُخبر عما ظهر من حاله، والجرح يُخبر عن باطن خفي على المعدل. انتهى من «علوم الحديث» بحاشية محاسن الاصطلاح ص ٢٩٤.

ذكرُ تصانيفه^(١)

وَصَنَّفَ الوالدُ كتباً كثيرةً، لم يُكْمَلْ منها إلا القليلُ، فنذكر الذي كَمَّلَهُ فنقولُ:

صَنَّفَ «ترتيبَ الأُمِّ» للإمام الشافعيّ رضي الله عنه^(٢).

و«حواشي الروضة» ثلاثة أجزاء^(٣).

و«الفوائدُ الجسامُ على قواعدِ ابنِ عبدِ السلام» وهو جليلُ المقدارِ^(٤).

و«محاسنُ الاصطلاحِ وتضمينُ كتابِ ابنِ الصلاح»^(٥).

و«قَطْرُ السَّيْلِ في أمرِ الخيلِ»^(٦).

و«منهَجُ الأصلينِ» أصولُ الدينِ وأصولُ الفقه، كَمُلَ الأول وهو بأيدي الناس، وكتب من الثاني قريبَ النصفِ.

(١) ذكر الجلال في ترجمته ٣١ مؤلفاً، وزاد عليه أخوه العلم هنا ٤٦ مؤلفاً، فيكون مجموع مؤلفاته ٧٧ مؤلفاً.

(٢) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): وقد أكمله لكن بقي منه بقايا تكتب على توالي الأبواب.

(٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٤) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال، وقد يَسَّرَ الله لي أمرَ تحقيقه، وسيصدر قريباً في مجلِّدٍ لطيفٍ.

(٥) وقد صدر بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن - رحمها الله - قال الحافظ ابن حجر في

«المجمع المؤسس» (٢: ٣٠١): وليس هو على قَدَرِ رُتْبَتِهِ في العلم.

(٦) لَخَّصَ فيه كتابَ «فضل الخيل» للحافظ الدِّمَاطِي.

و«إظهارُ المُستندِ في تعدُّدِ الجمعةِ في البلدِ»^(١).

و«ارتياحُ الأرواحِ»^(٢).

و«خدمةُ نعلِ القدمِ المحمديِّ» جعلنا الله ممَّنْ بآثارِهِ نقتدي^(٣).

و«الطريقةُ الواضحةُ في تمييزِ الصَّنَاحَةِ» وهو تصنيفٌ لطيفٌ^(٤).

و«ترجمانُ شعبِ الإيمانِ»^(٥) وهو تصنيفٌ لطيفٌ أيضاً.

و«تعريفُ الأخيارِ بما في البخاريِّ من التراجمِ والأخبارِ» جزءٌ لطيفٌ.

و«أصحُّ المستندينِ في توضيحِ الدينِ».

و«عَرَفَ الشذا في مسألةِ كذا» وهو تصنيفٌ لطيفٌ.

و«القصيدةُ في تزويجِ الحُكَّامِ» وشرَحَها^(٦).

(١) ردَّ فيه على التقيِّ السبكيِّ الذي منع من جوازِ تعدُّدِ الجمعةِ في البلد الواحد وصنَّف في هذه المسألة.

(٢) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): في المواعيد من إنشائه كله.

(٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٤) وقد صدرَ بتحقيق الشيخ مشهور حسن سلمان، وقد نبَّهتُ في مقدِّمة «فتاوى البلقيني» على ما ركبَ هذا الكتابَ من آفاتِ الإخلالِ بتقاليدِ التحقيق، وأنَّ الشيخَ قد خالف عن سنَنِ أهلِ العِلْمِ حين استولى على المقدِّمة الحافلة التي كتبها الدكتورة عائشة عبد الرحمن لمحاسن الاصطلاح، وأخذَ جُلَّ فوائدها وجعلها مقدِّمة لكتاب «الطريقة الواضحة»، وهو رسالةٌ صغيرةٌ تنوءُ بتلك المقدِّمة السابعة التي كتبها تلك المحقِّقة الفاضلة، فلا جرَمَ أنْ كان هذا سبباً في التنبيه على هذا الصنيع غير المرضي.

(٥) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): الأربعة كاملة.

(٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

- و«تصنيفٌ لطيفٌ فيما يدخل فيه العبدُ المسلمُ في ملكِ الكافرِ ابتداءً».
- و«الدِّلائِلُ المحقَّقة في الوقفِ على طبقةٍ بعدَ طبقةٍ» ردّاً على الشيخِ تقيِّ الدين السبكيِّ في كتابه «المباحثُ المشرقة»^(١).
- و«تكذيبُ»^(٢) مُدَّعي الإجماعِ مكابرةً على منع تعدُّد الجمعة في القاهرة.
- وأما التي لم يكملها فأجلُّها:
- القطعةُ العظيمةُ التي لم يُصنَّف في المذهبِ مثلها، وهي «تصحيحُ المنهاج» كتبَ منها الربعَ الآخرَ كاملاً في خمسةِ أجزاء، وكتبَ من ربيعِ النكاحِ قطعةً صالحةً تقاربُ مجلِّدين^(٣).
- و«الفوائدُ المحضَةُ على الرافعيِّ والروضة» كتبَ منها أجزاءً مفرقةً^(٤).
- و«الأزهارُ الغضةُ على أنهارِ الروضة» كتبَ منها قطعةً^(٥).
- و«المُلَمَّاتُ بِرَدِّ المهماتِ»^(٦) كتبَ منها أيضاً أجزاءً مفرقةً.
- و«الينبوعُ في إكمالِ المجموع» كتبَ منه جزءاً من النكاحِ.

(١) وهو موجودٌ في «فتاوى السبكي» (٢: ١٦٨).

(٢) في الأصل: «تكذب»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

(٣) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/ أ): وكتبَ من ربيعِ النكاحِ تقديرَ جزءٍ ونصف، ومفرقاً كراريس كثيرة.

(٤) وهو حاصلُ عبارة الإمام الحافظ ابن حجر إذ قال: كتبَ منها الكثير، ولم نَر منها سوى مجلِّدين، وقطعاً متفرقة. انظر: «المجمع المؤسَّس» (٢: ٣٠١).

(٥) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٦) «المهمات» للجمال الإسنوي، وهو تعقُّباتُه على «روضة الطالبين»، انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٩١٤).

و«النجوم المطلعة على المذاهب الأربعة» كتب منها قطعة^(١).

و«التدريب» الذي هو محفوظي، الكتاب العظيم الذي [١٨/ب] لم يُصنّف في المختصرات مثله^(٢)، كتب منه متوالياً إلى آخر الرضاع، ومواضع مفرقة من آخره كتبها أيضاً، «وقد يسّر الله تعالى بإكماله في سنة سبع وخمسين وثمانمئة أخريات المحرّم منها»^(٣).

و«التأديب مختصر التدريب» كتب منه النصف، وكتب منه قطعة أيضاً.

و«التعجيز» في الفقه، كتب منه أيضاً مواضع مفرقة^(٤).

و«شرح التعجيز» كتب منه قطعة أيضاً.

وثلاثة^(٥) شروح على «المحرّر» لم يتفق له إكمال شيء منها:

أحدهم: «المختصر المحرّر في شرح المحرّر»^(٦).

والثاني: «الفتح المقرر في شرح المحرّر».

والثالث: «التوجيه المنور على المحرّر».

كتب من الأول والثالث من أوائله، وكتب من الثاني جزءاً فيه الشفعة

(١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٢) وقد أثنى عليه الغزّي بقوله: «وهو كتاب نفيس فيه ضوابط حسنة في أول الأبواب». انظر:

«بهجة الناظرين» ص ٣٤.

(٣) كُتِبَتْ هذه العبارة في الهامش بقلم مُغَايِر، ولعلّها مما استدركه المصنّف بخطّه في وقت لاحق،

إذ إنّ تاريخ كتابة المخطوط سنة (٨١٩هـ)، وهذه الإضافة جاءت بعد سنة (٨٥٧هـ).

(٤) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٥) في الأصل: ثلاث، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

والقِراضُ خاصةً، ومن تأمل هذا الجزء عَرَفَ مقدارَه وتوغُّله في الأبحاثِ وطولِ
باعِه فيها، وكتب أيضاً من هذا الثاني من الضمانِ والنكاحِ^(١).

وقطعةً من «شرح الوسيط»^(٢) له أيضاً.

و«العَرَفُ الشَّذِيّ على جامعِ الترمذِيّ» كتب منه قطعةٌ صالحةٌ، وكان كثير
النظر فيه.

و«الإمدادُ على الإرشاد»^(٣).

و«الكُشَافُ على الكُشَافِ» وصل فيه إلى أثناءِ سورةِ البقرة، في أربع مجلدات
ضخمة، وكتب منه قطعاً من الثلاثة الأرباعِ الباقية؛ لأنه كان يدرِّسُ في الظاهرية
فيه من تفسيرِ القرآنِ في الأربعة أرباع.

و«شرحُ البخاريّ» المسمّى «بالفيضِ الجاري» كتبَ منه مواضعَ متفرقة
وكتب منه نحواً من خمسين كراساً على أحاديثَ يسيرةٍ إلى أثناءِ بابِ الإيمانِ^(٤).

و«تراجمُ البخاريّ» كاملةٌ سُقناها في الكواملِ كما تقدّم.

(١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٢) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٤) لذا قال الحافظ ابن حجر: «أطال النَّفْسَ فيه جِدّاً. فلو قُدِّرَ أن يكمله لكان يأتي في مِئتي مجلدة،

لكن لا يسلمُ من تكريرٍ وإسهابٍ» انتهى من «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٢).

قلت: وللإمام المحدث إسماعيل العجلوني شرحُ على البخاري سَمَّاهُ «الفيض الجاري على
صحيح البخاري» في ثمانية مجلدات موجودة في مكتبة الشيخ زهير الشاويش رحمه الله، فلو
تيسّر لبعض أهل العلم إخراجه لكان في ذلك فائدةٌ حسنةٌ للعلماءِ وطلاب العلم.

- و«شرح مسلم» كتب منه قطعة^(١).
- و«تنقيح القول المعلوم في تحقيق عموم المفهوم».
- و«الجواب الوجيه عن تزويج الوصي للسفيه».
- و«رفع الضمان عن من لم يُجرِ خيانة، إذا نَصَبَه الحاكم للأمانة».
- و«طَيُّ العبير لنشر الضمير»^(٢).
- و«شرح الكافية الشافية» كتب منه كراريس^(٣).
- و«الفتح الموهب في الحكم بالصحة والموجب».
- والتقييد والروية على تسهيل «...»^(٤).
- و«نبذة العدة فيما وقع لعبد الغني في العمة»^(٥).
- و«التقرير [١٩/أ] في التفسير»^(٦).
- و«الفتح الرباني بتفسير المثاني»^(٧).

-
- (١) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.
- (٢) كذا في الأصل، وهو الذي أورده الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٢)، ووقع في ترجمة الجلال (٤/أ): نُشِرَ العبير لطَيِّ الضمير.
- (٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال. ووقع في الأصل: كراريساً بالتثنية، والصواب ما هو مثبت لا متنازع من الصرف.
- (٤) كلمة غير واضحة.
- (٥) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال. وعبد الغني هو المقدسي صاحب «عمدة الأحكام» المختصر المشهور في الحديث.
- (٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.
- (٧) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

و«نفائسُ الاعتمادِ في خصائصِ خيرِ العبادِ»^(١).

و«القطرُ الواسمُ على الزهرِ الباسمِ في سيرة أبي القاسمِ»^(٢).

و«جلاءُ المعَمَّى في الاسمِ والمسمَّى»^(٣).

و«المسؤول في علمِ الأصولِ»^(٤).

و«المنصوص عن الشافعيِّ في الأصولِ»^(٥).

و«التعقُّبُ الواجبُ على الآمديِّ وابنِ الحاجبِ»^(٦).

و«تلخيصُ المقالِ من تهذيبِ الكمالِ».

و«مختصرُ الأطرافِ» له أيضاً.

و«ذكرُ الأسانيدِ في لفظةِ المسانيدِ».

و«الدمارُ والعارُ على من قال: إن الله يراه الكفار».

و«زهرُ الربيعِ في فنونِ المعاني والبيانِ والبديع».

و«المواعظُ والعبرُ».

و«النفائسُ في هدمِ الكنائسِ».

(١) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): كتب منه قطعة صالحة.

(٢) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٣) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال.

(٤) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): كتب منه قطعة صالحة.

(٥) قال الجلال في ترجمة البلقيني (٤/أ): كتب منه قطعة صالحة.

(٦) مما زاده العلم البلقيني على ترجمة أخيه الجلال، وجميع المؤلفات بعد هذا المؤلف لم يذكرها الجلال.

و«كفاية النبيه إلى توجيه التنبيه».
و«ذكرُ التفريع والمستند في تخيير الولد».
و«الصواعقُ الماحقة للطائفة الزنادقة».
و«الرَّدُّ على الرافضة في أمورهم الباطلة المتناقضة».
و«نُحْفَةُ سلطانِ المسلمين من العلماء النبلاء بإزالة المفسدين والرد على القوم الجُهلاء».

و«الفوائد الجَمَّة في إفراذِ العمِّ وجمعِ العمَّة».
و«دعاء الأنام إلى زاد الإسلام».
و«فتحُ الله مما لديه في المدَّعي والمدَّعى عليه».
و«طريق السلامة من صعقة يوم القيامة».
و«القولُ الحسن في ترجمة الحسن».
و«المستندُ القويُّ لتزكية مالِ الصبي».
و«القولُ الفصل في الوتر بالفصل والوصل».
و«ستر التعاطي لأنساب الرشايطي».
و«اقتفاء الأعقاب بذكر أسماء ذوي الألقاب».
و«طبقات المفسرين».
و«طبقات الفقهاء».
و«ديوانُ خطبِ جُمُعياتِ بليغات ودقائقِ مطربات».
ومسائل وفتاوى لا تحصر، ومن يحصر فتاوى قريب السبعين سنة كلَّ يومٍ من العصرِ إلى المغربِ.

وقد شرعتُ في ترتيبِ ما يحضُرُني ويتيسَّرُ لي من فتاويه، وأفردتُ لها تصنيفاً سمَّيته «التجرُّد والاهتمامَ بجمعِ فتاوى الوالدِ شيخِ الإسلامِ»^(١).

هذا ما قصدنا إيرادَه من تصانيفه، وله غيرُ ذلك مما لا نطوِّلُ بذكره.

والسببُ في عدمِ إكمالِه لغالبِ مصنفاته كما ذكر شيخنا الأخُ في ترجمته: أنه كان مشغولاً بالدروسِ والفتاوى، فلا يتفرَّغ إلا قليلاً؛ لأنه [١٩/ب] أوَّلُ النهارِ يكونُ مُدرِّساً بالمدارس التي بيده إلى الظُّهرِ غالباً، ومن العصرِ إلى المغربِ يكتبُ على الفتاوى، فأَيَّ وقتٍ يتفرَّغُ؟ إنما فراغُه من الظُّهرِ إلى العصرِ، وبالليلِ، فبُورِكَ له في ذلك.

وله تعاليقٌ ومسوداتٌ كثيرة، وكان في أيام البطالة يدرِّسُ بمدرسته التي أنشأها بحارة بهاء الدين، وفي بعض أيام الاشتغال، ويُسمِعُ الحديثَ في شهرِ رمضان: إما البخاريَّ أو مسلمَ أو هما، فكان فراغُه قليلاً، فلذلك لم يكْمُلْ من كُتُبِه إلا ما أرادَ اللهُ إكمالَه رضي الله عنه.



(١) وقد يسَّرَ اللهُ لنا أمرَ تحقيقه ونشره في حُلَّةِ نفيسةٍ مع طائفةٍ من الباحثين المتمرِّسين، وسيخرج قريباً في ثلاثة مجلِّداتٍ زاهية.

ذكر المدارس التي درّس فيها ووظائفه التي باشرها

ودرّس الوالد رضي الله عنه بالمدرسة البديرية التي عمّرت لأجله وكان ناظرها.

وبالمدرسة الحجازية التي عمّرتها واقفتها لأجله في الفقه، وله فيها ميعادٌ بعد صلاة الجمعة، وخطابة الجمعة أيضاً.

وبقبة الخانقاه البيهرية في الحديث، ثم تركه لفخر الدين ابن الكوكب، وأخذ تدريس الحديث بالأشرفية، وتصديراً بالجامع الصالحى، وتصدّر بالمدرسة الحرّوبية لما تمت في ولاية الشيخ بهاء الدين ابن عقيل القضاء في سنة تسع وخمسين.

وتولى تدريس الزاوية بعد وفاة الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في سنة تسع وستين، فدرّس فيها ستاً وثلاثين سنة يُقرّر فيها مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه على أعظم وجه وأكملِه.

ثم خطبهُ السلطان الملك الأشرف - سقى الله عهدَه - [٢٠/أ] إلى قضاء الشام ابتداءً لما بلغه أحوال مَنْ كان بها قبله^(١) فلم يُمكنه مخالفتُه، فتولاها في سنة تسع وستين بعد وفاة الشيخ بهاء الدين ابن عقيل، فسار فيها أحسن سيرة، وما

(١) يعني آل السُّبكيّ الذين كانت إليهم مقاليد القضاء في الشام.

يرضي عالم العلانية والسريّة، وحكم بسيرة العُمَرَيْنِ^(١) في الإنصاف، وحكى
صُورَةَ القمرين في الأوصاف، وأزال عَطْلَهُ، وأذهب خَطْلَهُ^(٢)، وأصلح فاسدَه،
ونَفَقَ كاسدَه، وتدارك العلم ولم يبق منه إلا آخرُ الرَّمَقِ، وصانَ المذهبَ وما له إلا
ظاهرُ الرَّهَقِ^(٣)، وأهلَ الشاميين وأكرمهم، وأحسنَ إليهم وابتهجوا به وعكفوا
عليه، وأقام به عشرة أشهرٍ، واستعفى منه فأعفى.

ثم دخل إلى القاهرة وقد حصل له تشويش في بعض الوظائف السابقة، ثم
قدَّرَ الله تعالى بإعادة الجميع والحمد لله.

وتولى تدريس المدرسة الملكية بعد وفاة الشيخ جمال الدين الإسنوي^(٤).

وتدريس التفسير بالجامع الطولوني.

وتولى قضاء العسكر الذي للشافعية، بعد وفاة الشيخ بهاء الدين السُّبُكِّي
في سنة ثلاث وسبعين.

وكان قبل ذلك بسنين تولى إفتاء دار العدل الشريف بسؤال الأمير يلْبُغا
الخاصكي له في ذلك، فإنه كان يحبّه ويبالغ في تعظيمه، وكان يلْبُغا يعرض عليه
المال فلا يأخذ منه إلا قليلاً، والإقطاع فلا يأخذه.

وتولى تدريس المدرسة الأجهية من واقفها.

ودرس بالمدرسة الصلاحية بجوار الإمام الشافعي رضي الله عنه بعد عزل

(١) يعني أبا بكر وعمَر رضي الله عنهما.

(٢) وهو الخطأ والفساد.

(٣) وهو التعب والإعياء.

(٤) وكانت وفاته سنة (٧٧٢هـ).

قاضي القضاة برهان الدين ابن جماعة المرّة الأولى، فلما أُعيدَ استرضاه وخدمه ونزل له عن تدريس الفقه بجامع ابن طولون.

ونظر [٢٠/ب] الوقفَ السيفيَّ، وتولى نظر وقف طقجي.

ودرس بالمدرسة الظاهرية الجديدة بالتفسير وله فيها ميعادٌ بعد صلاة الجمعة تولاها من واقفها.

ثم بعد ذلك نزل عن غالب وظائفه لولديه: قاضي القضاة المرحوم بدر الدين، وشيخنا قاضي القضاة ولده صاحب الترجمة - أبقاه الله تعالى - . واستقرَّ بيده الزاوية والظاهرية الجديدة إلى حين وفاته.

وعرض عليه السلطان الملك المنصورُ على أيام طُشتمر قضاء الشافعية بالديار المصرية، فامتنع من ذلك غاية الامتناع، ثم إن الله تعالى عوّضه عن ذلك بأن وليها ولده شيخنا شيخ الإسلام أبقاه الله تعالى في حياته قبل وفاته بسنة ونصف، فحصل عنده من السرور والإعجاب ما لا يُعبرُ عنه؛ لشدة محبته له.

ولقد كان الوالد رضي الله عنه يُجلُّ الأخ ويعظّمه، كتب له بخطّه وهو عندنا في خطبة أخي أبي الخير عند الدعاء للقضاة ما نصّه:

خصوصاً سيدنا الإمام العلامة أعلم أهل زمانه قاضي القضاة جلال الدين أعطاه الله تعالى في أموره العز والتمكين.

وهذه منقبة للأخ - أبقاه الله تعالى -؛ لأن الوالد شديد الاحتراز والتثبت، لا يقول إلا ما يكون، وهو جديرٌ بذلك، أدام الله النفع بعلمه.

وحكى شيخنا الأخ في ترجمته: أن الوالد رضي الله عنه كان قد رأى بعض بني عمّه في [٢١/أ] المنام في سنة سبع وأربعين، فذكر له أنه يصلي العيد الصغير

والكبير بمكة، وأنه يتولَّى قضاء الديار المصرية بعد مباشرة الشامِ عشرًا، فباشِر الشامِ عشرة شهورٍ كما تقدم، وتفسيرُ المنامِ بولايتي.

قال: وأخبرني صاحبنا مجد الدين البرماوي^(١): أن الشيخ قال له: تفسيرُ المنام له.

قال: وأما المرائي التي كانت تُرى له، فعجيبَةٌ جدًّا، وكذلك ما كان يراه هو لنفسه.

أخبرني رضي الله عنه: أنه رأى في النومِ قطراتٍ نازلةً في فيه من العرش، فأرسل إليه بعضُ الأولياءِ كلاماً من بعضِ أصحابه، لفظه: «بالقطرات التي قَطَرَتْ في فيك من العرش إذا ولتَ فاعدل».

وأخبرني الشيخ كمال الدين الدميري: أن بعض أولياء الله رأى قائلاً يقول: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لَأُمِّي عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْ يُجَدِّدُهَا أَمْرَ دِينِهَا، افْتَتَحَتْ بِعُمَرُ وَخَتِمَتْ بِعُمَرُ» قال الرائي: وفهمتُ أنه الشيخ.

وأخبرني هو رضي الله عنه: أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقال له: أنتَ عمرُ؟ قلتُ: نعم يا رسول الله، قال: الذي يُقَالُ لك البُلْقِينِي؟ قلتُ: نعم يا رسول الله، قال: وَلَيْتَكَ قَضَاءَ الدِّيارِ المِصرِيَّةِ، فقال: قبلتُ يا رسول الله.

ولا يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ؛ فَإِنْ فَتَاوَاهِ هِيَ الَّتِي كَانَ يَقَعُ بِهَا الْقَضَاءُ فِي مَدَّةِ حَيَاتِهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَجْسُرُ عَلَى أَنْ يَقْضِيَ إِلَّا أَنْ يَرَى فَتَاوَاهُ، وَهَذَا مُشَاهَدٌ بِالْعَيَانِ. وَأخْبَرَنِي الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَغْرَاوِيُّ الْمَالِكِيُّ بَعْدَ وَفَاةٍ

(١) في الأصل: البرماي. ولعلَّ الصواب ما هو مثبت.

الشيخ بثلاث سنين وشيء، بحضرة جماعة من طلبته، وذكر أنه قالها له في حياته: إنه رأى شخصاً من أولياء [٢١/ب] الله، وأنه قال: مَنْ القطب في زماننا هذا؟ فقال: البلقيني، انتهى كلام شيخنا صاحب الترجمة.

قلت: وقد رأى شيخنا الوالد رضي الله عنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في النوم، فقال له: يا أمير المؤمنين، إنا حَدَّثنا عنكَ أحاديث، فما الصحيح منها وما الضعيف؟ فقال له أمير المؤمنين: مثل مَنْ؟ قال شيخنا: مثل عبد خير عن علي، فقال: جيّد، ثم قال شيخنا: ومثل زاذان عن علي، فقال: جيّد، ثم قال شيخنا: ومثل عاصم بن ضمرة عن علي، فقال: جيّد، ثم قال شيخنا: ومثل الحارث الأعور عن علي، قال: لا تأخذوا منه شيئاً.

وقد رأى الشيخ شهاب الدين بن جبر في حياة شيخنا الوالد رضي الله عنه في سنة ثلاث وتسعين وسبعمئة في منامه كأن شيخنا الوالد كان بمدرسته على العادة وحوله الطلبة، وإذا بساء الدنيا انفتحت، ونزل منها ملك، فشرع يمشي على الهواء مشي المتمكن على الأرض إلى أن قَرَبَ من حلقةِ الدرس، فانتصب له كرسي من خشب أخضر بين السماء والأرض، فجلس عليه الملك وقال: [من الكامل]

قسماً فما يأتي الزمان بمثل مَنْ	غاص البحار الزاخرات بلاضجر
مِنْ فيه يظهر لؤلؤ وزبرجد	كالبلبل الصياح في وقت السحر
إني ورّبي صادق بمقالتي	فاضغوا العبد قائل هذا الخبر
ما للمسائل يا فتى إن أشكلت	إلا الذي يُسمّى سراج الدين عمر

ثم استيقظ من المنام وكتب هذه الأبيات خوفاً من النسيان لأنه كان لا يحسن الشعر.

وأخبرني الشيخ العلامة الحافظ شهاب الدين أبو العباس العسقلاني - أبقاه الله تعالى - ونقلته من خطّه، قال: أخبرنا شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص البلقيني من لفظه بزاوية الإمام الشافعي بجامع عمرو بن العاص قال: إنه كان نائماً في زريبة شيخوا قديماً وهو يسكن الكاملية، وكان تحتها إذ ذاك رمل، فرأى في منامه كأن البحر زاد زيادته الكثيرة حتى صار تحت الزريبة التي هو بها، فجاءه شخص حسن الهيئة، فقال: ما ترى هذا البحر بزيادته؟ فقال: نعم، فقال: هذا علم الفروع الذي أوتيته، قال: ثم أدخلني بستاناً فرأيت الشهاب السمين النحوي والزين القوصي جالسين تحت شجرة رمان، فقال لي: هذا علم العربية الذي أوتيته، قال: ثم صعد بي فوق سطح القاعة فقال لي: هذا علم أصول الفقه الذي أوتيته، قال: ثم صعد بي إلى سطح عالٍ أعلى من الأول على أطرافه لبنات، صرت أرقى واحدة بعد واحدة حتى رقيت فوق ذلك المكان العالي، فقال لي: هذا علم أصول الدين الذي أوتيته، ثم قال لي: انظر ما تحتك، فرأيت جامعاً يشبه جامع عمرو بمصر، فقال لي: أتدري ما هذا؟ هذا سطح جامع بغداد، وهذا المكان الذي تراه كان الشافعي يُدرّس فيه، وبعده ابن الجوزي، وكانا يفتيان، وكانت فتاويهما تُحمّل على الرؤوس، وستصل إلى مرتبتهما، وتُحمّل فتاويك على الرؤوس، قال: ثم استيقظت ولم أكن قبل ذلك تكلمت في المواعيد، فلما تكلمت في المواعيد علمت مناسبة ذكر ابن الجوزي، قال: ثم صرّت أنشئ الوعظيات وتقرأ علي في المواعيد، قال: ولما درست بالزاوية صرّت أشبهها بالمكان الذي رأيته في المنام.

قال الحافظ أبو العباس: وحكى لنا شيخنا أيضاً يوم السبت ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة سبع وتسعين وسبعمئة قال: رأيت ليلة الخميس يعني عشري

شهر ربيع الآخر من السنة المذكورة الشيخ شهاب الدين العرياني^(١) والغالب على لحيته البياض، ووجهه أحسن مما كان في الدنيا، فقلت له: رأيت الشيخ جمال الدين الإسناي^(٢)؟ فقال: نعم، فقلت له: رأيت الشيخ بهاء الدين ابن عقيل؟ فغمغم علي ولم يقل شيئاً، فقلت له: أهل الجنة يذكروني؟ فقال: نعم، ثم ولّى عني غير بعيد ثم التفت إليّ، وجلس على رجله، فقال: نعم يذكرونك، ويقولون: البلقيني البلقيني، واستيقظت.

قال الحافظ أبو العباس: أخبرني شيخنا أبو علي محمد بن علي بن أحمد المکتب، قال: رأيت في المنام كاني في جنازة شخص مات لا أعرفه، فلما حضرنا الجبانة صار كل قبر يحفرونه يطلع منه دخان أو نار أو غير ذلك من المكروهات، قال: فقال له رجل ممن حضر: يا جماعة، من صلى على هذا الميت؟ قالوا: فلان لرجل سمّاه، فقال لهم: لو صلى عليه البلقيني، ما جرى له شيء من هذا، قال: ففي الوقت أحضر البلقيني، وتقدّم فصلى على ذلك الميت وحفر له فلم يروا شيئاً مما كانوا يروه.

وأخبرني بعض أصحابه الأولياء أنه دخل لسماع ميعاد شيخنا الوالد رضي الله عنه وصحبته رجل من أرباب القلوب يسمّع ميعاد الشيخ الوالد رضي الله عنه، قال هذا الرجل: فأخذت هذا الرجل سنة من النوم، ثم انتبه، فقال لصاحبه: رأيت ملكاً نزل من السماء ومعه صفيحة^(٣) مملوءة من لبن فسقاها لشيخنا الوالد رضي الله عنه، قال الرائي: وحصل لي منها بعض شيء، ثم قال

(١) أحمد بن علي الشافعي المحدث (ت ٧٧٨هـ) له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ٢٥٩).

(٢) يعني الإمام الإسناي، وهو لغة فيه.

(٣) في الأصل: «صحيفة»، وهو سهو من المؤلف، ولعل المثبت هو الصواب.

الرأي لصاحبه المذكور أولاً: هذا الرجل يعني الوالد رضي الله عنه كُوشِفَ بالعلوم، فواظب مجلسه تنتفع.

وأخبرني صاحبنا الشيخ شهاب الدين القلقشندي - نفع الله به - أحد تلامذة الوالد رضي الله عنه: أنه رأى النبي ﷺ في النوم مُقَنَّعاً على أكمل هيئة، فتقدّم إليه وسلّم عليه ﷺ ثم قال: يا رسول الله عن مَنْ نأخذ العلم في عصرنا؟ فقال: عليكم بالشيخ سراج الدين البلقيني، فأعاد السؤال ثلاثاً والنبي ﷺ يجيبه كذلك، فجاء لشيخنا رضي الله عنه وقصّها عليه، فقال له: هذه الرؤيا رُئيت لي من ثلاثين سنة، ولكن فيها عُمُرُ البلقيني، ثم قام وسجدَ لله تعالى شكراً من قيام. وهذا الباب واسع لا يُمكنُ ضبطه ولنقتصر على ما سقناه والله أعلم.



فصل في ثناء الأئمة عليه

هذا الباب واسع جداً، لا يُمكن استيعابه، ولكن نذكرُ منه ما يحضرنا:
كتب له شيخه سيبويه الزمان أثير الدين أبو حيان في إجازة وسنه إذ ذاك
عشرون سنة ما نصّه:

قرأ عليّ الشيخُ الفقيه الإمامُ العالمُ المتقنُّ، سراجُ الدين أبو حفصِ عمرُ بنُ
الشيخ الأجلِّ العدلِ المكرمِ المؤثرِ بهاء الدين رسلان ابنِ الشيخ الصالحِ العارفِ
ناصر الدين نصير بن صالح الكِنانيُّ البلقينيُّ الشافعيُّ، جميعَ القصيدةِ المنظومةِ
المسمّاة «بالكافية الشافية» في النحوِ نظمَ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن
عبد الله بن مالك الطائي الجبائي رحمه الله قراءةً بحثَ وتفهُّمَ وتنبيةً على بعضِ ما
أغفله الناظم، وكان هو - حَفِظَهُ اللهُ - يبادرُ إلى حلِّ ما قرأه عليّ من مُشكِلٍ وغيره،
فصار بذلك إماماً يُنتفعُ به في هذا الفنِّ العربيِّ مع ما [٢٢/أ] منحه الله تعالى من
علمه بالشرعيةِ المحمديةِ بحيثُ نالَ في الفقه وفي أصوله الرتبةَ العليا، وتأهَّلَ
للتدريس والقضاء والفتيا، واللهُ ينفعه بذلك، ويُقرُّ به أعينُ أبويه، ويجمعُ أسبابَ
الخيراتِ لديه، وتاريخُ الإجازةِ يومَ الأربعاءِ العاشرِ من شهرِ المحرمِ مفتتحٌ عامِ
أربعةٍ وأربعينَ وسبعمئةً.

وقال أيضاً: وقد أعربَ عليّ من كتاب الله عزَّ وجلَّ سورة «الكهف» ومعظمَ
سورة «مريم» - عليها السلام -، وأعربَ من «ديوان جميل بن مَعمر» ومن «ديوان
مجنون ليل» ومن «شعر المعتز بالله»^(١) قصائدَ نطَقَ فيها صواباً وأجادَ فيها إعراباً.

(١) يعني الخليفة العباسي ابن المعتز، صاحب الديوان المشهور.

ثم ساق سنده في النحو وقد قدمناه، انتهى.

وأخبرني بعض طلبته «...»^(١) أنه رأى بخط الحافظ العلائي ما نصه:

«قال العلامة البلقيني: ورأيت بخط المؤلف ما نصه ..».

وذكر الشيخ مجد الدين في كتابه «القاموس» في فصل الباء من باب النون، عند ذكر بلد ما نصه: «بلقين كعُرنين، قرية بمصر، منها علامة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان»^(٢). ووقفت على ذلك في الكتاب المذكور، وإنما كتبت ذلك هنا وإن كان «...»^(٣) للمناسبة.

وقال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى في حق الشيخ بهاء الدين ابن عقيل لما راح هو والوالد إليه لُيُسلماً عليه عند قدومه من السفر من الشام: فَرِحْتُ لك به^(٤) ما فَرِحْتُ له بك، ثم قال للوالد: أنت الذي اعترضت علي في فتاويك في مسألة كذا وكذا؟ قال: نعم، قال ما مُستندك في ذلك؟ فبحث معه وأقام الدليل، فرجع له وأعجبه.

وكتب له الشيخ بهاء الدين ابن عقيل رحمه الله تعالى على مُصنّف له وهو عندنا بخطه ما نصه: وهو أحق الناس بالفتوى في زمانه.

واجتمع هو وإياه والعلماء في مجلس السلطان الملك الناصر حسن - سقى

(١) في الموضع كلمة مطموسة ولعلها «الخدّاق».

(٢) انظر: «القاموس المحيط» ص ١١٨١.

(٣) في الهامش كلمتان غير واضحتين.

(٤) كأنه يعني به المصاهرة حين تزوّج السراج البلقيني ابنة البهاء ابن عقيل، وقد ذكر الغزّي في «بهجة الناظرين» ص ٣٠: أن التقي السبكي كان هو الذي تولّى خطبة السراج على بنت ابن عقيل، وأثنى عليه.

الله عهده ، فتكلموا، فقال الوالد لبعض الحاضرين: أنا ما أعرف الفقيه إلا من يُسند ظهره لسارية، ويُلقِي مذهب الشافعي رضي الله عنه من كتاب الطهارة إلى أمّهات الأولاد، فقال بعض الحاضرين: لا نعلم أحداً بهذه الصفة، فقال الشيخ بهاء الدين ابن عقيل: يا مولانا السلطان، إنَّ الشيخ سراج الدين يُملي بما يقول.

[٢٢/ب] وكان الملك الناصر حسنٌ يُعظّمُ الوالدَ ويبالغُ في تعظيمه، وكانت له به خصوصيةٌ لقضية وقعت، وهي أنَّ السلطانَ الملكَ الناصرَ حسن، عمِلَ مسألة فرائض تتعلّقُ بأولاد الملوك قبله، فجمع العلماء والقضاة غيرَ الوالد فنظروا تلك المسألة فاستحسنوها، فجمعهم ثانياً والوالد، فأعطاهما للوالد فنظر فيها فقال: هذه مغلوطة، فتغيّر السلطانُ وسلَّ بعضُ نمشته^(١) وقال: لِمَه؟ قال: لجماعة حقٍّ وأسقطتهم، وجماعةٌ ليس لهم حقٌّ وأثبتّهم، قال: صدقت، فأعجبه وصاحبه من ذلك اليوم.

ولما قال له: هذه مغلوطة، انجبهت القضية والعلماء منهم الشيخ بهاء الدين ابن عقيل وقيل: إن ابن عقيل صمَّ ثيابه خوفاً من الدّم الذي ينزل، وكلُّ هذا وسنّه قريبُ الثلاثين سنة.

وقد كان شيخنا أعني الوالد رضي الله عنه يقول: أنا أقول كما قال ابن اللّبان^(٢) الكبير: لا يعرف هذا الفنَّ بخصوصه - يعني فنَّ الفرائض - إلا مَنْ أخذ

(١) النمشة: خنجر معقوف شبيه بالسيف الصغير أو القصير. (تكملة المعاجم العربية): (٣١٢:١٠).

(٢) يعني الإمام الكبير أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بابن اللّبان المصري (ت ٤٠٢ هـ) ذكره ابن الصلاح وقال: الإمام في الفرائض، انتهت إليه الإمامة في هذا العلم، ذكره فيه يُبدأ ويُعاد. وكان يقول: ليس في الدنيا فرّضي إلا من أصحابي، أو أصحاب =

عَنِّي، أو من أخذ عَمَّن أخذ عَنِّي، وهو كما قال رضي الله عنه.

وقال له الشيخ بهاء الدين ابن عقيل: اشرح «كتاب سيبويه»؟ فقال له
الوالد: أتهزأ بي؟ قال له: لا والله أنت مليءٌ بذلك وواسعُ الخيال^(١).

وذكره الحافظ عماد الدين ابن كثير في «تاريخه لدمشق» فقال:

حضرتُ درسَ قاضي القضاة سراج الدين البلقيني بدار الحديث الأشرفية
امثالاً لطلبه، وولاني الإعادة بها، فتكلّم في فنون كثيرة كلاماً كثيراً محرراً مفيداً
بصوت [٢٣/أ] عالٍ وأسلوبٍ عجيبٍ، قريبٍ من سمّت ابن تيمية في سجيّة
كلامه، وابتهر الفضلاء ممن معه من المصريين وفضلاء الشاميين من حسن إirاده
بتودّدٍ وحسن تأدّبٍ، وحلف في آخر هذا الدرس بالطلاق أنّ الوالد أحفظُ من
ابن تيمية مع شدة اعتقاده في ابن تيمية.

وكتب في حقّه بخطّه وهو عندنا في إجازة الأخ المرحوم قاضي القضاة
بدر الدين ولده ما نصّه^(٢):

ولدُ سيّدنا ومولانا وشيخنا، العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة،
خطيب الخطباء، شيخ الإسلام، صدر مصر والشام، أوحد المجتهدين، رُحلة
الطالبين، العَلَم الفرد، المنهل العذب، فريد دهره، مفخر شامه ومصره،

= أصحابي أو لا يُحسن شيئاً. له ترجمة في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١: ١٨٤)،
و«طبقات السُّبكي» (٤: ١٥٤).

(١) كذا في الأصل، وهي ليست من نمط كلام المتقدمين.

(٢) بعد هذا في الهامش إعادة لكلام الفيروزآبادي السابق الذكر، ونصّه: «وذكره الشيخ
مجد الدين في كتابه القاموس في فصل الباء من باب النون فقال ما نصه: «بلقين كعُرْنين قرية
بمصر منها علامة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان».

سراج الدين، أبي حفص عمر ابن الشيخ الإمام العالم الخاشع الناسك القدوة بهاء الدين رسلان ابن الشيخ الإمام العالم القدوة ناصر الدين نصير المصري البلقيني الشافعي أدام الله أيامه، وأنفذ أحكامه، وسدّد نقضه وإبرامه، ونفع المسلمين ببركات علومه ودعواته، في خطبه ووعظه وصلواته آمين.

هذا كلام ابن كثير وخطه.

وكتب في حقّه الشيخ عماد الدين الحُسباني مُفتي الشام وفتيّه، في إجازة الأخ أيضاً ما نصّه:

ولمّا قدّر الله وله الحمد لأهل الشام أسنى المواهب وأعلاها، وخصّهم في زمانهم بأنفس المطالب وأعلاها، نقل إليهم الركاب المعظم السراجي، ومحا بعدله ما أبان به ليله الداجي، سيّدنا ومولانا العبد الفقير [٢٣/ب] إلى الله سبحانه، الراجي معونته وبرّه وامتنانه، قاضي القضاة، حاكم الحكام، سراج الدين، خطيب خطباء المسلمين، أوحد الحفاظ، علّم المفسرين، خلاصة الزمان، أوحد المجتهدين، مجد العلماء الأعلام، صدر مصر والشام، أبا حفص عمر البلقيني الشافعي، عمّر الله ببقائه الوجود، وكما متعهم بعلومه أبقي لهم أسدلة الجود، فهو الذي عظم ببركاته الشريفة فطر الشام بزوال البؤس عنه وإزاحة نكده، وختمت محاسنه المعظمة بما جهل الله به الوجود من بدائع لطائف ولده.

وقال في حقّه قاضي القضاة شرف الدين ابن قاضي الجبل^(١) بعد أن استوفى ترجمة الأخ نشرًا ونظمًا:

(١) أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة الحنبلي (ت ٧٧١هـ) شيخ الحنابلة، ومن أعيان عصره. كان عالماً متفتناً، تفقه بآبَن تيمية وغيره، وولي قضاء دمشق، ومشيخة سعيد السعداء في مصر، له ترجمة في «شذرات الذهب» (٨: ٣٧٦).

ولد مولانا وسيّدنا المقرّ الكريم، العالي الملوّي، العالمي العامليّ، الزاهديّ العابديّ، الورعيّ الناسكيّ، العارفيّ الخاشعيّ، المرشديّ المفيديّ الفريديّ المسنديّ، المحقّقّي المدقّقّي، المفتي الحُجّيّ، الخطيبيّ البليغيّ، المفوّهيّ، العلّاميّ الشيعيّ، القدوّي السّيديّ، القضاّي السّراجيّ، قاضي القضاة، حاكم الحُكّام، حُجّة الإسلام، شرف الأنام، حَسَنَة الأيام، صدر مصر والشام، محقّق القضايا والأحكام، مُبين الحلال من الحرام، نظام الدولة، بهاء الملة، عين السنة، مؤيّد الشريعة رُحلة الطلاب، رئيس الأصحاب، إمام المحدثين، سيّد المسندين، علّم المحققين، قدوة المفسّرين، ناصر الحقّ، قانع المبتدعين، أوحد المجتهدين، مُظهر العدل في العالمين، كاشف المشكلات، مُوضح [٢٤/ب] المعضلات، بركة الملوك والسلّاطين، لسان الفصحاء، فريد البلغاء، خطيب الخطباء، خالصة أمير المؤمنين، أبي حفص عمر البلقينيّ الشافعيّ، أدام الله أيّامه، وأعزّ أفضيته وأنفذ أحكامه، وأجرى بصلّة الأرزاق أعلامه، وأباح لسيف الانتقام من أعدائه نحرًا: [من الطويل]

عن الشّام والإسلام ظلّمة تاجه	إمام محّا الله بنور سراجِه
فزال وعوفينا بحُسنِ علاجِه	بُلينا بداءٍ مُعجزِ الطّبِ مُعضلِ
بِهَمّته العلياء فكُ رتاجِه	نَرى كُلّ بابٍ كان أرتجّ دُوننا
وفي الجود بحرٌ سالمٌ من أجاجِه	ففي العلمِ حَبْرٌ لا يُقاسُ بغيرِه
فتقفَ لَدنَ الشرعِ بعدا عوجاجِه	تولّى قضاءَ الشّامِ لا عن سُوالِه
يُفجّرُ عينَ الدمعِ تحتَ حجاجِه	خطيبٌ بليغٌ يخلعُ القلبَ وعظُه
تخالُ ضياءَ الصُّبحِ عندَ انبلاجِه	إذا ما بدا تحتِ السّوادِ بوجِهِه
يُجدّلُ أبطالاً بسيفِ احتجاجِه	ويومَ جدالِ فارسُ البحثِ صائلُ

كريمُ المحيّا باسمٌ ذو بشاشةٍ فإن كنتَ ذا حاجٍ تقدّم وناجِه
فلا زالَ في عزٍّ مَزِيدٍ ونعمةٍ يروحُ ويغدو دائماً بابتهاجِه
وشانيه لم يَبْرَحْ بِذُلٍّ ونقمةٍ مُقلِّقِ قلبٍ لم يزل في انزعاجِه

وكتب الشيخ شهاب الدين حمزة ابنُ شيخِ السلامية الحنبلي^(١) في حقّه في
إجازة الأخ أيضاً ما نصّه:

وبعدُ، فلما منَّ الله تعالى على أهل الشام بولاية مولانا وسيّدنا قاضي القضاة،
حاكمِ الحكام، شمسِ الشريعة، حُجّةِ العلماء، أوحدِ الأئمة، مُفتي الفرق، شيخِ
المذاهب، أوحدِ المجتهدين، خطيب [٢٤/ب] خطباء المسلمين، سراج الدين، أبي
حفص، عمر ابنِ الشيخِ الصالح القدوة بهاء الدين رسلان البلقيني الشافعي، أمتع
الله الإسلام والمسلمين بطولِ بقائه، ومدّ في عمره وزاد في ارتقائه، كانت ولايته
من النعم التي نسأل الله إدامتها، ونرغبُ إليه في تيسير الشكر عنها لإقامتها، فقد
فَحَرَّتْ به الشام على مصرَ بل سائرِ الأمصار، وكاثرتْ بعلومه بحرَ مصرَ بل سائرِ
البحار، فكانَ قدومه عليها قدومَ الغمام، وأيامُه الغُرُ شامةً في وجهِ الشام.

وأرسلَ له شخصٌ من طلبته الحُذّاق من أرضِ العراقِ مقامةً عظيمة،
ويمدحُه في آخرها بقصيدةٍ عظيمة، وأنا أسوق هنا بُدّةً منها، وأسوقُ القصيدة.
قال: الحمدُ لله الذي جعلَ للدين سبيلاً بأشرفِ الرسلِ ومنهاجاً، وأشرق
سراجُ شمسِ الكمالات للتبنيه على معرفته ومنهاجاً: [من مجزوء الرمل]

(١) الإمامُ الجليلُ عز الدين أبو يعلى حمزة بن موسى بن أحمد الحنبلي (ت ٧٦٩هـ) المعروف
بابن شيخِ السلامية، كان من أهلِ العناية بنصوص أحدِ وفتاوى ابنِ تيمية، وعملَ شرحاً
على «المنتقى» للمجد ابنِ تيمية لكنه لم يكمله، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٢: ١٦٩)،
و«شذرات الذهب» (٨: ٣٦٧).

أوضحَ الحقَّ برُسلِ	وأبى فيه اعوجاجا
فتلاهم خيرُ قومٍ	أبطلوا الزيفَ احتجاجا
وابتلاهم باجتهادٍ	فابتغوا رُشداً لجاجا
فكفى التنبيهَ أن قد	جعل الشمسَ سراجا

فأما طَ عن دررِ الحقائقِ النفيسةِ لجُجاً وأمواجاً، ورأيتُ الناسَ يدخلون في دينِ الله أفواجاً.

أحمدُه أن جعلَ العلماءَ ورثةَ الأنبياءِ، وأنزلَ الأتقياءَ منهم منزلةَ الأصفياءِ، وأبىعَ محمداً ﷺ بأنواعِ الحُكَمِ شجرةً للكلِّ، وفضَّلَ بعضَهم على بعضٍ في الأكلِ، أجرى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أتمَّ السلامِ وأفضلَ الصلواتِ، وعلى أزواجه وذُرِّيَّاتِهِ الطيباتِ الطاهراتِ، وعلى عترتِهِ أُولي الاعتبارِ والعبراتِ، ورزقنا بما تركوه غنيمةً للعلماءِ من التمسُّكِ والبركاتِ، لنذكركَ ما فاتَ قبلَ الوفاةِ، [٢٥/أ] ونعتصم بالله من الآفاتِ.

حكى صاحبُ أسفارِ الأسفارِ، في أخبارِ الأخيارِ، قال^(١):

ما زِلْتُ مُذْ ألبسني حُلَّ الفضلِ العُلَماءِ، أنشُرُ لهم عندَ تَضَوُّعِ نَشْرِ^(٢) امتداحي الملوكِ عُلَماءِ، وأجعلُ حُبَّهُمْ حَسْبِي إذْ هُمْ سَبَبُ مَنْ سَمَاءَ، ومن أنكر ذلكَ فليمددْ بسببٍ إلى السَّمَاءِ، فوجدتُ على ذلكَ أعظمَ بركةٍ، ولا أثري مَنْ أثرَ عليه الجُهْلُ وتَرَكَه، وأغراني ما أغواني من عِزِّ صُحْبَةِ الملوكِ، إلى التمسُّكِ بأهدابِ

(١) هذا على طريقة كِتَابِ المقاماتِ مثل: الهمذاني والحريري، في نسبة الكلامِ إلى أشخاصٍ من صُنْعِ الخيال، كأبي زيد الشُّروجي في مقاماتِ الحريري.

(٢) وهو قَوْحُ الرائحةِ الذكية.

آداب السلوك، وأن أستهوّن الأهوالَ في مفازاتِ مُلكهم، وأن أنخرِطَ في مُلكهم كَفَرَائِدٍ^(١) سِلَکهم.

فاصطفيتُ السفرَ صاحباً، واطَّرحْتُ دعاياتِ الحضرِ جانباً، فقضيتُ عمراً صالحاً في أبناءِ الملكِ الصالح، لا أفرِّقُ في عدِّ غيرهم من الملوكِ بين الصالحِ والطالحِ، وكلما أردتُ السفرَ عن الملكِ المنصورِ لأمدَحَ غيره وأحمد، أرى العودَ إلى المقامِ في وفْرِ هباته أجملَ وهو أحمد^(٢)، إلى أن استنجدَ بالشيخِ أويس بهادرخان، لعساكرٍ أحاطت بممالكِهِ من التركمان.

فتركتُ قولَ أحبائي في تركِ رؤيتِهِ وامتداحِهِ، خيفةً أن يربو عليّ ملكهم في فضله وسماحه، ولم أستطع كتمَ المودَّةِ والمحبةِ السابقة، لسوايغِ محاسنِهِ على العينِ الشائفةِ والنفوسِ الشائقة، فما استقرَّ بهمُ المقام، إلا وأنا أوَّلُ من قام، فأوردتُ أبياتاً وقعَ على حُسْنِها الاتفاق، واعتذرتُ عن النَّوى بضدِّ كَرَّةٍ إلى العراق، فما مكنتني أن أبيتَ بعدها بماردين^(٣) يوماً، وكَبَّتِ أعدائي الماردينِ مذلةً ولوماً، وسرتُ في ركابه إلى مَلِكٍ تَبَرَّزَ خادماً، بعد حفظي بالإكرام لازماً، ثم ودَّعتهُ بعد بلوغِ المرام، وعزمتُ على المسيرِ إلى مدينةِ السلام.

فالتقاني أكبرُ حُسَّادي بعد مَرَّحباة^(٤) بالمعينة، ولم يدرِ أُنِي قد رقيتُ في الغُرْبَةِ

(١) وهي الجواهر الثمينة في العقد.

(٢) هذا منتزَعٌ من قولِ العربِ في أمثالها: والعودُ أحمد، وقد اختلفَ في أوَّلِ من قاله فقيلاً: خِداش ابن حابس التميمي، وقيل: مالك بن نورة، ولتِهام الفائدة انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٤).

(٣) بكسر الراء والدال: قلعة مشرفة على جبل الجزيرة. انظر: «معجم البلدان» (ماردين) (٥: ٣٩).

(٤) يعني قوله: مرحباً، للترحيب به.

أفخر مرتبة، فعندما قُرئت الأحكام، وخضعت لها الحكام، عرف كل إنسان قدره، وما تعدى بعدها طوره، وخفض في صغار كباثره وصغائره مقامه [٢٥/ب]، وحفظ عني فيه أكابر الرواة عشرين مقامة، فشرقت في الممالك وغربت، واستنطقها الأعاجم فأعربت، وصاحب شيراز يومئذ الشاه شجاع، أعظم الناس محبة في هذا المتاع، فأرسل إليَّ صُحبة الحجاج رسوله، وهو يزعم في مشرفه أنَّي صرتُ مناه وسوله، وكرَّر فيه حتى أن اجتهد عليَّ الحرص إلى بين يديه بالحضور، وإن كان ذلك لعدواة بينه وبين أويس أكد محذور.

فعملتُ في إجابته ما تخيبُ فيه مُبتكراتُ الحيل، بحيث إن سَلِمَ لي مستقيمٌ مودَّتِهما من المَلِك، وصرت ألتَقِطُ في امتداحهما دررَ البحرين، وأقتني من جدارهما العَروض والعَين^(١)، ولكنَّ حِلْمَهما قد آمَنَ الرعيةَ خوفَ العسكر، فعَظُمَ بينهم فِعْلُ المعروف وتركُ المنكر، فَعُمِلَ بالمسموعات، وأُسِنِدَت المرفوعات، وصار الناهي في المَلِكَيْن عن الإتيان، أبلغَ قوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]، فأخبرت أن الهَراءَ^(٢) اعتزلت بالسُّنة والدين والزَّين، ورَفُضَ الدين وكلُّ شيءٍ شين، فطمَحَ بي طمعُ النفس والعين، إلى امتداح الملكِ حسين، مسترقِّ الأحرار بالإحسان، ومؤخر الأقاليم عن خراسان، فبينما أنا أنشدُه القصيدةَ الزائفةَ التي منها^(٣):

(١) وهي الدراهم والدنانير، وما سواهما عَرَضُ وجمعه عَروض مثل: فلَس وفلوس.

(٢) يعني أهل هَراءَ، وهي المدينة العظيمة المشهورة بين مدائن خراسان، كانت غاصَّةً بالعلماء والفضلاء.

(٣) الأبيات في هذه المقامة ليست موزونة على بحور الخليل، فهي من أنواع النظم المستحدث، وليست شعراً.

هذي الهراة وين شيراز بالله أنت الحمام أو بارز
تهوي من الأفق والسحاب يد بيضا وبنث الرياح قفاز
ومن مخلصها:

إن شح قوم ولم تسمح لهم سحب فأهل الهراة قد فازوا
هم الكرام وبينهم ملك سناه بالهاطلات غماز

[٢٦/أ] وإذا بأمر سيد سعد الدين المصري، سيد فضلاء أهل العصر، إلى جانب الملك وهو يحلف بأكد أيمانه، وبعمدة أحكام معتقد إيمانه: لا نزلت إلا بين أولادي، ولا أكلت في هذا اليوم قبل زادي، فلما آن العشاء، وتصرم وقت العشاء، وأفضت المفاوضة، وعرضت المعارضة، في أخذ أخبار البلاد والأقاليم، وذكر الأجزاء والأقانيم، استخبرني عن رؤساء العراقيين، حتى عن القيم والقين، ثم استفحص مني عن صدور الشام، وأورد أحداث التيام عن اللثام، وما يتفق على حال الغرباء فيه، من حنق أحق وسب سفيه.

ثم حكى أعجب الحكايات اللطيفة، وأتحف عن مصر وأهلها بكل نفيسة وطريقة، ثم ذكر من يعرفه فيها من العلماء، وما اصطحب فيها به من الأدباء، وشرح ما تنسح به الصدور والنفوس، وتنسب به أرواح الصدور والطروس^(١).
فأظهرت مني في إطنابه عجباً، فقال: إن لي في ذلك لسبباً؛ إني وردت مصر أحوج فقير، ليس لي من الدنيا قليل ولا نقير، ولا مركب ولا ثمن القير^(٢)، كما يرد المدينة الذليل الحقير، فأرشدني بعض الطلبة إلى أكبر علمائها، وأسمح كرمائها،

(١) جمع طرس وهي الصحيفة.

(٢) هو لغة في القار، وهو ما تطلق به السفن.

ومحطّ رجال أدبائها، وأبي مساكينها وغربائها، الشيخ الإمام سراج الدين عمر البلقيني، عين الزمان وإنسان العين، فسقطت على بابه سقوط الطير، على الحبّ سنين الضير، فأكرم مثواي وأحسن إليّ، ولا زال يقع نظره بحسن الشفقة عليّ، حتى بلغت من العلوم ما رأيت، وازدريت المناصب واجترت.

فشمخت بي النفس الأمارة إلى تقلد الملك والإمارة، فعملت على بلاد العجم، مستطيلاً بالشهامة والحكم، معتمداً على الفروسية والفراسة [٢٦/ب] والكياسة والرئاسة والسياسة، فبلغت في مازندران^(١) ما عرفت، وقطعت من اللذات ما قطعت، حتى سارت لي بين ملوك الأعاجم أحسن سيرة، وارتقيت أفرح المناصب وجمعت الأموال الكثيرة، وحسن ظني في مصاهرة هذا الملك الجليل، ورأيت الهرة لمثلي أحسن مَقِيل، وها أنا في ما تراه من سوابغ ناعم العيش وعميم النعم، بين خدام وجوار وعلمان ونعيم ونعم، وأطنب في بثّ أيادٍ وعوائد، وفوائد وموائد وفرائد، ثم قال:

هو شيخي وأستاذ علمي ومنتج أفكارٍ ومُلَقِّحُ حُلومي

ولست بين الملوك إلا بركاته، ولا في نعمة إلا بدعواته، في آلائه ربيّت، وبين آله وطلبته حييت، ومن نداه اقتبسْتُ، ومن فيضه التمسْتُ.

ثم أراد الله لنشر محامده في الآفاق بالاتفاق، ولشمس مناقبه بين المغرب والمشرق بالإشراق، فجعل منا في كلّ طرفٍ له علماً، يملي على أسماع الرجال من فوائده ما علما.

(١) اسم لولاية طبرستان. قال ياقوت: وما أظنّ هذا إلا اسماً مُحدّثاً لها فإنني لم أره مذكوراً في كُتُب الأوائل. انتهى من «معجم البلدان» (٥: ٤١).

فلما كان الغدُ حَضَرْنَا في مجلسِ الْمَلِكِ وَعَدَّ، حتَّى قال الْمَلِكُ حُسَيْن: لقد صار الشيخُ سراجُ الدينِ مِنِّي رَأْيَ الْعَيْنِ، ممَّا يَطْرُقُ سَمْعِي عنه من الرواةِ الثقاتِ الأخبارِ، وأَتَحَقَّقُ صِحَّةَ النُّقْلِ ومقابَلَةَ الأخبارِ بالأخبارِ، وأودُّ لو أَنَّهُ طَرُقَ مُلْكِي لَطِيفَ زَائِرٍ، وأَفْرَغُ لَهُ عن مُلْكِي ومَا اقْتَنَيْتُ من الذخائرِ، أو جَمَعَ اللَّهُ الأربعةَ الأئمةَ في رجلٍ واحدٍ، وأَيُّ مَلِكٍ لَا يُمَسِّي لِصاحبِ مِصرَ على هذه النفسَةِ أعْظَمَ حاسدٍ، ولكن الحمدُ لله الذي مَنَّ عَلَيْنَا بِأحدِ طَلِبَتِهِ، وأَعَانَنَا على القيامِ بِمِرامِهِ وَطَلِبَتِهِ.

ولم يزل كذلك في بَثِّ مَنَاقِبِهِ، [٢٧/أ] والدعاءِ لَهُ وإِبقاءِ عواقِبِهِ، إلى أن دعاني إلى السفرِ حُبُّ الوطنِ، وقد صرْتُ أَذْكَرُهُ كُلِّمَا دَوَّيْتُ مَسْمَعِي وَطَنَ، حتَّى دخلْتُ بَغْدَادَ في رُؤْيَتِهِ عاشِقاً، منتظراً أَن لا أَجْدَلِي عن السفرِ إلى مِصرَ عائقاً، وسألتُ اللَّهَ أَن يجعلَ في الأجلينِ طُويلاً؛ لأَبْلَغَ من رُؤْيَتِهِ وامتداحِهِ سُولاً.

وهي ^(١) طويلةٌ قصدنا إيرادَ شيءٍ منها، وقال في آخرها:

فما وجدتُ بَدْءاً من التمثيلِ بين يَدَيِ هذا الإمامِ، ولو أَنِي إلَّا أَفُوزَ بِتَقْيِيلِهِمَا،
والسلام: [من الطويل]

إذا كان عَزَمِي أَن أَبْثَّ بَوْصِفِهِ	قريضاً يَفُوقُ الدَّرَّ حَلِيّاً مُنْظَمًا
وعارِضَنِي حَمْلُ الهُمومِ فَعاقَنِي	وأَيُّ فُؤَادٍ بِالنَّوَى ما تَهَجَّبَا
فلم أُعْطِ فِيهِ رُتَبَةَ المَجْدِ حَقَّهَا	وَرُبَّ فَتًى لَمْ يَرْهَبِ الحَرْبَ أَحْجَمَا
ولكنني أَدَيْتُ فِرْضاً بِدُونِهِ	وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ماءً طَهُوراً تَيَمَّمَا

فامتدَحْتُهُ بِهَذِهِ الأبياتِ الأبياتِ عَلَيَّ وَجِلَ، أَتَسَرَّ حَياءً من حِلْمِهِ بِإِزارٍ من

(١) يعني المقامة.

خجل، ولم آتِ بواجبٍ مما افترضته جميله، ولكن العذرُ يجبُ على كلِّ كريمٍ قبوله، وهي: [من الطويل]

حَمَى بِسَهَامِ السَّحَرِ مِنْ طَرَفِهِ فَمَا
وَأَسْكَرَنِي دُونَ الْحَجَابِ رُضَابُهُ
أَرَأَقَ دَمَ الْعِشَاقِ فِي وَجَنَاتِهِ
صَيَانَةٌ مَا فِيهِ شَبِيهٌ لَخَدِّهِ
وَلَوْلَا الْهَوَى مَا حَلَّ سَفْكَ دَمِ امْرِئٍ
وَكَمْ فَتَكَتْ سُودُ الْعُيُونِ بِمُهْجَةٍ
وَلَمَّا رَأَى سُقْمِي تَنَاهَى وَمَحْتَتِي
وَأَخْفَى جَفَاءً لَا يَكَادُ يُزِيلُهُ
فَلَمْ تَسْتَطِعْ عَيْنِي إِلَى الشَّمْسِ نَظْرَةً
[٢٧/ ب] وَعَاتَبْتُهُ فِي رِقَّةٍ بَعْدَ قَسْوَةٍ
وَلَكِنِّي خَوْفَ الْوَشَاةِ مَغَالِطٌ
وَلِإِنْ كَمَالَ الْحُسْنِ يَأْتِي لِرَبِّهِ
وَإِنِّي لِأَقْلُو مِنْكَ فِي الْعَقْلِ نَيْرًا
وَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِي مُعْزِمًا لِرَأْيَتِي
وَلَكِنْ رَأَيْتُ الْهَمَّ فِيكَ سَجِيَّةً
فَأَوْلَاكَ قَوْدًا مِثْلَ عَرَضِكَ أَبْيَضًا

فَحَاوَلْتُ أَنْ أَحْظِيَ بِتَقْبِيلِهِ فَمَا
فَقَبَّلْتُ مِنْ شَوْقِي ثَنِيَاةً أَنْجُمًا
أَرَى قَدَمَ الْمَشْتَاكِ لَمْ تَطَأْ عِنْدَمَا^(١)
وَمِنْ حَقِّ مَا أَدْلَى بِهِ أَنْ يُعْظَمَا
حَرَامٍ وَلَا أَضْحَى مَبَاحٍ مُحَرَّمَا
وَكَمْ نَزَلْتُ رَبْعَ اصْطِبَارٍ مُهْدَمَا
تَزِيدُ، أَتَانِي لِلْهَوَانِ مُسَلَّمَا
وَأَضْمَرْتُ إِضْرَامًا وَأَبْدَى تَرْحَمَا
فَلَيْتَ عَيُونََ الْحَاسِدِينَ بِهَا الْعَمَى
فَقَالَ: رِعَاكَ اللَّهُ لَمْ آتِ مَأْثِمَا
فَأَحْزَنُ مَسْرُورًا وَأَبْكِي تَبَسُّمًا
إِذَا لَمْ يَدْعَ فِيهِ الْخَلِيَّ مُتِّمَمَا
يَزِينُ، وَأَهْوَى مِنْكَ فِي الْجَهْلِ مُظْلِمًا
مَعَ الشَّيْبِ لَا أَرْضَى الشَّبِيهَةَ مَغْرَمَا
تَحَاوَلُ مَا لَمْ يَحْوِهِ الْوَهْمُ مُبْرَمَا
وَخَلَّتِ الصَّبَا مِنْ نَفْسِهِ مُتْظَلَّمَا

(١) وهو دَمُ الْعَزَالِ يُطْبَخُ بِلَحَاءِ الْأَرطَى، فَيَنْعَقِدُ مِنْهَا خَضَابٌ تَخْضُبُ بِهِ الْجَوَارِي

وجارث عليك النائبات ولم تكن
 فأرصدتها وجه الصبور مُقاوماً
 وما أسفرت تلك العجاجة عن فتى
 ومن ضحك الشيب الملم بفؤده
 أرى أنني^(٢) كالدهر لم يلق ماجداً
 فإما كُفيت الأمر مُستعظماً له
 وخيل لي ما كنت فيه من العنا
 وهل تصدع الأيام إلا مُثَقَّفاً^(٣)
 لي الله ما خان ابن أنثى مودتي
 فكم صاحب لي أضمر الغدر شيمةً
 توخيت فيه قدر ما قال رحمةً
 وأجرم في إخرامه^(٤) حرمة الوفا
 فبات يميني وعندي قناعة
 رعى الله ربعاً ضمنا خير جيرة
 قطعنا به الأيام نجني أمانياً
 [٢٨ / أ] ولا نركب الآثام إلا حميةً

ترى ما يراه العاجز الغمر مغنماً
 تكسر منها بين جنبيك أسهما
 ولا مرضع إلا أعادته^(١) أسحما
 رأى من بكاء الراحين تألماً
 سواي يُناويه إذا القرب أحجماً
 تلقيت أدهى منه رُزءاً وأعظماً
 سروراً وبعد الشهد جرعت علقماً
 وهل تثلُم الآفات إلا مُصمماً
 وإن كنت منه بالمروءة أحزماً
 وقلبي إلى رؤياه بالشوق أضرمما
 ولم أدر أن الوعد للوعد قد رمى
 وأني لم أسأله في الودّ أحرمما
 تعدّ مَلوم البخل منّة الأما
 ودهراً حَفِظنا عهدَه وتصرمما
 ونأمن خطباً بالمنايا ملثمما
 ولا نترك اللذات إلا تكرمما

(١) في الأصل: أغارته بالغين المعجمة والراء. ولعل ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٢) في الأصل: أراي كالدهر. وهو غير مستقيم، فلعل الصواب ما هو مثبت.

(٣) يعني رجلاً حازماً مجرباً كالرُمح المُثَقَّف.

(٤) في الأصل: إحزاهم بالحاء المهملة والزاي، والصواب ما هو مثبت.

وَأَيْنَع رَوْضَ الرَّقَّتَيْنِ وَجَادَهُ^(١) رِبَابٌ^(٢) يُبَارِيهِ الصَّبَا مَتَرْنَمَا
يَجْرُ عَلَى أَرْضِ الرُّصَافَةِ ذَيْلُهُ فَيَأْتِي بِهِ مِنْ وَشِي زَهْرٍ مُنَمَّنَمَا
وَقَائِلَةٌ لِي وَالْخُطُوبُ تُنَوِّسُنِي وَقَدِ كِدْتُ أَنْ أَسْتَكْسِي اللَّوْمَ لَوْ مَا
تَحْمَلُ بِأَعْبَاءِ اللَّيَالِي تَجْمُلًا وَلَا تُوهَا ذَمَّ الْمُسَالِمِ يَا ابْنَمَا^(٣)
وَلَيْسَ بَعَارٍ صُفْرُ^(٤) كَفِّكَ مِنْ غِنَى وَجَعْلُكَ مِنْهَا السَّابِرِيُّ^(٥) الْمُعْلَمَا
فَمَا خَفَضْتُ فِي الْحَرْبِ إِلَّا مُكْرَمًا وَمَا رَفَعْتُ فِي السَّلَامِ إِلَّا مُذَمَّمًا
وَلَا تُقَفِّ الْحَطَّيُّ^(٦) إِلَّا لِحَطْمِهِ وَلَا طُبِعَ الْهِنْدِيُّ إِلَّا لِيُثْلَمَا
وَلَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى قَدَرٍ حَازِمٍ لَكَانَ سِرَاجُ الدِّينِ فِيهَا مُحْكَمًا
إِمَامٌ بَنَى فِي بَابِهِ كَعْبَةَ النَّدَى^(٧) وَنَادَى فُطَافَ الدَّهْرِ سَبْعًا وَزَمَزَمَا
وَأَسْمَعَ فِي أَرْضِ الْعِرَاقِ مُحَارِبًا حَوَادِثَ أَيَّامٍ فَلَبَّى وَأَحْرَمَا
فَوَافٍ عَلَى شَوْقٍ يَسُوقُ وَبُغْيَةٍ إِلَى حَرَمٍ أَرْجَاؤُهُ تَحْقِنُ الدِّمَا
حِمَى بِاسِلٍ لَا يَعْرِفُ الْجَوْرَ جَارُهُ وَلَا الضِّيمَ إِلَّا ضِدَّهُ يَوْمَ أَقْدَمَا
أَقَامَ الْمُلُوكُ الصَّيْدُ فِي عَتَبَاتِهِ أَرْقَاءَ ذِي عِلْمٍ تَخَوَّلَ كُلَّمَا

(١) أي: سقاه.

(٢) وهو السَّحَاب.

(٣) وهو لغة في الابن.

(٤) هو من الألفاظِ المثلثة بالحركاتِ الثلاث. انظر: «المثلث» لابن السَّيِّدِ البَطْلِيوسِي (٢: ٢١٩)

و«أساس البلاغة» (صفر).

(٥) وهو الثوبُ الرقيقُ الجيّد.

(٦) يعني الرماحَ الخطية.

(٧) لعلّه يشير إلى مدرسته التي بناها في حارة بهاء الدين.

يُكَلِّمُ أَحْشَاءَ الْعِدَى خَوْفَ بَأْسِهِ
 مُوَاهِبٌ فَيُضِي لَارِغَائِبُ فَضْلُ ذِي أَمْرِ
 فَأَنْجَى بِهَا مِنْ غَمَّةِ الْغَيِّ نَاشِزاً
 وَأَعْلَنَ بِالْشَّرْعِ الْمَنِيفِ مُجَاهِداً
 حَيَا الدِّينَ وَالْفَقْهَ الْمَوْصَلَ وَالْعُلَى
 وَتَاهَتْ بِهِ أَحْيَاءُ مَصْرَ عَلَى السَّمَاءِ
 وَكُلُّ عَظِيمِ الشَّأْنِ أَحْقَرَ نَفْسِهِ
 وَمَا هُوَ إِلَّا الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ صُورَةً
 حَوَى مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ
 وَصَرَّفَ فِي أَحْكَامِهِ حُسْنَ رَأْيِهِ
 وَصَيَّرَ مَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ دَارِساً
 [٢٨/ ب] فَأَيْنَعَ مِنْهَا كُلَّ مُحَضَّرٍ دَوْحَةٍ
 وَدَوَّنَهَا دِيناً وَمُذْهَبَ مَذْهَبٍ
 وَبَخَّرَ مَا أَمْلَى الْبَخَارِيُّ بِالشَّدَائِ
 وَفَسَّرَ آيَاتِ الْقُرْآنِ^(٢) كَأَيَّةٍ
 وَكَمَ مِنْ كِمَالِ دَوْنِهِ الْعَجْزُ حَاجِزٌ
 وَيُغْنِي الْوَرَى بِالْذُّرِّ مَهْمَا تَكَلَّمَا
 تَنَانٍ إِذَا اسْتَجَدَّ سِوَاهُ تَجَهَّيَا
 عَنِ الرُّشْدِ يَسْتَقْصِي الصَّوَابَ تَوَهُمَا
 وَمِنْ قَبْلُهَا لَوْلَمْ يَجِي عُمَرُ لَمَّا
 وَأَصْبَحَ مَشُورَ الْفُرُوعِ مَعْظَمَا
 فَحَيَّا الْحَيَا لَمَّا تَبَاهَتْ وَسَلَّمَا
 وَأَبْصَرَهُ مِنْهُ أَجَلٌ وَأَعْظَمَا
 وَلَكِنْ يَرَاهُ النَّوْعُ لِحْمًا وَأَعْظَمَا
 وَأَحْمَدُ وَالتُّعْمَانُ^(١) نَاهِيكَ أَنْجُمَا
 فَزَانَ وَزَادَ الْمُحْكَمَاتِ وَتَمَّمَا
 بَسَحِبِ دُرُوسٍ تُثْمِرُ الْمَحَلَّ وَالذُّمَى
 عَرِيقٌ، وَمَا لَمْ يَنْبُ عَنْ مُسْنَدٍ رَمَى
 قَوِيمٍ عَلَى مَتَنِ الشَّرِيعَةِ قَسَمَا
 وَمَا شَدَّ عَنْهُ لَمْ يَخَادِعْهُ مُسْلِمَا
 وَنَاطَرَ بِالْإِعْجَازِ فِيهَا فَأَفْحَمَا
 وَأَيُّ فَمٍ يَسْتَوْعِبُ الْبَحَرَ مُفْعَمَا

(١) يعني أبا حنيفة رضي الله عنه.

(٢) بضم القاف وفتح الراء وتسهيل الهمزة، وهي قراءة الشافعي رضي الله عنه وقد أطال العلامة

أحمد محمد شاكر النفس في الاحتجاج لهذا الاختيار في تعليقه على «الرسالة» ص ١٤ فقرة

يروح نفيس الدُّرّ فيه كموجّه
وإن كان عُذراً سائغاً غير أن مَنْ
ويشغله عن طيبه داء هَمّه
وقد يعتري ذا البالِ حرٌّ محبة
ولكنها الأحوال حسب حُلُولها
وما الدهرُ إلا كالمحلِّ وأهلّه
فيرز كالإبريز كُلُّ مُهذَّبٍ
ويخرج كالياقوتِ ذو الفضلِ قيمةً
إذا اخترت منه ظاهراً كان سيئاً
ويظهرُ حُسنَ الشيءِ شينَ بضده
فيا كاملاً مِنْ دُونِهِ كُلُّ كاملٍ
تولّيت أرض الشامِ أعدلَ حاكمٍ
ولكنها صَحَّتْ لهم دعوة امرئٍ
ولما أرادَ اللهُ بالقومِ فتنةً
وما عرفوا مقدارَها بِكَ مِنَّةً
فدرّت بصفو العيشِ واليُمْنِ والهنّا
وأوقفت ريعَ الوقفِ في كفِّ مُمسِكٍ

ويقدِّفه للمستفيد مُنظَّمًا
به علّةُ الأحزانِ مِنْ شأنه الظّمّا
فيوهمه ما ضَمَّ دجلةً غيرَ ما
فلم يَرَوْه ما يملأ الأرضَ والسّما
فتُشكي محباً أو تُسلي مَتيماً
كزَيْفٍ فيلَى أو يُذاق ليعلما
وآخرُ أدنى منه يطلعُ طَلغماً^(١)
وآخرُ ما يسوى لذي العقلِ درهما
وإن شئتَ منه باطناً كان مُظْلِماً
فتُنكي السجايَا في الكرامِ المذمّا
ولم يرَ إلا ذاته فتعلّما
فلا تحسبنَ ما نلتَ فيه تقدُّماً
كسيرٍ فكنتَ الجبرَ خيراً ومَغنماً
توليتَ عنهم نحوَ مصرَ مُمِماً^(٢)
تعاذلُ ما لم يحصر الخلقُ أنعمّا
ونيلِ المُنَى والعلمِ والحلمِ والنّما
وأجريتَ أجفانَ المساكينِ بالدمّا

(١) الطلغَم: حجرُ الفضةِ المزيّف.

(٢) يُشيرُ به إلّا ما لقِيَ السّراجُ البُلُقيني من مُكايَدةِ آلِ السُّبكي إِيّاه حتى آلَ به الأمرُ أن استعفى من قضاءِ الشامِ لما حصل له من تشويشِ الخاطرِ وتكدُّرِ البال.

وإن سَوَّلْتُ حَقِيَّ النفوسِ مَكِيدَةً على كَمَدٍ يُضْنِي وما فَتَحُوا فَمَا
وأغْرَاهُمُ الشَّيْطَانُ أَنْ أَظْهَرُوا قِلِي فقد أَكَلُوا لَحْمَ الْأَكُفِّ تَنْدُماً
بَقِيَتْ لِمَنْ يُدْمِي إِلَى الْعِزِّ مَنْسِماً^(١) ولا زَلْتَ وَجْهًا لِلزَّمَانِ وَمِبْسَماً [٢٩/١]

وهذا بابٌ طويلٌ لا يمكنُ استيعابه، فإنَّ مدائحه التي قِيلَتْ فيه تربو على الحصر، وسنذكرُ نبذةً من ذلك بعد هذا كما وعدنا بذلك إن شاء الله تعالى.

وأخبرني الشيخ العلامة مجد الدين البرمائي^(٢)، وهو الآن أقدمُ مَنْ قرأ على الوالدِ رضي الله عنه، عن شيخه الشيخ شمس الدين الزيلعي، وكان من كبار أولياء الله تعالى: أنه قال في حقِّ الوالدِ رضي الله عنه: إنه أوتي قُطْبَانِيَّةَ الشريعة.

وحكى لنا شيخنا، قاضي القضاة شيخ الإسلام، الأخُ صاحب الترجمة أبقاه الله تعالى: أنَّ الشيخَ شهاب الدين الأذرعي^(٣) رحمه الله تعالى كان قدِمَ القاهرة في وقتٍ، فزار الشيخَ برهان الدين الأبناسي^(٤)، ثم نزلَ مِنْ عنده فسَقَطَ

(١) وهو خُفَّ البعير.

(٢) هو الإمام العلامة مجد الدين إسماعيل بن أبي الحسن البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣٤هـ)، حضر دروس السَّراج البلقيني، وتفقه بالبدر الزركشي، وخطب بجامع عمرو بن العاص رحمه الله، له ترجمة في «شذرات الذهب» (٩: ٣٠٢).

(٣) الإمام الجليل أبو العباس أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعي (ت ٧٨٣هـ) كان من أجَلِّ فقهاء الشافعية، تفقه بآبِن النقيب وغيره، وناب في قضاء حلب، وصنَّف التصانيف النافعة وأشهرها: «قوت المحتاج» في شرح المنهاج، و«التوسط والفتح في الجمع بين الروضة والشرح» في عشرين مجلداً، وكان إماماً على قدمٍ راسخة من الصلاح والاشتغال بالعلم، فقيه النفس، قوَّالاً بالحقِّ رحمه الله، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ١٤٥).

(٤) بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة: أبو محمد إبراهيم بن موسى الأبناسي الشافعي (ت ٨٠٢هـ) قدم القاهرة، وتفقه بالجمال الإسنوي ووليَّ الدين المنفلوطي، وتخرَّج في علم الحديث بمغلطاي =

فانكسرت رِجله، فمكث أياماً، ثم جاء متوكئاً لشيخ الإسلام الوالد في بيت الخطابة بالمدرسة الحجازية فسلم عليه، وقال له: يا سيدي، أنا ما أستطيع الصلاة قائماً، ولكنني أصلي قاعداً، فصليت صلاة رباعية، فلما قضيت الركعة الثانية، قرأت الفاتحة للركعة الثالثة ولم أتشهد، فهل يجوز لي العود للتشهد أو أستمّر على قراءتي؟ فقال له شيخنا على الفور:

هذه المسألة في «فتاوى البغوي» وقاسها على مسألة في باب الردّ بالعيب، فتعجب الشيخ شهاب الدين لذلك، وقال: ما هي؟

فقال شيخنا: قال البغوي^(١) في «فتاويه»^(٢): مسألة إذا كان يصلي الظهر قاعداً، فلما فرغ من السجود في الركعة الثانية قعد، وابتدأ الفاتحة، نظر: إن علم أنه محلّ التشهد، لكنه جرت الفاتحة على لسانه يعود إلى التشهد، وإن نسي الجلوس فاشتغل بالفاتحة على ظنّ أنه محلّ قيامه هل يعود إلى التشهد؟ قال: يحتمل وجهين: أحدهما - وهو الأصح - لا يعود؛ لأن هذا القعود بدّل عن القيام، كما لو قام

= حتى غدا شيخ الديار المصرية، وصنّف في الحديث والفقه والأصول، مات راجعاً من الحجّ رحمه الله ودُفِنَ في عَقْبَةِ أُيُلة من بلاد الأردن. له ترجمة في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (٢): (١١٢)، و«شذرات الذهب» (٩: ١٢).

(١) محيي السنة وشيخ الشافعية، أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تلميذ القاضي حسين، وصاحب «معالم التنزيل» في التفسير، و«شرح السنة» في فقه الحديث، و«التهذيب» في الفقه الشافعي، وهو من مُقدّمي الشافعية وكبار العلماء في المذهب، كان سيّداً كبيراً، صبوراً قانعاً من الدنيا باليسير، وعلى تصانيفه بهاء ورّوق، ولي شغف بمطالعة تصانيفه رحمه الله له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ١٣٦)، و«طبقات السبكي» (٧: ٧٥).

(٢) «فتاوى البغوي» مخطوط / ورقة ١٢ أ، وهي المسألة رقم (٦١).

وترك التشهّد الأول ثم تذكّر لا يعود، والثاني: أنه يعود؛ لأن الرجوع عن الفرض إلى النفل إنما لا يجوز في الأفعال دون الأذكار، بدليل أنه لو رجع من الفاتحة إلى دعاء الاستفتاح يجوز وها هنا [فعل] ^(١) القعود واحد إنما أبدل الذكر فلا بأس بالرجوع.

ونظير هذه المسألة: إذا اشترى عيناً من إنسان، وباع نصفها من آخر، ثم وجد بها عيباً، ليس له أن يرّد النصف الذي بقي في يده على البائع؛ لأنه يؤدّي إلى تفريق المملك عليه، فلو اشترى عيناً وباع نصفها من بائعها، ثم وجد بها عيباً، هل له أن يرّد النصف الذي في يده على البائع؟

وجهان: أحدهما: لا يجوز؛ لأنّ تفريق المملك عليه معنى، والثاني: يجوز؛ لأنه لا تفريق في الصورة، كذلك في مسألتنا في أحد الوجهين: لا يعود؛ لأنه انتقال معنى، والثاني: يعود؛ لأنه لا انتقال في الصورة ^(٢).

فلما قضى شيخنا الوالد رضي الله عنه مقالته، تعجّب الشيخ شهاب الدين لذلك وقال: والله ليس العجب من استحضاره للحكم، ولا أنها في «فتاوى البغوي» إنما العجب من حفظه وقوله: لها نظير في باب الردّ بالعيب، وجوابه بسرعة. انتهى.



(١) زيادة من «فتاوى البغوي».

(٢) في «فتاوى البغوي»: «لا انتقال صورة».

ذكر شيء من اختياراته في المذهب وانفراداته

[٢٩/ب] عن الأصحاب وترجيحاته^(١)

منها: أنه كان يختار أن الماء المشمس لا يُكره، وهو الذي اختاره في «الروضة»^(٢)، لكن مذهب الشافعي ينص على كراهته من جهة الطب^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن الوضوء ينتقض بأكل لحم الإبل، تبعاً لاختيار النووي في «الروضة»^(٤) ولقوة الدليل^(٥).

(١) قد ذكر الجلال البلقيني هذا الفصل في ترجمة أبيه، على جهة الاختصار، وزاد العلم البلقيني هنا في الإيضاح والشرح حتى بلغ بها مئة وثلاثاً وتسعين مسألة، وكانت عند أخيه الجلال مئة وسبعاً وأربعين مسألة.

(٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٥٣) وعبارته ثمة: الراجح من حيث الدليل أنه لا يُكره مطلقاً، وهو مذهب أكثر العلماء، وليس للكره دليل يُعتمد. وإذا قلنا بالكرهية فهي كراهة تنزيه لا تمنع صحة الطهارة، وتختص باستعماله في البدن، وتزول بتبريده على أصح الأوجه. انتهى.

(٣) مثل خوف البرص. وقيل: يُكره تعبدًا. انظر: «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» لابن الملّقن (١: ٦٥).

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ١٠٨-١٠٩) وعبارته ثمة: «ولا ينتقض الوضوء عندنا بخارج من غير السيلين، ولا بأكل لحم الجزور... وفي لحم الجزور قولٌ قديمٌ شاذّ. قلت: هذا القديم وإن كان شاذّاً في المذهب، فهو قويٌّ في الدليل، فإن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جوابٌ شاف، وقد اختاره جماعة من محققي أصحابنا المحدثين، وقد أوضحت كل ذلك مبسوطاً في شرح «المهذب»، وهذا القديم مما أعتقد رجحانه». انتهى بحروفه. ولتأمل الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذب» (٢: ٥٧).

(٥) يعني ما ثبت في «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل برقم (٣٦٠) =

ومنها: أنه كان يختارُ أَنْ مَنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ رَجُلًا وَاحِدَةً يُتِمُّ مَسَحَ مُقِيمٍ، تَبَعًا لِقَضَاءِ إِطْلَاقِ نَصِّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ النُّوويِّ فِي «الروضة»^(١) تَبَعًا لَجُزْمِ صَاحِبِ «التتمة»^(٢) واختيارِ الشاشي^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ جَوَازَ الْجَمْعِ لِلْمَتَحَيِّرَةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى خِلَافًا لِمَنْ لَمْ يُجِزْ ذَلِكَ^(٤).

= من حديث جابر بن سَمُرَةَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ» قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ فَتَوَضَّأْ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ».

(١) انظر: «روضة الطالبين» (١: ١٦٤) وعَلَّلَهُ بِتَلَبُّسِهِ بِالْعِبَادَةِ فِي الْحَضَرِ.

(٢) يعني الإمام الجليل أبا سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولي (ت ٤٧٨هـ) صاحب «التتمة»، التي أكمل بها كتاب «الإبانة» لشيخه الفوراني ولم يَتِمَّهَا بَلْ وَصَلَ فِيهَا إِلَى بَابِ الْقَضَاءِ. وَكَانَ فَقِيهًا نَظَارًا مَدَقَّقًا، تَفَقَّهَ بِالْقَاضِي حُسَيْنِ وَالْفُورَانِي وَغَيْرِهِمَا، وَبَرَعَ فِي الْفَقْهِ وَالْخِلَافِ وَالْأَصُولِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٣: ١٣٣)، وَ«طَبَقَاتِ السَّبْكِ» (٥: ١٠٦).

(٣) يعني الإمام القفال الكبير: أبا بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي (ت ٣٦٥هـ) صاحب «حلية العلماء»، تَفَقَّهَ بِابْنِ سُرَيْجٍ، وَعَنْهُ انْتَشَرَ فَقْهُ الشَّافِعِيِّ فِيمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَكَانَ مِنْ أَعْيَانِ عَصَرِهِ وَصَنَّفَ «مَحَاسِنَ الشَّرِيعَةِ» وَ«دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ» وَغَيْرَهُمَا. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٤: ٢٠٠)، وَ«طَبَقَاتِ السَّبْكِ» (٣: ٢٠٠).

قلت: انظر كلام الشاشي في «حلية العلماء» (١: ١٣٢)، حَيْثُ قَالَ: فَضَّلْتُ: إِذَا مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ أَتَمُّ مَسَحَ مُقِيمٍ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي حُسَيْنُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ أَحَدَ الْحَقْنَيْنِ فِي الْحَضَرِ، ثُمَّ سَافَرَ وَمَسَحَ الْحَفَّ الْآخَرَ، فَإِنَّهُ يُتِمُّ مَسَحَ مُسَافِرٍ، وَهَذَا فَاسِدٌ.

(٤) لَأَنَّ شَرْطَ الْجَمْعِ تَقَدُّمُ الْأَوَّلَى صَحِيحَةً يَقِينًا أَوْ بِنَاءً عَلَى أَصْلٍ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا. أَفَادَهُ الشَّرِيفِيُّ فِي «مَغْنِيِّ الْمُحْتَاجِ» (١: ٢٩٠).

ومنها: أنه كان يختار أن المحرم لا يمسح على الخُفِّ^(١)، وقال: إنه الأقربُ خلافاً لتعميم المحاملي^(٢) حيث أدخله في حكم العاصي بسفره.

ومنها: أنه كان يختار أنه يستحب أن لا يزيد على الصاع مطلقاً في الغسل، ولو كان متفاحش الخلق؛ لظاهر قول جابر: «كان يكفي من هو أوفى منك شعراً وخيراً منك»^(٣)، يريد النبي ﷺ، وهذا مُشعرٌ إشعاراً ظاهراً بأن هذا الترتيب في الغسل، لا يزيد عليه في حق كل أحد^(٤).

ومنها: أنه كان يختار جواز الجمع بين خطبتي الجمعة وصلاتها بتيمم واحد خلافاً لمن منع ذلك^(٥).

(١) لأنه يجرم عليه بُسُّه إلا أن يكون الرجل ليس له نعلان، فليقطع الخُفَّين أسفل من الكعبين. وهو ثابت في الصحيح. أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب ما يُباح للمحرم بحج أو عمرة برقم (١١٧٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولتأمل الفائدة انظر: «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي ص ٢٢٧.

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبيّ المحاملي بفتح الميم الأولى (ت ٤١٥ هـ) الإمام المصنّف، تفقه بأبي حامد الإسفراييني، وكان من أهل الفضل والعلم والفقه، برع في المذهب، وصنّف التصانيف مثل: «المُقنع» و«اللباب» وغيرهما. له ترجمة في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١: ٣٦٦) و«طبقات ابن قاضي شعبة» (١: ١٧٤).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه برقم (٢٥٢)، ومسلم، كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس برقم (٢٤٩) وغيرهما.

(٤) وعَلَّه الحافظ ابن حجر بأن الزيادة على ما اكتفى به رسول الله ﷺ تَنْطَعُ قد يكونُ مثارُهُ الوُسوسة، فلا يُلْتَفَتُ إليه. انظر: «فتح الباري» (١: ٣٦٨).

(٥) وهو الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١: ١٥٠) وعبارته ثَمَّة: وكذا لا يجمع - يعني التيمم - بين خطبة الجمعة وصلاتها على الأصح.

قلت: قد علّق السراج البلقيني في حاشيته على «الروضة» (١: ١٥٠) بقوله: «هذا ممنوع، =

ومنها: أنه كان يختارُ عدمَ الضررِ إذا عَسَرَ زوالُ أثرِ لونِ النجاسةِ وريحِها معاً، والمرجَحُ تخصيصُ عدمِ الضررِ بوجودِ واحدٍ منهما إذا عَسَرَ زواله^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الدمَ الخارجَ بعدَ العَلَقَةِ والمُضْغَةِ التي لا تنقضي العِدَّةُ بها ليسَ نفاساً تَبَعاً للمأوردِي^(٢)، خلافاً «للروضة»^(٣) و«الشرح»^(٤) تَبَعاً للمُتَوَلِي^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ جَوَازَ ضربِ الصَّيَّانِ على تركِ الصلاةِ والصومِ وإن لم يُنْجِعُوا ضَرْباً غيرَ مبرِّحٍ، خلافاً للشيخِ عزِّ الدينِ ابنِ عبدِ السلامِ ومن تَبِعَهُ،

= ولم يَسِقْهُ إليه أحد. والذي في «شرح الرافعي» أنَّ في الجمعِ بينَ الخطبةِ وصلاةِ الجمعةِ بالتيمُّمِ الواحدِ وجهينِ كالوجهينِ في الجمعِ بينَ الطوافِ الواجبِ وركعتيه، والرافعيُّ تبعَ في ذلكَ البغوي، وما ذكره البغويُّ لم يذكره أحد، والصوابُ القَطْعُ بالجواز. وإنْ ذُكِرَ الخلافُ فإنَّما يجيءُ على أنَّها صلاةٌ مستقلةٌ، فأما إنْ قُلْنَا: إنَّ الخطبتينِ بدلُ الركعتينِ وأنها ظُهُرٌ مقصورة، فالظاهرُ يكفي فيها تيمُّمٌ واحد، وإنْ قُلْنَا: إنها صلاةٌ مستقلةٌ، فالخطبتانِ أشدُّ اتصالاً بالجمعةِ مِنَ الركعتينِ بالطواف، ولهذا يُشترطُ الموالاةُ بينَ الخطبتينِ والصلاةِ على الأصحَّ انتهى كلامه، وهو نافِعٌ نفيسٌ مُحرَّر.

(١) يوضِّحه قولُ النووي في «روضة الطالبين» (١: ٦٨): وإنْ بقيَ اللونُ والرائحةُ لم يَطْهَرُ على الصحيح.

(٢) في «الحاوي الكبير» (١: ٤٣٧) وعبارته ثَمَّة: «فإنْ لم يكنْ فيها وَضَعَتُهُ خَلَقَ مُصَوَّرَ لَا جَلِيَّ وَلَا خَفِيَّ كَالْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ التي لا تصيرُ بها أُمٌّ وَلَدٍ، ولا تجبُ بها عِدَّةٌ، لم يكنِ الدَّمُ الخارجُ معه نفاساً». انتهى.

(٣) «روضة الطالبين» (١: ١٧٤).

(٤) «الشرح الكبير» للرافعي (٢: ٥٧٥) وقَيِّده بقوله: «وقالت القوابل: إنَّه ابتداءُ خَلْقِ الأدمي».

(٥) يعني في «الشمعة».

حيث ذهب إلى منع الضرب مطلقاً^(١)، وشبهها شيخنا رضي الله عنه بحدِّ الخمر في العبد فإنه يُحدُّ عشرين، وإن لم يَنْزِرْ جُرْمُهُ بذلك، وقال رضي الله عنه: وهذا ظاهرُ القرآن في الزوجات، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يضربُ إلا إن يُنْجَع^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن العامي لا يلزمه تمييزُ فرائض الصلاة من سننها بخلاف الفقهاء فإنه يلزمه ذلك، وهو الذي مال إليه في «الروضة»^(٣)، وفي وجهه: أنه يلزمه، والصواب ما تقدّم، حتى بالغ بعضهم وقال: إن العامي ليس له عندي مذهب^(٤).

ومنها: أنه كان يختارُ بل يُرجِّح إسقاط كلمة (وبركائه) من الأقل في التشهد؛ لأنه ورد في بعض الروايات بدونها، وقد اتفقوا على إجراء جميع الروايات^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا قام من التشهد يرفعُ يديه كما صحَّ عن النبي

ﷺ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن تغميض العين في الصلاة لا يكرهه إن لم يخف ضرراً

(١) وعَلَّله بأن الضرب الذي لا يبرِّحُ مفسدة، وإنما جازَ لكونه وسيلةً إلى مصلحة التأديب، فإذا لم يحصل التأديب، سقط الضرب الخفيف كما يسقط الضرب الشديد؛ لأن الوسائل تسقط بسقوط المقاصد. انتهى من «قواعد الأحكام» ص ١٢١.

(٢) قاله البلقيني في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ١٦٨.

(٣) «روضة الطالبين» (١٠: ٢٢٤).

(٤) قاله القاضي حسين، وعَلَّله بأن المذهب لعارِف الأدلة، والذي صحَّه الفقهاء أن العامي مذهباً، فلا يجوزُ له مخالفته. انتهى من «روضة الطالبين» (١١: ١١٧).

(٥) وهو الذي اختاره ابن كجَّ والصيدلاني. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٢٧٥). وحكى العِمْراني في «البيان» (٢: ٢٣٥) أنه غير واجب، وجعله قولاً لأكثر الأصحاب.

تبعاً لاختيار النووي^(١)، والمذهب: أنه يُكره^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن اختلاف العلماء لا يمنع [٣٠/أ] اقتداء بعضهم ببعض، وقال: على النصّ المعتمد.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا صلى صلاة مفروضة ثم أراد إعادتها فإنه ينويها إعادة تبعاً لابن الرِّفعة، والنووي والرافعي أطلقا ذلك^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا كان مريضاً، وأراد أن يجمع الصلاة يجوز له ذلك، تبعاً لجماعة من أصحابنا، وهم: أبو سليمان الخطابي، والقاضي حسين، والرويانى، وأبو إسحاق المروزي، وابن المنذر، وهو اختيار النووي في «الروضة»^(٤)، والمذهب: أنه لا يجمع.

ومنها: أنه كان يختار أنه يُشترط لصحة الجمع تقديماً تحقق بقاء وقت

(١) في «روضة الطالبين» (١: ٢٦٩) وقيد بقوله: إن لم يخف ضرراً قال ابن حجر الهيتمي: إذ لم يصح فيه نهى، وفيه منع لتفريق الذهن، فيكون سبباً لحضور القلب، ووجود الخشوع الذي هو سر الصلاة وروحها، ومن ثم أفتى ابن عبد السلام بأنه أولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه. انتهى من «تحفة المحتاج» (٢: ١٠٠).

قلت: كلام ابن عبد السلام مذكور في «الفتاوى» له ص ٢٧٢.

(٢) هو قول في المذهب وساقه النووي بصيغة التمرىض، وإليه ذهب العبدري من الشافعية تبعاً لبعض التابعين، ولأن اليهود تفعله. انظر: «مغني المحتاج» للشرييني (١: ٣٩٠).

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في «البيان» للعمراني (٢: ٣٨١).

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٣٩٤) وزاد: فعلى هذا يستحب أن يُراعى الأرفق بنفسه، فإن كان يحتم مثلاً في وقت الثانية، قدمها إلى الأولى، وإن كان يحتم في وقت الأولى، أخرها إلى الثانية، ثم قال: القول بجواز الجمع بالمرض، ظاهر مختار.

الأولى، فلا يجوزُ مع الشكِّ^(١)، قال شيخُنا الأخ^(٢): كتبناها عنه.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ تعدُّ الجمعةِ في البلدِ، وصحةَ كُلِّ جمعةٍ تُقامُ في البلدِ، وله في ذلك تصنيفانِ تقدَّم ذِكرُهما، خلافاً لمن رجَّحَ خلافَ ذلك^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أن النافلةَ في يومِ الجمعةِ في غيرِ البيتِ أفضلُ، كما نصَّ عليه الشافعيُّ رضيَ الله عنه^(٤)، خلافاً لإطلاقِهما^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه لو صلَّى صبيٌّ مميّزٌ لم يستكملِ سبعَ سنينَ وقُبْلَهُ بادٍ أو دُبْرُهُ، كانت صلاتُهُ صحيحةً^(٦)، وكذلك طوافُهُ.

(١) قاله في حاشيته على «روضة الطالبين» (١: ٣٨٩) تعليقاً على قولِ النووي: يجوزُ الجمعُ بين الظهرِ والعصرِ وبين المغربِ والعشاءِ، تقديماً في وَقْتِ الأولى، أو تأخيراً في وَقْتِ الثانيةِ. قال السَّراجُ البُلُقيني: ما ذكره من قوله: «تقديماً في وَقْتِ الأولى»، هو الذي ذكره الشافعيُّ والأصحابُ، ولم يُصَرِّحوا بها إذا خرجَ وَقْتُ الأولى وهو في الثانيةِ، والذي يظهرُ أنه يبطلُ الجمعُ، وتبطلُ صلاةُ العصرِ، أو تنقلبُ نَفْلاً على الخلافِ في نظائره... إلى آخرِ كلامه رحمه الله.

(٢) يعني الجلالُ البُلُقيني رحمه الله.

(٣) وهو التقيُّ السبكيُّ رحمه الله، وقد أكثر من التصنيفِ فيها، ومن أشهرِ تصانيفه «الاعتصام بالواحدِ الأحدِ من إقامةِ مُجمعتينِ في بلدٍ»، و«القولُ المتبعُ في مَنْعِ تعدُّ الجمعِ» وغيرهما. انظر: «فتاوى السبكي» (١: ١٧١) و(١: ١٨٦).

(٤) في «الأم» (١: ٢٦٨) وعبارته ثَمَّة: «وجميعُ النوافلِ في البيتِ أحبُّ إليَّ منها ظاهراً إلا في يومِ الجمعةِ». انتهى. ونقلها السَّراجُ البلقيني في حاشيته على «روضة الطالبين» (١: ٣٣٦)، وقال: وهذه فائدةٌ جليلةٌ فليَتَنَبَّهْ لها والله أعلم.

(٥) يعني الرافعيُّ في «الشرح الكبير»، والنوويُّ في «روضة الطالبين» (١: ٣٣٦) وهو حاصلُ عبارةِ العِمْراني في «البيان» (٢: ١٣٦).

(٦) والمشهورُ في المذهبِ أنَّ عورةَ الصبيِّ قبل سبعِ سنينَ هي القُبْلُ والدُّبْرُ، ثم تَتَغَلَّظُ بعد سبعِ سنينَ. انظر: «البيان» للعِمْراني (٢: ١٢٠).

ومنها: أنه كان يختار أن القنوت مُستحبٌ في الوترِ في جميع السَّنة، وهو الذي اختاره النوويُّ في «التحقيق»^(١)، والمذهبُ المرجَّحُ: اختصاصُه بنصفِ رمضانَ خاصَّةً^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن وقتَ صلاةِ الضُّحى من طلوعِ الشمسِ إلى أن يذهبَ رُبُعُ النهارِ^(٣)، والمرجَّحُ عند الأصحابِ من حين ترتفعُ الشمسُ إلى الاستواءِ^(٤).

(١) وهو اختيارُ ابن مسعودٍ وغيرِ واحدٍ من أهل العلم، ويوضِّحه قولُ الترمذي في «السنن» (٤٦٤): واختلف أهلُ العلم في القنوتِ في الوترِ، فرأى عبد الله بن مسعود القنوتَ في الوترِ في السَّنة كُلِّها، واختارَ القنوتَ قبل الركوع، وهو قولُ بعضِ أهل العلم، وبه يقولُ سُفيان الثوري، وابنُ المبارك، وإسحاق، وأهل الكوفة. وقد رُوِيَ عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يقنُتُ إلَّا في النِّصفِ الآخرِ من رمضان، وكان يقنُتُ بعد الركوع، وقد ذهبَ بعضُ أهل العلم إلى هذا، وبه يقول الشافعيُّ وأحمد.

قلتُ: قد ذهبَ إلى هذا الاختيار غير واحدٍ من الشافعية منهم: أبو عبد الله الزبيري، وأبو الفضل بن عبدان، وأبو منصور بن مهران، وأبو الوليد النيسابوري رحمهم الله. انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٤: ٢٤٥).

(٢) واحتجَّ له الرافعيُّ بأن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه جمَعَ الناسَ على أبي بن كعبٍ في صلاة التراويح، فلم يقنُتُ إلَّا في النِّصفِ الثاني، ولم يَبْدُ من أحدٍ إنكارٌ عليه، فكان ذلك إجماعاً. انتهى من «الشرح الكبير» (٤: ٢٤). ولتِهام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (١: ٣٣٠) حيث قال النووي: والصحيحُ اختصاصُ الاستحبابِ بالنِّصفِ الثاني من رمضان، وبه قال جمهور الأصحاب، وظاهرُ نصِّ الشافعيِّ رحمه الله، كراهةُ القنوتِ في غير هذا النِّصف.

(٣) وهو اختيارُ الماورديِّ في «الحاوي الكبير» (٢: ٢٨٧) وعبارته ثَمَّة: «ووقتُها في الاختيار إذا مضى من النهار رُبُعُهُ».

(٤) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البُلْقيني (١: ٣٣١)، والشرييني في «مغني المحتاج» (١: ٤٥٥ - ٤٥٦).

ومنها: أنه كان يختار استحباب صلاة ركعتين بعد الغسل والتميم قياساً على الوضوء^(١) وقال: إنه لم ير من تعرّض له.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا اجتمع الوصي الذي أوصى الميت إليه أن يصلي عليه، والوالي يُقدّم الوصي على الوالي عملاً بوصية الميت؛ ولأن ذلك قرينة كسائر القربات، لا سيما إذا كان الوصي عالماً أو ولياً لله تعالى، فُسبّغت هذه القرينة بذلك، والمذهب: تقديم الوالي وهو الإمام أو نائبه^(٢)، قلت: ولما قاله شيخنا رضي الله عنه وجهٌ وقوة، وينبغي أن يكون هذا هو المفتى به، إذ لا دليل قويّ يعضد من خالف ذلك.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا وجبت عليه زكاة [٣٠/ب] ذهب فأعطى قيمتها فلوساً جُددًا، فهو جائزٌ اجتهداً من عنده، وذلك أنه رأى أن الفقير إذا أُعطِيَ الفلوس فهو أحسنُّ له من إعطائه قطعة من الذهب^(٣).

ومنها: أنه كان يختار جريان الجُبران^(٤) في البقر كما يجري في الإبل^(٥)،

(١) يوضحه قول النووي: ويُسْتَحَبُّ لمن يتوضأ أن يصلي عَقِبَهُ ركعتين في أي وقت كان. انتهى من «روضة الطالبين» (١: ١٠٢).

(٢) لأن الوالي مُقدَّم على الوالي في القديم، انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٤٣).

(٣) ومثله إخراج القيمة عن صدقة الفطر، وهو مذهب الأحناف، ورواية في مذهب أحمد، قال الفخر الزيلعي الحنفي في «تبين الحقائق» (١: ٣١٠): «والدراهم أولى من الدقيق، لأنه أذْفَعُ لحاجة الفقير». انتهى.

وقال المرادوي الحنبلي في «الإنصاف» (٣: ١٨٢): وعنه رواية مُخرَجةٌ: يُجْزَى إخراجها - يعني القيمة - انتهى.

(٤) من قولهم: جَبَرْتُ نصابَ الزكاة بكذا: عادَلْتُهُ به، واسمُ ذلك الشيء الجُبران. انتهى من «المصباح المنير» (جبر).

(٥) قاله تعليفاً على قول النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٨٠): «لا يدخل =

والمرجّع في المذهب: تخصّيصه بالإبل.

ومنها: أن الزكاة إنما تكون رُكنًا من أركان الإسلام في المحالّ المُجمَع عليها، خلافاً لمن أطلق ذلك^(١).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا عَجَلَ زكاة عامين جاز له ذلك^(٢)، ورجّحه باستسلاف النبي ﷺ من عمّه العباس زكاة عامين^(٣).

= الجُبران في زكاة الغنم والبقر». قال السراج البلقيني: ما جزم به في البقر غير مسلم من جهة أن المُسنّة أعلى من التّبيع، وقد تقرّر في الإبل أنه إذا لم يجد السنّ النازل ووجد السنّ العالي يدفعه ويدفع له الساعي شاتين أو عشرين درهماً، وفي عكسه لو وجد النازل ولم يجد العالي أخرج النازل، وأخرج معه شاتين أو عشرين درهماً، وقضيّة هذا أن يجري في المُسنّة والتّبيع، ولم أر من تعرّض لهذا. انتهى.

(١) يعني الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٦٦) «كتاب الزكاة» وعبارته ثَمّة: «هي أحد أركان الإسلام، فمن جحدّها كفر» قال السراج البلقيني: «إنما تكون الزكاة رُكنًا في الأبواب المُجمَع عليها، فأما في الرّكاز والتجارة وزكاة الفطر فليست من الركن، وإن كانت واجبة؛ لأن الرّكاز ليس فيه زكاة على وجهه، والتجارة لا تجب على رأي، وزكاة الفطر لا تجب على رأي، وليس هذا شأن الركن. وليس هذا كالاختلاف في واجبات الصلوات الخمس؛ لأنه لا يُوجد الركن عند مَنْ عدّ ذلك واجباً إلا بوجوده بخلاف ما نحن فيه، وصار هذا كالعمرة، وأما أركان الحجّ، فإنه لا يتم الركن الذي هو الحجّ إلا بها بخلاف مَنْ لم يُخرج زكاة التجارة، فإنه لا يُبطل إخراجها من زكاة غيرها». انتهى، وهو منزعٌ دقيق غاية.

(٢) وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني. حكاها البغوي في «التهذيب» (٣: ٥٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الزكاة، باب تعجيل الصدقة (٤: ١٨٧)، من حديث عليّ رضي الله عنه، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢: ٣٦١) وأعله بالنقطاع، ثم ذكر حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ تسلّف من العباسي صدقة عامين، وعزاه للطبراني والبرّار. وأعله بمُحمّد بن ذكوان، ضعيف الحديث.

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا عَجَلَ زكاةَ الحبوبِ بعد انعقادها فإنه جائزٌ، والمذهبُ المصححُ: أنه لا يجوزُ إلا بعدَ الاشتدادِ والإدراكِ^(١)، واستدلَّ رضي الله عنه على ذلك بالحديث: «لا زكاةَ في الحبوبِ حتى يشتدَّ، ولا العنبِ حتى يسودَّ»^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ فيما إذا مَلَكَ نصاباً من السائمة، ووجدَ في الحَوْلِ ما توقَّعه، أنه يجوزُ أن يُخْرِجَ عن نصابين لتوقُّعه بالتوالدِ، تبعاً لتصحيحِ الغزاليِّ والمتولِّيِّ خلافاً للأكثرين.

ومنها: أنه كان يختارُ في دَفْعِ الزكاةِ لِأَيِّمَةِ الجورِ إذا لم يَصْرِفوها في مصارفها تفصيلاً، وهو: أنه إن قلنا بوجوبِ دفعِها إلى الإمامِ الجائرِ فإنه يَبْرَأُ الغنيَّ قطعاً؛ لأنه فعلُ الواجبِ، وإلا فإن أُجِبَ على دَفْعِها فالتَرَدُّدُ، والأرجحُ: عدَمُ الإجزاءِ، وإن لم يُجِبَ على دفعِها إلى الإمامِ الجائرِ فدَفْعُها إليه وصَرَفُها إلى غيرِ مصارفها فلا يَبْرَأُ الغنيَّ قطعاً^(٣)، وهذا تفصيلٌ حسنٌ قويٌّ، خلافاً للشيخ عزَّ الدين ابنِ

= قلت: الحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠: ٧٢) برقم (٩٩٨٥)، والبرزاري في «كشف الأستار» (١: ٤٢٤) برقم (٨٩٦)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٨٢) وقال: فيه محمد بن ذكوان، وفيه كلامٌ وقد وثق.

(١) وهو الذي جزم به الرافعي في «الشرح الكبير» (٥: ٥٨٢) وعبارته ثَمَّة: «وَوَقْتُ الوجوبِ في الحبوبِ اشتدادُها لانتها حينئذٍ تصيرُ طعاماً». انتهى. وهو الذي مشى عليه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ١٥٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» برقم (١٣٣١٤) من حديث أنس بن مالك، وأبو داود، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يَبْدُو صلاحُها برقم (٣٣٧١)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحُها برقم (١٢٢٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ٢٤) وصحَّحه ابن حبان (٤٩٩٣) وفيه تمامٌ تحريره.

(٣) قاله السَّراجُ البُلُقيني في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ١٢٨.

عبد السلام، حيثُ اختار أنه لا يَبْرَأُ الغنيَّ في دفعها مطلقاً؛ صَرَفَهَا في مَصَارِفِهَا أو في غير مَصَارِفِهَا^(١).

ومنها: أنه كان يختار بطلان الصوم بنية الخروج منه، وقال: إنه الأَرْجَحُ^(٢)، خلافاً لمن رَجَّحَ خلافه.

ومنها: أنه كان يختار أن القبلة لا تحرم للصائم مطلقاً؛ لصحة الحديث في ذلك^(٣)، خلافاً لمن رَجَّحَ التحريم لمن تحرك شهوته^(٤).

ومنها: أنه كان يختار جواز صوم الولي عن الميت قريبه، تبعاً لصحة الحديث

(١) قاله في «قواعد الأحكام» ص ٧٩، وعلَّله بما في إجزائها من تضرُّر الفقراء بخلاف سائر المصالح التي لا مُعَارَضَ لها، فالقول بإجزاء أخذها نافع للأغنياء مُضِرٌّ بالفقراء ودَفْعُ المفسدة عن الفقراء أولى من دَفْعِ المفسدة عن الأغنياء.

(٢) وهو الذي صحَّحه البغويُّ في «التهذيب» (٣: ١٤٣)؛ لأن النية شرطٌ في جميعه، فإذا رفض النية في أثنائه، بقي الباقي بلا نية. والثاني: لا يبطل، وبه قال أبو حنيفة. انتهى. وقرَّق الغزالي بين التردُّد والجزم، فلو تردَّد في الخروج من الصوم لم يبطل، ولو جزم بنية الخروج فوجهان. انظر: «الوسيط» (٢: ٨٨).

(٣) يعني ما ثبت من قول عائشة رضي الله عنها: إن كان رسولُ الله ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وهو صائم، ثم ضحكت. أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب القبلة للصائم برقم (١٩٢٨)، ومسلم، كتاب الصوم، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على مَنْ لم تحرك شهوته برقم (١١٠٦) وصحَّحه ابن حبان (٣٥٣٧) وفيه تمامٌ تحريمه.

(٤) أوَّلُ القائلين بذلك هو إمامنا الشافعيُّ رحمَه الله في «الأم» (٢: ١٠٧) وعبارته ثمة: «وَمَنْ حَرَكَتِ الْقِبْلَةُ شَهْوَتَهُ كَرَهْتَهَا لَهُ، وَإِنْ فَعَلَهَا لَمْ يُنْقِضْ صَوْمُهُ، وَمَنْ لَمْ تُحَرِّكْ شَهْوَتُهُ فَلَا بَأْسَ لَهُ بِالْقِبْلَةِ، وَمَلَكَ النَّفْسَ عَنْهَا فِي الْحَالَيْنِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ شَهْوَةَ يُرْجَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ثَوَابُهَا». انتهى كلامه، وهو مُقَرَّبٌ على ثمره الصيام وغايته من الخشوع والخضوع. ولتِهام الفائدة انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٦: ٣٩٦)، و«روضة الطالبين» للنووي (٢: ٢٤٧).

في ذلك^(١) والقول القديم واختيار النووي، والمذهب الجديد: المنع^(٢)، لكن النووي في «الروضة»^(٣) مَالَ إلى تصحيح القول القديم؛ لصحة الحديث فيه، ولضعف أدلة القول الجديد.

ومنها: أنه كان يختار أن السواك لا يُكره للصائم بعد الزوال تبعاً لاختيار النووي في [٣١/أ] «شرح المذهب»^(٤)، والمذهب المفتى به: أنه يُكره.

ومنها: أنه كان يختار تفضيل التراويح على غيرها من الرواتب مطلقاً ويرجح ذلك^(٥).

(١) يعني ما ثبت من قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم برقم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت برقم (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه ابن حبان (٣٥٦٩) وفيه تمام تخريجه.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٥).

(٣) «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٥) وعبارته ثمة: «وذهب جماعة من مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا إلى تصحيح القديم، وهذا هو الصواب. بل ينبغي أن يُجْزَمَ بالقديم، فإن الأحاديث الصحيحة ثبتت فيه، وليس للجديد حجة من السنة». انتهى كلامه وهو دالٌّ على اتباع الدليل ولو آل إلى مخالفة ما عليه المذهب.

(٤) «المجموع شرح المذهب» (١: ٢٧٦) واستدل له بما حكاه أبو عيسى الترمذي في «جامعه» (٣: ٩٥) برقم (٧٢٥) في كتاب الصيام عن الشافعي رحمه الله: أنه لم ير بالسواك بأساً أوّل النهار وآخره. قال النووي: وهذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل، وبه قال المزي وأكثر العلماء، وهو المختار، والمشهور الكراهة. انتهى كلامه.

(٥) وهو اختيار القاضي أبي الطيب الطبري في تعليقه، والحجة فيه أنها صلاة تُسنُّ لها الجماعة، فأشبهت العيد. والذي صححه النووي: أن السنن الراتبه أفضل باتفاق الأصحاب، وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في «المختصر»؛ ولأن النبي ﷺ واظب على الراتبه دون التراويح. انتهى من «المجموع شرح المذهب» (٤: ٥).

ومنها: أنه كان يختارُ تخصيصَ جوازِ صيامِ نصفِ شعبانَ الأخيرِ لمن له عادةٌ بصومه، أو كان يصومُ قبله ولا يجوزُ لغيرهما^(١)، والمذهبُ المفتى به: أنه يُكرهُ خاصةً.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ صومِ أيامِ التشريقِ للمتمتعِ الذي لم يجدِ الهديَ تبعاً للقولِ القديم^(٢)، وهو الراجحُ من حيثِ الدليل^(٣)، وإليه مال في «الروضة»^(٤)، والجديدُ المرجحُ عند الأصحابِ: المنعُ^(٥).

(١) لما روي من قوله ﷺ: «إِذَا بَقِيَ نِصْفُ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا» أخرجه ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصومٍ إلا مَنْ صامَ يوماً فوافقه برقم (١٦٥١)، وأبو داود، كتاب الصوم، باب في كراهية من يصل شعبان برمضان (٢٣٣٧)، والترمذي، كتاب الصوم، باب في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان برقم (٧٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا يعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ. ومعنى الحديث عند بعض أهل العلم: أن يكون الرجلُ مُفطراً، فإذا بقي من شعبان شيءٌ أخذ في الصوم لحال شهر رمضان. انتهى.

قلت: والذي اختاره البلقيني هو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٣: ٢٠٢).

(٢) حكاه البغوي في «التهذيب» (٣: ٢٠١) وقال: وهو قول ابن عمر وعائشة، ثم رجع عنه الشافعي في الجديد.

(٣) يعني ما ثبت من قول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما: «لم يُرَخَّصْ في أيامِ التشريقِ أن يُصْمَنَ إلا لمن لم يجدِ الهدي» أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق، برقم (١٩٩٧).

(٤) لعله يريد قول النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٢٦٩): فَإِنْ كَانَ شَخْصٌ لَا يَضَعُفُ بِالصَّوْمِ عَنْ الدَّعَاءِ وَأَعْمَالِ الْحَجِّ، ففِي «التَّمَةِ»: أَنَّ الْأَوَّلَى لَهُ الصَّوْمُ.

(٥) وهو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٣: ١٩٨) حيث قال: وكذلك أيام التشريق لو صام فيها لا يصحّ.

ومنها: أنه كان يختارُ جوازَ إدخالِ العمرة على الحجِّ تبعاً للقولِ القديم^(١)، ولفعله ﷺ وقوله: «خذوا مناسِكُكم عني»^(٢)، والمذهبُ الجديدُ: المنعُ^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ تفضيلَ القرآنِ على الأفرادِ والتمتعِ^(٤)، والمذهبُ المفتى به: تخصيصُ الفضيلةِ بالأفرادِ^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أن للحجِّ ثلاثة^(٦) تحللاتٍ، واقتصر الأصحابُ على التحللين المعروفين^(٧)، والذي أثبتَه شيخنا هو أنَّ حَلَقَ بقيةِ البدنِ محلٌّ بعد حلقِ الرُّكنِ وكذا القلَمُ؛ لأنه في معناه وهو ظاهرٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن من تحلَّل في الفائتِ وكان سعى عَقَبَ طوافِ القدومِ

(١) حكاه العِمْراني في «البيان» (٤: ٧٣) وقال: وبه قال أبو حنيفة، لأنَّه أحدُ النُّسَكَيْنِ فَصَحَّ إدخالُ الآخرِ عليه كالعمرة.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤١٩)، ومسلم، كتاب المناسك، باب استحباب رمي جمرة العقبة برقم (١٢٩٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) يوضحه قولُ الشافعيِّ في «الأم» (٢: ١٤٨): «ومن حجَّ لم يدخلِ العمرة على الحجِّ حتَّى يكملَ عملَ الحجِّ وهو آخرُ أيامِ التشريق». انتهى. قال العِمْراني: «وبه قال أحمد، وهو الصحيح، لأنَّ الحجَّ أقوى من العمرة؛ لأنَّ فيه وقوفاً ورَمْياً، فلم يصحَّ إدخالُ الأضعفِ عليه وإن صحَّ دخوله على العمرة». انتهى من «البيان» (٤: ٧٣).

(٤) وهو الذي اختاره المُرْنِيُّ وابن المنذر وأبو إسحاق الشيرازي. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٢٩).

(٥) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٣٢٨)، وحكاه الترمذي في «الجامع» (٨٢٠) عن الشافعيِّ: «أحبُّ إلينا الأفراد، ثم التمتع، ثم القرآن».

(٦) في الأصل: ثلاث.

(٧) انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٨١).

لَا بُدَّ لَهُ مِنَ السَّعْيِ، وَقَالَ: إِنَّهُ التَّحْقِيقُ، وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ السَّعْيَ إِنْ كَانَ سَعَى قَبْلَ ذَلِكَ، وَإِلَّا سَعَى.

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يُخْتَارُ أَنَّ الْعَاكِفَ بِمَنْىَ يَجُوزُ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَلَبِّسًا بِإِحْرَامٍ، وَيُمْكِنُ الْجُمُعُ بَيْنَ الْعَمَلَيْنِ، وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ: الْمَنْعُ^(١).

وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ مِنْ حُكْمِ الْإِحْصَارِ عَنِ الطَّوَافِ: أَنَّ الْحَائِضَ إِذَا لَمْ تَطُفْ لِلْإِفَاضَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الْإِقَامَةُ حَتَّى تَطْهُرَ، وَجَاءَتْ بَلَدَهَا وَهِيَ مُحْرَمَةٌ، وَعَدِمَتِ النِّفَقَةَ وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الْوُصُولُ إِلَى الْبَيْتِ أَنَهَا كَالْمُحْصَرِّ، وَتَتَحَلَّلُ بِالْنِيَةِ وَالذَّبْحِ وَالْحَلْقِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ فِي «شرح المذهب» فِيمَنْ صُدَّ عَنْ طَرِيقٍ وَوَجَدَ آخَرَ أَطْوَلَ مِنْهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُؤَنَّةً تَكْفِيهِ فَلَهُ التَّحَلُّلُ^(٢).

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يُخْتَارُ أَنَّ مَنْ [٣١/ب] تَحَلَّلَ بِالْشَّرْطِ لِلْمَرَضِ بِعُمْرَةٍ تُجْزِئُهُ عُمرَتُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ خِلَافًا لَهُمْ^(٣).

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يُخْتَارُ زِيَادَةُ الدَّعَاءِ عَلَى الثَّالِثَةِ إِذَا رَقَى عَلَى الصِّفَا؛ لِصَحَّةِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤).

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يُخْتَارُ أَنَّ الْحَاجَّ إِذَا ضَاقَ عَلَيْهِ وَقْتُ عِشَاءِ الْآخِرَةِ بَحِثَ لَا

(١) يَوْضَحُهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي «الْوَسِيطِ» (٢: ٦٠٦): «وَأَمَّا الْحَاجُّ الْعَاكِفُ بِمَنْىَ، فَالْمُعَرَّجُ عَلَى الرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ لَا تَنْعَقِدُ عُمْرَتُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِعَمَلِ الْعُمْرَةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَوْ جُوبِ الرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ».

(٢) كَتَبْتُ هَذِهِ الْفَقْرَةَ فِي الْحَاشِيَةِ بِخَطِّ مَغَايِرٍ لَخَطِّ الْمَتْنِ.

(٣) وَعَلَّلَهُ الْعِمْرَانِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَخَلَّصُ بِالتَّحَلُّلِ مِنْ إِثْمِ الْمَرَضِ، فَلَمْ يُجْزِ لَهُ التَّحَلُّلُ. انْتَهَى مِنْ «الْبَيَانِ» (٤: ٤٠١).

(٤) وَهُوَ ثَابِتٌ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ» (٣٩٤٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي صِفَةِ حَجِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُعِيدُ الذِّكْرَ ثَلَاثًا وَلَا يَدْعُو، جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٢: ٣٧٠).

يسعُ الأربع ركعات، ولو اشتغل بها لفاته الوقوفُ إلى عرفة، يُصلي صلاة الخوف وهو ذاهبٌ إلى عرفة ليجمع بين المصلحتين تبعاً للشيخ عز الدين ابن عبد السلام^(١)، وهو أحد الأوجه^(٢)، والمرجح عند الرافعي: الصلاة مُستقراً ويترك الوقوف^(٣)، والمرجح عند النووي عكسه، وعلله بوجود المشقة بالحج أكثر، وقال: فإننا جوزنا تأخير الصلاة لأمر لا تقارب المشقة فيها هذه المشقة، كالتأخير للجمع^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا اصطاد شيئاً من حرم المدينة مجرماً عليه، ويلزمه بسببه ضمان سلبه غير ما يستتر عورته تبعاً للقول القديم^(٥)، والمذهب الجديد المفتى به: أنه لا ضمان^(٦).

(١) في «قواعد الأحكام» ص ٦٨.

(٢) قاله السراج البلقيني في «الفوائد الجسام» ص ١١٧، وعبارته ثمة: «هذا التعليل لم تره في هذا الوجه لغير الشيخ. وعلله هذا الوجه: أن الحج في حق المحرم كالشيء الحاصل، والفوات طار عليه، فأشبهه ما لو خاف هلاك مالٍ حاصلٍ لو لم يهرُب به؛ ولأن الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أياماً في حق المديون المعسر». انتهى بحروفه، وقد ضعفه النووي في «روضة الطالبين» (١: ٤٤٩).

قلت: وهذا الذي علل به البلقيني هو عين ما علل به الرافعي في «الشرح الكبير» (٤: ٦٥٠).
(٣) وعلله بأن الصلاة تلو الإيمان، ولا سبيل إلى إخلاء الوقت عنها؛ لعظم حرمتها ولا سبيل إلى إقامتها كما تقام في شدة الخوف؛ لأنه لا يخاف فوت حاصلها هنا، ثم قال: ويُشبه أن يكون هذا الوجه أوفق لكلام الأئمة. انتهى من «الشرح الكبير» (٤: ٦٥٠).

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٤٤٨).

(٥) لما ثبت من قوله ﷺ في حق من صار في حرم المدينة: «مَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ» أخرجه مسلم، كتاب المناسك، باب في تحريم المدينة برقم (٢٠٣٧) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. ولتمام الفائدة انظر: «البيان» للعمراني (٤: ٢٦٥).

(٦) وعلله العمراني بكونها بقعة يجوز دخولها بغير إحرام، فلم يضمن صيدها كسائر البقاع. انظر: «البيان» (٤: ٢٦٥).

ومنها: أنه كان يختارُ انعقادَ البيعِ بالمعاطاةِ تبعاً لتخريجِ ابنِ سريجٍ وغيره^(١)، والمرجُّحُ من الخلافِ: المنعُ^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنْ من باعَ مالَ أبيه على ظَنِّ حياته، لا يصحُّ تفريعاً على الجديد، وهو عدمُ انعقادِ بيعِ الفضوليِّ بالإجازة^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ في صورة ما إذا لم يَتَّفَقِ المتبايعانِ على صِحَّةِ البيعِ، بل كان الاختلافُ في مقدارِ المبيعِ أو الثمنِ، أنَّهما يَتَحَالَفَانِ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ في «الأمِّ»^(٤) و«البويطيِّ» وقال: إنه الصوابُ، خلافاً لمن قال: يُحْلَفُ مُدَّعي الصِحَّةِ^(٥).

(١) يعني تخريجه قولاً من الخلاف في مصير الهذلي منذوراً بالتقليد: أنه يُكْتَفَى بها في المحقرات وبه أفتى الروياني وغيره، وذهب النووي إلى اختيار قول مالك: ينعقد البيعُ بكلِّ ما يعدُّه الناسُ بيعاً، واستحسنه ابن الصَّبَّاح، ثم قال: وهذا الذي استحسنه ابن الصَّبَّاح هو الراجحُ دليلاً، وهو المختار؛ لأنه لم يصحَّ في الشرع اشتراط لفظ، فوجب الرجوعُ إلى العرفِ كغيره من الألفاظ، وتمن اختياره المتوليِّ والبغويُّ وغيرهما. انتهى بتصرفٍ يسير من «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥٦: ٣).

(٢) وهو حاصلُ عبارة النووي في «روضة الطالبين» (٥٦: ٣) قال: المعاطاةُ ليست بيعاً على المذهب. وعَلَّله الغزالي بأن مجردَ القرينة عند الشافعي لا تقوم مقام العقد، ولأجله لم تكن المعاطاةُ بيعاً. انظر: «الوسيط» (١٨٩: ٤).

(٣) والمذهبُ هو صِحَّةُ البيعِ، يوضحه قولُ الرافعيِّ في «الشرح الكبير» (١٢١: ٨): ولو باعَ مالَ أبيه على ظَنِّ أنه حيٌّ فإذا هو ميتٌ، والمبيعُ مِلْكُ البائعِ حُكِمَ بصِحَّةِ البيعِ على أسَدِ القولينِ. (٤) وعبارة الشافعيِّ في «الأمِّ» (١٣٩: ٣): «وهكذا القولُ في بيعِ الأعيانِ إذا اختلفا في الثمنِ أو في الأجلِ أو في السلعةِ المبيعة... تحالفا». انتهى. وانظر: «مختصر البويطي».

(٥) حكاه العِمْراني في «البيان» (٣٥٨: ٥) وعزاه لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وأنه إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله.

ومنها: أنه كان يختارُ انعقادَ بيعِ الفضوليِّ إذا أجاز مالِكُه تبعاً للقولِ القديم^(١)، والجديدُ: المنع^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صحَّةَ البيعِ بشرطِ الولاءِ وإلغاء الشرط؛ لصحَّة الحديث في ذلك^(٣)، وهو رأيُ الإصطخري^(٤)، والمرجَّحُ عند الأصحاب في المذهب: فسادُ البيع^(٥). قلتُ: وحكى إمامُ الحرمين وجهاً أنه يصحُّ الشرطُ

(١) حكاه البغويُّ في «التهذيب» (٣: ٥٣٠) وقال: وبه قال أبو حنيفة ومالك. انتهى، ونقله العِمْراني عن صاحب «الإبانة» - يعني المسعودي - وقال: وليس بمشهور. انظر: «البيان» (٥: ٦٦).

(٢) وعبر عنه النوويُّ بالبُطلان. انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٧١).

(٣) يعني ما ثبت من قوله ﷺ لعائشة في شأن شراءِ بَريرة: «ابتاعها واشترطي لهم الولاء، وأعتقها، فإن الولاء لمن أعتق» أخرجه مسلم، كتاب العتق، باب إنَّما الولاء لمن أعتق برقم (١٥٠٤)، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب في المملوكَةِ تُعتق برقم (٢٢٣٣) وغيرهما، وصحَّحه ابن حبان (٤٢٧٢) وفيه تمامٌ تخريجه.

(٤) الإمام الفقيه أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري الشافعي (ت ٣٢٨هـ)، تفقه بالأنطاقي وبرع في المذهب، حتى صارَ من أصحاب الوجوه، وهو من طبقة ابن سُرَّيج، صنَّف كتاباً حسناً ضخماً في القضاء، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢: ٧٤)، و«طبقات السبكي» (٣: ٢٣٠)، و«طبقات ابن قاضي شعبة» (١: ١٠٩).

(٥) يوضحه قولُ العِمْراني في «البيان» (٥: ١٣٢): «شَرَطُ الولاءِ باطلٌ بلا خلافٍ على المذهب، وفي البيع قولان:

أحدهما: وهو روايةُ أبي ثورٍ عن الشافعي: أنَّ البيعَ صحيحٌ لما ذكرناه من حديثِ عائشة في شراءِ بَريرة رضي الله عنها.

والثاني وهو المشهور: أنَّ البيعَ باطلٌ؛ لأنه شَرَطٌ ليس من مُقتضى العقد ولا من مصلحته، ولم يُبَيَّن على التغليب، فأبطله كسائر الشروطِ الفاسدة. انتهى كلامه، ثم ذكر تأويل حديث عائشة، وأن النبي ﷺ، أراد إبطال ذلك عليهم، فأمر عائشة أن تشتري لهم الولاء، ثم أبطله، ليكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك.

أيضاً^(١)، قال الرافعي: ولا يُعرف هذا الوجه عن غير الإمام^(٢).

ومنها: أنه كان يختار صحة إسلام الصبي دون ردته تبعاً للإصطخري في الإسلام خاصة^(٣)؛ لأن الإصطخري يُصحح الردة أيضاً^(٤)، والمذهب المفتى به: المنع^(٥).

ومنها: أنه كان يختار أن من صالح على ألف درهم وخمسين ديناراً في الذمة بألفي درهم مُبطل للعقد^(٦)، قال: وهو الصواب؛ لشيوع المعاوضة، والمرجح عند الأصحاب: الصحة^(٧).

ومنها: أنه كان يختار أن النهي عن بيع الغرر لقطع النزاع^(٨)، خلافاً للشيخ

(١) قاله في «نهاية المطلب» (٥: ٣٨٠) وعبارته ثمّة: «ووجه الدليل أن النبي عليه السلام إذ أمرها بأن تشتري وتشرط، فقد كان الشراء على هذه الصفة مأذوناً فيه من جهة الشارع، والمأذون فيه صحيح». انتهى.

(٢) انظر: «الشرح الكبير» (٣: ٤٠٥).

(٣) وهو القول الثالث في المذهب: يصح إسلامه حتى يُفرّق بينه وبين زوجته الكافرة ويورث من قريبه المسلم. انظر: «روضة الطالبين» (٥: ٤٢٩).

(٤) وتعبه النووي بقوله: الحكم بصحة الردة بعيد بل غلط. «روضة الطالبين» (٥: ٤٢٩).

(٥) وعبر عنه النووي بقوله: الصحيح المنصوص: لا يصح إسلامه.

(٦) وهو الذي ذهب إليه القاضي وقال: الصحيح عندي فساد هذه المعاملة. نقله الجويني في «نهاية المطلب» (٦: ٤٦٠) وتعبه بقوله: «حمل الأمر على بيع ألف درهم وخمسين ديناراً بألفي درهم».

(٧) يوضحه قول إمام الحرمين: «ونجعل في أحد الألفين مستوفياً الألف الذي له، والثاني في مقابلة الدينارين، وهذا مُتَّجِهٌ حسن». انتهى من «نهاية المطلب» (٦: ٤٦٠).

(٨) لأن الغرر هو ما تردّد بين السلامة والعطب، وليس أحدهما بأولى من الآخر في ذلك إلى المنازعة. انظر: «البيان» للعمري (٥: ٦٥).

عز الدين ابن عبد السلام حيث جعله من قاعدة اعتبار الرضا^(١).

ومنها: أنه كان يختار أن من لحقه [٣٢/ أ] النسب عند الإمكان يحكم ببلوغه، وقال: إنه الصواب، خلافاً لجزمهم^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أنه إن أمكن في تفسير الإقرار بالمجهول فصل القضية بدعوى بطريقها فلا يجبس^(٣)، والمذهب المصحح: أنه يجبس مطلقاً^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أن المريض إذا أقر بعين من أعيان أمواله مطلقاً لبعض ورثته وقال ببقية الورثة: إقراره مستنده الهبة، وقال المقر له: بل عن معاوضة لا محابة فيها، أن القول قول ببقية الورثة باليمين، وخرجه على مسألة: ما لو أقر الأب لفرعه بشيء ثم يفسره بالهبة ليرجع فيقبل على الأرجح، وهو تخريج حسن.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا أقر لعبد بشيء وأطلق لا يصرف لسيده الذي هو في يده إلا إذا تحقق استناده إلى أمر في حال رق ذلك السيد، خلافاً لمن رجح خلاف ذلك.

ومنها: أنه كان يختار أن قضاء القاضي بالشفعة لا يملك وحده، بل لا بد معه من دفع الثمن، وقال: إنه التحقيق، خلافاً لإطلاقهم^(٥).

(١) يعني قوله في «قواعد الأحكام» (٢: ١٧٧): «ولأجل قاعدة اعتبار الرضا نهى الشرع عن بيع الغرر».

(٢) لأن المذهب: أننا إذا حكمنا بثبوت النسب بالإمكان، لم نحكم بالبلوغ بذلك؛ لأن النسب ثبت بالاحتمال، بخلاف البلوغ. أفاده النووي في «روضة الطالبين» (٨: ٣٥٧).

(٣) وهو أحد ثلاثة أقوال حكاه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٧: ٦٠).

(٤) وقيد إمام الحرمين بالحبس إلى البيان.

(٥) القولان حكاهما النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٨٤) وصحح حصول الملك، والوجه الأول: لا يحصل الملك حتى يقبض عوضه، أو يرضى بتأخره.

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ القِراضِ على الدراهمِ المغشوشةِ، وقال: وعلى ذلك عَمَلَ الناسِ^(١)، خلافاً لمن اشترطَ في القِراضِ الخالصَ^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ صِحَّةَ المزارعةِ والمخابرةِ^(٣) تبعاً لابنِ خزيمةَ وابنِ سُرَيْجٍ وابنِ المنذرِ والخطابيِّ واختيارِ النوويِّ^(٤)، والمرجَّحُ فيهما: البطالانُ عندَ غالبِ الأصحابِ^(٥).

(١) وهو قولُ الإمامِ أبي الطَّيِّبِ الطبري صاحبِ «العُدَّة»: تجوزُ الشركةُ فيها إذا استمرَّ في البلدِ رَواجُها. نقله الرافعي في «الشرح الكبير» (١٠: ٤٠٨)، وحكى عن صاحبِ «التتمة» أنَّ في جوازِ القِراضِ على الدراهمِ المغشوشةِ خلافاً مبنياً على جوازِ التعاملِ بها.

(٢) يعني الإمامُ النوويُّ ومن وافقه. قال النووي: «ولا يجوز - يعني القِراضَ - على الدراهمِ المغشوشةِ على الصحيح، ولا على الفلوسِ على المذهب». انتهى من «روضة الطالبين» بحاشيةِ البلقيني (٤: ٢٨٩).

(٣) عَرَّفَها النووي بقوله: المخابرة: هي المعاملةُ على الأرضِ بَعْضِ ما يخرجُ منها، والبَذْرُ من العامل، والمزارعةُ مِثْلُهَا إِلَّا أَنَّ البَذْرَ من المالك. انظر: «روضة الطالبين» بحاشيةِ البلقيني (٤: ٣٣٨).

(٤) يُوَضِّحُه قولُ النوويِّ في «روضة الطالبين» (٤: ٣٣٩): «قد قال بجوازِ المزارعةِ والمخابرةِ من كبارِ أصحابنا: ابنُ خزيمة، وابنُ المنذر، والخطابي، وصنَّفَ فيها ابنُ خزيمةَ جزءاً، ويَبَيِّنُ فيه علَّلَ الأحاديثِ الواردةِ بالنهي عنها، وجمع بين أحاديثِ الباب، ثم تابعه الخطابي وقال: ضَعَّفَ أحمدُ بنُ حنبلٍ حديثَ النهي، وقال: هو مضطربٌ كثيرُ الألقاب، قال الخطابي: وأبطالها مالكٌ وأبو حنيفة والشافعيُّ رضي الله عنهم؛ لأنهم لم يقفوا على علته، فالمزارعةُ جائزةٌ وهي عملُ المسلمين في جميعِ الأمصار، لا يُبْطَلُ العملُ بها أحد». هذا كلامُ الخطابي. والمختارُ جوازُ المزارعةِ والمخابرةِ». انتهى كلامُ النووي رحمه الله، ولتأمِّمِ الفائدة انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣: ٩٥).

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٣٩) حيث قال الإمامُ النووي: والمخابرةُ والمزارعةُ باطلتان، يعني في المذهب.

ومنها: أنه كان يختار أن مَوَاتَ الإسلام إذا عَمَّرَ في الجاهلية ولم يُعَلِّمْ كيفية استيلاء المسلمين عليه، لا يُمَلِّكُ بالإحياء لتحقيق سَبْقِ المَلِكِ، خلافاً للإطلاقهم^(١).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا وَقَفَ على مُعَيَّنٍ لا يَحْتَاجُ إلى قَبُولٍ، وهو الذي نَصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه وقطع به جماعة^(٢)، والمرجَّحُ في «المحرر»^(٣) تبعاً للإمام^(٤) وغيره: الاحتياجُ إلى القَبُولِ^(٥).

(١) للبغوي تفصيلٌ نافعٌ في المسألة في «التهذيب» (٤: ٤٨٩) حيث قال: «أما ما كان عامراً في الجاهلية، ثم صار خراباً، نُظِرَ: إن كان يُعَرَفُ له مالك، فهو كالعمران لا يُمَلِّكُ بالإحياء، وإن كان عليه أثرُ ملك الجاهلية، ولا يُعَرَفُ له مالك مثل القَهْنَدَر، فهل يُمَلِّكُ بالإحياء؟ اختلف أصحابنا فيه: فمنهم من قال: قولان: أحدهما: لا يُمَلِّكُ، لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» وهذه ليست ميتة. والثاني: مُمَلِّكُ، لِما رُوِيَ أَنَّ النبي ﷺ قال: «عَادِيُ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مَنِ»، وكالركاز يملكه من وجده، مع كونه مملوكاً لأهل الجاهلية، وهذا أصحُّ...» إلى آخر كلامه رحمه الله.

(٢) وهو القول الثاني في المذهب، ذكره الشرييني في «مغني المحتاج» (٣: ٥٣٤) ونقل عن السبكي الكبير قوله: «وهذا ظاهرُ نصوصِ الشافعي في غير موضع»، واختاره الشيخ أبو حامد وسليم - يعني الرازي - والماوردي، والمصنف - يعني النووي - في «الروضة» في السرقة، ونقله في «شرح الوسيط» عن الشافعي، واختاره ابن الصلاح، وجرى عليه شيخنا - يعني زكريا الأنصاري - في «منهجه». انتهى.

(٣) للإمام الرافعي: ص ٢٤٠.

(٤) يعني إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٨: ٣٧٨).

(٥) يوضحه قولُ الشرييني في «مغني المحتاج» (٣: ٥٣٤): «والأصحُّ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ، مُتَّصِلًا بِالْإِيجَابِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَبُولِ، وَإِلَّا فَقَبُولٌ وَلَيْهِ كَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ. انتهى. ولتتام الفائدة انظر: «فتاوى السبكي» (٢: ٨٢).

ومنها: أنه كان يختارُ وجوبَ الالتقاطِ^(١) عند غلبة الضياع^(٢)، وهو أحدُ الطرقِ للأصحابِ فيه^(٣)، وممن قال به: ابنُ سُرَيْجٍ^(٤) [٣٢/ب]، ونَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه، ورجَّحَ المتأخرون: عدمَ الوجوبِ مطلقاً^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنه إذا حَدَّثَ للأبوينِ الكافِرَيْنِ ولدٌ، وكان له جدُّ مُسلمٌ تبعَ جدَّه في الإسلامِ^(٦)، والمُرْجَعُ عند الأصحابِ: لا يتبعُ، وما قاله شيخنا قويُّ. ومنها: أنه كان يختارُ أن من عليه ولَاءٌ إذا استلحقَّ مجهولاً لم يُلْحَقْ بغيرِ بَيِّنَةٍ على النَّصِّ في «المختصر»، وهو المُعْتَبَرُ عند الأكثرِ^(٧)، خلافاً لما يقتضيه إيرادُ «الشرح» و«الروضة»^(٨)، قال: وحُكِّمَ العبدُ كذلك على مُقتضى النَّصِّ، خلافَ ما صَحَّحوه^(٩).

ومنها: أنه كان يختارُ في توريثِ ذوي الأرحامِ وجهَ التنزيلِ^(١٠)، وهو أحدُ

(١) يعني أَخَذَ اللَّقْطَةَ على جِهَةِ الاحتفاظِ بها وأدائها إلى صاحبها.

(٢) بأن تكون في طريقِ الفَسَاقِ والخَوَنَةِ.

(٣) وهو الطريق الثاني من أربعة طرقٍ في المذهب ذكرها النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٢٧).

(٤) وحكاه عنه البغوي في «التهذيب» (٤: ٥٤٧) وزاد: فَإِنْ قُلْنَا: «يَجِبُ الْأَخْذُ، فَلَمْ يَأْخُذْ، يَعْصِي بِرَبِّهِ وَلَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ».

(٥) وهو الْأَظْهَرُ من أحدِ قولين على حَدِّ عبارةِ النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٢٧).

(٦) وهو الْأَصَحُّ عند النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٦٣).

(٧) وقَدَّمَهُ الشَّريبي في «مغني المحتاج» (٣: ٦١٤).

(٨) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٧٢).

(٩) من اشتراطِ تصديقِ سيِّده له، كما في «روضة الطالبين» (٥: ٧٢) و«مغني المحتاج» (٣: ٦١٤).

(١٠) يعني من القائلين بتوريثهم، وقد وَضَّحَ إمامُ الحرمين المقصودَ به بقوله: «ثم أصنافُ المورِّثين اختلفوا في كيفية التوريث، ولقبهم الفرضيون بثلاثة ألقاب، فقالوا: فرقةٌ منهم تُعرفُ بأهلٍ =

الأوجه المختلف فيها^(١)، لكن قطع به ابن كج^(٢) والإمام^(٣)، وقال النووي من «زياداته»^(٤): إنه الأصح الأقيس، والمذهب: أنهم لا يرثون شيئاً^(٥).

ومنها: أنه كان يختار في عدد أصول المسائل طريقة المتأخرين تبعاً لاستصواب الإمام^(٦) والمتولي، وهي حسنة، واختارها النووي^(٧).

= القرابة منهم أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وعيسى بن أبان، وإنما سُموا أهل القرابة، لأنهم رتبوا ذوي الأرحام قريباً من ترتيب العصباء، فورثوا الأقرب، فالأقرب. والفرقة الثانية تُعرف بأهل التنزيل، وهم: الشَّعبي، وشريك، وابن أبي ليلى، والثوري والقاسم بن سلام - يعني أبا عبيد - ومحمد بن سالم، وأبو نعيم ضرار بن صرد، ونعيم بن حماد، ويحيى بن آدم، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وقد صحَّ عند هؤلاء من مذهب عليّ وابن مسعود المصير إلى التنزيل، وسُمِّي هؤلاء منزليين؛ لأنهم نزلوا كل واحد من ذوي الأرحام بمنزلة الوارث الذي يُنلي به» إلى آخر كلامه رحمه الله في «نهاية المطلب» (٩: ٢٠٠).

(١) انظر المسألة مبسوطاً في: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٩: ١٩٨).

(٢) يعني الإمام الجليل أبا القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري (ت ٤٠٥ هـ) كان إماماً رفيع القدر في الفقه والمذهب، تفقه بآب القطن، ورحل الناس إليه لفضله وعلمه، من تصانيفه «التجريد» وهو مطوّل، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ٣٥٩)، و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٤).

(٣) يعني إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٩: ٢٠١).

(٤) على «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ١٢٧).

(٥) انظر: «نهاية المطلب» (٩: ١٩٨).

(٦) يعني الجويني في «نهاية المطلب» (٩: ٢٨٦) وعبارته ثمة: «وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ أَصُولُ الْمَسَائِلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا سَبْعَةٌ عَلَى رَأْيِ الْعُلَمَاءِ الْقَدَمَاءِ، وَتَسَعَةٌ عَلَى رَأْيِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ الصَّوَابُ».

(٧) في «روضة الطالبين» (٦: ٦٣) حيث قال: والمختار أن الأصحَّ الجاري على القاعدة طريق المتأخرين. كما اختاره الإمام - يعني الجويني - ولكونها أخصر. انتهت.

ومنها: أنه كان يختار أن ما يرثه بيت المال لا يُصرف لمن أسلم بعد موته، ولا لمن وُلد بعد موته، تبعاً للروايي في الثاني، وقال: إنه الصواب فيه وفيمن أسلم أو أعتق، والمذهب: جواز الصرف لمن دُكر.

ومنها: أنه كان يختار جواز الوصية بالإشهاد مجهولاً كالإقرار، تبعاً لمحمد ابن نصر المروزي من أصحابنا^(١)، والمذهب المفتى به: المنع^(٢).

ومنها: أنه كان يختار صحة الوصية للمكاتب من المكاتب، وتنفذ إذا مات بعد عتقه، والمذهب المصحح: المنع^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا ترك ورثته أغنياء يُستحب استيعاب الثلث، وإن لم يتركهم أغنياء، كره له استيعاب الثلث تبعاً لنص الشافعي^(٤)، خلافاً لمن ضعفه.

(١) ذكره النووي في «روضة الطالبين» (٦: ١٤١).

قلت: محمد بن نصر هو الإمام الفقيه المجتهد أبو عبد الله المروزي (ت ٢٩٤ هـ) كان من أعلم الناس باختلاف العلماء، تفقه بأصحاب الشافعي في مصر، وقدمه ابن حزم على جميع علماء عصره، صنف «اختلاف العلماء»، و«تعظيم قدر الصلاة» وغيرهما، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣: ٣٥١)، و«طبقات ابن قاضي شعبة» (١: ٥٢).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٤١).

قلت: قد ذهب الإمام الجويني إلى أن اختيار محمد بن نصر هفوة لم يوافقه عليها العلماء. فقال: «ومما شُهر من هفوات بعض الأئمة، وهم من الماتمين إلى أصحابنا ما حكي أن الأمير نصر بن أحمد من أمراء خراسان، أراد أن يوصي بوصايا فيكتبها، فيعمل بكتابه، فاستشار العلماء فلم يفتوا له بذلك، فاستشار محمد بن نصر المروزي، فأفتى له بالتعويل على كتابه إذا استوثق فيه، ووضعه على يد مأمون بمشهد أمانة، فحظي عنده، وارتفع قدره، وأجمع علماء الزمان على تحفظه». انتهى من «نهاية المطلب» (١٠: ٧).

(٣) يوضحه قول النووي: «وأما العبد فإن أوصى ومات رقيقاً، فباطلة، وإن عتق ثم مات فباطلة على الأصح». انتهى من «روضة الطالبين» (٦: ٩٨).

(٤) انظر: «الأم» (٤: ١٠٦).

ومنها: أنه كان يختار أن النذر إذا صدر في مَرَضِ الموتِ يجري مَجْرَى التبرُّعاتِ في مرضِ الموتِ تبعاً للرُّوياني، وقال شيخنا: إنه الصواب، والمرجح أنه يكون من رأس المال^(١).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا قال في وصيته: (إن كان حملُ فلانة ذكراً فأعطوه كذا، أو أنثى فلها كذا)، فأنت بذكرين يُعطيان، خلافاً للغزالي^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا أوصى إلى شخصٍ وقال: (إذا حصل مانعٌ من وصيِّ ثم زالَ عادَ وصيًّا) أتبعَ شرطه، وخرَّجها على ما إذا قال: أوصيتُ إليك فإذا رُشدَ ابني فهو الوصيُّ، فإنه يصحُّ، والمذهب: أنه لا يعودُ إذا زال المانع، وتخريجُ شيخنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا قامت بينةٌ بأن التبرُّعَ على الوارثِ في المرضِ، ويَبَيِّنُ أن التبرُّعَ عليه كان في الصَّحَّةِ كانت بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ مُقَدِّمَةً، قال شيخنا الأخ: كتبناها عنه انتهى. وهذا خلافٌ ما رجَّحوه^(٣).

(١) انظر المسألة في «نهاية المطلب» (٤: ١٥٨).

(٢) في «الوسيط» (٤: ٤٤٤) حيث قال: «ولو قال: إن كان حملُها غلاماً كذا، فولدتُ غلامين لم يَسْتَحَقَّا شيئاً، فإن الصبيغَةَ للتوحيد في النكرة»، وذكره النووي في «روضة الطالبين» (٦: ١٦٧) وتعقبه بقوله: «لكنه - يعني الغزالي - ذكر في الطلاق في قوله: إن كان حملُك ذكراً، فأنت طالقٌ طلقاً، وإن كان أنثى فطلقَتين، فولدت ذكرين، فيه وجهان: أحدهما: لا تُطلق لهذا المعنى، والثاني: تطلقُ طلقاً، والمعنى: إن كان جنسُ حملِك ذكراً، ولا فرق بين البابين». انتهى. ولتأمل الفائدة انظر: «نهاية المطلب» (١٤: ٢٩٠).

(٣) من تقديم بَيِّنَةِ المرضِ، وهو الذي أفتى به النووي وغيره من معاصريه، وخالفهم ابنُ الفزكاح، قال الزركشي: «والصواب ما أفتى به النووي، وبه جزم القفال في «فتاويه»، وهو قضية كلام الأصحاب؛ لأن مع بَيِّنَةِ المرضِ زيادة علم». انتهى من «أسنى المطالب» لتركيا الأنصاري (٤: ٤٢٢).

ومنها: أنه كان يختار أن المريض مريضاً مخوفاً إذا كانت [٣٣/أ] عنده وديعة فأوصى بها إلى أمين، وأمكنه الردُّ إلى المالك لا يضمن تبعاً للبغوي^(١)، وقال: وهو حسنٌ، والمرجعُ عند الأصحاب: الضمان^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا كان سببُ الهلاكِ عامّاً^(٣) في البلد، وعُرفَ ذلك، يحتاجُ المودعُ في دعواه التلفَ إلى يمينٍ عند إمكانِ السلامة، وقال: إنه التحقيق، وأطلق الأصحابُ القولَ في ذلك وأنه لا يحتاجُ إلى يمينٍ^(٤)، وما قاله شيخنا قويٌّ.

ومنها: أنه كان يختار أن الرهنَ بعد الإبراء أمانةٌ شرعيةٌ^(٥) خلافاً لهم.

ومنها: أنه كان يختار أن الوترَ والضُّحى والتهجدَ، ليس واحداً منها بواجبٍ على النبي ﷺ، واستدلَّ على ذلك بأدلة كثيرة مبسوطه في كتابه «التدريب»، فلتنظرَ منه، خلافاً لترجيح المتأخرين، حيث أوجبوا ذلك^(٦).

ومنها: أنه كان يختار أنه لا يُتكلَّمُ في الخصائص^(٧) بالاجتهاد، وحمل على

(١) في «التهذيب» (٥: ١٢٥) وعبارته فيه: «وإن أوصى إلى أمين، لم يضمن وإن أمكن الردُّ إلى المالك؛ لأنه لا يدري متى يموت».

(٢) انظر: «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٣٩١).

(٣) مثل الحريق والغارة والسيل.

(٤) وهو الذي قدَّمه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٤٠٦-٤٠٧).

(٥) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٣٨٥) حيث قال: «وإذا برئ الراهن من الدين بأداء أو إبراء أو حوالة بقي الرهن أمانةً في يد المرتين». انتهى.

(٦) وقاله من المتقدمين إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ٦).

(٧) يعني خصائص النبي ﷺ.

ذلك منع ابن خيران^(١)، لا كما وقع في «الروضة» من المنع من الكلام في الخصائص مطلقاً^(٢)، خلافاً لإطلاقهم.

ومنها: أنه كان يختار استحباب النكاح لمن فقد الأُهبة وهو تائق^(٣)، وأقام الدليل على ذلك، وذكر أثرأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٤)، وبسط القول على ذلك في «تصحيح المنهاج» فليراجع منه، وقال: إن قوله: «إن فقدَها استُحبَّ تركه»، لم يتعرَّض له الشافعي رضي الله عنه في نصوصه^(٥). انتهى.

(١) الإمام الفقيه الكبير أبو علي الحسين بن صالح بن خيران البغدادي (ت ٣١٠ هـ) أحد أركان المذهب الشافعي، مع الورع والزهد والابتعاد عن أهل الدنيا، تفقه بالأناطلي، وكان من أمثال الفقهاء، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨: ٥٣)، و«وفيات الأعيان» (٢: ١٣٣) و«طبقات السبكي» (٣: ٢٧١).

قلت: كلام ابن خيران نقله النووي عن الصيمري يحكيه عن ابن خيران في «روضة الطالبين» (٧: ١٧)، وعلمه بأنه أمر قد انقضى، فلا معنى للكلام فيه.

(٢) هذا كلام غير محرر. والصواب فيه: أن النووي نقل عن إمام الحرمين أنه قال: قال المحققون: ذُكر الاختلاف في مسائل الخصائص خبط غير مفيد، فإنه لا يتعلّق به حكم ناجز تمس إليه حاجة... إلى آخر كلامه. ثم قال النووي: «والصواب الجزم بجواز ذلك، بل باستحبابه، بل لو قيل بوجوبه لم يكن بعيداً؛ لأنه ربما رأى جاهل بعض الخصائص ثابتة في الحديث الصحيح، فعمل به أخذاً بأصل التأسّي، فوجب بيانها». انتهى من «روضة الطالبين» (٧: ١٧).

(٣) والأولى في المذهب أن لا يتزوَّج، ويكسر شهوته بالصوم. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ١٨).

(٤) يعني ما ذكره البيهقي بلاغاً في «معركة السنن والآثار» عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢].

(٥) لكن نقله عنه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٠: ٢١) قال: قال الشافعي في رواية الربيع فيمن لم تتق نفسه إلى النكاح: لا أرى بأساً أن يدع النكاح، بل أحب ذلك، وأن يتخلّى لعبادة الله. انتهى.

ومنها: أنه كان يختار أن النظر إلى العضو المباني من محرم النظر، لا يحرم^(١)، وقال: إن قضية الأدلة من الكتاب والسنة في غص البصر إنما يتبادر إلى الفهم فيه الغص عن النظر إلى شيء متصل بذات كاملة حية أو ميتة، فأما شيء مباني من امرأة أو رجل، من عضو أو شعر أو قلامة أو جلدة فلا يدخل تحت الأدلة المذكورة، وحمل نص الشافعي الذي ذكره الإمام في ذلك على الاختصار على النظر إلى الشعر، والأصحاب قد رجحوا التحريم مطلقاً^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن العبد الذي يباح له النظر إلى سيده، هو العفيف، تبعاً للبخوي^(٣)، وقال: إن ذلك لا بد منه سيما في الممالك الحسان، وأطلق الأصحاب القول بأن عبد المرأة محرّم لها، وما قاله شيخنا حسن، وذكر شيخنا قيدا آخر في جواز النظر، وهو أن يكون في غير ما أمر الله تعالى به من الاستئذان في الأوقات الثلاثة، وهو حسن، والأصحاب أطلقوا القول بجواز النظر^(٤).

(١) وهو أحد وجهين حكاهما البخوي في «التهذيب» (٥: ٢٣٧).

(٢) انظر «نهاية المطلب» (١٢: ٣٣) حيث قال: وقد قطع الأصحاب بتحريم النظر إلى العضو المباني من الأجنبية، كتحريم النظر إليها ميتة. ونص الشافعي على تحريم النظر إلى شعر الأجنبية إذا وصلته الزوجة بشعرها. انتهى، ولتمام الفائدة انظر: «الوسيط» للغزالي (٢: ١٦٩)، و«فتاوى ابن الصلاح» ص ٦٥٠.

(٣) قاله البخوي في «معالم التنزيل» (٦: ٣٥)، ونقله الشرييني في «مغني المحتاج» (٤: ٢١١)، ولم يُقَيِّده البخوي بالعفة في «التهذيب» (٥: ٢٣٩).

(٤) واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ [النور: ٣١] وبقوله ﷺ لابنته فاطمة رضوان الله عليها، وقد أتاها معه عبد قد وهبه لها، وعليها ثوب إذا قُتعت به رأسها لم يبلغ رجلها، وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها، فلما رآها النبي ﷺ وما تلقى قال: «إنه ليس عليك بأس، إنما هو أبوك وغلأمك» أخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب في العبد ينظر =

ومنها: أنه كان يختار أن الخطبة لا تحرّم على خطبة الغير إذا غاب الخاطب [٣٣/ب] الأول مدة يحصل للمخطوبة بذلك الضرر، قاله رضي الله عنه تخريجاً، وهو حسن^(١).

ومنها: أنه كان يختار أن الكفاءة في الدين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقِمُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] ونصّ على ذلك الشافعي في «البويطي»^(٢)، والمرجح عند الأصحاب: اشتراط الكفاءة في الدين والنسب والحرفة على ما هو مقرر في باب^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن الرقيق كفو العتيقة، خلافاً لهم^(٤).

ومنها: أنه كان يختار اعتبار الكفاءة في عدم العيوب غير العنة^(٥).

= إلى شعر مولاته برقم (٤١٠٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٩: ٢٩)، وذكره البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٠: ٢٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) وهو موافق لتفصيل إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ٢٧٥) حيث قال: «وإذا خطب الرجل امرأة، فأجيب وأسعف، فسكت وانصرف إلى منزله، فليس للغير أن يخطب على خطبته»، ثم ذكر رحمه الله أن هذا الباب يجري على العادة والعرف، ثم قال: «فإن من يسعف بالخطبة فقد يستأخر اليوم واليومين، ولا يعد ذلك إعراضاً، ثم إن طال انقطاعه بحيث يعد ذلك إعراضاً، فحينئذ نحكم بطلان الخطبة الأولى، ويجوز للغير أن يخطب». انتهى كلامه. (٢) انظر: «مختصر البويطي».

(٣) وهو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٥: ٢٩٧)، وانظر: «حاشية البجيرمي على الخطيب» (٣: ٣٧٦).

(٤) يوضحه قول البغوي في «التهذيب» (٥: ٢٩٨) وقد ذكر مسألة مراعاة النسب: «والأصح أنه يراعى في الكل، فخرج منه: أن الكافر لا يكون كفوًا للمسلمة، ولا العبد للحرّة سواء كانت حرّة أصلية أو معتقة، ولا المعتق للحرّة الأصلية». انتهى.

(٥) وعلله البغوي بأنها لا تتحقق. انظر: «التهذيب» (٥: ٢٩٨).

ومنها: أنه كان يختار أن المرأة إذا رَضِيَتْ مع الحاكم بغير الكُفِّ: أنَّ النكاحَ صحيحٌ، كما إذا رَضِيَتْ مع الوليِّ الخاصِّ، وقال: على الأرجح عند جماعةٍ، خلافاً لما رجَّحه المتأخرون^(١).

ومنها: أنه كان يختار إذا كانت مُدَّةُ إغماءِ الوليِّ الخاصِّ مسافةَ القصرِ، رَوَّجَ الحاكمُ وقال: إنه التحقيق^(٢)، خلافاً لإطلاقهم^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه يُزَوِّجُ عتيقةَ المرأةِ من له الولاءُ وإن كانت حيةً، وقال: إنه القياسُ^(٤)، خلافاً لهم^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ صحَّةَ النكاحِ فيما إذا قال: «نكحتُك عمري» أو «عُمركِ»، يصحُّ النكاحُ ولا توقيت في ذلك^(٦)، وأطلق الأصحابُ القولَ بالبُطلانِ.

(١) وصحَّحه من المتقدمين البغويُّ في «التهذيب» (٥: ٣٠١) وعَلَّله بأن الحاكمَ يُزَوِّجُ بالنيابة عن أولياءِ النسب، فلا يجوزُ تركُ نظرهم. ولتتام الفائدة انظر: «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب» لتركيب الأنصاري (٢: ٣٩).

(٢) هذا مُفَرَّغٌ على أنَّ الإغماءَ لا يُزيلُ الولاية، وهو أحدُ قولين في المسألة حكاهما إمامُ الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ١٠٥-١٠٦).

(٣) يعني في انتظارِ إفاقة. وعَلَّله البغويُّ بأنه لا يدوم كالنائمِ يُتَنَطَّرُ إفاقته، أو من شَرِبَ دواءً أزالَ عَقْلَهُ، يُتَنَطَّرُ إفاقته. انظر: «التهذيب» (٥: ٢٨٤).

(٤) وهو الذي جزمَ به الغزاليُّ في «الوسيط» (٥: ٧٠) وعَلَّله بأنَّ المُعْتَقَةَ لا تلي العَقْدَ على نَفْسِها ولا غيرها، وليس لها الإجمار.

(٥) وهو وَجْهٌ حكاها الغزاليُّ في «الوسيط» (٥: ٧٠).

(٦) وعَلَّله إمامُ الحرمين بأنَّ النكاحَ مع ابنتائه على التأييد، ينتهي بانتهاؤِ عُمَرِ أحدِ الزوجين، وهو نظيرُ الوقفِ إذا تعلَّقَ الاستحقاقُ على الموقوفِ عليه بعُمُرِهِ جانبَ الوقفِ التوقيت. انتهى بتصرفٍ يسيرٍ من «نهاية المطلب» (٨: ٣٤٨).

ومنها: أنه كان يختارُ بطلانَ النكاحِ فيما إذا قال: «زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك»، والمرجحُ عند الأصحاب: الصحة^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن الحاكمَ إذا أقدمَ على تزويجِ مَنْ هو وليُّها قبل أن يثبتَ عنده إذنها أو يعلمه، لا يصحُّ النكاحُ^(٢)، وقال: قلتهُ تخريجاً، وهو حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الوصيَّ يزوّجُ السفيةَ، كما يزوّجُه وليُّه الخاصُّ والحاكمُ، خلافاً لترجيحهم من عدمِ دخولِ الوصيِّ في ذلك^(٣)، وله في ذلك مصنفٌ سماه «الجوابُ الوجيه في تزويجِ الوصيِّ للسفية»^(٤) عددناه في مصنفاته.

ومنها: أنه كان يختارُ وقفَ أنكحةِ الكفارِ فيما صدرَ على غيرِ وفقِ الشرع؛ لأنَّ الله تعالى أقرَّهم على أنكحتهم فقال: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٥) [المسد: ٤].

(١) لكن بقيد أن لا يكون بُضْعُ كُلِّ واحدةٍ صداقاً للأخرى، فإن كان كذلك، فهو نكاحُ الشغار وهو باطلٌ، قال النووي: الحديث صحيح، ولمعنى الاشتراك في البُضْع، وقال القفال: للتعليق والتوقف.

(٢) لأن السلطنة من أسباب الولاية، لكن الإذن مُعْتَبَرٌ، فيزوّجُ السلطانُ بالولاية العامةِ البوالغَ بإذنهنَّ ولا يزوّجُ الصغار. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ٥٨).

(٣) يوضحه قولُ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: تزويجُ السفية مَقْوُوضٌ إلى الأب ثم الجد ثم السلطان، قضيته أن الوصيَّ لا يزوّجُه. انتهى من «أسنى المطالب» (٣: ١٤٥).

(٤) وهو موافقٌ لابنِ الرِّفْعَةِ في نقله أن له أن يزوّجَه فيتقدّمَ على السلطان. قاله في «أسنى المطالب» (٣: ١٤٥) وزاد: ونقله البلقيني عن الشيخ أبي حامدٍ وغيره، وصوبه الزركشي، وبه صرح الرافعي في «الوصايا»، لكن حذفه النووي من «الروضة»، وصحح من زيادته هنا أنه لا يزوّجُه. انتهى.

(٥) وهو الذي قدّمه النووي وصحّحه في «روضة الطالبين» (٧: ١٥٠) حيث قال: والصحيحُ أنّها - يعني أنكحةِ الكفار - محكومٌ بصحّتها، قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] و﴿وَقَالَتْ أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنُ﴾ [القصص: ٩]؛ ولأنهم لو ترفعوا إلينا لم نُبطله قطعاً، =

ومنها: أنه كان يختار أن من العيوب التي يُفسخ بها النكاح: ضيق منفذ الزوجة لنحافتها بحيث لا يسع آلة نحيف مثلها، ويُفضيها أي شخص فِرَض^(١)، وكبر آلة الزوج بحيث لا تسع حشفته امرأة أصلاً، وقال في الثانية: قلته تخريجاً.

ومنها: أنه كان يختار أن الزوج إذا مُسَخ حيواناً قبل الدخول حصلت الفرقة كالردّة، ثم لا يسقط شيء من الصداق بذلك؛ إذ لا يتصور عودّه للزوج: لانتفاء [أهلية]^(٢) تملكه، ولا للورثة حياته فيبقى للزوجة، وقال: قلت ذلك كله تخريجاً، ثم قال: ويحتمل تنزيل مسخه حيواناً منزلة الموت فيستقر به المسمى^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا ادعى ولي المحجورة مُسمى، وأنكر الزوج ذلك، وادعى مُسمى زائداً عن مهر المثل لكنه أنقص من دعوى الولي: أنه يُحلف الزوج رجاء أن ينكل، فإن نكل حلف الولي وثبت ما ادّعاه، وإن حلف الزوج أخذ بما قاله حينئذٍ، وقال شيخنا: إنه التحقيق، والمرجع عند الأصحاب: أنه يؤخذ بقول الزوج ولا تحالف؛ لثلا يؤدي التحالف إلى الانفساخ الموجب لمهر المثل فيضيع على المحجور عليها الزائد^(٤).

ومنها: أنه كان يختار [أ/٣٤] أن الزوجة إذا أثبت ألفين في عقدين، والثاني

= ولم يُفرّق بينهم، وإذا أسلموا أقرزناهم، والفاقد لا ينقلب صحيحاً ولا يُقرّر عليه. انتهى.
(١) وصححه الشهاب ابن حجر الهيثمي في «تحفة المحتاج» (٧: ٣٤٦) ونقله عن البلقيني في «التدريب».

(٢) زيادة من «أسنى المطالب» (٣: ٢١١).

(٣) نقله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «أسنى المطالب» (٣: ٢١١) وزاد: وتنجز الفرقة بمسوخ أحدهما حيواناً بعد الدخول مُتَّجِه. انتهى.

(٤) انظر المسألة في «أسنى المطالب» (٣: ٢٢٢) ففيه مزيد بيان وتفصيل.

مستمرٌّ يلزم ألفٌ ونصفٌ إلا أن يظهر الدخول في الأول، وقال: إنه التحقيق، خلافاً لإطلاقهم حيث ألزموه الألفين^(١)، وما قاله شيخنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختار أن الخلع فسخٌ، لا ينقص عدد الطلاق تبعاً لأبي محمد البصري^(٢) والقول القديم^(٣) وميل الشيخ أبي حامد، قال شيخنا: ولو قيل إنه يصح مع الأجنبية على القول بأنه فسخٌ لم يكن بعيداً كما هو مشهور عن الحنابلة^(٤)، والمرجح عند الأصحاب: أن الخلع طلاقٌ وينقص العدد^(٥).

ومنها: أنه كان يختار أن الخلع مع السفهية إذا لم يعلم الزوج بسفهاها بحيث لم يعد مقصراً لا يقع به طلاق، وقال: قلته تخريجاً، والمرجح عند الأصحاب: وقوع الطلاق.

ومنها: أنه كان يختار أن الصغير إذا زوجه أبوه وهو لا يعلم، ثم بلغ وقال: «كُلُّ امرأةٍ طالق» لا تطلق زوجته التي زوجها له أبوه^(٦)، قال شيخنا الأخ: كتبناها عنه.

(١) لإمكان صحة العقدَيْن كأن يتخللها خلعٌ، وبه علل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «العُرر البهية» (٤: ٢٠٩).

(٢) لم أجد له ترجمة سوى ما ذكر من اختياراته في بعض المسائل. انظر: «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٢: ٦٨٨).

(٣) حكاه البغوي في «التهذيب» (٥: ٥٥٤) حيث قال: وقال في القديم: هو فسخٌ لا ينقص به العدد، إلا أن ينوي به الطلاق.

(٤) انظر تحرير هذه المسألة في «المغني» لابن قدامة المقدسي (٧: ٣٣١).

(٥) وهو الذي جزم به النووي، وجعله الأظهر عند جمهور الأصحاب في «روضة الطالبين» (٧: ٣٧٥).

(٦) قد فرق الإمام النووي بين نفوذ الطلاق ظاهراً وباطناً في هذه المسألة، ففي الظاهر تطلق في نص الشافعي، وفي نفوذ الطلاق باطناً وجهان بناهما المتولي على الإبراء عن المجهول، إن قلنا: لا يصح، لم تطلق باطناً. انتهى من «روضة الطالبين» (٨: ٥٥).

ومنها: أنه كان يختارُ تقريرَ النصفِ على مُباشِرِ إتلافِ مالِ الغيرِ مُكرَّهاً، وقال: إنه القياسُ خلافاً لهم^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ إتلافَ المالِ المُكرَّه عليه لا ينتهي إلى الوجوبِ، بل يرتفعُ التحريمُ فقط، وقال: إنه التحقيقُ، خلافاً لما في «الحاوي الصغير»^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ السكرانَ مُكَلَّفٌ، ويقعُ طلاقُه تبعاً لنصِّ الشافعي^(٣) وجمهورِ الأصحاب^(٤) خلافاً للنوويِّ حيثُ منعَ لأنه ليسَ بمُكَلَّفٍ^(٥)، بل يقعُ طلاقُه وإن لم يكنْ مُكَلَّفاً^(٦) وهو عجيبٌ.

(١) في حكاية وجهين في توجُّه المطالبة عليه. انظر: «الوسيط» للغزالي (٤: ٥١١)، و«روضة الطالبين» (٦: ٣٤٢).

(٢) للإمام الجليل نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي (ت ٦٦٥ هـ) كان من أهلِ الصلاح وأرباب الكرامات، وكتابه «الحاوي الصغير» من الكتبِ المعتمدة عند الشافعية، وقد شرحه غير واحدٍ منهم كما في «كشف الظنون» (١: ٦٢٦). له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٧٧).

(٣) في «الأم» (٥: ٢٧٤) حيث قال: «ويجوزُ طلاقُ السكرانِ من الشرابِ المُسكرِ وعِتْقُه ويلزَمُه ما صنع، ولا يجوزُ طلاقُ المغلوبِ على عقله من غيرِ السكر». انتهى.

(٤) قوله: «جمهور الأصحاب» يوضحه قولُ إمامِ الحرمين في «نهاية المطلب» (١٤: ١٦٨): طلاقُ السكرانِ واقعٌ في ظاهرِ المذهب، ولا يُلغى للشافعي نصٌّ في أنه لا يقعُ طلاقُه، ولكن نصٌّ في القديم على قولين في ظهاره، فمن أصحابنا مَنْ نقلَ من الظَّهارِ قولاً إلى الطلاق، وخرَّجَ المسألتين على قولين.

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٦٢) وحكى المنعَ عن المُزنيِّ، وابنِ سُرَيج، وأبي سهل الصعلوكي وابنه سهل، وأبي طاهر الزَّيادي.

(٦) يعني عند الأصوليين، والمرادُ به أنه غيرُ مخاطبٍ حالَ السكر. انظر: «روضة الطالبين» (٨: ٢٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه لا يقع طلاق من جنٍّ بمحترم، أو مع السكر المحرم، وقال: إنه الصواب، وإن وقع طلاق السكران غير المجنون؛ لظهور الفرق، وأطال الكلام في ذلك، والمرجح عندهم: وقوع طلاقهما^(١).

ومنها: أنه كان يختار فيما إذا قال لزوجته: «يا طالق إن شاء الله تعالى» عدم وقوع الطلاق وقال: على الصواب^(٢)، وما صحَّح من الوقوع لا يقوم عليه دليل، وليس في كلام الشافعي ما يقتضيه.

ومنها: أنه كان يختار عدم وقوع الطلاق أيضاً فيما إذا قال الزوج لزوجته: «أنت طالق ثلاثاً، يا طالق إن شاء الله»^(٣)، قال: وفيه وجهٌ ضعيفٌ رجَّحه [٣/٤ ب] الرافعي ومن تبعه أنه يقع واحدةً.

ومنها: أنه كان يختار فيما إذا قال لغير الزوجة: «زوجتي طالق إن شئت» أنه يُعتبر الفور، وقال: إنه الأرجح؛ لوجود الخطاب المقتضي لذلك^(٤)، خلافاً لما صحَّحه في «الشرح» و«الروضة»^(٥) فقد صحَّحاً في الإيلاء ما يوافق ما رجَّحناه من اعتبار الخطاب، وهو النصُّ في «الإملاء».

(١) انظر: «روضة الطالين» (٨: ٦٢).

(٢) وهو ظاهر اختيار الإمام الغزالي في «الوسيط» (٥: ١٧٤) حيث قال: إن قال: يا طالق إن شاء الله، الظاهر أنه يقع؛ لأن الاستثناء عن الاسم لا ينتظم، إنما ينتظم الإنشاء، وفيه نظر، لأن هذا الاسم معناه الإنشاء، فلذلك قال بعضهم: إنه لا يقع شيء.

(٣) وهو قول الأصحاب، وعلمه الغزالي بأن قوله: «يا طالق» لا يعمل الاستثناء فيه تفرعاً على ظهاره، ويرجع الاستثناء إلى الثلاث، وتحلل: «يا طالق» لا يدفع الاستثناء؛ لأنه من جنس الكلام. انتهى من «الوسيط» (٥: ١٨٤)، ولتأمل الفائدة انظر: «روضة الطالين» (٨: ٩٧).

(٤) انظر: «الوسيط» للغزالي (٥: ٤٤٢).

(٥) «روضة الطالين» (٨: ١٥٧).

ومنها: أنه كان يختارُ فيما لو قال: «إن لم أطلِّقْ فأنت طالق» وجُنَّ واتصلَ جُنُونُهُ بالموتِ: أنه يقعُ الطلاقُ قبلَ الموتِ لا قبلَ الجنونِ، خلافاً لما جزم به في «الشرح» و«الروضة»^(١) من وقوعه قبيلَ الجنونِ تبعاً للإمام^(٢) والغزالي^(٣).

ومنها: أنه كان يختارُ أنهما إذا اختلفا والعِدَّةُ منقضيةٌ باتفاقهما، فقال الزوج: راجعتُك في العِدَّة، فأنكرت، فالقولُ قولُها، نصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه^(٤) خلافاً لمن صحَّحَ تقديمَ السابقِ بالدعوى^(٥)، فذلك شيءٌ لا أصلَ له.

ومنها: أنه كان يختارُ أن الموليَّ^(٦) إذا ارتدَّ بعدَ المدَّة، وعاد إلى الإسلام لا يستأنفُ المدَّة، ويلزَمُ بالفيئةِ في الحالِ على نصِّ الإمام^(٧) وهو المعتمدُ^(٨)، خلافاً لما جزم به في «الروضة»^(٩) تبعاً «للشرح»^(١٠).

-
- (١) «روضة الطالبين» (٨: ١٣٣) وغياؤه بقوله: لم يقع الطلاقُ حتى يحصلَ اليأسُ من التطليق.
- (٢) يعني الجويني في «نهاية المطلب» (١٤: ١٢٥).
- (٣) في «الوسيط» (٥: ٤٣٤).
- (٤) انظر: «الأم» (٥: ٢٦٣).
- (٥) وهو الأصحُّ في «روضة الطالبين» (٨: ٢٢٤).
- (٦) من الإيلاء.
- (٧) في «نهاية المطلب» (١٤: ٤٤٧).
- (٨) انظر كلام السَّراجِ البلقيني في حواشيه على «روضة الطالبين» (٧: ٢٤٥).
- (٩) «روضة الطالبين» (٧: ٢٤٥) وعبارته ثَمَّة: «ولو ارتدَّ أحدُ الزوجينَ بعدَ مُضيِّ المدَّة، ثم أسلمَ قبلَ انقضاءِ العِدَّة، عادَ الإيلاءُ، ويستأنفُ المدَّةُ أيضاً». انتهى.
- (١٠) عقد البغوي فصلاً فيما يمنعُ احتسابَ المدَّةِ على الموليِّ ضبطه بقوله: كلُّ عارضٍ يُخلُّ بالملك، كالردَّة من أحدهما أو عدَّة الرجعية، يمنعُ احتسابَ المدَّة. انظر: «التهذيب» (٦: ١٤٤).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا أسقط في الظَّهَارِ الصَّلَاةَ^(١) تزول الصراحة تبعاً للداركي^(٢) وتصحيح بعضهم^(٣)، وقال: إنه أرجح، والمصحح عند المتأخرين: أن الصراحة باقية^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا حُكِّم في اللَّعَانِ لا يجب عليها حدُّ الزنا إذا لم تُلَاعِن مُعَارِضَةً لِلْعَانِ^(٥)، فالمحكَّم لا يدخل في حدود الله تعالى ولا مدخل للمالك الزوج ولا مالك الزوجة ولا المالك لهما، وقال: وما وقع في «الروضة»^(٦) تبعاً «للشرح» و«التتمة»^(٧) مما يخالف ذلك وهم.

ومنها: أنه كان يختار أنه لو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات، يبني على ما

(١) يعني قوله: عليّ، أو لي، أو معي أو غير ذلك من الصلوات التي يقولها المظاهر في مثل قوله: أنت عليّ كظهر أمي.

(٢) الإمام الفقيه أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركي (ت ٣٧٥هـ)، تفقه بأبي إسحاق المُرُوزِيّ، وانتهت إليه رئاسة الفقه في بغداد، وأخذ عنه عامة شيوخها، وثقه الخطيب البغدادي، وأسأء فيه القالة أبو حيان التوحيدي في «الإمتاع والمؤانسة» (١: ١٤١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠: ٤٦٣). و«طبقات السبكي» (٣: ٣٣٠).

(٣) منهم أبو الفرج الزاز كما حكاه البلقيني في حواشيه على «روضة الطالبين» (٧: ٢٥٦). قلت: أبو الفرج الزاز: هو الإمام الجليل عبد الرحمن بن أحمد بن محمد السرخسي النُّويزي (ت ٤٩٤هـ) كان من أعيان عصره: فقهاً وعلماً وزهداً، وكتابه «الإملاء» قد استبدَّ بالشهرة في عصره، وسيرته حسنة ومناقبه جمّة رحمه الله. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ١٠١).

(٤) وهو الذي صحّحه النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٢٥٦).
(٥) هذا مُفَرَّغٌ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ التَّحْكِيمِ فِي اللَّعَانِ، وَفِي جَوَازِهِ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا الْمَاورِدِي فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ (١١: ١٣٤).

(٦) «روضة الطالبين» (٨: ٣٥٥).

(٧) للمتولي.

سبق، قال: وفي كلام بعضهم ما يقتضيه، والمرجح عند المتأخرين: الاستئناف^(١).

[٣٥/أ] ومنها: أنه كان يختار أن الملائع يقول في لعانه: هذا من زناً ما هو

مني، تبعاً لنص الشافعي^(٢)، وصحح جماعة الاكتفاء بقوله: من زناً^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن الملائع إذا قذفها بزناً آخر يلاعن، وقال: إنه الصواب؛ لأنه زوج قاذف، تتناوله الآية الشريفة، ولم يظهر كذبه في هذا القذف^(٤)، والمصحح في «الروضة»^(٥) تبعاً «للشرح»: أنه لا يلاعن فيها، وهل عليه الحد أو التعزير؟ فيه اختلاف ترجيح بين البغوي والسرخسي^(٦).

(١) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٣٤٦).

(٢) في «الأم» (٥: ١٣٤).

(٣) منهم البغوي في «التهذيب» (٦: ٢٠٩)، والنووي في «روضة الطالبين» (٨: ٣٥١).

(٤) «فخروجه من اللعان لا وجه له، ولا يلزم من ظهور كذبه في تلك الدعوى، وإقامة الحد عليه بامتناعه من اللعان أن يكون كاذباً في القذف الثاني الحادث في الزوجة، فالصواب أنه يلاعن». انتهى من حواشي البلقيني على «روضة الطالبين» (٧: ٣٣٤).

(٥) وعلمه النووي بأنها بائن ولا ولد بينهما. انظر: «روضة الطالبين» (٧: ٣٣٣).

(٦) يعني أبا الفرج الزاز السرخسي كما صرح به البلقيني في «حواشي الروضة» (٧: ٣٣٣) حيث نُقِلَ عنه القول بالحد لمن قذف زوجته بزناً آخر.

قلت: عبارة البغوي في «التهذيب» (٦: ٢٠١): وإن قذفها بزنية أخرى، هل يُحدُّ فيه وجهان: أصحُّهما، وهو قول عامة الفقهاء: يُعزَّر، ثم سواء إن قلنا: يُحدُّ أو يُعزَّر فهل له أن يلاعن لإسقاطه؟ فيه قولان: أصحُّهما: لا، لأنه ظهر كذبه بالحد الأول.

قلت: كلام البغوي نقله البلقيني في «حواشي الروضة» (٧: ٣٣٣-٣٣٤) وتعبه بقوله: ما ذكره في ذلك من تصحيح أنه لا يلاعن مردود، فإن هذا زوج قاذف تناوله الآية الشريفة... فالصواب أنه يلاعن، وما صححه أبو الفرج الزاز من أنه يُحدُّ هو المعتمد، وما صححه البغوي في ذلك غير معتمد، وادّعى البغوي أنه قول عامة العلماء. انتهى.

ومنها: أنه كان يختار أن الحربية إذا سببت وكان زوجها مسلماً لا يلزمها عدة وإنما يلزمها الاستبراء؛ لعموم الإخبار في استبراء المسيئات^(١)، والمرجح عند الأصحاب: لزوم العدة^(٢)، وما قاله شيخنا حسن قوي.

ومنها: أنه كان يختار في التي انقطع دمها، لا لعلّة تُعرف كبعد فراغ الرضاع والنقاء من المرض: أن تربص تسعة أشهر وتعدّ بعدة تبعاً للقول القديم^(٣)، بل هو منصوِّص عليه أيضاً في الجديد، ولصحة ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والجديد المرجح عند الأصحاب: تصبر^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أن العدّتين من الحريّين يتداخلان على النصّ في «الأم»^(٥) في تفرّيع نكاح أهل الشرك، ونسبه البنديجي^(٦) إلى «الجامع الكبير» وصحّحه هو والبعويّ فهو المعتمد، خلافاً لمن رجّح عدم التداخل^(٧).

(١) فمن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٢٢٨)، وأبو داود (٢١٥٧) وغيرهما عن أبي سعيد الخدريّ، أن النبي ﷺ قال في سنيّ أوطاس: «لا يقع على حامل حتى تضع، وغير حامل حتى تحيض حيضة».

(٢) انظر: «أسنى المطالب» (٧: ١٣٦).

(٣) حكاه النووي في «روضة الطالبين» (٨: ٣٧١).

(٤) وحمله على الانقطاع لعارض يُعرف. انظر: «الوسيط» للغزالي (٦: ١٢٤)، و«روضة الطالبين» (٨: ٣٧١).

(٥) «الأم» (٥: ٥٤).

(٦) الإمام الجليل أبو علي الحسن بن عبّيد الله بن يحيى البنديجي الشافعي. أحد أصحاب الوجه في المذهب، تفقه بأبي حامد الإسفراييني، وكتب عنه «التعليق»، وكان من أهل الديانة والورع، وصنّف التعليقة المسماة بالجامع، و«الذخيرة»، وأثنى عليه النووي. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٧: ٣٤٣)، و«طبقات ابن قاضي شعبة» (١: ١٨٣).

(٧) وانظر تعليل القولين في «نهاية المطلب» (١٥: ٢٧٠).

ومنها: أنه كان يختار أنه لا يحرّم على الحادّة توبُّب العَصْب^(١)؛ لصحة الحديث فيه^(٢)، وقال: هو المُعْتَمَدُ في الفتوى، وحمل قول الشافعيّ على أنه لم يبلغه الخبر، أو بلغه وقام عنده ما يمنع العمل به من تعارضٍ ورجوعٍ إلى أصلٍ وقياسٍ أو حمّله على الأسود كلّهُ^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن الأمة إذا ادّعت الوطء وأُمِّيَّة الولدٍ وأنكر السيّد ذلك أن السيّد يحلف، خلافاً لمن جزم بعدم التحليف حيث لا ولد، وصحّح عدم التحليف عند وجود الولد.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا ارتضع قبل انفصال جميعه ثبت التحريم إذا انفصل حياً ولا [٣٥/ب] يمنع من ذلك استتارُ باقيه^(٤)، والمرجّح عند الأصحاب: أنه لا يثبت التحريم إلا إذا ارتضع بعد انفصال جميعه.

(١) على وَزْنِ فَلَس: بُرْدٌ يُضْبَغُ غَزْلُهُ ثُمَّ يُنْسَجُ.

(٢) يعني ما ثبت من حديث أم عطية رضي الله عنها قالت: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا نَنْطِيبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا تَوْبَ عَصْبٍ أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض برقم (٣١٣)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة برقم (١١٢٨).

(٣) يعني قول الإمام الشافعيّ في «الأم» (٥: ٢٤٨): «فَأَمَّا كُلُّ صِبَاغٍ كَانَ زِينَةً، أَوْ شَيْءٌ فِي الثَّوْبِ يُضْبَغُ كَانَ زِينَةً مِثْلَ الْعَصْبِ وَالْحَبْرَةِ وَالْوَشْيِ وَغَيْرِهِ فَلَا تَلْبَسُهُ الْحَادُّ غَلِيظًا كَانَ أَوْ رَقِيْقًا». انتهى.

(٤) لم يُصْرَحْ بالاختيار، بل حكى قولاً عن الصيمريّ، العِمْرانيّ في «البيان» (١١: ١٤٤) «أَنَّ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ لَا عِنْدَ خُرُوجِ جَمِيعِهِ». انتهى. وانظر اختيار البلقيني في «حاشية روضة الطالبين» (٧: ٤٥٠).

قلت: وهذا الذي حكاه البلقيني هو أحد وجهين حكاهما ابن كجّ كما في «روضة الطالبين» (٧: ٩).

ومنها: أنه كان يختار أن من ارتضع من خمسٍ مُستولَداتٍ لا يكونُ ولدًا للمستولد، كما لو ارتضع من بناتٍ وأخوات، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوى، والمرجَّحُ عند الأصحابِ التحريمُ ويصير ولدًا له^(١)، وما قاله شيخنا حسنٌ.

ومنها: أنه كان يختار أن المتعة الواجبة في الأمة التي فوّض سيدها بُضعها يُرجعُ بها على المرضعة لا بنصفِ مهرِ المثلِ وفاقاً لابنِ الحداد^(٢)، خلافاً لهم في إيجابِ نصفِ مهرِ المثلِ^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن السفهية إذا أكلت مع زوجها على العادة سقطت نفقتها وإن لم يأذن الوليُّ إذا كان الزوجُ هو وليُّ المالِ^(٤)، خلافاً لترجيحِ النوويِّ حيثُ اعتبر إذنَ الوليِّ بالإطلاقِ في النفقة^(٥)، وقال شيخنا: والكسوة في ذلك كالنفقة، حتى لو كساها بلا إذنِه مُدَّةً وكان وليُّها الذي زوّجها هو وليُّ المالِ سقطت الكسوة أيضاً كالنفقة، وما قاله شيخنا ظاهرٌ.

ومنها: أنه كان يختار أن الزوجة لو اعتاضت عن النفقة الواجبة دراهمَ أو الكسوة الواجبة لم يجز، كما لا يجوزُ الاعتياضُ عن إبلِ الدية؛ لأنها معلومةُ القدرِ

(١) وعَلَّله النوويُّ بأنَّ اللبنَ له، وهنَّ -يعني المستولَدات- كالظروفِ له، فعلى هذا تحرُّمُ المرضعاتِ على الطفلِ لا بالرِّضاع، بل لأنهنَّ موطَّأتُ أبيه. انظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٠).

(٢) عبارة البلقيني: «ما قاله ابن الحداد هو الصواب، وليس هو تفريراً على أن الزوجَ يرجعُ بنفسِ المسمى، بل هو مُفرِّغٌ على أن الزوجَ يرجعُ بنصفِ مهرِ المثل، وسببه أن البُضعَ لم يُنظرَ إلى مقابلِ كلِّه بل نُظِرَ إلى ما جُعِلَ عَوَضَه شرعاً». «حاشية روضة الطالبين» (٧: ٤٦٣).

(٣) وهو الأظهر وفق كلامِ النووي في «روضة الطالبين» (٩: ٢١).

(٤) انظر اختياره في حاشية «روضة الطالبين» (٨: ٢١).

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٥٨).

مجهولة العين، والمرجَّحُ عند الأصحابِ جوازُ الاعتياضِ عن النفقة والكسوة^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن تقديمَ الطعامِ المسمومِ يُوجبُ القصاصَ على المُقَدِّمِ، حيث أكله المُقدَّمُ له وماتَ وأقامَ الأدلة على ذلك، وبَسَطَ القولَ في ذلك في «تصحیح المنهاج» فليُنظرَ منه^(٢)، وهو أحدُ أقوالِ الشافعيِّ، والمرجَّحُ عند الأصحابِ تفصيلٌ، وهو إن كان الآكلُ صبيّاً أو مجنوناً وجبَ القصاصُ، وإن كان بالغاً عاقلاً ولم يعلم حالَ الطعامِ وجبتِ الدِّيةُ^(٣).

ومنها: أنه كان يختار فيما لو سقط إنسانٌ على مسلمٍ وبجانبه كافرٌ: أنه لا ينتقلُ إلى الكافرِ، وتَتَعَيَّنُ الإقامةُ على الذي وقع عليه، قال شيخنا: لأن ابتداءَ المفسدة وهو الوقوع كان بغير اختياره^(٤)، خلافاً للشيخ عزَّ الدين ابن عبد السلام، حيث جَوَّزَ الانتقالَ إلى الكافرِ^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ وجوبَ القصاصِ في كَسْرِ السِّنِّ إذا انضبط، وانكسر بلا صَدْعٍ ولا زيادةٍ؛ لِصَحَّةِ الحديثِ في ذلك^(٦)، قال: وهو ظاهرٌ

(١) على الأصح، ولو اعتاضت خبزاً أو دقيقاً أو سويقاً، فالمذهبُ أنه لا يجوز، وهو الذي رجَّحه العراقيون والرويان وغيره لأنَّه ربا، وقطع البغويُّ بالجواز؛ لأنها تستحقُّ الحبَّ وإصلاحه وقد فعله. انتهى من «روضة الطالبين» (٩: ٥٤).

(٢) واختاره أيضاً في حاشية «روضة الطالبين» (٨: ٩٤) وعبارته ثمة: «إنما يجبُ القصاصُ إذا شهد العدلانِ بأنه - يعني السمَّ - يقتلُ غالباً وإن قلَّ».

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٣٠).

(٤) اختاره الشيخ في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ١٤٣.

(٥) انظر: «القواعد الكبرى» لابن عبد السلام (١: ١٣٤).

(٦) يعني ما ثبت من حديث أنس بن مالك: أن الرُّبْعَ عَمَّتْهُ كَسْرَتُ ثِيْبَةٍ جارية فطلبوا إليها العَفْوُ فأبوا، فعرضوا الأرضَ فأبوا، فاتوا رسولَ الله ﷺ، وأبوا إلا القصاصَ، فأمر رسولُ الله ﷺ =

النَّصُّ^(١)، والمرجَّحُ عند الأصحاب: وجوبُ الدية خاصةً^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ أن من استحقَّ قطعَ اليدِ فلقط^(٣) [٣٦/أ] الأصابعَ ليس له أن يعودَ إلى قطعِ اليدين من الكُوعِ تبعاً للإمام^(٤)، وقال: إنه الأصحُّ، والمرجَّحُ عند الرافعيِّ والنوويِّ تبعاً للبعويِّ أن له العودَ^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ عَدَمَ وجوبِ القصاصِ في إزالةِ المعاني من السَّمْعِ والبطشِ^(٦) والشَّمِّ والدَّوقِ بل فيهم الدِّيةُ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه^(٧)، خلافاً لتصحيح المتأخرين من وجوبِ القصاص^(٨).

= بالقصاص، فقال أنس بن النَّضر: يا رسولَ الله، أَتُكْسَرُ ثِيْبَةُ الرَّبِّيعِ؟ لا والذي بعثك بالحقِّ لا تُكْسَرُ ثِيْبَتُهَا، فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، كتاب الله القصاصُ». فرضي القومُ فعقوا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩: ٣١٤)، والبخاري، كتاب التفسير، باب ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨] برقم (٤٥٠٠) واللفظ له، وانظر تمامَ تحريجه في «مسند أحمد».

(١) وهو الذي استنبطه الإمام الحافظ ابن حجر من الحديث حيث قال: وفيه: «جَرَيَانُ الْقِصَاصِ فِي الْأَسْنَانِ، وَمَحْلُهُ فِيمَا إِذَا امْكَنَ التَّمَاثُلُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَكْسُورُ مُضْبُوطاً، فَيُزَادُ مِنْ سِنِّ الْجَانِي مَا يُقَابِلُهُ بِالْمِيزِدِ مِثْلًا» انتهى من «فتح الباري» (١٢: ٢٢٥).

(٢) انظر: «البيان» للعمراني (١١: ٥٣٣-٥٣٤).

(٣) يعني أخذها بالقطع دون الكف. انظر: «المصباح المنير» مادة (لقط).

(٤) في «نهاية المطلب» (١٦: ٢٢٠)، وانظر اختيار البلقيني في «حاشية روضة الطالبين» (٨: ١٥٠).

(٥) قد حكى البغويَّ وجهين في المسألة: أصحُّهما: يجوزُ كما في النفس، لو قطع يدًا له أن يعودَ فيحرِّزَ رقبته. انتهى من «التهذيب» (٧: ١٠٥) وانظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٨٤).

(٦) يعني الأطراف.

(٧) في «الأم» (٦: ١٣٣).

(٨) انظر: «التهذيب» للبغويَّ (٧: ٩٥).

ومنها: أنه كان يختار أن التخميس^(١) في الدية: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة تبعاً لأصل الشافعي في ذلك ولأحاديث وآثار وردت في ذلك^(٢)، خلافاً لترجيح المتأخرين في التخميس حيث جعلوا مكان ابن مخاض ابن لبون^(٣).

ومنها: أنه كان يختار وجوب ما تغرمه عاقلة الحاكم من الدية فيما يُخطئ به الحاكم في معرض الأحكام ومصالح الإسلام في بيت المال، وقال: هو الراجح دليلاً^(٤)، خلافاً للشيخ عز الدين ابن عبد السلام حيث منعه من الميل عن الوجوب^(٥).

ومنها: أنه كان يختار فيما إذا ضرب الأذنين فيسأ: وجوب الحكومة لا الدية تبعاً لنص الشافعي^(٦)، والمرجح عند الرافعي ومن تبعه تبعاً للبغي: وجوب الدية^(٧).

ومنها: أنه كان يختار أن الأمان لا يصح من الآحاد عند التقاء الصفوف، قال شيخنا الأخ: كتبناها عنه، انتهى. خلافاً لمن صحح ذلك.

(١) يعني جعلها على خمسة أقسام.

(٢) انظر: «الأم» (٦: ١٢٢)، وهو الذي جزم به البغوي في «التهذيب» (٧: ١٣٥).

(٣) الذي جزم به النووي هو ما اختاره المصنف، لكنه نقل عن ابن المنذر: أنه أبدل بني اللبون ببني المخاض. انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٢٥٥).

(٤) قاله في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»: ص ١٥٥. وعَلَّله العِمْراني بأن الخطأ يكثر منه في اجتهاده وأحكامه، فلو أوجبنا ذلك على عاقلته لأجحف بهم. انظر: «البيان» (١١: ٥٩١).

(٥) انظر: «القواعد الكبرى» (١: ١٤٥).

(٦) في «الأم» (٦: ١٣٣).

(٧) انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٢٩١).

ومنها: أنه كان يختار أن الكفار إذا نزلوا على حكم حاكم لا بد أن يحكم الإمام، قال شيخنا الأخ: كتبناها عنه، انتهى. خلافاً لمن لم يعتبر ذلك.

ومنها: أنه كان يختار تكفير من قال بخلق القرآن تبعاً لجماعة من الأئمة^(١).

ومنها: أنه كان يختار أن الردّة بمجردها تُحبط العمل على معنى ذهاب الأجر لا على معنى وجوب القضاء إذا أسلم، نصّ على ذلك الشافعي رضي الله عنه، خلافاً لما اشتهر عند الشافعية من أن الردّة لا تُحبط العمل إلا إذا اتصل بها الموت^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن الشهادة بالردّة لا بد فيها من التفصيل^(٣)، وقال: إنه المعتمد في الفتوى، والمرجح عند المتأخرين تبعاً للإمام^(٤): قبول الشهادة بالردّة مطلقاً.

ومنها: أنه كان يختار فيما إذا سرق رُبْع سبيكة لا تساوي رُبْعاً مضروباً: القطع تبعاً لنصّ الشافعي في كتبه، ولما عليه أكثر الأصحاب، قال: وهو المذهب المعتمد، والمرجح عند المتأخرين: عدم القطع^(٥).

(١) قد حكى العمراني في «البيان» (١٣: ٢٨٣) عن الإمام الشافعي أنه قال في مواضع من كتبه: «من قال بخلق القرآن: فهو كافر».

(٢) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٣).

(٣) وهو حاصل كلام الإمام الشافعي في «الأم» (٦: ١٧٢).

(٤) حيث قال: إذا شهد شاهدان على ردّة شخص، فقال المشهود عليه: كذبا في شهادتهما، أو قال: ما ارتددت، فالشهادة مسموعة، والحكم بالردّة نافذ، ولا يُقبل تكذيب الشاهدين، ويقال: الخطب يسير، فجدد الإسلام، فإذا فعل زال حكم الردّة بعد انقضائها. انتهى من «نهاية المطلب» (١٧: ١٧٠).

(٥) وهو الذي مشى عليه النووي، وجعله الأصحّ، وبه قال الإصطخري وأبو علي بن أبي هريرة =

ومنها: أنه كان يختار أنه لا قطع على أحد الزوجين، بِسَرِقَةِ مَالِ الْآخِرِ تَبَعاً
لنَصِّ الشافعي رضي [٣٦/ب] الله عنه، لكنه قال: إن الأرجح من جهة القياس
قطع الزوج دون الزوجة، والذي رَجَّحَهُ المتأخرون تبعاً للبعوي والشيخ أبي
حامد واختيار المزي: القطع مطلقاً^(١).

ومنها: أنه كان يختار قطع النباش وإن كان القبر بِمَضْيَعَةٍ، تبعاً لظاهر نص
الشافعي في «الأم» و«مختصر المزي»^(٢)، خلافاً لتصحيح المتأخرين: أنه لا قطع إذا
كان القبر بِمَضْيَعَةٍ^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن القطع لا يثبت باليمين المردودة، تبعاً لنص الشافعي
رضي الله عنه في «الأم»، و«مختصر المزي»، والمُرجَّح عند المتأخرين: ثبوت القطع
باليمين المردودة^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أن قاطع الطريق المتحتم قتله إذا عفا عنه الوارث،
لا يستحق السال تبعاً لنصوص الشافعي رضي الله عنه وكلام أصحابه، خلافاً
لتصحيح المتأخرين حيث أوجبوا المال إذا عفا الولي عنه^(٥).

= والطبري، وصححه الإمام وغيره، وجزم به العبادي. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١١٠)،
و«التهذيب» للبعوي (٧: ٣٥٩).

(١) انظر: «التهذيب» (٧: ٣٩٥) وللإمام الجويني تفصيل نافع في «نهاية المطلب» (١٧: ٢٨٧).

(٢) انظر: «الأم» (٦: ١٦١).

(٣) وبه قطع الشيرازي في «المهذب»، والغزالي في «الوسيط» (٦: ٤٦٩) وانظر: «روضة الطالبين»
(١٠: ١٣٠).

(٤) انظر: «الوسيط» للغزالي (٦: ٤٨٠).

وعَلَّله النووي بأن اليمين المردودة كالأقرار وكالبينة، وكلاهما يُوجبُ القطع، انظر: «روضة
الطالبين» (١٠: ١٤٣).

(٥) انظر: «التهذيب» للبعوي (٧: ٤٠٣-٤٠٤).

ومنها: أنه كان يختار أن الله تعالى سلب الخمر منفعتها حين حرّمها، خلافاً لمن قال: يجوزُ التداوي بها إذا علم أن الشفاء يحصلُ بها^(١).

ومنها: أنه كان يختار في المصادَر إذا غلبَ على ظنّه أن المصادِر يقتله إن لم يدفع إليه ماله أنه لا يدفعه إليه في هذه الحالة بل إذا تحقّق دفعه، واستدلّ على ذلك بقوله ﷺ: «من قُتِلَ دون ماله فهو شهيدٌ...»^(٢) الحديث، خلافاً للشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام حيث ذهب إلى وجوب الدّفع مُطلقاً حيث غلبَ على ظنّه أو نحو ذلك^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن سائر حدود الله تعالى تسقطُ بالتوبة والإصلاح تبعاً لنصّ الإمام الشافعيّ رضي الله عنه في «الأم»^(٤)، و«مختصر المزني» وقال: به أقول، قال شيخنا: فوجب أن يُفتى به، خلافاً لترجيح المتأخّرين في عدم السقوط بالتوبة^(٥).
ومنها: أنه كان يختار أن الدابة إذا بالّت أو رائت في الطريق، فتلفَ بذلك

(١) ومن قال بذلك الإمام عز الدين ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» ص ٩٥، وعبارته ثمة: «ولا يجوزُ التداوي بالخمر على الأصحّ إلا إذا علم أن الشفاء يحصلُ بها، ولم يجد دواءً غيرها».
(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب من قُتِلَ دون ماله برقم (٢٤٨٠)، ومسلم كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من قصد أخذ مالٍ غيره، برقم (١٤١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

وأخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في قتال اللصوص برقم (٤٧٧٢)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب من شهر السلاح برقم (٢٥٨٠)، والترمذي، أبواب الديات، باب ما جاء فيمن قُتِلَ دون ماله برقم (١٤٢١) وغيرهم من حديث سعيد بن زيد وصحّحه ابن حبان (٣١٩٤) وفيه تمام تخريجه.

(٣) انظر اختياره في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ١٧٤.

(٤) حيث قال: «ونحن نُحبُّ لمن أصاب الحدَّ أن يَسْتَرَّ وأن يَتَّقِيَ الله عزَّ وجلَّ، ولا يعودَ لمعصية الله، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقبلُ التوبة عن عباده». انتهى بحروفه من «الأم» (٦: ١٤٩).

(٥) وهو الذي صحّحه الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٧: ١٨٧).

نفس أو مالٌ يجب الضمان، وهو المنقول عن النص في الحج^(١)، خلافاً للمجزوم به في الصيال من عدم الضمان.

ومنها: أنه كان يختار استحباب السلام على من في الحما كما في غيره، خلافاً لترجيحهم من المنع، قال شيخنا: وهذا - يعني ترجيحهم - لا يقوم عليه دليل، ولا سيما إذا كان في الموضع الذي يوضع فيه الثياب^(٢)، وما ذكره الرافعي من التعليل تمليل. انتهى.

ومنها: أنه كان يختار أن الكفار إذا دخلت بلاد الإسلام وحصلت المقاومة بالأحرار، أنه يشترط في خروج العبيد إذن السادة^(٣)، وقال: إنه المعتمد في الفتوى، وهو مقتضى نص الشافعي رضي الله عنه خلافاً لترجيحهم عدم الإذن^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أنه لو وجد كافرين في حال المبارزة، أحدهما فيه قوة ولكن ليس عنده معرفة بمكائد الحروب والقتال، والآخر ضعيف لكنه عارف بمكائد الحروب والقتال، فيقدم قتل القوي الذي لم يعرف على الضعيف العارف، قال: من قبل أن الضعيف العارف مختلف في جواز قتله، بخلاف القوي، فإنه لا خلاف في جواز قتله^(٥)، خلافاً للشيخ عز الدين ابن عبد السلام حيث ذهب إلى تقديم قتل الضعيف العارف على القوي الذي لم يعرف، وما قاله شيخنا حسن^(٦).

(١) وهو الذي صححه الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٦: ٥٧٠)، وعَلَّله بأن هذا إما لا يمكن التصون منه، وفي إثبات الضمان فيه، منع من المرور والطروق، انتهى كلامه. وهو الذي اختاره الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١٠: ١٩٨).

(٢) هذا كالمستفاد من كلام إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٧: ٤٢١).

(٣) وهو حاصل كلام إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٧: ٤١٠).

(٤) وهو أحد وجهين في المسألة حكاهما إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٧: ٤١٠).

(٥) قاله في «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ١٤٣.

(٦) لتمام الفائدة انظر «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٧: ٤٦٤)، فقد حرر هذا الخلاف تحريراً نافعاً.

ومنها: أنه كان [٣٧/أ] يختار أن المتحيز إلى الفقة القريبة، لا يُشارك الجيش فيما غنموا بعد فراقه تبعاً لنص الشافعي رضي الله عنه، خلافاً لتصحيح المتأخرين من المشاركة^(١).

ومنها: أنه كان يختار أنه لا يجوز ذبح مأكول اللحم في التبسط؛ لصحة الحديث في ذلك، خلافاً لترجيحهم من جواز ذلك^(٢).

ومنها: أنه كان يختار عدم جواز إعراض كل الغانمين عن الأخماس الأربعة، وقال: إنه الصواب، خلافاً لهم حيث جوزوا ذلك^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن مكة - شرفها الله تعالى - فتحت قهراً بغير قتال تبعاً لنص الشافعي رضي الله عنه في «البويطي»^(٤)، قال شيخنا: لا يُعبرُ بأنها فتحت صلحاً كما قال الأصحاب.

(١) وهو أصح الوجهين عند النووي، وعَلَّه بقاء نُصْرَتِهِ والاستنجد به، فهو كالسرية القريبة تشارك الجيش فيما غنمه. انظر: «روضة الطالين» (١٠: ٢٤٨).

(٢) يوضحه قول النووي في «روضة الطالين» (١٠: ٢٦٢): ويجوز ذبح الحيوان المأكول للحمة كتناول الأطعمة. وقيل: لا يجوز لندور الحاجة إليه، والصحيح الأول، ثم قال الجماهير: لا فرق بين الغنم وسائر الحيوانات المأكولة.

(٣) في المسألة قولان حكاها الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٧: ٥١٠)، وعَلَّل الاختيار الذي مشى عليه البلقيني بأنه يقي - لو قدرنا الإسقاط - كالحُصْم ومصارفه، ولا وجه لصرف مال الغنمة إلى هذه المصارف دون غيرها، فينبغي أن يكون المغنم خموساً، قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

(٤) وهو أحد قولين حكاها الماوردي في «الخواوي» (١٤: ٢٢٥)، وذكر أدلة الفريقين، ثم صار إلى ترجيح قول الأصحاب، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ قَتَلْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الفتح: ٢٢] ثم قال: يعني والله أعلم أهل مكة، فدل على أنهم لم يقاتلوا، ولو قاتلوا لم يُنصروا.

ومنها: أنه كان يختار أن الجارية إذا تَلَفَتْ في صورة العِلَجِ يَغْرَمُ قيمَتها، خلافاً لهم^(١).

ومنها: أنه كان يختار أن النَّظَرَ في التقريرِ بالجزيةِ إلى الآباءِ، حتى لا يُقَرَّ من أبوه وثنى وأُمُّه كتابيةً تبعاً لنصِّ الشافعي رضي الله عنه، وقال: إنه المعتمدُ في الفتوى^(٢)، خلافاً لترجيحهم^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن الغَنِيِّ يَمْلِكُ ما يُهدى إليه من لحم الأضحية، تبعاً لنصوصِ الشافعي وما عليه أكثرُ الأصحابِ، خلافاً لترجيحِ المتأخرين، تبعاً للغزالي من عدم التملك^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أن المسابقةَ لا تجوزُ على الفيل، تبعاً للشيخ أبي حامدٍ رأسِ العراقيين، والقاضي أبي الطَّيِّبِ والمحاملي وغيرهم^(٥)، قال: لأنه لا كَرَّ له ولا قَرَّ^(٦)، خلافاً لترجيحِ المتأخرين من الجواز^(٧).

(١) انظر تفصيل المسألة في «نهاية المطلب» (١٧: ٤٨١). و«روضة الطالبيين» (١٠: ٢٨٦).

(٢) وهو غير سديد عند الإمام الجويني في «نهاية المطلب» (١٨: ١٦).

(٣) وهو ما عبَّرَ عنه الجويني بقوله: والوجهُ القطعُ بقبولِ الجزيةِ منه؛ لأنَّ شُبْهَةَ الكتاب تلحقه، وقد ذكرنا أنا نكتفي بشُبْهَةِ الكتابِ في قبولِ الجزيةِ وعليه أثبتنا قبولَ الجزيةِ من المجوسي. انتهى من «نهاية المطلب» (١٨: ١٦).

(٤) حيث قال في «الوسيط» (٧: ١٥٠): «ولا يكفي في هذا القدرِ الإطعام، بل لا بُدَّ من التملكِ للفقير». فدلَّ بمفهوميهِ على عدم التملكِ للغني.

(٥) وهو الذي مشى عليه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٨: ٢٣١).

(٦) ونقله العِمْراني عن الإمام أحمد، فهو كالبقر. انظر: «البيان» (٧: ٤٢١).

(٧) منهم شيخ المذهب النووي إذ قال: «وتحوز المسابقةُ على الفيل والبغل والحمار، على المذهب» انظر: «روضة الطالبيين» (١٠: ٣٥٠).

ومنها: أنه كان يختارُ عَدَمَ اشتراطِ بيانِ الباديِّ بالرمي، فإذا لم يتبيناهُ صَحَّ العقدُ، ويُقرَعُ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ في «الأم»^(١)، وهو المعتمد وعليه جرى القاضي أبو الطيب، خلافاً لمن صحَّح الاشتراطَ^(٢).

ومنها: أنه كان يختارُ اشتراطَ^(٣) صلاحية المدفوعِ في الكسوة، للمدفعِ إليه عن الكفارة، فلا يجوزُ سراويلُ صغيرٍ لكبيرٍ تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه، خلافاً لمن صحَّح الجوازَ وعدمَ الاشتراطِ^(٤).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ الليمونَ ليس [٣٧/ب] من الفاكهة، فإذا حلف لا يأكلُ الفاكهةَ لا يحنثُ بأكله، خلافاً لترجيحِ النوويِّ من زياداته تبعاً للمتوليِّ في دخول الليمونِ في الفاكهة^(٥).

ومنها: أنه كان يختارُ أنَّ القِثَاءَ والخيارَ من الفاكهة، فإذا حلف لا يأكلُ الفاكهةَ، حنثُ بأكلِهما أو بأكلِ واحدٍ منهما، تبعاً لنصِّ الشافعيِّ رضي الله عنه، خلافاً لترجيحِ النوويِّ أيضاً من زياداته في عدم دخولهما في الفاكهة^(٦).

ومنها: أنه كان يختارُ أن من حلف لا ينكحُ لا يحنثُ بعقدِ الوكيلِ تبعاً

(١) «الأم» (٤: ٢٤٥) إذ قال: «ولا يجوزُ في القياس أن يتشارطا أيهما يبدأ فإن لم يفعلا اقترعا».

(٢) انظر: «الحاوي الكبير» للهاوردي (١٥: ٢٠٩) إذ قال: «وأما اشتراطُ الابتداء فهو مُعْتَبَرٌ في الرميِّ دون السَّبْق».

(٣) وقع في ترجمة الجلال (١٤/أ): «لا يشترط صلاحية المدفوع». والمثبت كما في الأصل وهو الأُشْبَه بالصواب.

(٤) وبه قال القاضي حسين، وعَلَّله الإمام النوويُّ بأنَّه لا يُشْتَرَطُ أن يلبسَ الآخِذُ ما أَخَذَهُ. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٢٢).

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٤٣).

(٦) المصدر السابق (١١: ٤٣).

لمقتضى نصوص الشافعي رضي الله عنه ولما عليه أكثر الأصحاب^(١)، وهو المعتمد في الفتوى، خلافاً لترجيح المتأخرين من الحنث^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن لحم البقر لا يتناول الجاموس للعرف، فإذا حلف لا يأكل لحم البقر لا يحنث بأكل لحم الجاموس، خلافاً لترجيح الرافعي ومن تبعه تبعاً للبغي في الحنث بأكل لحم الجاموس^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أن نذر اللجاج فيه كفارة يمين، تبعاً لنص الشافعي رضي الله عنه وأقوال الصحابة قبله، ولأقوال التابعين، ورجحه جمع كثير من أصحاب الشافعي، وصححه الرافعي في «المحرر»، وهو الفتوى^(٤)، خلافاً لترجيح النووي من زياداته: أنه يتخير الناذر^(٥).

ومنها: أنه كان يختار أن المكلف إذا اجتهد في عمل وبان خطؤه، أنه يثاب على عمله لظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تُولَوُا فِثْمَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وذهب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام إلى أنه لا يثاب على عمله لأنه خطأ، ولكن يثاب على قصد العمل بالحق^(٦)، قال شيخنا رضي الله عنه بعد ذلك: ولكن

(١) وبه قطع الصيدلاني والغزالي، وهو عندهما كالبيع. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٤٧-٤٨).

(٢) وبه قطع البغوي؛ لأن الوكيل هنا سفير محض. انظر: «روضة الطالبين» (١١: ٤٨).

(٣) حيث قال في «التهذيب» (٨: ١٢٧): «ولو حلف لا يأكل لحم البقر، فأكل لحم الجاموس يحنث». انتهى وانظر كلام النووي في «روضة الطالبين» (١١: ٤٠).

(٤) وهو الأصح من ثلاثة أقوال عند البغوي في «التهذيب» (٨: ١٤٧) واحتج له بقوله ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين» أخرجه مسلم، كتاب النذر، باب في كفارة النذر برقم (١٦٥٤)، وأبو داود، كتاب الأيمان والنذر برقم (٣٣٢٣)، والترمذي، كتاب النذر والأيمان، باب في كفارة النذر برقم (١٥٦٧) وغيرهم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٢٩٥) ولتأمام الفائدة انظر: «الحاوي الكبير» (١٠: ٣٦٢).

(٦) «قواعد الأحكام» ص ١٣١.

يشهد لما قَعَدَهُ الشَّيْخُ - يعني ابنَ عبد السلام - قولُ النبي ﷺ لعمر بن العاص: «اقضِ على أنَّكَ إِن أَصَبْتَ كَانَ لَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَإِن أَخْطَأْتَ كَانَ لَكَ حَسَنَةٌ وَاحِدَةٌ...» الحديث، رواه الدارقطني وأعلَّه وله قصة. انتهى^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ أن التصدِّي للفتيا أفضلُ من التصدِّي للقضاء؛ لأن متعلِّقَ الفتيا أعمُّ^(٢)، خلافاً للشيخ عز الدين ابن عبد السلام، حيثُ عكس ذلك^(٣).

ومنها: أنه يختارُ في عزلِ القضاةِ بالريبةِ تفصيلاً، وهو أنه لا يخلو: إما [٣٨/أ] أن يكونَ الإمامُ الذي يعزَلُ بالريبةِ، هو الذي باشرَ ولايةَ القاضي بعد استيفاء شروطها أم لا، فإن كان هو الذي باشرَ ولايته بعد استيفاء شروطها، فلا يجوزُ له عزله بمجردِ الريبةِ، وإلا جازَ، وهذا تفصيلٌ حسنٌ قويٌّ، خلافاً للشيخ عز الدين ابن عبد السلام أيضاً، حيثُ ذهب إلى أنه يجوزُ عزله مطلقاً، باشرَ أم لم يباشر^(٤)، قال شيخنا رضي الله عنه: لا يقال: عمرُ رضي الله عنه كان يعزَلُ بمجردِ الشكوى ونحو ذلك؛ لأننا نقولُ: إن ذلك كان معروفاً من مذهبه رضي الله عنه وخولِفَ فيه^(٥).

(١) انظر: «الفوائد الجسام» ص ١٧٧. والحديث المذكور أخرجه الدارقطني في «السنن» (٤: ٢٠٣) بإسنادٍ ضعيفٍ جداً، وأفته الفرَجُ بن فضالة، وهو ضعيف الحديث، ومحمد بن عبد الأعلى، وأبوه مجهولان.

(٢) انظر اختيار السراج البلقيني في «الفوائد الجسام» ص ١٨٢. ولتمام الفائدة انظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٨: ٤٥٨).

(٣) انظر: «قواعد الأحكام» ص ١٣٥.

(٤) المصدر السابق ص ٨١.

(٥) قاله في «الفوائد الجسام» ١٢٨. ولتمام الفائدة، انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣: ٢٥٥).

ومنها: أنه كان يختار أن على زاعم أنه حُبِسَ ظُلماً، الحجة لا على خَصْمِهِ، تبعاً للمأوَرديّ والفُورانيّ، وقال: إنه الصواب^(١)، خلافاً لترجيح المتأخرين تبعاً للغزاليّ أن الحجة على الخصم.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا ادّعى وكيل الغائب على غائب لا بد من التحليف للاستظهار فيتأخر الحال إلى حضوره، قال: وهو المعتمد، خلافاً لترجيح المتأخرين تبعاً للإمام والغزالي: من أنه لا حاجة إلى التحليف.

ومنها: أنه كان يختار أنه لو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم، فشافه بالحكم لا يُمضيه إذا عاد إلى بلده وإن جُوزَنا القضاء بالعلم، قال: لأن القاضي في غير محل ولايته كالمعزول، وإذا سمع المعزول أو مَنْ لم يلِ الحكم من حاكم: «أني حكمتُ بكذا» فهو شاهدٌ على الحاكم، وذلك لا يحصل به العلم المجوِّز للقضاء، وإنما يسوغُ له أن يشهد على حكم الحاكم، قال: وهو المعتمد خلافاً لترجيح المتأخرين تبعاً لجمع من العلماء من جواز الحكم بذلك.

ومنها: أنه كان يختار أن ما لا يؤمنُ فيه الاشتباه إذا كان غائباً، لا تُسمع البيّنة فيه إلا بحكم^(٢)، خلافاً لمن لم يشترط ذلك^(٣).

ومنها: أنه كان يختار أنه لا بد من قاسمين في القسمة^(٤)، خلافاً لمن اكتفى بقاسم واحد.

(١) وهو الذي مشى عليه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٨: ٥٧٠).

(٢) في ترجمة الجلال (١٤ / أ): «كما لا يحكم».

(٣) انظر بحث المسألة في «روضة الطالبين» (١١: ١٨٩).

(٤) وقَيَّده الماورديّ بالقسمة التي يُحتاج فيها إلى تعديل أو تقويم، وهو القول الثاني في المذهب.

انظر: «الحاوي الكبير» (١٦: ٢٤٧).

ومنها: أنه كان يختار أن اليراع لا يحرّم [٣٨/ب] سماعه تبعاً للرافعي^(١)،
خلافًا لترجيح النووي من المنع^(٢).

ومنها: أنه كان يختار أن مَنْ شَهِدَ بجريمةٍ يتعلّقُ بها حقُّ آدميٍّ لا يجبُ
على الشاهد أن يُعرّفَ بها أربابها، خلافًا للشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام حيث
أوجب ذلك.

ومنها: أنه كان يختار أن سُنَّةَ الاستتابة يُعتَبَرُ فيها التقريبُ لا التحديدُ تبعاً
لنصّ الشافعيّ رضي الله عنه حيثُ اعتبرها شهراً^(٣)، خلافًا لترجيح المتأخرين
تبعاً للأكثرين^(٤).

ومنها: أنه كان يختار أن البيّنة المؤرّخة مُقدّمةٌ على المطلقة تبعاً لنصّ الشافعيّ
رضي الله عنه^(٥)، خلافًا لمن جعلها سواءً، وهم المتأخرون^(٦).

ومنها: أنه كان يختار فيما لو اشترى شيئاً وأخذ منه بيّنةً مطلقةً، عدم الرجوع
بالثمن على البائع، خلافًا لمن رجّح الرجوع.

(١) وهو الذي صحّحه الغزالي في «الوسيط» (٧: ٣٥٠)، وفي المسألة وجهان حكاها الجويني في
«نهاية المطلب» (١٩: ٢٢).

(٢) حيث قال: الأصحُّ أو الصحيحُ تحريمُ اليراع، وهو هذه الزّمارة التي يُقال لها الشّبابة. انظر:
«روضة الطالبين» (١١: ٢٢٨).

(٣) وهو منقولٌ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: «البيان» للعمراني (١٢: ٤٧).

(٤) انظر: «روضة الطالبين» (٧: ١٦٩).

(٥) لأن المؤرّخة تُرجّح بسبق التاريخ، أما المطلقة فلا تتعرّض إلا للملك الحال. انظر: «نهاية
المطلب» (١٩: ١٤٥).

(٦) لأن المقصودَ عندهم من البيّنة هو: التعرّض للملك في الحالة الراهنة، وقد استويا في ذلك،
فلا أثر بعد ذلك للتقدّم والتأخر. انظر: «نهاية المطلب» (١٩: ١٤٤).

ومنها: أنه كان يختار أن القائف يجوز أن يكون أصم وأن يكون أخرس إذا كانت له إشارة يفهمها كل أحد، خلافاً لمن جزم بالمنع فيها^(١).

ومنها: أنه كان يختار أن المريض إذا اشترى أباه أو ابنه، لا يصح الشراء إذا كان عليه دين مستغرق، خلافاً لتصحيح المتأخرين تبعاً للبغوي.

ومنها: أنه كان يختار أن التدبير وصية تبعاً لنص الشافعي رضي الله عنه في مواضع كثيرة ذكرها شيخنا في «تصحيح المنهاج»، خلافاً لهم حيث رجحوا: أنه تعليق عتيق بصفة.

ومنها: أنه كان يختار أنه إذا أوصى لمُدبِّره بألفٍ ولا آخرَ بألفٍ، أن المدبِّر يُقدِّم عتقه من الثلث ثم تجري المُحاصصةُ بينه وبين الوصية الثانية بوصيته، قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: كتبناها عنه، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: لأن المدبِّر عتقه بالموت والوصية له وللأجنبي يُحتاج فيها إلى القبول فيتأخران عن حق المدبِّر، وما قاله شيخنا حسن.

ومنها: أنه كان يختار أنه يجوز الاستبدال عن نُجوم الكتابة الصحيحة، وقال: إنه المذهب، خلافاً لترجيح المتأخرين تبعاً للبغوي من المنع^(٢).

ومنها: أنه كان يختار جواز بيع المكاتب إذا رضي؛ لصحة الحديث في قصة بريدة، خلافاً لمن منع ذلك.

ومنها: أنه كان يختار صحة بيع المكاتب بشرط العتيق رضي أو لم يرَضْ، خلافاً لمن لم يُجز ذلك.

(١) وهو ابن كج على ما حكاه النووي في «روضة الطالبين» (١٢: ١٠١)، حيث قال: «ولا يجوز أن يكون أعمى ولا أخرس».

(٢) انظر بسط المسألة في «نهاية المطلب» للجويني (١٩: ٤٥٥).

ومنها: أنه كان يختار [٣٩/أ] أن الكتابة الفاسدة لا تنسخُ بجنونٍ واحدٍ منها، خلافاً لترجيحهم في بطلانها بجنونِ السيّد^(١).

ومنها: أنه كان يختارُ ثبوت الاستيلادِ في أمةِ المبعُضِ التي ملكها بكسبِ الحرِّيَّةِ تبعاً للماورديّ وغيره، خلافاً لمن لم يُثبت الاستيلادَ.

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ من اختياراتِ شيخنا الوالدِ رضي الله عنه في المذهبِ وانفراداته للدليل، ولو أردنا استيعابَ اختياراته المحصورة في كتبه ومسوداته غير فتاواه التي سارت في الآفاقِ لاحتملَ مجلّداتٍ، وفي هذا القدرِ كفايةٌ، ولنقتصر عليه، والله أعلم.



(١) انظر بسط المسألة في «نهاية المطلب» للجويني (١٩: ٣٦٢).

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ شَيْءٍ مَّا تَعَقَّبَ بِهِ عَلِيُّ الرَّافِعِيِّ وَالنُّوويُّ فِي الْحِكَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

من ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»^(١) لما ذَكَرَ الْأَوْجَةَ الثَّلَاثَةَ فِي الدُّودِ المتولِّد من الفاكهة ونحوها: الحِلُّ مطلقاً، والتحريمُ مطلقاً، والحِلُّ مع الفاكهة ونحوها: أنه ليس في المتولِّد إلا وجهان: الحِلُّ مطلقاً، والحِلُّ مع الطعام، أما التحريمُ مطلقاً فلا يوجد مُصَرَّحاً به في تصنيفٍ من تصانيفِ الْأَصْحَابِ^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي»^(٣) حيث قال: إنه رُوِيَ فِي اللَّوْنِ وجهٌ أنه لا يطهَّرُ المحلُّ ما دام باقياً، ذكره في «التتمة»^(٤): إنه ليس في «التتمة» في اللون هذا الوجه، يعني: أنه لا يطهَّرُ، فلا بد من الغسلِ حتَّى يزولَ اللونُ، بل

(١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٥٦) وزاد: وليس في «الشرح» يعني «الكبير» إثبات الأوجه، وقد بسطتُ الكلامَ عليه في الفوائد.

(٢) وهو الذي جزم به أيضاً في «فتاواه» (١: ١٢٥) في المسألة الأولى: «إذا قلنا: إنه يُعْفَى عن أكلِ دودِ الفاكهة والجبن وما في معنى ذلك معه تبعاً، فهل يجبُ غَسْلُ الفمِ منه، ويكونُ المعفوُّ عنه هو الأكلُ فقط للعُسْرِ والمشقة، أم نقولُ: إنه معفوُّ عنه مُطلقاً حتَّى لا يجبُ غَسْلُ الفمِ منه؟ أجاب: لا يجبُ غَسْلُ الفمِ تفريراً على النجاسة؛ لأنَّ هذه النجاسة معفوُّ عنها فلا يتعلَّقُ بها إيجابُ غَسْلِ كدمِ البراغيثِ المعفوِّ عنه». انتهى.

(٣) في «الشرح الكبير» (١: ٢٤١).

(٤) زاد الرافعيُّ: ونسبه إمامُ الحرمين إلى صاحبِ «التلخيص».

الذي في «التمة» حكاية وجهين في أنه: يَطْهَرُ أو يُعْفَى عنه مع كونه نَجَساً، وهذا غير ما يظهر من كلام الشارح.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي»^(١) فيمن أحدث بعد غسل جميع بدنه إلا رجليه: أن عليه غسل الرجلين عن الجنابة مقدماً، ومؤخراً ومتوسطاً، ويغسل سائر الأعضاء عن الحدث [٣٩/ب] على الترتيب، وقال: هذا الأصح واختيار ابن سريج وابن الحداد: أن ما نسبته إلى اختيار ابن الحداد مخالف لما في «فروعه»، فإنه ذكر في «فروعه» فرعاً جزم فيه بخلاف ما ذكره عنه الشارح، فإنه قال: ولو أن جنبا أحدث قبل تمام غسله وتوضأ بنية الحدث، ثم أتى بباقي غسله، كان طاهراً من الجنابة، وعليه الوضوء ثانياً لصلاته، ووقع في بعض نسخ «الفروع» تعليقه بأنه لا يخرج من الحدث الأدنى قبل خروجه من الحدث الأعلى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي»^(٢) حيث قال: إن مالكا رحمه الله قال: إذا استيقن الطهارة وشك في الحدث، أخذ بالحدث احتياطاً إذا كان خارج الصلاة، وإن كان في صلاة مضى في صلاته^(٣)، وأنه حكى في «التمة» وجهاً عن بعض الأصحاب يوافق مذهب مالك.

قال شيخنا: لم أجد الوجه المذكور في «التمة» ولا في غيرها، وإنما حكاها في «التمة» عن الحسن هو البصري فقط.

وكتب على «حاشية الروضة»^(٤) على قوله: «ولنا وجه»: أنه إذا شك في الحدث

(١) «الشرح الكبير» (٣٥٩: ١) بتصرف يسير في العبارة.

(٢) المصدر السابق (٧٩: ٢).

(٣) انظر: «الذخيرة» للقرافي (٢٤٦: ١).

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١١٣: ١).

خارج الصلاة وجب الوضوء»^(١): إنَّ هذا ليس بثابت، فإنَّ في «الشرح»^(٢) حكاة عن حكاية «التتمة» وليس في «التتمة» ولا في غيرها من كتب الأصحاب.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية شرح المذهب» فيما إذا اجتهد في الإناءين فلم يغلب على ظنه شيء: أنه إذا تيمم وصلى قبل الإراقة فتيَّمه باطلٌ ويلزمه إعادة الصلاة^(٣): إنَّ قوله: «فتيَّمه باطلٌ» لم يقل به [٤٠/أ] أحدٌ من الأصحاب^(٤)، وإنما تكلموا في أنه إذا تيمم هل يُعيد أم لا؟ وكلام جمع منهم صريحٌ في أنه يُخَيَّر بين التيمم قبل الصبِّ وبين التيمم بعده، وإنما يفرقان في القضاء.

ولعلَّ المصنِّفَ اعتقد أن إيجاب القضاء يلزم منه إبطال التيمم، وليس الأمر كذلك، فالحاضر في الموضع الذي يغلب فيه وجود الماء إذا تيمم يلزمه القضاء، ولا نقول: إن تيممه باطلٌ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»^(٥) حيث قال من زيادته: «وحكى صاحب «البيان» قولاً غريباً: أنه يجبُ وضعُ الأنفِ مكشوفاً: إنَّ الذي حكاه صاحبُ «البيان» هو وضعُ الأنفِ، ولم يتعرض للكشف^(٦)، فقال: وقال سعيد بن جبير وعكرمة والنخعي وإسحاق: يجبُ السجودُ عليها ولا يجوزُ الاقتصارُ على

(١) زاد النووي: «وهذا شاذٌّ أو غلط».

(٢) «الشرح الكبير» (٢: ٧٩).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١: ١٨٦) وعَلَّله بقوله: «لأنه تيمم ومعه ماءٌ طاهرٌ ييقين هكذا قطع به الجمهور، وهو الصحيح».

(٤) انظر: «البيان» للعمراني (١: ٥٨).

(٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٢٦٨).

(٦) عبارة العمراني في «البيان» (٢: ٢١٦): «والواجبُ عندنا هو السجودُ على الجبهة دون الأنف».

واحدٍ منهما، وحكاها أبو زيد^(١) المَرْوَزِيُّ قولاً لنا، وليس بمشهورٍ، فهذا الكلام إنما هو في وجوبِ الوضعِ ولم يتعرض للكشف، ولا يلزمُ من وجوبِ كَشْفِ الجبهة أن يكون كَشْفُ الأنف واجباً.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»^(٢) لما حكى الخلاف في الصلاة المُعَادَةِ أَنْ فِي وَجْهِ كُلِّهَا^(٣) فَرَضَ: أنه حكى الرافعي في «الشرح»^(٤) هذا الوجه عن حكاية المتولي في «التتمة»، والذي في «التتمة» إنما هو في المنفرد يُعِيدُ الصلاة مع الجماعة، أما إذا صَلَّى في جماعة ثم وجد جماعةً أخرى فلا^(٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»^(٦) في الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة فيمن يُغَسِّلُ الحنثي: أنه في حق الرجال كالمرأة، وفي حق النساء كالرجل أخذاً بالأحوط^(٧): هذا الثاني ذكره هنا وهم؛ لأن الكلام في الأوجه المُفَرَّعة على [٤٠/ب] الغُسْلِ، وهذا مانع في الغُسْلِ، وقد بحث معه فيه شيخنا شيخ الإسلام

(١) في الأصل: «أبو بكر». وصَوَّبناه من «البيان» (٢: ٢١٧)، وهو على الجادة في «حاشية الروضة».

(٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٣٣٨).

(٣) كذا في الأصل، وفي «ترجمة البلقيني» لولده الجلال (٢٢/أ): «أنها»، وهما جَيِّدَتَانِ متجهتان.

(٤) «الشرح الكبير» (٤: ٣٠٢).

(٥) عبارة البلقيني نقلاً عن «التتمة»: «وقال أصحابنا: إن كليهما فَرَضُهُ، وهو مذهبُ الشعبيِّ

والأوزاعي، وعَلَّلَ في «التتمة» بأن الخطاب سقط بالفعل الأول، فكان فرضاً وقد فاتت صفةُ

الجماعة فيها فأمرناه بإعادتها، وليس يمكن إعادة الصفة وحدها، فحكمنا أن الجميع فرض».

انتهى. ومثل ذلك لا يحسنُ فيما إذا صَلَّى أولاً في جماعة. وملخصُ ذلك: أن الصلاة في الجماعة

المُعَادَةِ ليس فيها إلّا قولان، وفي المنفرد يُعِيدُ، قولان ووجه. انتهى. من «حاشية الروضة».

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣١).

(٧) «روضة الطالبين» (٢: ١٠٥).

الأخ^(١) أبقاءه الله تعالى لما درّس بالزاوية كتاب النكاح وظهر له أن معناه أن يُغسَلَ في ثوبٍ محتاطاً في لمسه، وهو بحث حسن^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» حيث قال: «أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن»^(٣) فقال: لا إجماع في ذلك^(٤)، وسيأتي في كلامه أن المأخوذ^(٥) يُصْرَف مَصْرَفَ خُمْسِ الْخُمْسِ على قول، وحينئذٍ فلا يكون زكاةً، وتُؤْخَذُ من الذمّي.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي» حيث قال: «إن الدّين إن كان ماشيةً لا زكاة فيه، وذكروا له معنيين: أحدهما: أن السّوم شرطٌ لزكاة المواشي، وما في الذمّة لا يتصف بالسّوم، قال الرافعي: ولك أن تقول: لم لا يجوز أن تكون الماشية الثابتة في الذمة، موصوفة بوصف كونها سائمةً، ألا ترى أننا نقول إذا أسلم في اللحم يُتعرّض لكونه لحم راعية أو معلوفة»^(٦).

(١) يعني أخاه الجلال عبد الرحمن.

(٢) انظر: «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٢ / ب).

قلت: عبارة الجلال البلقيني في «حاشيته على الروضة» (٢: ٣١) هي: «هذا الثاني فيه نظر؛ لأنه إذا جعل في حق النساء كالرجل لم تُغسَل النساء، وإذا جعل في حق الرجال كالمرأة لم يُغسَل الرجال، فكيف يصح إدخال هذا تحت: يُغسَلُ إلى أن يُقال: يجيء على هذا: أنّه يُغسَل. وإن جعلنا كذلك كما تقدّم فيما إذا مات رجلٌ وليس هناك إلا أجنبيةٌ وعكسه، فإن الإمام - يعني الجويني - والغزالي رجّحا أنّه يُغسَل، ويلفّ الغاسلُ خرقةً على يده، فيأخذ بالأحوط ويعمل بذلك.

(٣) «روضة الطالبين» (٢: ٢٨٢) وعبارته ثمّة: «وهو إجماع لا خلاف في وجوب الزكاة في المعدن».

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ١٧٩).

(٥) في الأصل: «الموجود». وصوّبناه من «حاشية الروضة».

(٦) «الشرح الكبير» (٥: ٣٠١).

قال شيخنا: ما ذكره الشارح من السؤالِ بمسألة السَّلَمِ وَهَمٌّ؛ لأنَّ الغرضَ أن الموصوفَ الثابتَ في الذمة لا يُوصَفُ بِسَوَمٍ، وإن كان وصفُ السَّوَمِ يثبتُ في الذمة، والفرقُ بين الأمرين: أنَّ الموصوفَ بالسَّوَمِ هو المُشَخَّصُ الذي اتَّفَقَ له السَّوَمُ دون الشائع، وأنَّ الثابتَ في الذمة الحيوانُ بوصفِ السَّوَمِ لا الحيوان الذي يُوصَفُ بأنه سائمة.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الرافعي» في رهن مال الزكاة حيث قال: «وإن أبطلنا في الجميع أو في قدر الزكاة خاصة، وكان الرهن مشروطاً في بيع، ففي [٤١/أ] فساد البيع قولان، وإن لم يفسد فللمشتري الخيار»^(١). قوله: «فللمشتري الخيار» وَهَمٌّ، وصوابه: فللبائع أو فللمرتهن الخيار. انتهى.

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: لعل الأصل: فللمشتري - بالطاء - فحوها النسخ إلى المشتري. انتهى^(٢). وهو اعتذار حسن.

ومن ذلك: ما كتبه بخطه على «حاشية الروضة» حيث قال في الأشهر الحرم: «وأفضلها المحرم، وبلي المحرم في الفضيلة شعبان، وقال صاحب «البحر»^(٣): (أفضل الحرم رجب) وليس كما قال»^(٤):

ما ذكره عن صاحب «البحر» ليس كما قال، بل الذي في «البحر»: «قال أصحابنا: ومن أراد أن يصوم شهراً فأفضل الشهور بعد المحرم رجب»^(٥) فلعل

(١) «الشرح الكبير» (٥: ٥٥٧).

(٢) انظر: «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٢ / ب).

(٣) يعني الإمام الروياني في «بحر المذهب».

(٤) «روضة الطالين» (٢: ٣٨٨).

(٥) «بحر المذهب» (٤: ٣٤٢).

الشيخ سقط من النسخة التي وقفَ عليها: «بعد المحرم»^(١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في مسائل الاستئجار للحج، وأنه هل يُشترط تعيين الميقات: «والطريق الثاني: إن كان للبلد طريقان مختلفا الميقات أو طريق يُفْضَى إلى ميقتين، كالعقيق وذات عرق اشترط وإلا فلا»^(٢).

قوله: «كالعقيق وذات عرق» ليس مثلاً صحيحاً؛ لأن العقيق ليس بميقات يكون الإنسان فيه مُسيئاً بمجاوزته غير مُحرم مع قصد النسك، وإنما هو ميقات أفضلية^(٣)، فالأفضل أن يُحرَم المشرق من العقيق، والواجب الإحرام من ذات عرق^(٤).

قال شيخنا الأخ - مَنَّعَ اللهُ المسلمين ببقائه -: «ومن ذلك»^(٥): ما أفادناه من أن الرافيعي [٤١/ب] جزم بأنه لا يصحُّ وقوفُ المغمى عليه، فوهم النووي فنقل عنه أنه يصحُّ، ثم اعترض فقال: «الأصحُّ عند الجمهور: أنه لا يصحُّ وقوفُ مغمى عليه»^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في مسائل تدارك الرمي في قوله: «وإذا قلنا: إنه قضاء فتوزيع الأقدار المُعينة على الأيام مستحق، ولا سبيل إلى

(١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٢٧٠) وزاد: «وقد وقفتُ على نسخة من نسخ البحر» فوجدت كما ذكر.

(٢) «روضة الطالبين» (٣: ١٩).

(٣) في الأصل: «أفضل». وصوبناه من «حاشية الروضة».

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٢: ٣٠٤) وعبارته ثمة: «ولو أخر الإحرام إلى ذات عرق جاز».

(٥) يعني من المواطن التي وهم فيها الإمام النووي.

(٦) «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٣/أ)، وانظر كلام النووي في «روضة الطالبين» (٣: ١٠٨).

تقديم رمي يوم إلى يوم، ولا إلى تقديمه على الزوال^(١): هذا الموضع فيه وهم إن لم يُحمَل على تأويل، وبيان ذلك: ولم يذكر شيئاً بعد ذلك^(٢).

قال شيخنا الأَخ^(٣): وقلتُ أنا: إنه إن أريد أن رمي المتروك إذا قلنا: قضاء لا يجوز تقديمه على الزوال كان وهماً؛ لأننا إذا قلنا على أنه إذا يجوز تقديم رمي يوم التدارك على الزوال، فإذا قلنا: قضاء من باب أولي، فهذا صحيح، لكن لا خصوصية لذلك بهذا القول، بل على أن التدارك أداء الحكم، كذلك لا يتقدم رمي ذلك اليوم على الزوال، والظاهر أنه أراد الثاني لاقرانه بقوله: «ولا سبيل إلى تقديم رمي يوم إلى يوم» يعني بخلاف ما إذا فرعنا على الأداء، فإن الإمام^(٤) قال: «لا يُمنع تقديم رمي يوم إلى يوم» وبحث الرافعي معه فقال: لا يجوز التقديم^(٥)، وقال في «الروضة» من زياداته: «الصواب الجزم بمنع التقديم»^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في مسائل الاشتراك والازدحام على الصيد: «أنه إذا كانت الجئاة ثلاثة، وأرُس كل جناية ديناراً [٤٢/أ] والقيمة عشرة، أن على الوجه الثالث المنسوب للفقّال في مسألة الجارحين يلزم الثالث ثلاثة منها: ديناران وثُلث هي ثلث القيمة يوم جنايته، وثُلثان هما ثلث الأرض»^(٧).

(١) «روضة الطالبين» (٣: ١٠٨).

(٢) يعني أن إيضاح المسألة لم يكتمل لدى السراج البلقيني في حاشيته على «روضة الطالبين».

(٣) في «ترجمة البلقيني» (٢٣/أ).

(٤) يعني إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٤: ٣٢٣).

(٥) «الشرح الكبير» (٧: ٤٠٣).

(٦) «روضة الطالبين» (٣: ١٠٨) وزاد: «وبه قطع الجمهور تصريحاً ومفهوماً». وهو حاصل عبارته

في «المجموع شرح المذهب» (٨: ٢٤٠).

(٧) «روضة الطالبين» (٣: ٢٦٣)، وهو الذي مشى عليه في «المجموع شرح المذهب» (٩: ١٣٦).

قال شيخنا: «هذا لا يستقيم؛ لأن القيمة يوم الجناية الصادرة من الثالث ثمانية لا سبعة، والسبعة إنما هي ثلث القيمة عند جنايته، وذلك ديناران وثلثان، وإذا كان كذلك فالواجب على الثالث ديناران وثلثان، وذلك ثلث القيمة عند جنايته، وثلثا دينار من الأرش، والجملة ثلاثة وثلث لا ثلاثة، والجملة على الكل أحد عشر، لا عشرة وثلثان^(١)».

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله: «إن الغداف^(٢) الصغير حرام على الأصح^(٣)»: «إن هذا ليس في «شرح الرافعي»، بل فيه ما يقتضي تصحيح أنه حلال، وقد صحح البغوي أنه حلال^(٤)، وصرح بحله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب، وقال المحاملي في «المجموع»: إنه المذهب^(٥)».

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله في مسائل السموك تفرعاً على الوجه الثالث: «إن ما أُكِلَ نظيره في البرّ حلال وما لا فحرام، قلت: على هذا لا يحل ما أشبه الحمار وإن كان في البرّ حمار الوحش المأكول، صرح به صاحبنا «الشامل»^(٦) و«التهذيب»^(٧) [٤٢/ب]: لم يصرّح بذلك في «الشامل»، وإن ما في

(١) «حاشية روضة الطالبين» (٣: ٥١٨) بتصرف ملحوظ في العبارة.

(٢) وهو الغراب الصغير يكون أسوداً أو رمادي اللون.

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ٢٧٣).

(٤) انظر: «التهذيب» (٨: ٦٤-٦٥).

(٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٤) ووقع فيه: وقال المحاملي في «التجريد» واختاره في المرشد. ولتنام الفائدة انظر: «البيان» للعمراني (٤: ٥٠٦)، و«حلية العلماء» للقفال الشاشي (٣: ٣٥٥).

(٦) يعني ابن الصبّاغ.

(٧) «روضة الطالبين» (٣: ٢٧٥)، وانظر كلام الإمام البغوي في «التهذيب» (٨: ٣٦).

«التهذيب» جرى عليه في «المحرر» وليس بمُعْتَمَد بل المُعْتَمَدُ حِلُّهُ، إلخاقاً لَوْحْشِيٍّ بَوْحْشِيٍّ^(١).

ومنها: ما كتبه على «حاشية الروضة»: فيما يعيش في الماء والبر: واستثنى القاضي أبو الطيب النَّسَنَسَ على ذلك الوجه أيضاً، يعني حِلَّ الجميع، وامتنع الروياني وغيره من مساعدته، زاد في «الروضة»: «ساعده الشيخ أبو حامد»^(٢).
قال شيخنا: «لم يُساعِدْهُ الشيخ أبو حامد، بل قال: إنَّ مذهبَ الشافعي حِلُّهُ»^(٣).

ومن ذلك: ما كتبه بخطه على «حاشية الرافي» في قوله: «فإن كان في البلد نقدٌ واحدٌ أو نقودٌ لكنَّ الغالبَ التعاملُ بواحدٍ منها انصرف العقدُ إلى المعهود وإن كان فلوساً»^(٤): إنَّ ما ذكره في الفلوسِ يُستشكَلُ تصويرُهُ أوَّلاً ويُمْنَعُ الحكمُ فيه آخرًا، فإنَّه إنَّ صَوَّرَ ذلك بأن باعه شيئاً بمئة درهم، فقد ذُكِرَت الدراهمُ فكيف تنصرفُ إلى الفلوسِ؟ وإن قال: من الفلوسِ فهذا تقييدٌ لا إطلاقٌ، وإن كان عادةً البلدِ أن يُطلقوا الدراهمَ على عددٍ معيَّنٍ من الفلوسِ، فهذا ينبنى على أن العرفَ الخاصَّ هل يرفعُ الحكمَ العامَّ^(٥)؟ وفيه كلامٌ في الصداق، ويخرجُ منه الترجيحُ بخلافِ ما جزمَ به الشارح.

(١) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٣).

(٢) «روضة الطالين» (٣: ٢٧٥).

(٣) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٧: ٣).

(٤) «الشرح الكبير» (٨: ١٤٠).

(٥) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١: ٩٢).

ومن ذلك: [٤٣/أ] ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «ولو رأى المسك خارج الفارة، ثم اشتراه بعد الرد إليها، فإن كان رأسها مفتوحاً جاز، وإلا فعلى قولي بيع الغائب»^(١) كأن هذه النسخة غلط، والصواب في «شرح الرافعي»: «ثم اشتراه بعد الرد إليها، فإن كان رأسها مفتوحاً أو رأى أعلاه يجوز، وإلا فعلى قولي بيع الغائب»^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه بخطه على «حاشية الروضة» حيث قال من زياداته في شرط الأجل: «قلت: لا يشتراط احتمال بقاءه إليه، بل ينتقل إلى وارثه»^(٣): إن الضمير في «بقائه» في كلام الرافعي الذي نقله عن الروياني هو للمشتري، ولذلك قال: «للعلم بأنه لا يبقى هذه المدة، ويسقط الأجل بالموت»^(٤) فقول المصنف في «زياداته»: «بل ينتقل إلى وارثه» وهم؛ لأن الضمير للمشتري، والمشتري إذا مات يحل الدين المؤجل بموته^(٥)، فعلى هذا يكون قول المصنف «ينتقل إلى وارثه» إنما قاله لاعتقاد أن الضمير للبائع^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «زيادة الروضة» في فصل في حقيقة القبض على قوله: «قلت: وحكى الرافعي بعد هذا وجهاً عند بيع الأرض المزروعة في باب الألفاظ المطلقة في البيع أنه لا يصح بيع الدار المشحونة، وأن الإمام حكى أنه

(١) «روضة الطالبين» (٣: ٣٧٥).

(٢) «الشرح الكبير» (٨: ١٥٦).

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ٤٠١).

(٤) «الشرح الكبير» (٨: ١٩٧).

(٥) بالاتفاق كما في «حاشية الروضة» (٣: ١٢٠).

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ١٢٠).

ظاهر المذهب»^(١): لم يُحكَّ الرافعيُّ هذا الوجه، وإنما حكاه في صيرورتها مقبوضةً مع الأمتعة كما في المزروعة^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في العرايا [٤٣/ب] في قوله: «ولو باع رجلان لرجلين لم يُجزَّ فيما زاد على عشرة أوسق ويجوز فيما دون العشرة، وفي العشرة القولان»^(٣) هذا غلطٌ لا خلاف فيه^(٤)؛ وذلك لأنه منع ما زاد على عشرة أوسق قطعاً، وهذا لا يستقيم؛ لأن في هذه الحالة ما وقع في حكم أربعة^(٥) عقود فحيثُذَّ يجوز فيما دون العشرين قطعاً، ولا يجوز فيما زاد على العشرين، وفي العشرين القولان، وصرح بذلك صاحب «البيان»^(٦) والقاضي أبو الطيب، وكلامُ المصنِّف في الردِّ بالعيب والشُّفعة صريحٌ فيه^(٧).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا أجزَّ الراهنُ المرهونَ بعد القبض، وكان الدينُ حالاً أو مؤجَّلاً يحلُّ قبل انقضاء مدَّتها، فإنَّ الإجارة باطلةٌ على المذهب، وقال في «التتمة»: يبطل في قدر الأجل، وفي الزائد قولاً تفريقاً

(١) «روضة الطالبين» (٣: ٥١٧). وانظر كلامَ إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٥: ١٣١).

وكلامُ الرافعي في «الشرح الكبير» (١٢: ٢٥٣).

(٢) في الأصل: «المزارعة»، وصوَّبناه من «حاشية البلقيني على الروضة» (٣: ٢٢٦) و«ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٤ / أ).

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ٥٦٣).

(٤) زاد في «حاشيته على الروضة» (٣: ٢٧٠): «إذا فرَّعنا على الصحيح في تعدُّها بالبائع. نعم وقع في «التتمة» و«الكافي» ما يدلُّ على خلافٍ فيه، وهو يتفرَّع على الضعيف» انتهى.

(٥) في الأصل «أربع» والمثبت هو الأصوب.

(٦) يعني العمراني في «البيان» (٥: ٢١٢).

(٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٢٧٠).

الصفقة^(١): إنَّ هذا معكوسٌ، والذي في «التتمة»: أنه يبطل في الزائد، وفي الباقي قولاً تفريق الصفقة^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله في الرهن: «إذا جنى على طرف سيده عمداً فله القصاص، فإن اقتصَّ بطل الرهن»^(٣): ظاهره وهم؛ لأنَّ الرهن باقٍ في العبد وتعلقه في الأجزاء إنما يظهر في غرم البدل، ولا بدّل هاهنا، فلا يوصفُ الرهن بالإبطال إلا على تقدير: بطل في ذلك الجزء، وعلى معنى أنه لا يتعلّق بالسيد البدل، بخلاف ما لو جنى عليه أجنبيٌّ فإنه لا يبطل الرهن، لكن يؤخذ^(٤) ذلك البدل ويجعل رهناً مضافاً إلى العبد^(٥).

[٤/٤] وأفاد شيخنا^(٦): أن ما ذكره في «الروضة»^(٧) في التفليس من أنَّ الديون المؤجلة تحلُّ بالجنون على المشهور، ليس في الرافعي ما يدلُّ عليه^(٨)، وإنما فيه عن الشيخ أبي محمد ترتيب الخلاف في الفلَس على الخلاف في الجنون^(٩)، وأنَّ

(١) «روضة الطالبين» (٤: ٧٤).

(٢) زاد السراج البلقيني: «وهذا التخريج صرح به الماوردي أيضاً، وهو أظهر، ودليل ذلك ما نقله المصنّف عن الجمهور في مسألة إجارة الولي الصبي مدة يتحقّق بلوغه فيها بالسنّ».

(٣) «روضة الطالبين» (٤: ١٠٤).

(٤) في الأصل: «يوحد». وضبطناه من «حاشية الروضة».

(٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٣٩٢-٣٩٣).

(٦) يعني أخاه الجلال البلقيني؛ لأن والده لم يتكلّم على هذه المسألة في حواشيه على الروضة.

(٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٣: ٤١٧) وعبارته ثمة: «ولو جُنَّ وعليه مؤجل حلّ على المشهور».

(٨) انظر: «الشرح الكبير» (١٠: ٢٠١)، و«نهاية المطلب» (٦: ٤٠).

(٩) ثم جزم إمام الحرمين بقوله: «وبالجُملة لا وجه للمصير إلى حلول الأجل في غير الموت». انتهى. من «نهاية المطلب» (٦: ٤٠٢).

الحلول في صورة الجنون أولى، وأن الإمام رأى الترتيب بالعكس أولى؛ لأنَّ قِيمَ المجنون له أن يتناح له بثمن مؤجل عند ظهور المصلحة، فإذا لم يمنع الجنون ابتداء التأجيل فلأن لا يقطع الأجل دواماً كان أولى، وليس في ذلك ترجيح لما قال: إنَّه المشهور.

وأفاد شيخنا: إنَّ ما ذكره في «الروضة»^(١) فيما إذا اشترى ثوباً بعشرة، وصَبْغاً بدرهم وأفلس، فبيع الثوب بثلاثين، قال ابنُ الحدَّاد: للبائع عشرون، وللصباغ درهمان، وللمفلس ثمانية، وقال غيره: يُقسَّم الجميع على أحد عشر: عشرة للبائع ودرهم للصباغ، ولا شيء للمفلس: أنَّ صوابه: وسهم للصباغ؛ لأنَّ الثلاثين تُقسَّم على أحد عشر سهماً: عشرة أسهم للبائع، وسهم للصباغ^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الضمان في قوله: «قلت: قطع صاحبُ «الحاوي» بصحة الكفالة فيما لو تكفل برأسه، أو وجهه، أو عينه، أو قلبه، أو فؤاده وغيرها مما لا يحيا دونه أو جزء شائع»^(٣).

قال شيخنا^(٤): قوله «أو عينه» خطأ من جهة النقل، والمعنى: إما من جهة النقل

(١) «روضة الطالبين» (٤: ١٧٥)، ولتنام الفائدة، انظر: «الشرح الكبير» (١٠: ٢٧٢).

(٢) هذه من فوائد الجلال البلقيني على «روضة الطالبين» (٣: ٤٦٣) وعبارته ثمة: «الصواب أن يقول: وسهم للصباغ ولا شيء للمفلس، أما أن يقول: ودرهم للصباغ فلا يستقيم، وقد ذكر الرافي المسألة على الصواب فقال: يُقسَّم الجميع على أحد عشر: عشرة للبائع، وواحد للصباغ، أي: وسهم واحد للصباغ». انتهت.

(٣) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٣).

(٤) يعني أخاه الجلال، وهذه الفائدة ممَّا أخلت به الحواشي المطبوعة مع «روضة الطالبين» (٣: ٥٥٣) فقد ذكر قول النووي، ولم يُعلّق عليه بشيء، ووقع فيه: «مما لا يحيا دونه» وهو خطأ، والصواب: «مما لا يحيا دونه».

عن «الحاوي» فليس في العينين ذكرٌ فيه، وأما من جهة [٤٤/ب] المعنى فإنه يبقى دون العينين، ولعلها «أو كَبِدَه» فهي المذكورة في «الحاوي»^(١)، إلا إن كان المصنفُ قال: «أو عَيْنَه» وعنى بذلك عن النفس^(٢)، لكن لا يلائم ما هو فيه من ذكرِ الأجزاء. ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله: «وقبوله حَوَالَة المضمون له عليه»^(٣) فقال: هو كلامٌ لا يُحتاج إليه؛ لأنَّ مجردَ الحَوَالَة على الضامن، تُثبِت الحكمَ قَبْلَ أم لم يقبل^(٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الإقرار للحَمْل في قوله: «وإن انفصل حياً، فإن كان لدونِ ستة أشهرٍ من حين الإقرار استحقَّ»^(٥). قال شيخنا: فيه وهمٌ ظاهرٌ من جهة الاعتبارِ بحين الإقرار، والصوابُ الاعتبارُ في ذلك بوقتِ الموتِ في مسألة الوراثة، ووقتِ^(٦) الوصية في مسألة الوصية^(٧).

(١) «الحاوي الكبير» للماوردي (٦: ٤٦٥).

(٢) بل هو الذي أراده الماوردي، وعبارته الدالة عليه من قوله: «فأما إذا ذُكر في الكفالة عضوٌ من أعضائه، فإن كان العضو ممَّا يُعَبَّرُ به عن الجملة كقوله: كفلْتُ لك بعَيْنِ فلانٍ صَحَّتْ الكفالة كما لو قال: كفلْتُ لك بوجهِ فلانٍ». انتهى.

(٣) «روضة الطالين» (٤: ٢٦٧).

(٤) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٣: ٥٥٧) وزاد: «والعبارة المُعْتَبَرَةُ: وَحَوَالَةُ صاحبِ الدَّيْنِ على الدائن». انتهى. ثم مرَّ في بحثِ نفيس، ناقش فيه النووي والرافعي والبغوي رحمهم الله جميعاً.

(٥) «روضة الطالين» (٤: ٣٥٦).

(٦) في «حاشية البلقيني»: «بوقْف». وهو خطأ.

(٧) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٤: ٩١) وزاد: «ثم إطلاقُ القَوْلَيْنِ في صورتين لا يحسن، فالصوابُ تخصيصهما بصورة الوصية، فإنَّ المنفصلَ في بابِ الميراثِ لهذه المدة عند عدم الاستفراش وارثٌ قطعاً، والله أعلم».

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله في كتاب الشُّفْعَة: «السابع: إذا صالح عليه عن الدَّم أخذَ الشَّفِيعُ بقيمة الدية يومَ الجناية، ويعودُ قولُ ابنِ سُرَيْجٍ والبغويِّ»^(١).

قال شيخنا: هذا وهمٌ وقعَ [له]^(٢) في فهمِ كلامِ الرافعيِّ، وذلك أن الرافعيَّ قال هنا: «يعودُ فيه التَّخْرِيجُ ومذهبُ مالكٍ»^(٣)، يعني به: التَّخْرِيجَ المنسوبَ لابنِ سُرَيْجٍ من أن المهورَ لا يُؤْخَذُ بمهرِ المثلِ وإنما يُؤْخَذُ بقيمة الشَّقْصِ. قال الرافعي هناك: و«في التَّتمَة» أن بعضَ الأصحابِ خرَّجَ وجهاً أنه يأخذه بقيمة الشَّقْصِ، ثمَّ قال: وهذا مذهبُ مالكٍ»^(٤) وكان الرافعيُّ قدَّم قبل ذلك مسألةَ المتقوِّمِ فقال فيها: «وقال ابنُ سُرَيْجٍ: تُعْتَبَرُ قيمتهُ يومَ استقرارِ العقدِ بانقطاعِ الخيارِ وهذا ما أورده صاحبُ «التَّهْذِيبِ»»^(٥) وجماعة، وعن مالك: [٤٥/أ] أن الاعتبارَ بقيمة يومِ المحاكمةِ»^(٦) فاعتقدَ المصنِّفُ أنَّ قولَ الرافعيِّ في مسألة الصِّلحِ عن الدَّم، ويعودُ فيه التَّخْرِيجُ، ومذهبُ مالكٍ يعودُ إلى هذا، ووجهُ الوهمِ فيه: أن الصِّلحَ عن الدَّم لا يَثْبُتُ فيه الخيارُ، فلا يتأتَّى أن يجيءَ فيه قولُ ابنِ سُرَيْجٍ والبغويِّ»^(٧).

(١) «روضة الطالبين» (٥: ٨٧).

(٢) زيادة من حاشية البلقيني.

(٣) انظر كلامَ الرافعيِّ في «الشرح الكبير» (١١: ٤٤٩).

(٤) «الشرح الكبير» (١١: ٤٤٩).

(٥) يعني الإمامَ البغويَّ، انظر: «التَّهْذِيبُ» (٤: ٣٤٢) وعبارته ثَمَّة: «وَتُعْتَبَرُ قيمتهُ بيومِ استقرارِ

العقد، وهو حالة انقضاء الخيار، لا عِبْرَةٌ بما يزيدُ وينقص بعد ذلك».

(٦) «الشرح الكبير» (١١: ٤٤٨).

(٧) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٤: ٢٦٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله في شروط القراض: «الأول: أن يكون نقداً وهو الدراهم والدنانير المضروبة، ودليله الإجماع»^(١).

قال شيخنا: «لا إجماع في المسألة، فقد حكى الشافعي رضي الله عنه الخلاف في ذلك عن ابن أبي ليلى، ذكره في «اختلاف العراقيين»^(٢)، وحكى غير الشافعي رضي الله عنه الخلاف عن طاووس والأوزاعي ورواية عن أحمد رضي الله عنهم»^(٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في اللقيط يُنْفَق عليه على طريق الاستقراض وإن كان له قريب فالرجوع عليه، قال النووي من زياداته: «اعتباره القريب غريباً قلَّ مَنْ ذكره وهو ضعيف، فإن نفقة القريب تسقط بمضي الزمان»^(٤).

قال شيخنا: «تضعيف المصنّف ما ذكره من اعتبار القريب عجيب، فإن نفقة القريب لا تسقط بمضي الزمان عند استقراض القاضي، أو إذنه بالإقراض لغيبه أو امتناع، وقد صرح بما ذكره الرافعي [و]^(٥) الروياني في «البحر»^(٦) وجزم بذلك الماوردي في «الحاوي»^(٧) وهو الصواب»^(٨).

(١) «روضة الطالين» (٥: ١١٧).

(٢) لم أهد إليه في مظنته من «الأم».

(٣) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٤: ٢٨٩).

(٤) «روضة الطالين» (٥: ٤٢٥)، وانظر: «الشرح الكبير» (٦: ١٩٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ونقل البلقيني كلام الروياني ونصّه: «وإن بَانَ عَبْدًا رَجَعَ بالنفقة على سيده، وإن بَانَ له أَبٌ غنيٌ أخذها من أبيه».

(٧) «الحاوي الكبير» (٨: ٣٩).

(٨) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٤: ٥٩-٦٠).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتاب الوصية فيها إذا لم يكن له إلا وارث واحد فأوصى له بماله: «إن صاحب التتمة» حكى فيه وجهين: الصحيح منهما: أن الوصية باطلة [٤٥/ب]، والثاني: يصح فياخذها بالوصية. قلت: ومن فوائده لو حدث من عين التركة زوائد، إن قلنا: وصية لم يرثها، وإن قلنا: إرث، ملكها على الصحيح»^(١).

قال شيخنا: «هذا غير مستقيم، فإن الحادث بعد الموت وقبل القبول يبنى على الأقوال، فإن قلنا: بالوقف وهو الأصح فإذا قبل^(٢) تبين أنه ملكها، فكيف يستقيم الجزم بأنه لا يملكها، وإن قلنا: إنه لا يملك إلا بالقبول لم يملكها بجهة الوصية ولكن يملكها بجهة الإرث^(٣)، وقوله: «وإن قلنا: إرث ملكها على الصحيح» عجيب، فإننا إذا جعلناها إرثاً، ملك الزوائد قطعاً فكيف يتجه الخلاف؟»^(٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتاب الوديعة في قوله: «فرع: قال الإمام: إذا لم يوص أصلاً، فادعى صاحب الوديعة أنه قصر، وقالت الورثة: لعلها تلفت قبل أن ينسب إلى التقصير، فالظاهر براءة الذمة»^(٥).

قال شيخنا: الذي رأيته في «النهاية»^(٦) ما نصّه: «ولو مات ولم يوص،

(١) «روضة الطالبين» (٦: ١١١).

(٢) يعني الموصى له كما صرح به في «حاشية الروضة».

(٣) سواء قلنا: إلى التركة، أو إنها للوارث، ولا تعلق للتركة بها. انتهى من «حاشية الروضة».

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ١٨٤).

(٥) «روضة الطالبين» (٦: ٣٣٠).

(٦) «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١١: ٣٩٨).

فجاء مالكُ الوديعَةِ فادَّعَاها ونسبَ المِيتَ إلى التَّقْصِيرِ بِتَرْكِ الإِيصَاءِ بِهَا، فَقَالَ الْوَرِثَةُ: لَعَلَّهُ لَمْ يُوصَ لِتَلَفِ الْوَدِيعَةِ عَلَى حُكْمِ الْأَمَانَةِ فِي يَدِهِ، فَاعْتَرَفُوا بِأَصْلِ الإِيدَاعِ، أَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ وَادَّعَوْا مَا ذَكَرْنَاهُ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُتَرَدِّدَةٌ فِي الضَّمَانِ، وَإِذَا كَانَ أَبُو إِسْحَاقَ ^(١) يَرَى نَفْيَ الضَّمَانِ حَيْثُ لَمْ تُصَادَفِ الْوَدِيعَةُ فِي التَّرَكَةِ بَعْدَ الإِقْرَارِ بِهَا وَالْإِيصَاءِ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْفِي ^(٢) الضَّمَانَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا آخِرًا، [٤٦/أ] وَهِيَ ادِّعَاءُ التَّلَفِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَحُمْلُ تَرْكِ الإِيصَاءِ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَوْجَبَ الضَّمَانَ وَخَالَفَ أَبُو إِسْحَاقَ، فَقَدْ يَوْجِبُ الضَّمَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَنَفْيُ الضَّمَانِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَوَّلَى، ثُمَّ إِنْ ادَّعَتِ الْوَرِثَةُ التَّلَفَ فَلَا مَرُءَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ قَالُوا: عَرَفْنَا ^(٣) وَلَكِنْ لَمْ نَدْرِ كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ، وَنَحْنُ نَجُوزُ أَنْ الْوَدِيعَةَ تَلَفَتْ عَلَى حُكْمِ الْأَمَانَةِ، فَلَمْ يُوصَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَلَا تُثَبِّتُ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ^(٤)، فَإِنْ ضَمَّنَّا لَهُمْ حَيْثُ يَجْزِي مَوْنٌ بِدَعْوَى التَّلَفِ فَلَا نَضْمَنَّ هَاهُنَا أَوَّلَى، وَإِنْ لَمْ نَضْمَنَّهُمْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمَانَ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا مُسْقِطًا وَلَمْ يَدَّعَوْهُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الضَّمَانَ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَدِيعَةِ عَلَى الْأَمَانَةِ، وَالْأَمْرُ مُتَرَدِّدٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْوَرِثَةُ، فَعَلَى مَنْ يَدْعِي الضَّمَانَ إِثْبَاتُهُ، وَالْأَصَحُّ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْآخِرَةِ، انْتَهَى كَلَامُ شَيْخِنَا الْوَالِدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٥).

(١) يعني الإسفراييني. سبقت ترجمته.

(٢) في «نهاية المطلب»: «يُتَقَى». وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب، وهو على الجادة في «حاشية الروضة».

(٣) يعني الإيداع كما هو مصرَّحٌ به في عبارة الجويني.

(٤) اضطرب النصُّ اضطراباً عجيباً في المطبوع من «نهاية المطلب» (١١: ٣٩٩) في هذا الوطن على النحو التالي: «وَلَا تُثَبِّتُ، فَبِذَلِكَ قَوْلَانِ: فَانْ الْخ».

(٥) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٥: ٣٩٢).

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: ومُلَخَّصُه: أنَّ ما نُقِلَ عن الإمام في صورة عَدَمِ الجُزْمِ بالتَّلَفِ ليسَ بصحيحٍ، بل فيها وجهان، والأصحُّ الضمانُ، وإنما ينتفي الضمانُ إذا جُزِموا بدعوى التَّلَفِ. انتهى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في السَّلْبِ على قوله: «والمنطقة»^(١): إنه أدخلها في صُورِ الخلافِ وليس كذلك، فالمنطقة نوعان: منطقة سلاح ومنطقة نفقة، فمنطقة السلاح للقاتل بلا خلاف^(٢)، ومنطقة النفقة فيها الخلاف صرَّح الإمام الشافعي رضي الله عنه بذلك^(٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» «فيما إذا قال الزوج: كان الشاهدان [٤٦/ب] فاسقين: أن في سبيل هذا التفريق خلافاً، قال أصحاب القفال: طلبة بائة، وعن الشيخ أبي حامد والعراقيين: فرقة فسخ»^(٤)، قال في «الروضة» من زيادته: «الأصحُّ أو الصحيح قول العراقيين، وحكى العراقيون وجهاً أنه يُقبلُ قوله في

(١) «روضة الطالبين» (٦: ٣٧٥).

(٢) وهو الذي جُزِمَ به إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١١: ٤٥٦).

(٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٥: ٤٣٤) وقد نقل البلقيني قول الشافعي فقال: «وقد صرَّح الإمام الشافعي رضي الله عنه بذلك في «الأم» (٤: ١٤٩) فقال: «والسَّلْبُ الذي يكون للقاتل كلُّ ثوبٍ عليه، وكلُّ سلاحٍ عليه ومنطقته» يعني منطقة سلاح». انتهى.

قلت: قوله: كلُّ ثوبٍ عليه؛ وقع في المطبوع من «حاشية الروضة»: «كديونٍ عليه». وهو تحريفٌ عجيب يقتضي التَّنبُّه.

قال البلقيني: ثم قال بعد ذلك - يعني إمامنا الشافعي في «الأم» (٤: ١٥٠): «فإن كان في سلبه سوارٌ ذهب، أو خاتمٌ، أو تاجٌ، أو منطقةٌ فيها نفقة، فلو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهباً، ولو قال: ليس هذا من عِدَّةِ الحرب، وإنما له سلبُ المقتول الذي هو سلاحٌ له كان وجهاً»، والله أعلم.

(٤) «روضة الطالبين» (٧: ٤٨).

المهر ولا يلزمه»، ثم قال: «ولا خلاف أنها إذا ماتت لا يرثها وإن مات قبلها، فإن قلنا: القول قوله ولم يكن حلف، فيحلف وارثه: لا يعلمه تزوجها بشهادة عدلين ولا إرث لها، وإن قلنا القول قولها حلفت: أنه عقد بعدلين وورثت»^(١).

قال شيخنا: هذا فيه سهو في مواضع نشأت عن شيء واحد، وهو اعتقاد أن الخلاف في أن القول قوله أم قولها في بقاء العقد ورفع، وهذا لا نعرف فيه خلافاً، بل الحكم فيه القطع بارتفاع النكاح، أي: بمجرّد هذه الدعوى الصادرة من الزوج، وإنما الخلاف في أن القول قولها أم قوله في المهر، فحينئذ قوله: «فيحلف وارثه»، إلى قوله: «ولا إرث» نفى الإرث بحلف الوارث فيه سهو في موضعين: أحدهما: توقّف نفى الإرث على حلف الوارث [والإرث ينتفي بغير ذلك، الثاني: أن الذي ينتفي بحلف الوارث]^(٢) إنما هو المهر فلا شيء لها إن كان قبل الدخول وإلا فلها أقلّ الأمرين على ما عليه نقرّ.

وقوله: «وإن قلنا: القول قولها حلفت أنه عقد بعدلين وورثت»: إثبات الإرث بحلفها غلط، والذي يثبت بحلفها إنما هو كلّ المسمّى إن كان بعد الدخول ونصفه إن كان قبله، وحكى ابن الرّفعة في «المطلب» [٤٧/ب] هذا الكلام عن «الروضة» على ما هو عليه من غير تعقّب، والذي أوقع المصنّف في ذلك كلام العمراني في «البيان»^(٣) فإنه كذلك، قال: فليُنظر منه^(٤).

(١) «روضة الطالبين» (٧: ٤٨).

(٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٦: ٤٢) و«ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٦/أ).

(٣) انظر: «البيان» للعمراني.

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٦: ٤٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» «فيما إذا أَقَرَّتِ المرأةُ بالسَّبقِ لأحدِ المُدَّعِيَيْنِ نِكَاحَها: أنَّ في سماعِ دعوى الثاني عليها وتحليفها قولَينِ، بناءً على أنَّها لو أَقَرَّتِ للثاني بعد إقرارها للأول هل يَغَرِّمُ؟ وفيه قولان»^(١) ثم ذكرَ تفرِيعَ الغُرمِ، ثم قال في تفرِيعِ عَدَمِ الغُرمِ: «إنَّ فيه قولَينِ بناءً على أنَّ يَمِينُ المُدَّعي بعد نُكُولِ المُدَّعي عليه كإقرارِ المُدَّعي عليه، أو كبينةٍ يُقيمُها المُدَّعي، قولان، أظهرُهما كالإقرارِ»^(٢) وذكرَ تفرِيعَه ثم قال: «وإن قلنا كالبينةِ فله أن يدَّعي ويحلفَها، فإن حَلَفَتْ سَقَطَتْ دعواه، وإن نَكَلَتْ رُدَّتِ اليمينُ عليه، فإن نَكَلَ فكَذلك، وإن حَلَفَ بُنِيَ على أن اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ أم كالبينةِ؟»^(٣).

قال شيخنا: ما ذكره المصنَّفُ تبعاً لأصلِهِ من التفرِيعِ على أن النكولَ ورَدَّ اليمينَ كالبينةِ، تفرِيعٌ غيرُ مستقيمٍ، وبيان ذلك أنَّ قوله: «وإن حَلَفَ بُنِيَ على أن اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ أو كالبينةِ» هذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ التفرِيعَ على أن ذلك كالبينةِ، فكيف يَجِيءُ حينئذٍ قولُ الإقرارِ؟ ثم قوله: «إن قلنا كالإقرارِ فوجهان» غيرُ مستقيمٍ لما تقدَّم، ولا يَصِحُّ تفرِيعُ الوجهين حينئذٍ.

وقوله: «وإن قلنا: كالبينةِ فقل: يُحَكِّمُ بالنكاحِ للثاني»^(٤) صوابه أن يُقالَ: من ابتداء الأمرِ إن قلنا كالبينةِ انبنى على أنَّ ذلك: هل يتعدَّى إلى ثالثٍ أو يختصُّ بالمتنازعينِ؟ فإن قلنا بالضعيفِ فله أن يدَّعي ويحلفَ، فإن حَلَفَتْ سقطت دعواه، وإن نَكَلَتْ رُدَّتِ اليمينُ عليه، فإن نكل فكَذلك [٤٧/أ]، وإن حَلَفَ انتزَعَتْ،

(١) «روضة الطالبين» (٧: ٩١).

(٢) المصدر السابق (٧: ٩٢).

(٣) المصدر السابق (٧: ٩٢).

(٤) في «حاشية الروضة»: «الثاني». وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

وإن قلنا: بَعْدَمِ التَّعْدِي، وهو المذهب، فليس له أن يَدَّعِي، ومن ذلك يُعْلَمُ وقوعُ السَّهْوِ في هذا التفرُّعِ في عِدَّةِ مواضع، وصوابُ الكلامِ ما قَدَّمناه، وأيضاً فما حَكَّيَاهُ^(١) عن القديم من أنه يندفعُ النكاحانِ مع التفرُّعِ على أن اليمينَ المردودةَ كالإقرار، كلامٌ غيرُ مستقيم؛ لأن القديمَ أن اليمينَ المردودةَ كالبينة فلا يَصَحُّ تفرُّعُه على الإقرار، والقديمُ لا يقبلُ الشافعيُّ فيه إقرارَ المرأةِ بالنكاح، وقد صرَّحَ ابنُ بُشَري^(٢) به في هذا الموضع، وإذا قلنا بالقديمِ أن اليمينَ المردودةَ كالبينة، فقال القاضي حسين: يبطلُ نكاحُ الأولِ ولا يثبتُ نكاحُ الثاني على الأصحَّ^(٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله في الصغيرِ العاقلِ: «قلت: وفي «الإبانة» وجهٌ أنه لا يجوزُ تزويجُه أصلاً وزعمُ أنه الأصحُّ، وهو غَلَطٌ»^(٤): هذا الوجهُ ليس في «الإبانة» بالكلية^(٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله في تزويجِ الأبِ والجدِّ المجنونة: «وسواءٌ التي بلغت مجنونةً ومن بلغت عاقلةً ثم جُنَّتْ، بناءً على أن من بلغَ عاقلاً ثم جُنَّ فولايةُ ماله لأبيه، وهو الأصحُّ، فإن قلنا للسلطانِ فكذا التزويجُ»^(٦).

قال شيخنا: «هذا يقتضي أن البكرَ^(٧) إذا جُنَّتْ بعد بلوغها عاقلةٌ يجيءُ

(١) يعني الرافعي والنووي.

(٢) لم أهتم إلى ترجمته.

(٣) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٨٨).

(٤) «روضة الطالين» (٧: ٩٤).

(٥) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٩١).

(٦) «روضة الطالين» (٧: ٩٥).

(٧) البالغة كما في «حاشية الروضة».

خلافٌ في تزويجها الصادر من الأب أو الجد^(١)، وهذا لا يقوله أحدٌ، كالباك^(٢) التي بلغت رشيدةً ثم سفهت، فيجب أن يُحملَ كلامُ المصنّف على ما إذا كانت ثيباً، ثم يؤدي ذلك إلى أن السلطان يُزوّج الثيبَ البالغة التي [٤٨/أ] طراً جنونها بعد بلوغها عاقلةً، ولا يُراجع الأب في ذلك، كما هو قضية الوجه الصائر إلى استقلال السلطان بولاية المال، ولا صائر إلى ذلك من الأصحاب، فإن القاضي حسين والفوراني^(٣) بنوا الخلاف في التزويج على عود ولاية المال، فإن قلنا: يعود، زوّج، وإن قلنا: لا يعود، كان الأب معها كالأخ فلا يستقل بالتزويج، وقضية ذلك: أن يُزوّج بإذن السلطان على رأي كما في الأخ، أو يُزوّج [السلطان]^(٤) بإذنه على رأي البغوي^(٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا زوّج أمته عبده: «أنّ في استحباب ذكر المهر قولين، الجديد: استحبابه»^(٦)، قال شيخنا: «هذا وهم، فالمعروف عن^(٧) الجديد أنه لا يُستحب، وعن القديم: أنه يُستحب، وعن حكلي

(١) سقط لفظ «الجد» من «حاشية الروضة».

(٢) في «حاشية الروضة»: «كالسفيه البكر».

(٣) ومن تبعهما كما في «حاشية الروضة».

(٤) سقط لفظ «السلطان» من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة»، وهو على الجادة في «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٧/أ).

(٥) كذا في الأصل، وهو نقلٌ غير محرّر. والذي في «حاشية الروضة» (٦: ٩١): «أن يُزوّج السلطان بإذنه على رأي وشرط البغوي وهو تلميذ القاضي وجوب مشاورة الأقارب والأشكال في هذا البناء». انتهى وهو الأشبه بالصواب.

(٦) «روضة الطالين» (٧: ١٠٢).

(٧) في «حاشية الروضة»: «من». وكلاهما جيّدٌ متّجه.

ذلك كذلك الشيخ أبو حامد وابن الصَّبَاغ والمتولِّي وغيرهم»^(١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا اشترت المرأة زوجها بعين الصَّدَاقِ بعدَ الدخولِ تفريعاً على المرجوح أنه يسقطُ دينٌ من مَلَكَ عبداً له عليه دينٌ، هل يَصِحُّ البيعُ؟ وجهانِ أَصَحُّهما: الصحةُ، وليس كما قيل: الدخول، فإنَّ سقوطَ المهرِ هناك بانفساخِ النكاحِ؛ بدليلِ أنه لو كان مقبوضاً وجبَ رَدُّه، فلا يُمكنُ جعلُهُ ثَمناً، وهنا السقوطُ بحدوثِ المَلِكِ، وإذا جُعِلَ ثَمناً فكأنها استوفيتِ الصَّدَاقَ قبل لزومِ البيعِ، فليس لها بعدما ملكت الزوجَ صَدَاقٌ في رَقَبَتِهِ^(٢)، قال شيخُنا: «هذا وَهْمٌ، وهو هكذا في «شرحِ الرافعي»^(٣)، وصوابُه: «فليس لها بعدما ملكتِ الزوجَ صَدَاقٌ في ذِمَّتِهِ»^(٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الصَّدَاقِ في مسائلِ الشرطِ في النكاحِ الذي لا يُفْسِدُ النكاحَ: «وأما الصَّدَاقُ فيفسدُ ويَجِبُ مهرُ المثلِ سواءً زادَ على المُسمَّى أم نقصَ أو ساواه، وعن ابنِ [٤٨/ب] خَيْرَان: إن زادَ والشرطُ لها فالواجبُ المُسمَّى، وكذا إن نَقَصَ والشرطُ عليها»^(٥) قال شيخُنا: هذا وَهْمٌ، ففاعلُ (زادَ) ضميرٌ يعودُ على مهرِ المثلِ^(٦)، وإذا كان مهرُ المثلِ زائداً على المُسمَّى والشرطُ لها، فهي إنما سَمَحَتْ بتركِ تمامِ مهرِ المثلِ لِيَحْصَلَ لها الشرطُ ولم يحصل،

(١) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٩٨).

(٢) «روضة الطالين» (٧: ٢٣٢).

(٣) لم أهدِ إليه في «الشرح الكبير».

(٤) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٢١٩).

(٥) «روضة الطالين» (٧: ٢٦٥).

(٦) وعَلَّله بقوله: «لأنه قال في مبتدأ كلامه: ويَجِبُ مهرُ المثلِ سواءً زادَ على المُسمَّى أم نقصَ أم

ساواه». انتهى من «حاشية الروضة» (٦: ٢٥٠).

فَيَجِبُ حَيْثُ مَهْرُ الْمَثَلِ، وكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي «الشرح» يَقْتَضِي مَا قَرَّرْتَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّتهُ فِي «الفوائد المحضّة». انتهى.

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: والذي في «الرافعي»: «ولا فرق بين أن يزيد على مهر المثل أو ينقص أو لا يزيد ولا ينقص»، فجعل الضمير للمسمى، يعني فعلى المذهب - وهو إيجاب مهر المثل - لا فرق بين أن يزيد المسمى عليه كأن يكون مهر مثلها ألفاً ومسمّاها ألفين، أو ينقص منه كأن يكون خمسمئة أو يساويه، فلما جعل الرافعي ذلك الضمير للمسمى حسن أن يقول: وعن ابن خيران: أنه إن زاد - يعني المسمى - والشرط لها فالواجب المسمى؛ لأنه قد رضي ببدله مع المسامحة بترك حق لها، وكذا، إن نقص، يعني المسمى، والشرط عليها؛ لأنها قد رخصت بذلك القدر مع ترك حق لها فدونه أولى، وأما النووي فإنه جعل الضمير في (زاد) لمهر المثل، فلا يحسن أن يقول ما فرعه، فكان الصواب أن يعبر كما في «الرافعي» بأن يقول: «ويجب مهر المثل سواء زاد عليه المسمى أم نقص أم ساواه» ثم راجعت كلام «الفوائد المحضّة» فرأيت أنه ذكر تقدير ذلك كذلك. انتهى كلام شيخنا الأخ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في فساد الصداق لتفريق الصفقة فيما إذا جمع بين الصداق والبيع بأن يقول: زوّجتك ابنتي [٤٩/أ] وملكتك كذا من مالها بهذا العبد، فقبل الزوج على قوله، ولو تلف العبد قبل استردت الألف، ولها بدل الصداق وهو مهر المثل^(١)، قال شيخنا: هذا وهم، فالواجب بدل البضع لا بدل الصداق^(٢).

(١) على الأظهر كما في «روضة الطالين» (٧: ٢٦٧).

(٢) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٦: ٢٥٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتاب الخُلْع فيما إذا اتفقا على الخُلْع في التسمية، وأقام كُلُّ واحدٍ بَيِّنَةً بدَعواه على قوله: وعن ابن سريج أنه يُعْمَلُ بِأكْبَرِ الْبَيِّنَتَيْنِ، قال من زياداته: «الْأَظْهَرُ أَنَّهُمَا يَتَسَاقُطَانِ»^(١) وَلَا يُرْجَحُ بِالْكَثْرَةِ»^(٢) قال شيخنا: هذا عندي فيه تَعَقُّبٌ، وذلك أن الذي في «شرح الرافعي» عن ابن سُرَيْج: أنه يُصَارُ إلى أَزِيدِ الْبَيِّنَتَيْنِ، وهذا إنما أَفْهَمَهُ أن البينة التي معها زيادةٌ في القَدْرِ الْمُسَمَّى مُقَدِّمَةً؛ لأنَّ معها زيادةٌ علم، وتلك هي بَيِّنَةُ الزَّوْجِ، وإنَّما ذَكَرَ ذَلِكَ مُبْهَمًا إشارَةً إلى المعنى الذي يَقَعُ به التَّرجيحُ، وإنَّما فَهَمْتُ ذَلِكَ عن ابن سُرَيْج؛ لأنَّ له قاعدةً في الإِجَارَاتِ وَالْيِيعَاتِ عِنْدَ قِيَامِ بَيِّنَتَيْنِ، أَنَّهُ يُرْجَحُ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي مَعَهَا الزِّيَادَةُ، ففي صورة اكْتِرَاءِ الْبَيْتِ بِعَشْرَةٍ وَدَعْوَى صَاحِبِهِ بِعَشْرِينَ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ رَجَّحَ ابْنُ سُرَيْجٍ بَيِّنَةَ الْعَشْرِينَ، وهذا مبسوطٌ في الدَّعَاوَى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتاب الطَّلَاقِ «فِيمَا إِذَا قَالَ لِأَرْبَعٍ: كُلَّمَا وَلَدْتَ اثْنَتَانِ مِنْكُنَّ: فَالْأُخْرَيَانِ طَالِقَانِ، فَوَلَدَنَ مُرْتَبًّا عَلَى قَوْلِهِ، فَإِذَا وَلَدْتَ الثَّالِثَةَ فَوَجَّهَانِ: أَصْحُهُمَا: لَا تُضَمُّ الثَّالِثَةُ إِلَى الثَّانِيَةِ وَلَا يَقَعُ بَوْلَادَتِهَا طَلَاقٌ حَتَّى تَلِدَ الرَّابِعَةَ، فَإِذَا وَلَدْتَ فَعَلَى قِيَاسِ ابْنِ الْحَدَّادِ: تَطَلَّقَ الْأُولَيَانِ طَلَقَةً طَلَقَةً، وَيَعْتَدَّانِ بِالْأَقْرَاءِ وَتَنْقُضِي عِدَّةَ الْأَخْرَيْنِ بَوْلَادَتِهِمَا، وَعَلَى قِيَاسِ ابْنِ الْقَاصِّ: لَا تَطَلَّقُ الْأُولَيَانِ بَوْلَادَةِ الْأَخِيرَتَيْنِ»^(٣)، قال شيخنا: هذا وَهْمٌ، فَإِنَّ الصُّورَةَ: فَالْأُخْرَيَانِ طَالِقَانِ، وَلَيْسَ [٤٩/ب] هُنَا وَصَفٌ بِالصَّحَّةِ^(٤) حَتَّى يَأْتِيَ فِيهِ خِلَافُ ابْنِ الْقَاصِّ^(٥).

(١) كذا في الأصل وفي «حاشية الروضة»، والذي في «روضة الطالبيين»: «يَسْقُطَانِ».

(٢) «روضة الطالبيين» (٧: ٤٣١).

(٣) المصدر السابق (٨: ١٤٨)، ووقع فيه: «بَوْلَادَةِ الْأَخْرَيْنِ».

(٤) في «حاشية الروضة»: «بالصحبة».

(٥) «روضة الطالبيين» بحاشية البلقيني (٧: ١٤٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «الروضة» في مسائل الدَّورِ على قوله: «ولو قال: إذا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ طَلَّقَتَيْنِ، وهي غيرُ مدخولٍ بها، فطَلَّقَهَا، لم يقع على الأولِ شيءٌ، وعلى الثاني: يقعُ المُنَجَّرُ، وإن كانت مدخولاً بها وَقَعَ طَلَّقَتَانِ على الوجهين»^(١) قال شيخنا: هذا وهمٌ، بل الصوابُ وقوعُ ثلاثٍ على الوجهين؛ لأن الصورة: إذا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ طَلَّقَتَيْنِ، وإذا كان ذلك في المدخولِ بها وقعَ عليها إذا طَلَّقَهَا ثلاثٌ طَلَقَاتٍ بلا خلافٍ^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في كتاب اللِّعَانِ على قوله: «فرعٌ: قَذَفَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ أَبَانَهَا بِلا لِعَانٍ ثُمَّ قَذَفَهَا بَزْنًا آخَرَ، فَإِنْ حُدَّ لِلأَوَّلِ ثُمَّ نَكَحَهَا ففِي حُدِّهِ لِلثَّانِي قَوْلَانِ»^(٣).

قال شيخنا: هذا وَهْمٌ وَقَعَ فِي «الرافعي» وصوابه: ثم قذفها، وقوله: «وإن لم تَطْلُبْ حُدَّ الْقَذْفِ حَتَّى أَبَانَهَا»، صوابه: حَتَّى قَذَفَهَا»^(٤).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ مَعَ الْحَمْلِ - يَعْنِي حَمْلَ الزَّانَا - فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَفِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهَرِ أَوْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ وَلَمْ تَرُدِّمَا، أَوْ رَأَتْهُ وَقَلْنَا: الْحَامِلُ لَا تَحِيضُ»^(٥).

(١) «روضة الطالبين» (٨: ١٦٣).

(٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ١٥٨).

(٣) «روضة الطالبين» (٨: ٣٤٠) وزاد: كما لو قذف أجنبية فحُدَّ، ثم قذفها ثانياً.

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٣٦) ثم عقبه بفائدة قال فيها: «في هذا الفرع مواضع، الأول: قوله: «ثم نكحها» هذا الكلام لا معنى له، وصوابُ العبارة: فَإِنْ حُدَّ لِلأَوَّلِ ثُمَّ قَذَفَهَا. وقوله: «وإن لم تَطْلُبْ حُدَّ الْقَذْفِ الأول حتى أبانها»، كلامٌ فاسدٌ والصواب: وإن لم تطلب حُدَّ الْقَذْفِ الأول حتى قذفها؛ لأنَّ صورةَ الفرع أنَّ الْقَذْفَ الثاني بعد البيونة» انتهى.

(٥) «روضة الطالبين» (٨: ٣٧٥).

قال شيخنا: هذا وَهْمٌ لا توقَّفُ^(١) عندنا في ذلك، فإنها إذا كانت من ذوات الأقرء فلم تَرَدِّماً أو رأته، وقلنا: إن الحامل لا تحيض، فإنها تنتظر الأقرء، وبذلك قد صرَّحَ البغويُّ في «التهذيب»^(٢) وهذا لا نزاع فيه.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في الاستبراء على قوله: «فصل: وَطِئَ السَّيِّدُ أَمَتَهُ فِي عِدَّتِهَا عَنْ وَفَاةِ زَوْجٍ، ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، فَعَلِيهَا إِكْمَالُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ، ثُمَّ تَرَبَّصُ بِحِيضَةِ لَمُوتِ [أ/٥٠] السَّيِّدِ»^(٣).

قال شيخنا: الفرع من فروع ابن الحداد، وأتبع المصنّف في إطلاق تصويره ما في «شرح الرافعي» فوقه ما لا يناسب، وصورته في «فروع ابن الحداد» في المستولدة، وعلى هذا يتنزل قوله بعد ذلك: «ولو أراد أن يطأها بعد عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ»^(٤) فإن التصحيح حينئذٍ إنما يتَّجِهُ إذا كانت مُستولدةً، بخلاف الأمة غير المستولدة، [ولا يتنزل قوله: «ثم ترَبَّصُ بِحِيضَةِ لَمُوتِ السَّيِّدِ»]^(٥) على التصويرين؛ لأنها إن كانت مستولدة فموتُ السَّيِّدِ وهي في العِدَّةِ لا يُوجِبُ استبراءً، والأمة غيرُ المستولدة كذلك، وصوابُ الكلام: «لو وَطِئَ السَّيِّدُ»^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله في كتاب الرِّضَاعِ فيما

(١) في «حاشية الروضة»: «يوقف»، والأشبه بالصواب ما هو مثبت.

(٢) «التهذيب» (٦: ٢٤٤).

(٣) «روضة الطالبين» (٨: ٤٣٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) سقط ما بين المعقوفين من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٧: ٤٤٢)، و«ترجمة

البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٢٨/أ).

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٤٢).

لو نفى الزوج الولد باللعان: «ولو أَرْضَعْتَ^(١) به، ثم لَاعَنَ انتَفَى الرضيعُ عنه كما ينتَفِي الولدُ، فلو استلحق الولدَ بعد ذلك لَحَقَ الرضيعُ، ولم يذكروا هنا الوجهين المذكورين في نكاح التي نفاها باللعان ولا يَبْعُدُ أن يُسَوَّى بينهما»^(٢).

قال شيخنا: «قد ذكرهما أبو الفرج الزاز^(٣) في «تعليقه» ولكنه وَهَمَ، فإنَّ الوجهين في الْمَنَفَةِ^(٤) شرطهما ألاَّ يَكُونَ دخلُ بأمِّها فلا بُدَّ من وجودِ الشرطِ هنا، ومتى وَجَدَ الشرطُ فلا تحريمَ في الرضاعِ، فإنَّ شرطَ حُرْمَةِ الرضاعِ تحقُّقُ الإصابةِ في الزوجة»^(٥) بخلاف الولدِ نَفْسِهِ كما صرَّحَ به ابنُ القاصِّ في «التلخيص» وهو مقتضى كلام غيره»^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله في «فرغ»: تحتَه صغيرةٌ وكبيرةٌ فأَرْضَعْتَ أمَّ الكبيرةِ الصغيرةَ انْفَسَخَ نكاحُ الصغيرةِ قطعاً، والكبيرةُ أيضاً على الأظهر، ولو أَرْضَعْتَ بنتُ الكبيرةِ فحكمُ الانفساخِ كما ذكرنا»^(٧).

قال شيخنا: «هذا يقتضي أنَّ الصغيرةَ يَنْفَسَخُ [ب/٥٠] نكاحُها قطعاً وفي

(١) في الأصل: «ارتضعت»، واستدركناه من «روضة الطالبين» (١٦: ٩) وهو الأشبه بالصواب،

فإن عبارة النووي في الروضة: «ولو نفى الزوج ولداً باللعان، وارتضعت صغيرة بلبنه، لم

تثبت الحرمة، ولو أَرْضَعْتَ به ثم لَاعَنَ... إلخ.

(٢) «روضة الطالبين» (١٦: ٩).

(٣) السرخسي، سبقت ترجمته ص ١٨٢.

(٤) في الأصل: «النفقة». وصوبناه من «حاشية الروضة» (٧: ٤٥٩).

(٥) في الأصل: «الزوجية». ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من «حاشية الروضة» (٧: ٤٥٩).

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٥٩).

(٧) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢).

الكبيرة قولان: أظهرهما الانفساخ، وهذا وهم لا يأتي هنا، بل الذي يأتي هنا أن الكبيرة يَنْفَسَخُ نكاحها قطعاً وكذا الصغيرة إن دخل بالكبيرة، وإلا فهو تحریم جمع فيَنْفَسَخُ على الأظهر^(١).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في التفقات فيما إذا كانت تأكل مع زوجها على العادة حيث قال: «أقيسهما وهو الذي ذكره الروياني في «البحر»: لا يسقط، وإن جرى على ذلك سنين؛ لأنه لم يؤدِّ الواجب وتطوَّع بغيره»^(٢).

قال شيخنا: قوله «وتطوَّع بغيره» يقتضي أنه لا يرجع [عليها]^(٣) على هذا الوجه بشيء، وهذا لم يقل به أحد إذا كان دفع ذلك على أنه نفقتها، بل إذا لم تسقط نفقتها فإنه يجب له بدل ما أتلفته عليه على الوجه المذكور، فيتحاسبان ويؤدِّي كل واحد منهما صاحبه ما عليه، ومَن جَزَمَ بذلك الشيخ أبو حامد كما في «البيان» والبندنجي.

ومن ذلك: ما كتبه في «حاشية الروضة» في الحضانة في التخيير بعد التمييز في قوله: «ويجري أيضاً بينها»^(٤) وبين من على حاشية النسب كالأخ والعَمَّ على الأصح، ويجري الخلاف أيضاً بين الأب والأخت والخالة إذا قدَّمناهما عليه قبل التخيير^(٥).

(١) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٧: ٤٦٤).

(٢) «روضة الطالبين» (٩: ٥٣).

(٣) سقط لفظ «عليها» من الأصل، واستدركناه من «حاشية الروضة» (٨: ١٥).

(٤) يعني الأم كما صرح به النووي في «الروضة» (٩: ١٠٤).

(٥) «روضة الطالبين» (٩: ١٠٤) وجاء فيه «قبل التمييز» بدلاً من قوله: «قبل التخيير» وهو

الاشتباه بالصواب.

قال شيخنا: الذي في «شرح الرافعي»^(١) و«الوسيط»^(٢) و«النهاية»^(٣):
أن الخلاف يجري إذا قدمناه عليهما، فمقتضى هذا يثبت التخيير على الأصح،
وكذلك صححه في «المحرر»^(٤) و«المنهاج» ومقتضى ما في «الروضة»^(٥) أنه لا
يثبت التخيير، فإنَّ الأصحَّ أنهما لا يتقدمان، وقد كتبتُ على المسألة تصنيفاً سمَّيته
«ذكر المستند في تخيير الولد» فليُنظر منه، والله أعلم.

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: وسمعتُ من شيخنا بعد ذلك: أن ما في
«الروضة» هو الصواب الذي لا يجوز غيره؛ لأن الخلاف إنما يجري في ذكر مؤخر
وأثنى مقدّمة، أما إذا كان الذكْر مُقدِّماً والأثنى مؤخّرة فلا تخيير قطعاً، فعلى هذا
إن قدّمنا الأب على الأخت والحالة - وهو الأصح - فهو عند الأب قطعاً ولا
تخيير، وإن قدمناهما على الأب جاء الخلاف. انتهى.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» [٥١/أ] في الجنايات على قوله:
«الضرب الثاني: أن يصير السبب مغلوباً بأن رماه من شاهق فتلقاه رجلٌ بسيفٍ
فقدّه نصفين، فالقصاص على القاذٍ ولا شيء على الملقى، سواء عرّف الحال أم لا،
وفي وجهه: يجبُ عليه الضمانُ بالمال لا بالقصاص، والصحيحُ الأول»^(٦).

قال شيخنا: هذا الوجه وهم فيه المصنّف، ولم يصر إلى ذلك أحدٌ من

(١) لم أهد إليه في «الشرح الكبير».

(٢) «الوسيط في المذهب» (٦: ٢٤٢).

(٣) «نهاية المطلب» (١٥: ٥٦٦).

(٤) «المحرر في الفقه الشافعي» ص ٣٨٤.

(٥) «منهاج الطالبين» ص ٢٠٦.

(٦) «روضة الطالبين» (٩: ١٣٣).

الأصحاب؛ لأنه إذا وجب عليه الضمان بالمال كله والأوّل مقتصّ منه لزِمَ الجمع بين القصاصِ وكمالِ الديةِ ولا سبيلَ إليه فيما نحن فيه، وإنما التبسَ ذلك على المصنّف من حكايةِ الرافعيّ هذا الوجه، إذ فيه: «وكما لا يجبُ على المُلّقي القصاصُ لا يجبُ عليه الضمان، وعن الشيخ أبي حامد أنه يجبُ عليه الضمان»، فزاد المصنّف: «بالمال لا بالقصاص»^(١)، والرافعيّ لم يُحقّق هذا الوجه، والوجهُ في «التهذيب» وغيره، والذي في «التهذيب» وقيل: فيما لو أُلقيَ من الشاهقِ فقبلَ أن يُصيبَ الأرضَ قدّه إنسانٌ نصفين: أن الضمانَ على المُلّقي دُونَ القادِّ، ذكره أبو حامدٍ وليس بصحيحٍ هذا كلامُ البغويّ^(٢)، وهذا يدلُّ على أن المحكيّ عن أبي حامدٍ في أن المُلّقي ضامنٌ بالقصاصِ أو المالِ دُونَ القادِّ خلافُ ما صرّحَ به المصنّف واقتضاهُ كلامُ «أصله»^(٣)، وفي «النهاية» وفي بعض التصانيفِ حكايةُ وجهٍ غريبٍ «أن القاتلَ هو المُلّقي وهذا بعيدٌ لا أصلُ له»^(٤)، وما حكاه عن بعضِ التصانيفِ إن أراد به الفورانيّ فلم أقف عليه في «الإبانة»، وإن أراد غيرَه فهو الوجهُ الذي ذكّرَ عن الشيخ أبي حامدٍ، وحكى البندنجيّ وابنُ [٥١/ب] الصبّاغ^(٥) والشيخ^(٦) في «المهذب»^(٧) والعمرانيّ

(١) كما هو ظاهرُ كلامِ الرافعيّ. انظر: «حاشية الروضة» (٨: ٩٨).

(٢) في «التهذيب» (٧: ٣٥)، وأبو حامد هو الإسفراييني.

(٣) يعني «الشرح الكبير».

(٤) «نهاية المطلب» (١٦: ٥٧٩) وكان الجويني قد وضّح المسألة قبلَ بقوله: «وأما مسألة القَدِّ فقياسُها يَنّ؛ فإنَّ القتلَ على الحقيقةِ إنّما صدرَ من القادِّ، وليس المُلّقي في حُكْمِ المِشاركِ له، بل هيّا له القتلُ، فكان المُلّقي كالمُمسكِ الذي يُقَرَّبُ الشخصُ بامساكه لِسلاحٍ مَنْ يقتله».

(٥) في «باب التقاء الفارسين» من الشامل، كما صرّح به في «حاشية الروضة».

(٦) يعني أبا إسحاق الشيرازي.

(٧) في باب الديات كما صرّح به في «حاشية الروضة».

في «البيان»^(١) وجهاً أنهما شريكان في القصاص والدية، وصحَّح ابن الصباغ اختصاص ذلك بالقاد^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في المسألة الثالثة: «قطع طرفه وأدعى نقصه بشلل في اليد أو الرجل، ففيه نصوص وطُرُقٌ مُتَخَصِّرُها أربعة أقوال»، ثم قال: «والثالثُ تصديق^(٣) المجني عليه إن ادَّعى السلامة من الأصل، وإن ادَّعى زوال النقص بعد وجوده صدَّق الجاني»^(٤).

قال شيخنا: حكى المصنّف هذا القول الثالث على نمطٍ عجيب ليس بموجود في الكتب، وهذا^(٥) غلطٌ، وإنما حكاية القول الثالث أن يُقال: إن أنكر الجاني السلامة من الأصل فالقول قوله، وإن ادَّعى حدوث النقص فالقول قول المجني عليه^(٦).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في مسألة الحامل يجب عليها القصاص، «قال الغزالي: فعلى قول الإصطخري: لا يُمكنُ الاقتصاص من منكوبة يُخالطها زوجها»^(٧).

(١) «البيان» (١١: ٤٥٤).

(٢) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٩٨) وزاد: «ومحل الخلاف ما إذا كان الشاهد يموت بالرمي منه غالباً، فإن لم يكن فالقاتل القادُّ قولاً واحداً».

(٣) في «روضة الطالبين»: «يُصدَّق». وهما بمعنى.

(٤) «روضة الطالبين» (٩: ٢١٠).

(٥) كذا في الأصل، وفي «حاشية الروضة»: «وهو».

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ١٧٢) وزاد: «وأسقط المصنّف من الشرح قولاً آخر وهو الفرق بين أن يكون في العضو الظاهر أو الباطن، إن كان في الظاهر فالقول قول الجاني، وإن كان في الباطن فالقول قول المجني عليه». انتهى.

(٧) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢٧) وانظر كلام الغزالي في «الوسيط» (٦: ٣٠٨)؛ وليس فيه ذكر الإصطخري.

قال شيخنا: لم يقل الغزالي: «فعلى قول الإصطخري» وهذا موضع وهم فيه المصنّف تبعاً لأصله، وإنما وقع هذا في كلام الغزاليّ تفريعاً على وجه الأكثرين لا على وجه الإصطخريّ، وعلى هذا فقول المصنّف تبعاً لأصله: «وهذا إن أراد به إن ادّعت الحمل فهو كذلك»^(١) ممنوع^(٢)؛ لأن الإصطخري لا يجعل دعوى الحمل مانعة من استيفاء القصاص^(٣).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «فرغ: مات عن زوجة حامل وأخ، وفي التركة عبد فصرّب بطنها فألقت الجنين ميتاً، تعلقت الغرة برقبته العبد، فلأُم ثلثها وللعَم ثلثاها، والعبد ملكهما، والمالك لا يستحق [٥٢/أ] على ملكه شيئاً، فيقابل ما يرثه كل واحد بما يملكه، فالأخ يملك ثلاثة أرباع العبد، فيتعلق به ثلاثة أرباع الغرة، وله ثلثا الغرة، يذهب الثلثان بالثلثين، يبقى نصف سدس الغرة متعلقاً بحصته من العبد»^(٤).

قال شيخنا: «هذا لا يمكن؛ لأن السيّد لا يثبت له على عبده دين، وقال في حاشية أخرى: هذا ليس بمستقيم، وإنما يبقى سدس الغرة، ويتعلق ذلك بحصة الزوجة من العبد، والصواب أن يقال: يبقى سدس الغرة، أو يبقى ربع حصته من الغرة متعلقاً بنصيب الزوجة، وكذا قاله القاضي أبو الطيّب، وقد بسطته في «الفوائد» و«المهمات»^(٥).

(١) «روضة الطالبين» (٩: ٢٢٧).

(٢) في الأصل: «فممنوع» مقترناً بالفاء، وصوّبناه على الجادة من «حاشية الروضة».

(٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ١٨٦) وزاد: «وقد كتبت ذلك على «شرح الرافعي»، وهو مبنيّ في «الفوائد المحضة على الرافعي» والروضة».

(٤) «روضة الطالبين» (٩: ٣٧٥).

(٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٢٦).

ثم قال في «الروضة»: «والزوجة تملك ربع العبد فيتعلق به ربع^(١) الغرة، ولها ثلث الغرة يذهب ربع برّيع، يبقى لها نصف سدس الغرة متعلقاً بنصيب الأخ وهو ثلاثة أرباع العبد، فيفديه بأن يدفع نصف سدس الغرة إلى الزوجة^(٢)، وقال شيخنا في الحاشية الأولى: قوله: «ويبقى لها نصف سدس الغرة» هذا وهم، فالباقي لها ربع الغرة متعلق بحصة الأخ. [وأما]^(٣) قوله: «يفديه أو يدفع نصف سدس الغرة إلى الزوجة»، صوابه: بأن يدفع ربع الغرة، ولكن إنما ذكر ذلك لقضية التقاص ولم ينبّه عليها. انتهى كلام شيخنا الوالد رضي الله عنه^(٤).

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: وهذا الذي قاله شيخنا هو الصواب، وهي مسألة «الحاوي الصغير» التي حكم فيها بانعكاس المالكين، وفرضها بأن قيمة العبد عشرون ديناراً، وقيمة الغرة ستون ديناراً وامتنع التقاص؛ لأن الدينين ليسا في ذمتيهما^(٥)، والقاعدة في ذلك: أن الغرة تتعلق برقبة العبد إلا ما صادف من جنايته حق سيده فإنه هدر، وجناية هذا العبد صادفت حق الزوجة في ربع الثلث؛ لأنها ترث ثلث الغرة، ولها من العبد [٥٢/ب] ربعه، يسقط ربع ثلث الغرة وهو خمسة دنائير، ويبقى ثلاثة أرباعه وهو خمسة عشر ديناراً، وصادفت جناية العبد في حق العم ثلاثة أرباع الثلثين؛ لأن له ثلثي الغرة وله ثلاثة أرباع العبد، فسقط ذلك فكان ثلاثة أرباع الثلث، وهو خمسة عشر ديناراً مضموناً على حصّة العم، وربع الثلثين وهو عشرة دنائير مضموناً على حصّة الأم إلا أن الأم ليس في يدها

(١) في الأصل: برّيع دون قوله «به» وأثبتنا السياق من «روضة الطالين».

(٢) «روضة الطالين» (٩: ٣٧٥).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٨: ٣٢٦).

(٥) انظر: «الحاوي الصغير» للقرظوني ص ٥٥٧.

إلّا رُبْعُ العَبْدِ وقيمتُه خمسةُ دنانيرٍ فُتْسَلَّمُ، والأخُ في يده ثلاثةُ أرباعِ العَبْدِ وقيمتُه خمسةُ عشرَ فيُسَلَّمُ، فينعكسُ قَدْرُ المِلْكَيْنِ، أما إذا حصل التَّقَاصُّ بالتراضي، فله على حِصَّتِها عشرةٌ ولها على حِصَّتِه خمسةُ عشرَ فتذهبُ عشرةٌ بعشرةٍ يبقى خمسةٌ، وهي نصفُ سُدُسِ الغُرَّةِ.

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» في فرع: «دخل مسلمٌ دار الحرب منفرداً وأسر أباه أو ابنه البالغ، لم يُعتَقْ منه شيءٌ في الحال؛ لأنه لا يصيرُ رقيقاً بنفسِ الأسير»، ثم قال: «ولو أسرَ أمُّه أو بنتُه البالغة رَقَّتْ بنفسِ الأسير» قال: «وألحق ابنُ الحدادِ الابنَ الصغيرَ بالأُمِّ، وهو هفوةٌ عندَ الأصحابِ؛ لأنَّ المسلمَ يتبعُه ولدهُ الصغيرُ في الإسلامِ فلا يُتَصَوَّرُ سبيُّه»^(١).

قال شيخنا: يُتَصَوَّرُ ذلك في صورةٍ وهي: ما إذا كان الصغيرُ محكوماً بإسلامه وهو مملوكٌ لحربيٍّ، فإنه يُسبَى كما سبق عن ابنِ الحدادِ، فإذا سباه أبوه تُصَوِّرَتِ المسألةُ^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله: «قال المتولي: إذا قال: لا ألبسُ»^(٣) هذا الثوبَ وهذا الثوبَ، فهما يمينان؛ لوجودِ حرفِ العطفِ، ولكلٍّ واحدٍ حكمُها، قال الرافعيُّ^(٤): وفي هذا توقُّفٌ، ولو أوجبَ حرفُ العطفِ كونَهما

(١) «روضة الطالين» (١٠: ٢٧٤).

(٢) «روضة الطالين» بحاشية البلقيني (٩: ٨٨)، وهي فائدة طويلة أُخِلَّ بمقاصدها العلمُ البلقيني بهذا الاختصار.

(٣) كذا في الأصل، وهو الذي مشى عليه السراجُ البلقيني في «حاشية الروضة»، ووقع في «روضة الطالين»: «لا ألبسُ» على جهة القسم المؤكّد بالنون الثقيلة.

(٤) قوله: «قال الرافعي»، ليس موجوداً في «روضة الطالين» (١١: ٣٧).

[٥٣/أ] يمينين؛ لأوجب في قوله: لا أَكَلُّمُ هذين، ولا أَكُلُّ هذين^(١). قال شيخنا: صوابه: لا أَكَلُّمُ زيداً وعمراً^(٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة»، على قوله في نظر القاضي المولى في الأوصياء: «فإن أقام بيّنة أن القاضي المعزول نفذ وصايته قرّره، فإن شك في عدالته فوجهان»^(٣) قال شيخنا: [كلامه]^(٤) يُوهِمُ أَنَّ الوجهين في الذي نفذ الأول وصيّته، وليس كذلك، بل محكّهما فيما إذا لم ينفذ الأول وصيّته، وإنما أثبت وصيّته عند الثاني، وشك الثاني في عدالته، وقد صرح ابن الصباغ في «شامله» بذلك^(٥).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» على قوله بعد حكاية الخلاف في أن القسمة بيعٌ أو إفراز: «ثم قيل: القولان إذا جرت القسمة إجباراً، فإن جرت بالتراضي فبيعٌ قطعاً، وقيل: القولان في الحالين، قال البغوي: والأصحُّ الطريق الأول»^(٦) قال شيخنا: هذا وهم، فالبغوي لم يصحح هذا، وإنما صحّح الطريق الثاني، فقال: «والصحيح أنه لا فرق بين أن تكون قسمة بالتراضي أو بالجبر أنه على القولين، وقيل: هما إذا اقتسما جبراً، فإن كان بالتراضي فهو بيعٌ قولاً واحداً»^(٧).

(١) «روضة الطالبين» (١١: ٣٧).

(٢) كذا في الأصل، وليس بشيء. والذي قاله السراج البلقيني هو: «لا يلزم ما قال فإن قوله: لا أَكَلُّمُ هذين هو حالفٌ فيه على المجموع فلا يحث بفعل بعضه عندنا، وأما قوله: لا ألبس هذا الثوب، وهذا الثوب، فإن العطف اقتضى تغايراً. فإذا لبس واحداً أو ترك الآخر باختياره يحث».

(٣) «روضة الطالبين» (١١: ١٣٤).

(٤) زيادة من «حاشية الروضة».

(٥) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (٩: ٢٩٦).

(٦) المصدر السابق (٩: ٣٦٧).

(٧) انظر: «التهذيب» للبغوي (٨: ٢١٢).

ومن ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا «طلب الأداء من اثنين، ففي وجوب الإجابة عليهما وجهان، وقال ابن القاص: قولان؛ أصحهما الوجوب، وليس موضع الخلاف ما إذا علمنا من حالهم رغبة أو إباء»^(١) قال شيخنا: هذا وهم، والرافعي حكى هذا الكلام عن الإمام^(٢)، والمصنف لم يتأمله، فوقع له الخلل، والذي في «شرح الرافعي»: قال الإمام: «وموضع الوجهين ما إذا علم المدعوون^(٣) أن من الشهود من يرغب في الأداء ولم يعلم من حالهم رغبة ولا إباء، أما إذا علم إباءهم فليس ذلك موضع الخلاف»^(٤).

ومن [٥٣/ب] ذلك: ما كتبه على «حاشية الروضة» فيما إذا ادعى المدعى عليه أنه حلفه وطلب يمينه على ذلك، وفرعنا على الأصح وهو أنه يحلفه على قوله، وإن لم تقم بينة حلف المدعى أنه ما حلفه، ثم يطلب المال^(٥)، قال شيخنا: هذا وهم، وصوابه: ثم يطلب حلف المدعى عليه^(٦) انتهى.

وفي هذا القدر كفاية، ولا يمكن استيعاب كلامه فيما نحن فيه، والله الموفق للهداية.



(١) «روضة الطالبين» (١١: ٢٧٢).

(٢) يعني الجويني، وانظر: «نهاية المطلب».

(٣) في الأصل: «المدعون». وصوابه من «حاشية الروضة».

(٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١٠: ٤٧).

(٥) «روضة الطالبين» (١٢: ٤٣).

(٦) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني.

ذكر مناسباته لأبواب الفقه على قاعدة أصحابنا رضي الله عنهم

قال رضي الله عنه: وذلك أن الصلاة هي الركن الثاني بعد الشهادتين كما اقتضاه حديث ابن عمر الثابت في «الصحيحين»^(١) وكانت الصلاة لأبد لها من مقدمات، فافتتح الأصحاب بكتاب الطهارة، وذكر فيه أقسام المياه من: الطهور والمستعمل والنجس، وذكر حد القليل من ذلك والكثير، وذكر النجاسات هنا جمع من الأصحاب، ومنهم من أفرد لها باباً^(٢)، ومنهم من ذكرها في أثناء الصلاة؛ لأنه يجتزأ فيها عنها.

ثم قد يحصل اشتباه في ذلك فذكر باب الاجتهاد بعد ذلك، ثم الماء لأبد له من إناء يكون فيه، فذكر باب الآنية وذكر المباح منها والمحرم من الذهب والفضة وجلد الميتة ومسائل الدبائغ لتعلقه بذلك.

ثم ذكر الوضوء الذي هو وسيلة للصلاة، ثم ذكر باب الاستنجاء بعده

(١) يعني قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان» أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب (دعائكم) إيمانكم برقم (٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بني الإسلام على خمس، برقم (١٦) وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٥٨).

(٢) منهم المحاملي في «اللباب» (١: ٧٧)، والغزالي في «الوسيط» (١: ١٤٠)، والنووي في «روضة الطالبين» (١: ١٣).

إشارةً إلى أنه لا يجب تقديمه على الوضوء، ثم قد يحصل ناقضٌ لذلك بعد وجوده فذكرَ بابَ أسباب الحدث الأصغر، ثم قد تنتقض الطهارة [٥٤/أ] الكبرى فذكرَ بابَ الغسل، وفيه ذكرٌ موجباته، ثم قد يعرض مانعٌ من استعمال الماء في الحدثين، فيعدلُ إلى الترابِ فذكرَ بابَ التيمم، ثم لما كان التيممُ بدلاً عن الوضوء الكاملِ ذكرَ ما هو بدلٌ عن الوضوء في البعض وهو مسحُ الخُفِّ، ومنهم من يذكره بعد بابِ الوضوء؛ لأنه مُتعلّقٌ بالوضوء، وكلُّ ما تقدّم يشترك فيه الرجال والنساء، فذكرَ بعد ذلك ما يختص بالنساء وهو الحيض، والنفاس، والاستحاضة.

فلما فرغت مُقدّمات الركن المذكور، ذكرَ الركن نفسه وهو الصلوات المكتوبات، وبُدئَ بالمواقيت؛ لأنها أسبابُ نَصَبِها الشارعُ لذلك^(١)، ثم تلك الأوقاتُ قد لا يعلمها كثيرٌ من الناس، فذكرَ الأذان الذي هو الإعلامُ بها، ثم بعد العلم بدخول الوقت للصلاة شروطٌ تتقدّمها وأهمّها استقبال القبلة فعقدَ بابٌ لاستقبال القبلة.

ثم عُقدَ بابٌ لصفة الصلاة من: فرائضها وسُنَنها وأبعاضها وهيئاتها، ثم عُقدَ بابٌ لبقية شروط الصلاة التي تتقدّمها والشروط التي بعد الشروع فيها، ثم

(١) قد ذهب الإمام أبو بكر بن العربي المالكي إلى أن الابتداء بالمواقيت هو أفضل ما اختاره المصنفون، قال في «القبس شرح موطأ مالك بن أنس» (١: ٧٥) ذاكراً من مناهج علماء الحديث في التصنيف، ومنوهاً بفضيلة الإمام مالك في هذا الشأن: «اختلفت مقاصد المؤلفين على ستة أنحاء: فمنهم من بدأ بالوحي، ومنهم من بدأ بالإيمان، ومنهم من بدأ بالاستنجاء، ومنهم من بدأ بالوضوء، ومنهم من بدأ بالصلاة، ومنهم من بدأ بالقوت، وهو أسعدهم في الإصابة؛ لأن الوحي والإيمان علمٌ عظيمٌ منفردٌ، فإن ذكر منه قليلاً لم يُغْنِه عن المقصود، وإن ذكر كثيراً صُرِفَ عما تصدّى له، وأما من بدأ بغير ذلك، فإنه لا يلزم الاستنجاء ولا الوضوء ولا الصلوات إلا عند دخول الوقت».

قد يحصل في هذه الصلاة سهوٌ فيُجبرُ بالسجود، فعُقِدَ بابُ لسجودِ السهو، ثم بعده بابُ لسجودِ التلاوة والشكرِ لمناسبتها لسجودِ السهو.

ثمَّ بابُ لصلاةِ التطوُّع من الرواتبِ وغيرها؛ لأنَّ السُّنَنَ الرواتبَ تبعٌ للفرائضِ فذُكِرَتْ بعدها، ثم الفرائضُ قد يقعُ فعلُها من مفردٍ وقد تُفعلُ جماعةً فعُقِدَ بابُ لصلاةِ الجماعةِ.

ثمَّ الجماعةُ لا بدَّ لهم من إمامٍ فعُقِدَ بابُ لصفةِ الأئمةِ، ثم الصلاةُ المكتوبةُ رُخِّصَ قصرُها للمسافرِ فعُقِدَ بابُ لصلاةِ المسافرِ، وقد يجمعُ المسافرُ والحاضرُ تقديماً للمطرِ فعُقِدَ فصلٌ للجمعِ تقديماً وتأخيراً، ومنهم من جعله باباً، ثم انفردَ يومُ الجمعةِ بأن شُرِعت فيه صلاةُ الجمعةِ وهي صلاةٌ على [٥٤/ب] حالها إلا أنها تُشبهُ الظهرَ المقصورةَ فذكرَ بابُ صلاةِ الجمعةِ بعد صلاةِ المسافرِ.

ثم الصلاةُ لا يرتفعُ فرضُها عن الخائفِ من العدوِّ، فذُكِرَ بابُ صلاةِ الخوفِ وشِدَّتِه، ثم الخائفُ من العدوِّ قد يلبسُ آلةَ الحربِ وقد يكونُ من حريرٍ، فذُكِرَ بابُ لما يجرُمُ لبسُه وما لا يجرُمُ بعد بابِ صلاةِ الخوفِ لهذا المعنى، ثم من السُّنَنِ ما هو مُشبهٌ لصلاةِ الجمعةِ من بعضِ الوجوهِ وذلك: العيدانِ والكسوفانِ والاستسقاءُ فعُقِدَ لها أبوابٌ، ثم قد تكونُ الصلاةُ ذاتَ ركوعٍ وسجودٍ، وما ليس فيه ركوعٌ ولا سجودٌ، فما سبق كُلُّه فيه الركوعُ والسجودُ، فذُكِرَ بعد ذلك ما ليسا فيه وهو صلاةُ الجنازةِ وما يتبعُها من الغُسلِ والتكفينِ والدَّفَنِ والحملِ والتَّغْزِيَةِ، ثمَّ قد تُتركُ الصلاةُ المكتوبةُ فعُقِدَ بابُ لتاركها.

ثم ذُكِرَ الرُّكْنُ الثالثُ وهو الزكاةُ المفروضةُ، وكان الحيوانُ أغلبُ أموالِ العربِ فعُقِدَ بابُ لزكاةِ الحيوانِ، ثم قد ينفردُ المالكُ وقد يُخالِطُه خلطةُ جوارٍ وُخلطةُ عينٍ، فعُقِدَ بابُ للخلطةِ، وبعده ما يتعلَّقُ بشروطِ وجوبِ الزكاةِ إخراجاً

وتعلّقاً، ثم بابٌ لأدائها في وقتها، ثم بابٌ لتقدّمها على وقتها، ثم من أغلب أموال العرب المُستنبِتات، فعقّد بعد زكاة الحيوان بابٌ لزكاة النبات، وبعده بابٌ زكاة الذهب والفضة؛ لأنها دون ما تقدّم في الغلبة، ثم زكاة التجارة كذلك، ثم بابٌ زكاة المعدن والركاز، ثم هذا كلّهُ زكاة الأموال، وبقيت زكاة الأبدان فذكر بابٌ زكاة الفطر، ومنهم من ترجّحه بزكاة الرؤوس، ثم اختلف الأصحاب في قسم الصدقات، فمنهم من ذكره هنا، ومنهم من ذكره بعد قسم الفيء والغنيمة لمناسبته له في القسم، وهو الذي وقع في «المختصر»^(١)؛ لأن ما تقوم الأئمة بقسمته [٥٥/أ] ثلاثة أموال: مالٌ صدقات، ومالٌ الفيء، ومالٌ الغنيمة، ثم لما فرغ الكلام على الزكاة المفروضة ذكر بابٌ صدقة التطوع.

ثم ذكر الركن الرابع وهو صيام رمضان، فذكر كتاب الصيام وما يتعلّق به، ثم عقّد بابٌ لصوم التطوع كما في الصلاة والزكاة، ثم الاعتكاف قد يكون بصوم ولكن ليس شرطاً فيه عندنا^(٢) فأردف كتاب الصيام بباب الاعتكاف.

ثم ذكر الركن الخامس وهو الحجّ، وذكرت العمرة فيه؛ لأنها قرينته في كتاب الله^(٣)، وبُدئَ فيها بشروط وجوبها؛ لأنها أهم، ثم ذكر بابٌ مواقيتها الزمانية والمكانية، ثم بابٌ وجوه أدائها من أفراد وتمتع وقران، ثم بابٌ الإحرام وهو الصفة الحاصلة لمن دخل في حجّ أو عمرة بالنية المعتمدة، ثم باب دخول مكة، وفيه صفة الحجّ وأركانه وواجباته وسنّته، وذكر أركان العمرة وكلّ ذلك في البالغ العاقل، ثم ذكر باب حجّ الصبي ومن في معناه ثم الإحرام يحرم به أمورٌ فيهما،

(١) يعني «مختصر المزني».

(٢) لكنه بصوم أفضل، فإن اعتكف بغير صوم جاز. انظر: «التهذيب» للبغوي (٣: ٢٢٠).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فأوردَ بابَ محَرَّماتِ الإحرامِ بعدهما، ثم قد يمنع مانعٌ من إتمامِ الحجِّ من: حَصْرِ خاصٍّ وعامٍّ وفواتٍ فعُقِدَ بابٌ لموانعِ إتمامِ الحجِّ، ثم مَنْ يتركُبُ المحَرَّماتِ يلزمُه دمٌ، فعُقِدَ بابٌ للدماءِ الواجبةِ في ذلك، وذُكِرَ فيه الدماءُ المُتَطَوِّعُ بها وهي الهَدْيُ.

ثم اختلفَ الأصحابُ في الأُضحِيَّةِ، فمنهم مَنْ أوردَها هنا لمناسبةِ ذلك للهدْيِ^(١)؛ لأنَّ الهَدْيَ يقعُ من الحلالِ والمُحرَّمِ، وكذلك الأُضحِيَّةُ تَقَعُ منهما، وذكرُوا بعد ذلك الصَّيْدَ والذَّبائِحَ لِتَعَلُّقِها بذلك، وكذلك العَقِيْقَةُ، ومنهم مَنْ أوردَ ذلك كُلَّهُ بعد المسابقةِ والمناضلةِ لِمَا في الاصطِيادِ من الرمي فيضارِعُ المناضلةَ من [٥٥/ب] هذه الجهة^(٢)، ومنهم من أوردَ المسابقةَ والمناضلةَ في عقودِ المعاوضاتِ، وسنذكرُ ذلك في موضِعِهِ، واخْتَلَفَ أيضاً في النَّذْرِ، فمنهم مَنْ وَضَعَهُ مع الأيمانِ؛ لأنَّ نَذَرَ اللَّجَاجِ كَفَّارَتُهُ كفارةُ يمينٍ عند جمعٍ من الأصحابِ^(٣)، أو يُخَيَّرُ بينه وبينها عند جَمْعٍ منهم، ومنهم من ذَكَرَهُ هنا لمناسبةِ القُرْبِ المَالِيَةِ، وفيه نَذَرُ الذَّبْحِ والتصدُّقِ والحجِّ والصومِ، وذلك مُشَابِهٌ لما تقدَّم، فكان هذا أوَّلِي.

ثم لما انقَضَتْ مُعامَلَةُ الخالقِ، أردَفَ ذلك بِمُعامَلَةِ الخلائقِ، فبدأ بالبيعِ الذي هو أَغْلَبُ المعامَلاتِ، وذُكِرَتْ فيه صيغَتُهُ وشروطُهُ، ثم من الشروطِ ما اعتنى الشارِعُ بالاحترازِ عنه، وهو السلامةُ مِنَ الرِّبَا، فعُقِدَ بابٌ للرِّبَا، ثم عُقِدَ بابٌ للبيوعِ المنهيِّ عنها، وذُكِرَ فيه ما يقتضي الفسادَ من ذلك وما لا يقتضيه، ثم قد يقعُ المُحرَّمُ في كُلِّ الصَّفَقَةِ وقد يقعُ في بعضِها، فعُقِدَ بابٌ لتفريقِ الصَّفَقَةِ في الابتداءِ وذُكِرَ معه الدوامُ والأحكامُ لمناسبتها له.

(١) كالرافعيِّ والنوويِّ وغيرهما.

(٢) كالماورديِّ في «الحاوي الكبير»..

(٣) انظر: «روضة الطالين» (٣: ٣٠٠).

ثم البيع الصحيح يلزمه خيار المجلس، وقد انعقد بشرط خيار ثلاثة أيام، فعقد باب للخيار، ثم هذا خيار شهوة لا لنقيصة، وثم خيار آخر للنقيصة، فعقد باب لخيار النقص، ثم بعد انقضاء الخيار المعبر عنه بالزوم يبقى الاستقرار، والاستقرار لا يكون إلا بالقبض، فعقد باب للمبيع قبل القبض وحكمه في الضمان والتصرف، ثم من التصرفات التي تقع بعد القبض التولية والإشراك والبيع مربحة، فعقد لذلك باب بعد باب البيع قبل القبض للإشعار بأنه لا بد من وجود القبض قبل هذه التصرفات.

ثم من شروط [٥٦/أ] المبيع ما اعتنى الشارع باعتباره وهو شرط أمن العاهة في الثمار، فأفرد بباب وهو بيع الأصول والثمار، كما أفرد الربا بباب، ثم قد يتصرف الإنسان بنفسه وتارة بعبد فعقد باب لبيع العبد المأذون، وهو أخصر من باب الوكالة؛ لأن العبد لا يملك وإن ملكه السيد على الجديد^(١) بخلاف الحر فإنه أهل للملك، فأفرد ذلك بباب لهذا المعنى، ثم قد يحصل اختلاف بين المتبايعين فعقد باب لاختلاف المتبايعين.

ولما كان البيع على قسمين: بيع عين وبيع موصوف في الذمة، عقد باب لبيع الموصوف في الذمة وهو السلم، وبعده باب القرض لمشابهته له في كونه في الذمة، ولما كان الرهن في القرآن في آية السلم^(٢) ذكر باب الرهن بعد ذلك، ثم قد يفلس المشتري بالثمن فيثبت الرجوع في عين المبتاع إن كان موجوداً والمحاصصة مع الغرماء عند الفوات فعقد باب للتفليس، ولما كان الفلوس فيه حَجَرٌ لِحَقِّ الغريم

(١) انظر: «روضة الطالين» (٢: ١٥٠).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

كما أن الرهن فيه حجرٌ لحق الغريم عُقِدَ بابٌ للحجرِ على الصبي والمجنون والسفيه لحق أنفسهم مصلحة لهم.

ثم من البيع صنفٌ لأبدٍ فيه من سبق خصومة ولا يصح بلفظ البيع وهو الصلح، فعُقدَ بابٌ للصلح وذكر فيه أحكام الطريق النافذ وغير النافذ؛ لأن الصلح يقع في ذلك أيضاً، فناسب ذكر ذلك في باب الصلح.

ثم الديون قد يستوفيها الإنسان من يده وقد يُحِيلُ بها على دينٍ له على غيره، فعُقدَ بابٌ للحوالة، وقد يضمنُ فعُقدَ بابٌ للضمان، وذكر معه ضمان الإحضار وهو الكفالة لمناسبته له في الضمان لا في الغرم.

ثم قد ينفرد الإنسان بالتصرف في ماله، وقد [٥٦/ب] يشترك مع آخر في ماله فعُقدَ بابٌ للشركة، وقد يتصرف بنفسه، وقد يتصرف بوكيله، فعُقدَ بابٌ للوكالة، ثم اختلف الأصحاب في الإقرار، فمنهم من أورده في كتاب الدعاوى؛ لأن الحجج تُورد فيها، وهي إما إقرار أو بينة، ومنهم من أورده هنا؛ لأن التصرفات السابقة من أول كتاب البيوع إلى هنا قد تُنكر وقد يُقر بها فعُقدَ باب الإقرار هاهنا، وذكر فيه الإقرار بالنسب لمناسبة الإقرار.

ثم الأعيان المملوكة قد ينتفع بها غير المالك بغير عوض وهو العارية، فعُقدَ بابٌ للعارية، وقد يُغصب فوضع بابٌ للغصب، ثم الملك تارة يحصل بالبيع الذي هو عقد اختياري من المتعاقدين، وتارة بتملك قهري لا باختيار المالك، وهو حق الشفعة الثابت للشريك القديم على الشريك الحادث في العقار الأرض وما يتبعها من البناء والأشجار فعُقدَ بابٌ للشفعة، ثم الملك قد يحصل من فائدة عين مملوكة وقد يحصل من فائدة عمل يد فعُقدَ بابٌ للقراض، الذي يملك فيه العامل

بعض الربح، بشرط المالك ذلك له؛ لعمله في ماله معلوماً بالجزئية ولا يملكه إلا بالمقاسمة، وبعده باب للمساواة التي يملك العامل فيها جزءاً من الثمرة معلوماً بشرط المالك ذلك له؛ لعمله في الثمرة ويملك بالظهور، وذكر بعد ذلك باب المزارعة والمخابرة لمناسبتها لذلك، واختلَف في المسابقة والمناضلة: فمنهم من وضعها هنا لتعلقها بذلك من حيث حصول العوض على العمل بشرطه المعتبر، ومنهم من أوردتها في أبواب السير لتعلقها بجهاد الكفار [٥٧/أ] لقوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ولقول النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ»^(١).

وقد يتنفع بالأعيان المملوكة غير المالك بعوض وهو الإجارة، فعقد باب الإجارة، ويدخل فيها إجارة الحر نفسه للأعمال لتعلقها بذلك والجعالة، ثم من أصناف الملك ما أثبتته الشارع بإذنه، وهو الأحياء في الأرض التي لم تُعمر قط فعقد باب لإحياء الموات، وذكر فيه حكم المعدن الظاهر والباطن لتعلقه به.

ثم الملك قد يخرج عن الإنسان، إلى ملك آدمي، وهو سائر التصرفات بعوض وبغير عوض، وقد يخرج إلى ملك الله تعالى وهو الوقف، فعقد باب للوقف، ومنه أيضاً تملك المنافع لآدمي، فإن الموقوف عليه يملك المنافع، ومن شبه التحرير والإعتاق وهو وقف المساجد وما أشبهها، ثم ذكر بعده باب الهبة؛ لأنه إخراج الملك إلى آدمي مالك بغير عوض، ثم من أصناف الملك ما أثبتته الشارع بإذنه لا مطلقاً كالأحياء، بل إلى وجود مالكة وهو الالتقاط، فعقد باب للقطعة،

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨: ٦٤٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي برقم (١٩١٧) وغيرهما من حديث عقبة بن عامر الجهني، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٧٠٩).

وبعده باب اللقيط لمناسبتة له في أنه مأخوذ بإذن الشارع، لكن لا للتملك بل للحفظ، ومن اللقطة أيضاً ما يؤجد للحفظ لا للتملك.

ثم الموت لا بد منه فهو محتوم على رقاب العباد، ويملك الوارث ملك مؤرثه ملكاً قهرياً بإعطاء الشارع ذلك له، فعقد كتاب للمواريث التي أثبتها الشارع، وقسمها بنفسه الشريفة وسُمي كتاب الفرائض للفروض المقدرة في الكتاب العزيز، وأردف باب الوصايا؛ لأن المريض مرض الموت مفسوخ [٥٧/ب] له في الإيصاء بالثلث، وله الإيصاء وقضاء ديونه مطلقاً، والوصاية على أولاده حيث لا جد لهم من جهة الأب، فذكر بعده باب الوصاية، ثم الوصاية استئمان بعد الموت، فذكر بعده الاستئمان في الحياة فعقد باب للوديعة، ثم من الأصحاب من يذكر قسم الفيء والغنيمة هنا؛ لأنه من جملة التملكات؛ لأن الغانم يملك حقه بالقسمة واختيار التملك، ومنهم من يذكرهما في كتاب السير لتعلقه بالجهاد، وذكره الشافعي في «المختصر» قبل النكاح لما ذكرناه.

ثم فيما ذكر من البيوع وأصناف التملكات حصول مؤن النكاح، وقد ندب الشرع إلى ذلك عند حصول المؤن، فعقد كتاب للنكاح، وابتدأه الشافعي رضي الله عنه بذكر خصائص النبي ﷺ؛ لأنه خص في النكاح بأشياء فذكرت الخصائص كلها فيه^(١)، ثم ذكرت الخطبة والنظر والأركان من: الصيغة والولي والشهود، وعقد لذلك أبواب، ثم باب موانع النكاح، ثم ذلك في نكاح المسلمين، فعقد باب لنكاح المشرك، ثم قد يكون هناك ما يوجب فسخه من العيوب المعبرة شرعاً في الزوجين أو خلف شرط أو عتيق تحت عبد فعقد باب للخيار، ثم قد

(١) وقد استقصاها على وجه حسن في هذا الموطن الإمام بغوي في «التهذيب» (٥: ٢١٤).

يَحْصُلُ اخْتِلَافٌ فَعُقِدَ بَابٌ لاختلاف الزوجين، ثم بَابٌ لهما يملكه الزوج من الاستمتاع.

ثم قد يجبُ على الإنسان أن يُعِفَّ غيره فَعُقِدَ بَابٌ للإعفاف الواجب للوالدِ على ولده، ثم بَابٌ نكاح العبدِ والأمة؛ لأن ما سبق [٥٨/أ] في نكاح الأحرار.

ثم النِّكَاحُ قَدْ يَقَعُ بِصَدَاقٍ وَبغيرِ صَدَاقٍ تَفْوِضاً، فَعُقِدَ بَابٌ لِلصَّدَاقِ، وفيه ذِكْرُ حَكَمِ التَّفْوِضِ، ثم قد يجبُ شيءٌ لِمَنْ لَا شَطَرَ لَهَا أَوْ لَهَا الْكُلُّ يُسَمَّى مُتْعَةً، فَعُقِدَ بَابٌ لِلْمُتْعَةِ، ثم يُسَنُّ أَنْ يُؤْلَمَ فَعُقِدَ بَابٌ لِلْوَلِيمَةِ، ثم أَمَرَ اللَّهُ بِالْمَعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَبَعَثَ الْحَكَمِينَ عِنْدَ الشَّقَاقِ فَعُقِدَ كِتَابٌ لِعَشْرَةِ النِّسَاءِ وَالْقِسْمِ وَالنَّشُوزِ.

ثم قد تحصلُ فُرْقَةٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِعَوَضٍ تَارَةً وَبغيرِ عَوَضٍ أُخْرَى، فَعُقِدَ بَابٌ لِلْخُلْعِ، ثم كِتَابٌ لِلطَّلَاقِ فِيهِ ذِكْرُ السُّنَنِ وَالْبِدْعِيِّ وَأَرْكَانِهِ وَصَرَائِحِهِ وَكُنَايَاتِهِ، ثم عُقِدَ بَابٌ لِعَدِّهِ وَالِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ، ثم بَابٌ لِلشَّكِّ فِيهِ، ثم بَابٌ لَتَعْلِيْقِهِ، ثم بَابٌ لِلرَّجْعَةِ فِيهِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولاً بِهَا لَمْ تَسْتَوِفْ عِدَّةَ طَلَاقِهَا، ثم قد تَمْتَنِعُ مِنَ الْوَطْءِ بِتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ تَارَةً وَبِالْيَمِينِ أُخْرَى، وَكَذَا بِالْعَتَقِ مُطْلَقاً أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَعُقِدَ بَابٌ لِلْإِيلَاءِ.

ثم قد يحصلُ مَنَعٌ مِنَ الْوَطْءِ بِحَكْمِ الشَّرْعِ بِذِكْرِ لَفْظِ الظَّهَارِ وَالْعَوْدِ حَتَّى يُكْفَرَ، وَمَوْجِبُ الظَّهَارِ كَفَارَةٌ عَظْمَى، وَمَوْجِبُ الْإِيلَاءِ إِذَا كَانَ بِالْيَمِينِ كَفَارَةٌ صُغْرَى، فَعُقِدَ بَابٌ لِلظَّهَارِ بَعْدَ بَابِ الْإِيلَاءِ، ثم بَابٌ لَكَفَارَةِ الْمَظَاهِرِ، وَلَمَّا كَانَ الظَّهَارُ وَالْعَوْدُ يَحْرِمُ الْبُضْعَ تَحْرِيمًا مُؤَقَّتًا إِلَى التَّكْفِيرِ، ذُكِرَ بَعْدَهُ مَا يُحْرِمُهُ مُؤَبَّدًا بِلَفْظِ وَهُوَ اللَّعَانُ، فَعُقِدَ بَابٌ لِلْعَانِ، وَقَدْ يَسْبِقُهُ الْقَذْفُ فَذُكِرَ مَعَهُ الْقَذْفُ، ثم الْفِرْقَةُ [٥٨/ب] الْوَاقِعَةُ فِي الْحَيَاةِ لِلْمَدْخُولِ بِهَا، وَالْحَاصِلَةُ بِالْمَوْتِ مُطْلَقاً تَسْتَدْعِي عِدَّةً، فَذُكِرَ بَابٌ لِلْعِدَّةِ.

ثم استبراء الأمة مشابهة لعدة الحرّة فذكر باب للاستبراء بعد باب العِدَد، ثم من الفرقة أيضاً ما يُحرّم مؤبداً بفعل وهو الرِّضَاع، فعُقِدَ باب للرِّضَاع، ثم المفارقة تستحق النفقة إن كانت رجعية أو بائناً حاملاً، كما تستحق مَنْ في صلبِ النكاح، فذكر باب النفقاتِ آخر ربيع النكاح لشموله الزوجات والمفارات بالقيّد المذكور، وذكر فيه نفقة القريب لتعلقه بها، ثم ذكر باب للحضانة؛ لأن أثرها إنما يظهر بعد الفراق.

ثم قد يحصل للمكلف بطرٍ وأشرٌ بتحصيل الدنيا فيجني، فعُقِدَ كتاب الجنایات على أنفس البشر بإتلافها، وعلى أطرافها ومعانيها بتفويتها، ثم من الجنایات ما يُوجبُ القصاصَ لوقوعه عمداً فذكر ذلك، وعُقِدَ باب لاستيفاء القصاص، ثم قد يُعفى عنه فعُقِدَ باب انْعَفَوْ عن القصاص، ومنها ما يُوجبُ الدية بأن وقع خطأ أو شبه عمداً، فعُقِدَ باب للديات.

ثم من مُوجبِ الدية ما لا يوجبُ القتل من شرطٍ وسبب، فعُقِدَ باب مُوجبِ الدية، ثم من الدِّيَّات ما يجبُ على الجاني وهو العَمْدُ، ومنه ما تحمله العاقلة وهو الخطأ وشبهُ العمد فيحتاجُ لبيانِ العاقلة فعُقِدَ باب للعاقلة، ثم ذلك في جنایة الأحرار، أما جنایة العبيد فلها حكمٌ آخر فعُقِدَ باب لجنایة العبد [٥٩/أ] وأمّ الولد.

ثم قد يُجنى على الجنين دون الأم، فيجبُ غُرّة فعُقِدَ باب للغُرّة، وذلك كُلُّه موجبٌ للكفارة في النفس فعُقِدَ بعد ذلك بابٌ للكفارة، ثم لا بُدَّ لثبوته من دعوى، وقد يكون هناك بينة وقد لا تكون، والقتل في محلّ لوث موضع القسامة، فعُقِدَ باب لدعوى الدم والقسامة.

ثم هذه الأشياء تقام عند الإمام ونوابه، وقد يخرجُ على الإمام بغاة فعُقِدَ

كتاب الإمامة وقتال البغاة، وكان البغي جنائياً قد تقتضي القتل في القتال لا مطلقاً، فذكر بعده ما يقتضي القتل من الجنایات مطلقاً لحق الله وهو الردة إذا لم يُسلم.

ومن الجنایات ما يقتضي القتل رجماً لحق الله وهو زنا المحصن، ومنها ما يقتضي الجلد لحق الله وهو زنا غير المحصن فعقد باب لحد الزنا، ومنها ما يقتضي الجلد لحق آدمي وهو القذف، فعقد باب لحد القذف، ومنها ما يقتضي قطع طرف لحق الله ويثبت بطلب الآدمي وهو السرقة بشروطها المعتبرة، فعقد باب لحد السرقة.

ومنها ما يقتضي قطع طرفين من خلاف، وقد يقتضي القتل إذا قتل، وقد يقتضي القتل والصلب إذا جمع بين القتل وأخذ المال، وقد يقتضي النفي من الأرض إذا خرج رداءً؛ وذلك قطع الطريق باعتقاد القوة بالبعد عن الغوث، فعقد باب لقطع الطريق.

ومن الجنایات ما يُوجب الجلد لحق الله تعالى، وهو شرب المسكر، فعقد باب لحد الشرب، ومن الجنایات ما يُوجب التعزير فعقد باب للتعزير، ومن الجنایات ما هو لخطأ في الأحكام وما هو لصيال وما هو بفعل بهيمة منسوبة لآدمي فعقد باب الصيال وضمان [٥٩/ب] الولاية وإتلاف البهائم.

ومن الجنایات: كفر الكافر، فوجب رده إلى الإسلام إذا كان حربياً، وذلك بالجهاد وهو فرض كفاية، فاستدعى ذلك بيان فروض الكفایات فيه، وكان مبتدأ ذلك جهاد سيّد الأولين والآخرين، وسيرته في جهاد الكفار، فعقد كتاب السير، ثم قد يكف عن القتال بأمان عند القوة مؤقت أربعة أشهر فعقد باب للأمان، وقد يكف عن القتال مطلقاً ببذل عوض وهو الجزية فعقد باب للجزية، وقد

يُكَفُّ عن القتال بأمانٍ عند الضَّعْفِ مؤقتٍ إلى عشرِ سنينَ فما دونَها وهو الهدنة، فعُقِدَ بابٌ للهدنة، ثم عقد بعضُ الأصحابِ باباً للمسابقةِ والمناضلةِ هنا كما تقدَّمَ لِتَعْلُقِهما بالجهادِ؛ لأنهما سُتَّتَانِ إذا قُصِدَ بهما التَّأَهُّبُ للجهادِ.

ثم ما سبق من أولِ المعاملاتِ إلى ما نحنُ فيه قد يُنكَرُ، فيلزمُ المنكَرُ الحَلْفُ، فعُقِدَ كتابُ الأيمانِ، وقد يستمرُّ عليها وقد يَحْنُثُ، فعُقِدَ بابٌ لما يقعُ به الحنْثُ.

ثم جميعُ ما يقعُ من المعاملاتِ والأنكحةِ والجناياتِ إنما يظهرُ أثرُها عندَ القضاةِ؛ لأنَّ الأئمةَ في شُغْلٍ عن ذلك، وقلَّما تُراجِعُ الأئمةُ في أمرٍ غيرِ الدماءِ؛ ولذلك عُقِدَ بابُ الإمامةِ بعد مسائلِ دعوى الدِّمِّ والقسامةِ، فعُقِدَ كتابُ للقضاءِ، ثم بابٌ لأدابه، ثم القضاءُ على الغائبِ مختصٌّ بأمورٍ، فعُقِدَ بابٌ للقضاءِ على الغائبِ، ثم قد يكونُ المتنازَعُ فيه شيئاً^(١) يحتاجُ إلى القِسمةِ، فعُقِدَ بابٌ للقِسمةِ، ثم القاضي لا يحكُمُ إلا بِحُجَّةٍ وهي إما إقرارٌ أو بَيِّنَةٌ، الإقرارُ تقدَّمَ، بَقِيَتِ البَيِّنَةُ، فعُقِدَ [٦٠/أ] كتابٌ للشهاداتِ، فذَكَرَ فيه شروطُ الشهودِ وعددهم، ثم القضاءُ إنما يتوجَّهُ بعد دعوى مع بَيِّنَةٍ سالمةٍ من المُعارِضِ فعُقِدَ كتابُ الدَّعاوى والبَيِّناتِ، وقد يقعُ القضاءُ في الأنسابِ فعُقِدَ بابٌ لما يلحقُ في النَّسَبِ وما لا يلحقُ، وذَكَرَ فيه القائفُ وموضعُ العرضِ عليه.

ثم اختلفَ الأصحابُ في العتقِ والتدبيرِ والكتابةِ والاستيلادِ، فمنهم من أوردَها في رُبْعِ المعاملاتِ؛ لأنها تعاطيُ إزالةِ ملكِ الرِّقبةِ تنجيزاً أو تعليقاً، كما أنَّ الطلاقَ تعاطيُ إزالةِ ملكِ النِّكاحِ تنجيزاً أو تعليقاً، وقد ذَكَرَ في رُبْعِ المناكحاتِ فيذكرُ ذلك في رُبْعِ المعاملاتِ، ومنهم من أوردَها في هذا المكانِ؛ لأنَّ العتقَ يحصلُ

(١) في الأصل: «شيءٌ» بالرفع، وهو لحنٌ.

به بفضل الله تعالى النجاة من النار؛ لقوله ﷺ «(من أعتق نسمة مؤمنة، أعتق الله بكُلِّ عضوٍ منها عضواً منه من النار)»^(١) فينبغي أن يكون آخر ما يقع من المكلف، فلذلك خُتِمَ به فروغُ الفقه، وقال الرافعي رحمه الله في آخر «المحرر»: «وكما ختمنا بكتاب العتق كتابنا، نرجو أن يُعتقَ الله من النار رقابنا».

فهذا ما ظهر في المناسبات، وفوق كُلِّ ذي عِلْمٍ عَلِيمٌ، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) أخرجه البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب قول الله تعالى: ﴿أَوْتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] برقم (٦٧١٥)، ومسلم، كتاب العتق، باب فضل العتق برقم (١٥٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٣٠٨).

ذَكَرُ شَيْءٍ مِمَّا أَنْشَأَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ وَالضُّوَابِطِ
الَّتِي ضَبَطَ بِهَا مَتَفَرِّقَاتِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

قَاعِدَةٌ: الْأَفْعَالُ الْمُسْنَدَةُ إِلَى الْفَاعِلَيْنِ؛ لَا تَخْلُو:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ شَرْعِيَّةً أَوْ لَغَوِيَّةً.

فَإِنْ كَانَتْ شَرْعِيَّةً، فَلَا تَخْلُو:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ عِبَادَةً أَوْ غَيْرَهَا، وَالْعِبَادَةُ لَا [٦٠/ب] تَخْلُو:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَسِيلَةً أَوْ مَقْصِدًا، فَإِنْ كَانَتْ وَسِيلَةً فَلَا تَخْلُو:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَسِيلَةً تَبْعُدُ عَنِ الْعِبَادَةِ جَدًّا، أَوْ تَقْرُبُ مِنْهَا جَدًّا.

فَإِنْ كَانَتْ تَبْعُدُ جَدًّا، كَتَحْصِيلِ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ، فِي الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ وَالصَّبِّ
عَلَيْهَا، فَالْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ النِّيَابَةِ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ تَقْرُبُ مِنْهَا جَدًّا، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا الْقَصْدُ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ.

فَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرَ، كَتَوَضُّعِ الْغَيْرِ لَهُ أَوْ تَغْسِيلِهِ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ،
وَخَالَفَ الظَّاهِرِيُّ.

وَإِنْ كَانَ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْقَصْدُ كَالْتَّيَمُّمِ فَمَنْعَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ دُخُولِ النَّائِبِ

فِيهِ مَعَ الْقُدْرَةِ^(١)، وَأَمَّا مَعَ الْعَجْزِ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ.

(١) يَوْضَحُهُ قَوْلُ الْبَغَوِيِّ فِي «التَّهْذِيبِ» (١: ٣٥٦): «وَلَوْ يَمَّمُهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ، أَوْ مَعَكَ وَجْهَهُ =

وأما المقصود فلا يخلو: إما أن يكون بدنياً محضاً، أو مالياً محضاً، أو متردداً بينهما.

فإن كان الأول: امتنعت النيابة فيه كالصلاة إلا في صورة واحدة، وهي ركعتا الطواف تبعاً للحج، وكذا الصوم عن الميت على أصح القولين^(١).

وإن كان مالياً محضاً كالزكاة، دخلت النيابة في تفريقه^(٢)؛ لأنه يشبه الوسيلة إذ المال هو المقصود.

وإن كان متردداً بينهما كالحج جاز عند العصب^(٣) أو الموت على ما تقرّر مبسوطاً في كتب الفقه.

وأما غير العبادة فلا يخلو: إما أن يكون منظوراً فيه إلى جهة الفاعلية، أو إلى جهة الفعل فقط من غير نظرٍ إلى فاعل.

فمن الأول: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، فأناط الشارع ذلك بالفاعل، فالعبرة به فيه، فتكون عند^(٤) الفعل متعلقة به ولو وكيلاً.

ومن الثاني: «من باع عبداً وله مال»^(٥) فمقصود الشارع تحصيل الفعل.

= وَيَدَّيْهِ فِي التَّرَابِ نُظِرَ: إِنْ كَانَ مَعْدُوراً لِمَرَضٍ، أَوْ قَطَعَ يَدَ جَازٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ: قَالَ صَاحِبُ «التَّلْخِصِ» - يَعْنِي ابْنَ الْقَاصِّ -: لَا يَجُوزُ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجُوزُ، كَمَا لَوْ غَسَلَ غَيْرُهُ أَعْضَاءَهُ فِي الْوَضُوءِ». انتهى.

(١) وهو الموافق للقديم من قولي إمامنا الشافعي رحمه الله. انظر: «البيان» للإمراني (٣: ٥٤٦).

(٢) «لأن الزكاة ينوب عنها من ليس من أهل وجوب الزكاة عليه، فإنه لو أناب عبداً أو كافراً بأداء الزكاة يجوز» انتهى من «التهذيب» للبغوي (٣: ٦٣).

(٣) وهو الزمانة في المرض، ورجل معضوب: ضعيف زمن لا حراك به.

(٤) في الأصل: «عهد»، وصوبناه من «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (١٧/ أ).

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب في الرجل يكون له معمر لو شرب برقم (٢٣٧٩)، ومسلم، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها عمر برقم (١٥٤٣).

واجتمعاً في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فالتطليق [٦١/أ] المراد به: تحصيل الفعل سواء كان بنفسه، أو بنائيه أو بغير ذلك مما تقرر في الفقه^(١)، و﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ المراد به الإسناد الحقيقي المتعلق بالفاعل.

وأما اللغويات: فإنَّ حقيقتها عند الإطلاق مصروفةٌ إلى من أُسندَ إليه الفعل حيث لم يُنَوَّ ما يعمُّ المجاز، ولا تُعتبرُ العادةُ على المشهور؛ لأنها لا تصلحُ رافعةٌ للحقيقة لتأدية ذلك إلى النسخ، ويمكنُ أن تصلحَ مخصّصةً [على طريقة، والقدْر المشترك لا يصحُّ؛ لأنه إنما يكونُ]^(٢) إذا كان معنا حقيقتانِ دارَ الأمرُ بين أن نجعلهما مُشترَكَيْنِ اشتراكاً لفظياً، أو نأخذَ بينهما قدراً مشتركاً، فهناك يقال: القدر المشترك أولى، أما في حقيقة ومجاز فلا.

ومن ذلك قوله:

قاعدة: التبعض يقع ابتداءً في خمسِ صُورٍ:

إحداها: ولدُ المبعضة من زوج أو زناً، سُئل عنه القاضي حسين، فقال: يُمكنُ تخريجه على الوجهين في الجارية المشتركة إذا وطئها أحدُ الشريكين، وكان الشريكُ الواطئ مُعسراً، ثم استقرَّ جوابه على أنه كالأمِّ حرّيةً ورقاً^(٣)، قال الإمام: وهذا هو الوجه؛ لأنه لا سببَ لحرّيته إلا الأمُّ، فيقدّرُ بقدرها^(٤).

(١) انظر: «نهاية المطلب» (٧: ٣٣)،

(٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، واستدركناه من «ترجمة البلقيني» للجلال عبد الرحمن (٧/ب).

(٣) «فتاوى القاضي حسين».

(٤) «نهاية المطلب» (١٧: ٥١٩).

الثانية: الولد من الجارية المشتركة إذا كان الشريك الواطئ مُعْسِراً، واختُلِفَ فيه التصحيح، ففي المكتابة بين اثنين يَطَأُها أحدهما وهو مُعْسِرٌ، قال الرافعي وتبعه في «الروضة»: «في الولد وجهان: أصحُّهما: نصفه حرٌّ ونصفه رقيقٌ، والثاني: ينعقد كُلهُ حرّاً للشبهة»، وقالوا في استيلاء أحد الغانمين المحصورين: «إذا أثبتنا الاستيلاء أنه إذا كان [٦١/ب] مُعْسِراً، هل ينعقد الولد كُلهُ حرّاً أم قدر حصته حرٌّ والباقي رقيقٌ؟ وجهان، وقيل: قولان أحدهما: كُلهُ حرٌّ؛ لأن الشبهة تعم الجارية، وحرّيته الولد تثبت بالشبهة، وإن لم يثبت الاستيلاء، ولهذا لو وطئ أمة غيره بشبهة وهو يظن أنها أمته أو زوجته الحرّة انعقد الولد حرّاً وإن لم يثبت الاستيلاء، ووجه الثاني: أنه تبع للاستيلاء وهو مُتَبَعُّصٌ»^(١) قالوا: وهذا الخلاف في تبعض حرّية الولد يجري فيما إذا أولد أحد الشريكين المشتركة وهو مُعْسِرٌ، فإن قلنا: جميعه حرٌّ، لزم المستولد قيمة حصّة الشركاء من الولد، وهذا هو الأصحُّ، كذا قاله القاضي^(٢) أبو الطيّب والروائي وغيرهما، وسواء في ترجيح حرية جميعه استيلاء أحد الغانمين واستيلاء أحد الشريكين، قال شيخنا: والصحيح أنه يتبعص.

الثالثة: إذا استولد الأب الحرّ جاريةً مشتركةً بين ابنه وبين غيره وهو مُعْسِرٌ، فيكون نصف الولد حرّاً ونصفه رقيقاً على الأظهر.

الرابعة: صَرَبَ الإمام الرِّقَّ على بعض شخص، ففي جوازه وجهان مبنيان على المسائل قبلها، والأصحُّ في «الرافعي» و«الروضة»^(٣)، وقال الإمام: إنه الأقيس

(١) «روضة الطالبين» (١٠: ٢٧٢).

(٢) يعني القاضي حسين، وقد صرح به الجلال عبد الرحمن في هذا الموطن من «ترجمة البلقيني».

(٣) «روضة الطالبين».

جوازُه، قال البغوي: «فإن منعناه، فإن ضَرَبَ الرَّقَّ على بعضِه رَقَّ كُلُّه، وكان يجوزُ أن يُقالَ: لا يَرَقُّ شيءٌ».

الصورة الخامسة: العتيقُ الكافر بين المسلم والذمي إذا نقض العهدَ والتحَقَ بدارِ الحربِ فُسبِيَ، فإنه يُسَرَّقُ نصيبُ الذمي على الأصح^(١)، ولا يُسَرَّقُ نصيبُ المسلم على المشهورِ كعبيدهما الكامل.

وأما التبعيةُ في عبده الخالص فلا يقعُ إلا في ثلاثِ صورٍ:

إحداها: رهنَ بعضِ عبده وأقبضه ثم أعتقَ غيرَ المرهونِ وهو معسرٌ، فإنه يُعتَقُ ذلك البعضُ فقط.

الصورة الثانية: جنى عبدَين اثنين، ففدى أحدهما [نصيبه]^(٢)، ثم إن الذي لم يَفِدِ اشترى النصفَ الذي فُدي فاعتقه وهو معسرٌ عتقَ ذلك البعضُ فقط.

الصورة الثالثة: وكَّلَ وكيلاً في عتقِ عبده، فأعتق الوكيلُ نصفه، ففيها ثلاثة أوجهٍ في «الرافعي» و«الروضة»^(٣) في فروعِ أواخرِ الولاة، أحدها: يُعتَقُ [٦٢/أ] ذلك النصفُ فقط وصحَّحاه، وهو مشكَّلٌ، والثاني: لا يُعتَقُ شيءٌ لمخالفةِ الوكيلِ، والثالثُ: يُعتَقُ كُلُّه وهو أرجحُ عند شيخنا إنزالاً لعبارةِ الوكيلِ منزلةَ عبارةِ الموكلِ، فعلى ما صحَّحاه يستثنى.

وأما التبعيةُ في العبدِ المُشترَكِ، أو في المكاتبِ، أو في المُدبَّرِ فذاك يجيءُ من فقدانِ شرطٍ من شروطِ السراية، والله أعلم.

(١) انظر بحث المسألة في «نهاية المطلب» (١٩: ٢٠٧).

(٢) قوله: «نصيبه»: ساقطٌ من الأصل، واستدركناه من «ترجمة البلقيني» للجلال (١٨/ أ).

(٣) «روضة الطالبين» (١٢: ١٨٤).

ومن ذلك قوله:

قاعدة: المدّعي للنزر اليسير لا يخلو:

إما أن يدّعي غُرماً محضاً، أو تمليكاً محضاً، أو دائراً بين الغرم والتملك، أو دائراً بين الغرم والحدوث.

مثال الأول: غَصَبَ ثوباً فَتَلَفَ، فادّعى الغاصب أن قيمته خمسة دراهم، وادّعى المالك أن قيمته عشرة، فالقول قول الغاصب مع يمينه قطعاً؛ لأنه غارم^(١).

ومثال الثاني: قال الشفيع: إن قيمة الشقص خمسمئة درهم، وقال المشتري: بل ألف درهم، فالقول قول المشتري قطعاً^(٢)؛ لأن الشفيع يريد أن يتملك عليه بقوله.

ومثال الثالث: اشترى عبدان ثم تلف أحدهما بعد القبض أو باعه، ثم وجد بالآخر عيباً، فإن له رده على قول، واسترداد حصته من الثمن، فإذا اختلفا في قيمة التلف، فادّعى البائع أنها مئتان وقيمة الموجود مئة لكي يستقر له من الثمن قدر التلف، وقال المشتري: بل مئة والموجود مئتان، ففيها قولان:

أحدهما: أن القول قول البائع؛ لأنه ملك جميع الثمن بالبيع، فلا رجوع عليه إلا بما يعترف به، وهذا هو الصحيح.

والثاني: أن القول قول المشتري تشبيهاً له بالغاصب مع المالك إذا اختلفا في قيمة المغصوب فالقول قول الغاصب؛ لأنه الذي حصل الهلاك في يده.

ومثال الرابع: قطع عضواً ظاهراً واتفقا على أصل السلامة، وادّعى الجاني

(١) «روضة الطالين» (٥: ٢٨).

(٢) في «ترجمة البلقيني» الورقة (٢١ / أ).

حُدُوثَ نَقْصٍ [٦٢/ب] من شلِلٍ ونحوِه، وأنكَرَ المَجْنِيَّ عليه، فالقولُ قولٌ من؟ فيه قولان:

أحدها: أَنَّ القولَ قولُ الجاني؛ لأنه غارِمٌ، والثاني: أَنَّ القولَ قولُ المَجْنِيَّ عليه؛ لاتفافهما على أصلِ السلامةِ وأدعاءِ الحدوثِ، والأصلُ عدمُ الحدوثِ وهو الصحيحُ.

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى^(١): وأما إذا اختلفا في قيمة العبد الذي حصلت فيه السراية، فلم يذكرها شيخنا، وفيها قولان: أصحُّهما: أَنَّ القولَ قولُ المعتق؛ لأنه غارِمٌ، وبناءهما الشيخُ أبو حامدٍ على أَنَّ السرايةَ حالُ الإعتاقِ، أو بأداء القيمة، فإن قلنا: حالُ الإعتاقِ، فالقولُ قولُ المعتق؛ لأنه غارِمٌ، وإن قلنا: بأداء القيمة، فقولُ صاحبِ الشَّقْصِ؛ لأنه لم يَغْرَمِ إلَّا الآنَ شيئاً، فعلى هذا هذه دائرة بين الغُرمِ والتمليكِ، ولكن صَحَّحَ أَنَّ القولَ قولُ الغارِمِ على العكسِ من مسألة الرَّدِّ بالعيبِ. انتهى.

ومن ذلك: ما أملاه علينا فقال:

فائدةٌ مهمَّةٌ في معرفة الاستقرارِ الشرعيِّ في أبوابِه من البيعِ والسَّلَمِ والصِّلحِ والإجارةِ والصَّدَاقِ، وهو المقصودُ بالذكرِ.

وقد اتفقت عبارةُ الأصحابِ في تصانيفهم المبسوطاتِ والمختصراتِ «كالتنبيه»^(٢) و«المحرَّر»^(٣) و«المنهاج»^(٤) و«الحاوي الصغير»^(٥): أَنَّ المَهْرَ يستقرُّ

(١) في «ترجمة البلقيني» (٢١ / أ).

(٢) «التنبيه» للشيرازي ص ١٦٦.

(٣) «المحرَّر» للرافعي ص ٣١٠.

(٤) «منهاج الطالبين» ص ٢١٩.

(٥) «الحاوي الصغير» ص ٤٧٧.

بواحدٍ من شيئين: الوطء، والموت، ولم يبيّنوا معنى الاستقرار في هذا الباب، وخفي معناه على بعض المتأخرين حتى قال: «ما ذكره الأصحابُ كُلُّهم لا بُدَّ له من قيد آخر وهو: قبض العين؛ فإنَّ المشهور أن الصَّدَاقَ قبل القبض مضمونٌ ضمانَ عقدٍ كالبيع، فكما قالوا: إنَّ المبيعَ قبلَ القبض غيرُ مستقرٍّ وإن كان الثمنُ قد قبض، فكذلك الصَّدَاقُ، وما ذكره أشعرُ بأنه لا يعرفُ معنى الاستقرار في الصَّدَاقِ، والاستقرارُ [٦٣/أ] في الصَّدَاقِ عيناً كان أو ديناً معناه: الأمنُ من تشطيرِ الصَّدَاقِ بالفراقِ قبلَ الدخولِ، على ما تقرَّرَ في التشطيرِ، والأمنُ من سقوطِ كُلِّه بالفرقةِ قبلَ الدخولِ التي تجيءُ من قبلِ الزوجةِ كفسخِها بعيبِ الزوجِ وكفسخِها بعيبِها، وقد يُؤثِّرُ ذلك في إسقاطِ المُسمّى ولكن يجبُ مهرُ المثلِ على ما سيأتي تفصيلُهُ.

وهذا الاستقرارُ يكونُ في الصَّدَاقِ المُعَيَّنِ ويكونُ في الصَّدَاقِ الذي في الذِّمَّةِ، وجميعُ الديونِ التي في الذِّمَّةِ بعدَ لزومِها، وقبضِ المقابلِ لها مستقرةٌ إلا ديناً واحداً، وهو دينُ السَّلَمِ، فإنه - وإن كان لازماً - فهو غيرُ مستقرٍّ، وقد أشار الشيخُ في «التنبيه» إلى ذلك في باب الحوالة بقوله: «فأما ما ليس بمستقرٍّ كمالِ الكتابةِ ودينِ السَّلَمِ»^(١) وإنما كان دينُ السَّلَمِ غيرَ مستقرٍّ لمعنى لم أرَ مَنْ ذكره، وهو أنه بصددِ أن يطرأ انقطاعُ المُسلمِ فيه، فإنَّ للمُسلمِ فسخَ العقدِ وأخذَ رأسِ ماله.

وفيه قولٌ آخرُ: أن العقدَ لا يفسخُ بذلك، والأظهرُ الأولُ، فمعنى الاستقرارِ في الديونِ اللازمةِ من الحاليتين: الأمنُ من فسخِ العقدِ بسببِ تعذُّرِ حصولِ الدينِ المذكورِ؛ لعدمِ وجودِ جنسِهِ، وامتناعِ الاعتياضِ عنه، وذلك مخصوصٌ بدينِ السَّلَمِ دونَ بقيَّةِ الديونِ، وأما دينُ الثمنِ بعدَ قبضِ المبيعِ فإنه أَمِنَ فيه الفسخُ المذكورُ.

فإن قيل: قد يتعذرُ حصولُ الثمنِ بانقطاعِ جنسِهِ؟

قلنا: مسلّمٌ، ولكنه يجوزُ الاعتياضُ عنه، فلم يتعذرَ تحصيلُ الثمنِ المذكورِ لجوازِ الاعتياضِ عنه.

وأما الفسخُ بسببِ ردِّ بعيبٍ أو إقالةٍ أو تحالفٍ، فإنه لا يتعذرُ معهُ حصولُ الثمنِ، وإن لم يوجدِ جنسُ الثمنِ، لما [٦٣ / ب] قدّمنا من جوازِ الاعتياضِ عنه، وإن قلنا بامتناعِ الاعتياضِ عن الثمنِ على قولٍ مرجوحٍ، فلا يأتي فيها ما في السّلمِ؛ لأنه حينئذٍ يجوزُ أخذُ البديلِ عنه قطعاً، والخلافُ في غيرِ هذه الصورةِ إذ لا خلاصَ إلا بذلك؛ لأن في بابِ السّلمِ يُفسخُ ويُرجعُ إلى رأسِ مالِهِ بخلافِ الثمنِ. ومن ذلك قوله:

فائدة: المقدّراتُ في الشّرعِ أربعةُ أقسامٍ:

تحديدٌ قطعاً: كأعدادِ ركعاتِ الصلواتِ الخمسِ، وصيامِ رمضانٍ، ونصبِ الزكواتِ غيرِ المعشراتِ، ومقاديرِ الحدودِ والكفاراتِ.

وتقريبٌ قطعاً: كما لو أسلمَ في رقيقٍ، على أن يكونَ سنّةً عشرَ سنينٍ مثلاً، فالأمرُ فيه على التقريبِ جزماً، وكذلك في الوكيلِ.

والتحديدُ على الأصحِّ: مثاله: نصابُ الزكاةِ في المعشراتِ.

والتقريبُ على الأصحِّ: كالقُلَّتَيْنِ في الماءِ.

ومن ذلك قوله:

فائدة: الكفارُ مخاطبونَ بفروعِ الشريعةِ إلا في مسائلٍ منها:

معاملتهمِ الفاسدةِ المقبوضة، ومنها: أنكحتهمِ الفاسدة، ومنها: عدمُ الحدِّ

في شُرْبِ الخمر، ومنها: كُلُّ خطابٍ جاء فيه ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لا يدخل الكفار فيه^(١).

ومن ذلك قوله:

ضابطُ المضموناتِ في الأبواب كُلِّها:

أربعة أقسام، منها:

ما هو ضمانُ عقدٍ قطعاً: وهو ما عُيِّنَ في صُلْبِ عقد بيعٍ، أو سَلَمٍ، أو إجارةٍ، أو صُلحٍ متفرِّعٍ على ما ذُكِرَ.

ومنها: ما هو ضمانُ يدٍ قطعاً: كالغُصوبِ والعواري ونحوها.

ومنها: ما اختلفَ فيه، والأصحُّ أنه ضمانُ عقدٍ: كمُعَيَّنِ الصداقِ والخُلْعِ والصُّلحِ عن الدِّمِّ والبَدَنِ الذي يقع العتقُ عليه، وكذا الجُعْلُ في الجعالة، وفيه خلافٌ ضعيفٌ.

ومنها: ما اختلفَ [٦٤/أ] فيه والأصحُّ أنه ضمانُ يدٍ: وذلك في صُورَةِ العِلجِ، وقد يأتي في غيرها.

والفرقُ بين ضمانِ العقدِ واليدِ: أنَّ ضمانَ العقدِ مَرَدُّه، ما اتَّفَقَ عليه المتعاقدانِ، أو بدلُ المَرَدِّ، وضمانُ اليدِ مَرَدُّه المثلُ أو القيمةُ.

ومن ذلك قوله:

ضابطُ: ليس في الشريعة اعتبارُ قُلَّتَيْنِ إلا في باين: الطهارة والرضاع.

(١) لتمام البحث في هذه المسألة انظر: «البرهان» للإمام الجويني (١: ١٧)، و«المستصفى» للغزالي

ومن ذلك قوله:

ضابط: ليس لنا موضع يكون مستند الحكم فيه مجرد الاجتهاد، إلا في مسألة المفقود، فإن الحاكم يلحقه بالموتى باجتهاده بشروطه المعتمدة في بابه.

ومن ذلك: ما أملاه في شروط تفريق الصفقة في الأحكام، فقال:

الشرط الأول: أن لا يرجع أمر العقدین إلى قدر مشترك، فإن رجع أمرهما إلى قدر مشترك صح الجمع قطعاً، قال الرافعي والنووي في كتاب القراض نقلاً عن المتولي: «إنه لو خلط ألفين له بألف غيره، ثم قال صاحب الألفين: قارضتك على أحدهما وشاركتك في الآخر، فقبل، جاز»^(١) ولا يخرج على الخلاف في الصفقة الواحدة بجمع عقدین مختلفین؛ لأنهما جميعاً يرجعان إلى التوكيل والتصرف.

الشرط الثاني: أن يكون ذلك بصيغة عقد لا بصيغة شرط؛ ليخرج بذلك ما إذا اشترى زرعاً واشترط على البائع حصاده، فإنه باطل على المذهب، ولا يخرج على الجمع بين مختلفي الحكم، فيعتقد أنه بيع وإجارة خلافاً لمن ادعى ذلك.

الشرط الثالث: أن يكون المختلفان مستقلين؛ ليخرج بذلك ما إذا باع خلل الزبيب بخل التمر وقلنا: الماء غير ربوي، وقد قال في «الروضة»: مقتضى كلام الرافعي جوازه، وبه صرح الجمهور، وقيل: فيه قولان فيمن جمع [ب/٦٤] بين عقدین مختلفي الحكم؛ لأن الحلين يشترط فيهما التقابض في المجلس بخلاف الماءين.

ومن ذكر هذا الطريق البغوي في كتابه «التعليق في شرح مختصر المزني»، قال النووي: «وهذا الطريق هو الصواب، ولعل الأصحاب اقتصروا على أحد

(١) انظر: «الشرح الكبير» (١٢: ١١)، و«روضة الطالين» (٥: ١١٩).

القولين، وهو أنه يجوزُ جمعُ مُتَخَلِّفِي الْحَكَمِ^(١) وخالفَ شيخنا ترجيحَ النووي، ووافقَ الرافعي وما عليه الجمهورُ.

الشرطُ الرابعُ: أن يَتَّفِقَا جَوَازاً وَلِزوماً، وقد ذكرَ الرافعيُّ والنوويُّ في كتابِ المسابقةِ أنه: «لو اشترى ثوباً وعقدَ المسابقةَ بعشرة، إن قلنا: المسابقةُ لازمةٌ، فهو جمعٌ بين بيعٍ وإجارةٍ في صفقةٍ، وفيه القولان، وإن قلنا: جائزةٌ، بطلَ؛ لأنه جمعٌ بين بيعٍ لازمٍ وجعالةٍ لا تلزمُ، وهو ممتنعٌ»^(٢).

الشرطُ الخامسُ: أن يكونَ الاختلافُ بالموضوعِ لا بالعارضِ، فإذا باعَ شِقْصاً مشفوعاً وسيفاً فالعقدُ صحيحٌ قولاً واحداً، وإن كانت الشفعةُ تتعلقُ بالشَّقْصِ دونَ السيفِ؛ لأن هذا الاختلافَ لأمرٍ عارضٍ، لا من موضوعِ العقدِ.

الشرطُ السادسُ: أن يكونَ العقدانِ مقصودينِ ليس أحدهما تابعاً للآخر، فلو لم يكن ذلك بأن كان أحدهما تابعاً للآخر، كما إذا خالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى كِفَالَةٍ وَلَدَهُ مِنْهَا عَشْرَ سَنِينَ، تُرَضِعُهُ مِنْهَا سَتَيْنِ وَتُنْفِقُ عَلَيْهِ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ، وَبَيَّنَ مَقْدَارَ مَا تُنْفِقُ عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ وَمَا تَكْسُوهُ كُلَّ فَصْلٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ، وَوَصَفَهُ بِالْأَوْصَافِ الْمَعْتَبَرَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي السَّلَمِ، فَفِي صِحَّةِ الْخُلْعِ بِالسَّمَى طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ الْمَسْأَلَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ عَقْدَيْنِ مُتَخَلِّفَيْنِ، فَإِنَّ السَّبِيلَ فِي الْإِرْضَاعِ [٦٥/أ] وَالْحِضَانَةِ سَبِيلُ الْإِجَارَةِ، وَفِي الطَّعَامِ وَالْإِدَامِ سَبِيلُ السَّلَمِ، وَالثَّانِي - وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ -: الْقَطْعُ بِالصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ كِفَايَةُ الطِّفْلِ، وَالْكَفَايَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ، وَفِي الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ كُلُّ عَقْدٍ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ، وَالبعضُ غنيٌّ عن البعضِ.

(١) «روضة الطالبين» (٣: ٣٩١).

(٢) المصدر السابق (١٠: ٣٦٢).

الشرط السابع: أن يكون كلُّ من العاقدَيْن أهلاً لهما؛ ليخرج بذلك ما إذا كاتب عبده وباعه شيئاً، وقد ذكر الرافعي والنووي في كتاب الكتابة: «أن في ذلك طريقَيْن، أحدهما: على القولَيْن في الجمع بين مُخْتَلَفِي الحكم، والثاني - وهو المذهب - يبطلُّ البيعُ، وفي الكتابة قولاً تفريق الصفقة»^(١).

ومن ذلك، قوله:

الفرق بين التعليق والشرط: أن التعليق ترتيبٌ أمرٍ لم يُوجد على أمرٍ لم يوجد بأنَّ أو إحدى أخواتها.

والشرط: التزام أمرٍ لم يوجد في أمرٍ وُجد بصيغة مخصوصة.

ومن ذلك:

تقييده قول من قال: «من استعجل بشيءٍ قبل أوانه عُوقِبَ بحرمانه»، بقوله: «ولم تكن المصلحة في ثبوته» لتخرج بذلك أمُّ الولد إذا قتلت سيدها، والمُدَبَّر إذا قتل سيده، فإنهما يُعتَقان بموته^(٢)، فكانت المصلحة في ثبوت ذلك ولم يُحرَمَا، وكذلك صاحبُ الدين المؤجل إذا قتل من له عليه الدين المؤجل فمات، فإن الدين يحلُّ بموته، فكانت المصلحة في ثبوته ولم يُحرَم.

وله غير ذلك من القواعد والفوائد والضوابط مما لا نُطوِّلُ بذكره، وكتابه «التدريب» مشحونٌ بذلك، وهذه نبذةٌ يسيرةٌ أردنا بها التنبيه على غيرها، ولنقتصر عليها، والله أعلم.

(١) «روضة الطالين» (١٢: ٢١٦).

(٢) انظر: «الوسيط» للغزالي (٤: ٤٠٩).

ذكرُ شيءٍ من كلامه في أصول الفقه

[٥٦/ب] من ذلك قوله: إِنَّ محلَّ الخلافِ في أنه لا يُشتَقُّ اسمُ الفاعلِ لشيءٍ، والفعلُ قائمٌ بغيره، إنما هو بالنسبةِ إلى الموضوعاتِ اللُّغويةِ، فأما الشرعياتُ فإنها تطلُّقُ حقيقةً على من ثبت له ذلك الوصفُ، ولو بوكيله أو وليه أو الحاكم، ما لم يظهر أن المرادَ المباشرُ، كقوله: «البيعان بالخيار»^(١)، ومن الأول: «من باع نخلاً قد أُبْرَت»^(٢)، و«من أعتق شريكاً له في عبد»^(٣). قال: وقد بيَّنا ذلك في قاعدة الأفعالِ المسندةِ إلى فاعليها.

ومن ذلك: قوله في مسألة شرطِ إطلاقِ المشتقِّ حقيقةً دوامَ أصله: إنه اعتقد بعضهم أن محلَّ الخلافِ في المشتقِّ المحكوم به، فأما إذا كان متعلقَ الحكمِ فليس محلَّ الخلافِ بل يكون حقيقةً بالنسبةِ إلى الأزمنةِ كُلِّها اتفاقاً نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] ﴿فَاقْتُلُوا﴾^(٤) الْمُشْرِكِينَ ﴿[التوبة: ٥].

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار برقم (٢١١١)، ومسلم كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس برقم (١٥٣١) وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أُبْرَت برقم (٢٢٠٤)، ومسلم كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثم برقم (١٥٤٣)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) سبق تحريجه.

(٤) في الأصل: «اقتلوا».

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: والصوابُ عندي أنه لا فرق، وذلك أنَّ من أقدم على صفةٍ مما ذُكر فعند تلبُّسِه بها تناولته الآيةُ حقيقةً، ثم لا ينقطعُ الحكمُ إلا بدليلٍ شرعيٍّ، كإسلامِ المشركِ اتفاقاً، وكتوبةِ الزاني ونحوه على قولٍ، ومن تلبَّسَ بذلك الشيءِ قبل نزولِ الآيةِ، تناولته الآيةُ عند نزولها مُراداً بها إقامة الحكمِ عليه ويكون التناولُ حقيقةً، فإن كلام الله تعالى قديمٌ، والإنزالُ بذلك السببِ أظهرُ [تناول الآية له، وأيضاً فلو كان حقيقة في الأزمنة كلها لزم] ^(١) أن يقتل المشرك، وإن زال إشراكُه، وهو خلافُ الإجماع، وحينئذٍ فالمرادُ الأمرُ بقتله حالة شركه، وهو الحقيقةُ كمن قال: أكرم العالمَ وأهينَ الجاهلَ، وإنما قلنا يُحدُّ الزاني والسارقُ وإن مضى ما صدر منهما؛ لأنه لم يَقُمْ دليلٌ يقتضي إسقاطَ ما تعلَّقَ بهما.

ومن ذلك: أنَّ الخلافَ في وقوعِ كُلِّ من المترادفين موقعَ [٦٦/أ] الآخر لا يتحقَّقُ؛ لأنَّ المستعملَ ابتداءً لألفاظِ اللغة المترادفة لا حَجَرَ عليه في الإتيانِ بما يريدُ منها قطعاً، والناقلُ عن غيره متعلِّقٌ ببابِ الأخبارِ، وقد ذُكرَ هناك أنَّ الأكثرَ جوازُ نقلِ الحديثِ بالمعنى للعارِفِ ^(٢)، وقيل: بلفظِ مرادِفٍ، وما يتعلَّقُ بِلُغَتَيْنِ إن كان مما يُتَعَبَّدُ به فليس المنعُ فيه من أجل ما نحن فيه، وإن كان غير ذلك فلا منع منه أيضاً.

ومن ذلك: أنه إذا انصرفَ المشتركُ ^(٣) إلى أحدِ مَعْنَيَيْهِ بقرينةٍ تُعَيِّنُهُ معنى كأن لم يكن له إلا موالي من أعلى فيمن وقف ^(٤) على مواليه ثم حدَّثَ الآخرُ،

(١) سقط ما بين المعقوفين من الأصل، واستدركناهُ من ترجمة الجلال (٣٠/ب).

(٢) يعني العالمَ بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر إلى غير ذلك من الضوابط.

انظر: «المستصفى» للغزالي (١: ١٣٣).

(٣) في الأصل: «المُسْتَعْمَلُ»، وصوَّبناه من ترجمة الجلال (٣١/أ).

(٤) من الوقفِ، وهو ما يجعله المسلمُ موقوفاً على غيره.

فالظاهر أنه لا يدخل، بخلاف عموم غيره، قال: ولم أر من تعرّض له، قال: ولو وقف على أولاده ولم يكن له إلا أولاد أولاد، وقلنا بدخولهم، فلو حَدَثَ له أولادٌ دخلوا إعمالاً للحقيقة التي وُضِعَ اللفظُ لها^(١)، بخلاف المشترك، قال: ولم أر من تعرّض لهذا أيضاً، وإذا دخلوا لم يُجْبُوا أولاد الأولاد إعمالاً للمجاز بتعيينه ثم له، وللحقيقة بمقتضى إعمال اللفظ في حقيقته.

ومن ذلك قوله: إن الخلاف المذكور في الأفعال الاختيارية قبل البعثة لا يتحقّق؛ إذ قبل آدم عليه السلام لم يتحقّق وجود قوم حتى يتحقّق الخلاف، وبعد وجوده كان مُكَلَّفًا بما شرّعه الله له، واستمرت الشرائع، ولا يصحّ حمل الكلام على حالة الفترة؛ لأن الكلام قبل ورود الشرع المستدلّ عليه بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ومن ذلك: قوله إنه بنى بعضهم على هذا الخلاف ما لم يظهر للمجتهد فيه حلٌّ ولا حرمة، وهذا إنما يجيء على خلاف الفقهاء بمقتضى الأدلة الشرعية لا على خلاف المعتزلة.

ومن ذلك قوله: إن قولهم: الأمر يتعلّق بالمعدوم لا خصوصية [٦٦/ب] للمسألة بالأمر، بل الأحكام الخمسة تتعلّق بالمعدوم، ولا يترتب على الخلاف فيها شيء من الفقهيات، لكن الوصية لما سيوجد، والوقف عليه استقلالاً باطلان على المشهور^(٢)، بخلاف الوصية بالحمل وبما سيحدث، ويمكن أن يقرب من الخلاف في المسألة، الخلاف في تعليق الطلاق على النكاح، وتعليق العتق على

(١) انظر: «البيان» للإمراني (٨: ٨٣).

(٢) لأن من شروط الوصية لمعيّن: أن يُعْلَمَ وجوده حال الوصية. انظر: «روضة الطالبين» (٦: ٩٩).

المَلِك، وتعليق العبدِ الطَّلَقَةَ الثالثةَ على عِتْقِهِ أو قَبْلَ عِتْقِهِ، ونحوُ ذلك من المسائل الفقهية، ومثله الإجازةُ للمعدوم، وفيها كلامٌ مذكورٌ في علوم الحديث^(١)، وفي الوكالةِ وكَلَهُ ببيعِ عبدٍ سَمِلَكُهُ ونحوُ ذلك، غير أن الموكَّلَ هنا خاطبٌ وكيلًا أهلاً؛ لأن يوكَّلَ، وإن كان الموكَّلُ فيه معدوماً.

ومن ذلك: إن ما نقله ابنُ الحاجبِ عن القاضي أبي بكرٍ الباقلاني: من أن اللغةَ تثبتُ قياساً^(٢)، خلافُ مذهبِ القاضي، فمذهبهُ: أن اللغةَ لا تثبتُ قياساً، وقد صرَّح بذلك في كتابه «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد»^(٣).

ومن ذلك: إنه قال في العبادة^(٤) عن قولِ القاضي أبي بكرٍ الباقلاني في مسألة الصلاة في الدار المغصوبة: إن مذهبَ القاضي أنه لا يصحُّ الفرض، ولكن تصح الصلاة ويسقطُ الطلبُ، كالصبيِّ يبلغُ في أثناء الصلاة أو بعد فراغها في وسطِ الوقت، وأن ما ذكره ابنُ الحاجبِ من أن القاضي يقول: الصلاة في الدار المغصوبة لا تصحُّ وتسقطُ^(٥) بخلافِ الموجودِ في كتابِ القاضي، وهو «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد»، فإن القاضي مع الجمهورِ في القول بالصحة والإجزاء،

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» للسراج البلقيني ص ٣٣٩.

(٢) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الشمس الأصفهاني (١: ٢٥٥).

(٣) وهو الذي جزم به التاج السبكي في «رفع الحاجب» (١: ٤٢٦) حيث قال: «وفي النقل عن القاضي نظر، نقل عنه المازري وغيره المنع، وهو الصحيح عنه. وصرَّح به في كتاب «التقريب»». انتهى.

قلت: انظر كلام المازري في «إيضاح المحصول من برهان الأصول» ص ١٥٢.

(٤) في الأصل: «العبارة»، وصوّبناه من ترجمة الجلال (٣١/ ب).

(٥) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الأصفهاني (١: ٣٧٩) وعبارته ثمة نقلاً عن القاضي: «ويسقط الطلب عن المكلف عند الصلاة لا بها».

ولكنَّ المعصيةَ حاصلةً للمكَلَّفِ باعتبارِ ارتكابهِ النهي، فكانت الصلاةُ معصيةً [٦٧/أ] غيرَ مأمورٍ بها، وغيرَ متأتِّ فيها نيةُ الوجوبِ، فكانت مع هذا واقعةً موقعَ الفرضِ المأمورِ بهِ ومُسْقِطةً له، وكان ذلك كصلاةِ الصبيِّ يبلُغُ في أثنائها أو بعدها في وسطِ الوقتِ، فإنها صحيحةٌ مجزئةٌ عند الأكثر، وإن لم يصحَّ منه نيةُ الوجوبِ، وقد ذكر القاضي إجماعُ السلفِ على أنها صحيحةٌ مجزئةٌ، وقال: فبطل ما قالوه من كُلِّ وجهٍ، وصَحَّتِ الصلاةُ في الدارِ المغصوبةِ.

ومن ذلك: أنه قال: ترجيحُ أنَّ المندوبَ مأمورٌ بهِ مُشْكَلٌ، يعني إذا كان ذلك بصيغةٍ مطلقةٍ، فإن صيغةَ (أفعل) حقيقةٌ في الوجوبِ، وحينئذٍ فيكونُ الأمرُ بطريقِ الأولى، فإن أريدَ أنَّ المندوبَ مأمورٌ بهِ على معنى أنه مدلولٌ عليه بصيغةِ (أفعل) فقد حُوِّلَ ذلك الأصلُ، وإن أريدَ أنَّ لفظَ الأمرِ يتناولُ الندبَ حقيقةً، فإنَّ لفظةَ (أمر) للوجوبِ قطعاً، وحملُها على الندبِ لا يكونُ إلا بقرينةٍ، ولا يأتي فيها الخلافُ في صيغةِ (أفعل) لتردُّدِ صيغةِ (أفعل) بين الأمرِ والإذنِ وغير ذلك مما هو مقررٌ في موضعه^(١).

ومن ذلك: أن ما قاله ابنُ الحاجبِ من أن الصَّحَّةَ والبطْلانَ والحكمَ بواحدٍ منهما أمرٌ عقليٌّ، ممنوعٌ^(٢)؛ لأنَّ الصَّحَّةَ إنما استُفيدت من الشرعِ^(٣)، والأدلةُ الشرعيةُ هي التي اقتضت لدى العقلِ أن يحكُمَ بذلك.

ومن ذلك: اعتراضُهُ على من فسَّرَ الصَّحَّةَ باستتباعِ الغايةِ، ومعناه كونُ

(١) انظر بسط هذه المسألة في «شرح اللمع» للإمام الشيرازي (٢٠٦: ١).

(٢) انظر كلام ابن الحاجب في «المختصر» بشرح الأصفهاني (٤٠٩: ١).

(٣) وهو الذي جزم به الغزالي في «المستصفى» (٧٥: ١) حيث قال: «والصحيح عند المتكلمين عبارةٌ عما وافق الشرع».

الشيء بحيث يستتبع غايته^(١)، بأن نفس الاستتباع ليس هو الصحة، وأيضاً فصلاً المتيمم لعدم الماء في موضع يغلب وجوده فيه صحيحة عند الفقهاء، ولا تسقط القضاء، والأولى أن يقال: الصحة صفة لازمة لما يصدر من العبد، بما يُعتبر في [٦٧/ب] نفي الفساد عنه.

ومن ذلك: أن قولهم: يجوز أن يُجمع عن^(٢) قياس، يُستثنى منه ما إذا أُجمع على أمر ثم ظهر نص بخلافه، فإن ظاهر كلام المحققين، أنه لا يكون المستند حينئذ للإجماع إلا نصاً.

ومن ذلك: قوله: إن قول ابن الحاجب في مسائل النهي: «وفي تقدّم الوجوب قرينة نقل الأستاذ^(٣) الإجماع، وتوقف الإمام^(٤) فيه»^(٥)، يعني لا يتنهض تقدّم الوجوب قرينة في حمل النهي على رفع الوجوب، بل التحريم ثابت اتفاقاً، كذا حكاها الإمام في «البرهان»، فقال: وقد ذكر الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله أن صيغة النهي بعد تقدّم الوجوب محمولة على الخطر، والوجوب السابق لا يتنهض قرينة في حمل النهي على رفع الوجوب، وادّعى الوفاق في ذلك، ولست أرى ذلك مسلماً^(٦)، وما أرى المخالفين الحاملين الصيغة على الإباحة يُسلّمون ذلك^(٧)، ثم

(١) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٢: ١٨).

(٢) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «على».

(٣) يعني أبا إسحاق الإسفراييني.

(٤) يعني الفخر الرازي.

(٥) «مختصر ابن الحاجب» شرح الأصفهاني (٢: ٨٦).

(٦) وزاد إمام الحرمين: «أما أنا فساحبٌ ذليل الوقف عليه كما قدّمته في صيغة الأمر بعد الخطر».

(٧) «البرهان» لإمام الحرمين (١: ٨٨).

قال شيخنا على قول الأصفهاني في «شرحه»: «وتقدّم الوجوب على النهي، لا يمنع كون النهي للحظر، بل تقدّم الوجوب على النهي قرينة تفيد الحظر، نقل الأستاذ الإجماع على أن تقدّم الوجوب قرينة تفيد الحظر، وتوقف إمام الحرمين في إفادة النهي الحظر إذا تقدّم الوجوب»^(١)، ما نصّه^(٢): تقدّم الوجوب على النهي ليس قرينة تفيد الحظر، والذي ذكره الأستاذ أنه ليس قرينة تفيد الإباحة، وهكذا نقل إمام الحرمين في «البرهان»، وهذا الموضع مما يشرحه الشراح على غير وجهه.

وقال شيخنا في «المسؤول»: إن الإمام فخر الدين في «المحصول» حكى قولين عن القائلين بالإباحة، ثانيهما: أن النهي بعد الأمر للإباحة، قال: وهذا غريب لا يعرف، وكلام «البرهان» لا يثبت به خلاف، ولم يقل أحد: إن النهي للإباحة.

ومن [٦٨/أ] ذلك: قوله على قول ابن الحاجب: «الخلاف في أن المفهوم له عموم لا يتحقق»^(٣): بل يتحقق، وقد كتبت على ذلك تصنيفاً لطيفاً سمّيته «تنقيح القول المعلوم بتحقيق الخلاف في عموم المفهوم» فليُنظر ما فيه، فإنه من النفائس.

ومن ذلك: ما قاله على قول ابن الحاجب: إن جمع المذكر السالم لا يتناول النساء خلافاً للحنابلة^(٤): إنّه لم ينفرد الحنابلة بذلك، بل هو مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه المنصوص عليه في «الرسالة»^(٥) في ترجمة ما نزل من

(١) «شرح مختصر ابن الحاجب» (٢: ٨٧).

(٢) مُتعلّق بقوله: «قال شيخنا» - يعني والده السراج البلقيني رحمه الله -.

(٣) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ١٩٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ٢٠٨).

(٥) «الرسالة» ص ٥٦-٥٧.

القرآن عامّ الظاهر، وهو يجمعُ العامّ والخاصّ، فذكر جملةً من ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. قال الشافعي رضي الله عنه في آخر الترجمة: «وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون مَنْ لم يبلغ، ومن بلغ مَن غلب على عقله، ودون الحيض في أيام حيضهن». انتهى. وهذا صريح في أن المذكورين خصّصوا بالدليل، ولولا دخول النساء في خطابٍ ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ونحو ذلك، لم يصحّ حينئذٍ دعوى التخصيص، وقد نقل ابن برّهان^(١) وغيره عن الشافعي أن خطاب المذكّر لا يتناول المؤنث^(٢)، فإن صحّ هذا كان له قولان، والخلاف عند الشافعية وجهان، وإن لم يصحّ أو صحّ ومُجمل على خطاب المذكّر، الذي لا تغليب فيه نحو الرجال، فلا خلاف عنه، وعلى الجملة فالأظهر الدخول خلافاً لمن صحّ خلاف ذلك.

ومن ذلك: اعتراضه على ابن الحاجب في قوله: «أبنية الجمع لاثنين يصحّ وثالثها مجاز»^(٣): إنه يقتضي أن لنا قولاً أن أبنية الجمع لا تصحّ لاثنين لا حقيقة ولا مجازاً، وهذا لا [٦٨/ب] يصحّ، فإن المجاز لم يمنع منه أحد.

ومن ذلك: اعتراضه على الأصفهاني في قوله: «إن ابن الحاجب زاد من

(١) الإمام الأصولي النظار أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برّهان - بفتح الباء - الشافعي (ت ٥٢٠هـ) صاحب الكتاب الشهير «الوصول إلى الأصول»، تفقه على الشاشي، والغزالي وغيرهما، كان حادّ الذهن، مواظباً على العلم، مشغلاً بالتدريس. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٦: ٣٠)، وكتابه «الوصول» مطبوع.

(٢) «الوصول إلى الأصول».

(٣) مختصر ابن الحاجب «شرح الأصفهاني» (٢: ١٢٢).

المخصّصات: بدل البعض من ^(١) الكلّ، قال: وفيه نظر، فإنّ المبدل منه في حكم المطّرح ^(٢)، والبدل قد أقيم مقامه فلا يكون مخصّصاً له ^(٣).

قال شيخنا: في النظر الذي أبداه الشيخ رحمه الله نظر، قوله: «إنّ المبدل منه في حكم المطّرح»، يُقال عليه: إن كان المراد لم يبق دلالته معمولاً بها فهذا عين التخصيص؛ لأنه قصر العام على بعض مُسمّاه، وإن كان المراد الإلغاء بالكلية فممنوع؛ ألا ترى أنّ من قال: أكرم بني تميم العالمين، فلا بدّ من أن يكونوا من بني تميم، فلو أنّ المبدل منه في حكم المطّرح بهذا المعنى، لم يلزم أن يكونوا منهم.

ومن ذلك: ما أملاه لبعض تلامذته من أهل الشام: للاستثناء ^(٤) المتعقب للجمل لعوده على الجميع أربع شرائط ^(٥)، أحدها: أن يكون بالواو، وشرطه جمع من الأصوليين والفقهاء، والثاني: أن يكون العود على الجميع ممكناً، بحيث لا يخرج بعضها بقرينة لفظية أو دلالة شرعية، فالأوّل: كأكرم الرجال واضرب النساء إلا الهندات، والثاني: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤] في آية القذف، فإنه لا يسقط بالتوبة لقيام الدليل الشرعيّ، على أن التوبة لا تسقط مثل ذلك، على أنّ في المسألة قولاً للشافعيّ رضي الله عنه وفيه وفي القاعدة وهو محكيّ في الرافعيّ في كتاب قاطع الطريق.

(١) في «شرح الأصفهاني»: «عن».

(٢) في «شرح الأصفهاني»: «الطرح».

(٣) «شرح الأصفهاني» (٢: ٢٤٨).

(٤) في الأصل: «الاستثناء». ولعلّ الصواب ما هو مثبت.

(٥) انظر مسائل هذا المبحث في «شرح اللمع» للشيرازي (١: ٣٩٩)، و«رفع الحاجب عن

مختصر ابن الحاجب» للتاج السبكي (٣: ٢٦٧).

الشرط الثالث: أن يكون العاقل مُتَّحِداً، فلو اختلف كما في قوله تعالى [٦٩/أ]: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] فإن الوصف في قوله: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ يختص بالأخيرة، مع أن الاستثناء والشرط والصفة يعود إلى الجميع عندنا، على أن في المسألة رأياً في المذهب أن أم الزوجة لا تحرّم إلا بالدخول^(١).

الشرط الرابع: ذكره الإمام في «النهاية»^(٢): أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل، فلو تخلل بحيث يؤذن بالفصل اختص بالأخيرة قطعاً، وليس الخلاف مختصاً بالجمل بل يجري في المفردات.

ومن ذلك: ما سمعته من شيخنا الأخ - أبقاه الله تعالى - أن شيخنا الوالد رضي الله عنه خرج مثلاً عظيماً من القرآن العظيم، لأن الصفة المتوسطة تعود على الجمل قبلها وبعدها وهو قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥] فإن قوله: ﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ يتفق لما قبله ولما بعده، وهو إطعام المساكين فلا يعطى الأكل إلا لمساكين الحرم، كما هو في الهدى.

ومن ذلك: ما ردّه علي ابن الحاجب في مسألة تخصيص القرآن بخبر الواحد في مثل: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] خصص بقوله ﷺ:

(١) حكاه إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٢: ٢٢٣) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، زاد في «البيان» (٩: ٢٤١): وبه قال مجاهد - رحمه الله عليه - وقال النووي في «روضة الطالبين» (٧: ١١٢): «وهو شاذٌ وضعيف».

(٢) لم أهتم إليه في «النهاية»، وذكره النووي نقلاً عن إمام الحرمين في «روضة الطالبين» (٥: ٣٤١).

«لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^(١) وبقره ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢)، أنه أورد على ذلك: «إن كانوا أجمعوا فالمخصّص الإجماع، وإلا فلا دليل»^(٣) قلنا: أجمعوا على التخصيص بها.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: لو كان المخصّص الإجماع، للزم أن يكون في حياة النبي ﷺ العموم على حاله من غير تخصيص إذ الإجماع حينئذ لم يكن حجة، ويكون التخصيص حصل بعد وفاته، وهذا باطل.

ومن ذلك: قوله: إنما يخصّ العام بالمفهوم إذا لم يكن المنطوق به في دليل المفهوم، موافقاً لصورة من صور العموم في المعنى، فإن كانت صورة من صور العموم توافق المنطوق به في المعنى، فإنه يخصّص العموم بالقياس، مثاله، قوله: ﴿وَلَمَّا طَلَّقَتِ مَتْعًا﴾ [البقرة: ٢٤١] عامٌ خصّ بمفهوم قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فخرج من عام ﴿وَلَمَّا طَلَّقَتِ﴾ من طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ولها نصف الفرض، لكن المطلقة بعد الدخول موافقة للمنطوق في المعنى، إذ الكسر الحاصل لها لم يجبر بشيء، فوجب لها المتعة على الأظهر، إما لأن المسكوت عنه مساوياً للمنطوق به في الحكم، وإما لأن العام يخصّ بالقياس، فليتبّه لذلك.

ومن ذلك: قوله: إنه ذكر [٦٩/ب] في الأصول تخصيص المفهوم لعموم آخر، ويستنبط من كلام الشافعي مسألة أخرى، وهي أنه يجوز أن يكون المفهوم

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح وفيه تمام تخريجه.

(٣) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٣١٦: ٢).

مُخَصَّصاً لمنطوقه، مثاله: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فجعل الشافعي رضي الله عنه المنطوق في ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾ مخصصاً بالبوائن بدلالة المفهوم على ذلك، فقال في ترجمة نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها: إن الله عز وجل لما أمر بالسكنى عاماً، ثم قال في النفقة: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ دل على أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الأحمال منهن، صنف دل الكتاب على أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال منهن؛ لأنه إذا أوجب لمطلقة بصفة نفقة ففي ذلك دليل على أنه لا يجب نفقة لمن كان في غير صفتها من المطلقات^(١).

قال الشافعي رضي الله عنه: فلما لم أعلم مخالفاً من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في معاني الأزواج، في أن عليه نفقتها وسكناها، وأن طلاقه وإيلاءه وظهاره ولعانه يقع عليها، وأنه يرثها وترثه، كانت الآية على غيرها من المطلقات، ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها إلا مطلقة لا يملك الزوج رجعتها، فظهر من كلام الشافعي رضي الله عنه أن قوله: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾ خاص بالبوائن؛ لأن مفهومه إسقاط النفقة للبوائن غير ذوات الأحمال، فدل خصوص مفهومه على خصوص منطوقه، ولو قال قائل: أحمل ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾ على العموم فأوجب لها [٧٠/أ] النفقة رجعية كانت أو بائناً، أو اجعل المفهوم في البائين لقيام الإجماع على إيجاب النفقة للرجعية، لم يكن مبيحاً، لكن يلزمه أن النفقة في الرجعية تكون لها بسبب الحمل أو تكون للحمل، وليس الأمر كذلك بلا خلاف؛ لأنها في حكم الزوجات، لا يقال إن المفهوم دللته التزامية

وهي ضعيفة، فكيف يُخَصُّ منطوقه؟ لأننا نقول: تعليق الحكم على الوصف، اقتضت فائدته ذلك، والله أعلم.

ومن ذلك: قوله: ذكر الأصوليون مسألة رجوع الضمير إلى بعض أفراد العموم، وبقيت مسألة أخرى وهي: إذا فرعنا على أن رجوع الضمير، إلى بعض العام لا يُخصَّصه، فإذا جاء بعد الضمير الخاص ضمير آخر يمكن فيه العموم كان على عموميه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾، بعد قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ وقد صرح الشافعي بذلك في «الأم» في سورة الطلاق، فجعل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ عاماً، وجعل قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، مُختصاً بالرجعيات إذ عنده عود ضمير لبعض العام لا يُخصَّصه، وجعل قوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ عاماً في المطلقات، وهذا ضمير يوافق العموم السابق، فعَمِلَ بعمومه، ولم يُنظر إلى توسُّط ضمير الخصوص، وجعل قوله: ﴿وَلِإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها، وقد سقنا لفظه في المسألة التي قبل هذه.

ومن ذلك: قوله: إن المبحوث عنه في الأصول في المطلق والمقيّد، هو النكرة التي دلّت على واحد غير معين، لا الدالّ على السامية من حيث هي هي، وهو المعرف باللام المعرفة للماهية وفاقاً للشيرازي [٧٠/ب] شارح ابن الحاجب.

ومن ذلك: اعتراضه على ابن الحاجب في ذكره في المطلق والمقيّد ما نصّه: «فإن كانا نفيين^(١) عَمِلَ بهما مثل: لا تُعْتَق مَكَاتِباً كَافِراً»^(٢)، قال شيخنا الوالد

(١) في مختصر ابن الحاجب: «منفيين».

(٢) مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني (٢: ٣٥٣).

رضي الله عنه: ما ذكره المصنّف تبعاً للامديّ في غير محلّ التقسيم، فإن الكلام على المطلق والمقيّد وما ذكره نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تعم، وليس الكلام في عموم الشمول.

ومن ذلك: زيادته على ابن الحاجب، في شروط حمل المطلق على المقيّد فقال: ذكر ابن الحاجب لحمل المطلق على المقيّد شرطين: أحدهما: أن يتحد السبب والحكم، فإن اختلفا لم يُحمَل اتفاقاً، الثاني: أن يكونا مُبْتَنَيْنِ، فإن كانا منفيين لم يحمل اتفاقاً، ووراء ذلك شروطٌ أخرى:

الأول: أن لا يكون في جانب الإباحة، ذكره الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «شرح العمدة»، في الكلام على لبس المحرم الخفّ في باب ما يلبس المحرم من الثياب، فقال: إنّ المطلق لا يُحمَل على المقيّد في جانب الإباحة، إذ لا تعارض بينهما، وفي المطلق زيادة^(١)، قال الشيخ: وفيه نظر؛ لأنه قلّ أن يُتصوّر جانب الإباحة إلا مع العموم أو مع التعريف، فلم يدخل فيما نحن فيه.

الثاني: أن لا يكون هناك قيدان متضادّان أو أكثر، وأشار إلى هذا الشرط الإمام في «المحصول»، وله مثالان: أحدهما الصوم مطلق في كفارة اليمين ومقيّد بالتابع في القتل والظهار، ومقيّد بالتفريق في التمتع [٧١/أ]، فالحمل على أحدهما دون الآخر ممتنع، فتعارضاً وبقي الإطلاق إن شاء تابع وإن شاء قرّق.

وذهب قومٌ إلى أنه يُحمَل على أقربهما قياساً، حكي عن بعض الشافعية والحنفية، فعلى هذا يُحمَل على الكفارة في الظهار والقتل؛ لأنهما أقرب إليه في القياس؛ لاشتراكهما في الكفارة، بخلاف واجب التمتع، ولذلك كان للشافعي

(١) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢: ٥٣) بتصرفٍ ملحوظ.

رضي الله عنه في المسألة قولان: الجديد: لا يجبُ التتابعُ في كفارة اليمين، والقديم: يجبُ، قال شيخنا: وهذا البناءُ فيه نظرٌ، والأقربُ أن القولين إنما جاء في وجوبِ التتابعِ من أجلِ أن القراءةَ الشاذةَ^(١) حيث لم يجرِ مجرى التفسيرِ ولم يُعارِضها خبرٌ فإنه يكونُ فيها قولان في العملِ بها، وما ذُكرَ في التمتعِ من وجوبِ التفريقِ ليس بين الأيامِ كُلِّها، بل بين الثلاثة والسبعة.

المثال الثاني: جاء في ولوغِ الكلبِ رواية: «أولاهن بالتراب»، وجاء «السابعة بالتراب» وجاء «أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالتراب»، وجاءت رواية «إحداهن بالتراب»^(٢) فقال بعضُ الحنفية للقراي: نقضت الشافعية أصلهم في عدمِ حلِّ المطلقِ على المقيّد في ذلك، فأجاب القراي: بأن هنا قيدَين مُتضادّين فالغيناها وبقي على إطلاقه، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: وهذا فيه نظرٌ من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلّمُ البقاءَ على الإطلاق، بل يُحمَلُ عليهما على معنى التخييرِ ومنعِ إجراء المتوسطِ، فلا يجوزُ أن يكونَ الترابُ إلا في الأولى أو في الآخرة دونَ ما بينهما حملاً للمطلقِ على المقيّد على القيدَين على طريقِ البدلِ، نصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه في «الأم»، وإنما لم يأتِ مثلُ ذلك في التفريقِ والتتابعِ [٧١/ب]؛ لأنه ليس بينهما واسطةٌ، الوجهُ الثاني: أن الحنفية تحمِلُ المطلقَ على المقيّد فيما إذا اتفق السببُ والحكمُ ولا تخالفُ في ذلك إلا فرقةٌ منهم شدّت، فحملتِ المقيّدَ على المطلقِ، وإذا كان كذلك عند الحنفية فهو لازمٌ لهم كما هو لازمٌ لنا.

(١) يعني قراءةً فصيام ثلاثة أيام متتابعات، وانظر بسط المسألة في «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١: ١٧١).

(٢) حديث ولوغ الكلب أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب برقم (٢٨٠)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسُور الكلب برقم (٧٤)، وانظر تمام تحريجه في «صحيح ابن حبان» (١٢٩٨).

الثالث: أن يكون القيد من باب الصفات والتوابع لا من باب الحكم المستقل، ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي، مثاله: أن الله تعالى ذكر الكفارة في الظهار، فذكر الإعتاق ثم الصيام ثم الإطعام، ولم يذكر الإطعام في القتل، فلا يُحمَلُ كفارة الظهار على كفارة القتل في الإطعام؛ لأنه حُكِمَ مستقلاً، والمُطْلَقُ إنما يُحمَلُ على المقيّد في الصفات والتوابع، وهذا أصحُّ قولي الشافعي. والقول الثاني: يدخل الإطعام في كفارة القتل، فعليه لا يُشترطُ هذا الشرط، ولكن يُشترطُ شرط آخر وهو أن لا يكون ما ترك فيه الحكم بالزائد رخصة كالتيّم، ذُكِرَ فيه الوجه واليدان، وذُكِرَ في الوضوء الأعضاء الأربعة فلا يجري القولان؛ لأن الثاني رخصة، أو يسدُّ عنه دليل آخر من إجماع أو سنة أو غيرهما.

الرابع: أن لا يكون القيد ذُكِرَ معه قدر زائد، يمكن أن يكون القيد لأجل القدر الزائد فلا يُحمَلُ قطعاً، مثاله: لو قال لو كيله: إن قتلت فأعتق رقبة، مع: إن قتلت مؤمناً فأعتق رقبة مؤمنة، فلا يُحمَلُ المطلق على المقيّد في غير المؤمن لأن القيد هنا بالإيمان إنما جاء لأجل القدر الزائد وهو كون المقتول مؤمناً، مثال ثانٍ من القرآن، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]، مع قوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] [٧٢/أ] فلا يُحمَلُ المطلق على المقيّد في القدر الزائد وهو الخلود في النار، وما اشتهر عند الشافعية من أن الردة لا تُحِبَطُ العمل، إلا إذا اتّصل بها الموت حملاً للمطلق على المقيّد مخالفٌ لذلك ولنصّ الشافعي رضي الله عنه في «الأم» على أن الردة بمجرد ردها تُحِبَطُ العمل، على معنى ذهاب الأجر^(١).

الخامس: أن لا يكون المطلق والمقيّد معطوفاً أحدهما على الآخر، وظهر من القرائن ما يقتضي اختصاص المقيّد بالآخر، مثاله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] فوصف الدخول في الربيبة وإن قُطِعَ عن الأول باعتبار اتصال العامل، لكن هلاًّ حمل المطلق على المقيّد؟ لا يُقال: صدّ عنه الإجماع؛ لأننا نقول: في مذهب الشافعي رضي الله عنه ولبعض السلف رضي الله عنهم رأيٌ بذلك، والجواب: لما عُطِفَ أحدهما على الآخر وقِيّد أحدهما دلّ الجمع بينهما وتقيّد أحدهما، على اختصاص الحكم بالمقيّد، ويُمكن أن يُقال: لما كان ذلك يؤدي إلى العقوق من البنت، سدّ الشارع الباب وحكم بتحريم أمّ الزوجة مطلقاً، بخلاف العكس، فإن الأم تُريدُ الخير لا ابتها، فلم يبعد أن يكون ذلك مانعاً من التقيّد.

السادس: وهو يُشبه ما قبله بزيادة، وهو أن لا يكون المتعاطفان ذكراً في كلّ منهما وصفٌ يخصّه على طريقة التعريف له، فإن كان كذلك يُحمّل واحدٌ منهما على الآخر، مثاله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾ الآية [التوبة: ٦٠] [٧٢/ب]، فالفقر لا يشترط في العاملين، ولا في المؤلّفة قلوبهم، ولا في الغارمين إذا كان لمصلحة ذات البين، على تفصيله في كتب الفقه، مثال ثانٍ: ما ذكّر في آيتي الفيء والغنيمة من ذي القربى إلى آخره^(١)، وشدّد من اشترط في ذوي القربى الفقر حملاً للمطلق على المقيّد أو من دليل آخر^(٢).

سؤال تخرّج منه شرطٌ سابعٌ وهو: أن عدّة الوفاة وردت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤، ٢٤٠]، من غير تقييد

(١) يعني قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الحشر: ٧].

(٢) ولتأَمُّم الفائدة انظر: «البرهان» للجويني (١: ١٦٠-١٦١).

بالدخول، وجاء في عِدَّة الطلاقِ تقييدها بالدخولِ بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا..﴾ الآية [الأحزاب: ٤٩]. ولم يُحْمَلِ المطلقُ هناك على المقيّد؟

فإن قيل: ليس ذلك من بابِ المطلقِ لوجودِ صيغةِ العمومِ وهو ﴿وَالَّذِينَ﴾ قيل في جوابه: وفي آيةِ المظاهرِ ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]، فإن قيل: التقديرُ (ونساءُ الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن) فظهر العموم، قيل: لا يلزم هذا التقدير إذ يجوز أن يكون التقدير كما قدّر سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، أي: فيما يُتلى عليكم^(١)، فالتقدير فيما نحن فيه وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم، ثم ابتداءً يتربصن لتفسير المتلو، وعلى تقدير أن العموم لا يُخصَّص بالقياس، فالجوابُ عن ذلك كُلُّهُ على تقدير الإطلاق، أو على تقدير العموم أن التخصيص أو التقييد بالقياس، إنما يكون حيث كان الفرع مساوياً [٧٣/١] للأصل في التعليل أو راجحاً عليه، ولا كذلك هنا؛ لأن المتوفى عنها زوجها أحكام الزوجية باقيةً بدليل تغسيلها له ووراثتها منه^(٢)، ولو كانت في حكم البوائن لم تَرث، فلما ظهر في الفرع ما يقتضي عدم إلحاقه بالأصل، امتنع التقييد أو التخصيص بالقياس.

لا يقال: ومن أحكام الزوجية وجوبُ المهر قبل الدخولِ والمتعة حيث لا يُشطر؛ لا لأننا نقول ذلك ليس من أحكام الزوجية بل جبراً لكسرها، فهو من

(١) «الكتاب» لسيبويه (١: ١٤٣) وعبارته ثمة: «كأنه قال: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث». انتهى.

(٢) انظر: «نهاية المطلب» (٣: ١٢).

قضايا الطلاق، على أنه جاء بإسناد حسنٍ ما يقتضي أمر النبي ﷺ بالعدة لغير المدخول بها، في حديث ابن مسعودٍ في رجل تزوّج امرأةً فمات عنها قبل الدخول بها ولم يفرض لها فقال لها: الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث، قال معقل بن سنان: سمعتُ رسول الله ﷺ قضى به في برّوع بنتٍ واشقي، والحديث في السنن بإسناد صحيح^(١)، ولكنه يحتمل أن يكون «قضى به» يعودُ على المهر لا على العدة والميراث، والظاهرُ عودُه على الجميع، وحينئذٍ، فلا يصحُّ التقييدُ ولا التخصيصُ؛ لوجود النصِّ بذلك.

لا يقال: وجوبُ العدة على المتوفى عنها زوجها إذا كانت غيرَ مدخولٍ بها إجماعٌ؛ لأننا نقول: قد جاء عن ابن عباسٍ روايةٌ أنها لا يجبُ عليها العدة، ولا يقال: يخرجُ هذا الشرطُ السابق، وهو أن يكون في جانبِ الإثبات؛ لأن قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾ [٧٣/ب] تَعَدُّوْنَهَا ﴿[الأحزاب: ٤٩] نفى؛ لأننا نقول معناه الإثبات، إذ التقدير: تعتدُّ المطلقة بعد الدخول، بخلاف: لا تُعتق مكاتباً كافراً، وحينئذٍ، فيقال على تقدير أن ذلك ظاهرُ الحديث.

الشرطُ السابع: أن لا يوجد دليلٌ يمنعُ من التقييد، أو يقال على تقدير المعنى السابق: الشرطُ أن لا يوجد من المعنى الظاهر ما يمنعُ التقييد، وإنما قلنا: الظاهر؛ لثلا يقال: قد يكون في الظاهر خُفّف عليه فوجبَ أي رقة كانت مؤمنة أو كافرة لثلا يتصرّر بترك وطء المظاهر منها إذا لم يجد المؤمنة، بخلاف القتل؛ لأننا

(١) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب فيمن تزوّج ولم يُسمَّ صداقاً حتى مات برقم (٢١١٤)، وابن ماجه، باب النكاح، باب الرجل يتزوّج ولا يفرض لها فيموت برقم (١٨٩١)، والنسائي، باب النكاح، باب إباحة التزوّج بغير صداق (٦: ١٢٢)، وصحّحه ابن حبان (٤٠٩٨) وفيه تمامٌ تخريجه.

نقول: هذا ليس بظاهر؛ لأن المظاهر ارتكب الحرمة عمداً فلا يناسبه التخفيف، والقاتل الخاطيء أو الجاهل لمؤمن في دار الحرب معذور، ومع ذلك قيد بالإيمان، فظهر فساد ما ذكر من المعنى، والعمل بظاهر الحديث أولى لهذه المعاني.

سؤال يخرج منه شرط ثامن، وهو أن يقال: قلتم شروط الواقف كنصوص الشارع، فقد حملتم المطلق على المقيّد في نصوص الشارع، فهلا حملتموه فيما لو وقف شخص داراً على أولاده ثم وقف داراً أخرى على أولاده الفقراء، فما لكم لم تحملوا المطلق على المقيّد ولم تشرطوا الفقر في غيرهم؟

فالجواب من وجهين، أحدهما: أنه قياس، وهو لا يجوز في شروط الواقفين. الثاني: أنه يؤدّي إلى التخصيص، وإخراج بعض الأشخاص من عموم الشمول، فعليه: الشرط الثامن: أن يكون المطلق والمقيّد من الوارد في الكتاب أو في السنة، لا في شروط الواقف ولا الموصي، والله أعلم.

وإذا أضيفت هذه الثمانية شرائط مع ما ذكره ابن الحاجب من الشرطين، كانت الشرائط عشرة [٧٤/أ] لم يجمعها أحد، وقد جمعها شيخنا شيخ الإسلام الوالد رضي الله عنه في كتاب لطيف له، والله أعلم بالصواب.

ومن ذلك قوله: إن ما اختاره ابن الحاجب تبعاً للآمدي^(١) من أن البيان يجب أن يكون أقوى في الدلالة من المبيّن^(٢)، قول لم يضر إليه أحد من العلماء، وإنما الآمدي اختاره ووهما في ذلك، وقد ذكرنا في مسائل التخصيص جواز تخصيص الكتاب بالكتاب، وكذلك تخصيص السنة بالسنة، وحكى عن الأئمة الأربعة

(١) في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣: ٣١).

(٢) انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٣٩٠).

جواز تخصيص القرآن بخبر الواحد، وذكر أن التقييد يأتي فيه ما في التخصيص، فظهر بذلك أن الذي ذكره هنا خطأ لا توقّف في ذلك.

ومن ذلك: اعتراضه على الأصفهاني شارح ابن الحاجب في تمثيله لما جاء فيه البيان بالتدرّج بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُوبَ﴾ فبين الرسول عليه السلام إخراج الذمّي، ثم العبد، ثم المرأة على التدرّج^(١)، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: الذي خرج بالبيان في القرآن لا في السنة وذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا مما خصّ فيه الكتابُ السُّنة في قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٢) الحديث.

ومن ذلك: ما استنبطه من حديث أبي سعيد بن المَعْلَى في «صحيح البخاري»^(٣) ومن حديث [أبي]^(٤) ابن كعب في «الترمذي»^(٥)، أن العامّ في الأشخاص عامّ في الأحوال والأزمنة والبقاع وذلك من قوله: «ما منعك أن تُجيبني؟ قال: كنت في صلاتي، قال: ألم تسمع قول الله تعالى: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] فاستنبط شيخنا من هذا، أن هذا الحكم عامّ سواء كان المدعوّ في صلاة أو غيرها.

(١) انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٢: ٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، برقم (٣٩٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب برقم (٤٤٧٤).

(٤) زياة يقتضيها السياق.

(٥) كتاب التفسير، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب برقم (٢٨٧٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ومن ذلك: ما تَعَقَّبَ به علي من نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني تفريعاً على امتناع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصّص، أنه لا بُدَّ من القطع بانتفائه^(١)، فإن القاضي نقل عن ابن سريج: أنه يجوز سماع اللفظ العام وإن كان مخصوصاً ببعض أدلة السمع وإن لم يسمع مخصّصه ولم [٧٤/ب] يتقدم منه نظراً فيما يخصّه من جهة القياس، وأن عليه إذا سمع ذلك التصفّح والبحث عن أدلة التخصيص، ويجوز أن يكون قد وردت معه أو بعده، فإن وجد ما يجوزّه من ذلك خصّه، وإن فقدّه قضى بعموم اللفظ. قال: وهذا هو الذي يختاره، ثم قال: فإن قال قائل: كم مُدَّة الاجتهاد في البحث عن تجرّده أو اقتراحه بما يخصّه؟ قيل: ليس لذلك حدٌّ، وإنما يجب على العالم أن يبحث حتى يعلم قطعاً أنه مجرد أو مقترن أو يغلب ذلك على ظنّه، ويبدّل في ذلك وسعاً وجهده، فإذا فعل ذلك وجب عليه القضاء بتجرّده^(٢) إن علم ذلك أو ظنّه، ومُدَّة الطلب لذلك وحصول الظن به، يختلف بحسب اختلاف طباع العلماء وقرائحهم وذكائهم واستدراكهم وإبطاء^(٣) بعضهم، فطلب مدة معينة بعيد متعذّر، وإنما الواجب ما قلناه. انتهى كلام القاضي ملخصاً.

وذكر الإمام في «البرهان» نحو كلام القاضي، وخرّج منه أنه لا يتعيّن القطع، بخلاف ما نُقِلَ عنه الغزالي في «المستصفى»^(٤) وابن الحاجب في «مختصره». انتهى.

(١) نقل ذلك ابن الحاجب في «مختصره» بشرح الأصفهاني (٢: ٤١١).

(٢) يعني تجرّد العموم عن المخصّص.

(٣) في الأصل: «وبطء» ولعلّ المثبت هو الأصوب.

(٤) «المستصفى» (١: ٢٥٧).

وأفاد شيخنا الوالد رضي الله عنه أن في «الأم» قال الشافعي رضي الله عنه: فكلُّ كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله ﷺ فهو على عمومِهِ وظهورِهِ، حتّى يُعَلِّمَ حديثٌ ثابتٌ عن رسول الله ﷺ يدلُّ على أنه إنما يراؤُ بالجملة العامة بعضُ الجملة دون بعض^(١)، وقال في موضع آخر: وكذلك ينبغي لمن يسمع الحديث أن يقول به على عمومِهِ وجمليته حتّى يجِدَ دلالةً يفرِّقُ بها فيه^(٢).

[٧٥/أ] وقال في موضع آخر: هكذا غيرُ هذا من حديث رسول الله ﷺ هو على الظاهر من العام حتّى تأتي الدلالة عنه من سنة رسول الله ﷺ أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يُمكنُ أن يجتمعوا على خلافِ سنةٍ له، على أنه باطنٌ دون ظاهرٍ وخاصٌّ دون عامٍّ؛ ولهذا قال شيخنا شيخ الإسلام الأخ أبقاه الله تعالى في «منظومته»:

ونصّه يُعمَلُ بالظواهرِ في العامِّ والمطلقِ في الأوامرِ

انتهى.

ومن ذلك: ما اعترض به على من نقل عن الشافعي رضي الله عنه في نسخِ السنة بالقرآن قولين، بأنه ليس كذلك، بل يجوزُ نسخُ السنة بالقرآن بوافق الإمام الشافعي رضي الله عنه، لكن اعتبر أن يكون هناك سنةٌ للنبي ﷺ تبينُ أن سنةَ الأولى منسوخةٌ، فإنه قال: فإن قيل: هل تُنسخُ السنة بالقرآن؟ قيل: لو نُسخَتِ السنة بالقرآن كانت للنبي ﷺ فيه سنةٌ تبينُ أن سنةَ الأولى منسوخةٌ بسنةِ الأخيرة، قال: ولو جاز أن يُقال: قد سنَّ رسولُ الله ﷺ السنةَ الناسخةَ لجاز أن

(١) «الأم» (٥: ١٧٤).

(٢) قاله رضي الله عنه في «الرسالة» ص ٢٩٢.

يقال: قد يُحْتَمَلُ أن يكون الرَّجْمُ منسوخاً بقول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح. انتهى^(١).

ومن ذلك: تعريفه القياس بمقتضى ما ظهر [٧٥/ب] من نصّ الشافعي، وذلك أنه قال: كلام الشافعي رضي الله عنه في «الرسالة» صريح بأن القياس هو الاجتهاد^(٢)، قال شيخنا الوالد: والذي أقوله في تعريف القياس، على مقتضى كلام الشافعي، أنه الاجتهاد في طلب حكم لم يتعين، فإن قيل: هذا حال القائس فما تعريف نفس القياس من كلام الشافعي هذا؟ قلنا: هو إلحاق ما لم يتعين حكمه بما تعين حكمه لاشتراكهما في المقتضى لذلك^(٣).

ومن ذلك: ما أملاه بدروسه إذ كان يدرّس في القياس، فقال: الخارج عن القياس على أربعة أقسام: قسم لا يقاس عليه قطعاً، كأعداد الركعات، ونُصَبِ الزكوات، ومقادير الحدود والكفارات، والأيمان في القسامات، وقسم يقاس عليه قطعاً؛ كقياس العنب على الرطب في العرايا، وقسم قولان، والصحيح لا يقاس، كقياس سائر الثمار في العرايا فلا يقاس على الرطب في الأظهر، وقسم

(١) «الرسالة» ص ١١٠-١١٢.

(٢) المصدر السابق. وعبارته ثمة: «وأما القياس فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار». قلت: قد اعترض الشيرازي على هذا بقوله: «وأما من قال إنه الاجتهاد فليس بصحيح؛ لأن الاجتهاد وهو النظر في الأدلة وبذل المجهود في طلب الحكم».

(٣) والتعريف المشهور: «حُمِلَ فَرَعَ عَلَى أَصْلٍ بَعْلَةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا». انظر: «شرح اللمع» للشيرازي (٢: ٧٥٥).

قولان والصحيح يقاس، وذلك في تحمّل العاقلة^(١) الجراحات من الخطأ وشبه العمد، ففيها قولان والأظهر التّحمّل.

ومن ذلك: قوله في تفسير المناسب: أنه المعنى الموافق للحكم الذي ظهر من القواعد الشرعية، ما يقتضي ترتّب الحكم عليه^(٢).

ومن ذلك: قوله: ينبغي أن يقال في تعريف الاستدلال: ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس، مع تركيب قضايا فيه تغلّب على [٧٦/أ] الظنّ ظهور المدعى^(٣)، وبذلك يخرج القول بالاستصحاب والمصالح المرسلّة؛ فإنه يرّد على من عرّفه بما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس، قول الصحابي، فإنه ليس بنص ولا إجماع ولا قياس، وليس باستدلال، ويرّد عليه المصالح المرسلّة، وقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: إن ما اختاره ابن الحاجب من أن جملة أنواع الاستدلال شرع من قبلنا، قول لم يصّر إليه أحد من الأصوليين^(٤)، وإذا كان شرع من قبلنا شرعاً لنا فهذا نفس الدليل لا أنه استدلال، والآمدي ذكر في الاستدلال الاستصحاب^(٥)، ولم يتعرّض لشرع من قبلنا، وإنما ذكره في النوع الذي ذكر فيه الدلائل المختلف فيها، وهذا هو الصواب.

(١) وهو من يدفع الدية مع الجاني.

(٢) ويسمّيه الأصوليون أيضاً: الإخالة وتخريج المناط، وهو تعيين العلة بمجرّد إبداء المناسبة من ذاته، لا بنص ولا إجماع ولا غيرهما، كالإسكار في تحريم الخمر لأجل حفظ العقل. انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح العضد الإيجي ص ٣٢٠.

(٣) وعرّفه بعضهم بأنه اسم لنوع خاص من الأدلة، وهو ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس. انظر: «مختصر ابن الحاجب» بشرح الإيجي ص ٣٦٣، و«حاشية البناني على المحلّي» (٢: ٣٤٢).

(٤) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٣: ٢٦٦).

(٥) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٤: ١٢٧).

ومن ذلك قوله: إن قول ابن الحاجب: «لا يرجع عنه بعد تقليده اتفاقاً»^(١)، يعني في ذلك الحكم، وما ذكره من الاتفاق ممنوع، فإننا إذا قلنا: يلزمه الاجتهاد في طلب الأعلّم وغلب على ظنّه أن الثاني أعلّم، فإنه يجوز بل يجب، وإن لم نلزمه بل خيرناه فيجوز أيضاً^(٢)، كما لو قلّد هذا في القبلّة أياماً وهذا أياماً، وحيثُ فلا اتفاق.

وهذه نبذة يسيرة من كلامه في هذا الفنّ.



(١) «مختصر ابن الحاجب» بشرح الأصفهاني (٣: ٣٦٨).

(٢) وهو الذي حكاه الشمس الأصفهاني في «شرح ابن الحاجب» (٣: ٣٦٩) لكنه لم يحك الوجوب.

ذكر شيء من اختياراته في علم النحو وكلامه وأبحاثه فيه

منها: أنه اختار ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله أن ضمير الفصل لا يدخل بين المبتدأ وخبره ولا في باب إنَّ، وإنما يدخل في باب حسبُ ويا ب كان، [٧٦/ب] قال: وقد وقعت زيادة في «كتاب سيبويه» فيها: وأعلم أنها تكون في إنَّ وأخواتها وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن يُذكر الفصل. انتهى^(١). قال ابن السراج: هذه زيادة في «الكتاب» وهو خلاف أصل الباب، ووافقه على ذلك أبو علي الفارسي في «التعليق على كتاب سيبويه».

ومنها: أنه اختار ما قاله ابن مالك في المضارع من أنه يترجح الحال مع التجريد، وردَّ على الشيخ أبي حيان في ادِّعائه التناقض في ذلك حيث قال: إن في ذلك تناقضاً، فإن المشترك بالوضع لا يكون إذا تجرَّد عن القرائن يُحمَلُ على أحد محامليه، بل يبقى مجملاً، لكن المصنّف خلط إذ ركَّب مذهب الفارسي في أنه للحال أظهر على مذهب سيبويه أنه مشترك.

قال شيخنا: ما بيَّنه الشارح من المناقضة ممنوع، فالتجريد قرينة ترجِّحه للحال، كما نقول في الأمر بعد الحظر يكون وقوعه بعده قرينة تصرف الأمر عن ظاهره إلى الإباحة عند الأكثر.

(١) «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٩٢).

ومنها: أنه اختار أنَّ فعلَ التعجُّبِ يلزَمُ فيه نونُ الوقايةِ وفاقاً للبصريين، ومنهم ابنُ مالكٍ خلافاً للشيخِ أبي حيانٍ حيثُ قال: لا يلزَمُ نونُ الوقايةِ في فعلِ التعجُّبِ.

ومنها: أنه اختار أن تاءَ المخاطَبِ تكونُ لما تأنيثه مجازيٌّ، نحو: أنتِ تأتِينَ طوعاً، أنتما تأتِيانِ، أنْتَنِ تأتَيْنِ، وقال في الاعتذار عن عدم ذكر ذلك: كأنَّ الخطابَ [٧٧/أ] يستدعي أهلاً للخطابِ، لكن قد ينزُلُ منزلةُ الأهلِ فيخطَبُ به، قال: ولم أرَ من تعرَّضَ لذلك.

ومنها: أنه اختار أن حرفَ التنفيسِ يدخلُ على هَلُمَّ وآها، وذلك أن الشيخَ أبا حيانَ قال: إنَّ آها وهَلُمَّ مضارعانِ ولا يقعانِ في كلامِ العربِ إلا بعد لا أو لم، والهمزةُ لازمةٌ لهما، ولا تدخلُ السين، وما ذَكَرَ معها على هذين المضارعين. قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: عدمُ الوجودِ لا يقتضي المنعَ، فما المنعُ من أن نقول في جوابِها وهَلُمَّ: سأهَلُمَّ وسآها، وسوف أهَلُمَّ وسوف آها^(١).

ومنها: أنه اختار أن «أَنَّ» إذا دخلت على المضارعِ لا تخلصُه للاستقبالِ وفاقاً لما ذكره أبو زيد السهيلي^(٢) عن بعض المتأخرين، واحتجَّ له بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، فقد دخل الناصبُ وهو «أَنَّ» على الفعلِ المضارعِ ولم يخلصه للاستقبالِ؛ لأن المراد استحالةُ وجودِ الولدِ في حقِّ الباري جلَّ جلاله، فالمعنى تنزيهه عن أن يكون له ولدٌ. انتهى كلامُ شيخنا الوالد رضي الله عنه. وقد بحث معه هنا ولده شيخنا

(١) هذا اختيار عجيب يقف على تخومِ الشذوذِ، وأبو حيان أقعدُ في علومِ العربية من السَّراج البلقيني رحمه الله.

(٢) الإمام المشهور صاحب «الروض الأنف»، وانظر كلامه في «نتائج الفكر».

الأخ - أبقاه الله تعالى - فقال: لكنَّ هذا فيه نظرٌ؛ لأن هذه الاستحالة من دليل خارج، وذلك غيرُ قادحٍ في مدلول اللغة.

ومنها: ما بحثه مع شيخه الشيخ أبي حيان في اعتراضه على ابن مالك في قوله: ويمنعُ إعرابَ الاسمِ مناسبةَ الحرفِ بلا معارضٍ، وشرح قوله: «بلا معارضٍ»، على أنه احترازٌ [ب / ٧٧] من أيٍّ، فإنها معربةٌ مع مناسبتها للحرف؛ لأنها إن كانت استفهاماً فأشبهت معنى الهمزة، أو شرطاً^(١) «...» معناها، أو موصولةً فهي مفتقرةٌ افتقارَ غيرها من الموصولاتِ، لكن عارضٌ هذه المناسبةَ إضافتها لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، فيكون بمعنى بعضٍ إن أُضيفت إلى معرفة، وبمعنى كلٍّ إن أُضيفت إلى نكرة، فغلبَ مناسبتها للمُعربِ على مناسبتها للحرف.

قال الشيخ أبو حيان في الاعتراض: وهذا الذي ذهب إليه المصنّف ليس بجيدٍ؛ لأنه يُشركُ أيّاً في هذا المعنى غيرها وهو مبنيٌّ، وذلك لُدن، فإنها لازمةٌ للإضافة، وهي بمعنى «عند»، و«عند» معربةٌ و«لُدن» مبنيةٌ، فكان ينبغي أن يُعربَ لُدن كما أُعربت أيٌّ إذ قد اشتركا في المعنى الذي أوجب الإعرابَ لأيٍّ.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: تأملتُ ذلك فظهر لي أن الإيرادَ غيرُ لازمٍ، وأن الذي ذكره صاحبُ «التسهيل»^(٢) صحيحٌ، وذلك: أن لُدن ليست بمعنى عند، بل لُدن لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وحينئذٍ فلم يُعربَ لُدن كما أُعربت أيٌّ؛ لأنها ليست بمعنى لفظةٍ معربةٍ بخلافِ أيٍّ.

جوابٌ ثانٍ: وهو أن لُدن بُنيت لِشَبَهِها الحرفِ في لزوم استعمالٍ واحدٍ وامتناعِ الإخبارِ بها وعنهما، بخلافٍ عند فإنها لا تلزم استعمالاً واحداً ولكونها

(١) قد أحلَّ التصوير بكلمةٍ في هذا الموطن، فلم يتبيّن لي وَجْهها ولعلها: «تشبه».

(٢) يعني جمال الدين ابن مالك.

لا ابتداءً الغاية، وتُستعملُ فضلةً وعمدةً فلم يُعارض شبه الحرف في لَدُن من الوجوه المذكورة لزوم الإضافة، فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يُعارض أشياء، بخلاف أيٍّ فإن معنى الحرف واحدٌ عارضه لزوم الإضافة لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، فصرنا إلى ما للأسماء في الأصل، وهو الإعراب. جوابٌ ثالثٌ: إنَّ من العرب من أعربَ لَدُن وهم قيسٌ لما كان موضع لَدُن [٧٨/أ] صالحاً لعند شبهوها بها فأعربوها، وبلغتهم قرأ أبو بكرٍ عن عاصم قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، إلا أنه سَكَنَ الدال وأشَمَّها ضمّاً فلا اعتراض حينئذٍ^(١).

لا يقال: الإيرادُ على ما جاء في أكثر اللغات؛ لأننا نقول: يكفي مثل ذلك التعليل الذي ذكره ابن مالك في مجيء الإعراب، وأما الكثرة والقلة فلا تُعلَّل؛ لأن هذا بحسب الواقع.

جوابٌ رابعٌ: سلَّمنا أن لَدُن بمعنى عند، لكن عندَ من الظروف العادمة التصرف، وليس لها في وجوه الإعراب من التغير ما لكل وبعض، فلم يكن وقوع لَدُن موقعها مقتضياً لزوال البناء لعدم القوة فيها، بخلاف كلِّ وبعض. انتهى.

ومنها: رَدَّه على شيخه أبي حيان في اعتراضه على ابن مالك في تعيين انفصال الضمير إن حَصَرَ بانها، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَّيَ إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَحْدَةٍ﴾ [سبا: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنَّ أَتَعَبَدَ رَبِّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ [النمل: ٩١]، وقوله: ﴿وَإِنَّمَا تُوقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: يُتَعَجَّبُ منه، فإن هذه الآيات التي احتجَّ بها ليس في واحدةٍ منها حصرُ الضمير، والمصنَّف إنما

(١) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ٤١٢.

قال: يتعيَّن انفصال الضمير إن حصرَ بإنها، فأما قوله: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، فالمحضور مَنْ يُشْتَكَى إليه والمعنى: لا أشكو بَثِّي وحزني إلا إلى الله. وأما قوله: ﴿إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [سبا: ٤٦]، فالمعنى: لا أعظم إلا بواحدةٍ فالمحضور الموعوظُ به، وأما قوله: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، فالمحضور عبادةُ الله، والمعنى: ما أمرت إلا أن أعبد الله، وأما قوله تعالى [٧٨/ب]: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقْتَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فالمعنى لا توفون الأجر إلا في الدارِ الآخرة.

ومنها: أنه جَوَزَ في قولِ الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)

أنه يجوزُ أن يكون ممَّا حُذِفَ فيه الموصولُ من غير أن يجعلَ هذا موصولاً، يعني فيكون التقدير: هذا الذي تحمِلين، وقد ذكر ابنُ مالكٍ في آخر الباب، أنه قد يُحذَفُ ما عَلِمَ من موصولٍ غيرِ الألفِ واللام، ويعني بالموصولِ الاسمِي، وقال شيخنا يعني أبا حيان في «شرحِه»: إن هذا شيءٌ ذهب إليه البغداديون والكوفيون، وأما البصريون غيرُ الأخفشِ فلا يميزون ذلك، وذكر شيخنا يعني أبا حيان من الشواهدِ قوله:

فوالله ما نلتُم وما نِيلَ منكمُ بمعتدلٍ وفِقٍ ولا متقاربٍ^(٢)

وقال: التقديرُ ما الذي نلتُم، وذكر شواهدَ كثيرةً، ولم أرَ أحداً خرَّجَ في قوله:

(١) هو من شواهد «مغني اللبيب» (٢: ٤٦٢) وانظر: «تاج العروس» (عدس).

والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري في «الشعر والشعراء» (١: ٣٦٤).

(٢) هو لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه، انظر: «خزانة الأدب» للبغدادى (١٠: ٩٤).

«وهذا تحملين»، وقد خرجت عليه ما وقع من قول هرقل: «هذا مُلكٌ»^(١) هذه الأمة قد ظهر»^(٢)، وقد ذكرت ذلك في «الفيض الجاري على صحيح البخاري».

ومنها: ما استدركه على الشيخ أبي حيان في «شرح التسهيل» من أنه ينبغي أن يُزادَ في موجب تأخير الخير تعدُّد الأخبار التي هي بمعنى الخير الواحد، حكى ذلك صاحب «البدیع» عن الأكثرين، حيث قال: وقد يردُّ للمبتدأ خبران فصاعداً، قالوا: هذا حلٌّ حامضٌ، وهذا أبيضٌ أسودٌ، وعليه قوله تعالى: [٧٩/أ] ﴿وَهُوَ الْعَفْوَ وَالْوُدُّ﴾ [البروج: ١٤]، قال: وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ لمشابهتهما الجمَل، فلا يجوزُ الفصلُ بينهما ولا تقدُّمُهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقدُّمُ أحدهما على الآخر، وقد أجازهُ بعضهم، قال: وقد حكاها الشيخ أبو حيان في تعدُّد الأخبار.

ومنها: أنه تعقَّبَ على قول الشيخ أبي حيان في باب دخول الفاء على خبر المبتدأ المضمَّن معنى الشرط إذا دخلت عليه أن، وقد قيل: إدخال أن في الموانع هو رأي سيبويه، وإخراجها رأي الأخفش، بأنه لم يُتعقَّب على من نقل ذلك، والظاهر أنه لم يقف على نص سيبويه، وقد وقف الشيخ ابن مالك على نص سيبويه فقال في «شرح الكافية»: نص على ذلك في أن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد به القرآن. قال سيبويه رحمه الله: وقال تعالى جده: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَدَى تَقَرُّوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، ومثل ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، هذا كلام سيبويه،

(١) في الأصل: «يملك»، وصوبناه من «صحيح البخاري».

(٢) هو جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري في باب بدء الوحي برقم (٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وهو صريحٌ في جوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ الذين، وأن دخولَ «إنَّ» على الذين لا يمنع من ذلك، وقد نُقِلَ عن الزمخشريِّ في غير «المفصل» أنَّه عكس النقل، فنقل عن سيبويه المنعَ وعن الأخفشِ الجوازَ، والوهمُ في ذلك واضحٌ. وجرى جماعةٌ من سُراحِ «المفصل» ومنهم ابنُ الحاجبِ على ذلك، واستمرَّ في طريقةِ العجمِ إلى الآن، وهو وهمٌ بلا [٧٩/ب] توقف.

ومنها: تعقُّبه على الشيخِ أبي حيانَ في بابِ كان وأخواتها، حيثُ قال: وكُلُّها أفعالٌ بلا خلافٍ إلا ليسَ، قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: في «أسرار العربية» لابن الأنباريِّ خلافٌ في الكلِّ لم يحفظه الشيخُ رحمه الله، فإنه قال في أول هذا الباب: فإن قال قائلٌ: أيُّ شيء كان وأخواتها من الكلام؟ قيل: أفعالٌ، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها حروفٌ وليست أفعالاً؛ لأنها لا تدلُّ على المصدرِ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدرِ، فلما لم تدلَّ على المصدرِ دلَّ على أنها ليست أفعالاً، فدلَّ على أنها حروفٌ، والصحيحُ أنها أفعالٌ، وهو مذهبُ الأكثرين^(١).

ومنها: اعتراضه على الشيخِ أبي حيانَ في تخريجِ قراءةِ سعيدِ بنِ جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بيانُ الخفيفةِ وعباداً منصوبٌ وأمثالكم أيضاً منصوبٌ، فإن أبا الفتح بنَ جنيٍّ خرجها على أنها إن النافية، وقال: معناه ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم^(٢)، يعني في الإنسانية، وإنما هي حجارةٌ ونحوها مما لا حياةَ له ولا عقلَ.

(١) «أسرار العربية» ص ١١٢. واستدلَّ على ذلك بوجوه ثلاثة.

(٢) قال ابن جني في «المحتسب» (١: ٢٧٠) وتعقُّبه بقوله: وفيه ضعف لأنَّ «إن» هذه لم تختصَّ

بنفي الحاضر اختصاص «ما» به.

قال الشيخ أبو حيان: ولا يتعينُ هذا التخريجُ بل تحتُمَلُ هذه القراءةُ الشاذَّةُ أن تكون «أن» هي المخففةُ من الثقيلةِ، ويكونُ قد أعملها ونصبَ الخبرَ بها على حدِّ ما جاء ذلك في أنَّ المشددةِ في قول عمر بن أبي ربيعة^(١): [من الطويل]

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنِ
خطاك خفافاً إنَّ حُرَّاسنا أسدا

وهذا التخريجُ حسنٌ، بل يتعينُ لتوافقِ القراءتين، وأما تخريجُ أبي الفتح ففيه تناهي القراءتين^(٢).

قال شيخنا [٨٠/أ] الوالدُ رضيَ الله عنه: في هذا التخريجِ اعتراضٌ من جهة أن إعمالِ الثقيلةِ لنصبِ الجزأينِ قليلٌ، ولم يُسمعَ في الحفيفةِ إعمالُ الجزأينِ، فكان التخريجُ الأولُ أولى، ولا تنافيَ بين القراءتين في المعنى، فقراءةُ التشديدِ تقتضي أن يكونوا «عباداً أمثالهم» بالنسبةِ إلى العبوديةِ لا بالنسبةِ إلى الأوصافِ المختصةِ بالإنسانِ، وقراءةُ التخفيفِ فيها نفْيُ المثليةِ بالنسبةِ إلى الأوصافِ الإنسانيةِ لا نفْيُ العبوديةِ، والمعنى عليها: كلُّكم عبادٌ لكنهم ليسوا أمثالكم في أوصافِ الإنسانيةِ، ومثُلُ هذا لا استحالةَ فيه، وكيف يقالُ مثُلُ ذلك ويعتقدُ خلافُه في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجَبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، فالنفي والإثبات في مثل ذلك باعتبارين، ولا استحالةَ في ذلك فليتنبه لذلك.

ومنها: اعتراضه على الشيخ أبي حيان في دعواه أنه ليس في كتابِ سيبويه أنَّ عملَ «لا» عملَ «ليس» مسموعٌ، فإنه قال: وأورد المصنّفُ في «الشرح» دليلاً على عملِ ليس، قولُ سوادِ بن قاربٍ:

(١) لم أقف عليه في ديوانه، وهو من غير عزو في «خزانة الأدب» (١٠: ٢٤٢).

(٢) انظر كلامَ أبي حيان في «البحر المحيط» (٥: ٢٥١).

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بِمُغْنِي فِتْيَلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)

وقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

من صَدَّ عن نيرانها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوزُ أن تعملَ «لا» هذا العملَ لذهبَ مذهباً حسناً، ولا يُحفظُ ذلك في نثرٍ أصلاً ولا في نظمٍ إلا في ذينك البيتينِ النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعدُ على ذلك، وليس [٨٠/ب] في كتابِ سيبويه ما يدلُّ على أن إعمالها عملٌ «ليس»، مسموعٌ من العرب، لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مُطرداً. انتهى.

قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: قال سيبويه رحمه الله: وقد جُعِلَتْ^(٣) وليس ذلك بالأكثرِ بمنزلةِ ليس، وساق الكلام على ذلك، والمقصودُ منه تصريحُهُ بأن «لا» قد جُعِلَتْ كليس، وأن ذلك ليس بالأكثر، ولم يقل بالكثير، وصرَّحَ بأنها إذا جُعِلَتْ كليس، لا تعملُ إلا في المنكراتِ، وفي ذلك دلالةٌ ظاهرةٌ على أن ذلك مسموعٌ من العرب.

وقد قال الشيخ أبو حيان في قول سيبويه: وإن شئتَ قلتَ: لا أحدَ أفضلُ منك، في قولٍ من جعلها كليس: إن ظاهر كلامه أنه مسموعٌ، فكيف قال آخرًا ما قاله، ولعله أراد بها نقله آخرًا الدلالة الصريحة.

ومنها: ما ذكره في باب أفعالِ المقاربةِ لما ذكر الشيخ أبو حيان أن الضميرَ

(١) هو مجهول القائل، وهو من شواهد «مغني اللبيب» ص ٧٥٩.

(٢) هو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (٢: ٢٩٦) وانظر: «خزانة الأدب» (١: ٤٦٧).

(٣) يعني «لا».

الذي يَتَّصِلُ بعسى، حَقُّهُ أن يكون بصورة المرفوع: ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتَّصل، وأنه اِخْتَلَفَ في ذلك، فمذهبُ سيبويه أنه حَمَلَ عسى على لَعَلٍّ، وأن قولَ الأَخْفَشِ: أنه جعل ضميرَ النصب مكانَ ضميرِ الرفع نيابةً عنه، واختاره ابنُ مالِكٍ.

قال الشيخ أبو حيان: والصحيحُ مذهبُ سيبويه، والذي يَقْطَعُ ببطلانِ مذهبِ الأَخْفَشِ، أن بعضَ العربِ [٨١/أ] صَرَّحَ بعد عسى المتَّصلِ بها ضميرُ النصبِ بالاسمِ مرفوعاً، مكانَ أن يفعل كما صَرَّحَ به منصوباً، بعد ضميرِ الرفع في قوله:

لَا تَلْحَنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِماً

قال:

[من الطويل]

فَقُلْتُ عَسَاها نَارُ كَاسٍ وَعَلَّها تَشَكَّى فَاتِي نَحَومَها فَأَعُودُ^(١)

فهذا قاطعُ بطلانِ مذهبِ أبي الحسن، إذ لو كان في موضعِ نصبٍ لقال: «فَقُلْتُ عَسَاها نَارَ كَاسٍ» وَنَصَبَ.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: لقائل أن يقول: ليس ذلك قاطعاً ببطلانِ مذهبِ الأَخْفَشِ، لجاز أن يكون الشاعرُ ممن يرفعُ المبتدأ والخبرَ بعد عسى، فيكون (ها) في موضع رفعٍ وظهر رفعُ الخبرِ في قوله: نَارُ كَاسٍ، ويشهدُ لذلك أن أبا العباسِ أحمدَ بنَ يحيى، نقل عنه غلامه أبو عمرَ الزاهدُ أن كلامَ العربِ كُلُّهُ عسى زيدٌ ذاهِبٌ، بجعل زيدٍ مبتدأً وذاهبٍ خبره، ومن العربِ من يجعلُها في معنى كان، فيقول: عسى زيدٌ قائماً، ولهذه العلةِ جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه

(١) هو من شواهد «مغني اللبيب» ص ٢٠٤.

قال للرجل الذي وُجِدَ منبذاً: عسى الغويرُ أبوساً^(١). انتهى.

وظاهرُ هذا النقلِ أنَّ الأكثرَ رفعَ الجزأين، وحيثُ فلم يفتضح الأخصُّ، وهذا مما ينبغي أن يُنبهَ له، فإنَّ أجيبَ عن ذلك بأن البصريين لا يعرفون هذا، فلا يُنزَّلُ مذهبُهم عليه، فيقال: ومتى وُجِدَ لعدم [٨١/ب] الإبطال وجهٌ كان أولى من الإبطال.

ومنها: أنه اختار جوازَ تقديم معمولِ الخبرِ المصريحِ به على اسمٍ إنَّ نحو: إنَّ عندكَ زيداً مقيماً، وفاقاً لابنِ مالكٍ، وقال: إنه مذهبُ سيبويه، خلافاً لما قاله الشيخُ أبو حيانَ عن المغاربة، قال سيبويه: ويقول: إنَّ بكِ زيداً مأخوذاً، وإنَّ لك زيداً واقفاً، قال الشاعرُ:

فلا تُلَحِّنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٢)

انتهى كلام سيبويه ملخصاً، وهو صريحٌ في تجويزِ ما جَوَّزَهُ ابنُ مالكٍ.

ومنها: اعتراضه على شيخه الشيخِ أبي حيانَ في أنَّ ابنَ مالكٍ شرطَ لِعَمَلِ «لا» عَمَلَ «إنَّ» شرطاً وهي: ألا تتكرَّرَ، ويقصدُ بها خلوصُ العمومِ بنكرةٍ وليتَ «لا».

قال الشيخُ أبو حيانَ: وبقي شرطٌ آخرٌ وهو أن لا تقعَ بينَ عاملٍ ومعمولٍ، نحو قولك: جئتُ بلا زادٍ؛ لأنها لم تُكرَّرَ وقصدَ بها قصداً للعمومِ بنكرةٍ وليتَ «لا»، ومع ذلك لا تعمل عمل إن.

(١) هذا مثل تقوله العرب للرجل: لعل الشرَّ جاء من قبلك. انظر: قصته في «مجمع الأمثال»

للميداني (١٧: ٢).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٣).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا الشرط يخرج من قول ابن مالك بعد ذلك: ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالباً، ولما جاء عن العرب: جئت بلا شيء بالفتح، لم يكن ذلك حينئذ شرطاً لوجود الإعمال، إلا أن الشرط إنما هي لوجوب الإعمال، بدليل قوله: إذا لم تكرر، فليتنبه لذلك.

ومنها: قوله: إن ما ذكره ابن مالك وتبعه عليه الشيخ أبو حيان في حد الاستثناء وهو: المخرج تحقيقاً أو تقديرًا، وأن المراد بقوله: «أو تقديرًا» الاستثناء المنقطع، لا يجتمع مع قوله: مقدّر الوقوع بعد «لكن» عند البصريين؛ لأن تقدير وقوعه بعد «لكن» يقتضي أنه [٨٢/أ] لم يدخل فيما سبق، ودخوله فيما سبق ينفي أن يكون مقدّر الوقوع بعد لكن.

ومنها: اعتراضه على الشيخ أبي حيان، لما ذكر مذهب الكسائي فيما إذا قلت: قام القوم إلا زيداً: أن معناه الإخبار بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا نفيه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقم، واحتج لذلك بقولك: قام القوم إلا زيداً فإنه لم يقم، فلو كان قولك: إلا زيداً يقتضي نفي القيام عن زيد، لكان قولك: فإنه لم يقم فضل لا يحتاج إليه، ويدل على جواز هذا التركيب قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، وأجيب عن ذلك بأن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ ومثال الكسائي جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين.

قال الشيخ أبو حيان: واعتراض على هذا بأن المعاني التي تدل على الحروف لا تؤكد فلا يقال: ما قام زيد نفيًا، ولا أيقوم زيد استفهامًا على جهة التأكيد؛ لأن هذه الحروف وضعت للاختصار، والتأكيد مبني على الإطالة، فلم يجمع بينهما للتناقض، وهذا الاعتراض قوي.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ليس هذا الاعتراض بقويٍّ فإننا لم نُؤكِّد معنى الحرف وإنما أكَّدنا ما دلَّ عليه الحرف في غيره لا في نفسه، ومثال تأكيد معناه في نفسه أن تقول: قام القومُ إلا زيدا أستثنيه، وهذا يدفع الاعتراض بالكلية.

ومنها: ما تعقَّب به علي [٨٢/ب] الأستاذ أبي جعفر بن الزبير شيخ شيخه أبي حيان حيث قال: ولا يكادُ يوجدُ استثناءٌ من عددٍ في شيءٍ من كلام العرب إلا في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] قال شيخنا الوالد رضي الله عنه، قد ورد في «الصحيح» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تسعةٌ وتسعين اسماً، مئةٌ إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة»^(١).

ومنها: ما تعقَّب به علي شيخه الشيخ أبو حيان في قوله في الاستثناء المنقطع في مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] قال: فالموتة الأولى منصوبةٌ على الاستثناء، ولا يجوز أن تُجعل مع إلا بدلاً من الموت؛ لأنه لا يستقيم ذلك لفساد المعنى، قال الشيخ أبو حيان: وفي قوله: وأجاز بنو تميم - يعني إبدال المنقطع المتأخر إلى آخر كلامه - دلالةٌ على أنه لا يتحتَّم عندهم البديل، بل الأفصح عندهم النصب.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هو كلام متعقَّب، فالذي يقتضيه نقلُ سيبويه عنهم أن لُغَتَهُم الرفع، وقد اعترف بذلك الشيخ أبو حيان بعد ذلك، وأطال الكلام على ذلك.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط برقم (٢٧٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٨٠٧).

ومنها: ما تعقَّب به على الشيخ أبي حيان في قوله على قول ابن مالك أنه لا يمتنع استثناء النصف، واستدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمَرْمِلُ﴾ * قرأ التِّلْ إِلَّا قَلِيلًا * نَصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿ [المزمل: ١-٣]، وقول الأَبْذِي^(١): الاستدلال بالآية مردود؛ لأن النصف لا يُقال فيه أبداً قليلاً، فوجب ألا يُجعل بدلاً من قليل [٨٣/أ] بل يكون مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه ما قبله، كأنه قال: قُم نصفه إن شئت، فلا يكون النصف على هذا مستثنى.

قال الشيخ أبو حيان: وما قاله فيه نظراً، وذلك أنه يكون قد أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً، فيكون أمراً بقيام أكثر الليل، وتقدير: قُم نصفه أو انقص منه قليلاً، أو زد عليه، أمرٌ بقيام نصف الليل أو أقل منه أو أزيد، وهو يخالف الأمر الأول، فيلزم أن يكون ناسخاً له وليس كذلك؛ لأنه مُتَّصِلٌ، وشرطُ الناسخ أن يكون الخطابُ الثاني مترخياً عن الأول كما ثبت في أصول الفقه.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ما قاله الشيخ من النظر على مقالة الأَبْذِي غير لازم؛ لأن ذلك يصيرُ موكولاً إلى اختياره ﷺ وتقديره: قم الليل إلا قليلاً إن شئت، ثم نصفه إن شئت، أو انقص منه إن شئت، أو زد عليه إن شئت، والقدر المشترك أنه مأمورٌ بقيام من الليل، يدلُّ عليه قوله في الآية الأخرى: ﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩] وحيثُ فلا نسخ ولا اعتراض.

ومنها: أنه اختار فيمن قال: له عليَّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة: أنه يلزمه ثلاثة، فإنه استثنى من العشرة أربعة بعد استثناء الثلاثة، خلافاً لابن مالك حيث رجَّح أنه يلزمه أحد عشر وقال: إنه قولُ الفراء.

(١) هو من شيوخ أبي حيان، وقد سبق ذكره في مقدمة التحقيق ص ٧٤.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ما صححه ابن مالك ممنوع؛ فإنه لا يمكن جعل الثاني إدخالاً؛ لأنه إنما يُجْعَل إدخالاً إذا لم يزد على العدد المُقَرَّب به.

وأخرج رضي الله عنه رأياً لم يُسَبَق إليه [٨٣/ب] في إلحاق الحال بأي النواصب فقال - بعد حكاية المذاهب الثلاثة المعروفة في ذلك -: قيل بنصب المفعول به، وقيل: بنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به، يخرج عندي من كلام سيوييه مذهب رابع وهو أنه إن كان في اسم الإشارة أو الضمير أو الظاهر نحو: هذا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ معروفٌ، وأخوك عبد الله معروفٌ، فالحال ينتصب على حدّ نصب المفعول به، وإن كان في غير ما ذكر فهو منتصبٌ نصبَ الظرف.

ومنها: ما تعقَّب به على شيخه الشيخ أبي حيان تبعاً لابن مالك في قوله: قالت العرب: جاءت الخيلُ بدادٍ، أنَّ بداد: علَمٌ جنس، وإنما جاز أن يَقَعَ حالاً لتأوله بنكرة، ومعناه: جاءت الخيلُ مُتَبَدِّدَةً. قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ما ادَّعياه ممنوعٌ، وإنما يقال فيه: لفظٌ مبنيٌّ استعملَ حالاً، وأما علَمٌ جنس فلا، قال الجوهري: وقولهم: جاءت الخيلُ بدادٍ، أي: مُتَبَدِّدَةً وبُنيَ على الكسر؛ لأنه معدولٌ عن المصدر وهو التَّبَدُّدُ.

ومنها: قوله في مسألة: أمَّا العِلْمُ فعالمٌ، على قول ابن مالك وهو في النصب مفعولٌ له عند سيوييه، قال الشيخ أبو حيان رحمه الله: أي المعرفُ بأل في النصب مفعول من أجله عند سيوييه.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: الذي يظهر من كلام سيوييه أن المعرف إذا انتصب، فإنما هو على توهم المفعول من أجله لا أنه مفعولٌ من أجله، فإنه قال: وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم يتوهمون في هذا

الباب غير الحال، وبنو تميم لا يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا الفتحة، فكان [٨٤/أ] الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي يُنصب؛ لأنه موقوف له نحو قولك: فعلته مخافة ذلك، وأنشد قول الشاعر: [من الطويل]

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك
سبيل، فأما الصبرُ عنها فلا صبرا^(١)

وأطال الكلام على ذلك.

ومنها: ما تعقب به على الشيخ أبي حيان في قوله على كلام ابن مالك: لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم تختص. قال الشيخ أبو حيان: قوله: في الغالب، احتراز من قولهم: فيها رجل قائماً، فإن ذا الحال نكرة، وليس فيه شرط مما ذكره المصنف.

قال شيخنا: قد تقدّم في مسوغات الابتداء بالنكرة اللاحق بالظرف، وهو الجار والمجرور، فإذا كان هذا من مسوغات الابتداء بالنكرة، كان من مسوغات مجيء الحال منها.

ومنها: ما اعترض به على ابن مالك في قوله: إن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى...﴾ الآية [الأعراف: ٩٦]، فيها اعتراض بسبع جمل. قال الشيخ أبو حيان: في التحقيق هي أربع جمل: جملة لو، وجملة جوابها، وجملة الاستدراك، وجملة العطف عليها، وهو - يعني ابن مالك - نظر إلى أن ﴿لو... ءَامَنُوا﴾ جملة ﴿وَأَتَقَوْا﴾ جملة ﴿وَلَفْتَحْنَا﴾ جملة ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾ جملة ﴿فَأَخَذْنَهُمْ﴾ جملة ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ جملة.

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٨٦). والبيت لابن ميادة ذكره البغدادي في «خزانة الأدب»

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: لم يذكر الشارح فيما عدّه غير سبع جملٍ، قيل: ويزاد عليه جملةً أخرى وهي: المؤلفَة من ثبَت أو ثابت مقدراً مع أن وصَلَتِها، فتصير الجملُ ثمانيةً، وهذا الزائد فاسدٌ؛ فإن المؤلفَة لأبدٌ فيها [٨٤/ب] من إسقاطِ جملةٍ من العدِّ؛ لأن التقدير: (ولو ثبت إيمانهم) أو (ولو أن إيمانهم ثابتٌ) وذلك يخرجُ عن أن تكون ﴿ءَامَنُوا﴾ جملةً، وأما ما ذكره الشارحُ من أن ﴿كَانُوا﴾ جملةٌ فلا يستقيم؛ لأن الكلام إنما يَتِمُّ بقوله ﴿يَكْسِبُونَ﴾ فلا اعتراض إلا بِسِتِّ جُمَلٍ.

ومنها: ما تعقَّب به على الشيخ أبي حيان رحمه الله في باب العدِّ في تقدير قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أي: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، فلو لا قصدُ الحسناتِ لقال: عشرةُ أمثالها؛ لأن واحدَ الأمثالِ مَثَلٌ وهو مُدَكَّرٌ.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: لا يتعين هذا التقديرُ في الآية لجواز أن يكون أَثَنٌ باعتبارِ أن المَثَلُ مضافٌ للحسناتِ في قوله: ﴿أَمْثَالِهَا﴾ فصار على حدِّ قوله:

كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ^(١)

ومنها: ما تعقَّب به على ابنِ مالكٍ، والشيخِ أبي حيانٍ، فإن الشيخَ أبا حيانٍ قال بعدما سبق: قال المصنِّفُ في «الشَّرح»: ومن العربِ من يُسْقِطُ تاءَ العدِّ المضافِ إلى دوابٍ، لتأنيثِ لفظها مع قصدِ تذكيرِ الموصوفِ؛ لأن الدابةَ صفةٌ جرت مجرى الأسماءِ الجامدة، فاعتبرَ في العدِّ لفظها، ومنه احتُرِزْتُ بقولي: اعتبرَ غالباً حاله لا حالها، أي: حالُ الموصوفِ لا حالُ الصفةِ.

(١) هو للأعشى، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٥٢)، ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٦).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه [٨٥/أ]: في كلام المصنّف وشرحه إبهامٌ، والمسألة فيها تفصيلٌ، وهو أنه لا يخلو: إما أن تكون الصفة لم تجر مجرى الأسماء أم لا، فإن لم تجرِ ضَعُفَت مراعاةُ الصفة، وإن جرت مجرى الأسماء الجامدة، جاز اعتبارُ الصفة فيها جوازاً حسناً، فنقول: ثلاثُ دوابٍ، وذلك أنَّ الدابةَ صفةٌ في الأصل من دَبَّ يَدْبُ ديباً فهو دابٌّ وهي دابةٌ، ثم استعملت استعمالَ الأسماء فوليت العوامل ولم تجرِ على موصوفٍ؛ فلذلك حُمِلَ العددُ عليها في قولٍ من قال: ثلاثُ دوابٍ، فكان الأحسنُ أن يقول في «التسهيل»: وإن كان المذكَّرُ صفةً نابتَ عن الموصوف، ولم يجرِ مجرى الأسماء اعتبرت حاله ويضعفُ اعتبارُ حالها، وإن جرت مجرى الأسماء اعتبرت حاله ويحسنُ اعتبارُ حالها، هذا ما يقتضيه كلامُ الخفاف^(١) في «شرح التكملة»^(٢) وفي كلام سيبويه تخصيصُ ما تقدّمَ ضعفه بالضرورة، فقال: في هذا: «بابُ ما لا يحسنُ أن تُضيفَ»^(٣) إليه الأسماء التي تبيّنُ بها العددُ إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصفُ، تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجهُ الكلامِ كراهيةً أن تُجعلَ الصفةُ كالاسم، إلا أن يضطرَّ شاعرٌ، وهذا يدلُّك على أن النسابات إذا قلت: ثلاثة نسابات أنه إنما يجيءُ كأنه وصفُ المذكّر؛ لأنه ليس موضعاً يحسنُ فيه الصفةُ كما يحسنُ الاسمُ،

(١) الإمام النحوي أبو بكر بن يحيى بن علي الجذامي المالقي النحوي (ت ٦٥٧هـ)، قرأ على الشلوين، وكان نحويّاً بارعاً، وله شرح على كتاب سيبويه، و«إيضاح الفارسي» وغير ذلك. له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٧٣).

(٢) كذا قال المصنّف، ولعلّه يريدُ الإيضاح لأبي علي الفارسي، فإن «التكملة» للفارسي لكنها كتاب في الأبنية والصرف وليس في النحو.

(٣) في المطبوع: «تضعّف»، وهو خطأ.

فلما لم يقع إلا وصفاً، صار المتكلم كأنه لَفَظَ بمذكَّرين ثم وصفهم بها، وقال الله عز وجل: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) [الأنعام: ١٦٠].

ومنها: ما استخرجَه ممَّا نَقَلَهُ الشيخُ أبو حيان في بابِ إعمالِ المصدرِ عن الأخفش، فقال الشيخُ أبو حيان: قال أبو الحسن في هذا الباب: كُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَأْمُرَ بِهِ لَغَائِبٍ.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: [٨٥/ب] في هذا النقلِ عن أبي الحسنِ فائدةٌ جليلةٌ لم ينقلها الشيخُ ابنُ مالكٍ بل ذكر خلافها، وهي أنه لا يجوزُ أن يأمرَ بالمصدرِ الذي هو بدلٌ من الفعلِ لغائبٍ، فلا يجوزُ: ضرباً زيدٌ، وقد جَوَزَ الشيخُ ابنُ مالكٍ في قوله: فندلاً زُرَيْقُ المَالِ^(٢)، أن يكونَ فاعلاً بالمصدرِ وهو مردودٌ، فإن المصدرَ المذكورَ لا يرفعُ الظاهرَ؛ لأنه إنما يعملُ عملَ فعلِهِ، ولو قلتَ: اضرب زيدٌ، لم يجر، فكذلك ما حُمِلَ عليه، وذكر ابنُ مالكٍ ذلك في «شرح الكافية الشافية» في بابِ إعمالِ المصدرِ.

وذكر شيخنا أبو حيان في «تفسيره» في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بنصبِ شهادةٍ والتنوين، أنَّ فاعله ﴿أَتْنَانٌ﴾^(٣)، وعليه من الاعتراضِ ما على الشيخِ ابنِ مالكٍ، وقد ظهر النقلُ عن الأخفشِ مما يخالفُ ذلك، ونقله غيرُ الأخفشِ أيضاً، انتهى كلام شيخنا الوالد رضي الله عنه.

(١) «الكتاب» لسيبويه (٣: ٥٦٦-٥٦٧).

(٢) هو جزءٌ من بيتٍ شعرٍ وقامه:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المَالِ نَدَلُ الثعالبِ

وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ١١٦)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٩: ٤٥٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٩٠).

ومنها: ما تعقَّب به على الشيخ أبي حيان في إنكاره على الشيخ بدر الدين ابن مالك، في إجازة التوكيد بالنفس والعين للمثنى على لفظ التشية، فإنه قال: والذي يكون في النفس والعين، هو: أنفُسٌ وأعيُنٌ، لا نفوسٌ ولا عيونٌ، فيقول: قام الزيدان أنفُسُهُما أعيُنُهُما، وتُرك الأصل كراهية اجتماع تشيتين، وصير إلى الجمع؛ لأنَّ التشية جمعٌ في المعنى، ووهم بدر الدين محمد بن المصنِّف فأجاز أن يقول في توكيد المثنى: قام الزيدان نفساًهُما عيناهُما، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد رأيت في «المهذب» لابن كيسان إجازة ما أجازها ابن المصنِّف من تأكيد المثنى بالمثنى ومن تأكيده بالمفرد، وما ذكره ابن مالك [٨٦/أ] قد سبقه إليه والدّه في «إكمال العمدة» وقد ذكره غيره من المتأخرين، وقال على ما استدلل به الشيخ أبو حيان: سؤالٌ، وهو أنهم قد أجازوا وسُمِعَ نقل العرب في المضافين إلى مُتَصَمَّنِيهِما التنصيصَ فيهما، فقالوا: قطعتُ رأسي الكَشَيْنِ، ولم يجعلوا اجتماعَ تشيتين مانعاً، بل جعلوه مقتضياً لتأخيره عن المفرد والمجموع، وظاهرُ كلام جمع من نحاة البصرة أن التشية مُقدِّمةٌ على الأفراد، وحينئذٍ فهلا قيل هنا بجواز: قام الزيدان نفساًهُما، كما جزم به الشيخ بدر الدين، وكلامه يَلَمَحُ ذلك، فإنه عَقَّبَ ذلك بذكر هذه المسألة، وقال شيخنا: إن ما جزم به الشيخ أبو حيان من أنه لا يجوز: قام الزيدون أعيانُهُم، جوَّزه الزمخشري في «المفصل» ولم يتعقبه شارحُه ابنُ يعيش.

ومنها: ما ردَّ به على ابن مالك في قوله: إن رأيتَ زيداً إياه، لو استعملَ في كلام العرب لكان توكيداً لا بدلاً.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا عجيبٌ، فإن الظاهر لا يؤكِّد بالمضمر؛

لأن المضمَرَّ ضَعِيفٌ، والظاهرَ قَوِيٌّ، والضعيفُ لا يُوَكِّدُ القويَّ، وما منعه المصنَّفُ من البدلِ في نحو: رأيتُ زيداً إياه، لم ينقله عن بصريٍّ ولا كوفيٍّ، وإنما هو شيءٌ ابتكره وعرَّه فيه منعُ الكوفيين البدلَ في نحو: رأيتُكَ إياكَ، وجعلوه توكيداً، فنقل هذا إلى قوله: رأيتُ زيداً إياه، والفرقُ أن تأكيدَ الضميرِ بالضميرِ سائغٌ، بخلاف تأكيدِ الظاهرِ بالضميرِ.

وقال أيضاً: ما قاله المصنَّفُ في بابِ التوكيدِ، من أنه يجعلُ المنصوبَ المنفصلَ في نحو: رأيتُكَ إياكَ توكيداً لا بدلاً وفاقاً للكوفيين، لم يُقِمِ على ذلك دليلاً، وقد أعربوا: قام زيد هو، بدلاً ولا يكون توكيداً؛ لأن الضميرَ لا يُوَكِّدُ الظاهرَ، [٨٦/ب] فكذلك تُعَرَّبُ: رأيتُ زيداً إياه، بدلاً إذ لا مانع من ذلك.

ومنها: رَدُّه على السَّهيليِّ في جعلِ بدلِ البعضِ والاشتغالِ راجعينِ إلى بدلِ الكلِّ من الكلِّ، فقال رضي الله عنه: هذا أمرٌ مردودٌ، فإن الظاهرَ من اللفظِ الأولِ غيرُ ما بان بالبدلِ وما بان ذلك إلا بالكلامِ المتأخِّرِ، فكان ذلك إما بدلَ بعضٍ أو بدلَ اشتغالٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ بدلٌ كُلٌّ من كُلٍّ؛ لظهورِ اللفظِ أولاً بقضيَّةٍ، وظهوره آخراً بما يخالفُ تلك القضيةَ السابقةَ، وأما قولُ السَّهيليِّ: إن العربَ تتكلَّمُ بالعامِّ وتريدُ الخاصَّ، فالإرادةُ لم تظهرْ لنا إلا بذكرِ الخاصِّ، فإذا قال القائلُ: جاء القومُ الزُّهادُ، كان مقتضى الظاهرِ من قوله: جاء القومُ، التعميمَ، فلما قال: الزُّهادُ، دلَّنا على أن المرادَ بالقومِ الزُّهاد، فكان هذا بدلَ بعضٍ من كُلِّ لمقتضى الظاهرِ، وأما النظرُ إلى أنه بدلٌ كُلٌّ من كُلِّ بمقتضى ما ظهر آخراً مما يقتضي التخصيصَ في قوله: جاء القومُ، فإنه لا ينبغي عليه كلامُ العربِ، وإنما الكلامُ على مقتضى ما ظهر من اللفظِ.

ومنها: تعقبه على شيخه الشيخ أبي حيان في إنكاره على ابن الباذش^(١) حيث قال: إن ما ذكره المازني من نصب صفة أي، مثل: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ بالنصب، قال الشيخ أبو حيان: قال الزجاج: لم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعد، فهذا مطرَح مردول لمخالفته كلام العرب، وذكر ابن الباذش أن النصب مسموع عن العرب، فلا أدري من أي موضع نقل هذا؟

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد ذُكر في كتاب «إفادة السامع»^(٢) [٨٧/أ] أن في قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ قراءتين: نصب السين ورفعها، فثبت أن النصب مسموع عن بعض العرب، ويصح ما قاله المازني.

ومنها: ما تعقب به على الشيخ أبي حيان في قوله: الصحيح أنه لا يجوز حذف التاء من الإفعال والاستفعال مطلقاً، سواء أضيف الاسم أم لم يُضف؛ لِقِلَّة ما ورد من ذلك، إذ لا يُحفظ منه إلا قوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾ واستفاه الرجل استفاهاً.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: يقال عليه: أنه قد سُمِعَ: أجاب إجاباً، وحكى الأخفش من قول بعض العرب: أراه إراءً، ومع ذلك فهو قليل، وما صححه مخالف لما قدمه من نص سيويه.

ومنها: أنه اختار أن نحو غواشٍ وجوارٍ، تنوينهما تنوين صرفٍ، فإن الشيخ أبا حيان رحمه الله قال: إن كون هذا التنوين تنوين عوضٍ هو مذهب سيويه والمبرد

(١) الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٢٨هـ)، كان من أهل التقديم بالعربية في الأندلس، وشارك في علوم أخرى، له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ١٤٢).

(٢) لم أهد إليه.

على اختلافها: أَهْوَ عَوْضٌ من الحركة أم من الحرف؟ وزعم بعض النحويين أنه تنوينٌ صرفٍ لمصيره بعد حذفِ الياءِ ذا نظيرٍ من المفرداتِ نحو: جناحٍ.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا القولُ حُكِيَّ عن الأخفش، ومن صرَّحَ بذلك الشيخُ بدرُ الدين ابنُ مالك، وفي «تفسيرِ ابنِ عطية» في سورة الأعراف: أن مذهبَ سيبويه أن التنوينَ في غواشٍ تنوينٌ صرفٍ، وأن الزجاجَ نقلَ عن سيبويه أنه تنوينٌ عَوْضٍ، وَرَدَّ عليه أبو علي^(١)، وَقَرَّرَ وجهَ الصرفِ بأن الياءَ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين فكان مصر وفاءً، وهذا يقتضي أنه تنوينٌ صرفٍ.

والذي في «كتاب سيبويه»: واعلم أن كُلَّ شيءٍ من بناتِ الياءِ والواو كان على هذه الصفة، فإنه مُنْصَرَفٌ في حال الجرِّ [٨٧/ب] والرفع، وذلك أنهم حذفوه فَخَفَّ عليهم، فصار التنوينُ عَوْضاً^(٢). انتهى. وظاهرُ قوله: أنه تنوين صرفٍ، وقضيةُ قوله: عوضاً، أنه تنوينٌ تعويضٍ لا تنوينٌ صرفٍ، فهو منوَّنٌ غير مصروفٍ، وفي «التعاليق» لأبي عليٍّ قوله: حذفوه، يعني الياءَ من قولهم: جوارٍ؛ لأن الياءَ فيها عنده حُذِفَتْ حذفاً، فلذلك ثَوَّنَ، فقد عَلِمْتَ من قوله: حذفوه، أنه ليس يقولُ أن الياءَ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين؛ لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو أثبت الياءَ لم يجتمع معها الساكنُ الآخرُ، هذا كلامُ أبي عليٍّ، وهو موافقٌ ما ذكره ابنُ عطية، والذي يظهرُ لي أن مذهبَ سيبويه أنه مصروفٌ؛ لعدمِ البنيةِ التي يُمنَعُ صرفُها، ويكون ما ذُكِرَ من قوله: عوضاً، يعني خَلَفاً لا حقيقةَ العَوْضيةِ.

ومنها: قوله: أنه يجتمعُ في عدلٍ مثنًى وبابه ثمانُ مقالاتٍ، أربعةٌ ذكرها الشيخُ

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢: ٤٠١).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٣: ٣٠٨).

أبو حيّان في «شرح التسهيل»: الأول: العدلُ والوصفُ، قاله الخليل وسيبويه. والثاني: مقالةُ الأَعلم^(١) الوصفُ وعدمُ قبولِ التاءِ. والثالثُ: مقالةُ الزمخشريّ، أنها مُنعتُ الصرفِ لما فيها من العدلين: عدلُها عن صيغتها؛ وعدلُها عن تكرّرها، وقال الشارحُ في «تفسيره»: لا أَعلمُ أحداً ذهب إليه.

الرابعة: مقالةُ الفراءِ: العدلُ والتعريفُ بنيةِ الألفِ واللامِ، هذا ما حكاه الشارحُ.

الخامسة: نقلُ الأخفش عن بعض النحويين أن عِلَّةَ المنعِ في المثني وبابه تكرُّرُ العدل؛ لأنه عدلٌ عن لفظِ اثنين وعن معناه أيضاً، نقل ذلك الواحدي في تفسيره «البيسط»، قال شيخنا رضي الله عنه: وهذا يقربُ من مقالةِ الزمخشريّ إلا أن العدلين في كلامِ الزمخشريّ يرجعان إلى اللفظ؛ لأن التكرُّرَ لفظٌ، فإن لمَحَ المعنى قَرُبَ من المقالة التي نقلها الأخفش.

السادسة: [٨٨/أ] العدلُ والتأنيثُ، قاله الزجاجُ، ويُعبّرُ عنه بأنه عدلٌ منه عن اثنين اثنين وعن تأنيثٍ، وعلى الأول يقربُ من مقالةِ الأَعلم، وعلى الثاني يقربُ من مقالةِ العدلِ والتكرُّرِ. السابعة: العدلُ والتنكيرُ، حكاه الزجاجُ، فقال: وقال أصحابنا: إنه اجتمع به عِلَّتَانِ أنه عدلٌ وأنه نكرةٌ. الثامنة: أنها معدولةٌ وجمعٌ، أي: للدلالة على التعدّدِ، وهي في كلامِ ابنِ عطية، ولم تقع في كلامِ مَنْ سَبَقَهُ، وفي كلامِ صاحبِ «الغرائب» إشارةٌ إليها، ويجوز أن يكون أخذها منه.

وكتب شيخنا الوالدُ بِخَطِّه رضي الله عنه على «حاشية شرح الألفية» في السببِ المانعِ لصرفِ مثني ونحوه ثمانِ مقالاتٍ: إحداها: مقالةُ الخليلِ وسيبويه:

(١) يعني الشتمري. سبقت ترجمته ص ٧٦.

العدل والوصف. الثانية للأعلم: الوصف مع عدم قبول التاء. الثالثة للعدلين: عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكرارها، عن الزمخشري. الرابعة للفرأء: المانع العدل والتعريف فيه. الخامسة: العدل عن اللفظ وعن المعنى. السادسة: العدل والعدل عن التأنيث، قاله الزجاج. السابعة: العدل والتنكير. الثامنة: العدل والجمع. انتهى. وقد بسط شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى الكلام على هذه العلل في «تتمة الكشف على الكشاف» وأخرج المقالة السابعة من تعليقه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس على «المقرب» لابن عصفور. انتهى.

ومنها: ما تعقبه على شيخه الشيخ أبي حيان بتعقيب حديثي يتعلق بمسألة نحوية، فإنه نقل عن ابن عصفور أن «بندار» يجب منع صرفه في [٨٨/ب] حال التعريف، وأن «قالون» ليس من باب بُندار، لأنه نُقِلَ إلى كلام العرب نكرة، كما هو في كلام العجم، روي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه سأل شريحاً عن مسألة، فأجاب بجواب حسن، فقال له علي: قالون^(١). انتهى.

قال الشيخ أبو حيان رحمه الله: ففرّق ابن عصفور بين بُندار وبين قالون ولا فرق بينهما عندي؛ لأنه لا يثبت في قالون أنه نُقِلَ إلى لسان العرب نكرة بمثل هذه الحكاية عن علي؛ لأنها حكاية منقطعة الإسناد، لا ندرى عمّن هي.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا غير مسلم، فالحكاية متصلة صحيحة الإسناد، ذكرها الشافعي رضي الله عنه في «الأم» في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وذكرها البخاري في «صحيحه» وقد رواها هُشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن شريح: أن رجلاً طلق امرأته،

(١) ذكره الإمام وكيع في «أخبار القضاة» (٢: ١٩٤) وفسره بقوله: أصبت بالرومية.

فذكرت أنها حاضت في شهر ثلاث حِيَضٍ، فقال علي عليه السلام لشريح: قُلْ فيها، فقال: إن جاءت ببيِّنَةٍ من بطانة أهلها يشهدون صُدِّقَتْ، فقال له علي: قالون، وقالون بالرومية: أصبت.

وَيُتَعَجَّبُ من الشيخ من إنكار هذه الحكاية، وهي موجودة في «البخاري» وإسماعيل المذكور هو ابن أبي خالد البجلي، واسم أبي خالد هرمز، وقيل: سعد، وقيل: كثير، وهذا الرجل هو أعلم الناس بالشعبي، وروى له الجماعة. انتهى.

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: الحكاية في «البخاري» معلقة بغير صيغة الجزم، وليس فيها لفظة (قالون)، فإنه قال: ويُذَكَّرُ عن علي وشريح: إن جاءت ببيِّنَةٍ من بطانة أهلها، مَن يَرْضَى دينه أنها حاضت في شهر ثلاثاً صُدِّقَتْ، وما ذكره شيخنا هو في كتاب اختلاف علي وابن مسعود في «الأم» من أبواب الطلاق، قال الربيع: أخبرنا الشافعي، قال هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن شريح، فساق ما تقدّم، فلم يصرح الشافعي بالراوي عمّن ذكر^(١). انتهى كلام شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى.

ومنها: أنه أجاز في قراءة من قرأ شاذّاً ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا [فِيَضَعْفُهُ]﴾ [البقرة: ٢٤٥] [الحديد: ١١]، بكسر [أ/٨٩] الضاد من ﴿يُقْرِضُ﴾ وإسكان الفاء من [يضاعفه] أنه جُزِمَ بالذي تشبيهاً بالشرط، ويكون هذا زيادة على ابن مالك حيث قال: وقد يجزّم بسبب عن صلة الذي.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: فعلى هذا نقول: الذي يَأْتِي أَحْسَنُ إليه، تشبيهاً للذي بِمَن الشرطية، فإن قيل: فهلا جعلت ﴿يُقْرِضُ﴾ مجزوماً بمَن،

(١) انظر الخبر في «الأم» (٧: ١٨٢).

وكذلك ﴿فِيضْلِعْفُهُ﴾؟ قلت: مَنْ استفهامية لا شرطية، فالعملُ حيثُذ للذي لا لمن، فإن قيل: فهلا شَبَّهَتْ مَنْ الاستفهامية بِمَنْ الشرطية؟ قلت: معناهما مختلفٌ بخلافِ الذي.

ومنها: ما اعترض به على الشيخ أبي حيان رحمه الله من أن ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ من أنه ربما يُستغنى بجوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسَمٍ سابقٍ، هو مذهبُ بعضِ الكوفيين، منهم: الفراء، وأما البصريون فلا يجوزُ ذلك عندهم بل الحكمُ للسابق.

قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: يقالُ عليه: قد أجاز هذا الأخفشُ والزجاجُ على ما ذكره الشارحُ في «التفسير» فقال في الكلامِ على قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فيه قولان: أحدهما: أنه جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وهو قولُ سيبويه، والثاني: أن ذلك جوابٌ لأن؛ لإجرائها مجرى لو، وهو قولُ الأخفشِ والفراءِ والزجاجِ، وما نسبهُ شيخنا للزجاجِ مُعَقَّبٌ، فالزجاجُ حكى ذلك عن غيره، فقال في «معاني القرآن» له في الكلامِ على الآية: زعمَ بعضُ النحويين أن قوله ﴿لَيْنَ﴾ أُجِيبَ بجوابٍ لو؛ لأنَّ الماضي وَلِيَهَا كما يلي لو فأجيبَ بجوابٍ لو، ودخلت كُلُّ واحدةٍ منهما على أختها، وكذلك قال الأخفشُ بهذا القولِ، وقال سيبويه: وجميعُ أصحابه: أن معنى لئن غيرُ معنى لو، وساق الكلامَ على ذلك^(١)، والظاهرُ أن مرادَ الزَّجاجِ بقوله: زعمَ بعضُ النحويين: الفراء، وظهر بذلك أنه لا [٨٩/ب] يَصِحُّ نسبةُ هذا القول للزجاج.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٢٢٤).

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» في أول باب أمثلة الجمع عند ذكر الشيخ أبي حيان في «الشرح» عباديد وشماطيطة: ادعى الزمخشري في «تفسير سورة القيامة»، أن معاذير ومناكير اسما جمع لا جمع، وهو خلاف المعروف، وخلاف ما جزم به المصنف والشارح.

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» في أن نحو ضبين وظوار، مثالا تكسير لا اسما جمع، فقال: ما صححه المصنف هنا هو الحامل له على إهمال ذلك في فصل اسم الجمع، وقد رآه الشارح عليه هناك، ولم يستحضر أن المصنف صحح هنا أنه مثال جمع لا اسم جمع، وما صححه المصنف هو الذي نص عليه سيبويه، وبه جزم السيرافي، وعليه أئمة اللغة: أبو عبيدة وابن السكيت والجوهرى وغيرهم.

ومنها: تعقبه على بعض المغاربة الذين نقل عنهم الشيخ أبو حيان أن فُعَل وفُعَال في وصف فاعل غير مُطَرَّد، مثل: صائم وصَوَّام وصُوم. قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ظاهر كلام سيبويه اطراؤه خلافا لما نقله الشارح عن بعض المغاربة بقوله: وقال بعض أصحابنا: قال سيبويه في هذا «باب تكسير ما كان من الصفات» عدة حروفه أربعة أحرف، أما ما كان فاعلاً فإنك تُكسِّره على فُعَل، وذلك قولك: شاهد المضر، وقوم شهد، وبازل وبُزَل، وشارد وشُرْد، وسابق وسُبَق، وقارح وقُرَح، ومثله من بنات الباء والواو التي هي عِينات: صائم وصَوِّم، ونائم ونُوم، وغائبٌ وغَيَّب، وحائضٌ وحَيَّض، ومثله من الباء والواو التي هي لامات: غزى وعَفَى، ويكسرونه أيضاً على فُعَال، وذلك: شهداءٌ وجُهاالٌ، ورُكَّابٌ، وعُرَّاصٌ، وزُورارٌ، ونحو ذلك، ثم قال بعد ذلك بقليل: وقد يأتي كثير منه على فُعَل: بازل وبُزَل وشارفٍ وشُرَف، وغير ذلك من الأمثلة.

ثم قال: وقد كُسِّرَ على فُعلاء، ومثله: شاعرٌ وشعراءُ [٩٠/أ] وجاهلٌ وجُهلاءُ، وعالمٌ وعلماءُ، يقولها من لا يقول إلا عالم، ثم قال: وليس فُعَلٌ وفُعلاء بالقياس المتمكّن في هذا الباب انتهى.

ولم يقل مثل ذلك في فُعَلٍ ولا فُعَالٍ، فدَلَّ على أنها مُتَمَكَّنَانِ في القياسِ في فاعِلٍ إذا كان صفةً، وقال بعد ذلك: وإذا لَحَقَتْ الهاءُ فاعلاً للتأنيث كُسِّرَ على فواعِلٍ، وقال بعد ذلك: ويكسرونه على فُعَلٍ، نحو: حَيْضٍ، وحُسْرٍ، ومُحَضٍّ، ونائِمَةٍ ونَوْمٍ، وزائِرَةٍ وزُورٍ، انتهى^(١). ومنه يعلمُ أن فُعَالاً لا يكون في المؤنث إلا سماعاً كما ذكره المصنّف، والله أعلم.

ومنها: ما كتبه على «حاشية شرح التسهيل» عند قول الشارح: واحترز أيضاً - يعني ابن مالك - من أَلَفِ آدَمَ، فَأَلِفُهُ بَدَلٌ أو أَصْلٌ وهو فاءُ الكلمة فتقول: أَوَادِمُ، ووزنه أَفَاعِلُ، وواؤه بَدَلٌ من همزة كراهية اجتماع همزتين وليس وزنه فَوَاعِلُ.

وقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: صرّح سيبويه في بابِ الهمزة بمسألة آدَمَ، فقال: وإذا جمعت آدَمَ قُلْتَ: أَوَادِمَ، كما أنك إذا حَقَرْتَ قُلْتَ أُوَيْدِمَ؛ لأن هذه الألفُ لما كانت ثانية ساكنةً وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف، صَيَّرُوا أَلِفَهُ بمنزلة خالد، انتهى.

ومنها: تمثيله لشيءٍ لم يمثل له الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل» وذلك لأنه قال في جمع مفاعل ومفاعيل: ولا يستبقى دون شذوذ هذا الجمع، فإن الشيخ أبا حيان قال: واحترز بقوله: «دون شذوذ، من» ولم يذكر بعد ذلك شيئاً.

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٣١).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا موضع لم يمثله الشيخ، وهو هكذا في النسخ، وكان الشيخ رحمه الله لم يظفر له بمثال، وقد تتبعْتُ ذلك إلى أن أخرجتُ له مثلاً، وهو عشاوَزُ جمعُ عَشَوَزِن^(١)، وهذا في بيتٍ للشَّماخ، وللکلام عليه مُقدِّمةٌ، قال ابنُ ولَّادٍ [٩٠/ب] في كتابه «الانتصاف» مسألة قال: ومن ذلك قوله في باب ما لحقت الزوائد من بنات الأربعة: زعم سيبويه أن «عشوزن» من بنات الأربعة وأن النون أصل، قال محمد بن يزيد - يعني المبرِّد -: والنون زائدة، من ذلك قول الشَّماخ:

حَوَامِي الكُرَاعِ الْمُؤَيَّدَاتِ العشاوَزُ^(٢)

ولو كان كما قال لم يجز إلا العشازِنُ، قال ابنُ ولَّادٍ: إنها لم يقل العشازِنُ، وهو الأصل؛ لأن القافية اضطرتُّه إلى حذفِ حرفٍ من الأصل، وهذا جائزٌ في الشعر، إلى أن قال: ألا ترى إلى سيبويه يقولُ في بابٍ ما يحتمل من الشعر: أنهم يحذفون فيها ما لا يُحذفُ، يشبهونه بما حذف واستعمل محذوفاً، كقول العجاج:

قواطناً مكةً من ورقِ الحملى^(٣)

يريد: الحمام، فالنون على الأصل، حتى يجيء أمرٌ قاطعٌ يبيِّن أنها زائدة،

(١) في هامش الأصل: العَشَوَزَةُ: الشدة.

(٢) هذا عجز بيتٍ في ديوانه: ص ٣٥، ورواية صدره:

حذاها من الصيداء نعلًا طرافها

وهو من قصيدته الشهيرة في وصف القوس ومطلعها:

عفا بطنُ قَوْ من سُلَيْمَى فعَالِزُ فذاتُ الغضا فالمشْرِفاتُ النواشِرُ

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٦).

فأما هذا الموضع فهو موضعٌ يجوز فيه حذفُ الأصل، وليس بقاطع؛ لأنه ليس بموضع ضرورة، ولو جمعنا في الكلام عَشْرَ نَآلَمْ يَقل إلا عِشَارَن. انتهى.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: وعلى طريقة سيويه نخرِّجُ المثال، فإن قلت: فهأنا لم يبق الأصول الأربعة بل حُذِفَ واحدٌ منها وبقيَ الزائد؟ قلت: قولُ المصنِّف: ولا يُسْتَبَقَى دون شدوذٍ في هذا الجمع مع أربعة أصولٍ زائدًا، لا يقتضي بقاءَ الزائد مع الأربعة عند الجمع، بل المقصودُ الشذوذُ في بقاءَ الزائد مع كونه في كلمةٍ من بنات الأربعة، وذلك موجودٌ، والله أعلم.

ومنها^(١): أنه قال: الذي ظهر لي من كلام سيويه لما كتبتُ الكراسة التي سمَّيتها «ذكر الأسانيد في لفظة المسانيد»، أن بابَ مُفْعَلٍ في الصفاتِ يُثَبَّتُ فيه الياءُ قياساً نحو: مُنَكَّرٍ ومناكير، وكذلك بابَ مُفْعَلٍ في الصفاتِ نحو مُفْطِرٍ ومفاطير، ومُؤَسِّرٍ ومياسير، وهذا ما لم يختصَّ بالإناث، فإن اختصَّ كمُطْفِلٍ فإنك إذا قلت: مطافيل، كان على غير القياس [٩١/أ] كما صرَّح به سيويه، ولكن لم يصرَّح بتخصيصه بالضرورة، قال الخفافُ في «شرح التكملة»: تثبَّتُ الياءُ في مناكير ومفاطير؛ لأنها في الأصل: مُؤَنَكِرٍ ومُؤَفْطِرٍ، فعوَّضَ عن المحذوفِ حرفَ الياءِ، وأطال الكلام على ذلك، والسببُ في إنشاءِ هذه الكراسة - كما حكى شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى في ترجمته - مباحثةٌ وقعت بينه وبين الشيخ جمال الدين ابن هشام^(٢) رحمه الله تعالى عند صهر شيخنا الوالد رضي الله عنه القاضي محبِّ الدين ناظر الجيش قريب الشيخ بهاء الدين ابن عقيل رضي الله عنه، فقال الوالد:

(١) في حاشية الأصل: «فائدة جلية».

(٢) الإمام الجليل، صاحب «مغني اللبيب»، و«شرح شذور الذهب»، وغير ذلك من التصانيف القاضية بإمامته في علم النحو والعربية (ت ٧٦١هـ).

المسانيد، فقال ابن هشام بصوت خفي: المساند - بحذف الياء - فسَمِعَهَا الوالدُ، فنازعه في ذلك، وردَّ عليه، وصنَّفَ هذه الكراسة.

قلت: وقد اتفق لشيخنا الوالد رضي الله عنه منازعة أخرى مع الشيخ جمال الدين ابن هشام أيضاً في مسألة كذا، وكان الصواب مع الوالد رضي الله عنه، وصنَّفَ فيها تصنيفاً لطيفاً سماه «عَرَفُ الشَّذا في مسألة كذا»^(١)، وقد عددناه في مصنفاته، والله أعلم.

ومنها: أنه قال على قول ابن مالك: أنه يُكسَّر ما وليَّاء التصغير غير أشياء، منها: المتصل بالـف ونون مزيدتين، لم يُعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ومثله الشيخ أبو حيان في الشرح بسكران، فتقول في تصغيره: سُكيران، واحترز بقوله: لم يُعلم جمع ما هما فيه على فعالين عن نحو: سِر حان، فإن جُمع على فعالين قالوا: سَراحين، فتقول في تصغيره: سُريحين، وقوله: دُون شذوذ، مثله الشيخ بَغَرثان وإنسان، قالوا في غَرثان: غَرائين، وفي إنسان: أناسين، على جهة الشذوذ، فلا يُقال في تصغيره: غُريثين ولا أنيسين. قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ينبغي أن يجيء في ذلك خلاف [٩١/ب] كما اختلف في تصغير كِرْوان، ومدرك الخلاف هل يُلْتَفَت إلى قولهم كَراوين، أم لا يلتفت إليه لشذوذه؟ فعلى النظر إلى الشاذ نقول: أنيسين، ولم أر من ذكره هنا.

ومنها: اعتراضه على الشيخ أبي حيان في تمثيله ما تقدمت فيه الواو على أربعة أصول بـ«وَرَنْتَل»، فقال رضي الله عنه: هذا ليس بصحيح من وجهين: أحدهما: أنَّها تقدَّمت على ثلاثة أصولٍ فإن النون فيه زائدة، وقد صرح الشيخ

(١) ولابن هشام تصنيف لطيف عنوانه: «فوح الشذا في مسألة كذا».

بزيادتها عند قوله: «وَأُوْ وَرَنْتَلْ أَصْلُ، ووزنه فَعَنْلَلْ، الثاني: أنه يُفْهَمُ أن الواو إذا تقدمت على ثلاثة أصولٍ فإنها تكون زائدةً وهذا ليس بصحيح، فإن الواو إذا صُدِّرَتْ تكون أصليةً أبداً سواء تقدمت على حرفين كَوَزَغْ وَوَرَعَ أو ثلاثة كَوَرَنْتَلْ، وأما على أربعة فغير موجود؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، وهذا اعتراض ثالث على الشيخ إذ يلزم على كلامه، أن تكون الواو أصلاً في بنات الخمسة.

ومنها: ما قاله على تمثيل الشيخ أبي حيان قول صاحب «التسهيل» في إبدال الهمزة: وَرَبَّيَا صُحَّحَ مع العارضة بسقاوة.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: تمثيل الشارح فيه نظراً، وقد قال المصنّف في أول كتابه: إِنْهُمْ صَحَّحُوا مَذْرُوبِينَ وَتُنَائِينَ تَصْحِيحَ سَقَاوَةٍ وَسَقَايَةٍ لِلزُّومِ عَلَمِي الثَّنِيَّةِ وَالتَّنَائِيثِ فَصَرَّحَ الْمَصْنُفُونَ هُنَاكَ بِأَنَّ سَقَايَةَ لَازِمَةَ التَّنَائِيثِ فَكَيْفَ يَصَحُّ التَّمَثِيلُ بِهَا لِلْعَارِضَةِ. انتهى.

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ من كلامه في هذا الفنّ، أردنا الاقتصارَ عليها، خشيةَ الإطالة، والله أعلم.



ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْحَدِيثِ

فمنه: قوله رضي الله عنه في حديث أبي ذر رضي الله عنه في سؤاله النبي ﷺ [٩٢/أ] أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ^(١)؟ قال: «المسجد الحرام»، قال: ثم أَيُّ؟ قال: «بيت المقدس»، قال: كم بينهما؟ قال: «أربعون»^(٢) المرادُ بذلك ما بَيْنَ أَرْضَيْهِمَا فِي الدَّحْوِ^(٣)، أَوَّلَ ما دَحَى اللهُ تَعَالَى الْأَرْضَ، فَإِنَّ الْأَيَّامَ الَّتِي خُلِقَتْ فِيهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، لَيْسَتْ كَأَيَّامِ الدُّنْيَا، إِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَكُ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَا دَحَى مَكَانُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ بَعْدَهُ بِمَقْدَارِ أَرْبَعِينَ سَنَةً دُحِيتِ أَرْضُ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَحُمِلَ ذَلِكَ عَلَى الْبِنَاءِ مِنْ مُشْكَلٍ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ بِنَاءِ السَّيِّدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَيْتُ الْمَقْدَسِ مِنْ بِنَاءِ السَّيِّدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^(٤).

(١) أَوَّلَ: بضم اللام وفتحها، وفسره أبو البقاء العكبري بقوله: وهي - يعني الضمّة - ضمّة بناءٍ لقطعه عن الإضافة، مثل قَبْلُ وَبَعْدُ، والتقدير: أَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ، ويجوزُ الفتح مصروفًا وغير مصروفٍ، انظر: «فتح الباري» (٦: ٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، برقم (٣٣٦٦) واللفظ له، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٠)، وانظر تمامَ تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٦٢٢٨). وقوله: «أربعون»: المرادُ به أربعون سنة. كما جاء مصرحاً به عند مسلم وابن حبان.

(٣) وهو البَسْطُ. قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠].

(٤) وهذا الإشكال قد نبّه عليه ابن الجوزي في «كشف المشكل من صحيح البخاري» ونقله الحافظ ابن حجرٍ في «فتح الباري» (٦: ٤٠٨).

ومنه: قوله رضي الله عنه في قول رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة»^(١): إن حكمة ذلك أن أقل الجمع ثلاثة، والحسنة بعشرة أمثالها، فالربح الحاصل غير القدر المأتي به لكل واحد تسعة، فجعل الله تعالى لكل واحد قدر ما للثلاثة، وإن كان الحكم الشرعي أن أقل الجماعة إمام ومأموم^(٢)، لكن من تفضلاته تعالى إعطاء كل واحد من الاثنين ما للثلاثة لو كانوا ثلاثة.

وقال رضي الله عنه: وأما رواية «خمس وعشرين درجة»^(٣)، فإنك إذا ضربت الخمسة والعشرين في ثمانية وعشرين تبلغ سبعمئة، وذلك إشارة إلى نهاية الضعف في قوله ﷺ: «الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف»^(٤) وذلك أن سبعا وعشرين إذا وضعت عليها الواحد، الذي هو مفعول من المصلي في جماعة كانت الجملة ثمانية وعشرين، فإذا ضربت خمسة وعشرين في ثمانية وعشرين كان المجموع سبعمئة، وهو نهاية التضعيف كما تقدّم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة برقم (٦٤٥)، ومسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة برقم (٦٥٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٢٠٥٢).

(٢) يوضحه قول ابن الملقن: «وأقل جماعة يسقط بها الفرض عن الباقي ثلاثة أو اثنان: فيه وجهان، أظهرهما الثاني». انتهى من «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» (١: ٢٩٤).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، برقم (٦٤٨)، ومسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة برقم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمام تخريج الحديث في «صحيح ابن حبان» (٢٠٥١).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة، برقم (٢٠٤)، والترمذي، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم، برقم (٧٦٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٢: ٤٦١).

ومنها: ما كتبه رضي الله عنه على حواشي «مختصر السنن» للحافظ المنذري^(١) في حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلوة في الجماعة تعدل [٩٢/ب] خمساً وعشرين صلاةً، فإذا صلاها في فلاة فأتَمَّ رُكُوعها وسُجُودها بلغت خمسين صلاةً»^(٢) قال أبو داود: قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث: «صلاة الرجل في الفلاة، تُضاعَف على صلاته في الجماعة»، وساق الحديث، وأخرجه ابن ماجه مختصراً.

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ما قاله عبد الواحد غير مسلم له، وإنما المراد أن للمُصلي حالتين: حالة جمع، وحالة انفراد، فإذا كان مُجمَّعاً فله الأجر المتفضل به ليلة الإسراء في قوله تعالى: «هي خَمْسٌ وهي خمسون»^(٣)، فجعل الله تعالى من فضله لكل صلاة الأجر الذي للخمس، فللمنفرد غير المعذور من ذلك النصف لعدم إكماله حالة الصلاة بالجماعة، وكان للمجمَّع^(٤) مجموع ذلك وهو خمسون، فعبر عنها مرة بالدرجة، ومرة بالصلوة، وكان للمنفرد المعذور بالصلوة

(١) الإمام الحافظ الزاهد أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن سلامة المنذري (ت ٦٥٦هـ) كان إماماً منقطع النظر في علوم الحديث، وصنَّف «الترغيب والترهيب»، و«مختصر صحيح مسلم»، و«مختصر سنن أبي داود» وغير ذلك. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة برقم (٥٦٠)، وابن ماجه، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة في جماعة برقم (٧٨٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء برقم (٣٤٩)، ومسلم كتاب الصلاة، باب الإسراء برسول الله ﷺ برقم (١٦٣)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٧٤٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) في الأصل: للمجموع. وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

جميع ما للمُجمّع وهو خمسون درجة، إلحاقاً له بالمُجمّع، فهذا من الإلحاق بفضل الله تعالى على المعذورين، لا أنه مفضل على المُجمّع كما قال عبد الواحد، وفي «مسند عبد بن حميد»: «إذا صلاها بأرض فلاة، فأتّم وضوءها وركوعها وسجودها، بلغت صلاته خمسين درجة» وفيه في أوله: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته وحده خمساً وعشرين درجة»^(١) وبهذا يعلم أن رواية أبي داود: «تعديل خمساً وعشرين صلاة» معناه: زائدة على صلاة المنفرد. انتهى.

ومنه: قوله رضي الله عنه في قول رسول الله ﷺ: «درهم القرض بشمانية عشر»^(٢): أن الحديث دال على أن درهم القرض بدرهمي صدقة، لكن الصدقة لم يعد لها شيء، والقرض عاد منه درهم، فسقط مقابله، وبقي ثمانية عشر^(٣).

ومنه: جمعه رضي الله عنه بين حديث ابن مسعود: أن التخليق بعد مئة وعشرين يوماً^(٤)، وبين حديث أبي سريحة^(٥) أن التخليق بعد ثنتين وأربعين

(١) انظر: «المنتخب من مسند عبد بن حميد» برقم (٩٧٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٨٣٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب القرض برقم (٢٤٣١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧١٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥: ١٨٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعفه البوصيري في «مصابح الزجاجة» (٣: ٦٩)، وأعله بصغف خالد ابن يزيد بن عبد الرحمن.

(٣) وهذا الذي قاله البلقيني قد نقله السيوطي في حاشيته على ابن ماجه، ونقله السندي عن السيوطي، انظر: «سنن ابن ماجه» بحاشية السندي (٢: ٨١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة برقم (٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي برقم (٢٦٤٣) وانظر تمام تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٦١٧٤).

(٥) هو حذيفة بن أسيد الغفاري. كان ممن بايع تحت الشجرة. له ترجمة في «أسد الغابة» لابن الأثير (٥: ١٣٦).

ليلة^(١)؛ بأنَّ التخليقَ على قِسْمَيْنِ: تَخْلِيقٌ بِمِرَاسِمَ وَخَطُوطٍ، [٩٣/أ] ويقال له: التخطييطُ، فهذا بَعْدَ اثْنَيْنِ وأربعين يوماً، وتَخْلِيقٌ بِإِبْرَازِ الأَعْضَاءِ، وذلك بعد مئة وعشرين يوماً^(٢).

ومنه: قوله رضي الله عنه في قوله عليه السلام: «والكَلِمَةُ الطَّيْبَةُ صَدَقَةٌ»^(٣): إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ هِيَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا عَلَى السَّلَامِيَّاتِ، وَهِيَ الْمَفَاصِلُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ كَصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، فَإِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ - يَعْنِي صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ - بِالْأَمْوَالِ وَمَنَافِعِهَا تُحَسَّبُ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَرَضِ الَّذِي أُخْلِلَ بِهِ فِي الزَّكَاةِ، بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَفَاصِلِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَسَبَ عَنْهَا كُلَّ مَا كَانَ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ بِغَيْرِ الْمَالِ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الْفَيْضِ الْجَارِي عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ».

ومنها: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في بابِ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالْإِخْتِلَافِ، فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَحْدُثُ، قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرَّجَالِ يَوْمَ أَحَدٍ وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخَطَّفُنَا الطَّيْرُ، فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا الْقَوْمَ وَأَوْطَأْنَاهُمْ فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْكُمْ..»^(٤)

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خَلْقِ الْإِنْسَانِ بِرَقْم (٢٦٤٤)، وهو في «مسند أحمد» (٢٦: ٦٤)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٠٣٩).

(٢) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، حيث جمع بين روايات هذا الحديث على أَحْسَنِ وَجْهِ.

(٣) هو جزءٌ مِنْ حَدِيثِ «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ..» الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَابِ وَنَحْوَهُ بِرَقْم (٢٩٨٩). مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَانْظُرْ تَمَامَ تَحْرِيجِهِ فِي «صَحِيحِ ابْنِ جَبَّان» (٤٧٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف برقم (٣٠٣٩)، =

الحديث بطوله، فقال رضي الله عنه: هذا الحديث فيه دلالة قوية على التمسك بالظاهر، وأنه لا يجوز العدول عنه بتأويل من التأويلات إلا بدليل ظاهر يزيل ذلك الظاهر، ولم أر من تعرّض لذلك. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في قول سعيد: «ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه»^(١) فقال رضي الله عنه: فائدة: الذي وقع هنا من قوله: «ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه»، يخالفه ما سيأتي في إسلام سعد من طريق أبي أسامة، ولفظه فيها: «ما أسلم أحد في اليوم الذي أسلمت فيه»^(٢) والمروي في إسلامه ما سألني عليه، إنما السؤال على قوله: «ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه» فإنه سبقه خديجة وأبو بكر وزيد بن حارثة [٩٣/ب] والحمل على أنه اجتمع معهم في يوم الإسلام، بأن أسلموا أول النهار وأسلم سعد آخره ممكن، لكنه يحتاج إلى نقل صريح في ذلك، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن (إلا) هنا وهم، فإن الذي

= وأبو عوانة في «المستخرج على صحيح مسلم» (٦٨٤٧)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الكمائن برقم (٢٦٦٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب سعد بن أبي وقاص برقم (٣٧٢٧)، وابن ماجه، المقدمة، فضل سعد بن أبي وقاص برقم (١٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩٨).

(٢) هذا نقل غير محرر، فإن رواية البخاري في هذا الموطن موافقة للرواية السابقة، قال في كتاب مناقب الأنصار، باب في إسلام سعد بن أبي وقاص: حدثني إسحاق، أخبرنا أبو أسامة، حدثنا هاشم قال: سمعت سعيد بن المسيب قال: سمعت أبا إسحاق سعد بن أبي وقاص يقول: «ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه، ولقد مكثت سبعة أيام وإني لثلث الإسلام».

خَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَالبخاريُّ والبخاريُّ من حديثِ ابنِ أبي أسامةٍ ليس فيه ذكرُ (إِلا) ^(١) والبخاريُّ قد قال هنا: تابعه أبو أسامة، فدلَّ ذلك على أن روايةَ ابنِ أبي زائدةَ وأبي أسامةٍ سواءٌ، ولم يذكر صاحبُ «الأطراف» في الروایتين الحديثَ إِلا بِإِسْقَاطِ «إِلا»، وهو الصوابُ، ورواه الحاکمُ ^(٢) من حديثِ مكِّي بنِ إبراهيمَ عن هاشمِ بنِ هاشمٍ بِإِسْقَاطِ «إِلا». انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في مناقبِ بلالٍ رضي الله عنه في حديثِ قيسٍ أن بلالاً قال لأبي بكرٍ: «إن كنت إنما اشتريتنِي لِنَفْسِكَ فَأَمْسِكْنِي...» ^(٣) الحديث.

فقال رضي الله عنه: فائدة: ما أخرجه البخاريُّ عن قيسٍ بنِ أبي حازمٍ أن بلالاً قال لأبي بكرٍ: «إن كنت إنما اشتريتنِي لِنَفْسِكَ فَأَمْسِكْنِي...» إلى آخره مُشْكَلٌ، فإن هذا قاله بلالٌ لأبي بكرٍ بعد وفاةِ رسولِ الله ﷺ وإذ ذاك كان بلالٌ ^(٤) عتيقاً، فإنَّ عتقه كان قديماً، وهو مؤوَّلٌ على أنه ذكره ما كان من اشترائه إياه الله الذي ترتَّبَ عليه أن أعتقه الله، والذي رواه ابنُ عبدِ البرِّ من طريقِ عبدِ الرزاقِ قال: حدثنا معمرٌ، عن عطاءِ الخراسانيِّ، عن سعيدِ ابنِ المسيَّبِ، وفيه: أن أبا بكرٍ أعتقه، فكان يُؤذَنُ لرسولِ الله ﷺ، فلما مات النبيُّ ﷺ أراد أن يخرجَ إلى الشامِ، فقال له أبو بكرٍ: بل تكونُ عندي، فقال: إن كنت أعتقتني لِنَفْسِكَ فَأَحْبِسْنِي،

(١) سبق تخريج رواية ابن ماجه، وانظر الحديث في «مسند البزار» (١٠٧٩).

(٢) في «المستدرک» (٦١١٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب بلال بن رباح برقم (٣٧٥٥)،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٠).

(٤) في الأصل: «بلالاً»، وهو لحنٌ.

وإن كنت أعتقتني لله - عز وجل - فذرني أذهب إلى الله عز وجل، فقال: اذهب، فذهب إلى الشام، فكان بها حتى مات^(١). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في حديث المعراج في قوله: «ثم أُتيتُ بإناءٍ من خمر، وإناءٍ من لبن، وإناءٍ من عسلٍ»^(٢) الحديث، فقال رضي الله عنه: فائدة: مقتضى هذه الرواية، أن الإتيان بالأواني كان في السماء السابعة، وقد ثبت في «الصحيح» الإتيان بإناءين في الأرض قبل أن يُعرج به، فقلت: كلاهما صحيح، جاءت له الضيافة من ربه مرتين: مرةً في العالم البشري، ومرةً في العالم الملكيّ، ولم أرَ من تعرّض لذلك^(٣). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب ذكر النبي ﷺ مَنْ يُقْتَلُ بِيَدِ فِي قَوْلِ سَعْدٍ: «دعنا عنك يا أمية، فوالله لقد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: إنهم قاتلوك بمكة...»^(٤) الحديث، فقال رضي الله عنه: فائدة: في قوله ﷺ: «إنهم قاتلوك» استعمال المجاز؛ لأنهم حملوه على الخروج فقتله المسلمون،

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ١٨١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج برقم (٣٨٨٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ برقم (٢٥٩) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٨).

(٣) وهو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧: ٢١٦) حيث ذكر اختلاف الروايات في ذلك ثم قال: «ويُجمعُ بين هذا الاختلاف: إما بحملٍ «ثم» على غير بابها من الترتيب، وإثما هي بمعنى «الواو» هنا، وإما بوقوع عرض الآنية مرتين: مرةً عند فراغه من الصلاة بيت المقدس، وسببه ما وقع له من العطش، ومرةً عند وصوله إلى سدة المُنتهى ورؤية الأنهار الأربعة».

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب ذكر النبي ﷺ مَنْ يُقْتَلُ بِيَدِ برقم (٣٩٥٠).

فكان المسلمون قاتليه على الحقيقة، وكان المُشركون المذكورون قاتليه بالحمل على الخروج، وهذا لا يُحتج به لمعاوية في قضية عمار؛ لظهور الحال هناك^(١). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في غزوة الرجيع في قول جابر رضي الله عنه: الذي قتل خبيباً هو أبو سُرُوعَة^(٢)، فقال رضي الله عنه: فائدة: ظاهر كلام البخاري أن أبا سُرُوعَة غير عقبة بن الحارث، والذي عليه الحديث كما قال الزبير^(٣): أن أبا سُرُوعَة هو عقبة بن الحارث^(٤)، قال الزبير: وأما أهل النسب فإنهم يقولون: إن عقبة وأبا سُرُوعَة [٩٤/ب] أخوان أسلما يوم الفتح، وهذا الطريق الذي ذكره البخاري من حديث سفيان عن عمرو عن جابر: الذي قتل خبيباً هو أبو سُرُوعَة فيه نقص، وتماؤه هو أبو سُرُوعَة عقبة بن الحارث ابن عامر بن نوفل، ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» فتبين بذلك أن عقبة هو أبو سُرُوعَة، وقيل: بل كان أخاه لأُمّه، ذكره ابن عبد البر^(٥). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في الغزوة المذكورة،

(١) يعني ما ثبت عند الإمام أحمد في «المسند» (١١: ٥٢٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧: ٤٦٩)

برقم (٨٥٠٠) من حديث عبد الله بن الحارث قال: «إني لأسأير عبد الله بن عمرو، وعمرو ابن العاص فقال عبد الله بن عمرو: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «تقتله الفئة الباغية» يعني عماراً، فقال عمرو لمعاوية: اسمع ما يقول هذا، فحدثه، فقال: أنحنُ قتلناه إننا قتلناه من جاء به».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع برقم (٤٠٨٧).

(٣) يعني الزبير بن بكار صاحب «جمهرة نسب قريش»، ولم أجده في القسم المطبوع منه بتحقيق العلامة محمود محمد شاكر رحمه الله.

(٤) وهو الذي جزم به المصعب الزبيري في «نسب قريش» ص ٢٠٤، قال: فولد الحارث بن عامر، عقبة وهو أبو سُرُوعَة، وهو الذي قتل خبيب بن عدي.

(٥) في «الاستيعاب» (٣: ١٠٧٢).

في حديث أنس الذي فيه: «فانطلق حرام أخو أم سليم، وهو رجل أعرج ورجل من بني فلان»^(١) الحديث. فقال رضي الله عنه: فائدة: قوله: «فانطلق حرام، أخو أم سليم وهو رجل أعرج»، كذا وقع في النسخ الحاضرة عند السماع^(٢)، وحرام ليس بأعرج، وحرام قُتِلَ، والأعرج لم يُقتل، وقد قال البخاري: فقتلوا كلهم غير الأعرج، وصوابه: فانطلق حرام أخو أم سليم هو ورجل أعرج^(٣) رجل من بني فلان، وأصحاب المغازي متفقون على أن الكل قُتِلوا إلا عمرو بن أمية الضمري، وكعب بن زيد بن قيس بن مالك، وفي «الاستيعاب» في ترجمة كعب بن زيد: أن أصحاب بئر معونة كلهم قُتِلوا إلا كعب بن زيد^(٤)، فمقتضى ما في «البخاري» و«الاستيعاب» أن يكون الأعرج كعب بن زيد، وأما من قال: بأنهم اثنان، كما سبق، فعمر بن أمية ساع^(٥) يسبق الخيل ليس بأعرج، فتعين أن يكون الأعرج كعباً، وكعب هذا لم يُقتل ولم يؤسر، وعمر بن أمية أُسر، فصح أن المحاربين قُتِلوا كلهم إلا كعباً. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في قتل أبي رافع في حديث البراء بن عازب قال: بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع عبد الله بن عتيك، وعبد الله بن عتبة.. الحديث^(٦).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع برقم (٤٠٩١)، ومسلم وهو في «مسند أحمد» (٢٠: ٤٢٠) وفيه تمام تخريجه.

(٢) وهو الذي وقع في النسخ التي بين أيدينا من صحيح البخاري.

(٣) وهو الذي صوّبه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧: ٣٨٨) نقلاً عن بعض النسخ.

(٤) «الاستيعاب» (٣: ١٣١٧).

(٥) في الأصل: «ساعي»، ولعلّ المثبت هو الأصوب.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع برقم (٤٠٤٠)، والبيهقي في «دلائل

النبوة» (٤: ٣٥).

فقال رضي الله عنه: فائدة: قوله: وعبد الله بن عتبة، فيه نظر، فإنه إن كان عبد الله بن عتبة بن مسعود ابن أخي عبد الله بن مسعود، فهذا قد ذكر [٩٥/أ] ابن عبد البر في «الاستيعاب» أن له رواية^(١)، وأن البخاري ذكره في التابعين^(٢)، ولكن حكى ابن عبد البر أن العقيلي عدّه في الصحابة لحديث حدّثه به^(٣) محمد بن إسماعيل الصائغ، عن سعيد بن منصور، عن خديج بن معاوية أخي زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي نحواً من ثمانين رجلاً، منهم: ابن مسعود، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن عرفة، وأبو موسى الأشعري، وعثمان بن مظعون، فقال جعفر: أنا خطيبكم اليوم.

قال أبو عمر: لو صحّ هذا الحديث لثبت به هجرة عبد الله بن عتبة إلى أرض الحبشة، ولكنه وهمٌ وغلطٌ، والصحيح فيه أن أبا إسحاق رواه عن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود، فذكره^(٤)، ويقال لابن عبد البر: فما اعتذارك عن هذا؟ ونقول عنه: إن الذي يقتضيه كلام أصحاب السير أن هذا الذي ذكره البخاري ليس بمُعتمد، فإنهم عدّوا سرية عبد الله بن عتيك إلى أبي رافع فقالوا: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن عتيك وعبد الله بن قيس وأبا قتادة والأسود بن خزاعي ومسعود ابن سنان، ومنهم من يقول: خزاعي بن أسود، ولم يذكر أحد من أصحاب السير

(١) في الأصل: «روية»، ولعلّ المثبت هو الأصوب، فهو يتناسب مع ما ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٢) «الاستيعاب» (٣: ٩٤٥).

(٣) في الأصل: «نسبه». وصوّبناه من «الاستيعاب».

(٤) «الاستيعاب» (٣: ٩٤٥).

فيهم عبدُ الله بنُ عتبة، والظاهرُ أنه عبدُ الله بنُ أُتَيْسٍ، وقد أضاف موسى بنُ عُقبة إلى المذكورين أسعدَ بنَ حرامٍ غيرَ من ذكرناه عنه، فليُذكر^(١). انتهت.

ومنه: ما سأله رضي الله عنه في قوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى»، اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ»^(٢) الحديث بأن نبيَّ النصارى لم يَمُت، وهو مرفوعٌ بنصِّ القرآن^(٣).

وأجاب رضي الله عنه بأن النصارى كانوا يُوالون غيرَ السيِّدِ عيسى من الأنبياء، مثل السيِّدِ إبراهيم، والسيِّدِ يعقوب وغيرهما، فحَسُنَ ذِكْرُ اللَّعْنَةِ للنصارى لهذا المعنى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «لما تُوفِّي عبدُ الله بنُ أبيٍّ» الحديث، إلى أن قال: فقَامَ عمرُ فأخذ بثوبِ رسولِ الله ﷺ فقال: «يا [٩٥/ب] رسول الله تُصَلِّي عليه وقد نهاك رَبُّكَ أن تُصَلِّي عليه» الحديث^(٤). فقال رضي الله عنه: فائدة: في «مختصر البخاري» للقرطبي^(٥): هذه

(١) وهو الذي جزم ابن هشام في «السيرة النبوية» (٢: ٢٧٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من اتخاذ المساجد على القبور برقم (١٣٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها وانظر تمام تحريجه في «مسند أحمد» (٤١: ٥٨).

(٣) يعني قوله تعالى في شأن عيسى عليه السلام: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨].

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير برقم (٤٦٧٠)، ومسلم، فضائل عمر بن الخطاب برقم (٢٤٠٠).

(٥) كذا قال المصنّف، ولم أهتد إلى المقصود منه، فللقرطبي مختصر مشهور لصحيح مسلم، وله عليه شرح جليل مطبوع.

الرواية فيها وهم، وهو أن عمر قال لرسول الله ﷺ: أَتُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ؟ من جهة أن الرواية الأخرى تبين أن عمر إنما قال: وقد قال يوم كذا وكذا وكذا^(١).. إلى آخره وليس هذا عندي بوهم، فإن - عمر رضي الله عنه - إنما قال: «وقد نهاك ربك» من جهة أن عمر رضي الله عنه فهم النهي عن الصلاة عليهم بالآيات السابقة على ذلك المصراحة بكفرهم^(٢)، وكان الحال بمقتضى الظاهر أن يصلي عليهم لمكان ظهور إسلامهم وإجراء أحكام المسلمين عليهم بمقتضى الظاهر، فصلَّى رسول الله ﷺ على عبد الله بن أبي بن سلول على مقتضى الظاهر، وقال: «إنما خيرني الله»، وبذلك تبين عدم الوهم في هذه الرواية. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في قول الخضر للسيد موسى عليهما السلام: «يا موسى، إن لي علماً لا ينبغي لك أن تعلمه، وإن لك علماً لا ينبغي أن أعلمه»^(٣) الحديث. فقال رضي الله عنه: هذا قد يُشكّل، فإن العلم المذكور في الجهتين لا يمتنع تعلّمه، وجواب هذا الإشكال: أن علم الحقائق والكشوف ينافي علم الظاهر، فلا ينبغي للعالم الحاكم بالظاهر أن يعلم الحقائق للتنافي؛ لأنه إذا وجد غلاماً ظاهراً الشرع امتناع قتله، والحقيقة تقتضي أن يُقتل،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين برقم (١٣٦٦)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن برقم (٣٠٩٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١: ٢٥٤).

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤].

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] برقم (٤٧٢٦)، وأخرجه بغير هذا اللفظ مسلم في «الصحيح» باب في فضائل الخضر، برقم (٣٨٠) وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٥٣: ٣٥).

فلا ينبغي له أن يعلمَ هذا؛ لما قرّرناه من التنافي، وأما العالمُ بالحققة فإنه لا ينبغي له أن يعلمَ العلمَ الظاهرَ الذي ليس مُكَلَّفًا به، الذي ينافي ما عنده من الحقيقة، فإنه إذا اطَّلَعَ بمقتضى الحقيقة على أن هذا الغلام يُقْتَلُ كان منافيًا لظاهر الشريعة، ويُمكنُ حمل العلمِ على تنفيذه، والمعنى أن لي علمًا لا ينبغي لك أن تعلمه لتعمل به؛ لأن العمل به منافٍ لمقتضى الشرع، وإن لك علمًا لا ينبغي لي أن أعلمه فأعمل بمقتضاه؛ لأنه منافٍ لمقتضى [أ/٩٦] الحقيقة، فعلى هذا لا يجوز للوليّ التابع للنبي ﷺ إن اطَّلَعَ على حقيقة شيء أن ينفذ ذلك بمقتضى الحقيقة، وإنما عليه تنفيذ الحكم الظاهر، ولم أرَ من تعرّض لذلك. انتهى.

ومنه: قوله رضي الله عنه في قول رسول الله ﷺ: «يكونُ كَنزُ أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع»^(١): «إنَّ الحكمَ في ذلك أنَّ كَنزَ البخيل يكون مدفوناً في الأرض، فمثل له يوم القيامة بما يشابهه، وهي الحية الدفانة المشار إليها بقوله: «شجاعاً أقرع» له زبيتان يكون مدفوناً في الأرض فناسبة. انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، في حديث عائشة زوج النبي ﷺ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ جاءها حين أمره الله أن يُخيّرَ أزواجه...»^(٢) الحديث إلى آخره.

فقال رضي الله عنه: فائدة: يظهرُ من حديث عائشة أن النبي ﷺ قرأ لها

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] برقم (٤٦٥٩) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبُ لَأَزْوَاجِكَ﴾ [الأحزاب: ٢٨] برقم (٤٧٨٥)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية برقم (١٤٧٥) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٢٦٨).

الآية^(١) ولم يذكر تحييراً بعد تلاوة الآية، فقصده بذلك القراءة وأنه يخيرهن، والمقصود إنما هي القراءة وإفهام التخيير بطريق التبع، فيستنبط من ذلك: أن من نطق بنظم قرآن على قصد القرآن والتفهم وهو في الصلاة، لا تبطل صلاته من جهة أنه لم يتجرد ذلك للتفهم والمغلب القرآن، وهذا استنباط حسن لم أر من تعرض له. انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب شفاعَةِ النبي ﷺ في زوجِ بريرة في قولِ النبي ﷺ لعباس: «يا عباس، ألا تعجب من حُبِّ مغيثِ بريرة؟»^(٢) الحديث.

فقال رضي الله عنه: فائدة: تعلق قومُ بقولِ النبي ﷺ لعباس: يا عباس ألا تعجب.. إلى آخره، أن اشتراء عائشة رضي الله عنها بريرة كان بعد الفتح من جهة أن العباس رضي الله عنه إنما جاء المدينة بعد الفتح، وهذا التعلق غير صحيح؛ لأن الابتاع والإعتاق والتخيير واختيار بريرة الفراق، كان قبل الفتح بل قبل واقعة الإفك، ولكن استمر مغيث على مكانه وتأسفه على فراقِ بريرة حتى قدم العباس، فقال النبي ﷺ [ب/ ٩٦] للعباس هذا بعد الفتح، ولهذا قال لها النبي ﷺ وهذا بعد الفراق^(٣). انتهت.

(١) يعني قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأحزاب: ٢٨].

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب شفاعَةِ النبي ﷺ في زوجِ بريرة برقم (٥٢٨٣)، وهو في «سنن ابن ماجه»، كتاب الطلاق، باب خيارِ الأُمّة إذا أعتقت برقم (٢٠٧٥)، والنسائي كتاب آداب القضاة، باب شفاعَةِ الحاكم للخصوم (٨: ٢٤٥-٢٤٦)، وانظر تمام تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٢٧٣).

(٣) وفي المسألة خلافٌ قويٌّ ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨: ٤٦٩).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «صحيح البخاري» في باب لحوم الحُمُرِ الإنسية في حديث عمرو^(١): قُلْتُ لجابر بن زيد: تزعمون أن رسول الله ﷺ «نهى عن الحُمُرِ الأهلية» الحديث إلى أن قال: ولكن أبى ذلك البحرُ ابنُ عباسٍ وقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(٢) [الأنعام: ١٤٥].

فقال رضي الله عنه: فائدة: هذه الفتوى من ابن عباسٍ غريبةٌ، فقد روى الحازميُّ من حديث ميمونَ بنِ مهران، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: «نهى رسولُ الله ﷺ يومَ خيبرٍ عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية، وعن كُلِّ ذي نابٍ من السباعِ»^(٣) وابنُ عباسٍ لا يُفتي بخلافٍ ما يرويه عن النبي ﷺ، ولعلَّ جابرَ بنَ زيدٍ سَمِعَ من ابنِ عباسٍ الكلامَ على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] فقال: ابنُ عباسٍ يبيحُ الحُمُرَ الأهليةَ بهذه الآية، وليس الأمرُ كذلك^(٤). انتهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «جامع الترمذي» في باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته في حديث عليٍّ بن أبي طالبٍ أنه قال: «يا رسول الله أرأيتَ إنْ وُلِدَ لي بعدك أُسَمِّيهِ محمدًا»^(٥) الحديث.

(١) هو عمرو بن دينار شيخ سفيان بن عُيينة في هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحُمُرِ الإنسية برقم (٥٥٢٩).

(٣) انظر: «الاعتبار في النسخ والمسنوخ من الآثار» للإمام الحازمي، ص ١٥٩.

(٤) وقد أطل الحافظ ابن حجر النَّفْسَ في توجيه هذا الخلافِ المرويِّ عن ابن عباس، وتكلَّم كلاماً نافعاً محرراً في «فتح الباري» (٩: ٦٥٥).

(٥) أخرجه الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته برقم (٢٨٤٣)، وهو في «مسند أحمد» (٧٣٠)، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٤٣).

فقال رضي الله عنه: فائدة: قد تسمى جماعةً محمدًا وتكنوا بأبي القاسم، وهم من أصحاب النبي ﷺ، وأذن لبعضهم النبي ﷺ في ذلك إذناً صريحاً، فمنهم: محمد بن طلحة بن عبيد الله أتى به أبوه إلى النبي ﷺ فمسح رأسه وسماه محمدًا وكناه بأبي القاسم^(١)، وقد قيل: كنيته أبو سليمان، والصحيح أبو القاسم، كذا قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»، قال: «روى يزيد بن هارون عن [٩٧/أ] أبي شيبه إبراهيم بن عثمان، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى ابن طلحة قال: حدثني ظئر محمد بن طلحة، قالت: لما ولد محمد بن طلحة أتينا به النبي ﷺ فقال: «ما سميتموه؟» قلنا: محمد، قال: هذا سميتي^(٢) وكنيته أبو القاسم».

قال ابن عبد البر: «ومن قال: كنيته: أبو سليمان، احتج بما روي عن محمد بن يزيد بن المهاجر بن قنفذ، قال: لما ولد محمد بن طلحة، أتى به أبوه طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: «سمه^(٣) محمدًا»، فقال: يا رسول الله أكنيه أبا القاسم؟ قال: «لا أجمعها له، هو أبو سليمان»^(٤).

وروي عن محمد بن يزيد بن المهاجر بن قنفذ عن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله، قال: لما ولدت حمّة بنت جحش محمد بن طلحة، جاءت به إلى رسول الله ﷺ فسماه محمدًا وكناه أبا سليمان^(٥). قال ابن عبد البر: وقال راشد ابن حفص الزهري: أدركت أربعة من أبناء أصحاب النبي ﷺ كلهم سمي محمدًا

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥: ٥٣)، و«معرفه الصحابة» لأبي نعيم (١: ١٦٦).

(٢) في الأصل: «اسمي». وصوّبناه من «الاستيعاب».

(٣) في الأصل: «اسمه محمد». وصوّبناه من «الاستيعاب».

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٣: ١٣٧١).

(٥) المصدر السابق.

ويكنى أبا القاسم: محمد بن علي، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن طلحة، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص^(١).

وذكر ابن عبد البر: أن عائشة رضي الله عنها سمّت محمد بن أبي بكر محمداً، وكنّته أبا القاسم^(٢). انتهى.

وقال العجلي: ثلاثة تكنوا بأبي القاسم رخص^(٣) لهم: محمد بن الحنفية، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله^(٤). انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «جامع الترمذي» في باب قتل الحيات في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال أبو ليلى: قال رسول الله ﷺ: «إذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها: إنا نسألك بعهد نوح وبعهد سليمان..»^(٥) الحديث، فقال رضي الله عنه: فائدة: إنما سأها بعهد نوح، وبعهد سليمان باعتبار أن [٩٧/ب] دائرة سفينة نوح، احتوت على أصول أصناف الحيوانات، ودائرة مملكة سليمان احتوت على أصناف الحيوانات، وأما دائرة النبي ﷺ فإنها احتوت على أصحاب الأنوار كلهم، فالكل مددّهم من نوره، ولهذا لما جاءه الأعمى فسأله أن يرّد الله

(١) «الاستيعاب» (٣: ١٣٧١-١٣٧٢).

(٢) المصدر السابق (٣: ١٣٧٢).

(٣) في الأصل: «بعض». وصوّبناه من «الثقات» للعجلي.

(٤) انظر: «الثقات» للعجلي (٢: ٦٠). وهو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٤: ٣٣٣).

(٥) أخرجه الترمذي، أبواب الصيد، باب ما جاء في قتل الحيات برقم (١٤٨٥) وقال: هذا

حديث حسن غريب. وأخرجه أبو داود، باب في قتل الحيات برقم (٥٢٦٠)، والطبراني في

«المعجم الكبير» (٦٤٢٨)، والبيهقي في «الأدب» ص ١٥٢، وإسناده ضعيف لأجل ابن أبي

ليلى لا يُحتج بحديثه.

عليه بَصَرُهُ، قال له: تَوْضُأً وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَقُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ»^(١) الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَلَمْ يَتَفَرَّقِ الْحَاضِرُونَ، وَلَا طَالَ بِهِمُ الْمَجْلِسُ حَتَّى جَاءَ الْأَعْمَى وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ»، فَلَمَّا كَانَ الْأَعْمَى طَالِبَ نُورٍ سَأَلَ وَتَوَجَّهَ بِالنَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، الَّذِي هُوَ نُورُ الْأَنْوَارِ وَالْأَبْصَارِ، وَمَدَّدَ جَمِيعَ الْمُتَوَرِّينَ مِنْ نُورِهِ. انْتَهَتْ.

وَمِنْهُ: مَا كَتَبَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى «شَرْحِ الْعَمْدَةِ» لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ الْقَشِيرِيِّ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «إِنْ كَثُرَ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَثْبَتُوا لِلْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٣) الْحَدِيثَ - مَعْنَى رَابِعاً، وَجَعَلُوهُ مُقَدَّرًا قَائِماً بِالْأَعْضَاءِ حُكْمًا كَالْأَوْصَافِ الْحُسْنَى وَهُمْ مُطَالِبُونَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يُنْزَلُ عَلَى إِبْطَاتِ هَذَا الْمَعْنَى، وَيَبْتَغِدُ أَنْ يَأْتُوا بِدَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ»^(٤).

فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ، وَالِدَلِيلُ عَلَى مُدَّعَاهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَيْرِ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ وَجُودِ التَّيَمُّمِ فِي رَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ: «أَصَلَّيْتُ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٧٨: ٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ، كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ بَرَقَم (٣٥٧٨) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١١٨٠) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢١٩) مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يَعْنِي الْإِمَامَ الْحَافِظَ الْفَقِيهَ الْمُجْتَهِدَ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ (ت ٧٠٢ هـ) صَاحِبَ «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ شَرْحَ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ» وَهُوَ مَطْبُوعٌ جَلِيلٌ الْفَائِدَةُ، وَلِلْأَمِيرِ الصَّنْعَانِيِّ حَاشِيَةٌ نَفِيسَةٌ عَلَيْهِ، زَادَتْ فَوَائِدَهُ، وَشَدَّدَتْ مَقَاصِدَهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، كِتَابُ الْحَيْلِ، بَابُ فِي الصَّلَاةِ بِرَقَم (٦٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ بَابُ وَجُوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ بِرَقَم (٢٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انْظُرْ: «إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ شَرْحَ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ» (١: ٦٥).

بهم وأنت جُنُبٌ»^(١) الحديث، فأطلق عليه جُنُباً مع وجود التيمم وهو عين ما يقوله الفقهاء في أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يبيح الصلاة^(٢)، لا يقال: إنما قال ذلك لاستعلام فقهاء؛ لأننا نقول: لا بد من تحقق الجملة الحالية حالة الصلاة، والنظر إلى ما كان وُجِدَ بعيداً.

ومنه: ما اعترض به على «صاحب العمدة» حيث ذكر حديث: «ويل للأعقاب من النار» عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وعائشة^(٣)، فقال رضي الله عنه: إن حديث عائشة من أفراد مسلم^(٤)، والمتفق عليه في «الصحيحين» حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة^(٥).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجُنُبُ البرْدَ أَيَتِمَم؟ برقم (٣٣٤)، وأخرجه ابن حبان (١٣١٥) من حديث أبي قيس مولى عمرو بن العاص، وسكت عنه المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (١: ٢٠٧).

(٢) وهي مسألة خلافية بين العلماء، والمذهب أن التيمم لا يرفع الحدث، وذهب بعض شافعية خراسان إلى تقلد قول بعض أصحاب مالك والظاهرية من أن التيمم يرفع الحدث. لتمام الفائدة انظر: «البيان» للعمراني (١: ٢٧٥).

(٣) انظر: «إحكام الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ٦٥).

(٤) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما برقم (٢٤٠). وذكره الحميدي في أفراد مسلم من كتابه «الجمع بين الصحيحين» (٤: ٢٢١).

(٥) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب برقم (١٦٥)، ومسلم كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما برقم (٢٤٢)، وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣: ١٩٢-١٩٣) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم برقم (٦٠) ومسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما برقم (٢٤١). وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣: ٤٣٤-٤٣٥).

ومنه: اعتراضه على الشيخ تقي الدين القشيري في قوله: في [٩٨/أ] هذا الحديث المذكور أنفاً دليل على وجوب تعميم الأعضاء^(١). قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا ممنوع، فليس في الخبر دليل على ذلك نصاً، وأما من جهة القياس فإن وجوب تعميم الوجه واليدين والمرفقين، هو مقتضى آية الوضوء^(٢)، وأما مسح الرأس فالخلاف فيه معروف، وكان اللائق أن يقول: فيه دليل على إجزاء العمل بظاهر الآية، وهذا نوع حسن من الأصول، وهو أن يدلل الدليل ظهوراً على شيء ويجيء دليل آخر يدل على العمل بظاهر الدليل السابق.

ومنه: ما قاله رضي الله عنه في قول الشيخ تقي الدين من استنباط الفرق بين الوارد والمورود^(٣) من حديث الاستيقاظ من النوم: وجه الاستنباط أن يقال عند الشك يكون مكرهاً، فعند اليقين لا بد من زيادة على ذلك وهو التنجيس، وقال الشيخ تقي الدين: إن مقتضى الحديث أن ورود النجاسة على الماء يؤثّر^(٤). قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: مقتضى الحديث أن ورود الماء مع الشك ممنوع منه لا ما قاله الشارح.

ومنه: اعتراضه على قول الشيخ تقي الدين: الماء الدائم هو الراكد، وقوله: الذي لا يجري، تأكيد^(٥). قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد يكون الدائم بمعنى

(١) «إحكام الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ٦٧).

(٢) وهذا منازع بما قاله الأمير الصنعاني في حاشيته على «الإحكام» (١: ٦٧) حيث قال: «وأما سائر الأعضاء فدلالته - يعني الحديث المذكور - على وجوب التعميم فيها إنما هو بالقياس لعدم الفارق».

(٣) يعني الماء الوارد على النجاسة.

(٤) «إحكام الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ٨٣).

(٥) المصدر السابق (١: ٧١).

المستمر، وذلك يعمُّ الجاري وغيره، فأخرج رسول الله ﷺ الجاري بقوله: «الذي لا يجري»^(١)، فلم يكن تأكيداً، وإذا كان النهي وردَ عن البول في المستمر الذي لا يجري؛ فلا بُدَّ يُنهى عن البول في الماء الذي لا يجري إذا كان غير مستمرٍّ أولى.

ومنه: [٩٨/ب] اعتراضه رضي الله عنه على الشيخ تقي الدين في قوله: «إن مالكا رحمه الله إذا حمل النهي - يعني في: «لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم» - على الكراهة؛ ليستمر حكم الحديث في القليل والكثير، مع حصول الإجماع على تحريم الاغتسال بعد تغيير الماء بالبول، يلتفتُ إلى^(٢) حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين، وهي مسألة أصولية، فإن جعلنا النهي للتحريم كان استعماله في الكراهة والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه، والأكثر على منعه»^(٣).

فقال رضي الله عنه: هذا الالتفات لا يصح؛ لأنَّ شرط حمل اللفظ على معنيين أن يكونا غير متضادين، والتحريم يضاؤ الكراهة؛ لأن في التحريم التأثيم بالفعل بخلاف الكراهة، ولا يمكن الجمع بينهما، ومحل الخلاف فيما يصح فيه الجمع، وقول الشارح: وإن جعلنا النهي للتحريم إلى آخره، يقال عليه: هذا ممنوعٌ بلا خلاف لما قدَّمناه.

ومنه: اعتراضه عليه أيضاً يعني على الشيخ تقي الدين رضي الله عنهما

(١) يعني قوله ﷺ: «لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه» أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم برقم (٢٣٩)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد برقم (٢٨٢). وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: «على». وصوبناه من «إحكام الأحكام».

(٣) «إحكام الأحكام» (١: ٧٢) وانظر بسط هذه المسألة الأصولية في «البحر المحيط في أصول

الفقه» للبدر الزركشي (٢: ٤٠٠).

في قوله في حديث عثمان رضي الله عنه: «دعا بوضوء..»^(١) وذكر في ضمن حديث جابر: «فصب علي من وضوئه..»^(٢) للاستدلال على أن المستعمل طاهر: إنه يمكن أن يقال في الدليل: إن وضوءه - بالفتح - متردد بين مائه المعد للوضوء، وبين مائه المستعمل في الوضوء، وحمله على الثاني أولى؛ لأنه الحقيقة واستعماله بمعنى المعد مجاز، والحمل على الحقيقة أولى»^(٣).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا ممنوع من جهة أنه جاء في بعض طرق الحديث: «دعا بميضأة»^(٤)، وأيضاً فهذا من المجاز المشهور الذي هُجرت حقيقته، وهو مقدم على الحقيقة، وأيضاً فلم يُنقل عن أحد من الصحابة أنه كان يتوضأ، ثم يجمع ما توضأ به، ثم يتوضأ به ثانياً، فتعين الحمل على المعنى الأول.

وقد استنبط بعض العلماء [٩٩/أ] من مسألة استعمال الماء ما يقتضي أنهم أجمعوا على منع استعمال الماء المستعمل^(٥)، قال: لأنهم أجمعوا على قولين، فمنهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء برقم (١٦٤)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكما له برقم (٢٢٦) من حديث عمران بن عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وانظر تمام تحريجه في «صحيح ابن حبان» (١٠٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، برقم (٦٧٢٣) بلفظ: «فصب علي وضوءه» وهو عند مسلم، باب ميراث الكلالة برقم (١٦١٦) بلفظ: «فصبوا علي من وضوئه»، وهو بلفظ المصنف عند الترمذي، كتاب الفرائض باب ميراث الأخوان برقم (٢٠٩٧).

(٣) «إحكام الأحكام» (١: ٨٠) وانظر بسط هذه المسألة في «البرهان» للإمام الجويني (١: ١٢١).

(٤) وهي عند أبي داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ برقم (١٠٨). وهو في «مسند أبي يعلى» (٢١٠٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) في المسألة خلافٌ منصوب بين الفقهاء. انظر: «التهذيب» للبغوي (١: ١٧٢).

من قال: يستعملُ الناقصَ ثم يَتِمُّ، ومنهم من قال: يُقْتَصَّرُ على التِمِّمِ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم أنه يستعملُهُ ثم يَجْمَعُهُ، ثم يستعملُهُ إلى أن يفنى، وفيه نظرٌ.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الشيخ تقي الدين في قوله في حديث ابن عمر في استدبار القبلة في البنيان^(١): ولعلَّ قائلًا يقول: أقيسُ الاستقبالَ في البنيان، وإن كان مسكوتاً عنه على الاستدبار الذي ورد فيه الحديث^(٢).

فقال رضي الله عنه: هذا لا يُحتَاجُ إليه مع ورود الأحاديثِ باستقبال القبلة في البنيان من طريق جابر وعائشة بإسنادين حَسَنَيْنِ^(٣)، ومن طريق ابن عمر نفسه لكن بإسنادٍ فيه عيسى الحنَاطُ^(٤)، وقد قدَّمَ الشارحُ أنَّ الدارقطنيَّ قال: إنه ضعيف^(٥)، وصحَّ عن ابن عمر أنه إنما نَهَى عن ذلك في الفضاء^(٦)، وقد قدَّمَ ذكره

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من تَبَرَّزَ على لبنتين برقم (١٤٥) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٤١٨).

(٢) «إحكام الأحكام» (١: ١٠١).

(٣) حديث جابر أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، برقم (١٣) ولفظه: نهى نبيُّ الله ﷺ أن نستقبلَ القبلةَ ببُولٍ، فرأيتُه قبل أن يُقبَضَ بعامٍ يستقبلها وأخرجه ابن حبان (١٤٢٠) لكن ترجم عليه بقوله: «ذَكَرُ خَيْرٍ أَوْ هَمَّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ نَاسَخٌ لِلزَّجْرِ الَّذِي تَقَدَّمَ».

أما حديثُ عائشة فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند»، ولتنام الفائدة انظر: «تحفة الأحوذى» للمباركفوري (١: ٥٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١: ١٥٠). وضعَّفه البيهقي بعيسى بن ميسرة الحنَاط، وضعَّفه الإمام أحمد وغيره، وقال النسائي: متروك. له ترجمة في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣: ٣٢٠).

(٥) انظر: «إحكام الأحكام» (١: ٩٧).

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة برقم (١١) وانفرد به =

الشارح^(١)، وهو في معنى المرفوع، وحيثُ فلا حاجة إلى القياس.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه عليه أيضاً في قوله: في هذا الحديث: «إن الصلاة تُفْتَحُ بالتحريم، أعني: ما هو أعمُّ من التكبير» إلى آخره^(٢)، فقال شيخنا رضي الله عنه: ما ذكره كلامٌ غيرُ مُتَّجِهٍ، قوله: إن الصلاة تفتتح بالتحريم مُسَلَّمٌ، لكنَّ التحريم هو التكبير، كما قال النبي ﷺ: «تحریمها التكبير»^(٣) وأما النية فاعتبارها بالدليل العام، ومنه: «إنما الأعمال»^(٤) وإنما ذكر النبي ﷺ ما يختصُّ بالصلاة.

قوله: «أعني ما هو أعمُّ من التكبير»، يُقالُ عليه: بل هو مخصوصٌ بالتكبير كما في الحديث المذكور وفي النية ما تقدَّم.

قوله: «بمعنى [٩٩/ب] أنه لا يُكْتَفَى بالنية في الدخول فيها»، يُقالُ عليه: لا دلالة في الذي أخبرت به عائشةُ على ذلك؛ لأنه لا يلزم من افتتاح الصلاة بالتكبير أن يكون التكبير ركناً من أركان الصلاة لا تصحُّ إلا به.

قوله: «فإن التكبيرَ تحريمٌ مخصوصٌ والدالُّ على وجودِ الأخصِّ، دالٌّ على وجودِ الأعمِّ، وعنى بالأعمِّ هنا المطلق، يخالفه ما سبق من قوله: «ما هو أعمُّ»، فإنه يقتضي أنه عمومٌ شمولٍ، وهذا يقتضي أنه عمومٌ بدلي، وأيضاً فلا يصحُّ أن

= وصحَّحه ابن خزيمة في «الصحيح» (٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٥٥١).

(١) في «إحكام الأحكام» (٩٦:١).

(٢) المصدر السابق (٢٣٣:١).

(٣) هو جزء من حديث: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» أخرجه

أبو داود، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء برقم (٦١)، والترمذي، أبواب الطهارة، باب

ما جاء مفتاح الصلاة الطهور برقم (٣) وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي لرسول الله ﷺ برقم (١).

يكون هذا من المطلق والمقيّد؛ لأنّ التحريم إنّ عُنِيَ به ما يشمّل التكبير والنية كان من عموم الشمول، وإنّ عُنِيَ به التكبير كان ذلك دالاً على شيء خاصّ فلا إطلاق ولا تقيّد، وإنّما يجيء الإطلاق والتقيّد في نحو ﴿رَقَبَةٌ مُّؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]، فكلُّ مؤمنةٍ رَقَبَةٌ، وليس كل رَقَبَةٍ مؤمنةً، والنية والتكبير أمران متغايران.

ومنه: ما كتبه على قوله: «والصواب» - والله أعلم - استحبابُ الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث فيه، وأما كونه مذهباً^(١) الشافعي؛ لأنه قال: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»^(٢)، أو ما هذا معناه، ففي ذلك نظرٌ^(٣).

فقال رضي الله عنه: هذا الذي قال الشيخ فيه: إنه الصواب هو وجهٌ حكي عن ابن المنذر وأبي علي الطبري، وقال بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي: إنه الصحيح أو الصواب، ونصّ عليه الشافعي، فحينئذ يندفع ما قاله الشيخ، يعني من النظر في نسبته إلى الشافعي^(٤).

(١) في «إحكام الأحكام»: «مذهباً للشافعي».

(٢) وقد تتبّع التقيّ السُّبكي رحمه الله ألفاظ الشافعي في هذا الباب بما لا مزيد عليه، وصنّف فيه كتابه النافع «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» فليُنظر فيه.

(٣) انظر: «إحكام الأحكام» (١: ٢٣٧).

(٤) هذا موطنٌ يحتاج إلى تحرير، وقد وضّحه الإمام البغوي بقوله: «ولم يذكر الشافعي رضي الله عنه رفعَ اليدين عند القيام من الركعتين، ومذهبه اتباعُ السنة. وثبت ذلك برواية ابن عمر من طريق نافع، وروى جماعة من الصحابة عن رسول الله ﷺ رفع اليدين في هذه المواضع الأربع منهم: علي وأبو هريرة، ووصف أبو حميد الساعدي صلاة رسول الله ﷺ بين يدي جماعة من الصحابة، وذكر رفعَ اليدين في هذه المواضع الأربع، فصَدّقَ كلُّهم على ذلك، وهو قولٌ أكثر أهل العلم». انتهى من «التهذيب» (٢: ٨٤).

وكتب رضي الله عنه أيضاً في هذا المكان: ذكر الشارح رحمه الله عن أصحاب [١٠٠/أ] الشافعي ثلاثة أوجه - يعني في ابتداء التكبير^(١) - ولم يذكر الأصح عند الشافعية، الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه، والأصح المنصوص في «الأم»: أنه يرفع يديه مع ابتداء التكبير ويُنهى رَفْعُهُمَا مع انتهاء التكبير، قال في «الأم»: يرفع مع افتتاح التكبير. ويرد يديه عن الرفع مع انقضاءه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله، فإن أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلاً لم يضره ولا أمره^(٢) به.

ومنه: ما كتبه على قوله أيضاً في كتاب المرور بين يدي المصلي: أبو جُهَيْم عبد الله بن جُهَيْم الأنصاري، سماه ابن عيينة في روايته والثوري^(٣).

فقال شيخنا رضي الله عنه: أخذه من كلام ابن عبد البر^(٤)، لكن ابن عبد البر جعل أبا جُهَيْم بن الحارث بن الصَّمَّة غير عبد الله بن جهيم، ومن جعلهما واحداً لا يقول أبو جُهَيْم عبد الله بن جهيم، بل يقول: أبو الجهيم بن الحارث ابن الصَّمَّة، وصاحب «العمدة» قد قال عن أبي جهيم بن الحارث بن الصَّمَّة^(٥)، وليس الأمر كما قال صاحب «العمدة»، ولا كما قال الشارح، بل هذا أبو جُهَيْم عبد الله بن جهيم وليس بابن الحارث^(٦).

(١) «إحكام الأحكام» (١: ٢٣٣).

(٢) «الأم» (١: ١٢٦).

(٣) «إحكام الأحكام» (١: ٢٨١).

(٤) في «الاستيعاب» (٣: ٨٨٣).

(٥) انظر: «عمدة الأحكام» حديث رقم (١٠٧).

(٦) وفي اسمه خلافٌ طويلٌ بين العلماء. انظر: «الإصابة» للحافظ ابن حجر (٧: ٦٢).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قوله أيضاً: أنه قيل: تجب - يعني الصلاة - على النبي ﷺ في كل صلاة في التشهد الأخير، وهو مذهب الشافعي، وقيل: إنه لم يقل به أحد قبله، وتابعه إسحاق^(١)، فقال رضي الله عنه: قد قال بما قاله الشافعي رضي الله عنه غير إسحاق عبد الله بن مسعود وأبو مسعود البدري، وهذان من الصحابة، ومن التابعين: محمد بن كعب القرظي، هذا ما ذكره الماوردي، وقال ابن الصباغ في «الشامل»: إن أحمد قال به في إحدى الروايتين عنه^(٢).

ومنه: ما كتبه [١٠٠/ب] رضي الله عنه على قوله أيضاً في جواب السؤال المشهور في قوله: «اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم»^(٣) الحديث: من أن المشبه دون المشبه به، والثاني: التشبيه وقع في الصلاة على آل لا

(١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٠٨). وإسحاق هو ابن راهوئه.

(٢) ولتمام الفائدة انظر: «الحاوي الكبير» (٢: ١٣٧)، و«حلية العلماء» للشاشي (٢: ١٠٨)، و«حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام» (٢: ٤٠٥). وزاد الصنعاني فقال: «ولم يذكر الشارح - يعني ابن دقيق العيد - من لم يقل بوجوبها، بل أفاد كلامه الاتفاق على وجوب الصلاة عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - وفيه خلاف، فقيل: لا يجب، وهو قول ابن جرير وطائفة، وادعى ابن جرير الإجماع عليه. قالوا: والأمر للاستحباب لا للإيجاب، وهذه الدعوى للإجماع بناء على أصله؛ فإنه إذا رأى الأكثر على قول جعله إجماعاً يجب اتباعه. قال ابن القيم: والمقدمات هنا باطلتان؛ أي: كون الأمر للاستحباب وكونه إجماعاً». انتهى.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب برقم (٣٣٧٠)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد برقم (٩٧٦)، والترمذي، أبواب الوتر، باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ برقم (٤٨٣) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

على النبي ﷺ فكان قوله: «اللهم صل على محمد» مقطوع^(١) عن التشبيه، وقوله: «على آل محمد»، متصل بقوله: «كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم».

قال الشيخ تقي الدين: وفي هذا من السؤال أن غير الأنبياء لا يمكن أن يساويهم فكيف يطلب وقوع ما لا يمكن وقوعه^(٢)؟ قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا الثاني حكاه صاحب «البيان» عن الشافعي^(٣)، والجواب عن السؤال المذكور: أن تشبيه الصلاة على آل الصلاة على إبراهيم وآله، ليس تشبيهاً في القدر، ولا في الرتبة حتى يقال: إن غير الأنبياء لا يمكن أن يساويهم، بل التشبيه هاهنا في أصل الصلاة، وذلك قدر مشترك بين الأنبياء وآلهم، أعني: مطلق الصلاة، وإذا كان كذلك فلا يلزم من طلب الصلاة لآل الصلاة على إبراهيم وآله، أن يكون طلباً لما لم يمكن وقوعه وهو المساواة، فسقط السؤال وصح ما قاله الشافعي رضي الله عنه.

ومنها: ما كتبه على حديث ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يجتمع في السفر بين صلاة الظهر والعصر، إذا كان على ظهر سير^(٤) ويجتمع بين المغرب والعشاء^(٥)،

(١) في «إحكام الأحكام»: «فكان قوله: «اللهم صل على محمد» مقطوعاً عن التشبيه».

(٢) «إحكام الأحكام» (١: ٣٠٩).

(٣) انظر: «البيان» للعمري (٢: ٢٤٠)، وهو الذي نقله الصنعاني في «حاشية إحكام الأحكام»

(٢: ٤١٧) حيث قال: «وهذا الوجه الذي استضعفه الشارح نقله العمري عن الشافعي، يريد

أنه لزم من هذا طلبنا لآل محمد صلاة مثل صلاة إبراهيم وآله، فساوينا غير الأنبياء بالأنبياء».

(٤) بالإضافة، وهي رواية «البخاري»: «وقع في رواية: «على ظهر سير» بالتنوين، و«يسير»

بلفظ المضارع من سار. انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٢: ٤٨٤).

(٥) أخرجه البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، برقم

(١١٠٧) تعليقا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشيخ تقي الدين: هذا الحديث ليس في كتاب مسلم وإنما هو من أفراد البخاري^(١).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: وليس هو في كتاب البخاري مسنداً، وإنما هو فيه معلق، قال البخاري: وقال إبراهيم بن طهمان، عن حسين المعلم عن يحيى ابن أبي كثير، عن عكرمة عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ يجمع بين الظهر والعصر إذا كان على ظهر سائر، ويجمع بين المغرب والعشاء^(٢).

ومنها: ما أفاده على قول الشيخ تقي الدين في وقت الذبح للأضحية: «مذهب الشافعي اعتبار الفعل وقت الصلاة ووقت الخطبتين»^(٣)، ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة والخطبتين، والحديث نص على اعتبار الصلاة ولم يتعرض لاعتبار الخطبتين، قال شيخنا الوالد: جزم الفوراني في «الإبانة» بأن الشرط مضي وقت الكراهة والصلاة دون اعتبار الخطبتين. هكذا رأيت في «الإبانة» ولما فصل الإمام^(٤) هذا زيفه، وهو قوي من حيث الدليل.

ومنه: ما كتبه على قول الشيخ تقي الدين في صلاة الكسوف: «ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يطوّل السجود»، وذكر الشيخ أبو إسحاق الشيرازي عن

(١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٢٧). وانظر: «الجمع بين الصحيحين» للحافظ عبد الحق الإشبيلي (٤٧١: ١).

(٢) ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٢٣٣)، ولتمام الفائدة انظر: «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر العسقلاني (٤٢٦: ٢).

(٣) «إحكام الأحكام» (١: ٣٤٢) وانظر الحديث في «صحيح البخاري»، كتاب العيدين، باب الأكل يوم النحر، برقم (٩٥٥) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) يعني إمام الحرمين في «نهاية المطلب».

أبي العباس ابن سُرَيْجٍ أَنَّهُ يَطْوُّهُ، قَالَ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ»^(١)، قَالَ شَيْخُنَا الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْقَوْلُ بِتَطْوِيلِ السَّجُودِ، هُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ، نَقَلَهُ عَنْهُ الْبُيْهَقِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) وَهُوَ صَحِيحٌ لِلْأَحَادِيثِ فِيهِ^(٣).

ومنه: اعترضه رضي الله عنه على صاحبِ «العمدة» في قوله: في زكاة الفطر في حديث ابن عمرَ بعد سياق قول ابن عمرَ: «فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نَصْفَ صَاعٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ»^(٤)، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: «عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ»، لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ «الصَّحِيحِينَ»، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ مِنْ تَمَامِ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٥)، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ مِمَّا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي [١٠١/أ] هَذِهِ الرِّوَايَةِ، ثُمَّ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهُ قَبْلَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَالصَّوَابُ إِسْقَاطُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

ومنه: أَنَّهُ وَقَعَ فِي نُسَخَتَيْنِ وَثَالِثَةٍ مِنْ نُسَخِ «شرح العمدة» عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٦) لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى

(١) «إحكام الأحكام» (١: ٣٥١) وانظر كلام الشيرازي في «المهذب» (١: ٢٢٩).

(٢) في «سنن الترمذي»، أبواب السفر، باب ما جاء في صلاة الكسوف برقم (٥٦١).

(٣) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف برقم (١٠٤٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) انظر: «عمدة الأحكام» برقم (١٧٥).

(٥) بل قال الصنعاني: إنه لما وقع في بعض طرق البخاري، انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٣: ١٤٢).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ برقم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت برقم (١١٤٧)، وانظر تمامَ تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٥٧٤).

إخراجه^(١)، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هو وهمٌ من النساخ، والصواب: حذف لفظة ليس، فإن الحديث مما اتفق الشيخان على إخراجه، ولو كانت ثابتة لكان يعينُ الشيخُ من انفرد به من الشيخين، وإنما لما قال الحافظ عبد الغني: وأخرجه أبو داود^(٢)، أراد الشيخُ أن يبينَ أنه في «الصحيحين».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الحافظ عبد الغني صاحب «العمدة»: «ومسلم عن أبي سعيد: «فأيُّكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر»^(٣). فقال رضي الله عنه: حديثُ أبي سعيد ليس هو في «مسلم»، وإنما هو في «البخاري» في باب الوصالِ إلى السَّحَرِ، أخرجه من حديث عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لا تُواصلوا، فأَيُّكم أراد أن يُواصلَ فليواصل حتى السَّحَرِ»، قالوا: فإنك تُواصلُ يا رسولَ الله؟ قال: «لستُ كهَيَأَتِكُمْ، إني أبيتُ لي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي، وساقٍ يسقيني»^(٤). انتهى. وقد ذكره عبد الحق في «الأحكام»^(٥) فنسبه للبخاري، وكذلك الضياء في «أحكامه» وغيرهما، ولم أقف عليه في نُسختي من «الجمع بين الصحيحين» للحميدي لا في المتَّفَقِ عليه، ولا في الأفراد من مسند أبي سعيد الخدري.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على حديث عائشة: أن النبي ﷺ قال: «تَحَرَّوا

(١) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٣).

(٢) انظر: «عمدة الأحكام» حديث رقم (١٩١).

(٣) «عمدة الأحكام» برقم (١٩٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب الوصال برقم (١٩٦٣).

(٥) «الأحكام الكبرى» (١: ٣٥٣)، وذكره في «الجمع بين الصحيحين» (٢: ١٤٠)، وقال: «لم

يذكر مسلم بن الحجاج إباحة الوصال حتى السحر، ولا ذكر عن أبي سعيد في الوصال شيئاً».

ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر^(١) فقال رضي الله عنه: حديث عائشة بهذا اللفظ من أفراد البخاري، وإنما الذي في «مسلم» عنها: «تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»^(٢) ولم يُنبّه الشارح على ذلك، وقد نبّهت عليه في «نبذة العُدّة في وهم عبد الغني في العمدة».

وكتب رضي الله عنه على قول الشارح: إنه يدلّ على ما دلّ عليه الحديث^(٣) قبله مع زيادة الاختصاص بالوتر^(٤): «عَجَبْتُ من الشارح كيف يدلّ [١٠١/ب] على ما دلّ عليه الحديث قبله، والحديث قبله يدلّ على التماس السبع، وهذا يدلّ على التماس الوتر، فكيف يدلّ عليه بزيادة الاختصاص بالوتر^(٥)؟».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين القشيري^(٦) في حديث ابن عباس في الميقات المكاني الذي فيه: «حتى أهل مكة من مكة»^(٧):

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضل ليلة القدر، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر، برقم (٢٠١٧).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر برقم (١١٦٩).

(٣) يعني حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) «إحكام الأحكام» (٢: ٣٩).

(٥) وهذا الذي قاله البلقيني قد قاله الزركشي في هذا الوطن، وعبارته: «في هذه الدلالة تأمل، لأن التماس الوتر من العشر الأواخر غير التماس السبع الأواخر» انتهى من «حاشية إحكام الأحكام» للصنعاني (٣: ٢٥٧) وزاد: «مراد الشارح أن التماسها في أفراد العشر الأواخر، قد دخل فيه التماسها في السبع الأواخر مع زيادة قيد الوترية».

(٦) يعني ابن دقيق العيد كما سبق بيانه.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مهّل أهل مكة للحجّ والعُمرة برقم (١٥٤٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعُمرة برقم (١١٨١).

«التاسع»^(١): يقتضي أن أهل مكة يحرمون من مكة، وهو مخصوص بالإحرام في الحج، فمن أحرم بالعمرة ممن هو من مكة يحرم من أدنى الحل^(٢).

فقال رضي الله عنه: لم يبين الشارح الدلالة على التخصيص، وليس في أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يحرم بأخته عائشة رضي الله عنها من التمتع^(٣) ما يدل على التخصيص، وكذلك كون النبي ﷺ في عمرة الجعرانة^(٤) خرج إليها لا يدل على التخصيص، لجواز أن يكون ذلك أفضل، ولا إجماع في المسألة، فقد نقل ابن المنذر في «الإشراف» القولين المعروفين في مذهب الشافعي، فيمن أحرم بالعمرة من مكة، ثم قال: وحكى الثوري عن عطاء أنه قال فيمن أهل بعمرة من مكة: لا شيء عليه، قال سفيان: ونحن نقول: إذا أهل بها لزمتها، ويخرج إلى الميقات، فدل هذا الكلام على أن عطاء يرى أن الإحرام بها من مكة لا يلزم فيه شيء من خروج إلى الحل ولا دم، ثم في قول النبي ﷺ: «حتى أهل مكة يهلون من مكة» ليست دلالة على الإحرام بالعمرة من العموم الذي يمكن أن يدخله التخصيص؛ لأن العمرة سبقت في اللفظ الذي يدل على المراد من قوله: «حتى أهل مكة يهلون من مكة» يعني بالحج أو العمرة، فكأنه قال: حتى أهل

(١) كذا في الأصل، وفي «إحكام الأحكام» (٢: ٤٩): «التاسعة بالتأنيث»، وهو الأشبه بالصواب؛ لأنه جرى في الجميع قبلها على التأنيث تعداداً للمسائل المستفادة من هذا الحديث.

(٢) «إحكام الأحكام» (٢: ٤٩).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام برقم (١٢١١) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٤٣: ٣٢٨).

(٤) وهو ثابت في الصحيح، أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من قسم الغنيمة في غزوه أو سفره برقم (٣٠٦٦).

مكة يهلّون من مكة [١٠٢/أ] بالحجّ أو العمرة، ويدلّ على هذا قوله ﷺ في حديث ابن عباس هذا في بعض طُرُقِهِ الثابتة في «الصحيحين»: «فمن كان دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ من أهله، وكذلك فكذلك، حتى أهل مكة يهلّون منها»^(١) وهذا مع قوله في هذه الرواية: «ومن كان دون ذلك فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ» إلى آخره، صريح في أنّ إهلال مَنْ مسكنه بين مكة والميقات في الحجّ أو العمرة واحد، فكذلك المقيم بمكة، ولو ثبت خلاف ذلك كان نسخاً، ولا يُقال: يُستنبط من النصّ معنى يخصّه؛ لأن هذا يعودُ عليه بالإبطال، وذلك أنا لو قلنا: إنما شُرِعت هذه المواقيت ليجمع الإنسان في إحرامه بين الحلّ والحرم، والمحرم من مكة بالعمرة لا يُوجد فيه هذا المعنى، فيحمل الحديث في أهل مكة على من أحرم بالحجّ، أو العمرة^(٢) ويكون من باب الاستنباط المؤدّي إلى الإبطال، وذلك لا يسوغُ على قاعدة جمع من العلماء، ثم لا نسلم هذا المعنى، ويُسبّه حديث: «خذوا عني قد جعل الله لهنّ سبيلاً: البكرُ بالبكر...»^(٣) إلى آخره، لا يقال: يستنبط من النصّ معنى يقتضي أن المرأة لا تُعزّب إذ يكون ذلك نسخاً لذكرها صريحاً، ولم أر من العلماء مَنْ تعرّض لذلك، وهو من النفاثس.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مُهَلُّ أهل الشام برقم (١٥٢٦)، ومسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة برقم (١١٨١).

(٢) في هذا الموطن اضطراب في الأصل حيث ورد على النحو التالي: «فِيْحْمَلُ الحديث في أهل مكة على مَنْ أحرم بالحجّ لأدّى ذلك إلى إبطال أو العمرة» ولعلّ المثبت هو الأشبه بالصواب، ولعلّ قوله: «لأدّى ذلك إلى إبطال» مُقَحَّم من الناسخ.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حَدُّ الزنا برقم (١٦٩٠)، وأبو داود، كتاب الحدود، باب في الرجم برقم (٤٤١٦) وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن جبان» (٤٤٢٥).

ومنه: ما كتبه على قوله أيضاً في حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم من الثياب^(١): وقع السؤال ما يلبس المحرم؟ [١٠٢/ب] فأجيب: بما لا يلبس؛ لأن ما لا يلبس محصور^(٢).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد جاء في «سنن أبي داود» في الحديث المذكور: سأل رجل رسول الله ﷺ: ما يترك المحرم من الثياب^(٣)؟ وعلى هذا فيكون السؤال موضوعاً في موضعه، وجاء الجواب على طبقه، ثم كتب رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين أيضاً: «اتفقوا على المنع من لبس ما ذكر في الحديث^(٤)، ما نصّه: لم يتفقوا في القفازين للمرأة، وللشافعي رضي الله عنه في ذلك قولان، وأجازه سعد بن أبي وقاص^(٥).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين في حديث ابن

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب برقم (١٥٤٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة برقم (١١٧٧) وغيرهما، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٧٨٩).

(٢) «إحكام الأحكام» (٥٠: ٢). وقد نبه الإمام النووي إلى هذا المعنى في «شرح صحيح مسلم» (٨: ٧٣) فقال: «قال العلماء: هذا من بديع الكلام وجزله، فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى لأنه منحصر» انتهى.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب ما يلبس المحرم من الثياب برقم (١٨٢٣)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨: ٦٢)، ولتتام الفائدة انظر: «حاشية إحكام الأحكام» (٣: ٢٩١).

(٤) «إحكام الأحكام» (٥٠: ٢).

(٥) يوضحه قول الإمام الشافعي في «الأم» (٢: ٢٢٣): «ولا بأس أن تلبس المرأة المحرمة القفازين، كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الإحرام».

عباس: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ» ^(١) الحديث: يَسْتَدِلُّ ^(٢) به مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْقَطْعَ فِي الْحُفَّيْنِ عندَ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ، فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَطْعِ، وَحُمِلَ الْمَطْلُوقُ هُنَا عَلَى الْمَقْيَدِ جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي قُيِّدَ فِيهِ الْقَطْعُ قَدْ وَرَدَتْ فِيهِ صِيغَةُ الْأَمْرِ، وَذَلِكَ زَائِدٌ عَلَى الصِّيغَةِ الْمَطْلُوقَةِ، فَإِنَّا لَوْ لَمْ نَعْمَلْ بِهَا ^(٣) وَأَجْزَأْنَا مُطْلَقَ الْحُفَّيْنِ، كُنَّا تَرَكْنَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِالْقَطْعِ، وَذَلِكَ غَيْرُ سَائِغٍ ^(٤).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: قد ورد التقييد أيضاً في حديث ابن عباس، أخرجه النسائي في «المجتبى» فقال: حدثنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا أيوب، عن عمرو عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا إِزَاراً فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» ^(٥).

وكتب رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين بعد ذلك: «وهذا بخلاف ما لو كان المطلق [١٠٣/أ] والمقيّد في جانب الإباحة فإن إباحة المطلق حينئذ تقتضي زيادة على ما دلّ عليه إباحة المقيّد، فإذا أخذ بالزائد كان أولى إذ لا معارضة بين إباحة المقيّد وإباحة ما زاد عليه» ^(٦).

(١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب السراويل برقم (٥٨٠٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُباح للمحرّم بحج أو عمرة برقم (١١٧٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٧٨٥).

(٢) في «إحكام الأحكام»: «قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ». بزيادة «قد».

(٣) في «إحكام الأحكام»: «فَإِنْ لَمْ نَعْمَلْ بِهَا».

(٤) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٢).

(٥) أخرجه النسائي، كتاب المناسك، باب الرخصة في لبس الحفّين في الإحرام (٥: ١٣٥)، وصحّحه ابن حبان (٣٧٨٥) وفيه تمامُ تخريجه.

(٦) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٢-٥٣).

فقال رضي الله عنه ما نصّه: لا يُتصوّرُ في جانبِ الإباحةِ المطلقِ باصطلاحِ الأصوليين، فإنّ مرادهم بالمطلقِ النكرةُ في سياقِ الإثباتِ، كما صرّحَ به غيرُ واحدٍ واللامُ لتعريفِ الماهيةِ من حيثُ هي هي، ينطبقُ عليها تعريفُ المطلقِ، وعلى التقديرين يبيحُ ما قررناه؛ أمّا على الأول: فلأنّ الإباحةَ تستدعي مُباحاً: إما معيّناً أو عاماً وكلاهما مغايرٌ للمطلقِ بالتفسيرِ الأولِ، وكذا على الثاني، فإن من قال: أبحتُ لك مائعاً مبهماً لا يفيدُ بخلافِ اعتقِ رقبةً، وكذا: أبحتُ لك المائعَ على أن المرادَ الحقيقةُ من حيثُ هي هي؛ لأن ذلك لا يباحُ إلا أن يُرادَ الجنسُ، فيخرجُ إلى الاستغراقِ.

فإن قال قائل: فمن قال: أذنّتُ لك أن تجالسَ عالماً، وقال مرّةً: عالماً مُفسّراً، هل يكونُ من الإطلاقِ والتقييدِ في المباحاتِ؟ قلنا: يُمكنُ، وحينئذٍ فلم يبيحِ التقييدُ والإطلاقُ في الإباحةِ إلا بتأويلٍ.

وما ذكره الشيخُ من أن المطلقَ لا يُحمَلُ على المقيّدِ، في جانبِ الإباحةِ من جهةٍ أنه لا معارضةَ بين إباحةِ المقيّدِ وما زاد عليه، يقالُ عليه: هذا إذا لم يسبقَ ذلكَ تحريمٌ ثم يبيحُ بعده إباحةً مطلقةً وإباحةً مقيدةً، فإنه حينئذٍ يُحمَلُ المطلقُ على المقيّدِ كما في قصة الميتة، قال الله سبحانه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وصحّ عن النبي ﷺ [١٠٣/ب] أنه قال في شاةٍ ميمونة: «هَلَّا أَخَذْتُمْ جِلْدَهَا فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ»^(١) هذه روايةُ البخاريّ لم يذكر فيها الدِّبَاغَ، وفي «صحيح مسلم»: «فدبغتموه»^(٢)،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ برقم (١٤٩٢)، وابن حبان (١٢٨٤).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغ برقم (٣٦٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فَحَمَلْنَا مُطْلَقَ الْإِنْتِفَاعِ عَلَى مُقَيَّدِ الدَّبَاغِ مِنْ أَجْلِ التَّحْرِيمِ الْأَصْلِيِّ، وَأَمَّا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَحْرِيمٌ أَصْلِيٌّ، وَجَاءَتْ إِبَاحَةٌ مُطْلَقَةٌ وَإِبَاحَةٌ مُقَيَّدَةٌ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمَطْلُوقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ وَالتَّقْيِيدَ يَرْجِعَانِ إِلَى الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ وَلَا تَقْيِيدَ حِينَئِذٍ.

وكتب رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين: «لُبْسُ السَّرَاوِيلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى جَوَازِهِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ^(٢)، وَهُوَ قَوِيٌّ هَاهُنَا إِذْ لَمْ يَرَدْ بِقَطْعِهِ مَا وَرَدَ فِي الْحَقِّينِ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَا يُبِيحُ السَّرَاوِيلَ عَلَى هَيْئَتِهِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ»^(٣)، مَا نَصَّه: هَذَا يُفْهَمُ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَحْفَظْ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْمَعْمُولُ بِهِ عِنْدَ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ وَإِنْ تَأْتَى مِنَ السَّرَاوِيلِ إِزَارٌ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ^(٤).

ومنه: أَنَّ الشَّيْخَ تَقْيَّ الدِّينَ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَرَادَ الشَّيْخَ مُحْيِي الدِّينَ النَّوَاوِيَّ: «أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ السَّفَرِ بِغَيْرِ تَحْرِمٍ بَيْنَ الْعَجُوزِ وَالشَّابَّةِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ أَجَازَ^(٥) هَذَا الشَّافِعِيُّ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَسَافِرُ فِي الْأَمْنِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى

(١) يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْحَقِّينِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ لِلْمُحْرَمِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، كِتَابُ الْبَلَّاسِ، بَابُ السَّرَاوِيلِ بِرَقْمٍ (٥٨٠٤)، وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا يَبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ بِرَقْمٍ (١١٧٨) وَغَيْرُهُمَا.

(٢) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب الكلوزاني (١: ١١٠).

(٣) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٥).

(٤) وفي المسألة تفصيلٌ نافعٌ ذكره العِمْرَانِيُّ فِي «البيان» (٤: ١٥١).

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَوَقَعَ فِي «إحكام الأحكام»: «اختار»، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

أحد بل تسير وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة، وهذا مخالف لظاهر الحديث^(١)، قال شيخنا رضي الله عنه: لم يُجز هذا الشيخ النووي قائل ذلك الكلام، وإنما يؤهم كلام الشارح أن الشافعي صاحب المذهب أجاز ذلك، وليس بصحيح^(٢).

ومنه: ما كتبه على قول الشيخ تقي الدين في: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم»^(٣) على الروایتين بالتنوين والإضافة: «إن بين التنوين والإضافة فرقاً دقيقاً، وذلك أن الإضافة تقتضي الحكم على خمس من الفواسق^(٤)، وربما يشعر التخصيص بخلاف الحكم في غيرها بطريق المفهوم، وأما مع التنوين، فإنه يقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى، وقد يقتضي ذلك أن الحكم المترتب على ذلك وهو القتل معلل بما جعل وصفاً وهو الفسق فيقتضي ذلك التعميم لكل ما سبق من الدواب، وهو ضد ما اقتضاه الأول من العموم، وهو التخصيص»^(٥).

قال شيخنا رضي الله عنه: الإشعار بالتخصيص الذي ذكره الشارح، إن جاء من قبل (من) المقدرة في الإضافة فلا نسلم؛ لأن (من) هذه ليست للتبعض

(١) «إحكام الأحكام» (٢: ٥٥).

(٢) عبارة الإمام الشافعي في «الأم» (٢: ١٢٧): «وإذا كان فيما يروى عن النبي ﷺ ما يدل على أن السبيل الزاد والراحلة، وكانت المرأة تجدهما، وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة، فهي ممن عليه الحج عندي والله أعلم، وإن لم يكن معها ذو محرم».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم برقم (٣٣١٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُندب للمُحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم برقم (١١٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٩٧١).

(٤) يعني بالقتل كما في «إحكام الأحكام».

(٥) «إحكام الأحكام» (٢: ٦٤) بتصرف ملحوظ.

بل هي لبيان الجنس، وإن كان من جهة الإضافة نَفْسُهَا فلا يصح، وحينئذٍ فلا فرق.

ثم قال الشيخ تقي الدين: «إن القائلين بالتخصيص بالخمس وما جاء معها في حديث آخر من ذكر الحية وَفَّوْا بِمُقْتَضَى مفهوم العدد»^(١)، قال شيخنا: مفهوم العدد لم يوفَّ به أحدٌ من الفريقين، أما المخصِّصون فلأنهم ألحقوا ما لم يذكر في العدد، وأما غيرهم فظاهر، فقول الشيخ الشارح: «وَفَّوْا بِمُقْتَضَى مفهوم العدد» فيه نظر.

ومنه: ما كتبه على قول الشيخ تقي الدين على حديث ابن عمر: «تَمَتَّعَ رسولُ الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج»^(٢) إنه لما ذهب بعض الناس إلى أن النبي ﷺ قارن، على معنى أنه أهلٌ بالحجِّ أولاً، ثم أدخل العمرة عليه احتاج إلى تأويل قوله: «أهل بالعمرة ثم بالحج» فإنه على خلاف اختياره، فيُحمَلُ الإهلالُ في قوله: «أهل بالعمرة ثم أهل بالحج»، على رفع الصوت بالتليية، ويكون تقدُّم لفظ الإحرام بالعمرة على لفظه بالحج، ولا يراد به تقديم الإحرام بالعمرة على الإحرام بالحج لأنه خلاف ما رآه. واعلم أنه لا يحتاج في الجمع بين الأحاديث إلى ارتكاب كون القرآن بمعنى تقديم الإحرام بالحج على الإحرام بالعمرة فإنه يمكن الجمع، وإن وقع الإحرام بالعمرة أولاً فالتأويل الذي ذكره غير محتاج إليه في طريق الجمع.

(١) «إحكام الأحكام» (٢: ٦٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب مَنْ سَأَلَ الْبُذْنَ معه برقم (١٦٩١)، ومسلم، كتاب الحج، باب وجوب الدم على المتمتع برقم (١٢٢٧)، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٠: ٣٦٤).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: يُقالُ عليه: لم يرتكب هذا القائلُ كونَ القرآنِ بمعنى تقديمِ الإحرامِ بالحجِّ على الإحرامِ بالعمرة لمجرّد الجمع، بل لصحة الحديث الذي جاء أولاً من حديث جابر وغيره، وصحَّح من طريق عُمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أهَّلَ بالعمرة بعد إهلاله بالحجِّ، فبهذا تَعَيَّنَ عند هذا القائلِ إبداءُ الطريق الذي ذكره، وأما إن كان وقعَ الإحرامُ أولاً بالعمرة فهذا خلافُ المشهورِ في أحاديثِ الأفراد.

ومنه: ما كتبه على جواب الشيخ تقي الدين: «في أنه لو أحرَمَ بالعمرة من مكة هل يكون صحيحاً ويلزمه دمٌ أو يكون باطلاً؟ وفي مذهب الشافعي رضي الله عنه خلافٌ»^(١).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ليس في مذهب الشافعي رضي الله عنه خلافٌ في صحة الإحرام، وإنما الخلافُ في صحة الأعمال المأتي بها بعد الإحرام^(٢)، وعبارة «التنبيه» تُوهِمُ ما قال الشيخ الشارح، وليس ذلك بمُعتمد.

ومنه: ما اعترض به على الحافظ عبد الغني صاحب «العمدة» في اقتصاره في حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً^(٣)، فقال رضي الله عنه: يُتَعَجَّبُ من الحافظ عبد الغني في اقتصاره على ذكره هذه الرواية الموهمة أن ذلك كان في حَجَّةِ الوداع، وهذا الوهم يتبادرُ إليه الذهنُ فإنه لم يخرج [١٠٤/أ] حاجاً من المدينة

(١) «إحكام الأحكام» (٢: ٨٩).

(٢) والأظهرُ الإجزاء لأن إحرامه قد انعقد، وأتى بعده بالأفعال الواجبة. انظر: «عجالة المحتاج لابن الملقن» (٢: ٥٨٦).

(٣) «عمدة الأحكام» برقم (٢٤٧) «باب المُحرَّم يأكل من صَيِّدِ الحلال».

إلا في حَجَّةِ الوداع، وإنما المراد بالحجِّ هنا القصدُ للبيتِ المعظمِ أو الحجِّ الأصغر وهو العمرة^(١)، ويدلُّ على ذلك أنَّ في بقيةِ الطُّرقِ الثابتةِ في «الصحيحين» أنَّ ذلك كان في عمرةِ الحديبية^(٢)، فلا يحسُنُ ذكرُ هذه الطريقةِ بانفرادِها، بل الأحسنُ أن يُذكرَ غيرها، أو يُصمَّ إليها روايةٌ أخرى تُزيلُ الوهمَ ولم يُنبِّه الشارحُ على ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الشيخِ تقيِّ الدين القُشيريِّ في الجوابِ عن عدمِ إحرامِ أبي قتادة: أنَّ الجوابَ الأول: أنه مبعوثٌ لكشفِ عدوِّ^(٣)، فقال رضي الله عنه: يحتاجُ إلى تنمَّةٍ، وهو أنَّ المبعوثين ساروا خائفين من العدو، فلا يلزمُهم الإحرامُ من الميقات، وقاصدُ مكة إذا كان خائفاً من عدوٍّ لا يلزمُه الإحرامُ كما جزم به الشافعية^(٤)، ولم يختصَّ أبو قتادة حين بُعثَ بتركِ الإحرامِ

(١) يوضِّحه قولُ الأميرِ الصنعاني في حاشيته على «إحكام الأحكام» (٣: ٤١٦): «قال: «خرج حاجاً». أقول: قال الإسماعيلي: هذا غلط، فإنَّ القصةَ كانت في العمرة وأما الخروج إلى الحجِّ فكان في خلقٍ كثير، وكانوا كلُّهم على الجادة لا على ساحل البحر. ولعلَّ الراوي أرادَ خَرَجَ مُحَرِّماً، فعَبَّرَ عن الإحرامِ بالحجِّ». قال الحافظ ابن حجر: «لا غلط في ذلك، بل هو من المجازِ الشائع»، وأيضاً فالحجُّ في الأصل قَصْدُ البيت، ثم وجدتُ الحديثَ من روايةِ محمد بن أبي بكرٍ المُقدَّمي عن أبي عوانة بلفظ: «خرجَ حاجاً أو معتمراً» أخرجه البيهقي - يعني في «السنن الكبرى» (٥: ١٨٩) - فبيَّن أنَّ الشكَّ فيه من أبي عوانة، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرةِ الحديبية وهو المعتمد انتهى.

(٢) انظر: «صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب وإذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله برقم (١٨٢١)، ومسلم، كتاب المناسك، باب تحريم الصيد للمحرم برقم (١١٩٦)، وانظر تمامَ تحريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣٧: ٢٦٠).

(٣) «إحكام الأحكام» (٢: ١٠٠) وعبارة ابن دقيق العيد: «أُرسِلَ إلى جهةٍ أخرى لكشفِها».

(٤) وصحَّحه النووي في «منهاج الطالبين»، انظر: «عجالة المحتاج» لابنِ الملقن (٢: ٥٨٤).

بل هو ومن معه تركوا الإحرام، فلما انصرفوا إلى النبي ﷺ أحرموا كلهم إلا أبا قتادة، وإنما تأخر إحرام أبي قتادة بعد الانصراف؛ لأنه يحتمل أنه كان عنده بعض الخوف.

وأما الجواب بأن ذلك كان قبل توقيت المواقيت ففيه نظر، فإن في «صحيح البخاري» عن المسور بن مخرمة ومروان قالا: خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية في بضع عشرة مئة من أصحابه، فلما كان بذي الحليفة قلّد الهدي وأشعر وأحرم منها^(١)، وقصة أبي قتادة إنما كانت في عمرة الحديبية [١٠٤/ب] بلا خلاف بين أصحاب السير، وحينئذ فلا يصح الجواب بأن المواقيت لم تكن وقتت بعد؛ لأن التوقيت كان حاصلًا بفعل النبي ﷺ.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الحافظ عبد الغني في ذكر حديث رافع ابن خديج: «ثمن الكلب خبيث»^(٢) الحديث، فقال رضي الله عنه: هذا مما انفرد به مسلم ولم يُخرجه البخاري، وقد بينت ذلك في «نبذة العدة في وهم عبد الغني في العمدة».

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الحافظ عبد الغني في قوله: «ولمسلم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب من أشعر وقلّد بذي الحليفة وأشعر منها برقم (١٦٩٤)، (١٦٩٥)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار برقم (١٧٥٤)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٤٨٧٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن برقم (١٥٦٨)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في كسب الحجام برقم (٣٤٢١)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب برقم (١٢٧٥) وغيرهم، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٥١٥٢).

من ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترطه المبتاع»^(١) فقال رضي الله عنه: هذا يفهم أن هذه الزيادة من أفراد مسلم وقد أخرجها البخاري في أبواب الشرب بعد أبواب المساقاة^(٢)، وفي الحديث فوائد عديدة، منها: أنه يدل قوله: «من باع» على أن كل المعاوضات كذلك، فلا فرق بين البيع والتولية^(٣) إن جعلناها بيعاً جديداً، والإشراك وصلاح المعاوضة، وجعله رأس مال سلم أو أجرة في تجارة، أو جُعلاً في جُعالة، أو مسمى في مسابقة أو مناضلة، لكن في الجُعالة وما جرى مجراها هل يُعتبر عدم التأبير عند صدور العقد أو عند اللزوم فيها نظر؟ الأقرب الثاني، وألحقت الشافعية المعاوضة غير المحضة بالبيع^(٤)، وذلك الصداق والخلع والصلح عن الدم ونحوها، وخرج بمن باع: مَنْ رَهَنَ، فلا يدخل غير المؤبرة على أصح القولين^(٥)، وَمَنْ وَهَبَ [١٠٥/أ]، فلا يدخل غير المؤبرة على الجديد من مذهب الشافعي نظراً إلى أن المعاوضة المنبئة عليها «بِمَنْ باع» لم توجد، وإذا قلنا بالاستتباع فهل نقول: النظر إلى حالة العقد أو القبض؟ إن جعلنا الاستتباع مختصاً

(١) «عمدة الأحكام» برقم (٢٦٧)، وانظر الحديث في «صحيح مسلم»، كتاب المساقاة، باب مَنْ

بَاعَ نَخْلًا عليها عمر برقم (١٥٤٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر في شرب أو حائط أو نخل برقم (٢٣٧٩).

(٣) وصيغته: «اشتري شيئاً ثم قال لعالم بالثمن: ولْيَتَّكْ هذا العقد. أي: سواء قال بما اشتريته أم سكت، فقبل، أي: بأن قال: قبلت أو توليت، لزمه مثل الثمن، أي: جنساً وقدرًا وصفة. وهو، أي: هذا العقد، يَبَّعُ في شرطه، أي: فلا يصح قبل القبض، ويُشترط فيه جميع شروط البيع، لأنَّ حَدَّ البيع صادق عليه». «عجالة المحتاج» لابن الملقن (٢: ٧٢١).

(٤) انظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٥: ١٩).

(٥) وقيل: «على الأظهر»، وقال النووي: «قطعا». انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٦١).

بالقديم فالنظر إلى حالة العقد؛ لأن الملك في الهبات في القديم يحصل بالعقد، وإن لم نجعله مختصاً بالقديم جاء ما تقدّم في الجعالة، ويخرج بمن باع: من وقف، ومن أوصى، ومن أقر، ومن أخذ منه بالبينة.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الحافظ عبد الغني في حديث زيد بن خالد الجهني في اللقطة، قال: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُقْطَةٍ^(١) الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ^(٢)» فقال رضي الله عنه: لفظه «الذهب والورق» من أفراد مسلم ليست في البخاري^(٣)، وقد نبّهت على ذلك في «نُبْدَةُ الْعُدَّةِ فِي وَهْمِ عَبْدِ الْغَنِيِّ فِي الْعُمْدَةِ» وأفاد شيخنا الوالد رضي الله عنه أن قوله ﷺ: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً» المأمور به تعريف سنة، والأمر لا يقتضي الفور^(٤)، فهل يجوز تأخير السنة؟ اختلف العلماء في ذلك، أما الشافعي رضي الله عنه فلم أفف له على نص في المسألة. وظاهر كلامه وكلام معظم أصحابه أنه لا يجب المبادرة إليها، ولفظة «ثُمَّ» الدالة على المهلة تُشعر بذلك، وفي وجه لبعض أصحابه: يكون على الفور، وهو مذهب المالكية والحنابلة^(٥).

(١) في الأصل: «اللقطة».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللقطة، باب ضالة الغنم برقم (٢٤٢٨)، ومسلم، كتاب اللقطة، باب اللقطة برقم (١٧٢٢) وغيرهما.

(٣) يعني مما انفرد مسلم بذكرها، وإلا فإن الحديث كما اتفق عليه الشيخان، وكذا ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١: ٥٤١): أنه من المتفق عليه.

(٤) على قول الأكثر من الشافعية، وقال القاضي أبو حامد وأبو بكر الصيرفي: إنه يقتضي الفور، وهو قول أكثر أصحاب أبي حنيفة. انظر: «التبصرة في الأصول» لأبي إسحاق الشيرازي: ص ٥٢-٥٣.

(٥) انظر: «التهذيب» للبغوي (٤: ٥٤٧).

وكتب رضي الله عنه على حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»^(١) الحديث ما نصّه: يُسْتَنْبَطُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْقَوْلُ بِالْعَوْلِ^(٢)، والقول في مسألة ابني عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ أو زوجٌ بإعطاء صاحبِ الفرضِ فرضه والتشريك لمن بقي، ويستنبطُ منه في المُشْرَكة القولُ بعدمِ التشريك، ويستنبطُ منه أن المرادَ بأهلِها الذين لهم فرضٌ، فلو اجتمع في شخصٍ جهتا [١٠٥/ب] فَرَضٍ بطريقِ النُّدُورِ لا يُعطى لهما، خلافاً لابن سريج^(٣).

وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ، إِلَّا فِي النَّادِرِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ عَدَمُ الرَّدِّ وَعَدَمُ تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَأَنَّ الْفَاضِلَ عِنْدَ وَجُودِ الْفَرْضِ يَكُونُ لِلْوَرِثَةِ، وَأَنَّ الْمَخَاطَبَ بِذَلِكَ الْأُئِمَّةُ وَالْأُمَّةُ، وَأَنَّ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْفَرْضِ يُعْطَى فِي الْخُتْنَى وَالْمَفْقُودِ وَالْحَمْلِ، بِخِلَافٍ مِنْ أَوْصِيَائِهِ بَعِيْنٍ حَاضِرَةٍ هِيَ ثُلُثُ مَالِهِ وَبَاقِي الْمَالِ غَائِبٌ.

وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ الْحَجْبُ كُلُّهُ وَأَنَّ الَّذِي يُورَثُ إِنَّمَا هُوَ الْمَالُ وَحَقُوقُهُ التَّابِعَةُ لَهُ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ، وَالشَّرْطُ وَالضَّمَانُ وَالشَّفْعَةُ وَالْحُدُودُ وَالْقَصَاصُ مَوْرُوثَاتٌ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: «اقْسِمُوا الْمَالَ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب ابني عمٍّ أحدهما أخ برقم (٦٧٤٦)، ومسلم، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم (١٦١٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر تمام تخريجهم في «صحيح ابن حبان» (٥٩٩٦).

(٢) وهو أن يرتفع حسابُ الفريضة بزيادة سهامها، فينقص أنصباؤها.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٣١).

(٤) وهي ثابتة في «صحيح مسلم»، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم (١٦١٥)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٦: ٤٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على صاحب «العمدة» في سياق حديث أسامة بن زيد قال: قلت: «يا رسول الله أين تنزل غداً في دارك بمكة»^(١) الحديث، فقال [الوالد]^(٢) رضي الله عنه: وَهَمَ الحافظُ عبد الغني في سياقه هذا الحديث ونسبته إلى «الصحيحين»، فليس في مسلمٍ من طريق أسامة الجمع بين الحكاية وقول النبي ﷺ «وهل ترك» وقوله عقب ذلك «لا يرث»، وإنما الذي خرَّجه مسلمٌ في الحجِّ القصَّة الأولى^(٣)، وأخرج في الفرائض عن أسامة أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^(٤) ولم يذكر الذي قبله، وإنما هذه رواية البخاري، وفيها: «لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن».

وكتب رضي الله عنه على هذا الحديث ما نصُّه: فائدة: العجبُ ممن تعلَّق بهذا الخبر على أن المشركين الحربيين إذا أحرزوا شيئاً للمسلمين ثم وقع في أيدي المسلمين، لا يكون باقياً على ملك صاحبه المسلم، وهؤلاء افرقوا فرقتين: فرقة قالت: لا سبيل إليه لصاحبه إذا وقع في المغانم، وفرقة قالت: يكون صاحبه أحق بالقيمة إذا وقع في المغانم، ووجه التعلُّق بهذا الحديث أنه لو زال الملك بغلبة عقيل عليها لاستبقاها على ملكه، وهذا التعلُّق فاسدٌ [١٠٦/أ] فإن قول النبي ﷺ: «وهل ترك لنا عقيل من دار»، إنما قاله لبيان أن دور أبي طالب ورثها عقيل وباعها، وكان سبب ذلك ما بينه النبي ﷺ بقوله في تمام الحديث: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»، لا أن سبب ذلك غضب عقيل لها، وقد قال الزهري:

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب توريث دور مكة برقم (١٥٨٨)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٥١٤٩).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، لعدم اللبس والإيهام.

(٣) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الحج، باب النزول بمكة للحاج برقم (١٣٥١).

(٤) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الفرائض، برقم (١٦١٤).

أخبرني عليُّ بنُ الحسين أن أبا طالبٍ ورثه ابنه: عقيلٌ وطالبٌ دون عليٍّ، فلذلك تركنا حقنًا من الشعب.

ومنه: ما اعترض به علي الحافظ عبد الغني في قوله عن أم عطية رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُحْدُ امرأةٌ على ميتٍ فوق ثلاثٍ، إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشرًا»^(١) إلى آخره، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ليس في حديث أم عطية الذي فيه أن رسول الله ﷺ يعني في البخاري ذكر أربعة أشهرٍ وعشرٍ. انتهى.

قال شيخنا الأخ: معناه أن أم عطية لحديثها في البخاري لفظان: أحدهما: «كنا نُنهي أن نُحْدَ على ميتٍ فوق ثلاثٍ، إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشرًا»^(٢)، والثاني: قال النبي ﷺ: «لا يحلُّ لامرأةٍ تُؤمن بالله واليوم الآخر، أن تُحْدَ فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ»^(٣)، لكن «مسلمًا» فيه ذلك وهو على لفظ صاحب «العمدة»، فأخرج عن حسن بن الربيع عن ابن إدريس عن هشام عن حفص عن أم عطية أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُحْدُ امرأةٌ على ميتٍ فوق ثلاثٍ، إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشرًا»^(٤) والأمر في ذلك قريب. انتهى.

قال شيخنا الوالد: وقوله: «ولا تمسَّ طبيبًا» ليس في رواية البخاري المسندة، وإنما هي في المعلقة التي ذكرها بعد المسندة بقوله: «وقال الأنصاري»^(٥) انتهت.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب تلبس الحادة ثوب العصب برقم (٥٣٤١)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد برقم (٩٣٨).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب الحيض، باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض برقم (٣١٣).
(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة برقم (١٤٩٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب تلبس الحادة ثياب العصب بعد الحديث رقم (٥٣٤٣).

قال شيخنا الأُخ: وقد جمع بينهما مسلمٌ في الرواية السابقة وهذه مُضايقةٌ شديدةٌ من شيخنا رضي الله عنه لصاحب «العمدة» انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الشيخ تقي الدين في حديث: «الْأَمَةُ إِذَا زَنَتْ»: ثُمَّ «بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ» وذكر بعضهم أَنَّ قوله: «فليبعها ولو بضفير»، دليلٌ على أَنَّ الزنا عيبٌ في الرقيق يُرَدُّ به، ولذلك حَطَّ في القيمة وفيما قاله نظراً لجواز أن يكون المقصود أن يبيعها وإن انحطَّت قيمتها إلى الضفير، فيكون ذلك إخباراً معلقاً بحالٍ وجوديٍّ، لا إخباراً عن حكمٍ شرعيٍّ، ولا شكَّ أَنَّ مَنْ عَرَفَ تكرر زنا الأمة انحطَّت قيمتها عنده^(١).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: إذا كان ذلك إخباراً متعلقاً بحالٍ وجوديٍّ وكان سببه الزنا دلَّ على أنه عيبٌ؛ لأنه السبب الذي اقتضى أن تنقصَ قيمتها عند الناس عرفاً، والعيبُ هو ما يعدُّه الناسُ عيباً، والمُطلقاتُ في الشريعة يقيدها العرفُ كالحرز في السرقة، والتفريق في البيع، وقد ثبت الرَّدُّ بالعيبِ ولم يُضبط العيبُ في أثرٍ ولا خبرٍ، وما كان كذلك فإنه يُرَجَّعُ فيه إلى العرفِ.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الشيخ تقي الدين في قوله في حديث عبد الرحمن بن سمره: «ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ سُؤَالِ الْإِمَارَةِ مُطْلَقاً»^(٢)، فقال رضي الله عنه: لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، وَخِطَابُ النَّبِيِّ ﷺ

(١) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٣٩). والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إن شاء ردَّ المصرة برقم (٢١٥٣)، ومسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود برقم (١٧٠٣).

(٢) «إحكام الأحكام» (٢: ٢٥٣). والحديث أخرجه البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الحنث وبعده برقم (٦٧٢٢)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب نذوب من حلف يميناً برقم (١٦٥٢).

لواحد ليس بعام عند أكثر الأصوليين، ويُمكن أن يُؤخذ التعميم من التعليل، فإنَّ الظاهر أن هذا التعليل لا يختص بعبد الرحمن بن سمرة.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه [١٠٦/ب] على «حاشية شرح العمدة» للشيخ تقي الدين عند قول الشيخ تقي الدين في حديث أبي بكر: «وعقوى الوالدين»^(١): «إِنَّ ضَبْطَ الْوَاجِبِ مِنَ الطَّاعَةِ لَهَا، وَالْمَحْرَمِ مِنَ الْعُقُوقِ لَهَا فِيهِ عَسْرٌ، وَرُتَّبُ الْعُقُوقِ مُخْتَلِفٌ، قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَلَمْ أَقِفْ فِي عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ، وَلَا فِيهَا يَخْتَصُّانِ بِهِ مِنَ الْحَقُوقِ عَلَى ضَابِطٍ أَعْتَمَدَهُ...»^(٢) إِلَى آخِرِ مَا حَكَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَنْهُ.

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: يُضَبِّطُ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ، أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ: مَا عُدَّ فِي الْعُرْفِ عُقُوقًا فَهُوَ عُقُوقٌ. والثاني: أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا يُؤْذِيهِمَا مِمَّا يُتَأَذَّى بِهِ عَادَةً، وَتَعْدَّى بِهِ الْوَلَدُ، فَهُوَ عُقُوقٌ، وَأَخْرَجْنَا بِقَوْلِنَا: «وَتَعْدَّى بِهِ الْوَلَدُ»^(٣)، مِنْ طَلَبِهِ حَبْسُهَا فِي دَيْنٍ لَهُ، فَإِنَّ مَنْ يَجْبِيهِ إِلَيْهِ لَا يُعَدُّ بِهِ عَاقًا لِعَدَمِ تَعْدِّيهِ، وَحَيْثُ مَنَعْنَا الْوَلَدَ السَّفَرَ لِلْجِهَادِ وَنَحْوَهُ فَإِنَّهُ مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ.

الثالث: أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا يَلْحَقُهَا بِهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ مِمَّا يَصْدُرُ مِنَ الْوَلَدِ بِاخْتِيَارِهِ،

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور برقم (٢٦٥٤)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب بيان الكبائر برقم (٨٧).

(٢) انظر كلام ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» (١: ٣١).

قلت: قد ذكر الأمير الصنعاني في «حاشية إحكام الأحكام» (٤: ٣٥٣) أن ابن عطية قد ضبط ذلك بوجوب طاعتهما في المباحات فعلاً وتركاً، واستحبها في المندوبات وفروض الكفايات.

(٣) في ترجمة الجلال الورقة (٥١/ب): «الوالد». والصواب ما هو مثبت.

بحيث لا يَحْتَمِلُ مِثْلَهَا الوالدانِ مما ليس حقاً له فإنه يكونُ عقوقاً، وقولُ الشيخ الإمام ابن عبد السلام: «ولا فيما يَخْتَصَّانِ به من الحقوق... إلى آخره» غيرُ مُسَلَّم، أما ما يَخْتَصَّانِ به من حقوقِ فضابطه: أنها يَخْتَصَّانِ بِحَقِّ إِجْلَالِهَا الإِجْلَالَ اللَّائِقَ بهما، وَخَفْضِ جَنَاحِ الدُّلِّ لهما من الرحمة، وقوله: «فإنَّ ما يجرُّمُ في حَقِّ الأَجانِبِ فهو حرامٌّ في حَقِّهما»، مُسَلَّم، ولكن يكونُ في حَقِّهما كبيرةٌ، بخلافِ الأَجانِبِ، فإنه قد لا يكونُ كذلك، ولم يقل الشيخ: فإنَّ الذي يجرُّمُ في حَقِّهما يجرُّمُ في حَقِّ الأَجانِبِ، فإنه يجرِّمُ في حَقِّهما «أف»، ولا يجرُّمُ ذلك في الأَجانِبِ.

وقوله: «وما يجبُ للأَجانِبِ فهو واجبٌ لهما»، هذا إن سُلِّمَ لا يَحْصُلُ مقصوده، وإنما يَحْصُلُ مقصوده أن يقول: وما يجبُ لهما يجبُ للأَجانِبِ، وهذا الكلامُ ممنوعٌ، فإنه يجبُ لهما من النفقاتِ وغيرها ما لم يجبُ للأَجانِبِ، وقولُ الشيخ: «ولا يجبُ على الولدِ طاعتُهما في كُلِّ ما يأمرانِ به»، مُسَلَّم، لكن فيما يَتَعَلَّقُ بحقوقِهما يجبُ على الولدِ طاعتُهما، فإذا أمراه [١٠٧/أ] بالإقامة مع إسلامِهما عن سفرِ الجهادِ، وجبَ عليه ذلك، وإذا نهياه عنه حرِّمَ عليه ذلك، وإذا خالفَ في ذلك أمرهما ونهيهما كان عاقاً.

وقوله: «قد ساوى الوالدانِ الرقيقَ في النفقةِ والكسوةِ والسكنى»، كلامٌ عجيبٌ؛ لأن ذلك واجبٌ لهما إكراماً وإجلالاً، وواجبٌ للرقيقِ للملكِ القائمِ المقتضي للاستخدامِ وعدمِ الاستقلالِ بالكسبِ، فكيف يُدْكَرُ هذا مع هذا، ولو سَمِعَ الوالدانِ بمثلِ هذا لأنكراه، وما كان يَرْضَى الشيخُ الإمامُ من أولاده أن يذْكُرُوا له ذلك، وذكر ذلك للوالد عقوقٌ^(١).

(١) قد ذكر البلقيني هذا الاعتراض في كتابه «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» ص ٩٣.

وأفاد رضي الله عنه على حاشية الشرح المذكور لما تعرّض الشيخ تقي الدين للحديث الذي في «صحيح مسلم» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ: «ما من غازية أو سرية تغزو فتغنم وتسلم إلا قد تعجلوا ثلثي أجرهم»^(١).

فقال [الوالد]^(٢) رضي الله عنه: تعجل ثلثي الأجر، لم أر من تعرّض لحكمة كَوْنِ الْمُعْجَلِ الثُّلَثَيْنِ، وظهر لي - والله أعلم - أَنَّ الجهادَ مخاطرةٌ بالنفس والمالِ ومجاهدةٌ بالأفعالِ، فإذا رجعتِ السريةُ سالمةً غانمةً فقد حصل لها ثلثا^(٣) أجرها، على معنى أَنَّ النفسَ لم تتلفَ، وأنَّ المالَ حصلَ، ولكنَّ الجهادَ الواقعَ بالأفعالِ قد تأخرَ أجره وهو الثلثُ بالنسبةِ إلى الأمرينِ الآخرينِ، وأما مَنْ ماتَ ولم يغنمَ، فإنه يكونُ له من الأجرِ زيادةٌ على الذي سلّمَ وغنمَ مرّتينِ، وكلُّ منهما له أجرُ الأفعالِ، وأما مَنْ سلّمَ ولم يغنمَ فإنَّ له أجرَ الأفعالِ وأجرَ فواتِ المالِ، وأما النفسُ فإنها سالمةٌ، فقد تعجلَ ثلثُ الأجرِ، بدليلِ أَنَّ الذي سلّمَ وغنمَ تعجلَ ثلثي الأجرِ.

ومنه^(٤): ما كتبه على [١٠٧/ب] «أطرافِ الحافظِ جمالِ الدينِ المزيّ»^(٥)

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد، باب بيانِ قَدْرِ ثوابِ مَنْ غزا فغنمَ برقم (١٩٠٦)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في السريةِ تُخَفَّقُ برقم (٢٤٩٧) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١: ١٤٢).

(٢) زيادة لرفع اللبس.

(٣) في الأصل: «ثلثي»، وقد يتّجه النصبُ على أن يكون الفعل «حصل» مُشَدَّدَ العينِ، والمعنى: فقد حصل الرجوعُ لها ثلثي أجرهما.

(٤) قد عقد الجلال البلقيني فصلاً في ترجمة والده من اللوحة ٥٢ - اللوحة ٦١ عنوانه: «فصلٌ في ذكرِ تعقُّباتِ له على أطرافِ المزيّ».

(٥) يعني كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للجمال المزيّ، وهو الكتاب الذي بلغ به =

رضي الله عنهما لما قال: في «ترجمة أبي اللحم الغفاري»^(١) في حديث أنه رأى رسول الله ﷺ عند أحجار الزيت يستسقي: رواه مالك وغيره عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عمير مولى أبي اللحم، عن النبي ﷺ ولم يقل: عن أبي اللحم، وكلاهما له صُحبةٌ، وأعلم عليه لأبي داود»^(٢).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: هذا وهم، إنما هو رواه عمر بن مالك وكذلك رواه أبو داود، وهو عمر بن مالك المعافري المصري، وليس لمالك بن أنس الإمام في هذا الحديث، رواية في أبي داود، ووقع في رواية أبي الحسن بن العبد^(٣): عمرو بن مالك، والصواب عمر بن مالك، وقد ذكره المصنف على الصواب في ترجمة عمير مولى أبي اللحم^(٤).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمة عيسى بن طهمان عن ثابت عن أنس في حديث: «أخرج إلينا أنس نعلين جرداوين»^(٥) فقال

= مع «تهذيب الكمال» إماره عصره في علوم الحديث. والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين.

(١) وقد اختلف في اسمه على غير واحد من الأقوال، وسُمي أبي اللحم؛ لأنه كان لا يأكل ما ذُبَحَ على النُصْب، وقيل: كان لا يأكل اللحم. له ترجمة في «أسد الغابة» لابن الأثير (١: ١٤٧).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء برقم (١١٦٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٣٦: ٢٧٥)، وصححه ابن حبان (٨٧٨) وفيه تمام تخريجه.

(٣) يعني الإمام الجليل أبا الحسن علي بن محمد بن العبد الأنصاري، أحد الرواة المشهورين لسنن أبي داود. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٣: ٢٠٦).

(٤) انظر: «تحفة الأشراف» (٨: ٢٠٨).

(٥) «تحفة الأشراف» (١: ١٤٧) والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ برقم (٣١٠٧).

رضي الله عنه: إن ظاهر ما أورده في هذه الترجمة أن عيسى بن طهمان، روى عن ثابت: أخرج إلينا أنس نعلين، وليس كذلك، فحديث «أخرج إلينا» رواه عيسى عن أنس من غير واسطة ثابت، فكان اللائق أن يقول: حديث أن النعلين الذين أخرجهما أنس هما نعلا النبي ﷺ، وقد ذكر المصنف رواية عيسى عن أنس في الإخراج في ترجمة عيسى بن طهمان عن أنس^(١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمة أبي عمران الجوني عبد الملك بن حبيب عن أنس في حديث: «وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [١٠٨/أ] في قصّ الشاربِ وتقليم الأظفارِ وحلقِ العانة» الحديث، قال المزي: رواه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن جعفر ابن سليمان عنه به^(٢). فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه لا ينبغي أن يُعلم ذلك لمسلم، فإن مسلماً لم يُخرج المرفوعَ يعني صريحاً، وإنما خرج: «وَقَتَ لَنَا»، وقد قال المصنف في علامة النسائي: أن فيه «وَقَتَ لَنَا» فكان ينبغي أن يُنبّه على ذلك في حديث مسلم، وقد أشار أبو داود إلى رواية جعفر بن سليمان عن أبي عمران عن أنس لم يذكر النبي ﷺ^(٣)، وقول المصنف^(٤): وقال الترمذي: هذا أصح من الأول^(٥)، لم

(١) انظر: «تحفة الأشراف» (١: ٢٩٦).

(٢) «تحفة الأشراف» (١: ٢٨٢)، والحديث أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة برقم (٢٥٨)، وأبو داود، كتاب الترجل، باب في أخذ الشارب برقم (٤٢٠٠)، والترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في توقيت تقليم الأظفار برقم (٢٧٥٩) وغيرهم.

(٣) يعني أنه صحّ الموقوف برواية اللفظ على ما لم يُسمّ فاعله «وَقَتَ»، وعبارته في «السنن» (٤٢٠٠): «رواه جعفر بن سليمان، عن أبي عمران، عن أنس لم يذكر النبي ﷺ قال: وَقَتَ لَنَا، وهذا أصح». انتهى.

(٤) يعني الحافظ المزي.

(٥) عبارة الترمذي: «هذا أصح من حديث الأول».

يَسْبِقُ الْأَوَّلَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الرِّفْعُ^(١)، وَكَانَ يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية الأطراف» في ترجمة عبد الله بن عمر بن الخطاب عن بلال رضي الله عنهم في حديث أن النبي ﷺ صَلَّى فِي الْبَيْتِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ^(٢).

فقال رضي الله عنه: ذَكَرْتُ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ مَعَ حَدِيثٍ نَافِعٍ لَا يُنَاسِبُ، فَإِنَّ فِي حَدِيثٍ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: نَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى؟ وَفِي حَدِيثٍ مُجَاهِدٍ أَنَّ بِلَالاً أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكُعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكُعْبَةِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ لِيُعْلَمَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُجَاهِدٌ عَنْ نَافِعٍ.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «الأطراف» في ترجمة محمد بن علي ابن الحسين عن جابر فقال [الوالد^(٣)] رضي الله عنه: لَمْ يُتْرَجَمْ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَابِرٍ، وَوَقَعَ فِي «كِتَابِ مُسْلِمٍ» فِي نَسْخَةِ ابْنِ مَاهَانَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [١٠٨/ب] ابْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أَحَدٍ مُجَدَّعًا، فَذَكَرَهُ^(٤)، وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: وَقَعَ فِي «كِتَابِ مُسْلِمٍ» فِي نَسْخَةِ ابْنِ مَاهَانَ كَمَا

(١) يَعْنِي رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٢) «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ» (٢: ١٠٧) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي بِرَقْمِ (٥٠٤)، وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكُعْبَةِ لِلْحَاجِّ بِرَقْمِ (١٣٢٩)، وَانْظُرْ تَمَامَ تَحْرِيجِهِ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ» (٢٢٢٠).

(٣) زِيَادَةُ لِرَفْعِ اللَّبْسِ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ فَضَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِرَقْمِ (٢٤٧١).

قال القاضي عياض: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَابِرٍ، بَدَلَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، وَقَدْ قَدَّمْتُهُ فِي مَوْضِعِهِ^(١)، قَالَ الْجَيَّانِيُّ^(٢): وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على جمع المزيّ الحافظ بين حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، وبين حديث الزهري عن أبي سلمة في حديث جابر: «جَاوَزْتُ بَحْرَاءَ شَهْرًا»^(٣).

فقال [الوالد]^(٤) رضي الله عنه: يُتَعَقَّبُ عَلَيْهِ فِي جَعْلِ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ فِيهِ سَوَالٌ يَحْيَى مِنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَفِيهِ جَوَابُ أَبِي سَلَمَةَ لَهُ وَإِخْبَارُهُ عَنْ جَابِرٍ بِذَلِكَ، وَفِي أَنْ قَوْلَهُ: تَابَعَهُ هَلَالُ بْنُ رَدَادٍ، الْمَتَابَعَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ لَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَأَنْ قَوْلَهُ: وَفِي التَّفْسِيرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَزْمَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ سَلَمَوِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، هَذَا لَيْسَ صَرِيحاً فِي «الْبَخَارِيِّ»، إِنَّمَا الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَائِشَةَ بِهَذَا الطَّرِيقِ عَقَبَ قَوْلَهُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، ثُمَّ حَوَّلَ فَقَالَ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ

(١) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٧: ٢٥٣).

(٢) يعني أبا عليّ الغساني الجياني صاحب «تقييد المهمل، وتمييز المشكل».

(٣) «تحفة الأشراف» (٢: ١٦٥) و(٢: ٣٩٥). والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب

التفسير، باب برقم (٤٩٢٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

برقم (١٦١)، وانظر تمامَ تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٥).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

مروان، فساق حديث عائشة بتمامه، ثم قال^(١): قال محمد بن شهاب يعني فيكون ذلك على حديث يحيى بن بكير لا على حديث سعيد بن مروان. انتهى.

قال شيخنا الأخ: قلت: والتعقب الأول يدفعه تفصيل الأول من ابتداء لفظ جابر في طريق يحيى وابتداء لفظه في طريق الزهري وأما الثالث فممنوع؛ لأنه كما جعل مُسنداً أول طريق يحيى عن الليث عن عقيل عن الزهري، كذلك يُجعل مُسنداً من طريق سعيد بن مروان عن ابن أبي رزمة عن سلمويه عن عبد الله عن يونس عن الزهري، انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الحافظ المزي في ترجمة عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد في حديث أن [١٠٩/أ] أعرابياً سأل النبي ﷺ عن الهجرة فقال: «ويحك إن شان الهجرة لشديد»^(٢): رواه البخاري في الهجرة عن علي بن عبد الله عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عنه^(٣).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ذكره البخاري أيضاً في الزكاة في باب زكاة الإبل^(٤)، فقال: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، فذكره، ولم يذكره المصنف على مقتضى هذه النسخة.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد على حديث: «خرج رسول الله ﷺ يوم أضحى أو

(١) يعني الإمام البخاري رحمه الله.

(٢) تحفة الأشراف (٣: ٤٠١).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ برقم (٣٩٢٣).

(٤) برقم (١٤٥٢).

فَطَرِ فَصْلًا ثُمَّ انصَرَفَ، فَوَعِظَ النَّاسَ..» الحديث وفيه: «يا معشر النساء تصدقن» رواه البخاري في العيدين بطوله. فقال رضي الله عنه: وليس في البخاري في العيدين «يا معشر النساء تصدقن»^(١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة يحيى بن عمار بن أبي حسن عن أبي سعيد على حديث: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» في ضمن كلام الترمذي، وروى سفيان الثوري وحماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ: مرسل^(٢)، فقال رضي الله عنه: حماد بن سلمة من الذين أسندوه، وكذا قال الترمذي، فما ذكره المصنف وهم فيه.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في مُسند الشريد بن سويد الثقفي في حديث: أن رجلاً قال: «يا رسول الله، أُرْضِي لِيَسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا قِسْمَةٌ إِلَّا الْجَوَارِ»: رواه النسائي وابن ماجه^(٣)، فقال رضي الله عنه: وقع في أصل مسموع للترمذي روايته من جهة أحمد بن منيع، قال: حدثنا مروان الفزاري، عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، قال حدثنا عمر بن الشريد عن أبيه، قال: قال [١٠٩/ب] النبي ﷺ: «إِنَّ الْجَارَ هُوَ أَوْلَى بِصِقْبِهِ»^(٤) وفي أصول الترمذي كلها وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن

(١) بل هو في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب برقم (١٤٦٢).

(٢) «تحفة الأشراف» (٣: ٤٨٣) والحديث أخرجه الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في أن الأرض كلها مسجد برقم (٣١٧)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٨: ٣٠٧)، وصححه ابن حبان (١٦٩٩) وفيه تمام تخريجه.

(٣) «تحفة الأشراف» (٤: ١٥٢)، وانظر الحديث في سنن ابن ماجه (٢٤٩٦) والنسائي، ذكر الشفعة وأحكامها (٧: ٣٢٠).

(٤) السقب والصقب: القرب. انظر: الصحاح للجوهري مادة (سقب).

النبي ﷺ في هذا الباب، هو حديث حسن، وروى إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع قال: وسمعتُ محمدًا يقول: كلا الحديثين عندي صحيح^(١). انتهى. ولم ينه صاحب «الأطراف» على شيء من ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في مسند أبي سفيان صخر بن حرب على حديث هرقل: رواه البخاري في الجهاد بتمامه^(٢)، فقال رضي الله عنه: الذي في الجهاد ليس جميعه من رواية ابن عباس عن أبي سفيان، وإنما الذي فيه: أن أوله من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام، وبعث بكتابه إليه دحية الكلبي، وأمره رسول الله ﷺ أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصر، وساق ذلك، ثم ذكر بقيته من مسند أبي سفيان من رواية ابن عباس عن أبي سفيان، وقد ذكره المصنف في مسند ابن عباس في ترجمة ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود على التفصيل الذي ذكرناه.

وقال رضي الله عنه: أسقط المصنف هنا أن يقول: وفي الجهاد عن يحيى ابن بكير عن الليث عن يونس أن هرقل قال له: سألتك كيف كان قتالكم إياه؟ فزعمت أن الحرب سجال ودول فكذلك الرسل تبتلى ثم تكون لهم العاقبة، وهذا غير الذي ذكره في الجزية، والذي ذكره في الجزية هو في باب فضل الوفاء بالعهد، فقال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أخبره [١١٠/أ] أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان

(١) ذكره الترمذي بعد الحديث (١٣٨٦)، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الشفعة.

(٢) «تحفة الأشراف» (٤: ١٥٨) والحديث رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ إِنَّا لَا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، برقم (٢٨٠٤).

أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركبٍ من قريش كانوا تجاراً بالشام، في المدة التي مآدٍ فيها رسول الله ﷺ أبا سفيان في كفار قريش^(١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه عامر بن ربيعة في حديث: «رأيتُ النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به»؛ رواه البخاري في تقصير الصلاة عن علي بن عبد الأعلى، عن معمر، وعن يحيى بن بكير عن ليث عن عقيل يعني عن الزهري عنه به^(٢)، فقال رضي الله عنه: وفي البخاري في باب من تطوع في السفر^(٣)، وقال الليث: حدثني يونس عن ابن شهاب قال: حدثني عبد الله بن عامر بن ربيعة أن أباه حدثه أن النبي ﷺ صلى السُّبْحَةَ بالليل في السفر، على ظهر راحلته حيث توجهت.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة يزيد بن حمير - بالخاء المعجمة - عن عبد الله بن بسر - بالسين المهملة - في حديث: خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام: رواه ابن ماجه في الصلاة^(٤)، عن عبد الوهاب بن الضحاك العرضي، عن إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو عنه، وفي حديث العرضي يزيد بن أبي حبيب وهو وهم^(٥)، فقال رضي الله عنه: وقع في روايتنا لابن ماجه من طريق عبد الوهاب ابن الضحاك العرضي [١١٠/ب] يزيد بن حمير على الصواب.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب فضل الوفاء بالعهد برقم (٣١٧٤).

(٢) برقم (١٠٩٣).

(٣) برقم (١١٠٤).

(٤) باب في وقت صلاة العيدين برقم (١٣١٧).

(٥) «تحفة الأشراف» (٤: ٢٩٦).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الحافظ المزي في ترجمة طاووس ابن كيسان اليماني: عن عبد الله بن الزبير في حديث: «من شهر سيفه ثم وضعه فدمه هدر» رواه النسائي فقط^(١)، فقال رضي الله عنه: هذا الحديث أخرجه الترمذي في بعض أصوله المسموعة، وأكثر نسخ الترمذي ليس فيها هذا، والذي رأيته في هذا الأصل: حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهر سيفه ثم وضعه فدمه هدر» قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: إنما يروى عن ابن الزبير موقوف^(٢).

ومنه: ما كتبه في مسند عبد الله بن سعد الأنصاري، ويقال: القرشي، عم حزام بن حكيم عن النبي ﷺ: «سألت النبي ﷺ عن الصلاة في بيتي والصلاة في المسجد» الحديث، قال المزي: رواه الترمذي في «الشمال»^(٣) عن عباس العنبري، وابن ماجه في الصلاة^(٤) عن بكر بن خلف كلاهما عن عبد الرحمن بن مهدي بإسناد الذي قبله، وإسناد الذي قبله عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد^(٥)، قال

(١) «تحفة الأشراف» (٤: ٣٢١)، والحديث أخرجه النسائي، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس (٧: ١١٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣: ٣٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣: ١١٥).

(٢) لم أجده في النسخة الموجودة بين أيدينا من «سنن الترمذي».

(٣) «الشمال المحمدية» ص ٢٤٥ رقم الحديث (٢٩٨).

(٤) برقم (١٣٧٨) وهو في «صحيح ابن خزيمة» (١٢٠٢)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي

(١: ٣٣٩)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٣١: ٣٤٦).

(٥) «تحفة الأشراف» (٤: ٣٥٢).

شيخنا رضي الله عنه: الحديث في «الشمال» وفي «ابن ماجه» عن الحارث عن حزام بن معاذ ليس فيهما حزام بن حكيم، وإن كان فيه ذلك. قال شيخنا الأخ: قلت: وما قاله شيخنا صحيح، فالحديث في ابن ماجه في باب التطوع في البيت، ولفظه بعد ما سبق: قال: «ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد، فلأن أصلي في بيتي، أحب إلي من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة»، وهو كذلك في «الشمال» في باب التطوع في البيت. انتهى.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عبد الرحمن بن مطعم أبي المنهال في مسند ابن عباس في حديث: «قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة والناس يُسَلِّفُونَ في التمرِ العام والعامين، فقال: من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم». رواه مسلم في البيوع^(١) عن يحيى بن يحيى وعمرو بن محمد الناقد كلاهما عن سفيان بن عيينة به عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم كلاهما عن إسماعيل بن علية به^(٢).

فقال رضي الله عنه: أسقط المصنف رواية يحيى بن يحيى المذكور في «مسلم» مع أبي بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن سالم، وقال: عن إسماعيل بن علية، وهذه رواية ابن ماهان، وأما رواية الجلودي فإن فيها ابن عيينة، قال الغساني وغيره: الصواب رواية ابن ماهان^(٣)، ومن تأمل [١١١/أ] طرق الباب، عرف ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عبد الرحمن بن وعلّة

(١) برقم (١٦٠٤).

(٢) «تحفة الأشراف» (٥: ٥٢).

(٣) هذا مستفاد من كلام القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥: ١٦١).

السَّبَائِيَّ^(١) عن ابن عباس في حديث: «أَيُّهَا إِهَابُ دُبُغٍ فَقَدْ طَهَّرَ»: رواه مسلم والأربعة^(٢)، فقال رضي الله عنه: ليس في شيء من روايات مسلم: «أَيُّهَا إِهَابُ» وإنما الذي فيها كُلُّهَا: «إِذَا دُبُغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ» إلا الرواية الأخيرة، وهي رواية إسحاق بن منصور، وأبي بكر بن إسحاق، فإن فيها «دَبَاغُهُ طَهُورُهُ» وقال: رواية أبي داود: «إِذَا دُبُغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس في حديث: «أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي بَمَنَى»، رواه البخاري في العلم^(٣) عن إسماعيل بن أبي أويس، وفي الصلاة^(٤) عن عبد الله بن يوسف والقَعْنَبِيِّ، ثلاثهم عن مالك، وفي الحج^(٥) عن إسحاق عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي بن شهاب، وفي المغازي^(٦)، وقال الليث: حدثني يونس^(٧).

فقال رضي الله عنه: أسقط طريقة يحيى بن قزعة عن مالك وهي في حجة

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «السبي».

(٢) «تحفة الأشراف» (٥: ٥٣) والحديث المذكور أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب طهارة جلود

الميتة بالدباغ برقم (٣٦٦)، وأبو داود، كتاب اللباس، باب في أهْبِ الميتة برقم (٤١٢٣)،

والترمذي، أبواب اللباس، باب فيما جاء في جلود الميتة إِذَا دُبِغَتْ، برقم (١٧٢٨)، وانظر

تمام تخريجهم في «صحيح ابن حبان» (١٢٨٧).

(٣) باب الخروج في طلب العلم برقم (٧٧).

(٤) باب سترة الإمام سترة لمن خَلَفَهُ برقم (٤٩٣).

(٥) باب حج الصبيان برقم (١٨٥٧).

(٦) باب قصة وفد طيء برقم (٤٤١٢).

(٧) انظر: «تحفة الأشراف» (٥: ٥٨).

الوداع، وهي ترجمة قبل ترجمة غزوة تبوك، قال البخاري: حدثنا يحيى بن قزعة، قال: حدثنا مالك عن ابن شهاب، ثم قال: وقال الليث: حدثنا يونس، فلعله سقط من النسخ، والصواب أن يقال: وفي المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك وعقبة، وقال الليث: حدثني يونس، أو يقول عند ذكر مالك: وفي المغازي عن يحيى بن قزعة أربعتهم عن مالك، وهذا هو طريق الأطراف.

ومنه: ما كتبه رضي [١١١/ب] الله عنه على قول المزي في الترجمة المذكورة في حديث: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان»، رواه البخاري في بدء الوحي^(١)، عن بسر بن محمد، عن ابن المبارك، عن يونس ومعمّر، وفيه وفي صفة النبي ﷺ عن عبدان^(٢)، وفي بدء الخلق^(٣) عن محمد بن مقاتل، كلاهما عن ابن المبارك، عن يونس وخذه^(٤)، فقال رضي الله عنه: فات المصنّف أن يذكر أن البخاري ذكره في باب ذكر الملائكة من أبواب بدء الخلق، عَقَبَ حديث محمد بن مقاتل، فقال: وعن عبد الله أخبرنا معمّر بهذا الإسناد نحوه.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في الترجمة المذكورة في حديث: «أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعو للإسلام، وبعث بكتابه إليه دحية الكلبي..» الحديث: رواه البخاري في الجهاد عن إبراهيم بن حمزة، عن

(١) برقم (٦).

(٢) برقم (٣٥٥٤).

(٣) برقم (٣٢٢٠).

(٤) «تحفة الأشراف» (٥: ٦٣).

إبراهيم بن سعيد، عن صالح بن كيسان بما هاهنا عن ابن عباس، وذكر بقيته عن أبي سفيان بن حرب^(١).

فقال رضي الله عنه: أسقط المصنف هنا رواية إسحاق عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر وقال: «فإن توليت فعليك إثم الأريسيين» أخرجه في الجهاد في ترجمة: هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب^(٢)، وفي رواية البخاري التي ذكرناها نظراً، فإن الذي في الكتاب إنما يرويه ابن عباس عن أبي [١١٢/أ] سفيان، وأما قوله: «كتب إلى قيصر» فهذا من رواية ابن عباس.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزني في ترجمة عمرو بن دينار المكي عن سالم عن ابن عمر في حديث: «من أعتق عبداً بين اثنين، فأعتق أحدهما نصيبه» الحديث، رواه البخاري في العتق عن علي بن المديني، ورواه مسلم في العتق عن عمرو الناقد وابن أبي عمر^(٣) فقال رضي الله عنه: لم يخرج مسلم حديث عمرو الناقد وابن أبي عمر في العتق، إنما أخرجه في كتاب صُحبة ملك اليمين، وهو بعد كتاب العتق بكثير.

(١) «تحفة الأشراف» (٥: ٦٨)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ برقم (٢٩٤٠).

(٢) برقم (٢٩٣٦).

(٣) «تحفة الأشراف» (٥: ٢٦٣)، والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين برقم (٢٥٢١)، ومسلم، كتاب العتق، باب من أعتق شركاً له في عبد برقم (١٥٠١).

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن ابن عمر في حديث: كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الفجر قال: «اللهم العن فلاناً وفلاناً»، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] رواه البخاري في المغازي عن يحيى بن عبد الله السلمي عن ابن المبارك عنه به، وقال عقه: وعن حنظلة وعن سالم: كان النبي ﷺ يدعو على صفوان^(١).

فقال رضي الله عنه: كان ينبغي أن يقول: وعن حنظلة بن أبي سفيان، فإنه هكذا مُسمًى في البخاري، ولم يظهر من البخاري من القائل ذلك عن حنظلة، وظهر من الرواة عن حنظلة بن أبي سفيان عبد الله بن المبارك، لكن أعلم عليه في «تهذيب»^(٢) للنسائي، فيظهر أن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك، وإذا كان كذلك، فيكون رواية ابن المبارك عن حنظلة في البخاري أيضاً، ثم وجدت بعد ذلك في «السنن الكبير»^(٣) للبيهقي التصريح بذلك، فقال في باب الدليل على أنه يقنُ بعد الركوع في حديث ابن عمر هذا: رواه البخاري في «الصحيح» عن يحيى ابن عبد الله السلمي عن عبد الله بن المبارك بإسناده يعني عن معمر [ب/١١٢] عن الزهري عن سالم عن أبيه، وزاد فقال: عن حنظلة بن أبي سفيان، قال: سمعتُ سالم بن عبد الله: كان رسول الله ﷺ فذكره، قال البيهقي عقب هذا: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا أحمد بن محمد الفسوي، قال: حدثنا حماد بن شاكِر، قال: حدثنا محمد هو البخاري، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الله

(١) «تحفة الأشراف» (٥: ٣٩٤) والحديث أخرجه البخاري، كتاب المغازي، برقم (٤٠٦٩)،

وابن خزيمة (٦٢٢)، وصححه ابن حبان (١٩٨٧) وفيه تمام تخريجه.

(٢) يعني «تهذيب الكمال» للمزي (٥: ٢٩٨).

(٣) «السنن الكبرى» (٢: ٢٩٤).

فذكره، وهذا صريح في أنَّ البخاريَّ أسند ذلك من حديث يحيى بن عبد الله عن ابن المبارك عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم، وفات ذلك صاحب «الأطراف»، وفاته في «التهذيب» في ترجمة ابن المبارك وفي ترجمة حنظلة.

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة السائب بن فروخ أبي العباس الشاعر، عن سالم عن ابن عمر في حديث: «حاصر النبي ﷺ أهل الطائف فلم ينل منهم شيئاً..» الحديث: رواه البخاري في المغازي عن علي بن عبد الله، وفي الأدب عن قتيبة وفيهما: وقال الحميدي يعني عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي العباس^(١).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاري في «المشيئة والإرادة» يعني من كتاب التوحيد^(٢) من حديث عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن عمرو عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله بن عمر، ووقع في بعض الروايات: عن عبد الله بن عمرو، وترك المصنّف التنبية على أنه في «المشيئة والإرادة».

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عكرمة بن خالد عن ابن عمر في حديث: «بني الإسلام على خمس»، رواه مسلم في الحج عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه^(٣)، فقال رضي الله عنه: اتبع فيه خلفاً^(٤)، فإنه قال: إنَّ

(١) «تحفة الأشراف» (٥: ٤١٨). والحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف برقم (٤٣٢٥).

(٢) برقم (٧٤٨٠).

(٣) «تحفة الأشراف» (٦: ١٤) والحديث أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بُني الإسلام على خمس برقم (١٦)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٥٨).

(٤) لعله يعني الإمام الحافظ أبا القاسم ابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ).

مسليماً أخرجَه في المناسك، وهذا الذي ذكره خلفٌ والمزيُّ وهما فيه، فالحديثُ أخرجه مسلمٌ في الإيمان [١١٣/أ] عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، وعلى تقدير أن يكون مسلمٌ أخرجَه في المناسك، فقد أخرجَه في الإيمان، فلا بُدَّ من ذكر أن مسلماً أخرجَه في الإيمان.

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان المكيِّ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ في حديثٍ: «الفِطْرَةُ قَصُّ الأظفار» الحديث: رواه النسائيُّ في الطهارة عن الحارث بن مسكين، عن ابنِ وهبٍ عنه به^(١).

فقال رضي الله عنه: حديثُ الفطرة أخرجه البخاريُّ في باب قَصِّ الشاربِ من أبوابِ اللباسِ، قال البخاريُّ: «حدثنا مكيُّ بنُ إبراهيم عن حنظلة عن نافع، قال أصحابُنا، عن المكي عن ابنِ عمر عن النبي ﷺ، قال: «من الفطرة قَصُّ الشاربِ»^(٢)» لم يزد على ذلك، وفي السندِ فائدةٌ لطيفةٌ، وهو أن القائل: قال أصحابُنا، هو البخاريُّ، والمكي هو حنظلة، والمراد أنه في السندِ الأول سُمِّيَ بحنظلة، وفي طريقة أصحابه نُسِبَ إلى بلده، والسندان متصلان، الأول مكيٌّ عن حنظلة عن نافعٍ عن ابنِ عمر، والثاني: أصحاب البخاريِّ عن المكيِّ عن نافعٍ عن ابنِ عمر، وفي فهم ذلك صعوبة.

وترك المصنِّفُ أيضاً الحديثَ المذكورَ في ترجمة حنظلة بسندٍ آخرٍ أخرجه البخاريُّ عَقَبَ الترجمة المذكورة، فقال: حدثنا أحمدُ بنُ أبي رجاء، قال: حدثنا

(١) «تحفة الأشراف» (٦: ٩٢) والحديث أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب الاختتان

(١: ١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢: ١٦٥).

(٢) «صحيح البخاري» برقم (٥٨٨٨).

إسحاق بن سليمان، سمعتُ حنظلة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من الفطرة تقليم الأظفار»، وقال: رواه البخاري في اللباس، عن أحمد بن أبي [١١٣/ب] رجاء، عن إسحاق بن سليمان، عن حنظلة بهذا، قال أبو مسعود: وأخرجَه في اللباس عن مكِّي، عن حنظلة، عن نافع، قال أبو عبد الله: وقال أصحابنا عن مكِّي عن حنظلة عن نافع عن النبي ﷺ، قال خلف: ولم أجد أنا حديث مكِّي، وحديث مكِّي الذي لم يجده خلف هو في باب قبل الباب الذي فيه حديث أحمد بن أبي رجاء. انتهى كلامُ شيخنا الوالد رضي الله عنه. قال شيخنا الأخ صاحب الترجمة أبقاه الله تعالى: لكنَّ قولَ أبي مسعود: وقال أصحابنا عن مكِّي عن حنظلة عن نافع يقتضي أن المراد مكِّي بن إبراهيم.

ومنه: ما كتبه في ترجمة عبد الله بن نُمَيْر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر على إسناده محمد بن عبد الله بن نُمَيْر عن أبيه في كتاب مسلم، قال المزي في «العتق والنذور»: «مَنْ أعتق شُرْكَاءَ له من مملوك فعليه عتقه كُلُّه»^(١).

قال شيخنا: صوابه في العتق وصُحبة الممالك، قال شيخنا الأخ: مسلم رحمه الله ترجمَ له في باب العبد المُشْتَرَكِ، وهو بعد اللّعان وقبل باب البيوع، وفي ترجمة كتاب العتق وأورد في أوّله طرفاً في العتق، والموضع الثاني: بعد النذور، وترجم عليه كتاب صحبة ملك اليمين، وأخرج فيه طرفاً في عتق أحد الشريكين، فلعل مُراد المزيّ العتق الذي مع النذر، أي: بعده.

(١) «صحيح البخاري» برقم (٥٨٩٠)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٠: ١٩٤).

(٢) «تحفة الأشراف» (٦: ١٥١)، والحديث المذكور سبق تخريجه من «الصحيحين».

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر في حديث: «من أعتق شركاً له في عبد» الحديث، رواه مسلم في العتق عن يحيى بن يحيى^(١).

فقال رضي الله عنه: ي زاد عليه: وفي «صحة الممالك»^(٢) من حديث يحيى ابن يحيى وكتاب «صحة الممالك» بعد كتاب العتق بنحو ثلاثة كرارس.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عامر الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى في حديث: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين»، رواه البخاري في العتق عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري، يعني عن صالح بن صالح بن حي عنه به^(٣)، فقال رضي الله عنه: الذي في العتق عن محمد بن كثير، عن سفيان الثوري ليس فيه ذكر الثلاثة، وإنما فيه: «أيما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تعليمها وأعتقها وتزوجها فله أجران، وأيما عبد أدّى حقوق مواله فله [١١٤/أ] أجران»^(٤) ولم يذكر فيه رجل من أهل الكتاب.

ومنه: ما كتبه في ترجمة عبد الله بن مالك بن بحنة في حديث: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً صلى ركعتين، وقد أقيمت الصلاة، فقال: أتصلي الصبح أربعاً» قال المزي في ضمن كلامه: مسعود وأهل العراق منهم شعبة وحماد بن سلمة

(١) «تحفة الأشراف» (٦: ٢٠٨)، والحديث أخرجه مسلم، كتاب صحة الممالك، باب من أعتق له شركاً في عبد برقم (١٥٠١).

(٢) لم أجده في «صحيح مسلم».

(٣) «تحفة الأشراف» (٦: ٤٥٧)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب فضل من أسلم من أهل الكتابين برقم (٢٥٤٤).

(٤) «صحيح البخاري» برقم (٢٥٤٤).

وأبو عوانة يقولون: عن سعدٍ عن حفصٍ عن مالكِ ابنِ بُحَيْنَةَ، وهو الأصحُّ^(١)، قال شيخنا: هذا مُتَعَقَّبٌ في أبي عوانة، فإنَّ روايته في مُسْلِمٍ وغيره ليس فيها ذكرٌ ذلك، إنما فيها ذكرُ ابنِ بُحَيْنَةَ أو عبدِ الله بنِ بُحَيْنَةَ^(٢)، أما مالكٌ فلا.

ومنه: ما كتبه على ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعي، عن خالد الأسود عن ابن مسعود في حديث: «بينما نحن مع النبي ﷺ في غارِ بمنى، إذ نزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]» فذكر حديث الحية، قال المزيُّ في ضمنِ طُرُق «البخاري»، قال: وقال عبدُ الرحمن بنُ الأسود عن عبد الله بهذا، قال شيخنا: الذي رأيته في البخاري: وقال ابنُ إسحاق، عن عبدِ الرحمن بنِ الأسود عن أبيه عن عبد الله^(٣).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ المزيِّ في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود في حديث: «حَجَّ عبدُ الله بنُ مسعودٍ فأتينا المزدلفة حين الأذانِ بالعمرة» الحديث بطوله، وفيه: أن هاتين الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا عن وقتها في هذا المكان، رواه البخاريُّ في الحج عن عمرو بن خالد، عن زهير، وعن عبد الله ابن رجاء، عن إسرائيل، كلاهما عن أبي إسحاق عنه به، ورواه النسائيُّ عن هلال

(١) «تحفة الأشراف» (٦: ٤٧٦) والحديث المذكور أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة برقم (٦٦٣)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب كراهة الشروع في نافلة برقم (٧١١).

(٢) بل اقتصر على «ابن بحينة» دون ذكر «عبد الله».

(٣) «تحفة الأشراف» (٧: ٥) والحديث أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب برقم (١٨٣٠)، ومسلم، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها برقم (٢٢٣٤)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٧٠٨).

ابن العلاء، عن حسين بن عيَّاش، عن زهير نحوه^(١)، فقال رضي الله عنه: قوله: «وفيه أن هاتين الصلاتين حوَّلتا عن وقتها في هذا المكان»، يؤهِّمُ أن ذلك من قول النبي ﷺ وليس كذلك، بل الذي في رواية عمرو بن خالد في «البخاري»، ورواية هلال بن العلاء في «النسائي»: أن ذلك من قول عبد الله بن مسعود، ولكن وقع في البخاري من رواية عبد الله بن رجاء ما يقتضي أن ذلك من قول النبي ﷺ، وقد بيَّنا ذلك فيما كتبناه على «البخاري» ولا يُعرف ذلك عن النبي ﷺ وإنما هذا من قول ابن مسعود.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزني في ترجمة سليمان الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في حديث: «كنا مع النبي ﷺ في غار، فنزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]» رواه البخاري في «بدء الخلق» عن عبدة ابن عبد الله، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل^(٢) به، فقال رضي الله عنه: أخرجه البخاري أيضاً في «التفسير» [١١٤/ب] من الطريق التي ذكرها في بدء الخلق، فقال: حدثنا عبدة بن عبد الله، قال حدثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن منصور بهذا، وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله، وتابعه أسود بن عامر عن إسرائيل.

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٨٦). والحديث أخرجه البخاري (١٦٧٥)

والنسائي في السنن الكبرى (٤٠٣٠) وأحمد في مسنده (٧: ٨٠).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ١٠٣). والحديث أخرجه البخاري (١٨٣٠)،

٣٣١٧، ٤٩٣١، ٤٩٣٤، ومسلم (٢٢٣٤)، والنسائي (٢٨٨٣)، وأحمد (٧: ١٥٤)،

والبزار (١٥٢١)، وأبو يعلى (٥١٥٨)، وابن حبان (٧٠٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف»

(١٩٩٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٤٨).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه: على قول المزي في ترجمة مُغيرة بن مَقْسَم الضبي، عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في حديث: «كنا مع النبي ﷺ في غار، فنزلت ﴿وَأَلْمَسْنَا عُرْقًا﴾ [المرسلات: ١]» الحديث، في ترجمة الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود^(١)، فقال رضي الله عنه: الذي سبق في الترجمة المذكورة إنما هو قول البخاري في بدء الخلق، وتابعه أبو عوانة عن مغيرة، يعني عن إبراهيم، وأسقط صاحب «الأطراف» ما ذكره البخاري في التفسير، فلم يذكره هنا ولا هناك، وهو قوله: وقال يحيى بن حماد: أخبرنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة منصور بن المعتمر، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في حديث: «كُنَّا مع النبي في غار فنزلت ﴿وَأَلْمَسْنَا عُرْقًا﴾ [المرسلات: ١]» الحديث رواه البخاري في «بدء الخلق» عن عبدة ابن عبد الله، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل عنه به، وقال: تابعه أبو عوانة عن مغيرة يعني عن إبراهيم، وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، وفي «التفسير» عن محمود عن عبدة الله بن موسى، عن إسرائيل به، وقال: تابعه أسود بن عامر عن إسرائيل^(٢).

فقال رضي الله عنه: هو في «البخاري» في التفسير أيضاً بالسند المذكور،

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ١٠٧). والحديث أخرجه البخاري (٤٩٣٠) والبخاري (١٥٦٢).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ١١٠). والحديث أخرجه البخاري (٣٣١٧) و(٤٩٣٠)، وأحمد (١٠٧: ١٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٧٨)، والبخاري (١٥٢١)، وأبو يعلى (٥٣٧٤).

ولفظه: حدثنا عبدة بن عبد الله، قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل عن منصور بهذا، وعن إسرائيل عن [١١٥/أ] الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله، وتابعه أسود بن عامر، عن إسرائيل، ولم أر في هذه النسخة من «الأطراف» ذلك.

قال شيخنا الأخ: قلت: ورأيت في نسخة أخرى من «الأطراف» فلم أجد فيها ذلك، والظاهر أن ذلك سقط من نسخة المزي من «البخاري»، فإنه أورد متابعة إسرائيل بعد طريق محمود عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل، وطريق عبدة بن عبيد الله متوسط بينهما. انتهى.

ومنه: ما كتبه على ترجمة مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق عن ابن مسعود في حديث: «أن النبي ﷺ لما رأى من الناس إدباراً، قال: اللهم سبعا كسبع يوسف» الحديث، قال المزي: رواه البخاري في الاستسقاء عن الحميدي عن سفيان بن عيينة، وفي التفسير عن قتيبة عن جرير بن عبد الحميد يعني كليهما عن الأعمش، عن أبي الضحى به^(١).

قال شيخنا: حديث الحميدي لم أقف عليه في الاستسقاء، وإنما هو في تفسير سورة يوسف وحديث قتيبة لم أقف عليه، قال شيخنا الأخ: هو في سورة ص لقوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٤٦: ٧). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء (١٠٠٧، ١٠٢٠) والتفسير (٤٦٩٣)، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٠ - ٤٨٢٥) وطريق الحميدي (٤٦٩٣) في سورة يوسف، وما أشار إليه الشيخ الأخ (٤٨٠٩) في سورة ص.

وأخرجه مسلم (٢٧٩٨)، وابن حبان (٤٧٦٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٤٢٨)، وأبو يعلى (٥١٤٥)، والترمذي (٣٢٥٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عبد الله بن حبيب أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه في حديث: «أن عثمان لما حُصِرَ أشرف عليهم من فوق داره» الحديث، رواه الترمذي والنسائي^(١).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّف ما ذكره البخاري في باب: «إذا وقف أرضاً أو بئراً، وشرط لنفسه مثل ولأئ المسلمين»، وهو قوله: وقال عبدان: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن: «أن عثمان حين حُوصِرَ أشرف عليهم وقال: أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي ﷺ، أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ، قال: من حفر بئر رومة فله الجنة، فحفرتها؟ أستم تعلمون أنه قال: من جهّز جيش العسرة فله الجنة، فجهّزتهم؟ قال: فصدّقوه».

ومنه: ما كتبه في ترجمة سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي في حديث: «بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير وأبا مرثد وكلنا فارس قال: انطلقوا إلى روضة خاخ» الحديث، قال المزي: رواه البخاري في استتابة المرتد، عن موسى ابن إسماعيل، عن أبي عوانة، يعني عن حصين عنه^(٢)، قال شيخنا: الذي ذكره في استتابة المرتدين إنما هو أبو عوانة عن حصين عن فلان غير مسمّى، ولكنه بان بالطرق أنه سعد بن عبيدة.

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٢٥٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٧٧٨) والترمذي (٣٦٩٩) والنسائي (٣٦٠٩، ٣٦١٠) والدارقطني (٤٤٤٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٧٦).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧: ٤٠٠). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي (٣٩٨٣)، والاستذنان (٦٢٥٩)، واستتابة المرتدين (٦٩٣٩)، وأخرجه مسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥١)، وأحمد (٢: ١٩٥)، وأبو يعلى (٣٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١: ٢٧٠).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث: «من باع عبداً وله مال، ومن باع نخلاً قد أُبْرَت»، رواه أبو داود والنسائي^(١).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّف تعليق البخاريّ ذلك عن مالك، وذلك في ترجمة الرجل يكون له ممرٌّ أو شربٌ أو في حائطٍ أو في نخلٍ، فقال: وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد^(٢)، ومراد البخاريّ عن عمر من قوله موقوفاً، وكلام أبي داود يدل على هذا، ومن جعل ذلك مرفوعاً [١١٥/ب] فقد أخطأ كما نبّه عليه النسائي، وقد ذكره المصنّف على النسائي في آخر الكلام.

قال شيخنا الأُخ: قلت: وذلك صحيح، فإنه أخرجه في هذه الترجمة من كتاب الشُّرب مردفاً على حديث عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخيلاً بعد أن تُوْبِرَ فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع، ومن ابتاع عبداً وله مالٌ فماله للذي ابتاعه إلا أن يشترطه المبتاع»، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد^(٣)، وقول شيخنا: إنه تعليق فيه نظر، فإن الظاهر أنه رواه عن عبد الله بن يوسف عن مالك، فإنه عطفه على ما قبله، وهذا هو الموضع الذي

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٦٩). والحديث أخرجه أبو داود (٣٤٣٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٧٩، ٤٩٦٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٥٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ٥٣٠)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٦١١).

(٢) صحيح البخاري (٣: ١١٤) عقب حديث رقم (٢٣٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، والترمذي (١٢٤٤)، وابن حبان (٤٩٢٢).

أشار إليه شيخنا في الردّ على صاحب «العمدة» في قوله: ولمسلم «ومن ابتاع عبداً وله مال»^(١) كما تقدّم.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة نافع مولى ابن عمر، عن عمر ولم يدركه، ذكر له المزي من ذلك حديثين: الأوّل: أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، رواه البخاريّ، والثاني في العبد يُباع وله مال، رواه النسائيّ^(٢).

فقال رضي الله عنه: ترك المصنّف مما ذكره البخاريّ رواية نافع عن ابن عمر في قضية الاعتكاف يعني نذره أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فإنه سأل عنه حين العود من حنين، فقال عَقَبَ حديث سبي هوازن: حدثنا أبو النعمان^(٣)، قال حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب عن نافع: أن عمر قال: يا رسول الله^(٤)، يعني ثم أسنده من طريق محمد بن مقاتل، عن ابن المبارك، عن معمر، عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: سأل عمر^(٥). وقال رضي الله عنه: الأوّل منقطع، نافع لم يدرك عمر رضي الله عنه انتهى. وثبّه على ذلك بخطّه رضي الله عنه على نسخة من «البخاري» وقال: إنه لم ينه عليه صاحب «الأطراف».

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في مسند عمرو بن الأحوص

(١) مرّ تخرجه.

(٢) انظر: «تحفة الأشراف» (٨: ٧١). وحديث: «أن عمر فرض...»، أخرجه البخاري (٣٩١٢)،

وحديث: «قضى عمر في العبد يباع...»، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٩٦٦، ١١٦٩٧).

(٣) في الأصل: (اليان)، والمثبت من صحيح البخاري، وهو أبو النعمان محمد بن الفضل

السدوسي شيخ البخاري. «تهذيب التهذيب» (٩: ٤٠٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٤٤).

(٥) أخرجه البخاري (٤٣٢٠).

الحسبي، عن النبي ﷺ في حديث: «سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع يقول: ألا إن كل ربا في الجاهلية موضوعٌ..» الحديث، رواه الترمذي في التفسير عن الحسن بن عليّ الخلال، عن حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن شبيب يعني ابن عرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه^(١)، فقال رضي الله عنه: أخرجه الترمذي أيضاً في أبواب النكاح، في باب ما جاء في حق المرأة على زوجها بالسند المذكور^(٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على [١١٦/أ] قول المزي في ترجمة سليمان ابن يسار مولى ميمونة عن الفضل بن عباس في حديث: «أنه كان رديف رسول الله ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله إن أمي عجوزٌ كبيرةٌ، وإن حملتها لم تستمسك» رواه النسائي، ثم قال ما نصه: زيادةٌ روي عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل بن عباس، وسيأتي^(٣).

فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه: الذي روي عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل إنما هو في سؤال المرأة الخثعمية لا في سؤال رجل عن أمه^(٤).

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ١٣٢). والحديث أخرجه الترمذي (٣٠٨٧)،

وأبو داود (٣٣٣٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٠٨٥)، وابن ماجه (٣٠٥٥).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٦٣)، وابن أبي شيبة في مسنده (٥٦: ٢)، وأحمد (٤٦٥: ٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢: ١٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥١: ٥).

(٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٢٦٤). والحديث أخرجه النسائي (٢٦٤٣)،

(٥٣٩٤)، والدارمي (١٨٧٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٦٦: ٦)، والطبراني

في «المعجم الكبير» (٢٩٥: ١٨).

(٤) قول المصنف: «أن السائل امرأة». أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٢٣: ٣).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه زيادةً على قول المزيّ في ترجمة عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه أبي بكرة في حديث: «قعد رسول الله ﷺ على بعيره، فقال: أيُّ يومٍ هذا» الحديث بطوله، رواه البخاري في التفسير، وفي بدء الخلق عن أبي موسى، يعني عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن محمد بن سيرين عنه^(١)، فقال رضي الله عنه: هو في البخاريّ في كتاب التوحيد، في باب قول الله عز وجل: ﴿وَجُودُ يَوْمِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] فقال: حدثنا محمد بن المنثري، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا أيوب، عن محمد، واختلفت النسخ بعد محمد، ففي بعضها: عن محمد عن ابن أبي بكرة عن النبي ﷺ، وفي بعضها: عن محمد عن أبي بكرة عن النبي ﷺ، فعلى ما وجد في الرواية المتصلة كان ينبغي أن يذكره هنا، وعلى ما وجد في رواية عن محمد عن أبي بكرة كان ينبغي أن يُعلم عليه في ترجمة محمد عن أبي بكرة، وعلى تقدير عن محمد عن ابن أبي بكرة عن النبي ﷺ يذكره في المرسلات، ولم يُنبّه عليه في شيء من هذه المواضع.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة محمد [١١٦/أ] عن أبي بكرة في حديث: «أن النبي ﷺ خطب في حَجَّتِهِ فقال: ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات» الحديث، رواه النسائي في الحج^(٢)، فقال رضي الله

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٤٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم (٦٧، ١٠٥)، والحج (١٧٤١)، وبدء الخلق (٣١٩٧، ٤٤٠٦)، والأضاحي (٥٥٥٠)، والفتن (٧٠٧٨)، والتوحيد (٧٤٤٧). وأخرجه مسلم (١٦٧٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٠٧٧، ٥٨٢٠)، وأحمد (٣٤: ٢٣)، وابن حبان (٣٨٤٨)، والدارمي (١٩٥٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧١٦٤).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٥٥). والحديث أخرجه البخاري (٣١٩٧)، =

عنه: قد تقدم في ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن في بعض روايات البخاريّ محمداً عن أبي بكرة، وذلك في نسخة الافتخار ياقوت^(١)، ولم يذكره صاحب «الأطراف».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة أبي جهيم بن الحارث ابن الصمة، قيل: اسمه عبد الله، وهو ابن أخت أبي بن كعب، وأخرج له - يعني المزي - حديثين، أحدهما: حديث المارّ بين يدي المصلي، والثاني: «أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلم عليه»^(٢).

فقال رضي الله عنه: هذا الحديث - يعني حديث المارّ - ليس من رواية أبي جهيم بن الحارث بن الصمة وإنما هو من رواية أبي جهيم عبد الله بن جهيم، وكذلك رواه السفينان، وعلى هذا فأبو جهيم في الأنصار اثنان: أحدهما عبد الله ابن جهيم، وحديثه في المرور بين يدي المصلي، والثاني: أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة، وحديثه في التيمم، وهو الثاني الذي ذكره المصنّف، ولم يقل أحد من رواة الأول عن أبي الجهيم الحارث بن الصمة، وقالوه في الثاني بلا خلاف، ولم يذكروا

= ٤٦٦٢، ٥٥٥٠، ٧٤٤٧) ومسلم (١٦٧٩) وأبو داود (١٩٤٧) وابن حبان (٥٩٧٤) وأحمد (٢٣: ٣٤).

(١) هو افتخار الدين ياقوت الخزندار، خادم الحرم الشريف النبوي، انظر: «الدرر الكامنة» (٤٠٨: ٤).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ١٤٠). وحديث المارّ بين يدي المصلي، أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧)، وأبو داود (٧٠١)، والترمذي (٣٣٦)، والنسائي (٧٥٦)، وابن ماجه (٩٤٥)، وابن حبان (٢٣٦٦)، وأحمد (٤٩٨: ٣٩). وحديث أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل، أخرجه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٣٦٩)، وأبو داود (٣٢٩)، وأحمد (٨٤: ٢٩).

في نسبه أنه عبدُ الله بنُ جهيم بن الحارث بن الصَّمّة، ومن ذكر أنها اثنان: ابنُ عبد البر، ومن ذكر أنهما واحدٌ: أبو نعيم وابنُ منده، وعبد الغني في «العمدة» والأظهر أنها اثنان^(١).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي بعد حديث التميم: زيادةٌ: رواه ابن لهيعة عن الأعرج عن عبد الله بن يسار عن أبي جهيم، فقال رضي الله عنه زيادةً على زيادة المصنّف: ورواه موسى بن عقبة [١١٧/أ] وأبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصَّمّة في رواية أبي الحويرث، وفي رواية ابن عقبة عن الأعرج عن أبي جهيم، ورواية أبي الحويرث رواها الشافعيُّ، ورواية موسى بن عقبة، رواها الدارقطني^(٢).

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة عمرو بن الشريد، عن أبي رافع في حديث الجار أحق بصقبه: رواه البخاريُّ، وأبو داود، والنسائيُّ وابنُ ماجه^(٣)، فقال رضي الله عنه: في بعض الأصول من «جامع الترمذي»: أخبرنا عليُّ بن حجر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن مسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بصقبه»، وفي «أصول

(١) مَرَّ بيانه في تعليق المصنف على «عمدة الأحكام».

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ١٤٠). وحديث أبي جهيم مَرَّ تخريجه قريباً. ومن رواية أبي الحويرث، انظر: «مسند الشافعي»: ص ١٢. ومن رواية موسى بن عقبة، انظر: «سنن الدارقطني» (١: ٣٢٥) حديث رقم «٦٧٤».

(٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٢٠٣). والحديث أخرجه البخاري (٢٢٥٨، ٦٩٧٧)، وأبو داود (٣٥١٦)، والنسائي (٤٧٠٢)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، وأحمد (٣٩: ٢٩٨)، وابن حبان (٥١٨٠).

الترمذي» وروى إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع قال: وسمعتُ محمداً يقول: كلا الحديثين عندي صحيحٌ يعني هذا، وحديثُ عمرو بن الشريد عن أبيه، وقد تقدم التنبيه عليه، ولم ينبه على كُُلِّ منهما صاحبُ «الأطراف» في الموضعين.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة عطاء بن يسارٍ مولى ميمونة عن أبي قتادة، في حديثِ قِصَّةِ الحمارِ الوحشيّ، رواه البخاريُّ في الذبائح والأطعمة^(١)، فقال رضي الله عنه: صوابه في الهبة.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة محمد بن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهريّ، عن أبي هريرة في حديث: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً» الحديث، رواه البخاري في الصوم، عن إسماعيل وعبد الرحمن بن يوسف، يعني عن مالك عنه به^(٢)، فقال رضي الله عنه: حديثٌ «من قام رمضان إيماناً واحتساباً»، لم يخرجْ البخاريُّ في الصوم عن إسماعيل، وإنما أخرجه في الإيَّان عن إسماعيل، ولم يذكر المصنّف روايةَ البخاري التي في الإيَّان.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزيّ [١١٧/ب] في ترجمة عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث: «الإيَّانُ بضعٌ وستون» وفي

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٢٦١). والحديث أخرجه البخاري (٢٥٧٠)،

(٥٤٠٧)، ومسلم (١١٩٦)، والترمذي (٨٤٨).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٣٢٩). والحديث أخرجه البخاري (٣٧)،

(٢٠٠٩)، ومسلم (٧٥٩)، وأبو داود (١٣٧١)، والترمذي (٨٠٨)، وأحمد (١٦: ٢٠٦)،

(١٢: ٢٢٥)، والنسائي (١٦٠٢)، وابن حبان (٢٥٤٦).

حديث حماد: «بضع وسبعون شعبة»^(١) فقال رضي الله عنه: يُزادُ عليه: وفي حديث عبيد الله بن سعيد، وعبد بن حميد بضع وسبعون، وكذلك سهيل يعني من غير طريق حماد، وكذلك محمد بن عبيد الله المخزومي.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي في ترجمة سعيد بن يسار أبي الحباب، عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث: «من تصدَّق بتمرة من كسب طيب» الحديث، رواه البخاري في التوحيد، وقال: ورقاء عن عبد الله بن دينار يعني عنه به^(٢)، فقال رضي الله عنه وفي «البخاري» في الزكاة في الصدقة من كسب طيب، وقال: ورقاء عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه أيضاً على قول المزي في ترجمة سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في حديث: قَدِمَ الطُّفِيلُ بْنُ عَمْرِو الدُّوسِيِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فقال: «إِنْ دُوسًا قَدْ عَصَتْ» الحديث، رواه البخاري في الدعوات، عن علي بن عبد الله عن سفيان به^(٣). فقال رضي الله عنه: يُزادُ على

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٩: ٤٢٩). وحديث «بضع وستون» أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٥٨: ٣٥)، والترمذي (٢٦١٤)، وابن ماجه (٥٧)، وابن حبان (١٦٦). وحديث «بضع وسبعون» أخرجه مسلم (٥٨: ٣٥)، وأبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، والنسائي (٥٠٠٤)، وابن ماجه (٥٧)، وأحمد (٢١٢: ١٥)، وابن حبان (١٦٦).
(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٠: ٧٥). والحديث أخرجه البخاري (١٤١٠)، (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤)، والترمذي (٦٦٢)، والنسائي (٢٥٢٥)، وابن ماجه (١٨٤٢)، وابن حبان (٢٧٠)، وأحمد (١٤: ١١٥).

(٣) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٠: ١٧٠) و(١٠: ١٧٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٩٣٧، ٤٣٩٢، ٦٣٩٧)، وأحمد (٢٦٦: ١٢)، وابن حبان (٩٧٩).

المصنّف حديثُ أبي نعيمٍ في «المغازي» في قصّةِ دوسٍ، قال البخاريُّ: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن ابن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة، قال: جاء الطفيلُ بن عمرو إلى النبي ﷺ فقال: «إن دوساً» فذكر الحديث ولم يذكره المصنّف.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزيّ في ترجمة محمّد بن مسلم بن شهاب الزهريّ عن الأعرج عن أبي هريرة في حديث: «استبَّ رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين» [١١٨/أ] الحديث، رواه البخاريُّ في التوحيد والرقاق، عن يحيى بن قزعة، وعبد العزيز بن عبد الله، كلاهما عن إبراهيم بن سعيد عن الزهريّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والأعرج، كلاهما عن أبي هريرة به^(١).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاريُّ أيضاً، عن يحيى بن قزعة، عن إبراهيم بن سعيد، عن الزهريّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والأعرج، كلاهما عن أبي هريرة، في ترجمة ما يُذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي. ومنه: ما كتبه في ترجمة محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقد ذكر المزيّ في هذه الترجمة ثلاثة أحاديث^(٢).

(١) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الاطراف» (١٠: ٢١٦). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الخصومات (٢٤١١)، والرقاق (٦٥١٧)، والتوحيد (٧٤٧٢)، وأخرجه مسلم (٢٣٧٣)، وأبو داود (٤٦٧١)، وأحمد (١٣: ٢٩).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١١: ٤٦)، وأرقام الأحاديث فيه (١٥٢٥٧، ١٥٢٥٨، ١٥٢٥٩).

الحديث الأول: «كان النبي ﷺ يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين...» =

قال شيخنا: ترك المصنّف من هذه الترجمة حديث: «من أدرك من الجمعة ركعةً فليصلّ إليها أخرى»^(١) وقد أخرجه ابنُ ماجه في أبواب الجمعة، عن محمد بن الصباح، عن عمر بن حبيب، عن ابن أبي ذئب، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ولم يذكره المصنّف هنا، وذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكره المصنّف هنا وذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة^(٢)، ولم ينه هناك على الجمع بين أبي سلمة وسعيد.

ومنه: ما كتبه على ترجمة هشام الدستوائي، عن يحيى بن كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة في «.....»^(٣) بينما النبي ﷺ بالعشاء قال: سمع الله لمن حمده، وقال: اللهم نج عياش بن أبي ربيعة قال المزني: رواه البخاري في التفسير عن معاذ بن فضالة، عن هشام بن يحيى بن أبي كثير، قال: قال أبو القاسم [في أطراف البخاري]^(٤): لم أجده ولا ذكره أبو مسعود^(٥)، قال شيخنا رضي الله عنه: ما ذكره أبو القاسم في حديث البخاري أنه لم يجده يعني في التفسير، صحيح، ولكن البخاري أخرجه في الدعوات، عن معاذ ابن فضالة، عن هشام عن يحيى

= والحديث الثاني: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه...».

والحديث الثالث: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة...».

(١) أخرجه ابن ماجه (١١٢١) من هذه الطريق.

(٢) في الأصل بعد هذا: «ولم يذكره المصنّف هنا وذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة» ولعله سهو من المؤلف.

(٣) في الأصل بضعة كلمات مطموسة لم يتم استدراكها.

(٤) مطموسة في الأصل وهكذا قدرناها

(٥) انظر: «تحفة الأشراف» (١١: ٨١) وهو الدمشقي صاحب «الأطراف». والحديث أخرجه

البخاري (٦٣٩٣، ٦٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥)، وأحمد (٤٣٩: ١٦).

ابن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا قال: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمَدَهُ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ قَنَتَ اللَّهُمَّ أَنْجِ..» فذكره إلى قوله «كُنِّي يَوْسُفَ»^(١) وفات ذلك المصنّف فلم يذكره.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول المزي، في ترجمة بشير بن يسار عن رجالٍ من أصحابِ النبي ﷺ في حديث: «إنهم قالوا: رَخَّصَ النبي ﷺ في العرايا بخرصها»، رواه النسائي في البيوع عن قتيبة عن ليث عن يحيى بن سعيد عن بشير ابن يسار، عن أصحابِ النبي ﷺ فذكره^(٢)، فقال رضي الله عنه: لم يُعَلِّمْ صاحبُ «الأطراف» لمسلم، وقد أخرج الحديث المذكور في البيوع، فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا ليث.

(ح) وأخبرنا ابنُ رمح، قال: أخبرنا الليث، عن يحيى بن سعيد، عن بشير ابن يسار، عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ أنهم قالوا: رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ في بيعِ العريّة بخرصها تمرّاً، قال مسلم: وأخبرنا محمد بن المثنى، وإسحاق بن إبراهيم، وابنُ أبي عمر جميعاً، عن الثقيّ قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول: أخبرني بشيرُ ابنُ يسار، عن بعضِ أصحابِ النبي ﷺ من أهلِ داره أن النبي ﷺ نهى، وساق الكلامَ عليه، وكان ينبغي لصاحبِ «الأطراف» أن يُنبّه على ذلك.

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «تجريد أسماء الصحابة» للحافظِ الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، في قول المصنّف: ولد سنة عشرٍ من الهجرة^(٣)، فقال رضي الله عنه: فائدة، ذكر ابنُ الأثير في ترجمة هذا

(١) أخرجه البخاري (٦٣٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٢).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف» (١١: ١٣٠). والحديث أخرجه مسلم (١٥٤٠) والنسائي

(٤٥٤٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤: ٣٠)، والبيهقي (٥: ٥٠٥).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢).

عن أبي [١١٨/ب] نعيم ما يقتضي أنه وُلِدَ قبل الهجرة بسنة، وردَّ ابنُ الأثير ذلك بتاريخ تزويج عبد الرحمن بن عوفٍ لأمِّ إبراهيم هذا^(١). انتهت.

ومنه^(٢): ما كتبه رضي الله عنه على «التجريد» أيضاً في ترجمة إبراهيم بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ في قول المصنّف: قبطني، وقيل: اسمه هرمز، وقيل: أسلم^(٣)، فقال رضي الله عنه: ذكر المصنّف في الكنى من هذا الكتاب أن اسمه صالح^(٤)، وفي «أسد الغابة»: قيل: اسمه ثابت^(٥).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «التجريد» أيضاً، في ترجمة إبراهيم ابن عباد بن أساف الأنصاري^(٦)، فقال رضي الله عنه: إبراهيم بن عباد ذكره ابن الأثير في «كتابه» وقال: أخرجه أبو عمر - يعني ابن عبد البر - وأبو موسى^(٧)، وما

(١) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٥٨).

وانظر: ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف في «الطبقات الكبرى» (٥: ٥٥)، و«التاريخ الكبير» (١: ٢٩٥)، و«الجرح والتعديل» (٢: ١١١)، و«الثقات» لابن حبان (٤: ٤)، و«رجال صحيح البخاري» (١: ٥٥)، و«رجال صحيح مسلم» (١: ٤٢)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١: ٢١٢)، و«الاستيعاب» (١: ٦١)، و«تاريخ دمشق» (٧: ٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢: ١٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤: ٢٩٢).

(٢) هذه الفوائد وما بعدها هي استدراكات وتعقبات على كتاب «التجريد» للذهبي، ولم يذكرها الجلال في ترجمته.

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢).

(٤) المصدر السابق (٢: ١٦٤).

(٥) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٥٦).

(٦) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢).

(٧) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٥٧). وانظر ترجمته أيضاً في «الإصابة» (١: ١٧٢).

ذكره عن ابن عبد البر لم أقف عليه في «الاستيعاب»^(١).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الذهبي في ترجمة إبراهيم بن نعيم النحام العدوي، وهذا تصنيف في الحديث، والصحيح: أن عبداً لابن نعيم بن النحام، فصَحَّفَ لإبراهيم^(٢)، فقال رضي الله عنه: صحَّح ابن الأثير خلاف ما صحَّحه المصنِّفُ فقال: ذكر البخاري إبراهيم بن نعيم النحام، وقال هو العدوي، قُتِلَ يومَ الحرة^(٣)، وقد ترجمَ له أبو بكر بن أبي عاصم في «كتاب الأحاد والمثاني»، فقال: إبراهيم بن نعيم النحام، وطَوَّلَ الكلامَ على ذلك^(٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي لما عدَّ جماعةً من الصحابة اسمَ كُلِّ منهم أبيض، فقال رضي الله عنه: في «كتاب ابن الأثير»: أبيض ذكره عبدان المروزي، وقال: أراه من الأنصار، ذكر له حديثاً في العبادة^(٥).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في عدِّه الأخنس بن شريق من الصحابة^(٦)، فقال رضي الله عنه: ذكر الأخنس بن شريق في الصحابة ليس بصحيح، فلم يثبت قطُّ أن الأخنس بن شريق أسلم، وقد ذكر السُّدِّيُّ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ إلى ﴿أَلِمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، نزلت في الأخنس بن شريق، قال: واسمه أبي، وأنه جاء إلى رسول الله ﷺ فأظهر الإسلامَ

(١) انظر: «الاستيعاب» (١: ٦١).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣). وانظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» (٥: ١٧٠).

(٣) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٦٠).

(٤) انظر: «الأحاد والمثاني» (٢: ٦٦).

(٥) انظر: «أسد الغابة» (١: ١٦٥).

(٦) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١١).

وقال: الله يعلمُ أني صادقٌ، ثم هربَ بعد ذلك، فمرَّ بقومٍ من المسلمين، فحرقَ لهم زرعاً وقتل حُرّاً، فنزلت فيه الآياتُ المذكورة^(١)، قال ابنُ عطيةَ بعد حكايته ذلك: ما ثبت قطُّ أن الأخنسَ [١١٩/أ] أسلم^(٢). انتهى. وبتقديرِ إسلامِهِ يكونُ مُرتداً فلا يُعدُّ في الصحابةِ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي: الأخنس بن نوفل، فقال رضي الله عنه: ترك الأخنس بن نوفل، وقد ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في وفدِ سُليم^(٣).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبي: الأزرقُ عبدُ الحارثِ بنِ كلدَةَ، ذكره السهيلي^(٤)، فقال رضي الله عنه: ذكر ابنُ إسحاقٍ في «المغازي» الأزرقُ هذا وقال: هو أبو عتبة، وكان إلى كلدَةَ، ثم صار بعده حليفاً في بني أمية، ومقتضى هذا أنه لم يكن عبداً للحارثِ بنِ كلدَةَ، خلافَ ما ذكره السهيلي^(٥).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي: أسلم بن عبيد، فقال رضي الله عنه: أسلم بن عبيد، ذكره الحافظُ الدِّمياطي في السيرة في موالي رسولِ الله ﷺ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي إسماعيلَ الذي نزل البصرة، فقال رضي الله عنه: ذكر ابنُ الأثير: «إسماعيلُ رجلٌ من الصحابةِ نزل البصرة إن كان

(١) انظر: «جامع البيان» (٤: ٢٢٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢: ٣٦٤)، وتفسير الثعلبي (٢: ١١٩).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية «المحرر الوجيز» (١: ٢٧٩).

(٣) في «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠٨) «الأخنس بن يزيد».

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٢).

(٥) انظر: «الروض الأنف» (٣: ١١٦).

محفوظاً، وساق له حديثاً فيه تصريحه بالسماع أنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يلج النارَ رجلٌ صلَّى قبل طلوعِ الشمسِ وقبل غروبها»، ولم يذكره من طريق يزيد بن هارون في الرواية الأولى، ثم قال: ورواه مرثد بن هارون، عن ابن أبي خالد، فقال فيه: قال رجلٌ من أهل البصرة يقال له: إسماعيل، ولم يذكر ابن الأثير اسمَ الأب^(١).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي: أنس بن قيس، فقال رضي الله عنه: أنس بن قيس بن المنتفق بن عامر بن عقيل، قَدِمَ في وفدِ عقيل بن كعب فبايع وأسلم، ذكره ابن سعد في «الطبقات»^(٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي حيث وَحَّدَ بين أوس بن أوس الثقفي، وقيل: ابن أبي أوس، وبين أوس بن أبي أوس الذي نزل الشام، وقال في هذا الثاني: هو الذي قبله؛ لأنه ثقفي^(٣)، فقال [١١٩/ب] رضي الله عنه ليس هو الذي قبله؛ لأن الذي قبله نزل الطائف، وله أحاديث، وهو ابنٌ حذيفة، وهذا نزل الشام وله حديث، وقد غاير المصنّف بينهما في «التذهيب».

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قول الذهبي: بسبس الجهنّي

(١) انظر: «أسد الغابة» (١: ٢١٩). والحديث أخرجه أبو داود (٤٢٧) كما في «أسد الغابة».

وانظر: «جامع المسانيد والسنن» (٦: ٣٠٠)، فقد أشار إلى تخريج الحديث.

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠١).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٤).

وانظر: ترجمة أوس بن أوس الثقفي في «التاريخ الكبير» (٢: ١٦)، و«الجرح والتعديل» (٢):

٣٠٣، و«معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٢٦)، و«الثقات» لابن حبان (٣: ١٠)، و«معرفة

الصحابة» لأبي نعيم (١: ٣٠٥)، و«أسد الغابة» (١: ٣١٢).

الأنصاري^(١)، فقال رضي الله عنه: في «سنن أبي داود» وسماه بسبسة - بهاء التأنيث - ذكره في باب في نعت العيون^(٢)، وقد ذكر القاضي عياض أنه في رواية مسلم وأبي داود: بسيسة - بضم الباء الموحدة والياء آخر الحروف بين السينين ساكنة^(٣) - وقد ذكر المصنف بعد ذلك بسيسة^(٤)، وصحح أنه بسبس أو بسبسة، وهذا خلاف ما ذكره القاضي.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في عد بسر بن أرطاة من الصحابة^(٥)، فقال رضي الله عنه: بسر بن أرطاة، ويقال: ابن أبي أرطاة، مختلف في صحبته، وفي «الكامل» قال يحيى بن معين: أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر ابن أبي أرطاة سمع من النبي ﷺ^(٦).

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٤٨٩). وانظر: ترجمة بسبس الجهني في: «الطبقات الكبرى» (٣: ٥٦٠)، و«الاستيعاب» (١: ١٩٠)، و«أسد الغابة» (١: ٣٧٣، ٣٧٩)، و«الإصابة» (١: ٤٢٠)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١: ٤٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦١٨) عن أنس، وأيضاً أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (١: ٢٢٦) وأبو عوانة في مستخرجه (٤: ٤٥٩) بلفظ «بسبسة».

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦: ١٦٤). وقد أخرجه مسلم (١٩٠١)، وأحمد (١٩: ٣٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ١٦٩) بلفظ «بسيسة».

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٤٩).

(٥) المصدر السابق (١: ٤٨).

(٦) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢: ١٥٣). وانظر: ترجمة بسر بن أبي أرطاة إضافة إلى المصدرين

السابقين في: «الطبقات الكبرى» (٧: ٤٠٩)، و«التاريخ الكبير» (٢: ١٢٣)، و«الجرح

والتعديل» (٢: ٤٢٢)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٨٣)، و«تاريخ دمشق» (١٠: ١٤٤)، و«أسد الغابة» (١: ٣٧٣)، و«الإصابة» (١: ٤٢١)، و«تهذيب الكمال» (٤: ٥٩).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولٍ الذهبيّ: تميمٌ بنُ زيدٍ أخو عبد الله الأنصاريّ المازنيّ^(١)، فقال رضي الله عنه: قولُ المصنّف: تميمٌ بنُ زيدٍ أخو عبد الله الأنصاريّ، يخالفه ما جزم به في ترجمة عبّاد بن تميمٍ من أنّ تميماً بنَ غزِيّة بن عمرو، فعلى تقديرٍ ما ذكره هنا يكون تميمٌ أخا عبد الله، ونسبه نسبه، وعلى تقديرٍ ما ذكره في ترجمة عبّاد يكون تميمٌ أخا عبد الله لأُمّه^(٢).

ومنه: اعترضه رضي الله عنه على قولٍ الذهبيّ في ترجمة ثعلبة بن حاطبٍ، وقيل: قُتِلَ يومَ أحدٍ^(٣). فقال رضي الله عنه: يُتَعَجَّبُ من المصنّف في اقتصاره على قوله: وقيل: قُتِلَ يومَ أحدٍ، وهذا أحدُ المُتَّخِذِينَ لمسجدِ الضرارِ، واتخاذُ مسجدِ الضرارِ كان في رجب سنة ثمانٍ قُبيلَ خروجِ النبيّ ﷺ لغزوةِ تبوك، وفيه نزل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥]، وهذا إنما نزل في غزوةِ تبوك، وأيضاً ففي «الاستيعاب» أن ثعلبة عاش إلى أيامِ عمر، وقيل: مات [١٢٠/أ] في خلافة عثمان^(٤).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولٍ الذهبيّ: حجاجُ بن عمرو الأسلميُّ

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٥٩). وانظر: ترجمة تميم بن زيد في: «الثقات» لابن حبان

(٣: ٤١)، و«معركة الصحابة» لابن منده (١: ٣٢١)، و«معركة الصحابة» لأبي نعيم

(١: ٤٥٢)، و«الاستيعاب» (١: ١٩٥)، و«أسد الغابة» (١: ٤٣١)، و«تهذيب الكمال»

(٤: ٣٢٩)، و«الإصابة» (١: ٤٩٠).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩١).

(٣) المصدر السابق (١: ٦٦).

(٤) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١: ٢١٠). وانظر ترجمة ثعلبة بن حاطب في: «الطبقات

الكبرى» (٣: ٤٦٠)، و«الثقات» لابن حبان (٣: ٤٦)، و«معركة الصحابة» لأبي نعيم (١:

٤٩٤)، و«أسد الغابة» (١: ٤٦٢).

والدُّ حجاج، له حديثٌ، رواه عنه عروة^(١)، فقال رضي الله عنه: حجاجٌ والدُّ حجاج الذي روى عنه عروة، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عروة عن حجاج بن حجاج عن أبيه: «أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما يذهبُ عني مذمة الرضاع»^(٢) الحديث، فكان ينبغي أن يُعلم المصنّف علامة أبي داود والترمذي والنسائي، وقول المصنّف: له حديثٌ رواه عنه عروة، يعودُ الضميرُ على حجاج ولده لا على حجاج الصحابي، فإن عروة إنما رواه عن حجاج ابن حجاج عن أبيه.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي: حصين بن نمير، فقال رضي الله عنه: لم يذكر ترجمة حصين بن نمير، وهو من الصحابة، وفي «السنن الكبير» للبيهقي في باب ما يحرمُ الدُم من الإسلام زنديقاً كان أو غيره، فأُسند عن ابن إسحاق في قصة تبوك من هم من المنافقين برّجه النبي ﷺ على الثنية، قال ابن إسحاق: وأمرهم أن يدعو حصين بن نمير، فقال له: ويحك ما حملك على هذا؟ إلى أن قال حصين: فإني أشهد اليوم أنك رسولُ الله، وأني لم أومن بك قطُّ قبل الساعة يقيناً، فأقاله رسولُ الله ﷺ عشرته بقوله الذي قال^(٣).

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٢٢). وانظر ترجمة حجاج بن عمرو الأسلمي في: «الطبقات الكبرى» (٤: ٣١٨)، و«أسد الغابة» (١: ٦٩٣)، و«تهذيب الكمال» (٥: ٤٤٤). وترجمة حجاج بن حجاج الأسلمي في «التاريخ الكبير» (٢: ٣٧٢)، و«الجرح والتعديل» (٣: ١٥٧)، و«تهذيب الكمال» (٥: ٤٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢: ١٩٩).
(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٦٤)، والترمذي (١١٥٣)، والنسائي (٣٣٢٩)، وابن حبان (٤٢٣٠)، والدارمي (٢٣٠٠)، وأحمد (٧: ٢٥)، وأبو يعلى (٦٨٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٧٦٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٣٤٥).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على قول الحافظ الذهبي في ترجمة حكيم الأشعري^(١)، قال عليه السلام: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن بالليل، ومنهم حكيم إذا لقي العدو..» وذكر الحديث، أخرجه مسلم^(٢).

فقال رضي الله عنه: وأخرجه البخاري أيضاً في غزوة خيبر، فقال: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، حدثنا يزيد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، فساق الحديث، وفيه: وقال أبو بردة [١٢٠/ب] عن أبي موسى، قال النبي عليه السلام: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون بالليل، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار، ومنهم حكيم إذا لقي الخيل - أو قال: العدو -»^(٣) وساق نفسه، ولا يعتقد من قول البخاري: وقال أبو بردة، إنه تعليق، فأبو بردة الحديث مسند إليه بالسند السابق.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الحافظ الذهبي: «حنيفة والد حذيم، لهما صحبة، ولحنظلة ابن ابنه. حنيفة الرقاشي عم أبي حرة»^(٤)، فقال رضي الله عنه: وهم المصنف في بعض سطر في مواضع: أحدها: جعله حنيفة هو الصحابي

(١) انظر: ترجمة حكيم الأشعري في «أسد الغابة» (٢: ٥٦)، و«الإصابة» (٢: ١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩٩) عن أبي موسى.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٣٢) عن أبي موسى. وأخرجه أيضاً أبو يعلى (٧٣١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤: ١٨٢).

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٤٣). وانظر ترجمة أبي حرة حنيفة الرقاشي في: «الكنى والأسماء» لمسلم (١: ٢٦٦)، و«معرفة الصحابة» لابن منده (١: ٤٢٤)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢: ٨٨٢)، و«أسد الغابة» (٢: ٩٠)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص ٩٨.

- يعني حنيفة الثاني - وليس كذلك، إنما هذا تابعي، يروي عن عمّه، وعمّه لا يُعرفُ اسمُهُ. الثاني: أنه قال: عمُّ أبي حُرّة وإنما أبو حُرّة كنية حنيفة المذكور. الثالث: أنه غايرَ بين حنيفة وأبي حُرّة فجعلهما رَجُلَيْنِ وهما رجلٌ واحدٌ، وصوابُ الكلام أن يُقال: عمُّ أبي حرة الرقاشي، وقد ذكره في عمِّ فلان في آخر الكتابِ على الصوابِ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في قوله: خزيمة بنُ أوسٍ النجاري^(١) أخو مسعود، قال موسى بن عقبة: إنه بدري، وهو أبو خزيمة، فقال رضي الله عنه: وقد ذكر ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» أن اسمه الحارث، قال ابنُ عبد البرِّ: وهذا لا يُوقَفُ له على اسمٍ على صحّة، وهذا هو الذي قال فيه ابنُ شهابٍ عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، قال: وجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري هكذا في «الاستيعاب»، لكنَّ ابنَ شهابٍ اختلَفَ عليه، فرواية شعيب عن الزهريِّ مع خزيمة الأنصاري، وكذلك رواه يونس عن ابنِ شهابٍ، ورواه عبدُ الرحمن بنُ خالدٍ مع أبي خزيمة الأنصاري، وتابعه إبراهيم في رواية ابنه يعقوبَ وموسى، وقال أبو ثابت: حدثنا إبراهيم عن ابنِ شهابٍ، وقال: مع خزيمة أو أبي خزيمة [١٢١/أ] ذكر ذلك كُله البخاري في التفسير، في آخر سورة التوبة^(٢).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على قولِ الذهبي في ترجمة ذي البجادين

(١) انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٣: ٤٩٠)، و«الاستيعاب» (٢: ٤٤٩)، و«أسد الغابة»

(٢: ١٧٠)، و«الإصابة» (٢: ٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٧٩، ٤٩٨٦، ٤٩٨٩، ٧١٩١، ٧٤٢٥)، والترمذي (٣١٠٣)، وأبو

يعلى (٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٦٠) عن زيد بن ثابت.

عبد الله الذي توفي في غزوة تبوك، فصلّى عليه النبي ﷺ ورفع يديه فقال: «اللهم إني أمسيتُ عنه راضياً فارضُ عنه» حديثٌ صحيح^(١). فقال رضي الله عنه: ونزل النبي ﷺ في قبره ودّلاه له أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وقال لهما رسول الله ﷺ: «أُذِنَا إِلَيَّ أَخَاكُمَا، فدلّياه، فلما هنا كشفه، قال: اللهم إني قد أمسيتُ عنه راضياً فارضُ عنه»، رواه ابن إسحاق من حديث ابن مسعود، فقال عبد الله بن مسعود: فليتني كنتُ صاحبَ الحفرة^(٢).

ومنه: اعترضه رضي الله عنه على قول الذهبي في ترجمة ذي الخويصرة التميمي أنه القائل: يا رسول الله اعدل^(٣). فقال رضي الله عنه: وقع في باب من ترك مثل الخوارج للتألف من «البخاري» أن القائل: «اعدل» هو عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، وقد ذكره المصنّف في عبد الله، وأشار إلى هذه الموضع، وقال: إنه ذو الخويصرة.

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٦٨). وانظر: ترجمة «ذي البجادين» في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦٣٦)، و«الاستيعاب» (٣: ١٠٠٣)، و«أسد الغابة» (٢: ٢١٣)، و«الإصابة» (٤: ١٣٩).

(٢) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٥٢٧). والحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١: ٥٢٤) عن محمد بن عمر، وانظر: «الاستيعاب» (٣: ١٠٠٣) والقائل ابن مسعود. وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩١١١) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وفيه أن القائل هو أبو بكر وليس ابن مسعود.

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ١٦٩). وانظر ترجمة ذي الخويصرة في: «أسد الغابة» (٢: ٢١٤)، و«غوامض الأسماء المبهمة» (٢: ٥٤٣)، و«الإصابة» (٢: ٣٤٣). والحديث أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤)، وابن حبان (٦٧٤١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩٦) عن أبي سعيد الخدري.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي صحابياً يسمى ذو النخامة^(١)، فقال رضي الله عنه: ذو النخامة، صحابي، ذكر ابن أبي الدنيا في آخر كتاب المرض والكفارات: حدثنا عبد الله هو ابن أبي الدنيا، قال: حدثنا إسماعيل بن الحارث، قال: حدثنا كثير بن هشام، عن الربيع بن صبيح، عن غالب القطان: «أن النبي ﷺ دخل على ذي النخامة وهو موعوك، فقال: منذ كم؟ فقال: منذ سبع يا رسول الله، فقال: اختر إن شئت دعوت الله لك أن يعافيك، وإن شئت صبرت ثلاثاً فتخرج منها كيوم ولدتك أمك، قال: بل أصبر يا رسول الله»^(٢). انتهى. هذا مرسل، قال القطان: روي عن أنس فيما قيل فيكون تابعياً أو أكثر روايته عن التابعين، وهو ثقة، أخرج له الصحيحان والربيع بن صبيح مختلف فيه، قال فيه: سمعت أنه من سادات [١٢١/ب] المسلمين، وكثير بن هشام ثقة، أخرج له مسلم، وأخرج له البخاري في كتاب الأدب، وإسماعيل بن أبي الحارث هو إسماعيل بن أسد ثقة، فالسند صحيح، وليس فيه إلا الإرسال.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في باب الرء صحابياً، فقال رضي الله عنه: الربيع بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن عقيل، قدم في وفد عقيل ابن كعب، فبايع وأسلم، ذكره ابن سعد في «الطبقات» في ذكر وفد عقيل ابن كعب^(٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في باب الزاي صحابياً، فقال

(١) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٣٤٩)، وذكر الحديث من رواية ابن أبي الدنيا، وقال: في

إسناده ضعف مع إرساله، وقال: «ذو النخامة، لا أعرف اسمه».

(٢) انظر: «المرض والكفارات» لابن أبي الدنيا: ص ١٩٥.

(٣) «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠١)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٣٨٢).

رضي الله عنه: يُزَادُ: زيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الْهَلَالِيِّ، ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَةِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ذكره ابنُ سَعْدٍ في «الطبقات» في وفدِ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ، وقال: «لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، تَوَجَّهَ إِلَى مَنْزِلِ مَيْمُونَةَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَهَا». وساقَ بَقِيَّةَ الْحِكَايَةِ^(١).

ومنه: زِيَادُتُهُ رضي الله عنه على الذهبي في البابِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: زيدٌ - غير منسوبٍ - ليحيى بنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، ذكر أبو داود في «سننه» ما يقتضي أنه صحابيٌّ، فقال في بابِ مَنْ فَاتَهُ - يعني ركعتي الفجر - متى يقضيهما؟ بعد إخراجِه من طريق محمد بن إبراهيم السهمي، عن قيس بن عمرو، قال: رأى رسولُ الله ﷺ رجلاً يُصَلِّي بعدَ الصبحِ ركعتين، فذكر الخبر^(٢)، ثم قال في آخرِ البابِ: روى عبدُ ربِّهِ ويحيى بنُ سَعِيدٍ هذا الحديثَ «أَنَّ جَدَّهُمَا زَيْدًا صَلَّى مع النَّبِيِّ ﷺ»^(٣)، هذا كلامُ أبي داود، فإن ثبت ذلك، كان زيدُ المذكورُ صحابياً، ولم يذكره، وهذا موضعه.

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قولِ الذهبي في باب العين: عبدُ الله بنُ أَصْرَمَ^(٤)، فقال رضي الله عنه: فائدةٌ كان اسمُ عبدِ الله بنِ أَصْرَمَ عبدَ عوفٍ، فسماه النبي ﷺ عبدَ الله^(٥). انتهت.

ومنه: اعتراضُه رضي الله عنه على قولِ الحافظِ الذهبي في البابِ [١٢٢/أ]

(١) «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠٩). وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٤٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٦٧)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٤: ١٧٦).

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٦٨).

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩٧).

(٥) انظر: «أسد الغابة» (٣: ١٧٥)، و«الإصابة» (٤: ٨).

المذكور: عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصَّمَّة^(١)، فقال رضي الله عنه: لم يقل أحد في عبد الله بن جهيم أنه ابن الحارث بن الصَّمَّة، وإنما ذهب ابن عبد البر وابن الأثير إلى أن أبا جهيم بن الحارث بن الصَّمَّة غير أبي جهيم عبد الله بن جهيم، وذهب أبو نعيم وابن منده وغيرهما إلى أنَّهما واحدٌ، والذين قالوا: إنها واحدٌ لم يجعلوا في نسبِه جهيمًا، ورُكِّبَ المصنَّف من قول من قال: إنها واحدٌ وأن اسمه عبد الله بن جهيم هذا التركيب، ويلزم أن يكون جدُّه الحارث صحابياً، وأن يكون عبد الله صحابياً، فجهيمٌ إن كان صحابياً فهلاً عدَّه من الصحابة، ولم يعدَّ أحدٌ في الصحابة جهيمًا، وإن لم يكن من الصحابة فهذا من الغريب أن يكون الجدُّ صحابياً، وابنُ الابنِ صحابياً، والمتوسِّطُ الذي هو الابنُ غير صحابيٍّ، ولا يُعرف ذلك في بيت من بيوت الصحابة - رضي الله عنهم - فيتبيَّن بذلك أن الذي قاله المصنَّف خطأ لا توقَّف فيه^(٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في الباب المذكور: عبد الله بن صفوان بن قدامة التميمي، وقدَّ مع أبيه، وكان اسمه عبد العزى^(٣)، فقال رضي الله عنه: الذي كان اسمه عبد العزى إنما هو عبد الرحمن بن صفوان،

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٠٢).

(٢) انظر ترجمة عبد الله بن جهيم في: «الكنى والأسماء» لمسلم (١: ١٩٥)، و«الجرح والتعديل» (٥: ٢١)، و«أسماء من يعرف بكنيته» للأزدي (٣٦)، و«رجال صحيح مسلم» (١: ٣٤٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦١١) و(٥: ٢٨٤٧)، و«الاستيعاب» (٣: ٨٨٢) و(٤: ١٦٢٥)، و«التعديل والتجريح» للباقي (٣: ١٢٦١)، و«أسد الغابة» (٣: ٢٠٢) و(٦: ٥٨)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١: ١٥٥)، و«الإصابة» (٤: ٣٩) و(٧: ٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢: ٦١).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣١٩).

وفي «الاستيعاب» لابن عبد البر: عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة التميمي: كان اسمه عبد العزى فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وكان قدِمَ مع أبيه صفوان، ومع أخيه عبد الله على النبي ﷺ^(١).

ومنه: ما أفاده رضي الله عنه على قول الذهبي في الباب المذكور: عبد الله ابن منيب الأزدي، له حديث في «الأفراد» لابن أبي عاصم، وكأنه مرسل^(٢). فقال [١٢٢/ب] رضي الله عنه: فائدة: أسند الثعلبي في تفسير سورة الرحمن من حديث عبد الله بن منيب الأزدي، قال: «تلا علينا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، قلنا: يا رسول الله وما ذاك الشأن؟ قال: يغفر ذنباً، ويفرج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين»^(٣)، فإن كان الحديث الذي ذكره ابن أبي عاصم في «الأفراد» هو هذا، فلا إرسال فيه لظهور ما يُخالف الإرسال، وإن كان غيره فليُصَف هذا إليه. انتهت.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في الباب المذكور: عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو الأوسى الخطمي^(٤)، فقال رضي الله عنه: لم يذكر

(١) «الاستيعاب» (٣: ٩٢٨). وانظر ترجمة عبد الله بن صفوان بن قدامة التميمي في: «معرفة

الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٦٨٨)، و«أسد الغابة» (٣: ٢٨١)، و«الإصابة» (٤: ١١٤).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٣٧). وانظر: ترجمة عبد الله بن منيب الأزدي في «الجرح

والتعديل» (٥: ١٥٢)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٢: ١١٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي

نعيم (٤: ١٧٨٥)، و«الاستيعاب» (٣: ٩٩٨)، و«أسد الغابة» (٣: ٣٩٩)، و«الإصابة» (٤: ٢١١).

وكلهم ذكروا الحديث الذي أشار إليه المصنف.

(٣) أخرجه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٩: ١٨٤).

وقد أخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١: ٤٥١، ٤٥٢، ٣٧٥: ٣٧٥)، والطبري

في «جامع البيان» (٢٣: ٤٠).

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٤١).

خلافاً في صحبة عبد الله بن يزيد الخطمي، وقد أنكرها مصعب الزبيري، وقيل: له رؤية^(١).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في الباب المذكور: عبد الله ابن يزيد القاري^(٢)، فقال رضي الله عنه: عبد الله بن يزيد القاري، هو عبد الله بن يزيد الخطمي، جزم بذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد في كتابه «الغوامض في المبهمات» فأسند حديث عائشة من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن رجلاً قام من الليل فقرأ فرفع صوته بالقرآن، فذكره، قال الحافظ عبد الغني: الرجل هو عبد الله بن يزيد الخطمي، والحجة في ذلك: ما أسند إلى عمرة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ سمع قراءة عبد الله بن يزيد الأنصاري، فذكر الحديث^(٣)، فإن قيل: لا حجة لعبد الغني في ذلك؛ لأنه ليس في حديث عمرة عن عائشة أنه عبد الله بن يزيد الخطمي، وإنما فيه الأنصاري، قلنا: لا يعرف في الصحابة عبد الله بن يزيد الأنصاري إلا الخطمي، فلذلك جزم الحافظ عبد الغني بذلك، وقول المصنف: عبد الله بن يزيد القاري، كأنه [١٢٣/أ] لم يقف على أنه أنصاري، ولو وقف على ذلك لقال كما قال الحافظ عبد الغني.

(١) انظر: ترجمة عبد الله بن يزيد بن زيد الخطمي في «الطبقات الكبرى» (٦: ١٨)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٢: ١١٣)، و«الثقات» لابن حبان (٣: ٢٢٥)، و«الإصابة» (٤: ٢٢٧). وانظر: «سؤالات الآجري أبا داود» ص ٢٠٠.

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٤١).

(٣) «الغوامض في المبهمات» ص ٥٥. والحديث بدون ذكر اسم القارئ أخرجه أبو داود (١٣٣١)، (٣٩٧٠)، وأبو يعلى (٤٤٩٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ١٨)، و«شعب الإيمان»

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في الباب المذكور: عتبة بن أبي وقاص أخو سعد^(١)، فقال رضي الله عنه: عتبة بن أبي وقاص هلك كافراً، كما جزم بذلك ابن فتحون في «تذيله على الاستيعاب»، وما ذكره المصنف سبقه إليه ابن منده، ولم يذكر سنداً له في ذلك، وذكره في الصحابة أبو أحمد العسكري، فقال: عتبة بن أبي وقاص، مات في الإسلام، فيقال: إنه كان مع المشركين يوم أحد، وأنه هو الذي شجَّ النبي ﷺ، وكان أصاب دماً في قریش فانتقل إلى المدينة قبل الهجرة، ومات في الإسلام، وما ذكره أبو أحمد من أنه مات في الإسلام، عبارة غير مستعملة.

وقوله: «فانتقل إلى المدينة قبل الهجرة»، هذا لا يفيد القول بالإسلام؛ لأنه كان كافراً يوم أحد، وأنه هو الشايج للنبي ﷺ يوم أحد، وعلى الجملة فالصواب أن عتبة مات كافراً؛ لأن الأصل بقاءه، ومن يدعي إسلامه يحتاج إلى سند صحيح. وقال ابن فتحون في «تذيله على الاستيعاب»: عتبة، روى عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن نافع بن عتبة، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقاتلون جزيرة العرب...»^(٢) الحديث، ترجم به غير منسوب للبوردي، ثم خرج له، وأظن أن نافع بن عتبة هذا هو نافع بن عتبة بن أبي وقاص، وهو

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٧٢). وانظر ترجمة عتبة بن أبي وقاص في: «معرفه الصحابة» لأبي نعيم (٤: ٢١٣٧)، و«أسد الغابة» (٣: ٥٦٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٣٢٠)، و«الإصابة» (٥: ١٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٧: ١٠٣).

(٢) الحديث عن نافع بن عتبة بن أبي وقاص، قال: سمعت النبي ﷺ بدون أبيه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤: ٣٧٥٠)، وأحمد (٣: ١١٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١: ٤٦٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١: ٤٤٩)، وابن حبان (٩: ٦٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٨٣١٢).

صحابي أسلم يوم الفتح، وأبوه عتبة مات كافراً قبل ذلك، فغلط بعضهم فزاد فيه عن أبيه، فجاء منه هذا، وما ذكره ابن فتحون صواباً، فقد أخرج الحاكم الحديث في ذكر [١٢٣/ب] مناقب نافع بن عتبة بن أبي وقاص من حديث جابر بن سمرة عن نافع بن عتبة، قال: «قَدِمَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ» فذكر الحديث^(١)، والحديث رواه أخوه هاشم أيضاً، ذكره الحاكم في مناقب هاشم.

ثم قال شيخنا رضي الله عنه: هذا ما كنتُ كتبتُه أولاً، ثم ظهر سندُ ذلك في «مستدرک الحاكم» في ترجمة حاطب بن أبي بلتعة، فأخرج من طريق صفوان ابن سليم عن أنس بن مالك أنه سَمِعَ حاطب بن أبي بلتعة يقول: «أنه طلع النبي ﷺ بأحدٍ وهو يسيرُ، وفي يد علي بن أبي طالب الترس فيه ماءٌ، ورسولُ الله ﷺ يغسل وجهه من ذلك الماء، فقال له حاطب: مَنْ فعل بك هذا؟ قال: عتبة بنُ أبي وقاص، هَشَمَ وجهي ودَقَّ رِباعِيَّ بحجرٍ رمانِي، قلتُ: إني سَمِعْتُ صائِحاً يصيحُ على الجبلِ قَتَلَ مُحَمَّدٌ فَأَتَيْتُ إِلَيْكَ، وَكَأَنَّ قَدْ ذَهَبَتْ رُوحِي، قلتُ: أين توجّه عتبة؟ فأشار إلى حيثُ توجه فمضيتُ حتى ظَنَرْتُ به فضرَبْتُه بالسيفِ فطرحْتُ رأسه فهبطْتُ فأخذْتُ رأسه وسَلَبته وقوسه، وجئتُ به إلى النبي ﷺ فسَلَّمَ ذلك إليَّ ودعاني: رضي الله عنك، رضي الله عنك»^(٢).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه زيادةً على «حاشية التجريد للذهبي» في الباب المذكور، قال رضي الله عنه: عِقَالُ بْنُ خُوَيْلِدٍ، ذكر ابنُ سعدٍ في «الطبقات» أن النبي ﷺ عَرَضَ عليه الإسلامَ مَرَّتَيْنِ، فأبى ثم أسلم في الثالثة.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٩١)، والحاكم في «المستدرک» (٥٨٢٢).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥٣٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٥٠٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في الباب المذكور في ترجمة عمر ابن الحكم السلمي صاحب الجارية السوداء، في قول الذهبي: وَهَمَّ فِيهِ مَالِكٌ وَإِنَّمَا اسْمُهُ مَعَاوِيَةُ^(١). فقال رضي الله عنه: قد رواه مالك عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن معاوية بن الحكم، وقد أخرج ذلك مسلم في «صحيحه» في باب النهي عن الكُفَّانِ، وذكر الخطَّ فقال: حدثني محمد بن رافع [١٢٤/١] قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، قال: أخبرنا مالك عن الزهري بهذا الإسناد، يعني الإسناد الذي فيه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن معاوية بن الحكم، قال مسلم: غَيْرَ أَنَّ مَالِكَاً فِي حَدِيثِهِ ذَكَرَ الطَّيْرَةَ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْكُفَّانِ^(٢). انتهى، ورواه مالك عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم، فيكون الوهم محالاً على هلال بن أبي ميمونة، وقد رواه يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم، واختلف على هلال.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في حرف القاف في ترجمة قبصة بن وقاص السلمي: صحابي، نزل البصرة، روى عنه صالح بن عبدة شيخ أبي هاشم الزعفراني، لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ولم يقل فيه: سمعت النبي ﷺ

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٩٧). وانظر ترجمة عمر بن الحكم السلمي في: «معجم الصحابة» لابن قانع (٢: ٢٢٥)، و«معركة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ١٩٤٣)، و«أسد الغابة» (٤: ١٣٧). وانظر ترجمة معاوية بن الحكم السلمي في: «معجم الصحابة» لابن قانع (٣: ٧٢)، و«معركة الصحابة» لأبي نعيم (٥: ٢٥٠٠)، و«الاستيعاب» (٣: ١٤١٤)، و«أسد الغابة» (٥: ١٩٩)، و«الإصابة» (٦: ١١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأحمد (٣٩: ١٧٥)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨)، وابن حبان (٢٢٤٧).

فما ثبت له صحبةٌ لجواز الإرسال^(١). فقال رضي الله عنه: فقولُ المصنّف رحمه الله: «لا يُعرفُ إلا بهذا الحديث»، أشار إلى ما لم يذكره والحديث في «سنن أبي داود» في باب إذا أَمَرَ الإمامُ الصلاةَ عن الوقتِ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يكون عليكم أمراءٌ من بعدي، يُؤخّرون الصلاةَ، فهي لكم وهي عليهم، فصلُّوا معهم ما صلُّوا القبلةَ»^(٢) وفي «الأطراف» للمزني، قال أبو داود: حدثنا أحمد ابن عبيد عن محمد بن سعدٍ، عن أبي الوليد، قال: يقولون: قبيصةُ بنُ وقاصٍ له صحبةٌ^(٣)، وكأنَّ المصنّف لم يقف على هذه الرواية، فإنه قال: فما ثبت له صحبةٌ لجواز الإرسال.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الحافظ الذهبي في حرف الكاف صحابياً، فقال رضي الله عنه: لم يذكر كلاً غلامَ العباس الذي عمّل المنبرَ، وروايته في كتاب ابن سعدٍ من حديث أبي هريرة^(٤)، وقد ذكر باقوماً وبقولاً وصباحاً وإبراهيم في الصحابة، ولا ذكر لهم إلا في حديث المنبر.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الحرف المذكور صحابياً، فقال رضي الله عنه: [١٢٤/ب] ترك كلثوم بن زهدم، وقد ذكر ابن منده أنَّ الرجل الذي

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١١). وانظر ترجمة قبيصة بن وقاص السلمي في: «معجم

الصحابة» لابن قانع (٢: ٣٤٣)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤: ٢٣٣٣)، و«الاستيعاب»

(٣: ١٢٧٣)، و«أسد الغابة» (٤: ٣٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٣: ٤٩٦)، و«الإصابة» (٥:

٣١٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٣٧٥).

(٣) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٨: ٢٧٦).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١: ٢٤٩).

كان يُخْتَمُ قراءته بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إنه كَثُومُ ابنُ زهدم^(١).

ومنه: ما اعترض به رضي الله عنه على الذهبي في قوله في حرف الميم: مالكُ ابنُ بَحِينَةَ والدُ عبدِ الله^(٢)، فقال رضي الله عنه: لا يصحُّ أن يقال: مالكُ بنُ بَحِينَةَ والدُ عبدِ الله، فَبَحِينَةُ هي أُمُّ عبدِ الله، فكيف يكونُ أُمُّ والده أو أَبُ والده؟ والصوابُ أن يقال: مالكُ والدِ عبدِ الله بنِ بَحِينَةَ، أو يقال: مالكُ بنُ العسبِ أو مالكُ بنُ معبدٍ، فإن قيل: فقد قيل: إنَّ بَحِينَةَ أُمُّ مالكٍ فيستقيمُ حينئذٍ أن يقال: مالكُ بنُ بَحِينَةَ، وعلى هذا فلا تكونُ بَحِينَةُ أُمُّ عبدِ الله بل هي جَدَّتُهُ أُمُّ أبيه، ويحتمل أن تكونَ أُمُّ عبدِ الله، سُمِّيت على اسمِ جَدَّتِهِ أُمُّ أبيه، والمعروفُ أنها أُمُّ عبدِ الله.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في قوله في الحرفِ المذكورِ: مسروقُ بنُ الأجدع^(٣)، فقال رضي الله عنه: ما ذكره الحافظُ في مسروقِ بنِ الأجدعِ ليس بالمشهورِ، والمشهورُ أنه من التابعين، بل عَدَّهُ الحاكمُ في الطبقةِ الثانيةِ من التابعين.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الحرفِ المذكورِ صحابياً، فقال رضي الله عنه: مُطَرَفُ بنُ عبدِ الأعلى بنِ عمرو بنِ ربيعة، وفد على النبي ﷺ في

(١) انظر: «التوحيد» لابن منده ص ٦٥. وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٥: ٤٣٥) نقلاً عن ابن منده، والحديث - دون ذكر اسم الرجل - أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣)، والنسائي (٩٩٣) عن عائشة.

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٤٢). وانظر ترجمة مالك بن بَحِينَةَ في «أسد الغابة» (٥: ١١)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ١٢٤)، و«الإصابة» (٥: ٥٢٧).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٧٢). وانظر ترجمة مسروق بن الأجدع في: «الطبقات الكبرى» (٦: ٧٦)، و«التاريخ الكبير» (٨: ٣٥)، و«الجرح والتعديل» (٨: ٣٩٦)، و«أسد الغابة» (٥: ١٥٠).

وفدٍ عقيلٍ، فبايعوا وأسلموا، ذكره ابن سعد في «الطبقات»^(١).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الحافظ الذهبي في الحرف المذكور صحابياً، فقال رضي الله عنه: يُذكرُ هنا مهلبُ بنُ أبي صفرة^(٢)، ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» في الصحابة الذين وردوا نيسابور، فقال: ومنهم المهلبُ بنُ أبي صفرة، حدثنا بكرُ بنُ محمد بن حمدان الصيرغي بمرور قال: حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسين الحرائي، قال: حدثنا يزيدُ بنُ مروان، قال: حدثنا زيادُ بنُ عبد الله أبو موسى، قال: دخلتُ على هند بنت المهلب وهي امرأة الحجاج بن يوسف، فرأيتها بيدها مغزلٌ تغزلُ، فقلتُ: تغزلين وأنت امرأة الخليفة؟ فقالت: سمعت أبي يقول: قال [١٢٥/أ] رسول الله ﷺ: «أطولكن طاقاً أعظمكن أجراً، وهو يطردُ الشيطانَ ويُذهبُ حديثَ النفس»^(٣) وفيما قاله الحاكم نظراً لاحتمال الإرسال، وقد ذكر المصنّف المهلب ابن أبي صفرة عمن سمع النبي ﷺ، وقال: رواه الترمذي في الجهاد^(٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الحرف المذكور صحابياً، فقال رضي الله عنه: تَرَكَ مِنَّا الذي صنع المنبر^(٥)، وقد ذكره المنذري.

(١) في «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠١): «مطرف بن عبد الله بن الأعم بن عمرو بن ربيعة».

(٢) انظر ترجمة المهلب بن أبي صفرة في: «معركة الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣١٧١)، و«الاستيعاب» (٤: ١٦٩٢)، و«أسد الغابة» (٦: ٤٣٤).

(٣) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٦: ٣٠٣) نقلاً عن «تاريخ نيسابور».

(٤) أخرج له الترمذي في سننه (١٦٨٢) عن المهلب بن أبي صفرة عمن سمع النبي ﷺ يقول: «إن يبتكم العدو فقولوا: حم لا ينصرون».

(٥) وذكره ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١: ٣٤٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في حرف الهاء صحابياً، فقال رضي الله عنه: هُوَذَةُ بْنُ خَالِدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ، لم يذكره المصنّف، وقد ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات»، في وفد عامر بن صعصعة وابنه، وقال: فأسلم هُوَذَةُ وابنه وابن أخيه، ولم يُسمَّ ابنه واسمُه خالد^(١)، وقد سبق في خالد.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في حرف الواو صحابياً، فقال رضي الله عنه: وَرْدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَدَاشٍ، كان من جملة سريّة زيد بن حارثة إلى وادي القرى، وهو من المقتولين رضي الله عنه^(٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في الحرف المذكور في قوله: وزرُ ابنُ سدوس الطائي، ذكره ابنُ قانع، واستدركه ابنُ الدباغ على أبي عمر، ويروى أنه لم يؤمن بل لحق بالشام وتنصر، وفي «النسب» لأبي عبيد: أن وزر بن سدوس قتل عنترة العبيسي، ثم وفد إلى النبي ﷺ فلم يُسلم وقال: لا يملك رقبتي عنزي^(٣)، فقال رضي الله عنه: وزرُ هذا هو ابنُ جابر بن سدوس بن أصبع النبهاني، ذكره ابنُ سعدٍ في «الطبقات» في وفد طيء، وجزم بأنهم أسلموا^(٤).

ومنه: [١٢٥/ب] اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في الكنى حيث لم يسمّ أبا إسرائيل^(٥)، فقال رضي الله عنه: لم يسمّ المصنّف أبا إسرائيل، وفي «كتاب

(١) «الطبقات الكبرى» (٧: ٥١)، وانظر: «الطبقات الكبرى» - متمعن الصحابة - ص ٦٠.

وانظر ترجمته أيضاً في «تهذيب الكمال» (١٩: ٥١٩)، و«الإصابة» (٤: ٣٨٥).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (١: ٢٨٤) و«الإصابة» (٦: ٤٧٢).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٢٨). و«معجم الصحابة» لابن قانع (١: ٢٢٧)، و«أسد الغابة» (٥: ٤١٧).

(٤) «الطبقات الكبرى» (١: ٣٢١).

(٥) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٤٧)، وهو الذي نذر أن يقوم في الشمس ولا يتكلم.

ابن عبد البر «اسمه يسير»^(١)، وفي كلام غير ابن عبد البر اسمه قيصر.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي في جعل متن حديث أبي جهيم عبد الله بن جهيم وحديث ابن الصّمة واحداً^(٢)، فقال رضي الله عنه: قوله: لكنّ متن الحديث واحداً، مردودٌ، فمتن حديث أبي جهيم بن الحارث بن الصّمة في تيمّم النبي ﷺ لردّ السلام، و متن حديث أبي جهيم عبد الله بن جهيم في المرور بين يدي المصلّي، ومما يدلّ على أنها اثنان أمران: أحدهما: أنه لم يقلّ أحداً في أن أبا جهيم بن الحارث أنه عبد الله بن جهيم، ويلزّم من قال: أنها واحدٌ، أن يقول: هو عبد الله بن جهيم بن الحارث إلى آخر نسبه، الثاني: أنه لم يصرّح أحداً في حديث المرور بأنه ابن الصّمة، وإنما يذكرونه بالكنية، وسماه السفينان: عبد الله بن جهيم، والقول ما قاله السفينان دون غيرهما، وقول عبد الغني في «العمدة» في حديث المرور عن أبي جهيم بن الحارث بن الصّمة، هذا لم يذكره أحدٌ من الرواة، وإنما قاله عبد الغني لا اعتقاده أنها واحدٌ، وليس كذلك.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في تسمية أبي حدرد سلامة بن عمرو^(٣)، فقال رضي الله عنه: وقيل: اسمُ أبي حدرد سلمة بن عمير، وقيل: عبيدٌ، وما ذكره المصنّف من قوله: ابن عمر، لم أقف عليه^(٤).

(١) «الاستيعاب» (٤: ١٥٩٧)، وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١: ٢٣٨)، و«أسد الغابة»

(٤: ٣٨٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٣١٨)، و«الإصابة» (٥: ٣٣٦).

كلهم ذكروا في اسمه «يسير، قشير، قيس» ولم أجد اسمه قيصر.

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٥٨).

(٤) ذكره الأزدي في «أسماء من يعرف بكنيته» ص ٣٨. وقد اختلف في اسمه كثيراً، انظر:

«التاريخ الكبير» (٦: ١١٩)، و«معركة الصحابة» لأبي نعيم (٥: ٢٨٦٩)، و«معجم الصحابة» =

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الكنى صحابياً، فقال رضي الله عنه: أبو حرب بن خويلد بن عامر بن عقيل، ذكره في «المورد [١٢٦/أ] العذب» وأنه أسلم لما عرض النبي ﷺ الإسلام بعد أن أباه^(١).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي حيث لم يُسمَّ أبا خراش^(٢)، فقال رضي الله عنه: لم يسمَّ المصنَّفُ أبا خراشٍ الهذلي، وهو في «الاستيعاب» مسمى، وهو خويلد بن مرة القردي، وقرد بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد ابن هذيل، مات في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه من نهش حية، وله في ذلك خبرٌ عجيبٌ، ذكره في «الاستيعاب» في آخر ترجمته^(٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الحافظ الذهبي في الكنى صحابياً لم يُسمَّه الذهبي، فقال رضي الله عنه: أبو خلف خادم النبي ﷺ، ذكر الزمخشري في «ربيع الأبرار» في باب المدح والثناء فقال: أبو خلف، خادم رسول الله ﷺ «إذا مدح الفاسق اهتز العرش وغضب الرب»^(٤).

= لابن قانع (١: ٢٨٢)، و«الاستيعاب» (٢: ٨٢٠)، و«أسد الغابة» (٢: ٥٠٦)، و«الإصابة» (٧: ٧٣).

(١) ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١: ٣٠٢)، وابن حجر في «الإصابة» (٧: ٧٤).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٦١).

(٣) «الاستيعاب» (٤: ١٦٣٦). وانظر: «أسد الغابة» (٦: ٨٣) و«الوافي بالوفيات» (١٣: ٢٧٥)، و«الإصابة» (٢: ٣٠٥).

(٤) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٧: ٩٢) وقال معقباً على الحديث: «ذكره بغير إسناد، وأظنه سقط منه ذكر أنس». وانظر: «ربيع الأبرار» (٥: ٩٨). والحديث أخرجه أبو يعلى (١٧١، ١٧٢) عن أبي خلف عن أنس، وأيضاً أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٥١١)، وانظر: «تخريج أحاديث الإحياء - المغني عن حل الأسفار» (١: ٥٣٢).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي حيث لم يُسمَّ أبا رجاء العطاردي^(١)، فقال رضي الله عنه: أبو رجاء العطاردي، اسمه عمران بن مليحان، وقد روى له البخاري في باب وفد بني حنيفة فقال: حدثنا الصلت بن محمد، قال: سمعتُ مهدي بن ميمون، قال: سمعتُ أبا رجاء العطاردي يقول: كنا نعبد الحجر فذكره^(٢)، ولم يُنبه المصنف على شيء من ذلك.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في تسميته أبي زيد سعد بن عبيد^(٣)، فقال رضي الله عنه: اختلف في اسم أبي زيد أحد الذين جمعوا القرآن، فذكر عباس عن يحيى بن معين أنه ثابت بن زيد، أسنده عنه الدولابي في «الكنى»^(٤) ذكره ابن عبد البر عن عباس عن يحيى، وفي «الاستيعاب»: أبو زيد رجل من الأنصار غير هؤلاء، قيل: اسمه أوس، قاله ابن المديني، وقيل: معاذ، وفيه نظر، وقد قيل: إنه الذي [١٢٦/ب] جمع القرآن على عهد النبي ﷺ، وقيل: إنه عمرو ابن أخطب، ذكره ابن عبد البر، قال: ولا يصح ذلك^(٥)، ويجمع مما ذكره المصنف

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٦٥). وانظر: ترجمة أبي رجاء العطاردي في: «الطبقات الكبرى» (٧: ١٣٨)، و«التاريخ الكبير» (٦: ٤١٠)، و«الجرح والتعديل» (٦: ٣٠٣)، و«الاستيعاب» (٣: ١٢٠٩)، و«أسد الغابة» (٦: ١٠٤)، و«الإصابة» (٥: ١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٧٦).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ١٦٩). وانظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٣: ٤٥٨)، و«التاريخ الكبير» (٤: ٤٧)، و«الثقات» لابن حبان (٣: ١٤٧)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٢٥٦)، و«الاستيعاب» (٢: ٦٠٠) و(٤: ١٦٦٣-١٦٦٥)، و«أسد الغابة» (٦: ١٢٤)، و«الإصابة» (٧: ١٣٢).

(٤) «الكنى والأسماء» للدولابي (١: ٩٣).

(٥) «الاستيعاب» (٤: ١٦٦٤-١٦٦٥).

وما ذكرناه ستّة أقوال، والذي ظهر لنا من كلام الدولابي وغيره: أنه لا يُعرفُ اسمه، وقد ذكر المصنّف في القافِ أنه قيسُ بنُ السّكنِ^(١)، فتكونُ الأقوالُ سبعةً.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبيّ على قولِهِ في ترجمة أبي العاصِ صَهرِ النبي ﷺ أُسرَ يومَ بدرٍ^(٢)، فقال رضي الله عنه: قوله: أُسرَ يومَ بدرٍ، يُوهّمُ أنه جرى له ذلك يومَ بدرٍ، وليس كذلك، فقد أُسرَ أيضاً في بدرِ المقدّم مع عير قريشٍ في سنة ستّ، وخرج إليهم زيدُ بنُ حارثةَ في مئةٍ وسبعين راکباً، وقيل: هرب منهم وجاء إلى زينب بنتِ النبي ﷺ واستجار بها فأجارتها، وأجار النبي ﷺ إجارتهما، ودفع إليه ما أخذ منه من المالِ بطيّبِ نفسٍ من الآخذين له، وحملَ المالَ إلى مكةَ ودفعه لأهله، ثم أسلم، وقيل: إنه أسره الذين كانوا بسيفِ البحرِ مع أبي جندلٍ، والمشهورُ الأوّل، ولما أسلم، هاجرَ إلى النبي ﷺ وردَّ عليه ﷺ زوجته زينب^(٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيّ صحابياً في الكنى، لم يتعرّض له المصنّف في «التجريد»، فقال رضي الله عنه: أبو قتادة العدويّ، قال ابن منده: له صحبةٌ، وقد ذكره المصنّف في «التذهيب» ذلك وأنه مختلف في صحبته.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الأبناء صحابياً، فقال رضي الله

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٠).

(٢) المصدر السابق (٢: ١٨١).

(٣) انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٥٠). والحاكم في «المستدرک» (٥٠٣٨) عن عائشة.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٠٤) عن ابن عباس.

وانظر ترجمة أبي العاص بن الربيع صهر النبي ﷺ في: «معركة الصحابة» لأبي نعيم (٤):

(٢٣٥٦)، و«الاستيعاب» (٤: ١٧٠١)، و«أسد الغابة» (٦: ١٨٢)، و«سير أعلام النبلاء»

(١: ٣٣٠)، و«الإصابة» (٧: ٢٠٦).

عنه: ابنُ أبي ذَرٍّ، قُتِلَ في قِصَّةِ ذِي قَرْدٍ، ذكره ابنُ سَعْدٍ^(١)، ولم أَقِفْ على اسمِهِ.
ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً فيمن روى عن قرابته،
فقال رضي الله عنه: خالُ جابرِ بنِ عبدِ الله، ذكره البخاريُّ في ترجمة وفودِ الأنصارِ
إلى النبيِّ ﷺ، وفيه: كان عمرو - يعني ابن دينار - يقول: سمعت [أ/١٢٧] جابرَ
ابنَ عبدِ الله يقول: شَهِدَ بي خالاي العقبَةُ، قال عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، قال ابنُ عِينَةَ:
أحدهما البراء بنُ معرورٍ^(٢).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً فيمن نُسِبَ إلى قبيلةٍ، فقال
رضي الله عنه: رجلٌ من بني عقيل، أسره أصحابُ النبيِّ ﷺ، وقال للنبيِّ ﷺ:
أنا مسلمٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «لو قُلتَها وأنتَ تملكُ أمرَكَ، أفلحتَ كُلَّ الفلاحِ»،
أخرج مسلمٌ حديثَه في النذورِ عن عمرانَ بنِ الحصينِ - رضي الله عنهما -^(٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ في هذا النوعِ أيضاً صحابياً، فقال
رضي الله عنه: رجلٌ من [بني] غِفَارٍ، قيل في قِصَّةِ الغابةِ: واحتملت امرأته في
اللِّقَاحِ، ذكره ابنُ إسحاقٍ وغيره^(٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبيِّ صحابياً فيمن لم يُعرَفْ إلا بصاحبِ

(١) «الطبقات الكبرى» (٢: ٨٠)، وانظر: «الإصابة» (٢: ٣٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤: ٢١٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٤١)، وأيضاً أخرجه أحمد (٣٣: ٩٥)، والدارمي (٢٥٤٧)، والحميدي

(٨٥١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٣٨)، وابن حبان

(٤٨٥٩)، والدارقطني (٤٣٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٥٢١).

(٤) زيادة من «سيرة ابن هشام».

(٥) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٢٨١).

رسول الله ﷺ فقال رضي الله عنه: خياطٌ له صحبةٌ بمقتضى الظاهر، ولم يتعرَّض له المصنَّف، وفي «البخاري» في باب المرق، أسند عن أنس بن مالك أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنَّعه، وأخرجه في ترجمة قبل هذه، وفيه: «فدخل رسول الله ﷺ على غلام خياطٍ فأثابه بقصعة» وساقه، وذكر مسلمٌ ذلك أيضاً^(١).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في هذا النوع صحابياً، فقال رضي الله عنه: سلامة بن عبد الله، عن شيخ من أصحاب رسول الله ﷺ الذي شهد مع النبي ﷺ الخندق، ودعا له بطول العمر، ووصاه بسور القلاقل ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكٰفِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين، وقال له: دأوم على قراءتهنَّ يُطِيلَ اللهَ عمرَكَ ويكثرُ مالَكَ وللدُّكَّ، اجتمع سلامة به، وقد أسلم، أخرج حديثه في آخر جزءٍ وأبي الفضل [١٢٧/ب] محمد بن هند المازني بسنده إلى سلامة أبي الخير بن عبد الله.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي أيضاً في هذا النوع صحابياً، فقال رضي الله عنه: يُذكرُ هنا سنان بن عبد الله الجهني، عن عمِّه، ذكره الترمذي في باب ما جاء في الحج، عن الشيخ الكبير، فقال: ورؤي عن ابن عباس، عن سنان ابن عبد الله الجهني، عن عمِّه، عن النبي ﷺ^(٢).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في النساء الصحابيات في حرف

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣٦)، ومسلم (٢٠٤١)، وأبو داود (٣٧٨٢)، والترمذي (١٨٥٠).

وانظر: تمام نخرجه في «صحيح ابن حبان» (٤٥٣٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٢٨)، وأيضاً ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٢٦٠٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والثاني» (٣٢٩٥).

الهمزة صحابية، فقال رضي الله عنه: آمنه بنت أبي سفيان، كانت عند عروة ابن مسعود، له منها داود بن عروة، ذكر ذلك ابن إسحاق في غزوة الطائف، قال ابن هشام: يُقال: إن أم داود ميمونة بنت أبي سفيان، كانت عند أبي مرة بن عروة ابن مسعود، فولدت داود بن أبي مرة^(١)، وقد ذكر المصنف في الميم ميمونة بنت أبي سفيان، تزوجها عروة بن مسعود^(٢)، وقال: ذكرها ابن سعد في «الطبقات»، وأورد أخواتها أمينة زوجة صفوان بن أمية^(٣)، ولم يذكر المصنف آمنه هنا ولا هناك، ولم يذكر آمنه في «الهمزة» وسأنبه عليها في موضعها، ثم نبه عليها بعد ذلك فقال رضي الله عنه: أمينة بنت أبي سفيان، ذكرها المصنف في ترجمة ميمونة بنت أبي سفيان، وستأتي، وليس هو موضعها.

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الذهبي حيث لم يذكر حَبَّةَ أم سعد من الصحابة في النساء، فقال رضي الله عنه: حَبَّةُ أم سعد بن بجير، ذكرها في ترجمة ولدها، ولم يبين أنها صحابية، وهي صحابية جاءت بولدها سعد إلى النبي ﷺ، فدعا له وبرك عليه، ومسح رأسه^(٤).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في ترجمة رُمَيْثَةَ بنت عمرو ابن هاشم، روى يوسف بن الماجشون، عن عاصم بن عمر بن قتادة عنها، وهي جدُّته^(٥)، فقال رضي [١٢٨/أ] الله عنه: قول المصنف رحمه الله عن عاصم بن عمر

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٤٨٣).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٣٠٦).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٥: ١٧٣)، وانظر: «الإصابة» (٨: ٤).

(٤) انظر: «الإصابة» (٨: ٧٨).

(٥) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٦٩)، وانظر ترجمة رميثة بنت عمرو بن هاشم في: =

ابن قتادة عنها، وهي جدته مُتَعَقَّبٌ من جهة سقوط محمود بن لبيد وهو الراوي عنها وهي جدته، وقد أسند الطبراني في «معجمه الأوسط» من حديث شيخه محمد بن محمد التمار، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، قالا: حدثنا يوسف بن يعقوب بن الماجشون، قال: حدثني أبي، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن جدته رميثة، قالت: «سمعتُ رسول الله ﷺ ولو أشاء أن أقبل موضع الخاتم منه لقربي منه لفعلت، وهو يقول: اهتزَّ عرش الرحمن يوم مات» يريد بذلك سعد بن معاذ، قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن رميثة إلا بهذا الإسناد، تفرد به يوسف الماجشون، هذا كلام الطبراني^(١)، وظهر منه تعقُّب آخر على المصنَّف في قوله: روى يوسف الماجشون عن عاصم، وإنما رواه عن أبيه يعقوب عن عاصم، فلو قال: روى يعقوب الماجشون عن عاصم لكان قوياً.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في حرف الزاي صحابية، فقال رضي الله عنه: زينب بنت الحارث التي سمَّت النبي ﷺ في الشاة بخير، قال السهيلي: روى معمر عن الزهري أنه قال: أسلمت، فتركها النبي ﷺ، قال معمر: هكذا قال الزهري: أسلمت، والناس يقولون: قتلها وأنها لم تُسَلِّمْ^(٢).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الحافظ الذهبي في هذا الحرف أيضاً

= «الطبقات الكبرى» (٨: ٢٢٧)، و«الاستيعاب» (٤: ١٨٤٦)، و«أسد الغابة» (٧: ١١٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ١٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٢: ٤٢٠).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٣٢).

(٢) انظر: «الروض الأنف» (٧: ١١١-١١٢)، وانظر: «غوامض الأسماء المهمة» (١: ١٦٢)، و«الإصابة» (٨: ١٥٥).

صحابية^(١)، فقال رضي الله عنه: زينب بنت عبد الله بن أبي سلول، تزوجها ثابت ابن قيس بن شماس، فاختلعت منه، ذكرها [١٢٨/ب] الدارقطني في «السنن»^(٢) وهو غريب.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في حرف السين صحابية، فقال رضي الله عنه: سدره مولاة ضباعة بن الزبير الهاشمية، صحابية أرسلتها ضباعة إلى رسول الله ﷺ بقصعة صغيرة، فيها طعام، فوجدته سدره في بيت أم سلمة، فقال رسول الله ﷺ: ضباعة أرسلتك؟ قالت سدره: نعم يا رسول الله، وهي قصة فيها معجزة للنبي ﷺ، روتها كريمة بنت المقداد، قالت: سمعت أمي ضباعة بنت الزبير، فذكرتها، ذكر ذلك أبو الربيع بن سالم.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في هذا الحرف أيضاً^(٣)، فقال رضي الله عنه في «حلية الأولياء» لأبي نعيم في سلمى بنت قيس، أنها كانت إحدى خالات النبي ﷺ قد صلت معه القبلتين^(٤).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في حرف العين صحابية، فقال رضي الله عنه: عاتكة بنت الصلت أخت أمية بن [أبي]^(٥) الصلت، قال السهيلي

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٧٣).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣٦٢٩) عن أبي الزبير. وانظر «غوامض الأسماء المبهمة» (٢: ٦٤٥).

(٣) ذكرها الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٧٨).

(٤) أخرج الحديث عنها أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢: ٧٧)، وأحمد (٤٥: ١٠٣)، وأبو يعلى (٧٠٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٢٩٦).

وانظر ترجمتها في «الثقات» لابن حبان (٣: ١٨٤)، و«معرفه الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣٣٥١)، و«الاستيعاب» (٤: ١٨٦١)، و«الإصابة» (٨: ١٨٥)، وكلهم ذكروا كنيها أم المنذر الأنصارية.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

في «التعريف والإعلام»: قد أسلمت عاتكة أخت أمية، وساق عنها قصة أخيها^(١).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على الحافظ الذهبي في قوله في ترجمة عزة بنت خابل الخزاعية، روى عنها ابن أختها عطاء بن مسعود في «كتاب ابن أبي عاصم»^(٢)، فقال رضي الله عنه: الذي روى عن عزة بنت خابل إنما هو مسعود والد عطاء، لا عطاء، وقد روى الطبراني ذلك في «معجمه الأوسط» فقال: حدثنا محمد بن علي الصائغ، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحرائي، قال: حدثنا عباس بن أبي شملة، عن موسى بن يعقوب الزمعي، عن عطاء بن مسعود، عن أبيه، عن عمته عزة بنت خابل، أنها أخبرته: «أنها أتت النبي ﷺ فبايعها على أنك لا تزني ولا تسرقين ولا تسيدين فتبدين أو تخفين، فقلت: أما والله المبدئ [١٢٩/أ] فقد عرفته، وأما الواؤد الحفي فلم أسأل عنه رسول الله ﷺ ولم يخبرني، وقد وقع في نفسي أنه إفساد الولد، فوالله لا أقتل لي ولداً أبداً» قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عزة بنت خابل إلا بهذا الإسناد، تفرد به موسى بن يعقوب، ولم يروه عن موسى بن يعقوب إلا عباس بن أبي شملة وابن أبي فديك^(٣).

ومنه: اعتراضه رضي الله عنه على قول الذهبي في ترجمة أم زفر: كان بها

(١) ذكرها ابن حجر في «الإصابة» (٨: ٢٢٨) وفيه: «ذكرها السهيلي في مبهمات القرآن في أواخر تفسير سورة الأعراف».

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢٨٧)، وانظر: «الآحاد والمثاني» (٦: ٨٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٨٤)، وأيضاً أخرجه في «المعجم الكبير» (٢٤):

(٣٤١)، وأخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٦: ٣٤٠١)، وابن الأثير في «أسد الغابة»

(٧: ١٩٣).

جنونٌ، ذُكِرَتْ في حديثٍ مرسلٍ^(١)، فقال رضي الله عنه: ليس بمرسلٍ، بل هو مسندٌ؛ لأن الحديث الذي أخرجه البخاريُّ أولاً في بابٍ من يصرع بالريح، قال فيه: حدثنا مسددٌ، قال: «حدثنا يحيى عن عمران، قال: حدثني عطاء بن أبي رباح، قال: قال لي ابنُ عباسٍ: ألا أريك امرأةً من أهل الجنة؟ قلتُ: بلى، قال: هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ فقالت: إني أُصرعُ، وإني أتكشَّفُ، فادعُ الله لي، قال: إن شئتِ صبرتِ ولك الجنة، وإن شئتِ دعوتُ الله لك أن يعافيك، قالت: أصبرُ، فقالت: إني أتكشَّفُ فادعُ الله أن لا أتكشَّفَ، فدعا لها»، قال البخاريُّ: وحدثنا محمدٌ، قال: أخبرنا مخلدٌ، عن ابنِ جريج، قال: أخبرني عطاء أنه رأى أمَّ زفرَ تلك امرأةً طويلةً سوداءَ على سترِ الكعبة^(٢)، فهذا السندُ الثاني ليس فيه إرسالٌ؛ لأن عطاء الراوي عن ابنِ عباسٍ أخبر أنه رآها، فأين الإرسال؟

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الكنى صحابيةً، فقال رضي الله عنه: أمُّ يوسف في «مصنف عبد الرزاق»: شَرِبَتْ بولَ النبي ﷺ.

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في ذكرِ أختِ فلانٍ صحابيةً، فقال رضي الله عنه: أختُ الربيعِ مذكورةٌ في كسرِ الثنية^(٣).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في بابِ بنتِ فلانٍ صحابيةً، فقال

(١) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٣٢٠)، وانظر ترجمتها في: «الاستيعاب» (٤: ١٩٣٨)، و«أسد الغابة» (٧: ٣٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٦١)، و«الإصابة» (٨: ٣٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٢: ٤٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٢٥٧٦)، وأحمد (٢٩١).

(٣) حديث كسر الربيع ثنية جارية، أخرجه البخاري عن أنس (٢٧٠٣)، وأحمد (١٢٩: ٢٠)، وأبو داود (٤٥٩٥).

رضي [١٢٩/ب] الله عنه: يُذَكَّرُ هنا بنتُ خالد بنِ سنانٍ، حديثُها في الحاكم، وهو قوله: رُوِيَ أَخْبَارٌ فِي خَالِدِ بْنِ سَنَانٍ وَابْنَتِهِ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقوله: ابْنُ أَخِي ضَيْعُهُ قَوْمُهُ، ثم ذكر الحاكم أَنَّ سَمَّاكَ بْنَ حَرْبٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ خَالِدِ بْنِ سَنَانٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِابْنِ أَخِي»^(١) وقد ذكر المصنّفُ ابنَ خالدِ بنِ سنانٍ^(٢).

ومنه: ما كتبه رضي الله عنه على «حاشية التجريد» للذهبي في قوله: بنتُ أبي سبرة، ذُكِرَتْ فِي تَرْجِمَةِ أُمِّ مُعَاذٍ، ذَكَرَهَا أَبُو نَعِيمٍ^(٣)، فقال رضي الله عنه: في «صحيح البخاري» في باب بيعة النساء في حديث أُسَيْدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَمَا وَفَّتْ امْرَأَةً إِلَّا أُمُّ سَلِيمٍ وَأُمُّ الْعَلَاءِ وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ^(٤)، وفي ذلك فوائد منها: ثبوتُ صحبةِ بنتِ أبي سبرة في حديث في «صحيح البخاري»، ومنها: الشكُّ في أنها امرأةُ مُعَاذٍ أَوْ غَيْرُهَا، وقد جزم المصنّفُ في ترجمة زوجة مُعَاذٍ بما يقتضي أنها غيرُ هذه سبرة، ولم يذكر المصنّفُ في ترجمة أُمِّ مُعَاذٍ المرأةَ التي ترجمَ عليها هنا، وهي بنتُ أبي سبرة، ولم أقف في الحديث على أُمِّ مُعَاذٍ وَإِنَّمَا فِيهِ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ، وفي «البخاري» في باب مَا يُهَيَّ مِنَ النَّوْحِ وَالْبَكَاءِ، الْجَزْمُ بِأَنَّ ابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ هِيَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ^(٥).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤١٧٣) عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً الطبراني في «المعجم

الكبير» (١١٧٩٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٤٢١: ٢).

(٢) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٢١٣).

(٣) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢: ٣٣٩)، وانظر: «معركة الصحابة» لأبي نعيم (٦: ٣٥٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢١٥)، وأحمد (٤٥: ٢٨٥).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٠٦).

ومنه: زيادته رضي الله عنه على الذهبي في الباب المذكور صحابية، فقال رضي الله عنه: ينبغي أن يُذكر هنا بنتُ عوفِ الخثعمي، التي سألت عن حَجِّها عن أبيها، وبان ذلك بطريقٍ فيها سؤالُ حصين بنِ عوفِ الخثعمي نحو ذلك، أخرجها ابنُ ماجه^(١).

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ من كلامه في هذا الفنِّ وأنواعه، ولولا الإطالةُ لذكرنا قدراً زائداً على ذلك، والله أسألُ أن يجعلنا وإياه مع الذين أنعمَ عليهم، وحسُنَ أولئك [١٣٠/أ].



(١) أخرجه ابن ماجه (٢٩٠٧، ٢٩٠٨) عن ابن عباس. وحديث المرأة الخثعمية تستفتي رسول الله ﷺ والحديث مشهور أخرجه أحمد (٣: ٣٧٨)، والبخاري (١٨٥٤)، ومسلم (١٣٣٥)، وأبو داود (١٨٠٩)، والترمذي (٩٢٨)، والنسائي (٢٦٣٥)، وابن حبان (٣٩٨٩).

لكن من طريق ابن ماجه (٢٩٠٨) سؤال أخيها تبين أنها بنت عوف الخثعمية كما أشار المصنف.

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في

أصولِ الدياناتِ^(١)

فمن ذلك: قوله في العقيدة: أصولُ الدين: معرفةُ أدلّةِ إثباتِ واجبِ الوجودِ لذاته وصفاته والقائمِ بِحُجَّتِهِ وأمرِ المعاد.

ومن جملة ما وقع له من اللطائفِ في ذلك: أنه استنبطَ في كتابِهِ «المنصوصِ والمنقولِ عن الشافعيِّ في الأصولِ» من حُطْبَةِ «الرسالة» مسائلَ من أصولِ الدين، فقال رضي الله عنه: إعلَمَ أن الشافعيَّ رضي الله عنه تعرَّضَ في هذه الخطبةِ لأُمُورٍ تتعلَّقُ بأصولِ الدين، فنذكر ذلك:

فبدأ الشافعيُّ رضي الله عنه بأوّلِ سورةِ الأنعامِ لما فيها من التنبيهِ على الدلالةِ على حَدَثِ العالمِ، وهي أوّلُ مسائلِ أصولِ الدينِ عند جمعٍ من المصنِّفين، وفيها إثباتُ الخالقِ واجبِ الوجودِ وقَدَمِهِ^(٢).

ثمَّ أَرَدَفَ ذلكَ بقولِهِ: والحمدُ لله الذي لا يُؤدّي شُكْرُ نِعْمَةٍ من نِعَمِهِ، إلا بنعمةٍ حادثةٍ تُوجِبُ على مُؤدّي شُكْرِ ماضِي نِعَمِهِ بأدائها، نعمةٌ حادثةٌ يَجِبُ شُكْرُهُ^(٣) بها، ففيه مسألةٌ رابعةٌ من مسائلِ أصولِ الدين، وهي: أنَّ الأفعالَ كُلَّهَا

(١) ذكر الجلال هذا الفصل في آخر الترجمة: الورقة (٦١ / أ).

(٢) انظر: «الرسالة» ص ٧.

(٣) في «الرسالة»: «يجبُ عليه».

بخلق الله لا بخلق العبد^(١)، ويبان ذلك أنه قال: إن شُكر العبد للنعمة، نعمةٌ جديدةٌ من الله من قِبَلِ أنه هو الذي وفقه للشكر، وهذا واضحٌ.

وقوله رضي الله عنه: «ولا يبلغُ الواصفونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ»، فيه مسألةٌ خامسةٌ من مسائلِ أصولِ الدين: وهي أنَّ كُنْهَ حقيقةِ الله تعالى هل هي معلومةٌ للبشر أم لا؟ الذي عليه جمهورُ المحققين: المنعُ، كما هو صريحُ كلامِ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه، قال شيخنا الوالد رضي الله عنه في «منهج أصول الدين»: وهو المختارُ خلافاً لكثيرٍ من المتكلمين، والمتأخرون اختاروا ما اقتضاهُ كلامُ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه من جهةِ أن المعلومَ [١٣٠/ب] لنا ليس إلا الوجودُ، والصفاتُ الإضافيةُ، والصفاتُ السلبيةُ، والعلمُ بهذه الأمور ليس العلمُ بكنْهِ الحقيقةِ، فوجبَ أن لا يحصلَ العلمُ بكنْهِ حقيقةِ الذاتِ المقدسةِ.

وفي قوله رضي الله عنه: «ولا يبلغُ الواصفونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ»، ما يبيِّنُ غيرَ ذلك من مسائلِ أصولِ الدين من أنه تعالى ليس بجوهرٍ ولا عَرَضٍ ولا جِسْمٍ، وأنه ليس في مكانٍ ولا في جهةٍ، وأنه لا يَحِلُّ في شيءٍ من الحوادثِ ولا في شيءٍ من الحوادثِ، وكلُّ هذه صفاتُ سُلوْبٍ.

وفي قوله رضي الله عنه: «وهو كما وَصَفَ نَفْسَهُ»، يعني في كتابه أو على لسانِ نَبِيِّه، ففي ذلك إثباتُ الصفاتِ الثمانية وهي: الحياةُ، والعلمُ، والقُدرةُ، والإرادةُ، والسماعُ، والإبصارُ، والكلامُ، والبقاءُ.

فإن قال قائل: هل يُوجدُ من قولِ الشافعي رضي الله عنه: وهو كما وصف نفسه، أن أسماءَ الله تعالى توقيفيةٌ، فلا يُطلقُ عليه إلا ما جاء في كتابه، أو

(١) وهو مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعة، وصنّف فيه البخاري «خلقُ أفعالِ العباد».

صَحَّ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ ولو بطريق الآحاد، كما صحَّحه جمعٌ من أصحابِه؟ قلنا: قد أَرَدَفَ ذلك بقوله: وفوق ما يَصِفُهُ به الواصفون من خَلْقِهِ، وقال في آخرِ خُطْبَةٍ «الرسالة»: فنسأل الله المبتدي لنا بِنِعْمِهِ قبل استحقاقِها، المَديمِها علينا مع تقصيرِنا في الإتيان بما أوجبَ علينا من شُكْرِهِ، وهذا يدلُّ على أنه لا يَشْتَرِطُ في نحو ذلك التوقيفُ، وهو أحدُ المذاهبِ المعروفةِ، ولا خلافَ أنه لا يجوزُ إطلاقُ ما أوْهَمَ نقصاً.

ثم قال شيخنا الوالد رضي الله عنه في «المنصوص والمنقول»: [١٣١/أ] ومن مسائل أصول الدين تفسيرُ الإيمانِ الشرعيِّ، روى الربيعُ عن الشافعيِّ أنه قال: الإيمانُ قولٌ وعملٌ ويزيدُ وينقصُ، وهذا مذهبُ السَّلَفِ^(١)، ثم أخرجَ الأحاديثَ الدَّالَّةَ على ذلك، قال: ومنها: حديثُ ابنِ عمرَ: «أنَّ الإيمانَ بُنِيَ على خمسٍ: تعبُدُ اللهَ، وتُقيمُ الصلاةَ، وتؤتي الزكاةَ، وتحجُّ البيتَ، وتصومُ رمضانَ»، أخرجهُ ابنُ أبي شيبةٍ كذلك عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ^(٢)، والمخرَجُ في «الصحيحين» من حديثِ ابنِ عمرَ: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ»^(٣).

ثم ذَكَرَ أنَّ الإيمانَ إذا ذُكِرَ مفرداً اسْتَعْمِلَ غالباً على المعنى الشاملِ للقولِ والعملِ والنيةِ، وكذلك الإسلامُ، وكذلك الدِّينُ، وقد يُسْتَعْمَلُ الإيمانُ في التصديقِ الخاصِّ، فإذا ذُكِرَ حينئذٍ الإسلامُ فُسرَ بالأعمالِ الظاهرةِ، فإذا ذُكِرَ الإحسانُ فُسرَ

(١) وقد ذكر الإمام أبو عبيد رحمه الله الكثير الطيب من عبارات السلف في هذا المعنى. انظر كتابه «الإيمان».

(٢) أخرجهُ ابنُ أبي شيبةٍ في «المصنَّف» (٣٠٣١١) (٦: ١٥٧).

(٣) أخرجهُ البخاري، كتاب الإيمان، باب ﴿دُعَاؤُكُمْ﴾: إيمانكم برقم (٨) ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام برقم (٢٢).

بالعبادة مع الخشية والمراقبة، وقد يُطلق على بعض الأعمال أنها من الإيمان، وعلى بعض أنها من الإسلام^(١).

قال شيخنا الوالد رضي الله عنه: ولا يرد على مذهب السلف ومنهم الإمام الشافعي في تفسير الإيمان أن يُقال: إذا كان الإيمان اسماً لمجموع ما ذكر، فينبغي أن يزول الاسم بزوال بعضه؛ لأننا نقول: الزائل إما أن يكون معتبراً في تصحيح الإيمان أو في واجباته أو في شعائره، وإن لم يكن واجبه أو في زياداته بالتطوعات التي ليست شعائر، فإن كان الأول زال أصل الإيمان، وأطلق على من تعمّد ذلك الكُفر.

ومن ذلك: النطق بالشهادتين إذا تركه مع الإمكان، وإن كان الثاني، زال كمال الإيمان ويُطلق عليه أنه مؤمن ناقص الإيمان، وعليه يُحمّل حديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ونحو ذلك [١٣١/ب]، ويُطلق عليه فاسق وليس بكافر ولا يخلّد في النار، وإن كان الثالث زال كمال الإيمان لكن لا يحصل عليه دم ويُطلق عليه مؤمن ناقص، ولا يُطلق عليه فاسق، وإن كان الرابع فلا يزول شيء من الإيمان ولا يحصل دم ولا فسق، غير أنه لا يصل إلى رتبة من زاد عليه في الخيرات.

ونظر العلماء ذلك بنظائر: أحدها: الشجرة إذا زال أصلها زالت، وإن زالت أغصانها فلا يزول إطلاق اسم الشجرة، الثاني: الإنسان ما تقوم به حياته، وما هو مكمل لذاته من يديه ورجليه ونحوها، الثالث: الصلاة والحج ونحوهما

(١) وللإمام الحافظ ابن رجب تفريق وتفصيل نافعان في كتابه «جامع العلوم والحكم» ص ٣٩ فما بعدها.

الاسم للمجموع، ومنه ركنٌ، ومنه واجبٌ في الحج، ومنه بعضٌ في الصلاة يُجبرُ بسجود السهو، ومنه تطوُّعٌ لا يحتاج إلى الجبر.

وقال رضي الله عنه في «تفسيره» في سورة الفاتحة ^(١): قلتُ: وظهر لي أن من أولِ السورة إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إشارةٌ إلى المقاماتِ الثلاث: مقام الإيمان والإسلام والإحسانِ المفسَّرة في حديث جبريل عليه السلام، ففي: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الإيمان بالله ذاته وصفاته، والإيمان بملائكته الذين هم من ربِّ العالمين، وكُتِبَ ورُسِّلَ الذين جاؤوا بكتبه، فإن رُسِّلَ رأسُ العالمين، وفي ذلك الإيمان بالقدرِ كُلِّه خيرُه وشرُّه، فإنه لا يكون في العالمين شيءٌ إلا بخلقِ ربِّهم، والإيمان بالبعثِ الآخر حصل من قوله: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾، ومقام الإسلام فبالنطقِ بالتوحيد، وقد حصل من النطق بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وفيه الشهادةُ للرسلِ بالرسالة، وقد حصل من النطق بالحمد لله ربِّ العالمين، على اختلافِ أحوالهم، ومن جملة ذلك رسالةُ الرسل، وإقام [١٣٢/أ] الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصومُ رمضان، وحجُّ البيت، كُلُّهُ من حمدِ الله؛ لأنه بمعنى الشكر عند قوم، والشكرُ امتثالُ جميعِ الأوامرِ واجتنابُ جميعِ النواهي، وذلك هو الإيمانُ الكاملُ والإسلامُ الكاملُ، فلما حصلت هذه الأمورُ من العبد، جاء مقامُ الإحسانِ وهو أن تعبدَ اللهَ كأنَّكَ تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

واختار رضي الله عنه في جوابِ السؤالِ عن الإيمان: أن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، خلافاً لما اختاره النووي في «شرح مسلم»، ونسبَه للمحققين ^(٢)، وقال

(١) هذه الفائدة من زيادات العَلَم على ترجمة الجلال.

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١: ١٥٠).

شيخنا رضي الله عنه: إنَّ ما اختاره هو مذهبُ السلفِ، ونسبه الإمامُ فخر الدين في «مناقب الشافعي»^(١) للشافعي رضي الله عنه، قال: ولذكرِ المشيئةِ فيما نحن فيه وجوهٌ:

أحدها: إنَّ المؤمنَ على الحقيقةِ مَنْ كان من أهلِ الجنةِ، وإنما يكونُ ذلك لمن ماتَ على الإيمانِ الذي يحصلُ به النجاةُ، والواحدُ منا غيرُ معصومٍ، ولا يدري ما يكونُ منه، والذي يعلمُ ذلك هو الله تعالى، فإذا قال: أنا مؤمنٌ إن شاء الله فهو على معنى: أنا مستمرٌّ على ما أنا عليه إن شاء الله، وهذا الوجه فيه النظرُ إلى الخاتمة.

الوجه الثاني: إنَّ الصفاتِ التي تختلفُ رُبُّها ولها رتبةُ كمالٍ ينصرفُ الوصفُ عند الإطلاقِ في المخاطبةِ إلى الرتبةِ الكاملةِ، فيكونُ دخولُ المشيئةِ حيثُذُ للخوفِ من النقصانِ.

الوجهُ الثالثُ هذه الصفةُ صفةُ مدحٍ وتزكيةٍ، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، فذكر المشيئةَ خوفاً من أن يقعَ في تزكيةِ النفسِ.

الوجهُ الرابعُ: إنَّ الإيمانَ يُطلقُ على التصديقِ [١٣٢/ب] وعلى الأعمالِ، والعملُ قد يقعُ معتبراً وقد لا يقعُ. فتكون المشيئةُ راجعةً إلى ما يقعُ من الأعمالِ.

الوجهُ الخامسُ: إنَّ المرادَ بذلك التبرُّكُ بذكرِ الله تعالى ورعايةِ الأدبِ وفي قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، إشارةً إلى تأديبنا بهذا الأدبِ، وإن كان ذلك مقطوعاً به، وقد جاء من ذلك قوله ﷺ عند مروره

(١) «مناقب الشافعي» للرازي.

على مقابر المسلمين: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(١) رواه مسلم عن طريق عائشة، وكل أحد لا يشك في أنه لاحق، فذكر المشيئة في ذلك تأدباً.

فهذه خمسة أوجه لذكر المشيئة، اقتصر إمام الحرمين في «الإرشاد» على معنى الوجه الأول منها، ثم هل ذلك على سبيل الوجوب؟ نُسب إلى جماعة من السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم: الوجوب، وعليه ترجم اللالكائي، ولم أقف على نصّ للشافعي رضي الله عنه في شيء من ذلك، ولكن مذهب مذهب السلف.

ومن كلامه في ذلك: أن إمام الحرمين قال في «الإرشاد»: أن محبة العبد لرَبِّه إذعانه إليه وانقياده لطاعته، فإنه تعالى متقدّس أن يميل أو يُمال إليه، قال شيخنا رضي الله عنه في «المنهج»: كذا قال، وهذا الأخير غير مسلم، فالميل من العبد ليس بمُمتنع.

ومن كلامه في ذلك أنه قال: الذي يظهر في تفسير العصمة أن معناها ملكة دينية حازجة بين العبد وبين المعصية، واجبة لصفة النبوة والملكية وجائزة لغيرهما، ومن وجبت له العصمة فلا يقع منه كبيرة ولا صغيرة، وأما قبل الوحي من الأنبياء فلا يقع منهم كبيرة ولا صغيرة على طريق تعمّد ذلك، وما ورد مما يخالف [١٣٣/أ] ذلك مؤوّل على مكروه وعلى نسيان أو نحو ذلك، مما لا يقتضي قدحاً، وقال رضي الله عنه: وفي المسألة اختلافات لا نرى ذكرها، وهذا هو الذي نعتقده ونقتصر عليه.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتجليل برقم (٢٤٩)، وصحّحه ابن حبان (١٠٤٦)، وفيه تمام تخريجه.

وقال رضي الله عنه: إن الأكثر من الأشاعرة على تفضيل الأنبياء على الملائكة، وينبغي أن يكون محل الخلاف في غير النبي ﷺ، فأما النبي ﷺ فهو أفضل الخلق أجمعين^(١).

فهذه نبذة من كلامه في هذا الفن، أردنا الاختصار عليها؛ لأنه وضع فيه تصنيفاً نفيساً وهو بأيدي الناس، فلا حاجة إلى ذكر كثير منه هنا، وقصدنا بهذه النبذة التنبيه على غيرها، ففي ذكرها كفاية لأولي الأبواب، والله الموفق للصواب.



(١) قال الجلال بعد ذلك: الورقة (٦٢ / ب): «فهذه نبذة ملخصة من كلامه في أصول الدين، نسأل الله تعالى أن يتوفانا على العقد الواضح المبين، وقد كمل العمل بذكر فوائد شيخ الإسلام حتى خرجنا عن عادة التراجم، ولكن ذكرنا هذا ليكون تذكراً للعالم بحاله وبياناً لغير العالم ومنفعة لي ولإخواني، بجمع بعض ما سطره في حواشي الكتب المفرقة، فأثبتناه في كتاب ليحوي شيئاً من علومه المحققة، فقد قيل: من تعلق بالحواشي ما حوئ شي، لسرعة المحو على الأطراف وذلك مشاهد فوجب به الاعتراف، وختمنا الترجمة بكلامه في أصول الدين؛ لأن من ختم عمله من المكلفين، بالنطق بالشهادتين مع الاعتقاد الصادق عند نزول الموت المحتوم في القضاء السابق، فهو من أهل الجنة بالوعد الصادق، ممن هو بالحق ناطق، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فنعم الحسيب ونعم الكفيل». ثم أنشأ بعد ذلك مرثيته في أبيه التي مطلعها:

هو التكدير للأفراح ماحٍ وصفو العيش آل إلى انتزاح

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في المعاني والبيانِ والبديعِ والمنطقِ والسَّيرِ والمغازي وغيرِ ذلك

قال في كتابه «زهر الربيع»: الفصاحةُ لغةٌ: خلوصُ الشيء مما يشوبه من غير جنسه، ومادَّتُها تدلُّ على الظهورِ والبيانِ، ومنه: أفصحَ الصُّبحُ: إذا بدا ضَوْؤُهُ، واللَّبَنُ: إذا انجَلَّت رَغْوَتُهُ.

واصطلاحاً: في المفرد: سلامته من حروفٍ متنافرةٍ ومخالفةِ القياسِ وتردُّدٍ في معناه إذا لم يكن الإبهامُ مقصوداً، قيل: ومن الكراهةِ في السَّمْعِ، ومن لفظةٍ عاميةٍ أو كثيرة الحروف^(١)، وفي الكلام: سلامته من تنافرِ حروفِ كَلِمَةٍ مع حروفٍ أخرى، وضعفُ التَّأليفِ، والتعقيدُ، مع ما سبق في المفرد، وفي المتكلم: ملكةٌ يقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بما سبق مع سلامة نطقه، وفي اللسان: سلامته من الإخلالِ بحرفٍ ما، وفي النطق كذلك مع مراعاة ما سبق، وظهر من ذلك أن الفصاحةَ يُوصَفُ بها المفردُ والكلامُ والمتكلمُ واللسانُ والنطقُ، والبلاغةُ لا يُوصَفُ بها المفردُ ويُوصَفُ بها الكلامُ والمتكلمُ، ولم يتعرَّضوا [١٣٣/ب] فيها ولا في الفصاحةِ للسانٍ ولا النطقِ.

والبلاغةُ لغةٌ: الفصاحةُ، وهذا يقتضي أنهما مترادفان لغةً^(٢)، لكن في

(١) انظر: «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي ص ٥٨.

(٢) لكنهم فرَّقوا بينها بأن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً

للألفاظ مع المعاني. انظر: «سر الفصاحة» ص ٥٩.

الاصطلاح وقع التغاير في المفرد على ما سبق، فعلى هذا، البلاغة في الكلام: مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها، وهذا تعريف الكلام البليغ لا البلاغة، ولو قيل: البلاغة مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال لكان مناسباً، وقد ذكروا للبلاغة حدوداً أكثرها مُزَيَّفٌ، فقال بعضهم: هي لمحة دالة على دخول، وأورد عليه: الإشارة من غير لفظ، وأيضاً فلمحة النظر دالة ولا بلاغة، وقيل: البلاغة معرفة الفصل من الوصل، وأورد عليه أن الإنسان قد يعرف ذلك ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من الكلام البليغ، وقيل: البلاغة أن يصيب فلا يُخطئ، ويُسرَّع فلا يُبطئ، وأورد بأنه ليس بمانع لدخول كل الصنائع فيه، وقيل: الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطئ، وفيه قصورٌ لخروج كثير من أقسام البلاغة، وقيل: اختيار الكلام وتصحيح الأقسام، ولو قيل: اختيار فصيح الكلام وتصحيح الأقسام في مراعاة المقام، أن لا تُؤلِّي السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء إفهام السامع، لكان قريباً مما قدمناه أولاً^(١).

[١٣٤/أ]

[١٣٤/ب] ومنها: أنه كان يختار أن أول غزوة غزاها رسول الله ﷺ غزوة العشيرة موافقة لقول زيد بن أرقم رضي الله عنه، خلافاً لابن اسحاق وغيره، حيث ذهب إلى أن أول غزوة غزاها النبي ﷺ غزوة الأبواء، ثم بُواط، ثم العشيرة^(٢)، وأطال شيخنا رضي الله عنه الكلام على ذلك في «تراجم صحيح البخاري» [١٣٥/أ].

(١) بعده بياض في الأصل.

(٢) وحكاها عنه البخاري تعليقاً في صحيحه قبل الحديث (٣٩٤٩)، وهو الذي مشى عليه ابن

القيّم في «زاد المعاد» (٣: ١٤٨).

ذكرُ شيءٍ من كلامِهِ في التصوّفِ والوعظِ وغير ذلك

من ذلك قوله: التوكُّلُ: تركُ الوقوفِ ببابِ النفسِ، والوقوفُ ببابِ الرَّبِّ. ومن ذلك: أنه اختارَ تفضيلَ مقامِ الجمالِ على مقامِ الجلالِ، قال: لأنَّ مقامَ الجمالِ مقامُ أهلِ الجنةِ في الجنةِ؛ لقوله: «أَحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخطُ عليكم بعدها»^(١) الحديث، قال: وأيضاً فإنَّ مقامَ الجمالِ مقامُ نبيِّنا ﷺ ليلةَ الإسراءِ، ومقامُ الجلالِ هو مقامُ موسى عليه السلام حين تجلَّى رَبُّهُ للجبلِ فجعله دكّاً، ومقامُ نبيِّنا ﷺ أفضَلُ.

قال شيخنا الوالدُ رضي الله عنه: وأفضَلُ أقسامِ المحبَّةِ عندي: أن يُحِبَّ اللهَ لكونه هو المنفردُ بالإلهية، قال: وبه يُشعرُ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ومن ذلك: أنه اختارَ تفضيلَ الفقيرِ الصابرِ؛ لأمرٍ منها: أنه ﷺ عرِضَتْ عليه مفاتيحُ دُخائرِ الأرضِ، فلم يقبلها واختارَ ﷺ الآخرةَ، والفقْرُ الذي استعاضَ منه رسولُ الله ﷺ: الفقرُ الاضطراريُّ، والفقْرُ الذي اختاره فقرٌ اختياريُّ.

وقال في «عقيدته»: الزهدُ في الكُلِّيَّةِ أَفْضَلُ منه في البعضِ، والوصولُ إلى

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار برقم (٦٥٤٩)، وانظر تمام تخريجه في

«صحيح ابن حبان» (٧٤٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الحق من غير طريق العبادة مُحال، والرؤية في دار الدنيا مُحال، والنبوة أجل من الولاية، ولا تبلغ إلى درجة النبوة بالعمل، والمعجزة للأنبياء والكرامة للأولياء، والفراسة لسبب، والمحدث والمكلم غير الفراسية، والحرية من رق العبودية باطل، ومن رق النفوسية جائز، والعبودية لا تسقط بحال والصفات جائز، ويعتقد أن العبد ينتقل في الأحوال حتى يصير إلى نعت الروحانية فيعلم الغيب^(١) وتطوى له الأرض، ويمشي على الماء، ويغيب عن الأبصار [١٣٥/ب]، والشكر للمريدين حق، وللعارفين باطل، وغلبات الحق على سائر الخلق جائز، والأحوال للمتوسطين، والمقامات للعارفين، والشدة للمريدين، والصحو أفضل من الاصطلام^(٢)، والإفاقة أفضل من السكر، ودخول العارف في الأشياء غير قاذح، وإذا صح التوكل لم يضر الادخار.

ويعتقد أن التصوف ليس بعلم ولا عمل، بل هو شيء يُجلى بها ذات الصوفي، وله علم وعمل وهو ميزان، والتصوف غير الفقر، وليس للفقير أن يتصرف في الأسباب، وللصوفي التصرف في أحوال لا نهاية لها، ولكل حال نهاية في الحال، والمعرفة والإيمان والتوحيد ليست بأحوال، والوجود ليست بحال وهو مصحوب العبد في الأحوال، ومعرفة المعترف غير معرفة المعرفين، والسماع للعارفين جائز، وللمريدين باطل، وليس هو بحال ولا قرينة، وتركه أولى على الجملة؛ لكثرة آفاته وعظم فتنته.

ومن ذلك: ما أخبرني بعض أحبابه الأولياء الذين يحضرون ميعاده، قال:

(١) في الهامش ما نصّه: «أي: بإعلام الله، فإن الله يعلم الغيب بنفسه لا بإعلام غيره».

(٢) وهو شبيهه الفناء.

خطرت لي أن الوارد الذي يرد على الصوفي أو الفقير هل له أصل في السنة؟ وهل يرد في الرأس أو في القلب؟ وإذا ورد في أحدهما هل له أصل في السنة؟ قال: وجئت إلى ميعاد الشيخ رضي الله عنه أسأله عن ذلك بعد فراغ الميعاد، قال: فتكلم الشيخ رضي الله عنه في الميعاد على العادة، ثم أجرى بديها قضية الواردات، وقال: إن قال قائل: هل لهذه الواردات التي يذكرها الصوفية أصل في السنة، قال: قلنا: نعم، واستدل رضي الله عنه بقوله ﷺ: «إن لله في دهركم نفحات فتعرضوا لها»^(١) قال الفقير: فقلت في سرّي: هل يرد على المؤمن والكافر؟ فقال شيخنا رضي الله عنه في الحال: إن سأل سائل وقال: هل يرد على المؤمن والكافر؟ قلنا: نعم، ترد على كل مؤمن بحسبه، وعلى الكافر غير أن قلب الكافر عليه ران، ثم قال هذا الفقير في سرّه: فهل ترد هذه الواردات في الرأس أو في القلب؟

فقال شيخنا رضي الله عنه على الفور: فإن قال قائل: هل ترد الواردات في الرأس أو في القلب؟ قلنا: نعم، ترد في الرأس، ثم تنزل، فقال هذا الفقير في سرّه: فهل على ورودها في الرأس دليل من السنة؟ فقال شيخنا الوالد رضي الله عنه على الفور: فإن قال قائل هل على ذلك دليل من السنة؟ قلنا: نعم؛ لأن الله تعالى خلق آدم من الطين، وفضل منها فضلة فخلق منها النخل، فقال ﷺ: «أكرموا عماتكم النخل»^(٢) والنخل تشرب برؤوسها دون الأشجار، ونحن لنا نسبة بعماتنا.

[١٣٦/أ] ومن ذلك: أنه قال في حديث الحضر مع موسى، فوجد - يعني موسى - الحضر أنه قال في «...»^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٥٩٤) موقوفاً على أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) وهو حديث لا يصح، وذكره ابن عراقي في «تنزيه الشريعة» ص ٢٠٩.

(٣) في الأصل بضعة أسطر في الحاشية غير واضحة (مطموسة).

ومن ذلك: قوله في ميعاده: بلالٌ من بلاد الحبشة، وصهيبٌ من بلاد الروم، وسلمانٌ من بلاد فارسٍ قريباً من الحضرة بُعداً من النسب، وأبو طالبٍ بعيدٌ من الحضرة قريبٌ من النسب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

ومن ذلك: أنه قال في قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، لولا الإضافة ما طابت الضيافة.

ومن ذلك: أنه قال: القلمُ ملكٌ من الملائكة، واحتجَّ له بأنه نورٌ، وأن الملائكة مخلوقون من النور، وأنه عاقلٌ قائمٌ بكلِّ ما يؤمر به.

ومن ذلك: أنه قال: إن جبريل عليه السلام أمينٌ الوحي، وأمينُ المواقيت، وأمينُ الشرائع.

ومن ذلك: أنه قال: الدنيا افتتحت بالتوحيد واختتمت بالتوحيد، والآخرة افتتحت بالتحميد واختتمت بالتحميد.

ومن ذلك: اعتراضه على ابن قيم الجوزية في قوله: [من الطويل]

ولكننا سبيُّ العدوِّ فهل تُرى نعودُ إلى أوطاننا ونُسَلِّمُ^(١)

بأن الصواب: ولكننا ضدُّ العدوِّ؛ لأن الخلقَ المكلفين مبعوثون للرباط في مقابلة العدوِّ، لا أن العدوِّ سباهم؛ لأنَّ من جملة أولاد آدم عليه السلام الأنبياء عليهم السلام والأولياء والعلماء، ولا ينبغي أن يقال في مثل ذلك سباً.

ومن ذلك: أنه سُئِلَ في ميعاده: أن الشيطان إذا التقم القلب عند الغفلة بم

(١) انظر: «حادي الأرواح» لابن قيم الجوزية ص ١١.

يُطَهَّرُ مَكَانَ التَّقَامِهِ؟ فَأَجَابَ عَلَى الْفَوْرِ: بِالْكَلِمَاتِ السَّبْعِ الْوَارِدَةِ فِي حَدِيثٍ شَدَّادِ ابْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِكْرِ سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ، قِيلَ لَهُ: فَالتَّعْفِيرُ؟ قَالَ: أَلَصِقَ خَدَّكَ بِالتَّرَابِ.

فَأَخَذَ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَخْ - أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا الْمَعْنَى وَنَظَّمَهُ فِي الْحَالِ ارْتِجَالًا، وَقَالَ فِي التَّعْفِيرِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْعَبْدُ الْإِسْتِغْفَارَ رَغِمَ أَنْفُ الشَّيْطَانِ وَذَلِكَ هُوَ التَّعْفِيرُ، وَمِنْ أَسْمَاءِ التَّرَابِ: الرِّغَامُ، وَأَنَا أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ هُنَا مَا نَظَّمَهُ - أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَالَ:

فَقَدْ وَلَغَ الْمَخْذُولُ فِيهِ فَطَهَّرِ	إِذَا التَّقَمَ الشَّيْطَانُ قَلْبَكَ غَافِلًا
مِنَ الْكَلِمَاتِ السَّبْعِ عَنْ خَيْرِ مُنْذِرِ	بِمَا رَوَتْ الْأَثْبَاتُ حَقًّا بِسُنَّةِ
عَلَى الْعَهْدِ لَمْ نَبْرَحْ وَلَمْ نَتَغَيَّرِ	بِتَوْحِيدِ مَوْلَانَا وَأَنَا عَبِيدُهُ
إِلَيْهِ بِإِنْعَامِ حَيَا بِتَكَرُّرِ	[١٣٦/ ب] كَذَاكَ اسْتَعِذْ مِنْ شَرِّ صُنْعِكَ ثُمَّ بُوْ
وَقُلْ رَبِّ فَاْمَحْ الذَّنْبَ عَنِّي وَاغْفِرْ	وَبُوْ بِذُنُوبٍ وَابْتَهِلْ لِحِجَابِهِ
فَذَاكَ هُوَ التَّعْفِيرُ حَقًّا فَعَفِّرْ	فَحِينَئِذٍ جَاءَ الرِّغَامُ لِأَنفِهِ

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَالَةِ الْعَاصِي كَيْفَ يَأْخُذُ كِتَابَهُ؟ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ النَّقِيَّ يَأْخُذُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَالْكَافِرَ يَأْخُذُ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ وَيَدْخُلُ النَّارَ، فَالْعَاصِي كَيْفَ يَأْخُذُ كِتَابَهُ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ يَحْيِيهِ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ * أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿[الإسراء: ١٣ - ١٤].

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ مِنْ فَاتِهِ يَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ صَامَ

ثلاثة آلاف يوم؛ لأنَّ شهرَ رمضانَ بعشرةَ أشهرٍ «...»^(١) تمامَ الشهرِ، بدليل قوله ﷺ: «من صامَ رمضانَ، وأتبعه بِسِتٍّ من شوالٍ، فكأنها صامَ السنة»^(٢) والحسنةُ بعشرة أمثالها، فنضربُ ثلاثمئة في عشرة يبلغُ ثلاثة آلاف.

ومن ذلك: أنه كأنه يقرأُ عليه الشيخُ نجمُ الدين الباهيُّ الحنبليُّ «النهر»^(٣) للشيخ أبي حيان، فسأله بعضُ الجماعة عن مناسبة إردافِ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا أَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَئِنْ كُنَّا عِظَمًا وَرَفْتًا﴾ [الإسراء: ٤٩] الآية، فقال: لأنهم بخلُوا بالإيمانِ والإقرارِ بالبعثِ فهم بالأموالِ أبخلُ، يدلُّ عليه ما في «الصحيحين» عن أنسٍ قال: «يقولُ اللهُ تعالى لأهونِ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامة: لو أنَّ لك ما في الأرضِ من شيءٍ كنتَ تفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أردتُ منك أهونَ من ذلك وأنتَ في صُلبِ أبيك آدمَ ألا تُشركَ بي شيئاً، فأبيتَ إلا الشُّركَ»^(٤) قال شيخنا الأخ - أبقاه الله تعالى -: فقلت: أنا في الحال ارتجالاً: [من الطويل]

بديهته تعلو رويته غيره فلا زال مخصوصاً من الله بالفضلِ

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال برقم (٢٤٣٣)، ومسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ستة أيام من شوال إتياعاً لرمضان برقم (١١٦٤)، وغيرهما من حديث أبي أيوب الأنصاري، وانظر تمامَ تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٦٣٤).

(٣) يعني «النهر السامد في التفسير» وهو الذي اختصر به تفسيره الكبير «البحر المحيط»، وهو مطبوع.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم - صلوات الله عليه - برقم (٣٣٣٤)، ومسلم، صفات المنافقين، باب طلب الكافر الفداء برقم (٢٨٠٥).

ومن ذلك: ما قاله في قول الملك حاضِر مجلس الذكر: «يا ربّ فيهم فلانٌ ليسَ منهم، إنما جاءَ لحاجةٍ»^(١) الحديث، لم يقصد الملك إخراجَه [١٣٧/أ]، إنما قصد إدخالَه بالنصّ.

ومن ذلك: ما قاله في حديث: «أذنبَ عبدٌ ذنباً»^(٢) مفسراً لها في آخر من قوله: «ليعملَ عبدي ما شاء» معناه: ما دُمتَ تُذنبُ وتُتوبُ فأنا أغفرُ الذنوب.

ومن ذلك: قوله في قول رسول الله ﷺ: «تكونُ الأرضُ يومَ القيامةِ خبزَةً يتكفأها الجبارُ بيده كما يتكفأُ الخبازُ خُبزَتَه في السفر»^(٣) الحديث: إن الحكمة في ذلك أن الأرض لما كان منها عيشُنَا في الدنيا من الزروع والنباتات، والحيوانات عيشُها منها أيضاً، فكان عيشُنَا في الآخرة منها أيضاً.

ومن ذلك: أنه اختار أن أفضلَ التحاميد: الحمدُ لله ربّ العالمين، واستدلَّ على ذلك بأوّل فاتحة الكتاب، وهي أمُّ القرآن، وبآخر دعاء أهل الجنة: ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

ومن ذلك: أنه اختار أن آل النبي ﷺ جميعُ الأمة، واستدلَّ على ذلك بقوله ﷺ: «آل محمد كلُّ تقيٍّ إلى يومِ القيامة»^(٤) قال: وصحّحه بعضُ الحفاظ، قال:

(١) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله برقم (٦٤٠٨) وانظر تمام تحريجه في «صحيح ابن حبان» (٨٥٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب برقم (٢٧٥٨)، وصحّحه ابن حبان (٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة برقم (٦٥٢٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (١: ١٥)، وعلم فيه على الطبراني في الأوسط ولم أهد إليه فيه.

وينبغي على مقتضى هذا أن يقال: أله الأتقياء، ذكر ذلك في أول «شرحه على التنبيه».

وهذا ما قصدنا إيرادَه من كلامه في هذه العلوم، وجعلناه أنموذجاً يُستدلُّ به على غيره، وهو غنيٌّ عن ذلك رضي الله عنه:

[من الوافر]

وليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلٍ^(١)



(١) كذا في الأصل، وفي رواية الديوان: «الافهام»، وهو للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٢٤٩).

ذكرُ شيءٍ من كراماته وأحواله

رضي الله عنه^(١)

فمنها: أنه لما أبطل السلطانُ المَلِكُ الأَشرفُ مُكسَ الملاهي بإشارةِ الوالدِ له في ذلك، قام في ذلك بعضُ كبارِ الدولةِ عناداً له وهَوْنٌ أمرَ ذلك؛ بأنَّهُ إنما يُؤْخَذُ ذلك من غَنِيٍّ يَعْمَلُ لولِدِهِ عُرْساً أو خِتَاناً، فأعادهُ السلطانُ، فطلع إليه وعزله، ومعه الشيخُ ضياءُ الدين العفيفيُّ المشهورُ بقاضي قرم، فقال قاضي قرم من جملةِ أقواله: هذا يُحَرِّبُ بَيْتَ الأَسْتادار، فقال الشيخُ الوالدُ رضي الله عنه: بل وتنقلب الدولة، فكان كما قال، فَضَعُفَ السلطانُ ضعفاً شديداً، ثم إنه أبطله في مرضه، فعوفي ثم سافر إلى الحجاز في تلك السنة، فخرجت عليه المماليكُ بالعقبة، وانقلبت الدولةُ كُلُّها في تلك السنة، وراح السلطانُ.

ومنها: أنه لما سمع الناس [١٣٧/ب] بكسرةِ السلطانِ الناصرِ فرج بن برقوقَ على بابِ دمشق مع تمرلنك، عزمَ أهلُ مصرَ على الجلاءِ إلى الوجهين: القبليِّ والبحريِّ، قال شيخُنا الأخ - أبقاه الله تعالى -: فشاورتهُ في ذلك، فأبى، وأفهمني أن تَمْرَلَنكَ لا يَدْخُلُ إلى مصرَ، فكان كما فهمتهُ عنه، وأمرَ بقراءةِ «كتاب البخاريِّ» و«كتاب مسلم» فقرأنا عليه، ثم خُتِمَا، ثم جاء الخبرُ بعد ذلك بتوجهِ تَمْرَلَنكَ إلى بلاده. انتهى كلام شيخنا الأخ.

(١) هذا الفصل ذكره الجلال في ترجمة والده: الورقة (١٦ / ب).

ومنها: أنه لما طلب هو والقضاة إلى السفر إلى الشام بسبب تمرلنك امتنع، فقال له بعض الأمراء: ما يمنعكم؟ قال له: أنتم، تحتكم خيول سوابق إذا حصل لكم هرب تنجوا، وقال لي ولجماعة: أوقعني الله الهرب في تلك الساعة، فكان كما ذكر رضي الله عنه.

ومنها: أنه كان يقول لشيخنا الأخ - أبقاه الله تعالى - في حياة الأخ المرحوم قاضي القضاة بدر الدين - وكان أكبر من شيخنا الأخ بأكثر من سبع سنين -: إنك تكون خليفتي، وكتب له على سؤال سألته عنه، ما نصه: وأنا أدعو الله للولد أن يكون خليفتي، اللهم أجب سؤالي، وأصلح حال خليفتي وحالي، فكان كما قال رضي الله عنه.

وإلى ذلك الإشارة بقول الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ شهاب الدين العسقلاني في مرثيته التي سنذكرها بعد ذلك ما نصه: [من البسيط]

ولي عهد أبيه كان نص على است خلافة فنظرنا خير منتظر
جاري أباه وأخلق أن يساويه والبدر في الوهن مثل البدر في السحر
وهو جدير بذلك متع الله المسلمين ببقائه.

ومنها: ما أخبرني [١٣٨/أ] بعض أصحابه الأولياء عن شخص من أصحابه الفقراء: أنه رأى محشراً عظيماً حوى خلقاً كثيراً وبجانبيهم بحر، فسأل الرائي عن البحر؟ ف قيل له: من عد^(١) هذا البحر نجا، ومن غرق فيه هلك، قال: ثم جاء رجال كثيرون على نوق حسان أعينهم من زبرجد، فسأل الرائي

(١) كذا في الأصل، والمراد من تعداه وتجاوزه.

عنهم، فقيل: هؤلاء الصحابة، فعدّوا البحرَ على الهواءِ وهم على النوق، ثم نظرَ في المحشرِ فإذا بأربعِ حلقاتٍ عظيمةٍ في كُلِّ حلقةٍ من الحلقِ ما لا يُحصى، فسأل عنهم فقال قائلٌ: هؤلاء الأئمةُ الأربعةُ وأصحابهم كُلُّ إمامٍ وحلقتهُ، ورأى فقراءَ كثيرين وعرفهم الرائي، ورأى أربعةً من الناسِ يكتبونَ الناجي والهالكَ، فجاء ونظرَ إليهم فوجد شيخنا الوالدَ رضي الله عنه من هؤلاء الأربعة، ثم انتبه الرائي، وجاء إلى شيخنا الوالدِ رضي الله عنه في حياته وقصّها عليه، فكاشفه شيخنا بشيءٍ من الواقعة، فصدّقه الرائي عليها، وهذا بابٌ لا يُمكنُ استيعابه.

وكان رضي الله عنه قائماً في الحقِّ لا تأخذه لومةٌ لائمٍ، ناصراً للسنّةِ لا يخشى بطشةَ ظالمٍ، قامعاً لأهلِ البدعةِ بالقلمِ واللسانِ، كثيرَ الصدقةِ والإحسانِ، طارحاً للتكلّفِ، لا يتطلّعُ إلى فوقٍ مقدارِ الكفافِ، ولا يتنوّعُ أصنافَ هذه الأوصافِ، مبطلاً للمظالمِ والمكوسِ، معظماً عند الملوكِ فلو أمر بأمرٍ امتثلوه على الرؤوسِ، بوعظه وكلامه تنشرحُ الصدورُ وتحيا النفوسُ.

عُدَّ له رضي الله عنه خصوصياتٌ لم تُعدَّ لغيره:

منها: أنّه عمّر من ماله مدرسةً في نحو سنتين، ولم يُسمع أن عالماً عمر من ماله مدرسة.

ومنها: أنه انتصبَ للفتوى وسنّه ثمانِ عشرةَ سنّةً إلى حين وفاته، وسلّموا له أقرانه^(١) شيوخُ ذلك الزمانِ الفتوى من ستّين سنّةً، وامتنعوا من الكتابةِ على الفتوى، وقالوا: إنه قام عن المسلمين بواجبٍ وهو الفتوى؛ لأنّ ذلك تعيّن عليه.

(١) قوله: «وسلّموا له أقرانه»: قد جاء به على لهجة: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، وقولهم: (أكلوني البراغيث). وهي غير فاشية في العربية.

ومنها: أنه لم يُضبط عليه مسألة في فتواه في هذه المدة وهي أربع^(١) وستون سنة، بخلاف غيره ممن عاصرهم، ومن كانوا [١٣٨/ب] قبله، فإنه لم يكن أحدٌ يُطبق ذلك.

ومنها: أنه أبطل في أيام السلطان الملك الأشرف مَكْسَ الملاهي، وأبطل في أيام وَلَدِه المنصور عليّ أيام طشتمر الدوادر مَكْسَ القراريط، والمتحصّل منهما آلاف كثيرة، وقدّر الله تعالى إزالتها على يديه، والله الحمد.

وعلى الجملة فكان رضي الله عنه في زمانه إماماً فرداً بلا نزاع، وكان ذهنه أصحّ الأذهان بغير اندفاع، آية في استحضار التفسير والقراءات، خصوصاً الشواذ، إماماً في نقل مذاهب الصحابة والتابعين وأستاذ^(٢).

وأما استحضاره لمذهب الشافعي ونصوصه بل لبقية المذاهب، فأمرٌ عجيبٌ لا يكادُ يجارى، وأما حفظه للأحاديث وتمكّنه من استنباط الأحكام، ومعرفته بفنون علوم الحديث وعِلَلِه والعالي والنازل إماماً لا يُمارى.

وأما استحضاره للسّير والمغازي والأنساب، فعَجَبٌ عَجَابٌ، وأما استحضاره لكتاب سيبويه وكلام العرب فأمرٌ غريبٌ، وقد قدّمنا قول الشيخ بهاء الدين ابن عقيل له رضي الله عنه: لم لا تكتبُ على «سبويه» شرحاً، هذا مع أن الشيخ بهاء الدين المذكور كان أستاذاً في هذا الفن، وكان شيخه أبو حيان يمدّحه بذلك ويقول: ما تحت القبة الزرقاء أنحى من ابن عقيل.

(١) في الأصل أربعة وهو لحنٌ.

(٢) كذا في الأصل، وهي جارية على موافقة الحرف الأخير من «الشواذ» فهي سَجْعٌ مقصود، وإلا فالصواب أن تكون بتوين الفتح.

وأما استحضارُه لأصولِ الفقهِ وعلمِ الكلامِ فعجيبٌ، وكيف لا وهو الأستاذُ والإمامُ، وأما بابُ العبادةِ والتقربِ إلى الله تعالى فلا يكادُ يُوجدُ مثله في هذا البابِ، وأما بابُ الغيبةِ فلم يزل عنده مسدوداً وحاشاه من الاغتيالِ، وأما عدمُ التفاته إلى الدنيا وعِظَمِ أهلها فأمرٌ عظيمٌ، لا يُبالي بأحدٍ في الحقِّ أصلاً.

وأما تعظيمُه للسادةِ الصوفيةِ ومحبةُ الفقراءِ حباه الله من قُرْبهم وصلاً، فكان أمراً لا يمكنُ وصفه باللسانِ ويكُلُّ عن بثِّ البنانِ، وكان في العقيدة مع أهل السنة والجماعة سُنياً سوياً، كثيرَ المحبةِ للنبي ﷺ والتعظيمِ له والذكرِ، كثيرَ المحبةِ للصحابَةِ [١٣٩/أ] والتابعينَ، جعله الله هادياً مهدياً.

وأما محبتهُ لأهلِ العلمِ وطلّابتهِ والإحسانِ إليهم وبرّهم، فهذا مشاهدٌ بالعيانِ، يستقلُّ عليهم الكثيرُ ولا يكادُ يوجدُ عنده الامتنانِ، وأما نصيحتهُ لمن استنصحه، ورأيه السديدُ لمن شاوره فلم يُر مثله، وأما أمرُه بالمعروفِ ونهيه عن المنكرِ، وإغلاظه على المارقين والمبتدعين، فشديدٌ، رضي الله عنه، وحشرنا معه في زمرةِ سيِّدِ الأولين والآخرين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحابه والتابعين.



ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ نَظْمِهِ وَشَعْرِهِ تَبْرُكاً بِذَلِكَ

فمن ذلك قصيدته التي امتدح بها النبي ﷺ التي سماها «النافعة»: [من الطويل]

وحيالك رَبُّ الناسِ بَيْتَ الأكارِمِ	سَلِمَتْ رِعاكِ اللهُ يا أُمَّ سَالمِ
وَصِرْنا سُكارى بَيْنَ ساءِ وهائِمِ	تَجَلَّيْتَ فَاهْتَزَّتْ بِذاكَ قُلوبُنا
فَهَبْ نَسِيمٌ: أَحياوا بِعَظْفِ المَراحِمِ	وَأَسْفَرَتْ عَن لِحْظٍ فَمُتْنا جَميعُنا
وَعادَتْ عَلينا مِنْكَ أَسْمى المَكارِمِ	فَعُدْنا كَما كُنَّا وَفي القَلْبِ شوقُنا
وَمَما عَندَ عَلوئِ مِنْكَ لَمْعَةُ خاتِمِ ^(١)	فَما جُمْلُ، ما ليلى، وَأينَ بَينُنا؟
وَأَطلَقْتَ في الأَحْشاءِ نارَ السَائمِ ^(٢)	أَسْرَتْ قُلوبَ العارِفِينَ ولَبَّاهُمِ
وَطاحتْ عَلاماتُ لَكلِّ العَوالِمِ	وَطَبَتْ فَطابَ الخافِقانِ كَلاهُما
فَساروا عَلى آثارِ تَلكَ المَعالِمِ	وَبانَ لِأَهْلِ الحَقِّ تَحقيقُ قَصدِهِمِ
وَلاحتْ لَهمْ أَطرافُ تَلكَ الدَعايمِ	فَبانَتْ لَهمْ بَاناتُ أَعلامِ سَعدِهِمِ
وَناحوا عَلى ما فَاتَ نَواحِ الحَمايمِ	فَحَنُّوا اِشتياقاً لِلتَقَرُّبِ وَاللُّقَی
وَطابَ لَهمْ عَيشُ المَقامِ المَلائِمِ	وَحَلُّوا رِياضَ الأُنسِ وَالسَّعدِ وَالرِّضا
وَمَما مَنَصَّبُ السُلطانِ، ما جُودُ حاتِمِ	فَما المَالُ، ما الدَنيا، وَما مَلِكُ أَهلِها

(١) هذه أسماء نسوة وقعتَ لهنَّ أخبارٌ مع بعضِ عُشاقِ العرب.

(٢) جمعُ سَموم، وهي الرِّيحُ الحارَّةُ بالنَّهار.

وَأَيْنَ خِيَامُ الْأَكْرَمِينَ الضَّرَاعِمِ
 أُعْفِرُ خُدَّيْ عِنْدَ تِلْكَ الْمَرَاسِمِ
 هُوَ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ مِنْ قَبْلِ آدَمِ
 مُحَمَّدٌ الْمَبْعُوثُ مِنْ نَسْلِ هَاشِمِ
 وَفِي الذِّكْرِ مَرْفُوعٌ عَلَى كُلِّ عَالَمٍ
 فَكَانَ بِهَا تَسْكِينُهُ بِالتَّلَازِمِ
 بِإِثْبَاتِهِ لِلرَّبِّ رَمْزاً لِعَالَمِ
 تَلَقَّاهُ مِنْ رَبِّ عَلِيمٍ وَحَاكِمِ
 عَلِيٍّ قُتُبِ وَارْحَمَنِ يَا خَيْرَ رَاحِمِ
 وَعَصَمْتُهُ مَعَ ذَاكَ حَوْلَ لِعَاصِمِ
 لَهُ الْمَلَكُ^(١) صَفَاً خَلَفَهُ بِالْقَوَائِمِ
 وَفِي رَحِمِ الْأُمَمَاتِ طَهَرَ الْمُحَارِمِ
 فَسَلَّمَ لَهُ مِنْ مَوْجِهِ الْمُتَلَاطِمِ
 وَفِي صَلْبِهِ إِذْ ذَاكَ غِيْثُ الْغَمَائِمِ
 وَلَا قَطَعَ السَّكِينُ فِي جِلْدِ سَالِمِ
 بِيَعِثْتِهِ بِالْمَكْرَمَاتِ الْجَسَائِمِ

فِيَا سَعْدُ، يَا مَسْعُودُ، يَا صَاحِ، أَيْنَ هُمْ
 وَأَيْنَ تَرَاهُمْ، بَلْ ثَرَاهُمْ لَعَلَّنِي
 [١٣٩/ب] أُجِبْتُ فَقُمْ وَانْهَضْ لِتَرْبَةِ أَحْمَدِ
 وَسَيِّدُ سَادَاتِ الْخَلَائِقِ كُلِّهِمْ
 فَأَوَّلُ مَخْلُوقٍ قَضَى اللَّهُ نَوْرَهُ
 وَكَلِمَةُ إِسْلَامٍ عَلَى الْعَرْشِ سَطَرَتْ
 فَسُرُّ ثُبُوتِ الْعَبْدِ يَثْبُتُ غَيْرَهُ
 وَآدَمُ لَمَّا أَنْ رَأَى ذَاكَ عَالِياً
 فَقَالَ: إِلَهِي بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
 فَتَابَ عَلَيْهِ رَبُّهُ وَأَجَابَهُ
 وَرَكَّبَ فِيهِ نَوْرَ أَحْمَدٍ فَاعْتَدَى
 وَأَعْطَاهُ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِ التَّقَى
 فَفِي صَلْبِ نُوْحٍ فِي السَّفِينَةِ إِذْ نَجَا
 كَذَا الْخَلِّ^(٢) لَمَّا تَلَّ فِي النَّارِ لَمْ يُرْعَ
 وَلَمْ يُذْبَحْ إِسْمَاعِيلُ وَالسَّرُّ ثَابِتٌ
 هُمَا رَفَعَا بَيْتاً وَذَكَرَا لِأَحْمَدِ

(١) يعني: الملائكة الكرام عليهم السلام.

(٢) يعني: إبراهيم عليه السلام.

فدعوة خلّ الله بشريّ ابنِ مريم
 وكلّ بذكرِ المصطفى يكشفُ الغطا
 وليلة ميلادِ النبيِّ حمدي
 وإيوان كسرى انشقَّ مع شُرفاته
 وقال سَطِيحٌ^(١) للذي جاء مخبراً
 وقد حمّدت نيرانَ فارسَ بعد ما
 وأصحابُ فيلِ عامٍ ذلك تفلّلوا
 وكان لوقتِ الوضعِ قد خرَّ ساجداً
 وأحواله حينَ الولادة أكملت
 ومرضعة السعديّ قد سعدت به
 شياهُ لهم ترعى فترجعُ حُفلاً^(٢)
 لك السعدُ والبشريّ حليلة فابشري
 وفي أرضها جاءت ملائكتُ ربّه
 فشقُّوا له قلباً سليماً مسلماً
 ورؤيا توات في نواحي الأقالِمِ
 ولكن عمي عن ذلك أهل الجرائمِ
 تساقطت الأصنامُ بعد التلاحمِ
 تساقطنَ منه عدّةُ لعلائِمِ
 بما جاء في الأخبارِ ضربةً لازمِ
 عليها وقودُ ألفِ عامٍ لعادِمِ
 ومُرّقتُ الأوصالُ من كُلِّ ظالمِ [١٤٠ / أ]
 لمولاه إبداءَ لسِرِّ التّقادُمِ
 بِسَرٍّ وخَتَنِ لا بقطعٍ لحاجِمِ
 وأحوالها ما بين نامٍ وقائمِ
 وقد كان لا مرعى ولا مدقُ طاعمِ
 بإرضاعِ خيرِ الناسِ للرّسلِ خاتمِ
 إليه بشقُّ البطنِ في حالِ فاهِمِ
 وحشوه أحكاماً بحكمةٍ دائِمِ^(٣)

(١) هو سَطِيح الكاهن الذي أخبر الملك ربيعة أحد ملوك التبابعة بوجود رسول الله ﷺ، واسمُه ربيع بن ربيعة الغساني. انظر خبره في «البداية والنهاية» لابن كثير (٢: ١٩٧).

(٢) يعني ممتلئة الضرع من اللبن.

(٣) يشير إلى حادثة شقِّ صدره الشريف ﷺ، وهي ثابتة في «الصحيح»، انظر: «مسند أحمد»

(١٩: ٢٥١)، و«صحيح ابن حبان» (٦٣٣٤).

وفي أرض بُصْرَى ظَلَلَتْهُ غَمَامَةٌ
فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا رَسُولٌ وَرَحْمَةٌ
رَأَيْتُمْ عَلَامَاتٍ لَذَاكَ ظَوَاهِرًا
وَقَدْ سَجَدَتْ طَهْرًا وَالْأَحْجَارُ قَبْلَهَا
وَقَالَ لَهُمْ: رُدُّوهُ نَحْوَ بِلَادِهِ
يُرَوِّمُونَ شَيْئًا لَا سَبِيلَ لَهُمْ بِهِ
وَفِي سَفَرَةٍ أُخْرَى لِتَجْرِبِ خَدِيجَةٍ
وَمَيْسِرَةٍ مَعَهُ يَقُومُ بِأَمْرِهِ
يُظَلِّلُهُ مَلَكَانِ مِنْ حَرِّ شَمْسِهِ
بَأَن نَبِيِّ اللَّهِ خَاتَمُ رُسُلِهِ
وَآيَلَةٌ^(٢) نَزَلُ الْأَنْبِيَاءِ نَزْوُهُ
وَفِي عَوْدِهِ لَمَّا رَأَتْهُ خَدِيجَةٌ
مِنَ النِّسْوَةِ اللَّاتِي حَلَلْنَ بَيْتَهَا
بَأَنِّي لِرَاءِ ذَاكَ مِنْذُ خُرُوجِنَا
وَعِنْدَ بِنَاءِ الْبَيْتِ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ
وَكَانَ عَلَى تَحْكِيمِ أَوَّلٍ دَاخِلٍ

فَجَاؤُوا بِحَيْرَى نَحْوَهُ بِالْعِزَائِمِ
مِنَ اللَّهِ يُعْطِيهِ عَظِيمَ الْكَرَائِمِ
تَحِيَّاتِ أَشْجَارٍ لَهُ بِالْجِرَائِمِ
وَمِنْ أَجْلِهِ أَهْدَى نَفِيسَ الْمَطَاعِمِ
فَإِنَّ لَهُ الْأَعْدَاءَ أَهْلَ الْمَظَالِمِ
وَمِنْ دُونِهِ حَجَبٌ وَقَطْعُ الْجَاهِلِ
لَقَدْ كَانَ فِي بُصْرَى بِسُوقِ الْمَوَاسِمِ
يَرَى مَكْرَمَاتٍ خَارِقَاتِ الشُّكَاكِ
وَقَالَ لَهُ نُسْطُورُ^(١) قَوْلًا لِحَازِمِ
وَأَعْلَامُهُ يُظْهِرْنَ حَسَنَ الْوَسَائِمِ
لِذَا قَالَ نُسْطُورًا كَقَوْلِ الْقَدَائِمِ
رَأَتْ مَلَكِي تَظْلِيلِهِ مَعَ حَوَازِمِ
وَمَيْسِرَةٍ قَدْ قَالَ عَقْدًا لِحَازِمِ
مِنَ الشَّامِ حَتَّى لَا يَكُونَ بِكَاتِمِ
عَلَى وَضْعِ رَكْنٍ بِالذُّمِّ وَالتَّصَارُمِ
تَقَرَّرَ حَالُ الْقَوْمِ لَا بِالتَّسَاهُمِ

(١) هو اسم الراهب الآخر الذي رأى رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة في طريقه إلى بُصْرَى

الشام. انظر الخبر في «البداية والنهاية» (٢: ٣٥٨).

(٢) يعني القدس.

فجاء نبيُّ الله أوَّلَ داخلٍ
 [١٤٠/ب] وقالوا: رضينا بالأمينِ محمدٍ
 فقال: احضِرُوا ثوباً وقامَ بوضِعِهِ
 وقال: ليأخذ كُلُّ فِرْقٍ بموضعٍ
 وقال: ارفعوا جمعاً فقاموا بِرَفْعِهِ
 وقام نبيُّ الله بالوضعِ ثانياً
 ومجموعُ هذا قبلَ بعثتِهِ وقد
 وكان حبيبُ الله يطلبُ خلوةً
 وجبريلُ بعدَ الأربعينِ أتى له
 يقولُ له: اقرأ ثلاثاً يَغطُّهُ
 فجاء بآياتِ ﴿اقرأ﴾ لبيتِ خديجةٍ
 فقالت له: والله لا حُزنَ لا تَحْفَ
 وجاءت به نحوَ القريبِ ابنِ نوفلٍ
 فقال هو الناموسُ حقاً منزَّلٌ
 أتانا بقرآنٍ عظيمٍ منزَّلٍ
 وإعجازه فيما حوى من بلاغةٍ
 وبعثته للعالمين جميعهم

فدأبوا لما بيديه عند التحاكمِ
 فأعطاه ربُّ الناس حكمَ التَّسالمِ
 على ثوبِهِ المطروحِ فوق الدَّقاعِمِ^(١)
 من الثوبِ عن هذا زوالِ النظامِ
 وقد زال عنهم ما تَوَوَّأ من تصادُمِ
 بنيته العظمى بغيرِ مُزاحِمِ
 تظاهرَ أمرُ البناتِ الصوارِمِ
 بغارِ حراءٍ فوقَ تلكَ المعالمِ
 بآياتِ ﴿اقرأ﴾ مستبينِ التفاهِمِ
 فيبلغُ منه الجهدُ جهدَ المسالمِ
 وقال لها: ما كان مِن ذي التعاضِمِ
 فإنَّكَ تَقْرِي الضيفَ برَّ لِعادمِ
 يقصُّ عليه قصَّةَ المتعاضِمِ
 أتاكَ فنعمَ الآتِ أحسنَ بقادِمِ
 هو المعجِزُ الباقي بغيرِ تراخِمِ
 فيا بُلغاءَ العصرِ هل من مُقاومِ؟
 لجنٍّ وإنسٍ عُرِبهم والأعاجِمِ

(١) الدقاعم: جمع دقعم وهو التراب.

وللجن أخباراً جرت برواية يقول له فيها نبوة أحمد وفي الشهب والحراس كانت عناية وعجل ذبيح منه صوت لصائح وفي القمر المنشق لا في سمائه فصار على فرقين فرق علوه وقال نبي الله للقوم فاشهدوا وفي ليلة الإسراء طاب مقامه ومعراجة فوق السموات كلها ومخدومهم فيها المفضل أحمد ومن آية الكبرى محمد قد رأى رأى ربّه حقاً بعيني دماغه^(٢)

رأى سواد في ثلاث بناظم فأحسن مما قد أتى من تناظم بشرته البيضاء ذات العواصم لآل ذريح فيه ذكر ليرائم^(١) على الجبل المكّي قهر المراعيم وفرقة أخرى دونه بشراذم مع أخبار آفاق بذاك جوازم [١٤١/ أ]

وأم برسل الله كبر الأعظم ويصحبه الأملاك صعبة خادم وفيه رأى الآيات بالفضل لازم وفي قاب قوسين أو أدنى بقرب المكارم وكلمه أحسن به من تكالم

(١) انظر خبر هذا العجل الذبيح في «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٢٤٦)، باب إعلام الجنّي صاحبه بخروج النبي ﷺ.

(٢) في هذه المسألة خلاف منسوب بين الصحابة فمن بعدهم، فقد ذهب ابن عباس إلى أن رسول الله ﷺ قد رأى الله تعالى بعيني رأسه، أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب «ومن سورة النجم» برقم (٣٢٨٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٤٢، وصححه ابن حبان (٥٧) بإسناد حسن.

وهو معارض بما ثبت عن عائشة رضي الله عنها من قولها: «أعظم الغزاة على الله تعالى من قال: إن محمداً ﷺ رأى ربّه» أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: =

وموسىٰ كليمُ الله يَغْنَمُ رُؤْيَةً
يرى من رأى الله العظيمَ تقرباً
يقول له ارجع سائلاً خَفَّ فرضه
ولما حكى المسرى وما فيه قد رأى
وقالوا له: فاذكر صفاتاً لمقدسٍ
وقام بحجرٍ فانجلى بيتٌ مقدسٍ
وقال: طلوعِ الشمسِ تقدُّمُ عيرِكم
فعند طلوعِ الشمسِ جاءتِ رحالُهم
وكم خيرِكم معجزٍ قد أتى به
وفي الهجرة الغراءِ مبدأُ ما جرى
على قتله ليلاً وما مَكَّرُوا به
فقاموا جميعاً حولَ فرشِ نبيِّنا
وقام رسولُ الله يرمي وُجوهَهُم
وكلُّ مصابٍ منهم بترابِهِ
وسار رسولُ الله في حِفْظِ رَبِّهِ
ونُزْلِهِما في غارِ ثورٍ مَوْقُ

من المصطفى المحبوبِ لُبُّ المغانمِ
وهذا من المقصودِ عند التقاسمِ
ففرَضُ من الخمسينِ خمسُ دعائمِ
وكذَّبَه الكفارُ من كُلِّ آثِمِ
وعن عيرِنا بالشامِ ذاتِ البهائمِ
فأخبرَ عنه المصطفى بالعلائمِ
من اليومِ فاشتدُّوا طريقَ القوادِمِ
على وفقِ أخبارِ النبيِّ الملاحِمِ
وذو الجهلِ في طُغيانه بتفاقمِ
جَمَعَ أهلُ الشركِ رأسُ الأثائمِ
فتبأ لهم في مكرِهِم بالقواصِمِ
سهارى وهُم ما بينَ وَسَنِ ونائمِ
بحصباءِ صارَ الكلُّ في مثلِ نائمِ
له القتلُ في بدرٍ ونَوْحِ لهائمِ
وصحبته الصديقُ أهلُ المكارِمِ
وسلَّمُهُما من طالبٍ وأراقِمِ

= ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] برقم (١٧٧)، والبخاري، كتاب التفسير، باب برقم

(٤٨٥٥) وصحَّحه ابن حبان (٦٠) وفيه تمامٌ تخريجه.

وفي الحالِ أبدى العنكبوتُ نِساَجَه^(١) على الغارِ حتى ظَنَّ نَسَجَ القدائمِ
وباضَ حمامٌ الأيكَ من فوق نِساَجِه وصَرَنَ على بيضٍ لها بالحوائمِ
فيا عنكبوتُ افخرِ على كُلِّ دودةٍ أتت بحريِرٍ لا يحلُّ لحالمِ
وباءَ بها الميمونُ طائرُه الذي له شرفٌ عالٍ على كُلِّ حائمِ
[١٤١/ب] حمامٌ أتى نحو الحمى فحَمِي به وصار هناك المشركون بحَيْرَةٍ
وقال أبو بكرٍ مقالةً خائفٍ على المصطفى من أهلِ تلكِ العزائمِ
وقال له المختار: لا حُزنَ لا تَحَفُ وثبَّتَه تثبِيتَ أهلِ العزائمِ
وخابت ظنونُ المشركين وسعِيَهُم ورُدُّوا بغِيظٍ خيبةً للمشائمِ
مشائمُ ضلُّوا عن مسالكِ أحمدٍ فيا خيبةً المسعى لأهلِ الجرائمِ
وأضحى نبيُّ الله يطلُبُ طيبةً فطابت به آفاقُ تلكِ الملائمِ
وهي طويلة إلى أن قال:

عليه صلاة الله ثم سلامُهُ يحييانِ بالبُشرى بأعلى الكرائمِ
وآلٍ له والصحبِ ثم تبيعهم بقفوَ لآثارٍ زَهَتْ في المراسمِ

(١) حديثُ نَسَجِ العنكبوتِ أخرجه البزار في «المسند» (١٠: ٢٤٥) برقم (٤٣٤٤) من حديث زيد بن أرقم والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك جميعهم يُحدِّثون... ثم ذكر الحديث، وقال: لا نعلمُ رواه إلا عَوَيْن بن عمرو، وهو رجلٌ من أهلِ البصرة مشهور. والحديث ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٤٨١)، وذكره ابن كثير في «السيرة النبوية» (٢: ٢٤١) وعزاه للحافظ ابن عساكر.

بتكرير ما يبدو وتضعيف علة وفي بدئها والختم مسك الخواتم
ومن نظمه ما نظمته في جمع من جعل له النبي ﷺ سهمه وأجره في بدر ولم
يحضرها: [من الطويل]

ألا إن بدرًا في الوقائع تُذكرُ وشاهدُها بالخير يعلو ويُنصرُ
لذاكَ ترى الأصحابَ طُلابَ أجرِها مع السهمِ والمقصودُ من ذاكِ يُؤجرُ
فعثمانُ لم يحضر وفي الذكر حاضرُ وفي طلحةِ أجرٌ وسهمٌ يُقرَّرُ
سعيدُ بنُ زيدٍ سائلٌ ذا لرفعةٍ فقرَّره المختارُ والخيرُ يُذكرُ
هما بُعثا عيناً لكشفِ حقيقةٍ لإخبارِ غيرِ الكفرِ والسعيِ يُشكرُ
وفي حارثٍ نجلٍ لِصِمةٍ قد جرى برؤِ حاله كسرٌ، فبالفضلِ يُجبرُ
كذاكَ لحَوَاتٍ^(١) أتاه نظيره جبيرٌ له أصلٌ فبالجبرِ يُسطرُ
وعاصمُ المعروفُ بابنِ عديهم كذا حارثُ نجلٌ لحاطبٍ يُعذرُ
كذاكَ بشيرٌ واكنه قائلًا أبا لبابة يُرجعه لطيبةً يأمرُ
ووالدُ سهلٍ سعدهم نجلٌ مالكٌ له بعد موتِ جاءه الخيرُ يكثرُ
صبيحٌ وسعدٌ ذاكِ نجلٌ عبادةٍ ولا نقلٌ في هَذينِ لي يتحرَّرُ

قال شيخنا الأخ أبقاه الله تعالى: أما صبيحٌ فهو مولى سعيد بن العاص،
وقد ذُكرَ فيه أنه تجهَّزَ إلى بدرٍ فمَرَّضَ ولم يخرج، وحمل النبي ﷺ على بعيره أبا
سلمة ابن عبد الأسد، لكن لم يُذكر في هذا أنه صَرَبَ له بسهمه وأجره.

(١) يعني حَوَات بن جُبَيْر رضي الله عنه.

وأما سعد بن عبادَةَ، فقد اُخْتَلِفَ فيه، فابنُ إِسْحَاقَ وابنُ عَقْبَةَ يَقُولَانِ: لم يشهد بدرًا^(١)، والواقديُّ يَقُولُ: شَهِدَهَا، ولم يذكر من قال أَنَّهُ لم يشهدَهَا أَنَّهُ ضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ وَأَجْرَهُ فإِسْقَاطُ هَذَيْنِ أَوَّلَى.

قال: ولم يذكر شيخنا جعفر بن أبي طالبٍ، وقد ذكره الحاكمُ في «المستدرک»^(٢) في ترجمته فقال: حدثني عليُّ بن حمادِ العدل، قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ إِسْحَاقَ القاضي، قال: حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله، قال: حدثنا عبدُ العزيز بنُ مُحَمَّدٍ عن جعفر بن مُحَمَّدٍ عن أبيه عن جابرٍ قال: ضرب رسولُ الله ﷺ لجعفر بن أبي طالبٍ يومَ بدرٍ بِسَهْمِهِ وَأَجْرَهُ، قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ولم يخرجاه.

قال أَبَقَاهُ اللهُ تَعَالَى: وقد نظمتُ هذا المعنى في بيتٍ مفردٍ وهو: [من الطويل]

فهذانِ أَوَّلَى بالسقوطِ وكائنٌ مكانهما ربُّ الجناحينِ جعفرُ

ومن ذلك قصيدته التي مدَحَ بها الإمامَ الشافعيَّ رضي الله عنه المعارضةُ لقصيدةِ شيخه الشيخِ أبي حَيَّانَ التي تقدَّم الوعدُ بذكرها: [من الطويل]

رعى الله مَنْ أَضْحَى بعلمِ الهدى يحيا ويمجري عليه الفيضُ إذ نظرَ الوحيا
فيفهمُ وحىَ الله في كُلِّ آيةٍ أتت في كتابِ الله قامَ بها المخيا
وفي سُنَّةِ المختارِ أحمدَ ناظرٌ على سَنَنِ المَاضِينَ بالرتبةِ العُليا

(١) والذي نقله ابن هشام عن أبي إِسْحَاقَ أَنَّهُ شَهِدَهَا. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢: ٧٨).

(٢) باب ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب، «المستدرک» (٣: ٢٣٥).

أبانت لنا أمراً وأوضحت النِّها [١٤٢/ب]
تعمُّ ومن يأتي يكونُ له هدياً
وما ضرَّها تبقى إلى آخر الدنيا
ورَوَّوه أتباعاً لقد وردوا رِياً
فقاموا بأعباءٍ لقد لبسوا حلياً
على مسلكِ التحقيق من مُنَحِّ الرِّعَا^(١)
لها حجةٌ قامت وقد حَقَّقَ الوَعَا
على أصلِهِ نام به رضع الثديا
وأحكامها حقاً بها تظهرُ الفتيا
على منهجِ الإيضاحِ يُبدي به الخُفْيَا
وفاقَ على الأشياءِ دامت له السُّقْيَا
ونسبتهُ صحَّت فلا عِتَقَ لا سَبْيَا
ومن شافعٍ جدُّ جلا نسبَه جَلِيَا
وعن مُسلمِ الزَّنْجِيَّ يروي ولا نسيَا
وكلُّ يرى منه عجائبَ في الرُّؤْيَا
مُحَكَّمٌ في الفتوى فقد آنتِ الفتيا
وكم فاقُ فرساناً وكم لهم أعيَا

ففي شريعة المختار بانت مداركُ
لقد خصَّه مولاه بالشرعة التي
وتبقى مدى الأزمان من غير ناسخٍ
فقام بهدي الشرع أصحابُ أحمدٍ
فجاء لأهلِ الفقه من بعدهم حُلِي
وقام بتقريرٍ لشرعة أحمدٍ
فراعى كتابَ الله والسُّنَّة التي
وقاسَ على أصلِ زكيٍّ وفرَّعه
ولم يترك الأخبارَ بعد ثبوتها
وقام بهذا النوع مَنْ سار سِيره
إمامٌ أتى للناس من أهلِ مكة
سمي نبيَّ الله وهو ابنُ عمِّه
لمطلبٍ يُدلي بإدريسٍ والدِّ
بمكة عن سفيانٍ نجلِ عُيينةٍ
كذا عن سعيدٍ نجلِ سالمٍهم روى
فقال له سفيان بالإذن أفَتِ يا
وكان لسنِّ خمسَ عشرة قد مضت

(١) يعني الرعاية والتحقيق.

فأوّل ما قد سار من مكّة إلى
يزور حبيب الله أحمد زورة
ويلقى من الأثبات مالكا الذي
إمام لحفاظٍ بدارٍ مهاجرٍ
فكان له في ذاك ذكرٌ مناقبٍ
موطأ هذا الخبر من بعض حفظه
وتمّ له في العلم ما قال مالك
وصار له ذكرٌ بأقطار أرضنا
فيأتي يرى الأحبار خاضعةً له
وقام بتقريرٍ لحجّته التي
ومنهم إمام القوم أحمد^(٢) عالم
كذلك له إسحاق^(٣) لا يعرفُ الذي
فما كان من يحيى^(٤) فقد سمعَ الذي
فقال له: لو أنت تعرفُ قدره

مدينة خير الخلق يلقى بها دنيا
ويروي حديث الحبّ في داره ربا
له في الحديث الثبّت في غاية قصيا
ونجمٌ لأعلام فرعياً له سقيا
بحفظٍ لما روئى ويجلو به جليا
وأمل على الأصحاب من حفظه أشيا
من النور لا يطفى فلن يجد الطفيا
وسار إلى الأمصار لا يلتقي نأيا
لما قد رأوا بحراً يُعوذُ بالرّقا [١٤٣/أ]
ببغداد^(١) يملئها على صحبة الأحياء
برتبته إذ كان يجهلها يحيى
بدا لأولي العرفان رعباً لهم رعباً
له أحمدٌ يُثنى يقول: بلائنا
أخذت ركاباً كان أعطيته يدياً

(١) يعني به رده على أهل الرأي في بغداد، وتقريره للسنّة أحسن تقرير حتّى سُمّي «ناصر الحديث» رضي الله عنه.

(٢) يعني الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه الذي كان له مزيّة اختصاص بالإمام الشافعي.

(٣) يعني الإمام إسحاق بن راهويه الذي أخذ عن الشافعيّ بإشارة من أحمد بن حنبل.

(٤) يعني يحيى بن معين رحمه الله.

وما كان من إسحاق في أمر مكة يقول له: لو كان غيرك قائماً وأما أبو ثور^(٢) فأول ما أتى وقال له في الرفع بالأيدي مقولاً فقام أبو ثور بسنّته التي وذكّره يوماً بدور إراكة هو الشافعيّ الخبر فاق بعلمه وعاد إلى البيت العتيق بهمة وكان ابن مَهْدِيّ^(٣) يروم طريقة برغبى أتت للشافعيّ نصيحة فصنّف في هذا كتاب «رسالة» مع الحارث النّقال^(٤) كان انتقلها

تباع بها دورٌ فقد سمِعَ الوهيا مقامك كنتُ الإذنَ ألوي لها لياً^(١) بدورٍ له سُؤْلٌ فلم يلتفت شيئاً على سنن الأخبار أنشئ بها الوديا رواها له حُبّاً وقد عيّقت رياء يقول له فيها غرائب فاستحيا ومستنبطٌ يُبدي بمنشوره طيا وفرّق أموالاً فليس لها بقيا تُبيّن أنواعاً ويهدي له هديا وما اجتمعاً فيما أتى عنهما لقيا وأرسلها والحليّ يُبدي لها وشيا وجاء بها يسعى إلى راغبٍ سعيا

(١) انظر هذا الخبر في «طبقات السبكي» (٢: ٨٩-٩٠) فاحتجّ الشافعي بالكتاب والسنة، واحتجّ إسحاق بقول بعض التابعين، فقال له الشافعي: ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك فكنتُ أمرُّ بعزك أذنه؛ أقول: قال رسول الله ﷺ وأنت تقول: قال عطاء وطاوس والحسن وإبراهيم، وهل لأحدٍ مع رسول الله ﷺ حُجّة؟

(٢) الإمام الجليل إبراهيم بن خالد البغدادي (ت ٢٤٠هـ)، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٢: ٧٤).

(٣) يعني الإمام الجليل عبد الرحمن بن مهدي الذي صنّف له الإمام الشافعي كتاب «الرسالة».

(٤) يعني الحارث بن سريج النّقال (ت ٢٣٦هـ)، الذي حمل كتاب الرسالة لعبد الرحمن بن =

فكان لها وقعٌ لطالبٍ فنّها
 فأوّلُ تصنيفٍ بفنٍّ أصولنا
 فخطبته فيها بلاغته بدت
 وفي ناسخٍ يأتي ومنسوخه بدا
 وأبواب قِيَّاسٍ ومُجْتَهِدٍ به
 وفي مصرَ جاء الخبرُ فانحاز حوله
 بُوَيْطِيْهِمْ يَأْتِي كَذَا^(١) مُزَيِّهِمْ
 ويونسُ يَأْتِيهِ وحرملَةٌ أَتَى
 وصنّفَ كُتُبًا قام فيها بِسُنَّةٍ
 وفي الجامعِ المرويِّ جمعٌ وكثرةٌ
 فكان «لَأُمِّ» الكُلُّ نفعٌ بِوُلْدِهَا
 وفي كُتُبِهِ يحكي مناظرةً له
 وبين يديه صارَ كالفرخِ مَنْ غدا
 ويرجعَ عن رأيٍ رآه بزعمِهِ

فأبدت مناراتٍ تطيبُ بها الأحياء
 وتأصيلٍ أبوابٍ غدا أصلها حيا
 وأبوابُ تبيانٍ بها ذكرُهُ يحيا
 وفي العامِّ مع خاصٍ به فيه أحياء
 ومَنْ جا بلا أصلٍ فَرَى رأيَهُ فَرِيا
 رجالٌ رأوا سِرّاً يفوقُ العلا سَريا
 رِيْعُهُمْ والبحرُ يجري به جريا
 وكم لهم أملٍ^(٢) وكم أظهرَ الوليا [١٤٣/ب
 على سَنَنِ التحقيقِ يَرعى الهدى رعا
 وفي بسطِهِ المبسوطَ بسطٌ نفى قِيّاً^(٣)
 فأولادُها الأعلامُ زانت بهم دُنيا
 لمن قد رأى يلقى بتحقيقِهِ دَهِيّا
 يُناظِرُهُ حتى لِيُرَحِمَ في الرُّؤيا
 وكم سَنَةٍ صَحَّتْ فأذهبتِ الرّأيا

= مهدي، فلما وصلت إليه جعل يتعجب ويقول: لو كان أقلّ لفهم. لو كان أقلّ لفهم. انظر: «طبقات ابن قاضي شعبة» (١: ٢٩).

(١) في الأصل: «كذلك». وهو تما ينكسر به الوزن.

(٢) في الأصل: «أُملاً»، والجاذة ما هو مثبت.

(٣) الجامع والمبسوط من كتب الإمام الشافعي التي ضمّنها كتابه «الأم».

وناظرَ أعلاماً ومنهم محمد^(١) إلى حسنٍ يُدليّ وكم أظهر الثُّقيا
 وكم سُنةٌ أبدى له وأجابهُ وكم أسهُمٍ يبري بها قوله برياً
 وفي ليلةٍ فيها رأى جُلَّ كُتبه فأدرك ما فيها أحاط به وعيا
 وفي لغةِ العرباءِ أفحمَ بِشرها كذا لابنٍ بكارٍ بأنسابها أعياء
 أتى الأصمعي بالشعرِ شعرٍ هُذيلهم فصَحَّحه منه فأعْظَمَ به درياً^(٢)
 وحُسَّاده تنعى ذهاباً لروحه بموتٍ وكلُّ الخلق ليس لهم بُقيا
 فقال: سبيلٌ لستُ فيها بأوحدٍ وأنت لأخراها تجيء غداً هيأ^(٣)
 وما ضرَّ نورَ الشمسِ إنكارُ نُظُرٍ عيونهم في الدهرِ دائمةٌ عمياء
 وقد قيلَ كادُوهُ بِدَسِّ شَقِيهِم فشجَّ له رأساً وأعدَمَه نَعياً
 وراح قتيلاً من حُسوِدٍ يكيده ومن كاد أهلَ العلمِ يُكوى به كيّاً

(١) يعني الإمام الجليل محمد بن الحسن الشيباني، إمام الحنفية في زمانه، وشيخ الشافعي بالعراق.

(٢) فيه إشارةٌ إلى ما استفاضَ من قولِ الأصمعي: صححتُ أشعارَ هذيل على فتى من قریش يقال له محمد بن إدريس، ومعروفٌ في سيرة الشافعي أنه أخذ العربية في هُذَيْل وهي إحدى قبائل العرب الست الفصيحة التي أخذ عنها العلماء اللغة.

(٣) يعني ما روي عن الشافعي من قوله:

تمتلئ رجالاً أن أموت وإن أمت فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدٍ
 فقل للذي يبغى خلافَ الذي مضى تهياً لأخرى مثليها فكان قَد

وسببُ ذلك ما نُيِّمَ إليه من أن أشهب بن عبد العزيز من أصحاب مالك كان قد قال: اللهم أمت الشافعي، ولا يذهب علمُ مالك. انظر: «طبقات السبكي» (١: ٣٠٣).

وما عاش من يدعو يُريدُ وفاته
وعاش على مَرِّ الزمان حلاوةً
وأعطاه مولاه ثواباً ورفعةً
وقام به الأعلامُ في كُلِّ مجمعٍ
تصانيفُهُم من فيضٍ بحرٍ علومِهِ
وفي كُلِّ قرنٍ قام من يأتِ ناصراً
فيا أسفاً للشافعيّ وما جرى

سوى بعضٍ شهرٍ إذ رأوا فيهم النعيا
وذكرٌ بأوصافٍ ويشتارها^(١) رياء
ومذهبه قد صار من بعده حياء
وهم طبقاتٌ في النضالِ سَمَوَارميا
ومن أجلِ ذاكِ الفيضِ أرواحهم تحيا
يجدّدُ دينَ الحقِّ في دارةِ الأحياء [١/١٤٤]

سقى الله بالتسليم روحاً له سقيا

ومن ذلك قصيدته لمناسبة تراجم «صحيح البخاري»: [من الطويل]

أتى في البخاري حكمةً في التراجم
فمبدأً وحي الله جاء نبيّه
وإنَّ كتابَ العلمِ يُذكرُ بعده
وما بعد إعلامٍ سوى العملِ الذي
ومبدأه طهرٌ أتى لصلاتنا
وبعد صلاةٍ والزكاة تبعتها
روايته جاءت بخلفٍ بصحةٍ
وفي الحجِّ أبوابٌ كذاكَ بعمرةٍ

مناسبةً في الكتبِ شبه البراجم^(٢)
وإيمانٌ يتلوه بعقدِ المعالمِ
فبالوحي إيمانٌ وعلمُ العوالمِ
به يردُّ الإنسانُ وردَ المكارمِ
وأبوابه فيها بيانُ الملائمِ
وحجٌّ وصومٌ فيهما خلفُ عالمِ
كذا جاء في التصنيفِ طبقَ الدعائمِ
لطيبةً جاء الفضلُ من طيبِ خاتمِ

(١) من الشُّور وهو اجتناء العسل.

(٢) وهي رؤوس السَّلاميات، من ظهر الكفَّ إذا قبضَ الشخصُ كفّه نشرت وارتفعت.

معاملة الإنسان في طوع ربه
 وأنواعها في كل باب تميزت
 فجاء كتاب الرهن والعنق بعده
 كتابة عبد ثم فيها تبرع
 كتاب شهادات يلي هبة جرت
 وكان حديث الإفك فيه افتراؤهم
 وكم فيه تعديل لعائشة التي
 كذا الصلح بين الناس يُذكر بعده
 وصلح وشرط جائزان بشرعه
 كتاب الوصايا والوقوف لشارط
 معاملتا رب وخلق كما مضى
 كتاب الجهاد إجهاد لإعلاء كلمة
 فيملك مال الحوز قهراً غنيمة
 وجزيتهم بالعقد فيها كتابها
 كتاب لبدء الخلق بعد تمامه
 وللأنبياء فيه كتاب يخصهم
 فضائل نتلو ثم غزو نبينا
 وأن نبي الله وصي وصية

يليه ابتغاء الفضل سوق المواسم
 وفي الرهن والإعتاق فك الملزم
 مناسبة تخفى على فهم صارم
 كذا هبة فيها شهود التحاكم
 وللشهاد في الوصف أمر تحاكم
 فويل لأفك وتباً لآثم
 يبرئها المولى بدفع العظام
 فالصلح إصلاح ورفع المظالم
 فذكر شروط في كتاب لعالم
 بها عمل الأعمال ثم لقائم

وثالثها جمع غريب لفاهم [١٤٤/ب]
 وفيه اكتساب المال قهراً لظالم
 كذا الفيء يأتينا بغير الغنائم
 موادة معها أتت في التراجم
 معاملة الإنسان ملك المقاسم
 تراجم فيها رُتبت للأكارم
 وما قد جرى حتى الوفاة لختام
 تخص كتاب الله بالغيب عازم

وَأَنَّ أُولَى التَّفْسِيرِ أَهْلُ الْعَزَائِمِ
وَأَحْيَاؤُهُ أَرْوَاحُ أَهْلِ الْمَكَارِمِ
حَيَاةُ أَتَتْ مِنْهُ لَطْفُ لِي فَحَاكِمِ
وَمِنْ بَعْدِهَا حُسْنُ الْعَشِيرِ الْمَلَائِمِ
وَفِي النِّفَقَاتِ افِرْقَ لِيُسْرِ وَعَادِمِ
لِيَجْتَنِبَ الْإِنْسَانُ إِثْمَ الْمُحَارِمِ
كَذَا الذَّبْحُ مَعَ صَيْدِ بَثَانِ الْمَلَائِمِ
وَمِنْ بَعْدِهَا الْمَشْرُوبُ يَأْتِي لَطَاعِمِ
كَتَابٌ لِمَرْضَانَا بَرْفَعِ الْمَاتِمِ
بِفَاتِحَةِ الْقُرْآنِ ثُمَّ الْخَوَاتِمِ
كَذَا أَدَبٌ يُؤْتَى بِهِ بِالْكَرَائِمِ
بِهِ تُفْتَحُ الْأَبْوَابُ وَجَهَ الْمَسَالِمِ
وَتَيْسِيرُ أَحْوَالِ لِأَهْلِ الْمَغَارِمِ
وَلِلْقَدَرِ أَذْكَرُهُ لِأَصْلِ الدَّعَائِمِ
تَبَرُّرُنَا بِالنَّذْرِ يُوفَى بِحَاكِمِ
كَذَا النَّذْرُ فِي لَجِّ بَدَا مِنْ مُلَاجِمِ
مَوَارِيثُ أَمْوَاتٍ أَبَتْ لِلْمَقَاسِمِ
وَقَدْ تَمَّتِ الْأَحْوَالُ حَالَاتِ سَالِمِ

كَتَابٌ لَتَفْسِيرٍ يَعْقُبُهُ بِهِ
وَفِي ذَاكَ إِعْجَازٌ لَنَا وَلِنَسْلِنَا
كَتَابُ النِّكَاحِ انْظُرْهُ مِنْهُ تَنَاسُلُ
وَأَحْكَامُهُ حَتَّى الْوَلِيمَةُ تَلُوهَا
كَتَابُ طَلَاقٍ فِيهِ أَبْوَابُ فُرْقَةٍ
وَأَطْعَمَةٍ حَلَّتْ وَأُخْرَى فَحَرِّمَتْ
وَعَقٌّ عَنِ الْمَوْلُودِ يَتَلَوُ مَطَاعِمَا
وَأَضْحِيَّةٍ فِيهَا ضِيَافَةُ رَبِّنَا
وِغَالِبُ أَمْرَاضٍ بِأَكْلِ وَشَرْبَةٍ
وَبِالطَّبِّ يُسْتَشْفَى مِنَ الدَّاءِ بَرْقِيَّةٍ
لِبَاسٌ بِهِ التَّزْيِينُ فَانْظُرْهُ بَعْدَهُ
وَأَنَّ بِالْإِسْتِثْنَانِ حَلَّتْ مَصَالِحُ
وَبِالدَّعَوَاتِ الْفَتْحُ مِنْ كُلِّ مُغْلَقٍ
رِقَاقٌ لَهَا بَعْدَ الدَّعَاءِ تَذَكُّرُ
وَلَا قَدَرٌ إِلَّا مِنْ اللَّهِ وَحْدَهُ
وَأَيْمَانٌ مِنْ كَسْبٍ وَكُفَارَةٍ لَهَا
وَأَحْوَالُ أَحْيَاءٍ تَتِمُّ وَبَعْدَهَا
فَرَائِضُهُمْ فِيهَا كِتَابٌ يَخْصُّهُمْ

ومن يأتِ قاذوراً تبينَ حُدّه
 وفي غُرّة فاذا ذكر دِيَاتٍ لأنفسِ
 وردّةً مرتدّ ففِيهَا استتابةٌ
 ولكنما الإكراهُ رافعُ حُكْمِهِ
 وفي باطنِ الرؤيا لتعبيرِ أمرِها
 وأحكامُ خُلِينَا تزيلُ تنازعاً
 ولا تتمنّوا كان فيه تواترُ
 كتابُ عصامٍ فاعتصم بكتابه
 وخاتمةُ التوحيدِ طابَ ختامُها
 فجاء كتابُ جامعٍ من صحاحِها
 أتى للبخاري مدحُه بصحيحِه
 أصحُّ كتابٍ بعد تنزيلِ رَبَّنَا
 وقل: رَحِمَ الرحمنُ عبداً موحّداً
 وفي سُنّةِ المختارِ يُبَيِّدِي صحيحَها
 وإنا توخّينا كتاباً نُخْصُه
 عسى الله يهدينا جميعاً بفضله
 وصلى على المختارِ اللهُ رَبُّنَا
 وآلٍ له والصحبِ مع تَبَعٍ لهم

مُحَارِبُهُمْ فِيهِ أَتَى حَتَمَ حَاتِمِ [١٤٥/أ]
 وفيها قصاصٌ جالِ لأهلِ الجرائمِ
 بِرِدَّتِهِ زَالَتِ عقودُ العواصِمِ
 كذا حِيلُ جَاءَتْ لِفَكِّ التلازمِ
 وفتنتِها قامتِ فما مِنْ مُقاوِمِ
 كتابُ التمنيّ جاء رمزاً لراقِمِ
 وأخبارُ آحادٍ حجاجُ لعالمِ
 وسنةُ خيرِ الخلقِ عصمةُ عاصِمِ
 بمبدئِها عطرٌ ومسكٌ لخاتمِ
 لحافظِ عصرٍ قد مضى في التقادُمِ
 وحسبكُ بالإجماعِ في مدحِ جازِمِ
 وناهيكُ بالتفضيلِ فاجارَ لراحِمِ
 تحرّى صحيحَ القصدِ سُبُلَ العلائمِ
 بإسنادِ أهلِ الصدقِ من كُلِّ حازِمِ
 على أوجهٍ تأتي عجاباً لغانِمِ
 إلى سنةِ المختارِ رأسِ الأكارِمِ
 يقارِنُها التسليمُ في حالٍ دائمِ
 تَقْفُونِ آثاراً أَتَتْ بدعائِمِ

بتكرير ما يبدو وتضعيف عليه وفي بدئها والختم طيب الخواتم
ومن شعره جواباً لسؤال ورد عليه^(١):

صورة السؤال: الحمد لله الذي جعل سراجاً وهاجاً، فأوضح به إلى روضة
التحقيق منهاجاً: [من البسيط]

يا من أفاض عهاد العلم كالمزني ^(٢)	يا شيخ الإسلام يا علامة الزمن
فنائه من أقاصي الهند واليمن	يا من تشدُّ رحال الطالبين إلى
من مصر أضحت به مرموقة السكن [١٤٥/ب]	يا أوحده العصر، يا فذ الزمان ويا
خفائه فيجلّيه على علن	يا من يبين لنا وجه الصواب لدى
يجلو عن القلب غيم الغم والحزن	لا زال منك سراج العلم متقدماً
خليلة وأب أضحى أخا شجن	ما قولكم في أخي رمس ثوى وله
أبقاه ألف ولكن صار كالرهن	صداق زوجته ألف وقيمة ما
عن المقابل إبراء لمرتهن	فعوّض الأب ما حازت يداها لها
رُبّع المخلف فرضاً واضح السنن	فهل من الربع يرى الميث إذ ملكت
ليبراً الذهن مما فيه من وهن	أم لا وحيث نعم علّله متّضحاً
يسري سنالك إلى الأقطار والمدن	فلا برخت سراجاً ساطعاً أبداً

(١) انظر المسألة رقم (٤٦٧) حيث ورد هذا السؤال وجوابه.

(٢) في حاشية الأصل: كالمزني، ويعني به الإمام المزي صاحب الإمام الشافعي، وكلاهما جيد متّجه طريف.

فأجاب رضي الله عنه بما صورته:

الجواب حكماً وحجاجاً، اللهم أرشد للصواب وأرفع عنه رتاجاً^(١)

نَعَمْ مِنَ الرَّبْعِ يَبْرَأُ الْمَيْتُ مِنْ رَهْنٍ	بَارِثٍ مِنْ أَصْبَحَتْ تَبْكِي مِنَ الْحَزَنِ
فَارْزُئُهَا يَقْتَضِي إِسْقَاطَ عُلُقَتِهَا	مِنْ دَيْنِهَا نَسْبَةً تَأْتِي عَلَى السَّنَنِ
فَالْمَلِكُ وَالْدِّينُ فِيهِ لَيْسَ مَجْتَمِعاً	وَذَاكَ كَافٍ بِهِ التَّعْلِيلُ فِي عَلَنِ
فِي هَذِهِ الْحَالِ فَتَوَانَا بِهِ أَبَداً	وَاللَّهُ أَعْلَمُ ذُو الْإِكْرَامِ وَالْمِنَنِ
قَدْ قَالَ هَذَا وَبِالْمَكْتُوبِ أَثْبَتَهُ	فَقِيرٌ عَفْوِ الَّذِي يُنَجِّيه مِنْ فِتَنِ
وَأَنَّهُ عُمَرُ يَرْجُو عِمَارَتَهُ	فِي كُلِّ دَائِرَةٍ بِالْفَضْلِ فِي السَّكَنِ

ومن ذلك:

ما نظمه في عدة المسائل التي يزوّج فيها الحكام، وأنهاها إلى عشرين موضعاً، وذكر فيها أحوالاً وضررها في الأحوال، فارتقت إلى أكثر من ثلاث مئة، ونظم في ذلك قصيدتين، قال في الأولى منهما:

بِالْحُكْمِ زَوْجٍ فِي اثْنَتَيْنِ بَعْشَرِهَا	عَضَلُ الْوَلِيِّ يَكُونُ مِنْهُ لِعُسْرِهَا [أ/١٤٦]
أَوْ كَانَ مَعْدُوماً، كَذَاكَ بِفَقْدِهِ	أَوْ غِيْبَةٍ فِيهَا مَسَافَةٌ قَصْرِهَا
أَوْ كَانَ فِي حَبْسٍ بَغِيرٍ تَطَرَّقِ	أَوْ كَانَ يُخْفِي نَفْسَهُ مِنْ حِذْرِهَا
أَوْ كَانَ فِي الْإِحْرَامِ أَوْ مُتَعَزِّزاً	أَوْ دَامَ فِي الْإِغْمَا كَقَصْرِ قَدْرِهَا
أَوْ يَتَخَبَّهَا فِي النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ	وَكَذَا الْوَلَايَةُ فِي الْإِمَاءِ لِحَجْرِهَا

(١) بكسر الراء وهو الباب المغلق.

وتماؤها فيها يكونُ لكافرٍ
 فيها تحتمَ موجبٌ وبخيرِه
 في الجدِّ إذ بلغت تزوَجَ عاقلاً
 ولئن تَكُنْ زوجَ صغيرٍ عاقلٍ
 وكذاك عَمَّ وابنه مع ذي الولا
 في عَشْرِها الماضي بضربٍ يرتقي
 بعتيقةِ الأنثى كذا ملكٌ لها
 في مسلماتٍ مع كوافرٍ يرتقي
 زِدْ في الإماءِ صغيرةً تزويجُها
 موقوفةً زَوْجَ بإذنٍ صادرٍ
 وفتاةً بيتِ المالِ نسبةً أمرها
 زَوْجَ مكاتبَةٍ لإسلامٍ جرى
 بالإذنِ كالماضي بصورةٍ مولدٍ
 وكذاك تابعٌ من جرى إسلامُها
 أحوالُها ضربٌ بصورةٍ ما مضى
 وقال في الثانية:

مستولداً من أسلمت من كُفْرِها
 في موجبٍ أو قابلٍ في أمرِها
 محبوبَةٍ المحتاجِ ردةً ذُكرها
 فالحتمُ في الإيجابِ جاء لِيُسْرِها
 بفروعهم فصلٌ كذاك لِيُسْرِها
 بثلاثةٍ فيها البيوعُ فأذْرِها
 في عقلِها والحاجةِ في غيرها
 في ثِيَبٍ فاضرب كذا في بكرِها
 نظراً لمحجورٍ يحورُ بحيرِها
 ممَّن عليه وقفُها في قهرِها
 أمةً لمحجورٍ جرت في بحرِها
 زَوْجَ مُدَبَّرَةٍ بدت في سُكرِها
 قد قلتُ في التخرِيجِ فيه بخيرِها
 يسري إليه حكمُها في سيرِها
 شينٌ وميمٌ حاوُّها في حصرِها

عشرون حتماً زَوْجَ الحَكَّامُ

عَدَمُ الولي، العَضْلُ والإِحْرَامُ [١٤٦/ب]

وبفقده إن لم يمت وبغيبة
متعزّزاً أو بالتواري حاضراً
أو يتبغي تزويجها حلاً له
أو يتبغي كل لطفلٍ سالمٍ
أو كان مع جدّ بلا أجياله
أو كان مع عمّ يريدُ زواجها
أو من إمامٍ محجورةً نظراً له
أما إمامٌ رشيدةٌ فبإذنها
مُسْتَوْلِدٌ بالكفرِ جا فبإذنها
ونظيرُ ذاك كتابةٌ تدبيرُها
وكذا الفروعُ التابعة لأصلها
وفتاةُ بيتِ المالِ نسبةُ أمرها
وبأربعٍ فيها الخيارُ فموجبٌ
في صورةٍ جدّ وزوجٌ بالغٌ
في العمّ وابنِ العمّ قُل وذو الولا
فبعُسْرِها الماضي يجيءُ مُثَلَّثاً
في عاقلاتٍ قُل وحاجةٌ غيرها
في مسلماتٍ مع كوافرٍ يرتقي

يَوْمَيْنِ وَالْإِغْمَا كَذَاكَ دَوَامٌ
وَبَحْبَسِهِ مِمَّنْ يَجِيءُ مَرَامٌ
مِنْ نِسْبَةٍ أَوْ ذِي الْوَلَاءِ يُسَامُ
مَنْ حُبَّهُ لَتُوَاصَلُ الْأَرْحَامُ
فَلْطِفْلِهِ بِقَبُولِهِ إِتْمَامٌ
مِنْ طِفْلِهِ بِقَبُولِهِ إِحْكَامٌ
زَوْجٌ بِمَصْلَحَةٍ بِهَا الْإِعْلَامُ
مَنْ غَيْرُ قَيْدٍ جَازَ ذَا الْإِقْدَامُ
زَوْجٌ فَتَاةً دِينُهَا الْإِسْلَامُ
وَمَعْلَقٌ إِعْتَاقُهَا الْإِزَامُ
وَفَتَاةٌ وَقْفٌ حَصْنُهُ أَحْكَامُ
لِدَّةٌ لِمَحْجُورٍ فَلَيْسَ يُضَامُ
أَوْ قَائِلٌ يَأْتِي لَهُ الْإِعْلَامُ
مَعَ حُبِّهِ يَحْتَاجُ فَهُوَ يُقَامُ
وَالزَّوْجُ كَالْمَاضِي وَفِيهِ كَلَامُ
فِيهَا وَمِلْكٌ عَتَقُهَا إِبْرَامُ
مَعَ نَيْبٍ أَبْكَارُهُنَّ جِسَامُ
مَا بَيْنَ مَعَهَا أَرْبَعُونَ تَامُ

ولزائد فيها بخمسين اعتبر مع مثلها فيه جرت أقلام
ها قد عرفت عدادها أخير به فمن الكريم فواتح وختام
ثم الصلاة على النبي محمد وصحابه والآل ثم سلام

قلت: وقد شرح شيخنا رضي الله عنه هذه المسائل في «تصحیح المنهاج»
وأطال [١٤٧/أ] الكلام عليها ولولا خشية الإطالة، لسقت شرحه هنا والله أعلم.

ومن قصائده الرقاق تائيته المعروفة: [من الطويل]

سُقِيتُ شرابَ الحبِّ في أصل طيِّتي سُفِيتُ به، عوفيتُ عِشتُ بطيِّتي
فطبتُ به معنى بعقدٍ مُسدِّدٍ عليه به منه تراكبُ صورتي
جُبلتُ عليه في عوالم قد مضت ففي الحبِّ تكويني ومنه جِبلَّتِي
ومنه أتى التفصيلُ في كُلِّ جُمْلَةٍ ففي الحبِّ تفصيلي عليه بِجُمْلَتِي
فأُخْرِجْتُ من دَرٍّ^(١) لِرَبِّي شاهداً أوَحِّدُهُ والحبُّ أصلُ عقيدتي
فأسمعني رَبِّي خطاباً بفضله طربْتُ به والحالُ نام بطربتي
فوحَّدْتُهُ في الدَّرِّ توحيدَ مؤمنٍ وُغِيَّتُ في حالٍ بأطيبِ حضرتي
وصيَّرني لحماً وعظماً وحُبّه يُمَازِجُنِي في كُلِّ ما منه بِنَيْتِي
فقلبي مشغولٌ به طولَ دهره وعظمي ولحمي تابعان لِغُيَّتِي
رضعتُ لَبانَ الحبِّ طفلاً بفضله ومن ذا الذي أجرى مشاربَ رَضْعَتِي

(١) في الأصل: در بالبدال المهملة، والجادة ما هو مثبت، والمراد به حديث الدَّرِّ الذي أُخْرِجَ من
صُلْبِ آدم عليه السلام.

وَقَوَّيْ لِي الْأَعْصَابَ فِي كُلِّ مَفْصِلٍ
وَأَمْتَعْنِي بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ الَّذِي
وَأَنْشَأْنِي وَالْحُبَّ فِي الْقَلْبِ كَامِنٌ
فَهَذَا هُوَ الْكَأْسُ الَّذِي كَانَ كَامِنًا
فَأَشْهَدُ مِنْهُ الْفَضْلَ وَالنَّعَمَ الَّتِي
وَمِنْ نَوْرِ هَذَا الْكَأْسِ فَالْكَوْنُ مُشْرِقٌ
وَمِنْ ضَوْءِ هَذَا الْكَأْسِ تُجَلَّى مَعَارِفٌ
وَمِنْ رُوحِ هَذَا الْكَأْسِ تَبْدُو عَجَائِبُ
عَلَى مِثْلِ هَذَا الْحَالِ كَانَتْ شَيْبَتِي
وَفِي الْمَوْتِ مِنْ وَجْدِي أَعِيشُ حَقِيقَةً
إِذْ بَلَيْتُ فِي التُّرْبِ ذَاتِي وَأَعْظُمِي
وَنُودَيْتُ يَا عَبْدًا مُحِبًّا لَوْجِهِنَا
بِحُبِّكُمْ عَظُمِي وَإِنْ صَارَ بَالِيَا
فَمِنْ كَلِمَةٍ أَحْيَا وَأُبْعَثُ نَاشِرًا
وَفِي طَيِّ مَنْشُورِي بِأَنِّي أُحِبُّهُمْ
إِذَا كَانَ مَنْشُورِي يُتَوَجَّحُ رَأْسُهُ
فِيَا مَالِكًا وَجَّهْتُ وَجْهِي لِحُبِّهِ
أَتَحْرِقُنِي بِالنَّارِ يَا غَايَةَ الْمُنَى

فَقَمْتُ بِإِحْسَانٍ أَتَتْ مِنْهُ قُوَّتِي
بِهِ أَشْهَدُ الْآيَاتِ حَقًّا لِحُجَّتِي
فَلَمَّا جَلَا لِي الْكَأْسَ هَمْتُ بِنَشْوَتِي
يُجَلِّيه لِي رَبِّي لِتَنْمُو مُحَبَّتِي
تَعُمُّ وَفِي قَلْبِي وَسَمْعِي وَرُؤْيَتِي
وَكُلُّ بِحَقِّ شَاهِدٍ بِبَصِيرَتِي
فَيَدُو بِهَا الْعِرْفَانُ حِينَ تَجَلَّتِ
وَمِنْ نَسْمَةٍ مِنْهُ أَتَنَّى سَكْرَتِي
وَقَدْ زَادَنِي لَمَّا أَتَنَّى شَيْبَتِي
فِيَا فَوْزَ مَنْ وَافَى بِتِلْكَ الْحَقِيقَةِ [١٤٧/ب]
وَمَزَقَتِ الْأَجْدَاثُ أَوْصَالَ جُشَّتِي
أَجِبُّهُمْ: لَبَّيْكُمْ يَا أَحِبَّتِي
يَعُودُ لَهُ الْمَحْيَا بِأَوَّلِ كَلِمَتِي
عَلَيَّ تَرَابُ الْحُبِّ فِي دَارِ نَشْرَتِي
نَعَمْ، وَعَلَى حُبِّي خَتَامَ طَوِيَّتِي
بِحُبِّهِمْ لَا خَوْفَ يَأْتِي لَوْجَهَتِي
وَيَا فَاطِرًا أَبَدًا عَلَى الْحَبِّ فِطْرَتِي
وَحُبُّكَ جَنَاتِي وَجَارِي وَجُنَّتِي

إليك شفيعي رأسُ أحبابك الذي
محمدُ المختارُ من آل هاشمٍ
كُتبتَ اسمُه في ساقِ عرشك فاغتندي
له انشقَّ بدرُ التَّمَّ جَهراً بمكةِ
عليه صلاةُ الله ثُمَّ سلامُه
وأصحابُه والألُّ والتَّبَعُ الأولي
مُكررةٌ تبدو سحائبُ نشرها
معطرةٌ بدواً بِكُلِّ مُطَيَّبٍ
رفعتَ له قدراً بأعلى وسيلتي
وسيدُ كُلِّ الخلقِ خيرُ البريةِ
له الرفعُ مرفوعاً على كُلِّ رِفْعَةٍ
فيا شمسُ غطيَّ الوجهَ منك بُسْطَرَةٌ^(١)
بأعظمِ إكرامٍ وأزكى تحيةِ
بآثارهم إيضاحُ تلكَ المَحَجَّةِ
بفضلٍ وإحسانٍ وقربٍ ورحمةِ
عمسكةٌ ختماً بأفضلِ ختمةِ

وهذا بحرٌ لا ساحلَ له، وقَصَدْنَا بهذه النُبذةِ التَّنبيهَ على غيرها، وله غير ذلك مما لا نطولُ بذكره، وكتابه «ارتياحُ الأرواح» مشحونٌ بذلك، وفي هذا الذي ذكرناه كفاية، والله الموفق للهداية.



(١) في الأصل: بُسْطَرَتِي

ذكرُ النَّبأ عن مرضِهِ ووفاتِهِ

ومرضَ الوالدُ رضيَ الله عنه في سادس عشر شوال سنة خمس وثمانمئة يوماً حتى أيسنا منه، ثم أفيق من [١٤٨/أ] يومه، ومضى كذا إلى يوم الثلاثاء سابع شهر ذي القعدة من السنة المذكورة، فقوي عليه، وانقطع في البيت الثلاثاء والأربعاء والخميس، يعرفُ الناسُ الذين يدخلون إليه، فلما كانت ليلة الجمعة وقد اجتمعنا حوله قال لي: خذِ الشمعة وامض بنا إلى الخلوة لأجل الميعاد، فانظر كيف وصل حاله إلى ما وصل وهو لا ينسى الميعاد والدرس.

وكان رضي الله عنه قبل ضَعْفِهِ يحثُّني على أن أروح أنا وإياه إلى الخشابية لكوني أنا كنتُ قارئَ الدرس فما تيسَّر ذلك، وكلما مضى يوم يحصلُ له تعويقٌ، ثم لما أقبل يومُ الجمعة، أُقْعِدَ فجلسَ باكورةَ النهار، وجاء له الأطباء فوصفوا له التوت الأسود، فقال لهم: هذا قابضٌ اكشفوا «الموجز في الطبِّ» فأحضَرَ له «الموجز» فوجد ذلك، ثم قال: لي ثلاثون سنةً عن^(١) هذه المسألة، فانظر مَنْ هذا حاله، وكيف يستحضرُ هذا الاستحضار.

ثم بعد ذلك لما قَرَّبَت صلاةُ الجمعة أخبرني مَنْ أَثِقُ به أنه كان يقول: يا اللهُ العفو ثلاث مرات، حتى قيل إن الشيخَ ذهب عنه البأسُ، فلما صلَّينا الجمعة دخلتُ له فوجدته قد احتَضِرَ، فتَمَّ في النزاع هكذا إلى قبيلِ العصر، فصمتَ كلامه، ثم بعد ذلك تَوَفَّى رحمه الله تعالى سعيداً حميداً.

(١) يعني: بَعِيدَ عهدٍ بها رَحِمَهُ الله.

ولما حضرته الوفاة، قرأت عند رأسه سورة «يس» و«تبارك» و«الإخلاص» و«المعوذتين» إلى أن توفي رحمه الله تعالى.

وكنْتُ في أيام مرضه أجيءُ إليه وأقول له: يا سيدي، أنت راضٍ عليّ؟
فيقول: نعم، فأقول: وعلى أخِي، فيقول: نعم.

بل ورأيتُه في النوم بعد أن تُؤفِّي بليالٍ وقلتُ له الذي تقدم، فقال: نعم.

فتوفي رحمه الله تعالى في عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمئة.

ولما أُخبرَتِ الناسُ بوفاته عَظُمَ مُصابه، ووقَعَ النَّوْحُ في أَقطارِ البلدِ حتَّى في طوائفِ المخالفين لِلْمِلَّةِ على ما قيل، وصاروا يتباكُون ويتحرقون هكذا إلى صبيحة يوم [١٤٨/ب] السبت حادي عشر الشهر.

وكيف لا وهو عالم العصر، علامة الدهر، حُقَّ فيه قول القائل: [من الكامل]

حَلَفَ الزَّمانُ لِيَأْتِيَنَّ بِمِثْلِهِ حَنِثْتُ يَمِينُكَ يا زَمانُ فَكَفَّرِ

وكذلك حُقَّ فيه قول القائل أيضاً - وهو الشيخ شهاب الدين بن جبر كما

تقدم - وهو يمدحُه في المنام ويقول: [من الكامل]

قَسَماً فَمَا يَأْتِي الزَّمانُ بِمِثْلِ مَنْ خاضَ البحارَ الزاخراتِ بلا ضَجَرٍ

مَنْ فِيهِ يَظْهَرُ لَوْلَوْ وجواهرٌ كالبلبلِ الصياحِ في ضوءِ السَّحَرِ

إني ورَبِّي صادقٌ بمِقالتي فاصغُوا لِعَبْدٍ قائلِ هذا الحَبَرِ

ما لِلْمَسائِلِ يا فتى إن أَشْكَلتُ إلا الذي يُسمَى سراجَ الدين عُمَرُ

رضي الله عنه ونفعنا به وبركته في الدنيا والآخرة.

فشرعوا في تجهيزه وغسله فغُسلَ، وكان من الذي حضر غُسلَه الشيخُ زينُ الدين الفارسكوريُّ وصبَّ عليه، والشيخُ مُحَمَّدُ المغيري، وقاضي القضاة أمينُ الدين الحنفيُّ وصبَّ عليه، والشيخُ زينُ الدين القُمَنيُّ وصبَّ عليه، وكنتُ من الذين حضروا غُسلَه، ولكن كأنَّ ذهني لم تكن معي في تلك الساعة لما جرى علينا من المصيبة بفقدته، فلما أُنهي غُسلَه وتجهيزه جاء الأمراءُ وأربابُ الدولة وحملوه على أعناقهم، ومضوا به إلى جامع الحاكم للصلاة عليه، فلم تُعرف الجنازة، ولم يُعرف لها حدٌّ لكثرة الناسِ والأمراءِ، ولا أعلمُ جنازةً أكثرَ من جنازته من تلك الخلائق، وقال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: بيننا وبينهم الجنازةُ^(١)، يريد بذلك اجتماعَ الناسِ والله أعلم.

وارتفعَ نعشُه عن أعناقِ الناسِ، وقيل: إن بعضَ الناسِ سَمِعَ دَقَّ بشارتِ في السماء، ولا يُستبعدُ ذلك على وليِّ عالمٍ قطبِ الأقطابِ رضي الله عنه.

وتقدَّم في الصلاة عليه ولده سيّدنا ومولانا قاضي القضاة شيخُ الإسلام جلالُ الدين الأخ - أبقاه الله تعالى - ودُفِنَ يومَ السبتِ صبيحةَ النهارِ بمدرستِهِ [١٤٩/أ] التي عَمَرها من ماله في فسْقِيَّة عَمَرها بحارة بهاء الدين قراقوش، رحمه الله تعالى وإيانا أجمعين، وحشرنا وإياه في زمرة سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين، محمدٍ أفضل المرسلين - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين - . ونسأله لنا التوفيقَ والإعانةَ والنصرَ وحفظَ الأمانة، وأن يُمتَّعَ المسلمين بطولِ بقاءِ أخي عِينِ الزمانِ، سيّدنا ومولانا وشيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن في خيرٍ وعافية، هو ومن يلوذُ به آمين آمين. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) يعني المعتزلة وأهل البدع.

ذكر شيء مما رُئي له من المنامات الصالحة بعد وفاته رضي الله عنه

قال شيخنا الأخ صاحب الترجمة - أبقاه الله تعالى -: أخبرني صاحبنا الشيخ العلامة جمال الدين السمنودي: أن الشيخ شهاب الدين ابن الخياط المقرئ العالم نفع الله بهما في ليلة الجمعة سادس عشر شهر ذي الحجة، رأى أن شيخ الإسلام جالس بمدرسته وهي مبيضة بياضاً حسناً إلى الغاية، والعبء الفقير إلى جانبه وهي مكتسبة حُصِرَ عبداً من أحسن ما يكون، والشيخ رضي الله عنه يتكلم بصوت جهوري على العادة، والشيخ شهاب الدين قال لشخص بجانبه: الشيخ قد مات؟ فقال له: أما علمت أن العلماء أحياء؟.

قال: وأخبرني جمال الدين السنباطي قارئ الميعاد أنه رأى شيخ الإسلام فقال له: قل لطلّبتني يشتغلوا بالعلم، فإن طلبتي عند الله علماء.

قال: ورأى في ليلة أخرى القاضي بدر الدين بن أبي البقاء فقال له: كيف حالك؟ فقال: بخير، ثم قال له: فكيف حال شيخ الإسلام؟ فقال: ومن مثل شيخ الإسلام؟

فقال: وأخبرني شمس الدين ابن الأدمي عن الشيخ خير الدين البابرّي الحنفي نفع [١٤٩/ب] الله به أنه رأى شيخ الإسلام جالساً في وسط حلقة عظيمة، وأنه يدرّس فيها لكل من يجيء من الحلقات، فتقوم حلقة وتقع حلقة، ورأى

نِصْبَةً مِنَ الدُّسُوتِ^(١) وعندها أقوام يقطعون في الحوائج، وأنه سأل عن ذلك فقال: هذا سباطُ عدّه^(٢) شيخ الإسلام كُلِّمًا عمل درساً. انتهى كلام شيخنا الأخ.

قلتُ: وأخبرني الشيخُ مجدُّ الدين البرِماوئيُّ نفع الله به، عن زوجة له وكانت امرأةً صالحةً، ولم يكن لها معرفةٌ بشيخ الإسلام أنها رأت ليلةً وفاة شيخ الإسلام تربةً صوفيةً خاتناه سعيد السعداء مزينةً بالأنهار والأشجار والأطيّار، والحلّل والحُور والأنوار، فسألت عن سبب ذلك؟ فقليل لها: إنها تزينت لقدم روح شيخ الإسلام، وقيل لها: أتحسين أن ذلك خاصٌّ بهذا المكان؟ بل كلُّ تربةٍ في الدنيا مزينةٌ كذلك.

وأخبرني المؤدّبُ غرسُ الدين خليلُ الحسينيُّ أحدُ خُدّام شيخنا الوالد رضي الله عنه ومُحبِّيه: أنه رأى شيخ الإسلام خارجاً من بابٍ قاعته التي كان يسكنها في حياته، فتلّقه الرائي ومدّ يده على يده وسلّم عليه، وقال له: يا سيدي، ما جرى لك في الموت؟ فلم يردّ عليه جواباً، فسأله ثانياً ويده على يده، وهو داخلٌ إلى المدرسة، فلم يردّ عليه جواباً، فسأله ثالثاً فنظر إليه وقال: رأيتَ قصري؟ وكان بيني وبينه سلسلةٌ ففَطَعْتُ تلك السلسلةَ ولاحَت إليه، ثم انتبه، فقصّها على شيخنا الأخ - أبقاه الله تعالى - فقال له: لا إله إلا الله، وذرفت عيناه بالدموع، وقال: هذه سلسلة الدنيا فطَعَهَا، وراح إلى الآخرة رضي الله عنه.

وهذه نبذةٌ يسيرةٌ [١٥٠/أ] مما رُئيَ له من المناماتِ الصالحةِ فلنتقصّر عليها.

(١) مفردة دُست، وهو من الثياب ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردّده في حوائجه.

(٢) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: أعدّه.

ذكرُ شيءٍ مما مُدِحَ به في حياته رضي الله عنه

هذا واسعٌ جداً ولكن لا بأس بذكر نبذةٍ منه.

فمن ذلك ما مدحه الشيخ ناصر الدين ابنُ عشائر^(١) رحمه الله تعالى،
فقال:

رفقاً سعادُ فعقدُ الصبرِ محلولُ	وسيفُ عزمي عن السلوانِ مفلولُ
حديثُ حُبِّك مشهورٌ ومتصلُ	ومُسندٌ عن ضعيفٍ وهو مقبولُ
وحبُّ غيرِك مرفوعٌ ومنقطعُ	مدلّسٌ مهمّلٌ زورٌ ومعلولُ
صحيحُ قولٍ عدولي منكرٌ أبداً	معلّلٌ وهو متروكٌ ومجهولُ
رفقاً بمضطربٍ والسقمُ أنحلّه	لم يبقَ من رسمِه إلا تماثيلُ
لا تسمعي شاذَّ قولٍ فيه يجرّحه	ترفّقي إن بعضَ الجرحِ تعديلُ
غريبُ حُبِّك مشروحٌ بأدمعِه	ومبهمُ الحالِ أضحى وهو معقولُ
مسلسلُ حزنه بالدمعِ مُتَّفِقُ	والصبرُ مفترقٌ عنه ومشلولُ
مقطوعُ قلبٍ بأفرادِ الهوى كلفِ	ومُدْرَجٌ في إزارِ الحُبِّ مقبولُ

(١) محمد بن علي بن محمد، له ذكرٌ في «الضوء اللامع» (٨: ٨١).

وجفنه بسهادِ اللَّيْلِ مؤتلفٌ
 إن الوصالَ وأياماً به سلفت
 لم أنسها ومُدامُ الثَّغْرِ تُرْشِفُنِي
 وناسخُ الوصلِ منسوخٌ بما سمحت
 ما زلت أعتبها والليلُ يحرسنا
 وبِتُّ أذكر حالي من تهاجرها
 جار الزمانُ وسارت وهي هاجرةٌ
 ومبتدا خبري قلبي لفرقتها
 ومعضلُ الأمرِ موقوفٌ على كَرَمِ
 يا لائمِ الصَّبِّ في حُبٍّ ومدَمَعُهُ
 لا تعذِكنَّ وأقليل من ملامتِهِ
 وحَسْبِي اليومَ مَدَحِي عالمٌ ورَعٌ^(١)
 سحائبُ العلمِ منه عَمَّ وإبلها
 يا واحدَ العصرِ في علمٍ وفي عملٍ
 تغرَّبَ العبدُ عن أوطانه ثقةٌ
 أوعدت أن دروسي قبلَ كُلِّ فتى
 فأنجز الوعدَ إن العبدَ في قلبي

والخطُّ مختلفٌ بالنقضِ منحولٌ
 كمرسلٍ قد تقضى وهو مأمولٌ
 للصبِّ منه شفاءٌ فيه تعليلٌ
 من وصلها بعدما أضنت أباطلُ
 حتى بدا صارمُ الإصباحِ مسلولُ
 مُعنعناً وعزيزُ الدمعِ مبذولُ
 صَبّاً بيتَ بعيدِ الدارِ مشغولُ
 في مركبِ الشوقِ موضوعٌ ومحمولُ [١٥٠/ب]
 بعائدٍ من وصالٍ وهو موصولُ
 مُدَبَّجٌ بدماءِ القلبِ مهمولُ
 ما القلبُ عنها ولو أكثرَت معدولُ
 في رأسِ ذا القرنِ بالإرسالِ منحولُ
 فكلُّ طالبِ علمٍ منه موبولُ
 وقولُه في أمورِ الدينِ مقبولُ
 بأن يفوزَ بما في القلبِ مأمولُ
 ولا لمثلِكَ عنه الآنَ تحويلُ
 إن الكريمَ عن الإيعادِ مسؤولُ

(١) كذا في الأصل، والأشبه بالصواب عالماً ورعاً على النصب، مفعول به للمصدر مدح.

أدامَكَ اللهُ في عِزٍّ وفي شَرَفٍ وفي نعيمٍ بأهْنَى العيشِ موصولٌ

ومما وَجَدَ بِخَطِّ شيخنا حافظِ الوقتِ زين الدين العراقي رحمه الله تعالى ممَّا
يمدحُ به شيخنا الوالدَ رضي الله عنه في قصيدةٍ له ما نصُّه: [من الرجز]

والله يُبْقِي شيخَ الإسلامِ لنا	غنى عن الماضين للتجدُّد ^(١)
يحلُّ في ذِروتِه ما أعضلت	من المسائلِ الصَّعابِ العُقْدِ
يقعُدُ للإفتاءِ بعد عصرِه	إلى غروبها بخيرِ مَقْعَدِ
يأتون من فجاجِ الأرضِ وار	دي بَحَرَ علومِه الهنيِّ الموردِ
فيسألون لا يرُدُّ سائلاً	إلا بخطُّ أو بقولِ مُرْشِدِ
وجمَعَ اللهُ تعالى شملنا	في جنةٍ ومنزلٍ مُخَلَّدِ
بعد صلاةٍ وسلامٍ دائمٍ	على النبيِّ الأبطحيِّ الأجدِ

ومما مدحه الشيخُ شهابُ الدين السعديُّ، فقال: [من الطويل]

أعيدُ أبا حَفْصِ المُفدِّي من العدا	وسوءِ الردا من طارقِ الجنِّ والإنسِ [١٥١/أ]
ومن شرِّ هَمازِ زَنيَمٍ مُعانِدِ	ومن كيدِ مُحتَلٍّ تَخَبَّطَ مِنْ مَسِّ
ومن حاسِدٍ يؤذي الفتى بلسانِه	ويَرْمِيهِ من حُبِّ الطويةِ بالرَّجسِ
ومن عينِ سوءٍ تنزلُ البَكَرَ ^(٢) عاجلاً	إلى القَدَرِ والبَكَرِ العَروسِ إلى الرَّمسِ
بسورةِ طه والحواميمِ بعدها	وبالحمدِ والإخلاصِ مع آيةِ الكرسي

(١) صدر البيت مضطرب الوزن.

(٢) وهو الجملُ الفتى. وفيه إشارةٌ إلى حديثِ «العَيْنُ حَقٌّ».

توقُّ أبا حفصٍ من العينِ إنها
 بأمرٍ إليه يخرجُ الحبَّ والنوى
 وما كلُّ عينٍ يتقِ المرءُ شرَّها
 تردُّ صدورَ الخيلِ من عظمِ بأسها
 فكم من فتى قد كان في مصر مالكاً
 أصابته عينٌ من عدوِّ مُحادٍ
 وما قتلَ السلطانُ شعبانَ غيرها
 وأزدت أنوشروانَ قدماً وقيصراً
 وأنت بني ذبيانَ في يومٍ داحسٍ
 وصيةُ يعقوبِ النبيِّ بيوسفٍ
 أعيدُكَ بالذكرِ الحكيمِ تبرُّكا
 فإنك عينُ الدهرِ لا زال ضوءُها
 وأنت أساسُ الدينِ بالعلمِ والتقوى
 حياتُكَ في الدنيا حياةٌ لأهلها
 سراجٌ لدنيانا ونورٌ لديننا
 وللنَّاسِ من عصرِ ابنِ إدريسٍ لم يروا
 سمعتُ هديرَ البحرِ والريحِ عاصفٌ
 بلاغتهُ أزرَّت بسحبانٍ وائلٍ

لها أثرٌ يُردي مع الطالعِ النّحسِ
 من الصخرةِ الصماءِ والأجبلِ المُلسِ
 ولكنَّ عينَ السوءِ سيئةُ الحسِّ
 بأبطالها من غيرِ ضربٍ ولا دَعسٍ
 على بابهِ جيشٌ من العُربِ والفرسِ
 فسار سريعاً بالقيودِ إلى الحبسِ
 بحكمِ قضاءِ الله في اللوحِ والطُّرسِ
 وسأقت قديماً بُختَ نصَرَ للقدسِ
 بنظرِها الغبرا سيوفُ بني عَيسِ
 لأولادِهِ الأسباطِ تُغنِيكَ عن هدسي
 لما فيكَ من نفعِ الخلائقِ والإنسِ
 يزيدُ ضياءُ في الوجودِ على الشمسِ
 وهل أحدٌ بيني بناءً بلا أُسٍّ
 وعلمُكَ أَمَنٌ للعبادِ من اللّبسِ
 وذخراً لأهل العلمِ في حضرةِ القُدسِ
 كعالمنا البُلقيينِ في حلقةِ الدَّرسِ
 أو السيلُ منحطاً إلى الرملِ والخرسِ [١٥١/ب]
 وإيجازُهُ في اللفظِ يُنبِيكَ عن قُسٍّ

فخذها أبا حفصٍ فإنك كفؤها
 وفُضَّ ختامَ البكرِ في ساعة الرضا
 فمرسلها السعديُّ أغناه ربُّه
 بتعليمِ أطفالِ كتاباً مبجلاً
 كساهُ إله العرشِ ثوبَ قناعةٍ
 فلا زلتَ محروساً بأملكِ ربِّنا
 ولا تولن بالشاةِ في ساعة العرسِ
 إذا جُلِّيت في الليلِ تُغني عن العرسِ
 بكنزٍ عظيمٍ لا يقاومُه المقسي
 به تمَّ إسعادي وزال به عكسي
 فيالك من عزٍّ وناهيك من لبسٍ
 وآياته في المالِ والأهلِ والنفسِ

ومما مدحه الأديب الفاضل زين الدين طاهر بن حبيب، فقال: [من البسيط]

أبصارُ حُسادِه في موضعِ النظرِ
 لا غرو إن هُم تَمادَوْا في غُرورهم
 هيهاتَ هيهاتَ ما ظنُّوا وما عَمِلُوا
 يا ويحهم هل إذا ما يجتلي ابنُ جلا^(١)
 فقل لمن رام أن يُخفي محاسنَه
 ما ضرَّ شمسَ الضحى والشمسُ طالعةٌ
 لولا ضياءُ سراجِ الدينِ في أفقِ الـ
 سراجِ علمٍ إذا استنورتَ طَلَعَتُهُ
 ما مثلَ فضلِ أبي حفصٍ لمختيرِ
 زاغت عن المنظرِ المستملحِ النَّصيرِ
 لديه، فالبحرُ لا يخلو من الكدرِ
 فما على التَّيرِ شرٌّ قطُّ من شرِّ
 يخفى سوى عن سقيمِ الناظرِ الحَصيرِ
 وهو الغيُّ العشيُّ الطرفِ ذوالقَصْرِ
 أن لا يرى ضوءَها من ليس ذا بَصَرِ
 علياءٍ أظلمتِ الآفاقُ في النظرِ
 تُغنيكَ أنوارُها ليلاً عن القمرِ
 والخبرُ يُنبئني لدئِ سِرِّ عن الخبرِ

(١) فيه إشارة إلى قول الحجاج حين ذهب إلى العراق وخاطب أهلها قائلاً:

أنا ابنُ جلا وطلَّعُ الثنايا متى أضعِ العِمامةَ تعرفوني

حَدَّثَ عَنْ الْبَحْرِ مَهْمَا شِئْتَ لَا حَرْجٌ
 وَالذُّرُّ فِي الْبَحْرِ مَخْلُوقٌ وَفِي دَرَجٍ
 فَرْدٌ وَحِيدٌ وَكُلُّ الْفَضْلِ مُجْتَمِعٌ
 حَبْرٌ جَلِيلٌ فَرِيدٌ فِي الزَّمَانِ نَسِيبٌ
 قُطْبٌ مَدَارٌ جَمِيعُ الْخَلْقِ كُلُّهُمْ
 بِهِ اقْتَدَى النَّاسُ فِي الْآفَاقِ أَجْمَعِهَا
 وَالْفَضْلُ جِسْمٌ جَسِيمٌ وَهُوَ جَوْهَرُهُ
 وَالْعِلْمُ رَوْضٌ بِهِ أَفْنَتُ أَزَاهِرُهُ
 وَهُوَ الطَّيِّبُ لَعَلَاتِ الْعَيُونِ فَلَا
 وَفِي النِّظَائِرِ فَرْدٌ لَا نَظِيرَ لَهُ
 وَلَا تَمَلُّ وَإِنْ طَالَتْ مَبَاحِثُهُ
 وَغُنَّةُ الْفَهْمِ وَالتَّمْيِيزِ قَدْ حَكَمْتَ
 لَمْ يَفْتَرَعْ بِسِوَى التَّفْرِيعِ مِنْهُ مَعَ الْـ
 مُؤَيَّدُ الدِّينِ عَزَّ الْحَقُّ نَاصِرُهُ
 عَلَّامَةُ الْعُلَمَاءِ طَرّاً إِمَامُهُمْ
 مُشَدَّدُ الْعِزِّ عَنْ أُمْتٍ وَعَنْ عَوَجٍ

فَقَدْ بَرِئْتَ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالْغَرَرِ
 مِنْ لَفْظِهِ كَمْ بَحَارٍ هُنَّ كَالشَّدَرِ
 فِيهِ تَبَارَكَ رَبُّ مَبْدَعِ الصُّوَرِ [١٥٢/أ]
 حُجٌّ وَحْدَهُ عَالَمُ الْإِسْلَامِ ذُو النَّظَرِ
 عَلَيْهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ زَائِدُ الْكِبَرِ
 عَوْداً عَلَى الْبَدْءِ مِنْ بَدْوٍ وَمِنْ حَضَرِ
 وَلِلْفَضَائِلِ سِرٌّ غَيْرُ ذِي سَرَرِ
 فَيَا حَيَاءَ الرُّبَا يَفْتَرُّ بِالزَّهَرِ
 يُرَى الشِّفَاءُ سِوَى فِي لَفْظِهِ الْعَطْرِ
 مَنْ ذَا يُجَارِيهِ لَمْ يَعْثُرْ عَلَى الْأَثَرِ
 إِذْ يَهْجُرُ الْعَذْبَ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ^(١)
 دَهْرًا بَتَعْنِيسِ أَبْكَارٍ مِنَ الْفَكْرِ
 فَهْمِ الْجَلِيِّ الْمَلِيِّ الصَّارِمِ الذِّكْرِ
 رَكْنُ الشَّرِيعَةِ مُحْيِي الْعِلْمِ بِالْبَشَرِ
 حَبْرُ الْأَثَمَةِ كَنْزُ الْخَيْرِ وَالْبَشَرِ
 مُسَدَّدُ الرَّأْيِ عَنْ مَيْلٍ وَعَنْ صَعَرٍ^(٢)

(١) بكسر الصاد، وهو الماء البارد.

(٢) وهو الكبرياء والاختيال.

لم يقبل المجد من إرثٍ توارثه
يزدانُ فضلُ سكونٍ كلما عَصَفَتْ
يحياه فضلُ يحيى^(١) وهو سُحْبُ ندَى
عوارفُ البرِّ من معروفه اغترفت
كذلك في العدلِ لم يعدل عن الستر الـ
فمن يرُم جوهراً قامت به صورُ
يضيء ما بين أهل العلم مُبتهجاً
ما مثله لا ولا يُلَفَى كَهَيْئَتِهِ
كُلُّ بِفَضْلِكَ بلقيني معترفُ
يهنيك عامٌ به عامُ الخلائق من
وليَهنهم منك ندبٌ لا نظير له
لقد نصحت عباد الله كُلَّهُم
لمثل هذا إذا ما هِمَّةٌ عَظُمَتْ
يا جامع الفضلِ مدحي صار أجمعه
فمهَّد العُذْرَ وانظر في مساحه
بقيت للدهر أمناً من حوادثه

لكن سعى فحواه أخذ مُقْتَدِرِ
ريح الخطوبِ مدى الأيام والغيرِ
وُجودُه جودُه يا خجلة المطرِ
لها العُفَاةُ بطولِ الطَّوْلِ في العُمُرِ
قويم يا حُسْنَه في سيرة العُمري
فليدعون بطولِ العمرِ من عُمَرِ
كالبدر يزهرُ بين الأنجم الزُّهرِ [١٥٢/ب]
أعيذه كُلُّه بالآي والسُّورِ
مقَصِّرٌ عنه ذو عِيٍّ وذو حَصَرِ
نُعماك في بحرٍ وردٍ وافرِ الصَّدَرِ
في العصرِ كلا ولا في الأعْصِرِ الغُبْرِ
مذ كنت فيهم تقيهم سورة الحَذَرِ
فليعملِ العاملُ المقدامُ أو يَذَرِ
وَقَفَاً عليك مدى الأيام والدَّهْرِ
عليه فالتمرُ لا يُهدى إلى هَجَرِ
بمحكم الذكرِ والآياتِ والسُّورِ

(١) يعني به يحيى بن عبد الله كان مشهوراً بالكرم والجود، وفيه يقول الشاعر:

يحيى لدى يحيى بن عبد الله

ما كان من كرم الزمان فإنه

ومدحه بعض المحييين فقال:

[من الطويل]

لَقَطَرٌ حَوَى الْحَبَرَ السَّرَاجَ جَدِيرٌ
إِمَامٌ تَأَلَّى الدَّهْرُ فِيهِ بِأَنَّهُ
سَرَاجٌ إِذَا مَا الْمَشْكَلا تُتَقَنَّعَتْ
يِرَاعَتْهُ سَحَتْ عُلُومًا فَأَتَرَعَتْ
جَلِيلٌ وَمِنْهُ لِلْجَلالِ تَفَرُّعٌ
فَدَامَ لَنَا هَذَا السَّرَاجُ مُجَلِّيًا
وَدَامَ لَهُ النُّجْلُ الْجَلالُ مُجَلَّلًا
أَنْسَانَ عَيْنَ الْعَصْرِ يَا مَنْ لَنَا بِهِ
فَجَلٌّ لَنَا وَجَهَ الصَّوَابِ مُهَلَّلًا
وَدَمَ يَا أَبَا حَفْصٍ إِلَى الْمَجْدِ رَاقِيًا

بِفَخْرِ لَه فِي الْخَافِقِينَ مَسِيرٌ
فَرِيدٌ وَمَا لِلْحَبْرِ فِيهِ نَظِيرٌ
بِأَسْدَافِهَا فَالنُّورُ مِنْهُ مَنِيرٌ
تَلَاعَا لَهَا فِي الْمَشْرِقَيْنِ هَدِيرٌ
وَحِيدٌ بِهِ وَجْهٌ الزَّمَانِ نَصِيرٌ
لَنَا غَامِضًا عَنْهُ الْبَصِيرُ حَسِيرٌ
دُرُوعٌ قُوًى مِنْ حَاسِدِيهِ تُجِيرُ
رُكَّائِبُ طُلَّابِ الْعُلُومِ تَسِيرُ
فَأَنْتَ بَعْمِيَاءِ الْأُمُورِ بَصِيرُ
وَفِي كُلِّ أَرْضٍ مِنْ سَرَاجِكَ نُورٌ [١٥٣/أ]



ذكرُ شيءٍ مما رُئيَ به وقيل فيه

بعد وفاته رضي الله عنه

فمِمَّا رثاه شيخنا الإمام العلامة برهان الدين النوفلي الغزي الشهير بابن زُقاعة^(١) رحمه الله تعالى، فقال:

أقام على المحبة ما سلا ^(٢) ما	أليفُ الوجدِ يُقريك السَّلاما
تألَّفَه وعطشان إلى ما	يحنُّ حنين مشتاقٍ إلى ما
وموسى الحبُّ كلَّه كلاما	تكلمَ قلبه بكلامِ موسى
على نبضاتِ قلبٍ قد تراما	كأن ضلوعه ترمي جماراً
فتُبدي كُلَّ آونةٍ غماما	كأن دموعه نوءُ الثريا
عليه حين أودعه السقاما	كأنَّ رسيس ^(٣) لوعته دخيل
وعلَّله وقد نسيَ الفطاما	كأن الحبَّ أرضعه لبانا
على جيشِ الصِّبا ولَّى انهما	كأن مشيَّه لما تولى

(١) بَضَمُّ الزاي وتشديد القاف. وهو إبراهيم بن محمد بن بهادر القرشي، له ترجمة في «الضوء اللامع» (١: ١٣٠).

(٢) من السلو، وهو النسيان. و«ما» نافية في كلا الموضعين.

(٣) وهو بقايا الحبِّ والوجد.

كأن البرق بارزه بليلاً
 كأن على خواطره رقيباً
 كأن النوم عادئ مقلتيه
 وكيف ينام من فقد الكرى ما
 إذا بكت السماء على وليٍّ
 وكيف وكيف لا تبكي إماماً
 ومن قد كان للإسلام شيخاً
 ومن وسع الأنام بكل فتياً
 وكم أظفأ سراج الدين ظلماً
 تسامى في العلوم إلى سماء
 حماه الله من حمى المعاصي
 وكشاف المعاني للمعاني
 وحاوي للفضائل والمزايا
 أقام على بساط العلم لفظاً
 إذا لبس المحرر من برود
 ترى أعلام علم كالجواري
 وإن سرد العلوم ليوم درسٍ
 يُفرغ كل فرع من أصولٍ

فسَلَّ على مفارقهِ حُساما
 يُراعي أن يُلِمَّ به لهما
 فأقسَمَ لن يعودَ ولن ينما
 رآه بعدما فقدَ الكراما
 لربِّ العرشِ كان لنا لزاما
 إمام الوقتِ من سبعين عاما
 وخبراً ثم بحراً لن يراما
 بفتيا علمه وسِعَ الأناما
 سراج الدين كم أظفأ ظلاما [١٥٣/ب]
 وسامى كُلَّ من فيها تساما
 لدين محمد الهادي تحامى
 ثغورُ بيانه تُبدي ابتساما
 على منهاجها يسري إماما
 وجيزاً مثل ما علماً أقاما
 وأسفر عن مصابيح لثاما
 تسيرُ ببحره لكن بلا ما
 فقل كأس يطوف على الندامى
 فيعلو ذلك الفرع الركاما

وفي نَشْرِ الحديثِ يروُّ سَمْعاً
 يحلُّ المُشكلاتِ بغيرِ لَبْسٍ
 كأنَّ الشافعيَّ إليه أوصى
 كأن العلم في الدنيا جواد
 زمامُ العلم أضحى في يديه
 تشرفت الديارُ بأرضِ مصرٍ
 لأنَّ ضريحَه فيها مقيمٌ
 إذا زرنا ضريحَ الحبرِ يوماً
 وأقريه السلام بكلِّ وقتٍ
 سلاماً كلَّ ما هبَّت نسيمٌ
 تزور ضريحه في كلِّ حينٍ
 ولولا أن يقول الناسُ غالى
 ولولا ذو الجلال الله أحيا
 أنادي إن سجد لي إلهي
 وحقَّق ما يؤمِّل من رجاءٍ
 ألا أيُّها الحبر المُفدَّى

صحيحاً نَشْرُهُ فاق الثاماً
 ويجلو عن مَلابسها قَتاماً
 بمَذْهَبه فنظَّمه نظاماً
 وصار له بِكَفِّيه لجاماً
 رعى الرحمن ذِيَّكَ الزماماً
 على ما حولها شرفاً تاماً
 وكان له بساحتها مقاماً
 قضينا الحجَّ ضماً واستلاماً
 وكلَّ الوقت أقریه السلاماً
 من الجنَّاتِ يتلوها النعاماً
 فتنثُر من حواشيها خُزامى [١٥٤/أ]
 لقلتُ لهم مقالاتٍ عظاماً^(١)
 جلالَ الدين أصبحنا يتاماً
 أطلَّ في عمره أبداً دواماً
 على غيظ الحواسد ما رجا ما
 محبُّكَ فيكَ أضحى مستهاماً

(١) إلى هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، ويبدو أن الجلال قد رغب عن إثباتها لأنها تتضمن مدحه.

أَلَيْفٌ ثُمَّ بَاءٌ ثُمَّ رَاءٌ وَهَا يَا هَامَ فِي مِيمٍ هَيَامَا
فَأَنْتَ الرَّأْسُ مِنْ مَالٍ مَقِيمٍ وَمَالُ اللَّهِ كَانَ لَنَا قِيَامَا
بَلَّغْتَ مِنَ الْمَفَاخِرِ وَالْمَعَالِي إِلَى أَعْلَى الذَّرَى مِنْهَا سَنَامَا
وَحَسْبُكَ يَا جَلَالَ الدِّينِ رَبُّ حَسِيبٌ دَائِمٌ لَكَ قَدْ أَدَامَا
فَذُمَّ وَأُسْلِمَ وَعِشْ فِي رَغْدٍ عَيْشٍ سَلِمْتَ مِنَ الرَّدَا وَأَبْلَغَ مَرَامَا
وَسَلَّمَ رَبُّنَا الْبَارِي وَصَلَّى صَلَاةَ مَسْكُهَا أَبَدًا خَتَامَا
عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ خَيْرِ الْبَرَايَا مُحَمَّدٍ الَّذِي فَرَضَ الصِّيَامَا
وَأَتْبَاعٍ لَهُ طَوْلَ الْمَدَى مَا أَطَافَ اللَّهُ فِي الْمَأْوَى مُدَامَا

ومما رثاه الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ شهاب الدين العسقلاني
- أبقاه الله تعالى - فقال^(١):

يَا عَيْنُ جُودِي لِفَقْدِ الْبَحْرِ بِالْمَطَرِ وَاذِرِي الدَّمْعَ وَلَا تُبْقِي وَلَا تَذَرِي
لَوْ رَدَّ تَرْدِيدُ دَمْعٍ ذَاهِبًا سَبَقَتْ شُهْبٌ وَحُمْرٌ بَعَيْنِي جَرِيَةَ النَّهْرِ
تَسْقِي الثَّرَى فَمَتَى لَامَ الْعَذُولُ أَقْلُ: دَعَهَا سَمَائِيَّةٌ تَجْرِي عَلَى قَدَرِ
يَا سَائِلِي جَهْرَةً عَمَّا أَكَابِدُهُ عَدَّتْكَ حَالِي مَا سَرَّيَ بِمُسْتَرِ
أَقْضِي نَهَارِي فِي هَمٍّ وَفِي حَزَنِ وَطَوَّلَ لَيْلِي فِي فِكْرٍ وَفِي سَهَرِ [١٥٤/ب]
لَمْ يَعْلُ مِنِّي سِوَى أَنْفَاسِي الصُّعْدَا وَلَسْتُ أَبْصُرُ دَمْعِي غَيْرَ مُنْخَدِرِ

(١) هذه القصيدة وردت في ترجمة الجلال الورقة (٦/ أ). وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن نَعْيَ السَّراجِ البُلْقِينِي قد وصل إليه وهو في الْحَجِّ يوم عرفة، فقال هذه القصيدة في رثاء شيخه. وهو ما يشير إليه في أثناء القصيدة.

وغاصَ قلبي في بحرِ الهمومِ أما
فرحةُ الله والرضوانُ يشمله
بحرُ العلوم الذي ما كدَّرتُهُ دَلا
والحبرُ كم حَبَّرت طرزا يراعته
لم أنسَ لما يحفُّ الطالبون به
فيقسمُ العلمَ في مُفتٍ ومبتدئٍ
ولم يخصَّ ببشرٍ منه ذا نَشَبٍ
لقد أقام منارَ الدينِ متَّضحا
في القرنِ الأوَّلِ والقرنِ الأخيرِ لقد
في الاسمِ والعلمِ والتقوى قد اتَّفقا
لكنَّ أضواءَ سراجِ الدينِ مُنفرداً
مَن للفضائلِ أو مَن للفواضلِ أو
مَن للفوائدِ أو مَن للعوائدِ أو
مَن للفتاوى وحلِّ المشكلاتِ إذا
لمن يكونُ اختلافُ الناسِ إن اتَّفقت
قالوا: إذا أعضلت نَبّه لها عُمرًا^(١)

ترى سقيطَ دموعي منه كالدرِّ
سلامه ما بكى باكٍ على عُمرٍ
من المسائلِ إن يُشكِل وإن تَدُر
حتى تجانسَ بين الحبرِ والحبرِ
مثل الكواكبِ إذ يحفُّنَ بالقمرِ
كقسمةِ الغيثِ بين النبتِ والشجرِ
بل عمَّهم فضله بالبشرِ والبشرِ
سراجُه فأضاء الكونَ للبشرِ
أحيا لنا العُمرانِ الدينَ عن قدرٍ
وإنما افترقا في العصرِ والعُمرِ
وذلك مشتركٌ مع سبعةِ زُهرٍ
من للمسائلِ يلقيها بلا ضَجَرٍ
مَن للقواعدِ يبينها بلا خَوَرٍ
جلَّ الخطابُ وظلَّ القومُ في فِكْرٍ
عمياءُ والحكمُ فيها غيرُ مُستطَرٍ
ونَمَ فمن بعده للمُشكِلِ العسرِ

(١) فيه إشارةٌ إلى قولِ بشار:

فنبّه لها عُمرًا ثم نَمَ

من لو رآه ابنُ إدريسٍ أقرَّ له
قد كان بـ«الأم»^(١) برأ حيثُ هذَّبا
ترى خوارقَ في استنباطه عجباً
قالت حواسده لما رأوا غُرراً
الله أكبرُ ما هذا سوى ملكٍ
عهدي بأكبرهم قدراً بحضرته
حدث قل لمن كانوا قد اتَّفَقُوا
علوتهم فتواضعتم على ثقة
حدثكم له بالفتح من مددٍ
حكى الجنيّد مقاماتٍ بها كلمي
وبأبه يتلقّى فيه قاصده
لوقال هذي السواري الحُشْبُ من ذهبٍ^(٢)
وإن تكلّم يوماً في مناظرة
مسدّد الرأي حجاجُ الخصوم غدا
بالفضلِ أو قرّ عيناً منه بالنظرِ
فازدان ترتيها بالبرِّ والبحرِ
يردّها العقلُ لولا شاهدُ البصرِ
من بحته خبرها يُربي على الخيرِ [١٥٥/أ]
وحاشَ الله ما هذا من البشرِ
مثل البُغاثِ لدى صقرٍ من الصُغرِ
ليسمعوا منه: فزُتْم منه بالوطرِ
لما تواضع أقوامٌ على غررِ
تحقيق رجوى نبيِّ الله في عمَرِ
ذكرٌ لناسٍ وتنبيةٌ لمذكرِ
بشرٌ وسهلٌ ومعروفٌ به وسري^(٣)
قامت له حُجَجٌ يشرقن كالذُررِ
يدقُّ معناه عن إدراك ذي نظرِ
في سعيه خيرٌ حجاجٍ ومُعتمِرِ

(١) يعني ما قامَ به السُّراج البلقيني من ترتيب كتاب «الأم».

(٢) هذه أسماء طائفة من متقدّمي الصوفية: بشر الحافي، وسهل بن عبد الله التستري، ومعروف الكرخي، وسري السَّقْطِي - رحمهم الله جميعاً -.

(٣) فيه إشارةٌ إلى العبارة المأثورة عن الإمام مالك في حقِّ الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنهما -.

كم حَجَّةٍ وَغَزَاةٍ قَدْ سَمَا بِهِمَا وَكَمْ حَوَى عُمَرَ الْخَيْرَاتِ مِنْ عُمَرِ
 أَصَمَّ نَاعِيهِ أَسْمَاعاً وَقَيَّدَ أَذْ هَانَا وَأَطْلَقَ أَجْفَانَا لِمُنْكَسِرِ
 مَشَى إِلَيْنَا بِهِ يَوْمَ الْوَقُوفِ فَمَا أَجَابَهُ الرُّكْبُ إِلَّا بِالشَّنَا الْعَطِرِ
 نَعَاهُ فِي يَوْمٍ تَعْرِيفِ الْحَجِيجِ فَقَدْ عَجُّوا وَضَجُّوا أَسَى مِنْ حَادِثِ نَكِيرِ
 يَا مَنْ لَهُ جَنَّةُ الْمَأْوَى عَدَتْ نُزُلًا أُرْقُدْ هَنِيئاً فَقَلْبِي مِنْكَ فِي سُعْرِ
 حَبَاكَ رَبُّكَ بِالْحُسْنَى وَرَوْيْتُهُ زِيَادَةً فِي رِضَاهِ عَنْكَ فَافْتَخِرِ
 أَزَالَ عَنْكَ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ فَمَا تَتْلُو إِذَا شِئْتَ إِلَّا آخَرَ الزُّمَرِ (١)
 أَوْحَشْتَ صُخْفَ عُلُومٍ كُنْتَ تَجْمَعُهَا وَمَنْزِلًا بِكَ مَعْمُورًا مِنَ الْخَفَرِ
 لَمْ يَسْتَمِلْكَ لَشَادٍ أَوْ لَغَانِيَةٍ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ
 لَكِنْ عَكَفْتَ عَلَى اسْتِنْبَاطِ مَسْأَلَةٍ أَوْ حُلٍّ مُعْضَلَةٍ أَعَيْتَ عَلَى الْفِكْرِ
 بِالنَّصْرِ قُمْتَ لِنَصِّ تَسْتَدِلُّ بِهِ كَالسَّيْفِ دَلَّ عَلَى التَّأْثِيرِ بِالْأَثْرِ [١٥٥/ب
 طَوَيْتَ عَنَّا بَسَاطَ الْعِلْمِ مُعْتَلِيًا فَاهِنًا بِمَقْعَدِ صَدَقٍ عِنْدَ مُقْتَدِرِ
 كِنَانَةٌ لَكَ مَأْوَى وَهِيَ مُتَسَبِّبٌ الدَّارُ مَصْرُ غَدَتِ وَالْبَيْتُ فِي مُضَرِ
 نَحْمِي قِسِيَّ رُكُوعٍ مَعَ سَهَامِ دُعَا سَاحَاتِهَا بِكَ مِنْ خَاطٍ وَمِنْ خَطَرِ
 كَمْ فِي كِنَانَةِ سَهْمٍ لَمْ يُصَبْ غَرَضًا لَمَّا بَعُدْتَ وَكَمْ قَوْسٌ بَلَا وَتَرِ
 بَضْعًا وَسَتِينَ عَامًا ظَلَّتْ مُنْفَرِدًا بَرْتَبَةِ الْعِلْمِ فِيهَا أَيُّ مَشْتَهَرِ
 فَمَا بَرِحْتَ مُجِدًّا لِلْعُلَى يَقْظَا وَلَا انْتَبَهْتَ إِلَى كَاسٍ وَلَا وَتَرِ

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

بل كنت تحمي حمى الإسلام مجتهداً
فرقت جمع عدو الدين حيث نحوا
طعنت غير محاب في مقاليتهم
طوراً بسيف الهدى في الملحدين سطا
رُزءٌ عظيم يُسرُّ الملحدون به
ليت الليالي أبقت واحداً جمعت
وليتها إذ فدت عمراً فدت عمراً
هيهات لو قَبِل الموت الفدا بُذلت
عجبي لقبر حواه أنه عَجَبٌ
لهفي على فقد شيخ المسلمين فقد
لهفي عليه سراجاً كان مُتَقَدِّماً
من ناره ظل بحر النيل محترقاً
لولا نداه خَشِينَا نارَ فِكْرَتِهِ
لهفي وهل نافعي إبداع مرثية
لهفي عليه لعلم كان يجمعه
لهفي عليه لليل كان يقطعُه
لهفي عليه لعاف كان ينفعُه
لهفي عليه لضرر كان يدفعُه

حتى تقلد منه الجيد بالدرر
فجمعهم بين تأنيث ومُنْكَسِرٍ
بالسمهرية دون الوخز بالإبر
وتارةً بسهام الذكر في التتر
كالاتحادي والشيوعي والقدري
فيه هداية أهل النفع والضّرر
بطالبيه وأولاهم بذات عمري
في الشيخ من غير ثنيا أنفُس البشر
إذ بان منه اتساع الصدر للبحر
جل المصاب وفيه عزّ مُصْطَبِرِي
يسمو ذكاً بذكاء غير منحسر
لما قضى فاعجبوا من فطنة النهر
لكنه بنداه مُطْفَأُ الشّرر

وليس يغني كسير القلب بالفقر [أ/١٥٦]
تشقُّ فيه عليه فرقة السهر
نفلاً وذكرأً وقرآنأً إلى السحر
فعلاً وقولاً فما يؤتى من الحصر
عن الخلائق من بدو ومن حصر

لهفي على مفخر العصر الذي اشتهرت
 لهفي على فقد شيخ كان منزلُه
 لهفي على من حديثي في محاسنِه
 قد ذقتُ من بين أحبابي العذابَ وهم
 يا قلبُ ساروا وما رافقتهم فعَلُوا
 وعشتَ بعد نواهم مُظهِراً جَلداً
 وأنت يا طَرْفُ لا تنظرُ لغيرهمُ
 ولا يغرّنكَ بِشَرٌّ من خلافهمُ
 وقل لأسود عَيْشي بعدَ أبيضه:
 ما بعدهم غايةٌ يا موتُ تطلبُها
 بدورٌ تَمَّ خلت حزنًا منازلهمُ
 غصونُ رَوْضِ ذوت في التربِ أوجهُهم
 ما أظلم الأفق في عيني وقد أفلت
 دمعي عليهم ونظمي في رثائهمُ
 دارت كؤوسُ المنايا حين غبتَ على
 حرصتُ أَنِّي ألقاهم ففاتَ فقد

أعلامُه كاشتهار الشمسِ في الظُّهرِ
 أعزَّ عندي من سَمْعِي ومن بَصَرِي
 يُحيي الرِّمِيمَ ويُلْهي الحَيَّ عن سَمري
 لاح النعيمُ فساروا سير مبتدِرِ
 إلى الرفيقِ لدى الجناتِ والنهرِ
 تُكابِدُ الشَّوقَ ما أقساكَ من حَجَرِ
 ما أنتَ عندي إن تنظرُ بذي نَظَرِ
 ولو أنار فكم نورٌ بلا ثمرِ
 يا آخرَ الصَّفوِ هذا أول الكدرِ
 بلغتَ للأفقِ في المرقى فلا تَطِرِ
 فالقلبُ ذو كمدٍ والطرفُ ذو نَمَرِ
 وحسرتاه لذاك المنظرِ النضرِ
 شمسُ المنيرةِ عَنِّي وانمحي قمري
 كالُدُرٍّ ما بين منظومٍ ومنتثرِ
 أحبابِ قلبي فليتَ الكأسُ لم تُدر [١٥٦/ب]
 زهدتُ في وطني إذ فاتني وطري^(١)

(١) إلى هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، وهو كسابقه في رغبته عن المدح والثناء رحمه الله.

ل الدين حثَّ على أُوْبِي من السفر
 تخلافه فنظرنا خيرَ مُتَتَّظِرِ
 هذا اتفاقُ فتاءِ السَّنِّ والكِبَرِ
 والبدرُ في الوهنِ مثلُ البدرِ في السَّحَرِ
 وسيرةُ سارٍ فيها أعدلُ السَّيرِ
 وعفةُ ونوالٍ غيرُ منحصرِ
 فاحت ولاحت لنا كالزَّهرِ والزُّهرِ^(١)
 وضدُّه إنَّ إن جاءت بلا خَيْرِ
 بسيطُ فضلِ العطايا غيرُ مختصرِ
 ملكتها عنوةً بالحقِّ فاقتصرِ
 وُصِّلَت بالعلمِ صولُ الصَّارِمِ الذَّكْرِ
 وقُل، ولا فخرَ ما الرازي بمفتخِرِ
 وسيفُ ذهنِكَ شفافٌ على الطبري
 نصبتَ للنحوِ طرفاً غيرَ مُنكَسِرِ
 رقيتَ في الحفظِ والعليا إلى الزُّهرِ
 فما لديك عليمٌ غيرُ مُفْتَقِرِ
 في رُزْننا أسوةٌ في سيِّدِ البشرِ

لكن رجاء لقا قاضي القضاة جلا
 وليُّ عهدٍ أبيه كان نصَّ على اسد
 فتى سِنَّ وفي المقدارِ شبهُ أبٍ
 جارا أباه وأخلق أن يُساويه
 له مناقبُ تسري ما سرى قمرُ
 علمٌ وحلمٌ وعدلٌ شاملٌ وتقى
 خلأثقُ في العلما سَمَت وحمَت
 مكملٌ وهو في الخيرات مبتداً
 يا كامل الأصلِ وافي الفضلِ وافرهُ
 يا سيداً في المعالي طالَ مطلبُهُ
 إن فُهِتَ بالفقه فُقتَ الأقدمين ذكا
 وإن تكلمتَ في الأصلين فاعلٌ وطلُ
 وإن تُفسِّر تُحقِّق كُلَّ مُشْتَبِهٍ
 وليسَ يرفعُ رأساً سيبويه إذا
 ومن قديمِ زمانٍ في الحديثِ لقد
 قد فُقتَ في كُلِّ علمٍ مَن مَضَى وأتى
 مولاي صبراً فما يخفأك أن لنا

(١) وهي النجوم المتألثة.

لغيبَةٍ ظَلْتُ مِنْهَا أَيَّ مُعْتَذِرٍ

عَلَيَّ لَمَّا أَطَلَّتِ الْمَكْتُ فِي السَّفَرِ [١٥٧/أ]

هَلَّا وَنَحْنُ عَلَى عَشْرِ مِنْ الْعُشْرِ؟

رَاجَعْتُ فِكْرِي وَلَا حَقَّقْتُ فِي نَظَرٍ

غَمٌّ يَغْمُّ عَلَى الْأَلْبَابِ وَالْفِكْرِ

عِنْدِي انْقِضَاءٌ إِلَى أَنْ يَنْقُضِيَ عُمْرِي

فَالْفَقْدُ أَوْجَدَ مَا لَا قِيْتُ فِي سَفَرِي

وَعَرَبَةٌ ظَلْتُ فِيهَا أَيَّ مُنْكَسِرٍ

مَا نَاحَتْ الْوُرُقُ فِي الْأَصَالِ وَالْبُكْرِ

عَيْنِي عَلَيْهِ بِمُنْهَلٍّ وَمِنْهُمْ

غَنَى الْمَطَوِّقُ فِي زَاهٍ مِنَ الزَّهْرِ

الْعِزُّ وَالنَّصْرُ وَالْإِقْبَالُ وَالظَّفَرُ

وَاعْذِرْ مُحِبَّكَ فِي إِبْطَاءِ تَعْزِيَةٍ

وَلَا تَقُولَنَّ لِي فِي غَيْرِ مُعْتَبَةٍ

أَبْعَدَ حَوْلٍ تَوَافَيْنَا بِمَرْثِيَةٍ

وَحَقُّ رَأْسِكَ لَوْلَا الْقَرَبُ مِنْكَ لَمَّا

بَأَيِّ ذَهْنٍ أَقُولُ الشَّعْرَ كُنْتُ وَبِي

هَذَا عَلَى أَنْ رَزَا الشَّيْخَ لَيْسَ لَهُ

فَقَدْتُ فِي سَفَرِي إِذْ مَاتَ مِنْهُ دَعَا

فِكْرًا وَحُزْنَ بَقَلْبِي وَالْحُشَا سَكَنًا

دَامَتْ عَلَى لَحْدِهِ سُحْبُ الرِّضَا دِيمًا

أَيَقْنْتُ أَنْ رِيَاضًا لَحْدُهُ فَهَمَّتْ

وَدُمَ لَنَا أَنْتَ مَا عَنِ الْهَلَالِ وَمَا

وَدَامَ بِأَبْكَ مَخْدُومًا بِأَرْبَعَةٍ

ومارثاه الشاعر عيسى بن حجاج فقال: [من الكامل]

كَمْ مَدْمَعٍ فِي الْخَدِّ مِنْهُ جَارٍ

بِجَمَالِهِ الزَّاهِي عَلَى الْأَقْمَارِ

طَارَتْ مِنَ الْأَجْسَادِ لِلْأَوْكَارِ

وَكُنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْأَطْيَارِ

حُكْمُ الرَّدَى الْجَارِي مَعَ الْأَقْدَارِ

كَسَفَتْ يَدَاهُ كُلَّ وَجْهِ قَدْ زَهَا

وَسَطَتْ عَلَى الْأَرْوَاحِ حَتَّى أَهْنَا

فَكُنَّا الْأَجْسَادُ أَقْفَاصُ لَهَا

ما الناس إلا كالجياذ تسابقت
لا يسبقنهم إليه سوى الذي
تكسى الجسوم ملابساً من صحة
حلف الحمام يمين صدق لم يدع
أين الذين قذودهم وخدودهم
لم ينبج ذو السلطان في سلطانه
سارت أحاديث الذين تقدّموا
لا بد أن يبقى المسامر للورى
كم من حريص قد تعدّى طوره
أبلى محاسنه البلا وتغيّرت
يرجو ابن آدم صحة في جسمه
قل للذي رام القرار بداره:
عجباً لمن فقد الشباب وما ارعوى
ولمنكر ما قد أقرب به الحجى
قد كنت أعهد أن من نفع الورى
فتغيّر المعهود بالحكم الذي
ما الاعتراض على المشيئة شيمتي
أخفيت أحزاني فأظهرها البكا

نحو الردى المحتوم في مضار
يُدعى جواداً ما كبا بعثار
أيام فيهن النفوس عوار
أحداً ولو قد كان رب يسار
تزهو على الأغصان والأزهار
كلا ولا أسد العرين الضاري
سيراً مع الركبان والسُمّار [١٥٧/ب]
وحديثه سَمراً من الأسمار
في جمع أطوار من الأوطار
أوصافه وطّرت عليه طوار
والكسر محتوم على الفخار
ما هذه الدنيا بدار قرار
بنذير شيب جاء بالإنذار
أيفيد إنكاراً مع الإقرار؟
بالعلم يُعطى أطول الأعمار
حكمت عليّ به يدُ الأقدار
من ذا يعارضُ قدرة الجبار؟
فاعجب من الإخفاء والإظهار

في مهجتي نارٌ وماءٌ مدامعٍ
 ما للزمانِ يُخُونني في كُلِّ مَنْ
 فارقتُ فيه شافعيَ زمانِه
 لو خيرَوه وذاك شيءٌ لم يكن
 أخبارُه عني قد انقطعتُ فهل
 يا عالم الدنيا وقدوة أهلها
 بالله قل لي الآن كيف تركتني
 إن كنتَ أوحشتَ الديارَ فما خلثُ
 ظلمُ الفراقِ أصارنا في ظلمةٍ
 بسراجِ دينِ الله كُنّا نهتدي
 ريحُ المنون عليه هبَّت فانطفأ
 عنه عرَى ثوبِ الحياة تمزقت
 تالله لم ترَ مشهداً في جامعٍ
 حملته أملاكُ الزمانِ وأملوا
 وبه لقد حَقَّتْ ملائكةٌ لهم
 فبناتُ نعشٍ لو أطقنَ حملتهُ

يجري فلا يُطفئ هيبَ النارِ
 أحببته أتراه طالبَ ثارِ
 وفراقه خطرٌ من الأخطارِ
 ما اختارَ بُعدي بعد قُربِ مزارِ
 وصلتُ إليه برميهِ أخباري
 وسراجها الوهاج في الأمصارِ
 من بعد صفو العيش في أقدارِ
 من حُسنِ أنسِكَ ساعةَ التذكّارِ
 كدُجْنَةٍ ما أشرقتْ بدرارِ
 جمعاً كما بالنجم يهدئ الساري
 يومَ العروبة^(١) وهو خيرُ نهارِ

فكسوه أثواباً بلا أزرارِ [١/١٥٨]
 قدماً كمشهدِهِ ألو الأَبصارِ
 بالحملِ وضعَ تراكمِ الأوزارِ^(٢)
 زَجَلٌ من التسبيحِ والأذكارِ
 ودموعُهُنَّ على الخدودِ جوارِ

(١) يعني يوم الجمعة.

(٢) هذا البيت سقط من ترجمة الجلال.

يا ليتهم دفنوه بين جوانحي
 إن عُدَّ في سفرٍ من الموتى إذاً
 في حلبة التفسيرِ عَوْضَ حَبْرَهَا
 قد كان مثل الشافعيِّ مقلِّداً
 رُفِعَتْ له لَمَّا ترعرعَ يافعاً
 دمعُ الحديثِ مِسْلَسٌ من بعده
 ساوتُ إجازته تلاميذاً له
 نَضِرُ المحيا من كنانة خاني
 أصلٌ ذوى لكن حوى فرعُ له
 والإرثُ من علمٍ لذا أهلُ النهى
 من مثلٍ وارثٍ علمه من بعده
 كم قال: يا أبتاهُ قد أضرمتَ في
 خلْفَتني جَارَ العِدَى وأقمتَ في
 جاورتَ رَبِّكَ جَلَّ من جاورتهُ
 رثوا معي يا معشرَ الشعراءِ مَنْ
 فرضَ رثاهِ وَسُنَّةٌ مدحِ ابنه

في غير ما تُرَبِّ ولا أحجارِ
 فلعلمه الآثارُ في الأسفارِ
 أعني ابنَ عَمِّ المصطفى المختارِ
 بعلومه في سائرِ الأمصارِ
 رُتِبُ اجتهدِ فوق كُلِّ منارِ
 بل مُرْسَلٌ في الحَدِّ كالأمطارِ
 بوزيرةٍ والحافظِ الحجارِ
 صبري عليه وكان من أنصاري
 بالإرثِ علماً يانعَ الأثمارِ^(١)
 خيرٌ من الدرهمِ والدينارِ
 في عِفَّةٍ ومهابةٍ ووقارِ
 حشوِ الحشائيرِ انْزِدِ وارِ
 دارِ النعيمِ فيا لها من دارِ
 وهو الذي أوصى بحفظِ الجارِ
 رثيَّتهُ بمحاسنِ الأشعارِ
 في مذهبِ النظامِ والشُّعَارِ

(١) إلح هنا تنتهي القصيدة في ترجمة الجلال، ولم ترد الأبيات بعدها، وما ذاك إلا لأنها تتضمن

قاضي القضاة جلال دين الله من
هو من ذؤابة هاشم وكنانة
كم جاد من وضاحه ويمينه
قرأ العلوم وكم قرئ ضيفاً فقل
زانت مناقبه مديحي مثل ما
يا خير مجتهد كوالده أبي
دُم والبنين وإخوة لك في هنا
أنتم خيار بني الزمان ومدحكم
فاستشعروا الصبر الجميل فإنه
واستبشروا فلکم جرى قلم العلي

يُعزى لأكرم معشرٍ أخيارٍ [١٥٨/ب]
وهما سليلاً يعربٍ ونزارٍ
للناس بالأنواء والأنوارِ
ما شئت في مدح العليم القاري
قد زين معصم غادة يسوارِ
حفص الذي ما زال رب فخارِ
وغنا وأفراح مدى الأعصارِ
يحلوا لناظمه مع التكرارِ
من بعد فضل الخالق الغفارِ
بالفوز في الأخرى بأمر الباري

ومارثاه الأديب الفاضل نور الدين ابن العبيسي فقال: [من الكامل]

عَظَمَ المصابُّ به وعزَّ الفادي
بحرٌ من العلم المنزَّه سرُّه
جبلٌ من التوحيد هُدَم ركنه
بحرٌ أغاص الدهر فائض فضله
وقضى التقى والنسك نجباً إذ قضى
يا يتم طلاب العلوم لفقدهم
يا حسرة لا تنقضي عن أنفس

بحرُ العلي شرفاً وبدرُ النادي
لصيانة إلا عن الأفرادِ
لشقائنا إذ خُصَّ بالإسعادِ
ففؤادٌ من طلب الفوائد صادِ
فكأنما كانوا على ميعادِ
منه أباً برّاً على الأولادِ
من نارِ أنفاسٍ غدت كرمادِ

نُوبٍ غَدَتْ لِلخَلْقِ بِالْمُرْصَادِ

عن قيصِرٍ وعدت بصاحبٍ عادٍ [١٥٩/أ]

أَسْفًا فَبَدَّلَ غَمَضَهُ بِسَهَادِ

فَجَرَتْ مَدَامَعُهُ بِصَوْبِ عَهَادِ

لِفِرَاقِهِ فَالِدَارُ دَارُ نِفَادِ

رُذَّتْ لِمَوْدِعِهَا مِنَ الْأَجْسَادِ

مَتَطَفَّحَ مَعَ كَثْرَةِ الْوَرَادِ

أَسْفً وَلَكِنْ رِقَّةُ الْأَكْبَادِ

ةِ الْمُسْلِمِينَ وَمَلَجَأُ الْقُصَادِ

عَلِمَ تُنَكِّسُ أَرُوسَ الْحُسَادِ

لَهُ الْعَظِيمُ وَنَخْبَةُ الزُّهَادِ

تَهْمِي عَلَيْهِ رَوَائِحُ وَغَوَادِ

نَاحَتْ عَلَى غَصْنِ النَّوَى الْمِيَادِ

هِيَ شَيْمَةُ الْأَيَّامِ قَدْ طُبِعَتْ عَلَى

كَسْرَتٍ عَلَى كَسْرِيٍّ وَمَا إِنْ قَصَّرَتْ

وَمُدَّلَّةٌ ذَهَبَ الْأَسَى لَهْجُوهُ

وَبَكَى عَلَى عَهْدٍ خَلَا وَمَعَاهِدِ

أَمْفَارِقِيهِ مِنَ الْأَحْبَةِ لَا أَسَى

مَا هَذِهِ الْأَرْوَاحُ غَيْرُ وَدَائِعِ

وَالْمَوْتُ كَأْسٌ فِي الْبَرِيَةِ دَائِرٌ

وَإِذَا رَجَعْتَ إِلَى الصَّوَابِ فَلَمْ يُفِدْ

صَبْرًا جَمِيلًا سَيَدِي قَاضِي قُضَا

وَتَأْسِيًّا لِلنَّاسِ إِنَّكَ بَيْنَهُم

وَتَعَزَّى فِي شَيْخِ الْأَنَامِ أَعَزُّكَ الـ

هَذَا وَلَا بَرَحَتْ سَحَابُ رَحْمَةٍ

مَا هَاجَتْ الْوَرَقَاءُ فِي وَرَقٍ وَمَا

ومما رثاه الشاعر الخفاف الذي كان يمدح بميعاده، فقال: [من مجزوء الوافر]

كَلَا الدَّارِينَ لَا يَطْفَى

لِنُورٍ مِنْهُ قَدْ وَفَى

أَلَيْمُكَ قَطُّ لَا يَشْفَا

كَذَاكَ الْجَفْنُ لَا يَغْفَا

سَرَاجُ الْعِلْمِ وَالزُّلْفَا

فَلَا شَمْسٌ وَلَا بَدْرٌ

فَقُلْ لِعَنِيْدِهِ حَتْمًا

وَمَنِّي الدَّمْعُ لَا يَرْقَا

لِحَيْنٍ شَفَّنِي دَهْرًا وضعف زادني ضعفًا
فقل لعديله أمّا جلال الدين قد عفا
ومن عفا له الحسنى وعنه في غد يُعفا
وما حُسنُ الثنا إلا كعُرفِ الطيب لا يُخفى [١٥٩/ب]

ومما رثاه الشيخ فخر الدين عثمان الشغري الحنفي رحمه الله تعالى^(١) فقال:

[من الكامل]

أقسمت^(٢) لا يدي التسمم مبسمي والدمع لا ينفك بعدك منهم
لا زال ترشقني الخطوب بأسمهم فتركن أغلب ضيغم كالشيهم
قالت سليمي: قد هلكت تجزعاً وبدا شماتة كاشحين ولوم
ما كنت أحسب والعجائب جمّة رضى^(٣) تزل لها سفاهة صيلم
وإذا بدا أن ليس ينفعك الأسى فاكفف دموعك واصطبر وتجشم
ما خلّت أن الشمس تغرب في الثرى والقبر يحوي زاحرات القلزم
يا شيخ دين محمد وسراجّه ومبيناً لمحلل ومحرم
قد شدت قصراً لابن إدريس إذا هدمت بروج السبع لم يتهدم
وتركت للدين الجلال بهيبة من بحر علم لا يُقاس بخضرم^(٤)

(١) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٥: ١٤٣).

(٢) في «الضوء اللامع»: «أليت»، وهما بمعنى.

(٣) جبل مشهور عند العرب.

(٤) بكسر الخاء والراء، وهي البئر الكثيرة الماء. ووقع في الأصل: «بخضرم» بالخاء المهملة، والجادة ما هو مثبت.

هُوَ أَنْتَ فِي كُلِّ الْفَضَائِلِ وَالْعَلَا أَيْكُونُ غَيْرُ الضَّيْعِمِ ابْنِ الضَّيْعِمِ؟
 نَسَخْتَ رَزِيَّتَكَ الرِّزَايَا مِثْلَهَا نَسَخَ انْعِرَاسُ الشُّوْكِ رَشَقَ الْأَسْهَمِ
 عَمَّتْ وَمَا طَابَتْ وَجَدْنَا عِنْدَهَا كَرَضَابٍ غَانِيَةٍ رَضَابَ الْأَرْقَمِ
 طَلَعَ الشُّكَّالُ إِلَى السَّمَاءِ مُصَوَّباً نَحْوَ الْبَسِيطَةِ طَامِعاً فِي الْمَطْعَمِ
 عَرَضْتُ صَفُوفٌ مِنْ طَيُورٍ فَوْقَهُ سَبَطْتُ تَوَابِعُ لِلْأَسْنِ الْأَقْدَمِ
 فَاسْتَعَصَمْتُ بِدَلِيلِهَا فَكَأَنَّمَا دَالٌّ أَجَادَتَهَا يَدُ الْمُسْتَعَصِمِي
 فَالْحَرَصُ غَيْرُ مُؤَخَّرٍ أَجْلاً أَتَى وَالْفَرْطُ فِي الْإِقْدَامِ غَيْرُ مُقَدَّمِ
 فَارْحَمَهُ يَا رَبَّ الْعِبَادِ بِرَحْمَةٍ مَا زُيِّنَتْ لَهُذِي السَّمَاءُ بِالْأَنْجَمِ

ومما رثاه الشيخ أصيل الدين بن الخضرى المالكي^(١) نفع الله تعالى به فقال:

[من البسيط]

[١٦٠/أ]

لَمْ يَبْقَ بَعْدَكَ لِلْبَاكِينَ أَجْفَانُ وَلَمْ يَكُنْ لِي بَعْدَ الْيَوْمِ أَعْوَانُ
 يَا ذَاهِباً أَوْ حَشَّ الدُّنْيَا بِفُرْقَتِهِ وَقَرَّ عَيْناً بِمَا لَقَاهُ رِضْوَانُ
 جَلَّ الْمَصَابُ وَغِيَضَ الدَّمْعُ فَاذْكُ دَمًا لِكُلِّ شَانٍ عَلَى قَدْرِ الْأَسَى شَانُ
 مَضَى الَّذِي كَانَ صَوَامَ الْهَجِيرِ تُقَى قَوَامَ جُنْحِ الدَّجَى وَالنَّجْمِ وَسَنَانُ
 حَبْرُ الْأَنَامِ سَرَاجُ الدِّينِ سَيِّدُنَا بَحْرُ الْعُلُومِ بِهِ لِلدِّينِ أَرْكَانُ
 طَفِي السَّرَاجُ فَوَاحْزَنِي وَوَا أَسْفِي بَطْفِيهِ أَطْلَقْتَ فِي الْقَلْبِ نِيرَانُ

(١) محمد بن إبراهيم بن عثمان، له ترجمة وجيزة في «الضوء اللامع» (١١: ١٥٢).

واستبدل الخلد من دار الفناء له
 قد حلَّ في قبره منه بمقدمه
 واشتدَّ حزنُ بني الدنيا عليه فقد
 لم ينطوي^(١) للعلا كُتُب ولا نُشِرت
 وإن أتى مشكلٌ في العلم أو شبهة
 هو ابنُ إدريسٍ في التدريسِ مع ورع
 بكت عليه علومٌ يَتِمَّتْ أبداً
 لهفي عليه وويلي بعده أسفاً
 ما زلتَ تمحّضُ دينَ الله نصحك إذ
 حتى بقيت بثوب النصح ملتحفاً
 عليك منِّي سلامٌ الله يتبعه
 لأبكيَنَّك ما ناحَ الحمامُ وما
 مولاي يا حبرَ أهلِ العصرِ أجمعهم
 اصبرِ ففي مُحكمِ التنزيلِ جاء بما
 تعزَّزَ فالمصطفى والمرضى قَضِيا
 كانوا وبانوا وهم نورُ الهدى أبداً

فيها ملائكةُ الرحمن إخوانُ
 علمٌ وحلمٌ وإحسانٌ وإيمانُ
 سُرَّتْ لمقدمه حُورٌ وولدانُ
 إلا وفيها له ذكرٌ وعنوانُ
 نَبَّهَ لها عَمراً يَأْتِيكَ برهانُ
 مح أنه لزوالِ الشكِّ رَسْلانُ
 من بعده وكذا الزنديقُ فرحانُ
 أشكو الحياةَ ومالي عنه سُلوَانُ
 خانَ الثقاتُ به والدهرُ خَوَانُ
 أبشِرْ فإنك في الدارينِ سلمانُ
 ترحُّمٌ وتحياتٌ وغفرانُ
 جرى النسيمُ بنجدٍ وانثنى البانُ
 أنتَ الجلالُ لدينِ الله إتقانُ
 أوصى ابنه من جميلِ الصبرِ لقمانُ
 نجباً وقبلهما أيضاً سليمانُ
 وهل ترى معشراً كانوا وما بانوا

[١٦/ب]

(١) كذا في الأصل، والصواب حذفُ الياء على جزم حرف العلة، ولعلها أثبتت للضرورة

الشعرية وإقامة الوزن.

ومما رثاه صاحبنا الشيخ شمس الدين الهيثمي فقال: [من البسيط]

بعدَ الأُحبةِ صبري صارَ مُنْهَزِماً ومُدْمَعِي فاضَ فوقَ الحَدِّ مُنْسَجِماً
ومُهْجَتِي من لَهيبِ الوجدِ ذائِبَةٌ ومُقْلَتِي لم تَذُقْ نوماً ولا حُلْماً
والقلبُ من زَفَرَاتِ البَيْنِ مَكْتَتِبٌ والجِسمُ ألبَسَ من ثوبِ الفناءِ سَقَماً
يا للرجالِ ألا خِلُّ أبتُّ له حُزَنِي وأشكو إليه الشَّهَدَ والألماً
لقد رُميتُ بسهمٍ قد أصابَ ومَن هذا الذي من سهامِ البَيْنِ قد سَلِمَا
ففرَّقَ الهمُّ جمعاً كان مُشْتَمِلاً نعم ومزَّقَ شملاً كان مُلتَمِماً
مصيبَةٌ نزلتْ ما كان أصعَبَها بها وجودي أضْحَى شبه منعِداً^(١)
فقدتُ فيها ضياءَ الكونِ أجمَعَه وبعده ركنُ عِزِّي صارَ مُنْهَداً
أعني به شيخَ الإسلامِ الذي بَعَلَا جَنَابِه شَرَّفَ الأهلينَ والرَّحْمَا
رأيتُ كُلَّ مصابٍ يومَ مصرَعِه وقد جرى الدَّمْعُ من عيني عليه دَما
لا أوحشَ اللهُ مَن جاءَ في زمنِ أليْتُ قد كانَ فيه أعظَمَ العُلَمَا
كم اهتدينا به في ليلِ حَيْرَتِنَا وكم لنا قد جَلَّتْ أنوارُه ظُلَمَا
لما فقدنا سراجَ الدينِ سَيِّدَنَا علامةَ الوقتِ صرنا في دُجَى وعمى
اللهُ دَرَّ إمامٍ زاهِدٍ ورِعٍ بالعلمِ في الأرضِ بينَ العالمينَ سِما
قد كانَ في الدهرِ فرداً لا نظيرَ له حبراً وبحرَ علومٍ للأنامِ هَمَى
قطبُ الوجودِ فقيهُ الشافعيةِ في زمانه في الفتاوى علمُه علما

(١) في الأصل: العَدَمَا. ولعلَّ الأشبه بالصواب ما هو مثبت.

وكان لا يَأْنِفُ التَّأْلِيفَ خَاطِرُهُ
 وكان يُلْقِي دُرُوسَ الْعِلْمِ مُتَقَنَةً
 لو عاش في الدهرِ بَارُ^(١) الْفَقْهِ بَاحِثُهُ
 والرافعي لو قُبِلَ الْمَوْتِ عَاصِرُهُ
 والزاهد النُّووي لو كان حَاضِرُهُ
 وكان في الْفَقْهِ والتفسير ليس له
 وفي الْقِرَاءَاتِ سَلٌ عَنْهُ تَجِدُهُ بِهَا
 وَجَلَةُ الْأَمْرِ والتفصيل أذكرها
 كم قد أزال شُكُوكاً بِالْمَقَالِ وَكَمْ
 وَكَمْ أَلَانَ إِلَى الطُّلَّابِ جَانِبَهُ
 والظاهرُ الْمَلِكُ السُّلْطَانُ كَانَ إِذَا
 يَقُومُ يَلْقَاهُ بِالترحيبِ مِمْتَثِلاً
 وكان كُلُّ أَمِيرٍ يَوْمَ ذَاكَ إِذَا
 وَكَانَ فِي كُلِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ خَطِرٍ
 كُنَّا إِذَا مَا رَأَيْنَاهُ أَبَانَ لَنَا
 لَوْلَا الشَّرِيعَةُ تَنْهَى عَنْ نِيَّاحَتِنَا
 يَا سَادَتِي ابْكُوا عَلَيْهِ بِالْدماءِ مَعِي
 وَقَلَمًا فَارَقَ الْقِرْطَاسَ وَالْقَلَمَ
 لَمْ يُبَدِ فِيهَا مَلَالاً وَلَا سَأَمًا
 لَطَارَ مِنْ خَجَلٍ فِي الْجَوِّ وَانْهَزَمَا [١٦١/أ]
 لَكَانَ قَبْلَ مِنْهُ جَبْهَةٌ وَفَمَا
 لِسِرِّهِ مَا رَوَى عَنْهُ وَمَا فِيهَا
 مِشَابَةٌ فِيهِمَا إِنْ حَرَّرَ الْكَلِمَا
 كَالشَّاطِئِي الَّذِي فِي عِلْمِهَا نَظْمًا
 الشَّافِعِي لَوْ رَأَاهُ بِشٍّ مُبْتَسِمًا
 أَحْيَا بِوَعْظِ مَوَاعِيدِهِ لَمْ يَمَّا
 وَكَمْ أَجَارَ لَدَى السُّلْطَانِ مَنْ ظَلِمَا
 رَأَاهُ مَرَّ بَبَابِ الْقَصْرِ قَدْ قَدَمَا
 لَمَّا يَقُولُ وَمِنْهُ قَطُّ مَا سَمَّا
 رَأَاهُ قَبْلَ كَفَاءٍ مِنْهُ أَوْ قَدَمَا
 مَسْتَمْسِكاً بِإِلَهِ الْخَلْقِ مُعْتَصِمًا
 رُشْدًا وَأَظْهَرَ مِنْ أَلْفَاظِهِ حِكْمًا
 لَشَقَّ كُلُّ عَلَيْهِ الْجَيْبِ وَالتَّطْمَا
 فَمَثَلُ هَذَا الَّذِي يُكَيِّ عَلَيْهِ دَمَا

(١) يعني به البارَّ الأشهب أبا العباس بن سُرَيْج، سيد الشافعية في زمانه.

الله يرحمهُ الله يكرمهُ
الله يُجلِسُهُ أعلا أرائِكها
الله يجعلُ في الفردوسِ مقعَدَهُ
يا ربِّ وانظر بعينِ العفوِ منك لمن
واغفر لسامعِ أقوالِي ومنشِدِها
ويحفظُ اللهُ مولانا خليفَتَهُ
قاضي القضاةِ الذي كم بثَّ فائدةً
من صار سلطانَ أهلِ العلمِ قاطبةً
ومن غدا شيخَ إسلامٍ ومن خضعتْ
في العلمِ أوتيَ ما لم يُؤتَ مُجتهدٌ
به تسامى قضاءُ الشافعيةِ في
حاوي العلومِ ومنهاجِ السلوكِ ومن
وجيزُ لفظِ نبيهٍ مرشدُ فطينٍ
مهذبُ القولِ كافينا وغايةُ ما
بسيطُ كَفِّ لراجيهِ وسائِلِهِ
بحرٌ محيطٌ لعلمِ الفقهِ أجمِعِهِ
غوثُ الأنامِ وقطبُ الدهرِ أحلمُ مَنْ
العالمِ العاملُ العلامةُ اللِّسَنُ الـ
بيدي الغرائبِ في وعظٍ وفي خطبٍ

بجنةٍ ساكنوها لم يروا نِقما
الله يجعل من حورٍ له خدما
مجاوراً لنبيِّ أفضلِ الكرما
ضمَّتْهُ ثُرْبَتُهُ يا أرحمَ الرَّحما
يا مَنْ توالى علينا فضلهُ كَرَمًا
أجلُّ من قد رأينا قاضياً حكماً
وكان في نشرِها لم يبلغِ الحُلما [١٦١/ب]
ومن به كلُّ سلطانٍ قد اخترِمَا
له الأكابرُ والساداتُ والعُظما
من قال أعلى من الأعلامِ ما وهما
زماننا وبه مقداره عَظْمًا
أضحى سماعُ حديثٍ منه مُغْتَمًا
خلاصةُ الناسِ أذكى من زكا ونما
نرجوه في الدين والدنيا إذا سلِمَا
كفايةٌ لفقيرٍ يشتكي العَدَمَا
يا فوزَ وارِدِهِ لم يشك قَطُّ ظَمًا
عفا عن المذنبِ الجاني وما انتقما
لذي بأعظمِ ذكْرِ الفضلِ قد وُسِمَا
وفي دروسٍ إذا ما أسمعَ الأُمَمَا

والله ليس له فيما حواه مُشَا
قد حاز في العلم ما قد حاز والده
الله يُبْقِيهِ في خيرٍ وعافية
الله يكفيه في أهلٍ وفي ولدٍ
الله يُؤْلِيهِ ما يرجو ويأمله
فيا جلالَ القضاةِ الحاكمين ومن
خُذها عروساً بديهاً في حُلاكٍ أتت
وعش شديداً سديداً سيِّداً سنداً
ثم الصلاةُ على الهادي محمدٍ الـ
والأل والصحبُ ما ناحت مطوقةٌ
رُكٌ وحسبي يمينٌ أَكَدَتْ قَسَمًا
لولا التأدُّبُ قلنا فوقَ ما علما
مؤيِّداً وبقيةِ الهمِّ والنَّدما
ومن له في طوالِ الدهرِ قد خدما
الله يمنحه من فضله عِظماً
به المهيمنُ عَنَّا فَرَجَ الغمما
من هيثميِّ تحاكي الدُّرَّ إذ نُظِّما
مُولَى مَوْلَى رفيعِ القدرِ مُحْتَرِما
لذي له شَقٌّ بدرُ التَّمِّ وانقسما
فوقَ الغصونِ ولاح البرقُ مُبْتَسِما [١٦٢/أ]

ومما رثاه الشيخ العلامة سراج الدين الحمصي - نفع الله تعالى - به وأعانه ملتزماً في ذلك حروف المعجم في كل حرف ثلاث أبيات إلا ما تَضَمَّنَ ذكر ترقيمه ولده شيخ الإسلام فقال:

يا قلبُ صابرٍ لما تلقاه من أسفٍ
يا عينُ جودي^(١) بدمعٍ دائِمٍ هَطلٍ
يا بحرُ قل لبحورِ^(٢) الفضلِ كُلُّكُمْ
وكيف لا وخفِيَّاتُ العلومِ تقل:

لفقد عينِ ملوكِ العلمِ والسَّلفِ
حزناً على باذلِ الأنوارِ للخلَفِ
من بعدِ بحرِ سراجِ الدينِ في نَشَفِ
واحسرتي ومناري في الظهورِ خفي

(١) في حاشية الأصل: «يا ناظري جُدْ».

(٢) في هامش الأصل: لبحار.

واها لعيشٍ تَقْضَى وقتَ رؤيته
وترجموا أنه كالشافعي ذكاً
هو شيخُ الاسلام قد شاعت سيادته^(١)
هو الذي كان للدنيا كأنجمها
هو الوليُّ لأحكامِ النبيِّ وقد
نبكي دموعاً كمنهَلِّ السحابِ على
نروي طريقته للقومِ ينتحبوا
نشتا قُ لقيه في دارِ السلامِ كما
ما للملائكِ لا تهوي له فرحاً
ما للبشائرِ في جوِّ السما سُمِعَتْ
ما للجنانِ وما للخورِ إذ برزت
لبيتهم بسلامٍ ثم قلتَ لهم
لأهلِ بُلْقَيْنَ سرٌّ تزهونَ به
له الجلالُ له شمسُ الضياءِ له الـ
كم روضة أزهرت من نورِ شامته
كم من محاسنَ أبداها لمصطلح^(٢)

فكم سراجٍ بدا والكُلُّ في كَسَفٍ
ومالكٍ واحداً حفظاً وكالحنفي
في الشرق والغرب والأوراقِ والصُّحفِ
هو الشفا لجسمٍ بالنحولِ خفي
وفي بحقِّ بلا حيفٍ ولا جَنَفٍ
فراقٍ بدرٍ مُضِيٍّ آمِنِ الكَلَفِ
قد كان والله عبداً طارحَ الكَلَفِ
للماءِ يشتا قُ ظمآنٌ من العَسَفِ
حين القدومِ بِرُوحِ العالمِ التَّرفِ
قالوا النفسِ أتت بالروحِ في زَفَفٍ
من القصورِ وولدانٌ من العُرفِ
أتاكمُ عمرٌ بالنورِ والتُّحفِ
على جميعِ بلادِ الميمِ والألفِ
أعلامٌ قد رُقِمَتْ بالعلمِ في الشرفِ
وكم عزيزٍ سعى في نورٍ مؤتلفٍ
كشَّافه كم شفى قلباً لمختلف^(٣)

[١٦٢/ب]

(١) في هامش الأصل: «إجماعاً وكلمته».

(٢) فيه إشارة إلى كتابه «محاسن الاصطلاح».

(٣) فيه إشارة إلى كتابه «الكشاف على الكشاف».

كم وَلَدَ «الْأُمَّ» فرعاً كم حوى درراً
 قد دَرَسَ العلمَ كالبحرِ العظيمِ وهم
 قد قام في الله في إبطالِ مَظْلَمَةٍ
 قاسوه بآبِنِ سُرِيحٍ والسراجُ له
 فاق الألى بعلومٍ فَضَّلوه بها
 فيا رَحِيمُ تَعَطَّفَ بِالْجِنَانِ له
 فقبْرُهُ روضةٌ بالمسكِ قد عَيَقَتْ
 غَنَّتْ لمقدمه حورُ القصورِ فقلـ
 غَبْتُمْ فأوحشْتُم الدنيا لغيبتِكُمْ
 غلبتَ للبارزِ المحجَّاجِ حينَ أتى
 عَيَّنْتَ للحُكْمِ في الآفاقِ قلتَ لهم
 علوتَ بالزهدِ حتَّى نلتَ مرتبةً
 عليكِ رضوانُ رَبِّي كُلُّ ما عَيَقَتْ
 ظهرتَ كالْعُمَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ وقد
 ظهرتَ كالشافعي في أُمَّةٍ ظلموا
 طعمتَ من يَدِ خَيْرِ الخَلْقِ في حُلْمٍ
 طمعتَ في وصلِ أَحْبَابٍ^(٢) لَكُمْ درجوا

ونهرٌ مَطْلِبُهُ عَذْبٌ لَمْ تَشِفِ
 ما بَيْنَ مُغْتَرَفٍ مِنْهُ وَمُغْتَرَفٍ
 وَمَكْسٍ دَوْرٍ وَأَفْرَاحٍ بَلَا وَجَفِ
 فَأَصْبَحَ الْكُونُ فِي فَرْحٍ وَفِي شَغَفِ
 وَأَقْسَمُوا وَلَقَدْ بَرُوا بِذِي الْحَلَفِ
 وَيَا كَرِيمُ بِمِيعَادِ الْجَنَانِ فَفِي
 بِمَاءِ زَمْزَمَ وَالتَّسْنِيمِ وَالتَّنْظِفِ^(١)
 ن: يَا خَيْرَ مُتَنَظِّرٍ يَا أَجْمَلَ النِّظْفِ
 أَنْتُمْ الرُّوضُ وَالرِّضْوَانُ فِي السُّجْفِ
 بِمَنْطِقِ جَدَلٍ قَطْعاً فَلَمْ يَقِفِ
 مَا لِي بِهِ حَاجَةٌ الْإِنْفَاقِ وَالسَّرَفِ
 فَوْقَ الْقَضَاةِ وَكَانُوا الْكُلَّ لِلشَّرَفِ
 أَنْفَاسُ طَيِّبِكَ فِي خَافٍ وَمُنْكَسِفِ
 نَمَا بِكُمْ عِلْماً عِلْماً وَبِالْحَلَفِ
 فَكُنْتَ مَالِكُ نَعْمَانٍ وَمِلْتَهَفِ
 شَرِبْتَ كَأْسَ صِفَا مَعْرُوفٍ وَالثَّقَفِي
 لَبَّوْكَ قُلْتَ لَهُمْ: قَدْ جِئْتُ بِالْتَّحْفِ

(١) في الأصل: «بالنظف» بالطاء المعجمة، وصوابه بالطاء المهملة وهو الماء الصافي.

(٢) في الحاشية: أولاد.

طافَ الملائكُ في بشرى قدومكمُ
 ضرامُ نارٍ لوجد النفس قد علقت
 ضَرَّ الخليفةَ فقدُ البحرِ واحزني
 ضيأؤه لم يزل هادي عقيدتنا
 صلِّ يا عدولُ بحبلِ الشوقِ مكتئباً
 صَبَرْتُ قلبي لم يصبر وخاطبني
 صُلِّي عليه بِمُدنٍ في الشَّامِ وفي
 شريفِ بقعةٍ خيرِ الخلقِ كَعَبَّتِنَا
 شَرَفَتْ لحداً زَكِيّاً قد ثويتَ به
 شدُّوا الرحالَ إليكم للعلومِ كذا
 سَلَّمَ على شيخِ الاسلامِ الذي شَهِدَتْ
 سَلَّمَ وقل قد تركتُ القلبَ في كَمَدِ
 سلامُ ربي عليكم دائماً أبداً
 زانت بطلعته الدنيا كذا افتَخَرَتْ
 زار الأُحبةَ في روضاتِ تربته
 زاد المسيرُ بمنهاجِ حوى طرفاً
 روى الصحاحَ بإفصاحٍ ومعرفةٍ

بعد الوداع لأحباب ومؤتلف
 فالجفنُ في قَلَقٍ والقلبُ في عَنَفٍ
 والله واحسرتي كيف السراجُ طُفي
 فإنَّ في نجله أضعافَ مُتَّصِفٍ
 وافصل لِذاتي عن الأفراحِ والطُرفِ
 فما لعينِكَ إن قلتُ: اكفني تكفني [١٦٣/أ]
 مشارقِ الأرضِ والغربِ الشريفِ وفي
 كذلك المسجدُ الأقصى ومعتكفٍ
 ملأت بالنورِ آياتاً من الظرفِ
 ضريحكم فضيعفٌ من ثراه سُفي
 جنازه أنه في نعمٍ مُنصَرِفٍ
 والعينُ من ألمِ الأحزانِ في ذَرْفٍ
 ورحمةُ الله من غادٍ ومنصَرِفٍ
 مصرُّ على سائرِ الأمصارِ^(١) والتُّخَفِ
 فأصبح البدرُ مضموماً لمنعطِفٍ
 إلى بسيطِ جنانِ المنعمِ الشنفِ
 وميَّز الحسنَ المقبولَ من ضعفٍ

(١) في الحاشية: الأقطار.

رَوَى ثَرَاهُ إِلَهُ الْعَرْشِ خَالِقُنَا
 رَاهُ أَهْلُ الْوَفَا قَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ:
 ذَلَّ الْمَعَانِدُ مِنْ غُلْبٍ وَمَائِمَةٍ
 ذَرُهُمْ بَطْغِيَانِهِمْ فِي ظُلْمَةٍ وَعَمَى
 ذَلَّتْ لَهَيْبَتِهِ كُلُّ الْمُلُوكِ كَذَا
 دُرٌّ لِمَنْ يَبْتَغِي عَوْمًا بِأَبْحَرِهِ
 دَانَتْ لَهُ الْأُمَرَاءُ فِي الرَّأْيِ وَالْعُلَمَاءُ
 دَامَتْ بِحُجَّتِهِ كَالْحَجِّ فِي عَمْرِ
 خَلِيفَةُ الرِّسْلِ فِي مِيرَاثِ شِرْعَتِنَا
 خِلَافُهُ إِذْ أَتَى فِي الْعِلْمِ مَتَّبِعٌ
 خَيْرًا تَرَاهُ وَقُلْ نَبَّهُ لَهُ عُمَرًا
 حَازَ الْعِلَاءَ وَسَمَاءَ فِي الْأَرْضِ مُؤْتَمِنًا
 حَلَفْتُ لَمْ يَنْظُرِ الرَّائُونَ مِنْذُ أَتَى
 حَنَنْتُ لِقَامَتِهِ رُوحِي وَصَحْتُ أَيْ
 جَارَتْ عَلَيَّ حَيَاتِي حِينَ فُرْقَتِهِ
 جَلَالُ دِينٍ إِلَهِي سِرٌّ^(١) وَالِدِهِ

وَعَمَّهُ بِكَمَالِ الْحَفَظِ وَالْكَنْفِ
 أَهْلًا وَسَهْلًا بَيْنَ هُوَ لِلْعَهْدِ يَفِي
 إِنْ الْحَسُودَ مِنَ الْكَرْبِ الشَّدِيدِ لَفِي
 وَسُوءِ عَاقِبَةٍ فِي الْخَوْفِ وَالرَّجْفِ
 مَلِكُهُمْ وَغَدَا لَامًا مَعَ الْأَلْفِ
 مِنْ بَحْرِ كَامِلِهِ خَالٍ مِنَ الصَّدْفِ
 وَإِذْ يَرُوهُ يَكُونُ الْحُلُقُ فِي رَجْفِ
 يَسْعَى إِلَيْهِ كَأَرْكَانٍ وَمَزْدَلْفِ
 عَلَمًا وَدِينًا وَفِي الْفَتَوَى وَفِي الْأَزْفِ
 وَإِذْ رُوِيَ لَهُ فَافْتِيَ^(١) وَلَا تَقِفِ
 نَبَّهُ لَهُ عُمَرًا إِذْ قَدْ وُقِيَ وَكُفِيَ
 عَلَى مَذَاهِبِنَا فِي الرُّوحِ وَالْهَدَفِ [١٦٣/ب]

كَمَثَلِهِ لَا وَلَا فِي أَعْصَرِ السَّلَفِ
 رَجُلِي إِلَى دَوْحَةِ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ قَفِي
 لَوْلَا ظِلَالُ جَلَالِ الدِّينِ فِيهِ يَفِي
 فَكَانَ وَارِثُهُ فِي الْعِلْمِ كَالنَّسْفِي

(١) ثبتت الياء لإقامة الوزن.

(٢) في الحاشية: بِرُّ.

ولو رأى حاتمٌ معروفهُ لحَفِي
ويوسفٍ وحبي بالمنظرِ الشرفِ
ولو رآه عليٌّ قال: يا شرفي
في المغربينِ كذا الفتوى بلا عَفَب
فرعٌ يفوقُ لأصلِ الروضِ في الألفِ
لذاك قد زادت الجيماتُ في الجَرْفِ
ما بين من قد هوى أو في شفا جُرْفِ
ولا يسودُّ به فالقلبُ في غَلَفِ
بسوءِ فطرته في الغيظِ والقَرْفِ
فكان في لحظةٍ في القطعِ والعزفِ
فمن يرومُ علاه بالشتاتِ نُفَي
ما بين متهلٍ منه ومُنْعَكِفِ
يا أعظمَ العظما يا ألطفَ اللُّطفِ
بروضةٍ في مقامِ الحسنِ والصلفِ
وأبقه زمناً ضعفي سوى سلفِ
ضممتُ نوراً إلى نورٍ من الزُّلفِ
وقل تنعمُ بهذا الروضِ والقطفِ
عليك ما ختموا بالمسكِ والعرفِ

جليلُ جاءِ وجودٍ لا يَمَلُّ عطاً
جماله يُجِلُّ النَّظَّارَ من حَسَنِ
جَبيرٍ كسرٍ جرَتْ أقلامُه بيدي
جرَتْ أوامره في المشرقينِ كذا
جميعُ أوصافه حُسْنٌ وقد نطقوا
جيمٌ له سَبْعٌ، كالسبعِ في متني
ثوى عِداه بنيرانٍ قد انصرعوا
ثم الحسودُ له في العلمِ يسمعه
ثارت به نزعةُ الشيطانِ فهو إذا
تراه لما ادَّعى راموا مناظرةً
ثرى أما علِموا بالسَّيرِ سيرته
تفجَّرَ العلمُ حتى كان منهله
بالله قولوا: بنا يا أرحمَ الرِّحما
برحمةٍ ورضي امننٍ لمندرجِ
براحةٍ لمقيمٍ بين أظهرنا
إذا أتيتَ إلى قبرِ السراجِ فقل:
اقرأ وسَلِّم وسلِّم على زَمَنِ
أزكى سلامي على خيرِ الأنامِ كذا

وأرسل الشيخ العلامة علاء الدين الإربلي من ماردين كتاباً بتعزيته
- [١٦٤ / أ] رضي الله عنه - لشيخنا الأخ - أبقاه الله تعالى - أنبأ فيه عن فصاحة
وبلاغة وأنا أحببت سياقته هنا فقال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنا لله وإنا إليه راجعون من خيرِ صَدَعٍ وقعهُ الأحجارُ القواسي، بل صَرَغَ
صدعُهُ الجبالَ الرواسي، رُزَّ نكأُ القلوبِ وجَرَحَها، وأحرقَ الأكبادَ وقَرَحَها، لا
يداوي كَلْمُهُ، ولا يُسَدُّ ثَلْمُهُ، سلبَ الأجفانَ كَرَاهَا، وأوهى من الأبدانِ قُواها،
وأعاد نهارَ الأنسِ مُسَوِّدًا، وأبدى وجهَ السرورِ المُفَدِّئِ، وجعلَ الأحشاءَ بنارِ
الضلوعِ محترقة، وصيرَ العيونَ بئاءَ الدموعِ غَرِقَةً، وصفوُ المعيشةِ مُكَدَّرَةً، وشمسُ
النعيمِ مُكَوَّرَةً، بهبوطِ العَلَمِ الرفيعِ، وسقوطِ المقامِ المنيعِ، وانطفاءِ نورِ سراجِ
الدينِ، واختفاءِ ظهورِ منهاجِ اليقينِ، وانتقالِ شيخِ الإسلامِ إلى دارِ السلامِ وجوارِ
الرحمنِ، في أعلى عُرفِ الجنانِ، ودارِ الرِّضَى والرضوانِ، تَغَمَّدَهُ اللهُ تعالى بِرَحْمَتِهِ،
وَأَسْكَنَهُ فِرَادِسَ جَنَّتِهِ، وَقَدَّسَ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ: [من الطويل]

أَناعِيَهُ إِنْ النَفُوسَ مَنْوُطَةً بِقَوْلِكَ فَانْظُرْ مَا الَّذِي أَنْتَ قَائِلُهُ
نَعَيْتَ بِرُزْءٍ جَلَّ عَظَمُ مُصَابِهِ بِجَهْلٍ وَقَدْ يَسْتَصْغِرُ الْخَطْبَ جَاهِلُهُ

مصائبُ أُمُرٍ مِنَ الصَّابِّ، وَأَكْرَهُ مِنَ الشَّيْبِ بَعْدَ الشَّبابِ، جَعَلَ دَامِي
الدموعِ فِي انْسِكَابِ، وَحَامِي نَارِ الضَّلُوعِ فِي النَّهَابِ، شَقَّقَ قُلُوبَ الْأَحْبَابِ،
وَمَرَّوَحَاتِ الْأَتْرَابِ، وَقَصَّمَ قُوَى الْأَصْلَابِ وَالظُّهُورِ، وَأَلْبَسَ ضِيَاءَ النَّهَارِ حِدَادَ

سواد الديجور، وملأ القلوب ارتياحاً، وأطار النفوس انتزاعاً، وعادت الأهداب هاميةً واكفةً، والألبابُ داميةً واجفةً، ودعائمُ الأشباح راجفةً، لواقعةٍ ليس لها من دونِ الله كاشفةً [١٦٤/ب]:

كادت تزولُ الراسياتُ لهولِهِ ولوقعِهِ تتزلزلُ الأرضُ
وغدا الزمانُ لعُظمِ مآثمِهِ شكلاً لا بَسْطٍ ولا قَبْضُ

وكيف لا وقد كان سراج الدين القويم، وقطب المرشدين إلى منهاج اليقين المستقيم، وبدراً مشرقاً قد استنارت به حنادسُ ظلم ليالي الجهل، وشمساً مضيئةً زين بهاء ضيائها سماء العلم والفضل، أحيا الله تعالى بوجوده ما كان قد مات من العلوم واندرس، وأظهر بتحقيقه وفضله ما كان قد خفي من رشوة كل منطوق ومفهوم وانظمس، وجدّد سبحانه بعلومه ووجوده في المئة الثامنة، ما كان من معاني معالم الشريعة المحمدية قد أضحت مخفيةً كامنةً، وجعله لإظهار أنوار أسرار كل خطاب، كما كان قد جعل لتأييد الإسلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. أوضح بكمال علومه ما كان قد أشكل من معرفة الكتاب والسنة، وأجزل تعالى بعميم كرمه على عباده بحسن إرشاده ويمن اجتهاذه الفضل والمنة، ختم به الأئمة المجتهدين، وكمل بعلومه طريقة شريعة سيد المرسلين، وجمل بتحقيقاته كافة المشايخ المرشدين.

جعله أعجوبةً يستدل بها على كمال القدرة، وأحيا به ما كان قد اعتري أهل الفضل والعلم من الفترة، انفرد في زمانه بإحياء الشريعة الغراء، واجتهد فذيل وزاد على كثير ممن سلف من المجتهدين الألباء، كان قد انحصر نوعه في شخصه الكريم المبارك، واستبد فلم تر له في زمانه من شارك، واستقل بإقامة أعلام الإسلام وشعار الفقه والمناسك، وأضحى بأبه قبله وجنابه ملجأ لكل عالم

طالبٍ سالك، فلهذا كان رُزؤه أعظمَ من رزءِ الأئمةِ الأربعةِ أبي حنيفةَ والشافعي وأحمدَ ومالك^(١).

[١٦٥/أ] إمام لم تكد تسمح بمثله الأدوار، ما دام الفلكُ الدوّار، فاق بكمالِ علمه جميعَ المتأخرين وأكثر الأوائل، حتى صار يُشار إليه في جميعِ الأمصارِ والقبائلِ بالأنامل، فاق ببلوغِ فصاحتهِ سحبانَ وائل، كان إذا تكلمَ فالعلماءُ كُلُّهم سَمِعٌ وغيره ليس بمتفوّه ولا قائل، صحّح ما كان ذهلَ عنه جماعةٌ من الأعيانِ الأفاضلِ، من أمهاتِ القواعدِ وفروعِ المسائل، ورجّح بدقيقِ ذهنه ما كان قد تصور كثيرٌ من الفقهاء أنه من مرجوح الدلائل، به تكمّل الفقه وتجمّل الفقهاء، ولولاه لما كان قد شاهد ناظرٌ مناظرَ كيفيةِ البحثِ ولا كيف الذكاء، جمع بين كمالِ التقرير والتحقيق، ونهايةِ التحرير والتدقيق، وحوى علومَ أهل الشريعة والطريقة، فصار في عصره شيخَ مشايخِ أهلِ اليقين والحقيقة، كان إذا شرّع في بيانِ مسألةٍ أو حلَّ مشكلةٍ كالبحرِ الزاخر، لا يكاد يُشاهد له أوّلٌ ولا يُرى له آخر: [من المتقارب]

تجمّع فيه من الفضلِ ما تفرّق في الزمنِ الغابرِ
وليس يبدع نَعَمُ تجمّع الـ فضائلُ في الأوّلِ الآخرِ
وله قد كان قولهم: وكم ترك الأوّل للآخر.

من لم يكن قد رآه فما رأى العجبَ العُجاب، ومن لم يشاهدهُ فما أبصر أحداً من ذوي الألباب، ومن لم يسمع بحثّه وتقريره فما سمع لذةَ خطاب.

فاق على أهل زمانه بمعرفة أكثر العلوم خصوصاً خواصّ السنة وأسرار الكتاب، لم يقاربه في معرفة الحديث لا قديمٌ ولا حديثٌ، ولا أدناه في مضمار

(١) هذه مبالغة لا يرضاها السراجُ البلقيني رحمه الله.

التحقيق لاحقٌ سابقٌ بسائقي حثيث، كان في علم الشريعة هو البحر الخضمّ ومن سواه [١٦٥/ب] على الساحل، وكان في مقام الكلام غيره متشبّث بأذيال الفضل وهو المتسنّم على الكاهل، كان قد جعله الله سبحانه نورَ حذقة إنسان الزمان، وصيره نورَ حذقة بستان أهل الفضل واللسان، فلهذا شمل رُزؤه العام والخاص، وعمّت مصيبته جميع الناس وكافة الأشخاص.

عمّت فضائله فعمّ مصائبه	فالخلق فيه كلهم مأجور
والناس مأتمهم عليه واحد	في كل دار رنة وزفير
يُثْزِي عليه لسان من لم يولد	صبراً لأنك بالثناء جدير
ردّت مناقبه عليه حياته	فكانه من نشرها منشور

ولولا أنّ النفوس متيقّنة ومتحقّقة، والعقول جازمة ومصدّقة، أن الدهر عطاؤه انتراع، وجباؤه ارتجاع، والثاوي المتوطن به عنه كالراجل، ونفس المرء إلى أجله كالمراحل: [من الطويل]

وما نفس الإنسان إلا خزانة	بأيدي المنايا والليالي مراحلها
سيُسَلَبُ أثواب الحياة مُعارها	ويقضي غريم الحق من هو ماطله

وإنّ قضاء الله سبحانه فصل لا يُدفع، وقدره عز وجل عدل لا يُمنع، وأنه لا يتمكن من مدافعتيه سلطان بكثرة جمعه وعدده، ولا ملك بتوفير^(١) سلاحه وعُدّده: [من الطويل]

وما صدّ هلكاً عن سليمان ملكه	ولا منعت عنه أباه سرا به
ولكنه حوض الحمام فوارد	إليه وتال مُسرعات رواجله

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: بوفير.

وإنَّهُ حَوْضٌ لَا بُدَّ لِكُلِّ حَيٍّ مِنْ وَرُودِهِ، وَمَنْزَلٌ لَا مَدْفَعَ لِإِنْسَانٍ مِنْ حُلُولِهِ
وَوُفُودِهِ، وَإِلَّا لَكَانَتْ هَذِهِ الْفَجِيعَةُ النَّازِلَةُ، وَالْوَجِيعَةُ [١٦٦/ أ] الْهَائِلَةُ، وَالرَّزِيَّةُ
الْعَظِيمَةُ، وَالْبَلِيَّةُ الْجَهِيمَةُ، وَالْوَاقِعَةُ الْعَمِيمَةُ، وَالْمُصِيبَةُ الْجَسِيمَةُ، مُوجِبَةً لَتَلَفِ
النَّفُوسِ وَذَهَابِ الْعُقُولِ، وَأَنْ تَحَرَّ نَجُومُ السَّمَاءِ وَتَجَنَّ شَمْسُ النَّهَارِ لِلْأَفْوَلِ^(١).

وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْخَسَ الدَّهْرُ حَقَّهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ مُسْتَحَقُّهُ، وَلَا أَنْ
يُنْكَرَ إِحْسَانُهُ وَإِنْ أَسَاءَ وَأَذْنَبَ، وَلَا يُجْحَدَ امْتِنَانُهُ بِمَا وَهَبَ وَإِنْ كَانَ سَلَبَ، حَيْثُ
كَانَ سَيِّدُنَا وَشَيْخُنَا وَابْنُ شَيْخِنَا مَوْلَانَا قَاضِي الْقَضَاةِ أَسْبَغَ اللَّهُ تَعَالَى ظِلَالَهُ،
وَبَسَطَ عِزَّهُ وَجَلَالَهُ، وَبَلَغَ أَمَالَهُ، عِوَضاً عَنْ شَيْخِنَا وَمَوْلَانَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ،
أَعْلَى اللَّهِ دَرَجَتِهِ فِي دَارِ السَّلَامِ، وَخَلَفاً مَبَارَكاً وَبِدَلاً، وَمَقْصِداً يَنَالُ بِهِ طَالِبُ مَقْصِداً
أَوْ مُطْلَباً وَأَمْلاً، وَجَعَلَ نُورَ جَلَالِهِ قَائِماً مَقَامَ نُورِ السَّرَاجِ، وَكَمَالَ فَضَائِلِهِ وَأَفْضَالِهِ
سَتَرْتُهُ فِي كُلِّ مَسْلِكٍ وَمَنْهَاجٍ، وَفَوَائِدِهِ الْعَظِيمَةِ دَوَاءً لِكُلِّ دَاءٍ إِذَا احْتِيَجَ إِلَى
عِلَاجٍ، مِنْ مَرَضٍ وَاعْوَجَّ لَهُ مِنَ الْجَهْلِ مَزَاجٍ.

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الدَّلَائِلِ الْوَاضِحَةِ الْبَيِّنَةِ، وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ الْمُتَعَيِّنَةِ، عَلَى أَنْ
مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ قُدْسَ اللَّهِ سِرَّهُ وَلَطِيفَهُ، وَطَهَّرَ ذَاتَهُ الْمُبَارَكَةَ وَنُورَ كَسِيفَهُ،
مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الرَّبِّ تَعَالَى كَمَالُ الْعَنَاءِ حَيْثُ مَنْحَهُ بِأَنْ وَقَعَ الْإِنْتِفَاعُ بِعِلْمِهِ
بِبَرَكَةِ وَجُودِ هَذِهِ الْخَلِيفَةِ، الَّتِي تَحْصُلُ لِلْمُسْلِمِينَ بِفَوَائِدِهِ الْخَيْرِ وَالْهُدَايَةِ، وَحُرِّيٍّ
بِالْعَالَمِ الْعَامِلِ، أَنْ يَسَامَحَ هَذَا الدَّهْرَ الْخَوَوْنَ الْمَائِلَ، لِكُونِهِ تَحَامِيٍّ عَنْ جَنَابِهِ الْعَالِيِّ
الشَّرِيفِ صَدْعُهُ، وَلَمْ يَتَهَجَّمْ عَلَى جِهَتِهِ الْكَرِيمَةِ وَقَعُهُ، وَجَمَعَ عَنْ حُمَاةِ حَبَائِبِهِ،

(١) إِلَى هُنَا تَنْتَهِي هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي تَرْجُمَةِ الْجَلَالِ، وَلَمْ يَرِدِ النَّصُّ بَعْدَهَا، وَهُوَ كَسَابِقُهُ لِأَنَّهُ مِنْ مَدْحِ
الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَصَوَّبَ عَنْ رِكَابِهِ مَصَائِبَهُ، وَأَوْجِبَ عَلَى كُلِّ مَنْ عَتَبَ عَلَى الزَّمَانِ الْخُؤُونُ،
بِإِذَاقَتِهِ كَأَسَّ الْمُنُونِ، أَنْ يَتَمَيَّزَ لَهُ وَيَتَشَمَّرَ بِذِكْرِهِ، وَيُوجِبَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِشُكْرِهِ،
حَيْثُ [١٦٦/ب] خَلَفَ مِثْلَكُمْ بَعْدَهُ مَقْصِداً، وَتَرَكَ عَذْبَ تَسْنِيمٍ فَضْلَكُمْ بَعْدَ
مِلْحِ أَجَاجِ هَذَا الْمَصَابِ الصَّابِّ مُورِداً: [من الكامل]

وَإِذَا سَلِمْتَ مِنَ النَّوَائِبِ أَصْبَحْتَ تُرْضِي وَتُرْضَى أَنْ تَكُونَ فِدَاءً
وَلِئِنْ تَسَلَّطَتِ الْمُنُونُ فَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الزَّمَانُ ثَنَاءً

فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِذَاكَ الْجَنَابِ طُولَ الْعُمَرِ وَالْأَمَلِ الَّذِي لَا يَنْقُصُ مَدَاهُ
وَلَا مَدَّتُهُ، وَنَصَرَهُ بِمَدَدٍ لَا تُنْقَضُ مُدَاهُ وَلَا عُدَّتُهُ، وَأَلْبَسَهُ لِبَاسَ الرِّضَا وَالصَّبْرِ،
الْمَوْجِبِينَ بِجَمِيلٍ ^(١) الذِّكْرِ وَجَزِيلِ الْأَجْرِ، وَوَفَّقَهُ وَوَفَّقَ كُلَّ مَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَيْهِ، مِمَّنْ
يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَيُلَازِمُ بَابَهُ وَيَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ، مِنْ جَمَلَةِ الْأَوْلَادِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الْوَلَاءِ،
وَالْمُسْتَفِيدِينَ وَالْمُتَرَدِّدِينَ مِنَ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ، لِلتَّأْسِي بِالْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، بِفَقْدِهِمْ
سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ، الَّذِي يَضَعُفُ كُلُّ رُزْءٍ عَظِيمٍ
وَإِنْ جَلَّ، وَيُسَهِّلُ كُلَّ خُطْبٍ جَسِيمٍ وَإِنْ أَمَلَ، وَفَقَدَ الْأُئِمَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ وَالسَّلَاطِينَ
الْقَاهِرَةَ، فَإِنْ فِي التَّسْلِي بِذَلِكَ وَالتَّأْسِي بِهِمْ سُلُوءَةٌ ظَاهِرَةٌ وَمَعُونَةٌ جَابِرَةٌ: [من الكامل]

وَإِذَا أَصَابَ وَلَا أَصَابَكَ حَادِثٌ مِنْ حَادِثَاتِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
فَاذْكُرْ مُصَابِكَ فِي النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْوَرَى السَّيِّدِ الْمُخْتَارِ
وَالصَّحْبِ وَالْأَتْبَاعِ وَالْعُلَمَاءِ وَالزُّ هَادٍ وَالْعُبَّادِ وَالْأَخْيَارِ

فَالْعُدُولُ إِلَى التَّسْلِيمِ أَحْوَى، وَالرَّجُوعُ إِلَى التَّفْوِيضِ أَوْلَى، وَاللَّائِقُ بِمَثَلِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ: لَجَمِيلٍ.

جنايبكم أن لا تفوته منزلة الثواب والأجر، باستعمال التسلي والصبر: [من الكامل]

وَالصَّبْرُ فِي الْأَرْزَاءِ خَيْرُ نَتِيجَةٍ وَأَوَّلُ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ وَالْيَقِ

[١٦٧/أ] وقد أحاط علمكم الكريم بما ورد في الخير، أنه لما انتقل سيّد

البشر زار أهله الحضر ليعزيهم ويحملهم على الصبر، قال: عليكم السلام أهل بيت النبي ورحمة الله، إن في الله عزاءً عن كلّ مصيبة، ودركاً عن كل فائت، وخلفاً

عن كلّ ذاهب، فبالله فثقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حرم الثواب^(١)،

وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ * وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ

صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ * وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٥٦-١٥٧﴾، وقال

النبي ﷺ: «العلم خليل المؤمن، والحلم وزيره والعقل دليله، والعمل قائده،

والرفق والده، والبر أخوه، والصبر أمير جنوده»^(٢)، وقال ﷺ: «الصبر ستر

من الكروب، وعون على الخطوب»^(٣)، وقال ﷺ: يقول الله تعالى: «إذا وجهت

إلى عبد من عبيدي مصيبةً في بدنه أو ماله أو ولده، ثم استقبل ذلك بصبر جميل

استحييت منه يوم القيامة، أن أنصب له ميزاناً أو أنشر له ديواناً»^(٤)، وقال ﷺ:

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧: ٢١١) و(٧: ٢٦٧) من حديث محمد بن علي وجابر

ابن عبد الله على التوالي وقال: هذان الإسنادان وإن كانا ضعيفين فأحدهما يتأكد بالآخر، ويدلّك على أن له أصلاً من حديث جعفر والله أعلم.

(٢) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (١: ٤٤٣) برقم (٤٧٧٤) من حديث صفية - رضي الله عنها - وعزاه للحكيم الترمذي يعني في «نواذر الأصول».

(٣) لم أهد إليه.

(٤) ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (٢: ٢٦٩) برقم (٨٣٢٠)، من حديث أنس، وعزاه للحكيم الترمذي في «نواذر الأصول».

«الصبرُ مطيةٌ للطفو»^(١) لا تَكْبُو»^(٢) وقيل: «على باب الجنة مكتوب مَنْ صبر عبر» وقيل: أفضل العدة الصبرُ على الشدة، قال الشاعر: [من البسيط]

إني رأيتُ وفي الأيام تجربةً للصبرِ عاقبةٌ محمودةٌ الأثرِ
وقلَّ من جدَّ في أمرٍ يُحاوِلُهُ فاستشعرَ الصَّبْرَ إلا فاز بالظَّفَرِ^(٣)

فاللزمُ اللازب، والمتعَيَّنُ الواجب، على كُلِّ مسلم أن ينجحَ إلى التسليم، فيما قضاه وقدَّره العليمُ الحكيم، إذا لا مردَّ لقضائه، ولا خلاصَ بالهربِ من مَضيقِ المكانِ إلى فضائه، خصوصاً الموت فإنه غاية كلِّ حيٍّ.

وبكى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوماً حتى بَلَ لحيتَه وقال: اعلم أن الله تعالى حَتَمَ الموتَ على كُلِّ من أنشأه، والعفا^(٤) على كُلِّ من أظهره وأبدأه، وتفرد بالبقاء الدائم، والوجود اللازم، وجعل جُرعةَ الحمامِ الكريهةَ الغُصصِ، الكثيرةَ النَّعصِ، المرةَ المذاقِ، المفطومةَ بحسرةِ الفراقِ، كأساً تتداوِلها الملائكةُ المقربون، والأنبياء والمرسلون، والجن المسبحون، والأنسُ المكلفون، وذو الأجنحة الطائرة، والهوام الجائرة، والحيتان في لجج البحار، والفرخ في نازح الأوكار، وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧].

(١) كذا في الأصل، ويبدو لي أنها مقحمة.

(٢) ذكره ابن القيم في «عدة الصابرين» ص ١٧، وعزاه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو الأشبه بالصواب.

(٣) البيتان في «بهجة المجالس» لابن عبد البر (١: ٦٩) وعزاهما لعلي بن أبي طالب، وعزاهما ابن حمدون في «التذكرة» (٤: ٤٢٢) لأبي حية النُميري، وهو الأشبه بالصواب.

(٤) وهو الدروسُ وزوالُ الأثر.

ومما حُكي عن أنوشروان أنه نظر يوماً في ملكه فأعجبه، فقال: هذا مُلكٌ لولا أنه هُلك، ونعيمٌ لولا أنه عديمٌ، وسُرورٌ لولا أنه غُرورٌ، ومحمود لولا أنه مفقود، وهناء لولا أنه عناء، وارتفاعٌ لولا أنه اتضاع، وحسنٌ لولا أنه خشن، ويومٌ لو كان يوثق له بغد، فجديرٌ بذوي الألباب والأبصار، وحقيقٌ بأهل التدبر والاستبصار، ومن نظر الأمور بعين البصيرة، وعلم أن كتاب الموت لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

سبيل الموت غايةٌ كُلُّ حيٍّ وداعيه لكل الخلق داعي^(١)

أن يجعلوا ثوب الصبر سربالاً وديّاراً، وتفويض أزمّة الأمور إذا عرض المقدور إلى الملك القدير شيمَةً وشعاراً، فإنّ الحازم من أسى نفسه عند المصاب، وعَلَلها بآجل الثواب، وعَلِمَ أنَّ الأيام مشوبةٌ بالأكدار، وتحقّق أنَّ الأمن مفقودٌ في هذه الدار، ولم يكن لأسباب النوائب رادعاً، إلا من غدا بأثواب الصبر دارعاً.

[١/١٦٨] عُنفاً صبرتُ على الخطوبِ لأنني إن لم أَلذَّ بالصبر ماذا أصنعُ

ولو أراد هذا الجريحُ القلب، المنقحُ تعظيمَ هذا الخطب، الذي أجرت هذه الرزية المهولة عبراته، وأضرمت بحرارة نار هذه البلية فآلق زفراته، وأفقدته لذة العيش وأعدمته الاضطبار، وسلبته حُسن التجميل ولم تدع له جَلدًا ولا قرار، وبدلت صفو مشربه مشوبَ الأكدار؛ لأنه كان بوجود شيخ الإسلام سقى الله ضريحه سحائب الرحمة والرضوان، وأعلى درجته في دار السلام، لو عرض له كُلُّ همٍّ وحادثٍ، واعترضه كُلُّ مُلَمٍّ كارث، واعتراه كُلُّ حُزنٍ وقلق، وتوصّل الزمان

(١) البيت لقطريّ بن الفجاءة التميمي الخارجي. انظر: «بهجة المجالس» (١: ١٠٢)، و«التذكرة

إلى أذاه بأنواع الطرق، لا يجدُ لذلك أثراً، ولا يلتفتُ إليه عياناً ولا خبراً، وكان يتسلَّى به عن كُلِّ أحد، وكان له في كُلِّ ضيقٍ أعظمُ ناصِرٍ ومدد.

ولقد كان - والله العظيم الذي هو بما تُكُنُّه الضمائر عليم - كثيراً ما يعتري هذا المصدوع القلب، المتزايد الكرب في غربته من الهموم ما لا يمكنُ بيانه بمنطوق ولا مفهوم، وتضيق عليَّ القاهرة من شدة كربة الغربة مع سعة رَحْبِها وكثرة خيرها وإحسان أهلها إليَّ وصحبها، فلم أرَ لدرءِ درِّ ذلك إلا الوصولَ إلى مجلسِ شيخنا شيخ الإسلام، ومشاهدة وجهه المنير الذي كان بنورِ طلعتِه، وسراجِ يضيء الظلام، واستماع فوائده، واقتباس فرائده، المُستَنَفَّة بأحسنِ تقرير وأبينِ كلام، مع ما كان يُعاملني به من أنواع الخير وصنوف الاحترام، ويؤانسني بأطيب خلق، مع أحسن خُلُق، حتى كان يجتمع ما تشَّت من سرورِ الخاطرِ بأتم التمام، كنت والله قد نسيت برؤياه وطيبِ القرب منه أيام الأُنس بالوالد، وكان قد أغناني الله تعالى بشفقته وعنايته عن كُلِّ معينٍ ومساعد، مع أنه قدَّس الله [١٦٨/ب] سرَّه كان لكمال مروءته وعميم رافته شاملاً للخاص من الناس والعام، بصنوف الألفاظ وأنواع الإنعام، يعامل كل شخص بما يناسبه، ويُنبئُ كلاً بحسبه ما هو طالبه: [من الخفيف]

يشملُ الناسَ بالنوالِ ويُبدي لذوي الفضل موضعَ الاختصاصِ

كان كالبحرِ فالحيا لعمومِ الناسِ سِ منه، والدُّرُّ للغواصِ

ولولا حسنُ التسليِّ بكريم وجودِ مولانا قاضي القضاة وبقاءِ مثله عوضاً وخلفاً، وإلامات هذا المحب الداعي حزناً وحسرةً وأسفاً، فإنه وإن فقدنا شيخ الإسلام، فبحمد الله تعالى لم يمض حتى أقام الله بعميم الإكرام، خليفته مكانه

وجعله شيخاً للإسلام، بل أكثر وأكبر وأوفر في الفضائل والقدر والأقسام، مع أن في أيام حياة شيخ الإسلام، كان أكثر التسلي والاستفادة من جنبه، وأعظم ما يحصل لنا من كل خير بملازمة بابه، واستماع تقرير فوائده وخطابه، وكلُّ بركة كانت تحصل لنا من شيخ الإسلام فيبر من مولانا قاضي القضاة وعنايته، وكل فائدة قيّدتها أو ضبطتها فمن فضله ودرايته.

وحيث الأمر كذلك والفضل من الله ذلك، فالأحرى أن نعود إلى الاشتغال بالتسلي والصبر، والشكر بوجود قاضي القضاة نعم الخليفة ونعم العالم والخبير، ونكفّ لسان القلم، ونقتصر على هذا القدر من الكلام، فإنه لو مدّت أطناب الإطناب وامتدت خطا الخطاب، لما كاد أن يُمكن وصف عشرين عشرين ما حصل للعبد ولسائر المسلمين من الحزن والكآبة، ولا أمكن وصف سبّره، فكيف كُبره، بنوع من أنواع التحرُّر بالكتابة، وكذلك ما ينبغي أن يقوم به من أنواع الحمد والشكر، لمن بيده أزمّة القدر والأمر، بوجود خليفته وبلوغه عظيم مقامه ورُتبته، وكونه خلفاً عنه وملجأ للإسلام، وكعبة كلّ مَنْ قصّد ورام، خصوصاً لهذا المحب المخلص فإنه يتحقّق ما له عنده من القرب، والمنزلة التي شهد بها القلب، فإنه وإن فقد شيخه شيخ الإسلام، فبحمد الله سرّه في خليفته يقوم مقامه في نيل كل مرام.

[١٦٩/أ] فنختصر الكلام، ونقول:

الله تعالى يُحسن لكم ولنا وللمسلمين العزاء، ويُضاعف درجة الأجر ورُتبة الجزاء، ويُسكن شيخ الإسلام، أعلى غرف الجنان، ويُؤنسّه بالرضى والترضى والخور العين الحسان، ويرفعُ درجته في عليين، ويحشره مع سيّد المرسلين، وزمرة النبيين، ويديم أيام خليفته مولانا قاضي القضاة، ويُحييه حياة مباركة طيبة، ويمدُّ أيامه ويبلغ مرّامه، ويرفع على السّماء مكانه، ويعلي فوق فرق الفرقدين شأنه، ويصرف

بعد هذا اليوم عن حماء الشريف شوائب النوائب، ويُجَنَّبُ عن جنابه المنيف صوائب المصائب، ويُوصله إلى أعلى المراتب، ويمنحه كل ما يتوخاه من المطالب، ويُريني مرةً أخرى وجهه الكريم، فإنه والله العظيم عندي من أعظم المآرب، ويحفظ عليه أولاده وأحفاده، وكلَّ محبٍّ ومخلص، وملازم وتلميذ ومتخصِّص، بمحمدٍ سيد المرسلين، آمين والحمد لله رب العالمين.

انتهى ما قصدنا سياقته من هذا الكتاب، والله الموفق للصواب.

ولقد أجاد كاتبه وَشَفَّ الأسماع، وأبان عن تمكن وارتفاع، وحصل بسياقته هنا كل الانتفاع، وتَضَوَّعَ مِسْكُ الشَّاعِلِ على مُنْشِئِهِ وما ضاع.

ومما رثاه ولده شيخنا شيخ الإسلام الأخ صاحب الترجمة - أبقاه الله

تعالى - فقال: [من الوافر]

هو التَكْدِيرُ للأفراحِ ماحٍ	وصَفُو العيشَ آلَ إلى انتزاحٍ
فقدتْ مُؤَنِّسِي في كُلِّ حينٍ	ومَن لِقِيَاهُ رُوحِي وارتياحي
ومن كان الكفيلَ بَصْفُو عيشي	فما لي بعد ناءٍ من صلاحٍ
قصدتُ وصالَه أبدأً ولكن	نجاحُ القصدِ مقصودُ الجناحِ
وقد كَلِمَ القلوبَ فراقُ شَيْخِي	فقلبي في انجراحٍ لا انشراحِ
ومن أَلَمِ التفرُّقِ فاضَ دمعِي	وكدتُ أَغْصُ بالماءِ القَرَّاحِ
وكيفَ وكيفَ لا أبكي إمامي	إمامُ الناسِ في كلِّ المناحي
وشيخُ المسلمين ومن تسامى	إلى درجِ المعالي بالفلاحِ [١٦٩/ب]
أقام منارَ علمِ الشرعِ دهرًا	بإفتاءٍ ووعظٍ بالصِّحاحِ

وأُفردَ في الزمانِ بنشرِ علمٍ
وفي التدريسِ كم ألقى علوماً
وكم ضبطَ الشريعةَ باجتهادٍ
وأفرغَ وسعَه في كُلِّ خيرٍ
نهارٌ في دروسٍ أو فتاوى
وليس يهْمُه إصلاحُ دنيا
يعزُّ العلمَ لا كِبَرًا ويُبدي
خلافُ الجدِّ عن شيخي مُزاحٍ
وكم نصَّحَ الملوكَ بوعظِ صدقٍ
وأبطلَ من مكوسِ الظلمِ مَكْساً
عن الفرحِ المحرَّمِ والملاهي
عليه جزاؤه من فضلِ ربي

وقلتُ أنا من أبياتِ أرثيهِ بها رضي الله عنه: [من الطويل]

إلى الله أشكو ما لقيت تأسفاً
وأحمدُ ربي في الأمورِ جميعها
وأصبرُ للأحكامِ حقاً وأقتدي
فقد حلَّ بي أمرٌ يجلُّ حلوله
وصيرَ قلبي في انجراحٍ وحرقةٍ
وأبدي من الأحزانِ ما قد تخلَّفَا
وأرضى بأقدارٍ وأغضي تخوفاً
بأفعالِ أقوامٍ رضاً وتلطُّفاً
ويأتي على الإنسانِ قهراً تعسفاً
وأطلقَ أجفاني فأصبحتُ مُدِنفاً

وَنَكَدَ عَيْشِي مَعَ حَيَاتِي تَفْجُعاً وَزَادَ عَلَيَّ الْغَمُّ أَلْقَى تَجَنُّفاً
 بِفَقْدِ إِمَامِ النَّاسِ عَلَّامَةِ الْوَرَى وَشَيْخٍ لِإِسْلَامٍ فَمَا بَعْدَهُ صِفَا
 وَكَيْفَ يَكُونُ الصَّفْوُ يَا صَاحِبَ الْأَسَى يَشِيرُ دُمُوعاً زَائِدَاتٍ عَلَى صِفَا^(١)
 هُوَ السَّيِّدُ الْأَسْتَاذُ وَالْمُورِدُ الَّذِي لَهُ النَّاسُ جَاؤُوهُ احتِياجاً تَلَهُّفاً
 يُصَرِّفُ أَوْقَاتاً بَعْلَمٍ شَرِيعَةٍ وَيَلْقِيهِ فَالْأَسْبَاغُ تَصْنَعِي تَشْنُفاً
 يَنْقُحُ أَشْكَالَ الْعُلُومِ بِهَمَةٍ وَيَبْدِيهِ لِلطَّلَابِ جَهراً بِلَا خَفَا [١٧٠/أ]
 وَيَمزجها وَقْتاً بَعْلَمٍ حَقِيقَةٍ فَقَدْ فَازَ طُلَابُ أَتَوْهُ تَشْغُفاً
 هُوَ الْبَحْرُ وَالْأَنْهَارُ وَالْغَيْثُ وَالنَّدَى وَحَبْرٌ فَلَا يُبْدِي لِسَائِلِهِ جِفَا
 سَقَى اللَّهُ مَا وَاهَ رِضاً وَتَكْرُماً وَضَاعَفَ ذَاكَ الْفَضْلَ عَدّاً وَأَضْعُفاً
 وَلَا زَالَ يَغْشَاهُ صَابِيبُ رَحْمَةٍ وَبِرٌّ وَإِحْسَانٌ بِهِ الْجُودُ وَالْوَفَا
 فَكَمْ طَالَ مَا أَبَدَى وَكَمْ طَالَ مَا حَوَى وَكَمْ أَفْرَغَ الْمَجْهُودُ بِالْخَيْرِ مُرْدِفاً
 بِهِ افْتَخَرَ الْمَاضُونَ حَقّاً وَسَلَّمُوا لَهُ الْعِلْمَ وَالْفَتَوَى وَقَدْ زَانَ إِذْ كَفَى
 وَقَدْ أَذْعَنُوا لَهَا رَأَوْهُ وَعَايَنُوا مِنْ الْعِلْمِ إِذْ وَافَى بِمَا قَدْ بِهِ وَفَى
 وَوَلَّدَ أَحْكَاماً فَلَانَ حَدِيدُهَا وَأَظْهَرَهَا بِالْفِكْرِ وَالْحَكْمِ أَلْفَا
 فَلَوْ عَاشَ مَنْسُوبٌ لِحَدَادٍ^(٢) ابْتَغَى فَوَائِدَهُ طَرّاً وَعَنْ غَيْرِهِ نَفَى
 وَلَوْ سَمِعَ الْبَحَّاثُ يَا صَاحِبَ بَارِزَنَا^(٣) كَلَاماً لَهُ فِي الْبَحْثِ أَضْحَى مَشُوفَا

(١) في هامش الأصل: «صفا»: اسم نهر معروف.

(٢) يعني الإمام ابن الحداد، من مُدَقِّقِي الشافعية ونُظَّارِهِمْ، سبقت ترجمته.

(٣) يعني الباز الأشهب أبا العباس بن سُرَّيج.

فيا حسرتا قلبي ببعْدِ فراقه
وقد طال هذا البعدُ والهجر والجفا
ولولا أسلي النفس بالعالم الذي
لكانت من الأشواق ذابت صباة
ولكن تملّينا بحُسنِ جماله
خليفته في العلم والدين والتقى
أبو الفضل والإحسان والجود والمنى
وشيخُ لإسلام وقاضي قضاة
أدام علينا الله طولَ حياته
ولا زال يُبدي للأنام فوائداً
وخصَّ إله العرش أحمدَ عبده^(١)
كذا آله والصَّحْبَ مع تَبَعٍ لهم
آخرها.

وهذا آخر الترجمة، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وكان الفراغ من تَعْلِيْقِهَا عَلَى يَدِ جَامِعِهَا فَقِيرٍ رَحِمَهُ رَبُّهُ صَالِحِ الْبُلْقِينِي
لَطَفَ اللَّهُ بِهِ، فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ثَانِي عَشَرَ شَهْرِ شَوَّالِ الْمُبَارَكِ سَنَةِ تِسْعِ عَشَرَ وَثَمَانِمِئَةٍ
«...»^(٢).

(١) في الأصل: حَبَّ، ثُمَّ تَمَّ تَصْحِيْحُهُ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٢) في الأصل بضعة كلمات غير واضحة.

الفهارس الفنية(*)

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس أسماء الكتب
- فهرس القوافي الشعرية
- فهرس الأماكن والمواضع
- ثبت المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

(*) قام بإعدادها فريق البحث العلمي في مؤسسة (أروقة للدراسات والنشر).

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	١ - ٢	٤٦٠
﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾	٣	٤٦٠
﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾	٥	٤٦٠
البقرة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	١٠٤	٢٧١
﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	١١٥	٢٠٣
﴿وَلَيْنَ آتَيْنَ الَّذِينَ أَوْثَرُ أَلْكَتَبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾	١٤٥	٣٢٧
﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ... وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾	١٥٦ - ١٥٧	٥٥٢
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾	١٦٥	٤٦٦
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	٢٨٢
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾	٢٠٤	٤٢٢
﴿وَمَن يَرْتَدِدْ ذِمَّتْكُمْ عَن دِينِهِ فَمَا يُمِمْتْ وَهُوَ كَافِرٌ...﴾	٢١٧	٢٩٠
﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	٢٣٠	٢٦٤
﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهْوَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾	٢٣١	٢٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾	٢٣٤	٢٩١
﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	٢٣٦	٢٨٥
﴿وَلَمَّا طَلَقْتِ مَتْعًا﴾	٢٤١	٢٨٥
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾	٢٤٥	٣٢٦
آل عمران		
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾	١٢٨	٤٠٠
﴿وَلِئَمَا تُؤْفَوكَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	١٨٥	٣٠٤، ٣٠٥
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	١٨٥	٥٥٣
النساء		
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾	١١	٢٨٤
﴿وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾	٢٣	٢٨٤، ٢٩١
﴿رَقَبَةً مُّؤْمِنَةً﴾	٩٢	٣٥٩
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾	١٠٣	٢٨٢
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾	١٧١	٣٠٢
المائدة		
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾	٣	٣٧١
﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾	٥	٢٩٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾	٣٨	٢٧٥ ٢٩٢
﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾	٩٥	٢٨٤
﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾	١٠٦	٣١٩
الأنعام		
﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾	١٤٥	٣٤٩
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٣١٧ ٣١٩
الأعراف		
﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾	١١	٣١٢
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا...﴾	٩٦	٣١٦
﴿إِنَّ الَّذِينَ نَدَعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ﴾	١٩٤	٣٠٧
الأنفال		
﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾	٢٤	٢٩٥
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾	٦٠	٢٥٥
التوبة		
﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾	٥	٢٧٥ ٢٩٥
﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	٢٩	٢٩٥
﴿وَإِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾	٦٠	٢٩١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾	٧٥	٤٢٦
﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾	٨٠	٣٤٥
يونس		
﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	٤٧٢
يوسف		
﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾	٨٦	٣٠٤ ٣٠٥
إبراهيم		
﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنِّي الْجِبَالُ﴾	٤٦	٣٠٨
الإسراء		
﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ... كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾	١٣ - ١٤	٤٧٠
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	١٥	٢٧٧
﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا﴾	٤٩	٤٧١
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ خَافِلَةً لَّكَ﴾	٧٩	٣١٤
﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَا أَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾	١٠٠	٤٧١
الكهف		
﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾	٢	٣٠٤
الأنبياء		
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾	٧٣	٣٢٢

الآية	رقمها	الصفحة
الحج		
﴿وَلَا تَبْذُرُوا مَالَكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ كَالَّذِينَ سَفَرُوا مِمَّا تَعْدُونَ﴾	٤٧	٣٣٤
النور		
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	٢٧٥، ٢٩٨
﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾	٤	٢٨٣
النمل		
﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾	٩١	٣٠٤، ٣٠٥
القصص		
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٦	٤٦٩
العنكبوت		
﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	١٤	٣١٣
الأحزاب		
﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾	٥	٣٤٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٤٩	٢٩٢
﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدْوَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾	٤٩	٢٩٣
الدخان		
﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾	٥٦	٣١٣
الحجرات		
﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْتَقِمَكُمْ﴾	١٣	١٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
النجم		
﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾	٣٢	٤٦١
سبأ		
﴿إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَحْدَةٍ﴾	٤٦	٣٠٤ ٣٠٥
ص		
﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾	٨٦	٤٠٨
الزخرف		
﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾	٦٨	٤٦٩
الفتح		
﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾	٢٧	٤٦١
﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَإِنْ * وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٦ - ٢٧	٥٥٣
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾	٢٩	٤٣٤
﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾	٤٦	١٣٨
المجادلة		
﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾	٣	٢٩٢
الجمعة		
﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾	٨	٣٠٦
الطلاق		
﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٦	٢٨٦
﴿أَتَكْفُرْنَ﴾	٦	٢٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
المزمل		
﴿يَتَأْتِيَهَا الْمَرْمَلُ * قُرْآنٌ لَّيْلٌ لَا فَلَيلَا * نِصْفُهُ أَوْ تَنْقُضُ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	٣-١	٣١٤
القيامة		
﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ بِأَمْرِ رَبِّهَا نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٣-٢٢	٤١٣
المرسلات		
﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾	١	٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧
البروج		
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَنَؤُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمَّا تَوَارَوْا بِلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾	١٠	٣٠٦
﴿وَهُوَ الْعَفْغُورُ الْوَدُودُ﴾	١٤	٣٠٦
العلق		
﴿اقْرَأْ﴾	١	٤٨٣
الكافرون		
﴿قُلْ يَتَأْتِيَهَا الْكَافِرُونَ﴾	١	٤٤٨
المسد		
﴿وَأَمْرَانَهُ حَمَلًا لَّالْحَطَبِ﴾	٤	١٨٢
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٤٤٠

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	طرف الحديث
٢٨٩	«إحداهن بالتراب»
٤٦٦	«أُحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخطُ عليكم بعدها»
٤٣٠	«أُذِنَا إِلَيَّ أَخَاكُمَا، فذلَّياه، فلما هناه كَشَفَهُ...»
٣٥١	«إذا ظهرت الحية في المسكن...»
٣٧٠	«إذا لم يجد إلا إزاراً فليلبس السراويل...»
٤٤٤	«إذا مُدِحَ الفاسقُ اهتزَّ العرشُ وغَضِبَ الرَّبُّ»
٥٥٢	«إذا وَجَّهْتُ إلى عبد من عبيدي مصيبةً في بدنه أو ماله أو ولده...»
٨٣	«إذا وقع الطاعونُ ببلدٍ...»
٤٧٢	«أُذِنَبَ عَبْدٌ ذَنْباً...» ليعمل عبيدي ما شاء»
٣٥٣ - ٣٥٢	«أَصْلَيْتَ بِهِمْ وَأَنْتَ جُنُبٌ»
٤٤١	«أَطَوُّ لَكُنْ طاقاً أعظمُكُنَّ أجراً...»
٤٦٨	«أكرموا عَمَّاتِكُم النخلَ»
٤٧٢	«آل محمد كلُّ تقيٍّ إلى يوم القيامة»
٢٥٢	«أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ»
٤١٢	«أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبٍّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضِعٌ...»

الصفحة	طرف الحديث
٣٩٦	«ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد...»
٣٨٠	«أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»
٢٩٥	«أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»
٤٥٨	«أَنَّ الْإِيمَانَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ...»
٣٩٢	«إِنَّ الْجَارَ هُوَ أَوْلَى بِسِقْبِهِ»
١٢٤	«إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لَأُمَّتِي عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْ يُجَدِّدُهَا أَمْرَ دِينِهَا...»
٤٣١	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى ذِي النِّخَامَةِ وَهُوَ مَوْعُوكٌ...»
٤٠٤	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ...»
٤٠٨	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِدْبَارًا، قَالَ: اللَّهُمَّ سَبِّعَا كَسْبَ يَوْسُفَ»
٤١٧	«إِنْ دُوسًا قَدْ عَصَتْ»
٣٣٨	«إِنْ رَأَيْتُمُونَا نَحْطُفُنَا الطَّيْرُ، فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْكُمْ...»
٣٩٢	«أَنْ رَجُلًا قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضِي لِي سَ لَأَحَدٍ فِيهَا...»
٣٤٧	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهَا حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُخَيَّرَ أَزْوَاجَهُ...»
٣٩٨	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ لِلْإِسْلَامِ...»
٤٥٣	«إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ...»
٣١٣	«إِنَّ اللَّهَ تَسْعَةَ وَتَسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»
٤٦٨	«إِنَّ اللَّهَ فِي دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٍ فَتَعْرِضُوا لَهَا»
٨٨	«إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»
٦٨ - ٦٧	«أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»
٣٤٦	«إِنَّمَا خَيْرُنِي اللَّهُ»

الصفحة	طرف الحديث
٤٣٧	«أنه طلع النبي ﷺ بأحدٍ وهو يسير...»
٤٢٠	«إنهم قالوا: رَخَّصَ النبي ﷺ في العرايا بخرصها»
٤٢٨	«إني لأَعْرِفُ أصواتَ رُفْقَةِ الأشْعَرِيِّينَ بالقرآنِ بالليلِ...»
٤٢٨	«إني لأَعْرِفُ أصواتَ رُفْقَةِ الأشْعَرِيِّينَ بالقرآنِ حينَ يدخلون بالليلِ...»
٢٨٩	«أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالترابِ»
٢٨٩	«أولاهن بالترابِ»
٣٣٤	«أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ؟ قال: «المَسْجِدُ الْحَرَامُ»...»
٣٩٧	«أَيُّهَا إِهَابُ دُبُغٍ فَقَدْ طَهَّرَ»
٤٠٤	«أَيُّهَا رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَذَبَهَا...»
٢٠٤	«اقْضِ عَلَى أَنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ كَانَ لَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ...»
٣٩٢	«الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ»
٣٨٣	«الْأَمَّةُ إِذَا زَنَتْ: ثُمَّ «بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ»
٤١٧	«الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شَعْبَةً»
٤١٦	«الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُونَ»
١٠٨ - ٢٦٣ -	«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»
٢٧٥	
٤١٥	«الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»
٣٣٥	«الْحَسَنَةُ بَعْدَ عَشْرٍ أَمْثَالُهَا إِلَى سَبْعِمِئَةِ ضِعْفٍ»
٨٦	«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ تُبَارَكُ وَتَعَالَى...»
٢٨٩	«السَّابِعَةُ بِالْتَرَابِ»
٥٥٢	«الصَّبْرُ سِتْرٌ مِنَ الْكُرُوبِ، وَعَوْنٌ عَلَى الْخُطُوبِ»

الصفحة	طرف الحديث
٥٥٣	«الصبرُ مطيةٌ للطفو لا تكبو»
٣٣٦	«الصلاةُ في الجماعة تعدلُ خمساً وعشرين صلاةً...»
٥٥٢	«العلم خليل المؤمن...»
٤٠٢	«الفِطْرَةُ قَصُّ الأَظْفَارِ»
٤٣٠	«اللهم إني أُمسيْتُ عنه راضياً فارَضَ عنه»
١٠٧	«اللهم فقَّههُ في الدين وعَلِّمهُ التَّوَلُّيْلَ»
٤٥٠	«اهتَزَّ عَرَشُ الرَّحْمَنِ يَوْمَ مَاتَ يَرِيدُ بِذَلِكَ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ»
٤٥٨ - ٤٠١	«بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»
٤٠٥	«بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بَمَنَى...»
٣٦٦	«تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»
٣٦٥ - ٣٦٦	«تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»
٣٥٨	«تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ»
٤٣٦	«تَقَاتَلُوا جَزِيرَةَ الْعَرَبِ..»
٤٧٢	«تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَبْزَةً يَتَكَفَّأُهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ...»
٤٣٤	«تَلَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾...»
٣٥٢	«تَوَضَّأَ وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ...»
٤٠٤	«ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ»
٣٤١	«ثُمَّ أُتِيَتْ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ»
٣٧٧	«ثُمَّ نُ الْكَلْبِ خَبِيثٍ»
٣٦٧	«حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلَوْنَ مِنْ مَكَّةَ»

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٥	«حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَأَتَيْنَا الْمَزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ»
٣٦٨	«خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ...»
١٦٤	«خَذُوا مَنَايِسَكُمْ عَنِّي»
٣٣٧	«دَرَهُمُ الْقَرْصِ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ»
٣٩٤	«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»
٣٦٩	«سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَتْرُكُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ»
٣٥٠	«سَمِعَهُ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُنِّيهِ أَبَا الْقَاسِمِ؟...»
٣٣٥	«صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»
٣٣٧	«صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً...»
٣٩٩	«فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ»
٣٦٨	«فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمُهَلُّهُ مِنْ أَهْلِهِ...»
٤٠٠	«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الْفَجْرِ قَالَ...»
٣٩٨	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ...»
٣٨٢	«لَا تُحْدِثُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ...»
١١٠	«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا تَنْطَحَ ذَاتُ قَرْنٍ جَمَاءً»
٣٦٥	«لَا تُوَاصِلُوا، فَأَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ...»
١٦٠	«لَا زَكَاةَ فِي الْحُبُوبِ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَلَا الْعَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَّ»
٣٥٥	«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»
٣٨٢	«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...»
٣٨١ - ٢٨٥	«لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»

الصفحة	طرف الحديث
٤٢٤	«لا يلج النار رجلٌ صَلَّى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها»
٣٤٥	«لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»
٣٤٥	«لما تَوَفَّى عبدُ الله بنُ أبي»
٤٤٧	«لو قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَّاحِ»
٣٥٠	«ما سَمَّيْتُمُوهُ؟» قلنا: محمد، قال: هذا سَمِّيَّ وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْقَاسِمِ»
٣٨٦	«ما من غازيةٍ أو سريةٍ تَغْزُو فتَغْنَمُ وتَسَلِّمُ إلا قد تَعَجَّلُوا ثُلْثِي أَجْرِهُمْ»
٢٩٥	«ما منعك أن تَجِيبَنِي؟ قال: كُنْتُ فِي صَلَاتِي...»
٤٥٤	«مرحباً بابن أخِي»
٤١٩	«من أدرك من الجمعة ركعةً فليصل إليها أخرى»
٣٩٦	«من أسلفَ فليُسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».
٢٧٥	«من أعتقَ شركاً له في عبدٍ»
٤٠٣	«مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ عَقْبُهُ»
٣٩٩	«مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبَهُ»
٢٦١	«من أعتقَ نَسَمَةً مؤمنةً، أعتقَ الله بِكُلِّ عَصْوٍ منها عضواً منه من النار»
٤١٠	«من ابتاع نخيلاً بعد أن تُؤَبَّرَ فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع...»
٤٠٢	«من الفطرة قصُّ الشاربِ»
٤١٠ - ٢٦٣	«من باعَ عبداً وله مالٌ، ومن باعَ نخلاً قد أُبْرَتَ»
٢٧٥	«من باعَ نخلاً قد أُبْرَتَ»
٤١٧	«من تصدَّقَ بتمرّةٍ من كسبٍ طيبٍ»
٣٩٥	«من شَهَرَ سيفه ثم وَضَعَهُ قَدَمُهُ هَذَرٌ»
٤٧١	«من صامَ رمضانَ، وأتبعه بِسِتٍّ من شوالٍ، فكأنما صامَ السنة»

الصفحة	طرف الحديث
٤١٦	«من قام رمضان إيماناً واحتساباً»
١٩٨	«من قُتِلَ دون ماله فهو شهيدٌ...»
٣٧٠	«مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ»
٣٦٤	«من مات وعليه صومٌ صام عنه وليُّه»
٢٨٥	«نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»
١٠٥	«نَضَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ حديثاً»
٣٧١	«هَلَّا أَخَذْتُمْ جِلْدَهَا فانتفعتُم به»
٣٣٦	«هي خَمْسٌ وهي خمسون»
٤٦٢	«وإنَّا إن شاء اللهُ بكم لاحقون»
٣٣٨	«والكَلِمَةُ الطَّيْبَةُ صدقةٌ»
٣٨١	«وهل ترك لنا عقيلٌ من دار»
٣٩١	«ويحك إن شان الهجرة لشديدٌ»
٣٥٣	«ويلٌ للأعقابِ من النار»
٩٥	«يُؤْتَى برجلٍ يومَ القيامةِ، ثم يؤتى بالميزان...»
٨٨	«يا عبادي: إني حَرَمْتُ الظُّلْمَ على نفسي...»
٣٤٨	«يا عباسُ، ألا تعجبُ من حُبِّ مغِيثِ بريرة»
٣٩٢	«يا معشرَ النساءِ تصدَّقْنَ»
٣٤٦	«يا موسى، إن لي علماً لا يَنْبَغِي لك أن تعلمه...»
٩٢	«يُصَاحُّ برجلٍ من أمتي على رؤوسِ الخلائقِ يومَ القيامةِ...»
٤٧١	«يقولُ اللهُ تعالى لأهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ...»
٤٣٩	«يكونُ عليكمُ أمراءٌ من بعدي...»

الصفحة	طرف الحديث
٣٤٧	«يكون كنز أحكم يوم القيامة شجاعاً أقرع»
٩٣ - ٩٤	«يُوضَعُ المِيزَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ...»

* * *

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٣٨٧	ثابت	«أخرج إلينا أنسٌ نعلينِ جرداوينِ»
٣٩٧	ابن عباس	«أقبلتُ راكباً على أتانٍ والنبيُّ ﷺ يصلي بيمينِي»
٦٩	عائشة	«أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزِلَ الناسَ منازلهم»
٣٤٠	سعيد بن المسيَّب	«أن أبا بكرٍ أعتقه، فكان يُؤذَنُ لرسولِ الله ﷺ، فلما مات النبيُّ ﷺ أراد أن يخرجَ إلى الشام...»
٣٩٣- ٣٩٤	ابن عباس	«أن أبا سفيانٍ أخبره أن هرقلَ أرسلَ إليه في ركبٍ من قريشٍ كانوا تجاراً بالشام...»
٤١٣	أبو بكرة	«أن النبيَّ ﷺ خطب في حَجَّتِهِ فقال: ألا إن الزمان قد استدارَ كهيتته يومَ خلقَ الله السماوات»
٣٨٩	بلال بن رباح	«أن النبيَّ ﷺ صلَّى في الكعبة ركعتين...»
٤١٩	أبو هريرة	«أن النبيَّ ﷺ كان إذا قال: «سَمِعَ الله لمن حمده...»
٤٣٥	عائشة	«أن رجلاً قام من الليل فقرأَ فرفعَ صوته بالقرآن»
٣٧٥	أبو قتادة	«أن رسولَ الله ﷺ خرجَ حاجاً»
٣٩٣	ابن عباس	«أنَّ رسولَ الله ﷺ كتبَ إلى قيصرٍ يدعوه إلى الإسلام...»

الصفحة	القائل	الأثر
٤٠٩	أبو عبد الرحمن	«أن عثمانَ حين حُوصِرَ أشرفَ عليهم وقال: أنشدُكم الله...»
٣٤٠	بلال بن رباح	«إن كنتِ إنَّما اشتريتنِي لنفسِكَ فأمسكني...»
٣٩٣	يونس	«أن هرقل قال له: سألتكَ كيف كان قتالُكم إياه؟...»
٣٨٧	آبي اللحم الغفاريّ	«أنه رأى رسولَ الله ﷺ عند أحجارِ الزَّيتِ يستسقي»
٤٢٧	حجاج	«أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، ما يُذهِبُ عني مذمةَ الرضاعِ»
٤١٢	الفضل بن عباس	«أنه كان رديفَ رسولِ الله ﷺ فجاءه رجلٌ فقال: يا رسولَ الله إن أُمِّي عجوزٌ كبيرةٌ...»
٤٥٢	عزة بنت خابل	«أنها أتت النبي ﷺ فبايعها على أنكَ لا تزني ولا تسرقين ولا تبتدئين فتبدين أو تخفين...»
٣٧٤	عمر بن الخطاب	«أهلٌ بالعمرة ثم أهلٌ بالحجِّ»
٤١٨	أبو هريرة	«استبَّ رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود...»
٥٥٣	عمر بن الخطاب	«اعلم أن الله تعالى حَتَمَ الموتَ على كُلِّ من أنشأه...»
١٠٦	عبد الله بن المبارك	«الإسنادُ عندي من الدين، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء...»
٧٨	علي بن أبي طالب	«أنحُ على هذا النحو يا أبا الأسودِ»
٣٤٣	البراء بن عازب	«بعثَ رسولُ الله ﷺ إلى أبي رافعٍ عبدَ الله بن عتيك، وعبدَ الله بن عُتبة»

الصفحة	القائل	الأثر
٣٤٤	عبد الله بن عتبة	«بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَجَاشِيِّ نَحْوًا مِنْ ثَمَانِينَ رَجُلًا...»
٤٠٩	علي بن أبي طالب	«بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير وأبا مرثد وكلنا فارس قال: انطلقوا إلى روضة خاخ»
٤١٩	أبو هريرة	«بينما النبي ﷺ بالعشاء قال: سمع الله لمن حمده...»
٣٤٩	عمرو بن دينار	«تزعمون أن رسول الله ﷺ «نَهَى عَنْ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ»
٣٧٤	ابن عمر	«تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ»
٣٩٠	جابر	«جَاوَزْتُ بَحْرَاءَ أَشْهَرَاءَ»
٤٠١	ابن عمر	«حَاصِرَ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَنْتَلِ مِنْهُمْ شَيْئًا...»
٣٧٧	المِسُور بن مخزومة ومروان	«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيدِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِثْثَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ...»
٣٩١- ٣٩٢	أبو سعيد	«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرِ فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ، فَوَعِظَ النَّاسَ...»
٣٥٦	عثمان بن عفان	«دَعَا بِوَضُوءٍ...»
٣٤١	سعد بن أبي وقاص	«دَعَانَا عَنْكَ يَا أُمِّيَّةُ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنْهُمْ قَاتَلُوكَ بِمَكَّةَ...»
٤٣٢	قيس بن عمرو	«رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ الصُّبْحِ رَكَعَتَيْنِ»
٤٢٠	بشير بن يسار	«رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا غَمْرًا»

الصفحة	القائل	الأثر
٣٧٩	زيد بن خالد الجهني	«سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ»
٣٩٥	عبد الله بن سعد الأنصاري	«سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِي وَالصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ»
٣٤٣	أنس بن مالك	«فَانْطَلَقَ حَرَامٌ أَخُو أُمِّ سُلَيْمٍ، وَهُوَ رَجُلٌ أَعْرَجٌ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي فَلَانٍ»
٤٤٨	أنس بن مالك	«فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى غُلَامٍ خِيَاطٍ فَأَتَاهُ بِقِصْعَةٍ»
٣٥٦	جابر	«فَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ...»
٣٦٤	ابن عمر	«فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ»
١٠٧	ابن عباس	«قُتِلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا»
٣٩٦	ابن عباس	«قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي التَّمْرِ الْعَامَ وَالْعَامِينَ...»
٤١٣	أبو بكرة	«قَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ، فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا»
٣٦٣	ابن عباس	«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ...»
١٥٢	جابر	«كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْ فِي مَنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ»
٤٠٦	عبد الله بن مسعود	«كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾»

الصفحة	القائل	الأثر
٣٣٩	سعد بن أبي وقاص	«ما أسلم أحدٌ إلا في اليوم الذي أسلمت فيه»
٣٨٩	ابن عمر	«نسيْتُ أن أسأله كم صَلَّى؟»
٣٤٩	ابن عباس	«نهى رسول الله ﷺ يومَ خَيْبَرَ عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية...»
٣٨٨	أنس بن مالك	«وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قِصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ»
٣٤٩	علي بن أبي طالب	«يا رسول الله أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ أَسْمِيهِ مُحَمَّدًا»
٣٤٥	عمر بن الخطاب	«يا رسول الله تُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهِكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ»



فهرس الأعلام

- إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي: ٦٧.
 إبراهيم بن ميسرة: ٣٩٣، ٤١٥، ٤١٦.
 إبراهيم بن نعيم النحام العدوي: ٤٢٢.
 إبراهيم عليه السلام: ٣٣٤، ٣٤٥.
 الأبناسي، برهان الدين: ٨٤، ١٤٧.
 أبو إسحاق السبيعي: ٣٣٨، ٣٤٤، ٤٠٥، ٤٠٩.
 أبو إسرائيل، قيصر أويسير: ٤٤٣، ٤٤٢.
 أبو الأسود ظالم بن سفيان الدؤلي: ٧٨.
 أبو البركات عبد الله بن محمد بن الفضل: ١٠٧.
 أبو الجهم بن الحارث بن الصمة: ٤٤٣.
 أبو الحسن بن العبد: ٣٨٧.
 أبو الحسن بن مخلد: ١٠٣.
 أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية: ٤١٥.
 أبو الخير سلامة بن عبد الله: ٤٤٨.
 أبو الربيع بن سالم: ٤٥١.
 أبو الروح عيسى أخو شهاب الدين غازي الأيوبي: ٨١.
 أبو الزناد عبد الله بن ذكوان: ٤١٧، ٤١٨.
- أبي اللحم الغفاري: ٣٨٧.
 آدم عليه السلام: ٤٦٨.
 آدم بن أبي إياس: ٨٨.
 أبان بن عثمان: ١٠٥.
 الأبندي، أبو الحسن علي بن محمد الحشني: ٣١٤، ٧٤.
 إبراهيم الحربي: ١١١.
 إبراهيم بن أبي الحسن: ٨٩.
 إبراهيم بن أبي رافع: ٤٢١.
 إبراهيم بن المنذر الحرافي: ٤٥٢.
 إبراهيم بن حمزة: ٣٩٨.
 إبراهيم بن سعد: ٣٩٩، ٤١٨.
 إبراهيم بن طهمان: ٣٦٣.
 إبراهيم بن عباد بن أساف الأنصاري: ٤٢١.
 إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: ٤٢٠، ٤٢١.
 إبراهيم بن عبد الله الهروي: ١١٠، ١١١.
 إبراهيم بن عبد الله: ١٠٤.
 إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله: ٣٥٠.

أبو العاص صهر النبي: ٤٤٦.

أبو العباس بن أحمد بن علي بن هاشم المقرئ: ١٠٥.

أبو الفتح محمد بن محمد البكري المصري: ١٠٣، ٨٦.

أبو المحاسن المالكي: ١٠٨.

أبو المواهب أحمد بن عبد الملك: ٨٧.

أبو الموجّه: ١٠٦.

أبو الوليد الطيالسي: ٤٣٩.

أبو الوليد حسان بن محمد القرشي: ١٠٧.

أبو النعمان، محمد بن الفضل السدوسي: ٤١١.

أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي: ٧٧.

أبو بردة: ٤٠٤، ٤٢٨.

أبو بكر الصديق: ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٣٠.

أبو بكر المقرئ: ٣٠٤.

أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن: ١٠٥.

أبو بكر بن إسحاق: ٣٩٧.

أبو بكر محمد بن عبد الباقي: ٨٧.

أبو بكر: ٣٨٤.

أبو ثابت محمد بن عبيد الله: ٤٢٩، ٤٨٨.

أبو ثور: ٤٩١.

أبو جعفر محمد بن إبراهيم: ٨٧.

أبو جندل: ٤٤٦.

أبو جهيم بن الحارث بن الصّمة: ٣٦٠.

٤١٤.

أبو حاتم الرازي: ٦٩.

أبو حذرر سلامة بن عمرو: ٤٤٣.

أبو حرب بن خويلد بن عامر بن عقيل:

٤٤٤.

أبو حرة: ٤٢٨، ٤٢٩.

أبو حنيفة: ٥٤٨.

أبو حيان الأندلسي: ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٩٧،

١٢٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦،

٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢،

٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩،

٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨،

٣٢٩، ٣٣٢، ٤٧١، ٤٧٧، ٤٨٨.

أبو خزيمة الأنصاري: ٤٢٩.

أبو خلف خادم النبي ﷺ: ٤٤٤.

أبو خليفة: ٨٧.

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني:

٦٧، ٦٨، ٨٦، ٨٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١١،

٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٨٧، ٣٨٨،

٣٩٧، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٢،

٤٣٩.

أبو ذر: ٨٨، ٩٠، ٣٣٤.

أبو رافع عبد الله بن عتيك: ٣٤٣، ٣٩٣،

٤١٥، ٤١٦.

أبو زرعة العراقي: ٨٢.

أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي: ٩٠.
 أبو محمد عبد العزيز بن عبد القادر: ٩٥.
 أبو مخرم البصري: ١٨٤.
 أبو مرة بن عروة بن مسعود: ٤٤٩.
 أبو مرثد الغنوي: ٤٠٩.
 أبو مسعود الدمشقي: ٣٩٠، ٤٠٣، ٤١٩.
 أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني: ٨٨، ٨٩، ٩٠.
 أبو معاوية: ٣٢٥، ٣٢٦.
 أبو نصر أحمد بن عمر: ٨٧.
 أبو نعيم أحمد بن عبيد: ١٠٣.
 أبو نعيم الحافظ: ٩٠، ٩٦، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٥٤.
 أبو هريرة: ١١٠، ١١١، ٣١٣، ٣٥٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩.
 أبي بن كعب: ٢٩٥، ٤١٤.
 أحمد بن أبي رجاء: ٤٠٢، ٤٠٣.
 أحمد بن حنبل: ١١٠، ١١١، ٢٢٥، ٣٧٢، ٤٩٠، ٥٠٧، ٥٤٨.
 أحمد بن عبيد: ٤٣٩.
 أحمد بن محمد بن عمر الحلبي: ٩٣.
 أحمد بن محمد بن يحيى: ٩٠.
 أحمد بن منيع: ٣٩٢.
 الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 المجاشعي: ٧٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧.

أبو زيد سعد بن عبيد: ٤٤٥.
 أبو سروعة: ٣٤٢.
 أبو سريحة: ٣٣٧.
 أبو سعيد بن المعلى: ٢٩٥.
 أبو سعيد خليل بن بدر: ٩٦.
 أبو سفيان صخر بن حرب: ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩.
 أبو سلمة بن عبد الأسد: ٤٨٧.
 أبو سلمة بن عبد الرحمن: ٣٩٠، ٤١٨، ٤٣٨، ٤١٩.
 أبو شيبة إبراهيم بن عثمان: ٣٥٠.
 أبو طالب عم النبي ﷺ: ٣٨٢.
 أبو طاهر بن محمش: ٨٧.
 أبو عبد الرحمن المقرئ: ٩٦، ٩٥.
 أبو عبيد القاسم بن سلام: ٤٤٢.
 أبو عبيدة معمر بن المثنى: ٣٢٨.
 أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ: ٩٦.
 أبو علي محمد بن علي المكتب: ١٢٧.
 أبو عوانة: ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩.
 أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن
 العاص: ٨٦.
 أبو قتادة العدوي: ٤٤٦.
 أبو قتادة: ٣٤٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٦.

الأخنس بن شريق: ٤٢٢، ٤٢٣.
 الأخنس بن نوفل: ٤٢٣.
 الأدمي، أبو إسحاق إبراهيم بن خليل: ٨٨.
 الأذرعي، شهاب الدين: ١٤٧.
 الإربلي، علاء الدين: ٥٤٦.
 أسامة بن زيد: ٣٨١.
 إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: ٦٨.
 إسحاق بن إبراهيم: ٤٢٠.
 إسحاق بن راهويه: ٢١١، ٣٦١، ٤٩٠.
 إسحاق بن سليمان: ٤٠٣.
 إسحاق بن عيسى: ٤٣٨.
 إسحاق بن منصور: ٣٩٧، ٣٩٩.
 الأسدي، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان: ٧٧.
 إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.
 أسعد بن حرام: ٣٤٥.
 الإسفرائيني، أبو إسحاق: ٢٢٧.
 الإسفرائيني، أبو حامد: ١٨٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٧٣، ٢٩٠.
 أسلم بن عبيد: ٤٢٣.
 إسماعيل بن أبي أويس: ٣٩٧.
 إسماعيل بن أبي الحارث: ٤٣١.

إسماعيل بن أبي خالد البجلي: ١٠٣، ٣٢٥، ٣٢٦.
 إسماعيل بن إسحاق القاضي: ٤٨٨.
 إسماعيل بن أسد: ٤٣١.
 إسماعيل بن الحارث: ٤٣١.
 إسماعيل بن جعفر: ٤١٦.
 إسماعيل بن سالم: ٣٩٦.
 إسماعيل بن صالح: ٨٩، ٩١.
 إسماعيل بن عليّة: ٣٩٦.
 إسماعيل بن عياش: ٩٦، ٣٩٤.
 إسماعيل بن مسعود: ٣٧٠.
 إسماعيل بن ياسين: ١٠٤.
 إسماعيل عليه السلام: ٤٨٠.
 الإسنوي، جمال الدين: ١٢٢، ١٢٧.
 الأسواني، نجم الدين: ٧٨.
 الأسود بن خزاعي: ٣٤٤.
 أسود بن عامر: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.
 أسيد بن أبي أسيد البراد: ٤٥٤.
 الأشرف، السلطان الملك: ٤٧٧.
 الأشعري، أبو موسى: ٣٤٤، ٤٠٤، ٤٢١، ٤٢٨.
 الإصطخري، علي بن محمد بن إسحاق: ١٠٤، ١٦٨، ١٦٩، ٢٤٢، ٢٤٣.
 الأصفهاني، شمس الدين: ٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٥.

الأخنس بن شريق: ٤٢٢، ٤٢٣.
 الأخنس بن نوفل: ٤٢٣.
 الأدمي، أبو إسحاق إبراهيم بن خليل: ٨٨.
 الأذرعي، شهاب الدين: ١٤٧.
 الإربلي، علاء الدين: ٥٤٦.
 أسامة بن زيد: ٣٨١.
 إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: ٦٨.
 إسحاق بن إبراهيم: ٤٢٠.
 إسحاق بن راهويه: ٢١١، ٣٦١، ٤٩٠.
 إسحاق بن سليمان: ٤٠٣.
 إسحاق بن عيسى: ٤٣٨.
 إسحاق بن منصور: ٣٩٧، ٣٩٩.
 الأسدي، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان: ٧٧.
 إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.
 أسعد بن حرام: ٣٤٥.
 الإسفرائيني، أبو إسحاق: ٢٢٧.
 الإسفرائيني، أبو حامد: ١٨٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٧٣، ٢٩٠.
 أسلم بن عبيد: ٤٢٣.
 إسماعيل بن أبي أويس: ٣٩٧.
 إسماعيل بن أبي الحارث: ٤٣١.

الأصم، أبو العباس: ١٠٩، ١٠٨.

الأصمعي: ٤٩٣.

أصيل الدين بن الخضر المالكى: ٥٣٥.

الأعرج، عبد الرحمن: ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨.

الأعلم الشتمري، أبو الحجاج يوسف بن

سليمان بن عيسى: ٧٦.

الأعمش، سليمان بن مهران: ٤٠٦، ٤٠٧،

٤٠٨.

إقبال بنت الملك العادل: ١٠٦.

الكنيا: ١٠٩.

أم البهاء فاطمة بنت محمد ابن أبي سعد

البغدادى: ٩٣.

أم داود ميمونة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

أم زفر: ٤٥٢.

أم سليم: ٣٤٣، ٤٥٤.

أم عطية: ٣٨٢، ٤٥٤.

أم معاذ: ٤٥٤.

إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

ابن يوسف: ١٠٨، ١٧٢، ١٧٤، ٢٨٠،

٢٨٤، ٤٦٢.

الأمدي: ١١٨، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٩.

أمّنة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

أمية بن أبي الصلت: ٤٥١، ٤٥٢.

أمين الدين الحنفى: ٥٠٧.

أمين الدين الطرابلسي: ٨٤.

أمينة بنت أبي سفيان: ٤٤٩.

الأنباري، محمد بن سليمان: ١٠٧.

أنس بن قيس بن المنتفق بن عامر بن عقيل:

٤٢٤.

أنس بن مالك: ٧٠، ٧٩، ٣٤٣، ٣٨٧،

٣٨٨، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٧١.

الأنصاري، أبو جهيم عبد الله بن جهيم:

٣٦٠، ٤١٤، ٤١٥.

الأنصاري، عبد الله بن سعد: ٣٩٥.

الأنباطي، أبو القاسم عثمان بن سعيد: ٧٩.

الأنباطي، محمد بن إبراهيم بن نيروز: ١٠٤.

أنو شروان: ٥٥٤.

الأودي، عبد الله بن إدريس: ١٠٣.

الأوزاعي: ٢٢٥، ٣٩١.

أوس بن أبي أوس: ٤٢٤.

أوس بن أوس الثقفي: ٤٢٤.

أيوب السختياني: ٣٧٠، ٤١١، ٤١٣.

ابن أبي أسامة: ٣٤٠.

ابن أبي الدّرّ، أبو محمد: ٩٠.

ابن أبي الدنيا: ٤٣١.

ابن أبي العافية، أبو عبد الله محمد: ٧٦.

ابن أبي خالد: ٤٢٤.

ابن أبي خلف: ٦٧.

ابن أبي ذر: ٤٤٧.

ابن أبي زائدة: ٣٤٠.

ابن أبي شيبه، أبو بكر: ٨٧، ٣٩٦، ٤٥٨.
 ابن أبي عاصم: ٤٢٢، ٤٣٤، ٤٥٢.
 ابن أبي عصرون، شرف الدين أبي سعد عبد الله
 ابن محمد بن هبة الله: ٧٨.
 ابن أبي عمر: ٣٩٩، ٤٢٠.
 ابن أبي فديك: ٤٥٢.
 ابن أبي ليلى: ٢٢٥.
 ابن أخي الزهري: ٣٩٧، ٣٩٩.
 ابن إدريس: ٣٨٢.
 ابن إسحاق: ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٤٧،
 ٤٤٩، ٤٨٨، ٤٦٥.
 ابن أويس، شهاب الدين: ٨٤.
 ابن أيوب الحافظ، أبو القاسم سليمان بن
 أحمد: ٩٤.
 ابن الأثير: ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٣.
 ابن الأخضر، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن
 التتوخي: ٧٥، ٧٦.
 ابن آدمي، شمس الدين: ٥٠٨.
 ابن الإفليلي، أبو القاسم إبراهيم بن محمد
 الزهري: ٧٦، ٧٧.
 ابن الإمام، أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم
 التفليسي: ٨١.
 ابن الأنباري: ٣٠٧.
 ابن الباذش: ٣٢٢.
 ابن الباهي، نجم الدين: ٨٥.

ابن البخاري، أبو الحسن علي بن أحمد: ٦٧.
 ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي:
 ٨٦، ١٢٦.
 ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك القرطبي:
 ٤٠١، ٤٠٢.
 ابن الحاجب: ٧٣، ١١٨، ٢٧٨، ٢٧٩،
 ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٨،
 ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧.
 ابن الحباب، أبو عمر أحمد بن عبد العزيز بن
 فرج: ٧٦.
 ابن الحداد: ٧٢، ١٩٢، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٣٥،
 ٢٣٧.
 ابن الخياط، شهاب الدين: ٥٠٨.
 ابن الدباس، أبو الكرم المبارك بن فاخر: ٧٧.
 ابن الدباغ: ٤٤٢.
 ابن الدرجي، أبو إسحاق إبراهيم بن
 إسماعيل: ٩٣.
 ابن الرفعة، نجم الدين: ٨٠، ١٥٥، ٢٢٩.
 ابن الرّمّك، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد
 الأموي: ٧٦.
 ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي
 الجياني: ٧٤، ٧٥، ٣١٣.
 ابن السديد الدمشقي، أبو علي الحسن بن
 محمد الإربلي: ٨١.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: ٧٧،
٣٠١، ٧٨.
ابن السكيت: ٣٢٨.
ابن الصبّاغ: ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦،
٣٦١.
ابن الصلاح، أبو عمرو: ٦٨، ١٠٧، ١٠٨،
١١٢.
ابن الضائع الناقد، عليّ بن محمد الكتّامي:
٧٤.
ابن الغطريف، أبو أحمد محمد بن أحمد: ٨٧.
ابن القاص: ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٧.
ابن القطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ:
٩١، ١٠٢-١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.
ابن القليجي، شهاب الدين: ٨٤.
ابن القماح، شمس الدين أبو عبد الله محمد
ابن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة: ٨٠، ١٠٧،
١٠٨.
ابن الكويك، فخر الدين: ١٢١.
ابن اللّبان: ١٣١.
ابن المفضل المقدسي، أبو الحسن الفقيه: ٨٧،
١٠٨.
ابن المنذر: ١٥٥، ١٧١، ٣٥٩، ٣٦٧.
ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن
إبراهيم الحلبي: ٧٧، ٣٢٥.
ابن برهان: ٧٧، ٢٨٢.

ابن بشري: ٢٣١.
ابن بنان، أبو القاسم عليّ بن أحمد بن محمد:
١٠٣، ١١٠.
ابن تيمية: ١٣٢.
ابن جبر، شهاب الدين: ١٢٥، ٥٠٦.
ابن جريج، أبو الوليد عبد الملك: ٧٩، ٨٠،
٤٥٣.
ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم:
١٠٨.
ابن جماعة، برهان الدين: ١٢٣.
ابن جماعة، عزّ الدين: ٨٣.
ابن جنّي، أبو الفتح: ٣٠٧، ٣٠٨.
ابن حجر العسقلاني: ٨٢، ١٢٦، ٤٧٥،
٥٢١.
ابن حجّي، أبو العباس أحمد: ٦٧.
ابن حذيفة: ٤٢٤.
ابن حريث، أبو عمار الحسين: ٣٩٥.
ابن خزيمة: ٦٨، ١٧١.
ابن خلّاد، أبو بكر: ٩٦.
ابن خيران: ١٧٨، ٢٣٣، ٢٣٤.
ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر:
٧٦، ٧٨.
ابن دقيق العيد: ٢٨٨.
ابن رمع: ٤٢٠.

ابن زقاعة، برهان الدين النوفلي الغزي: ٥١٨.
 ابن سريج: ٧٩، ١٠٧، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٩٦، ٣٦٣، ٣٨٠، ٥٤٢.
 ابن سعد: ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٢، ٤٣٩، ٤٣٨.
 ابن سلوان: ٩١.
 ابن شاهد الجيش، جمال الدين عبد الرحيم: ٨٠.
 ابن شاهويه، أبو الحسين محمد بن أحمد: ٧٧.
 ابن شهاب: ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٢٩، ٤١٠.
 ابن صصري، أبو القاسم: ٩٠.
 ابن طاووس: ٣٩٥.
 ابن طبرزد، عمر بن محمد بن معمر: ٦٧.
 ابن طولون: ١٢٣.
 ابن عباس: ٧٩، ٨٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ٢٩٣، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٧، ٣٨٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤١٢، ٤٤٨، ٤٥٣.
 ابن عبد البر: ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٥.
 ابن عبد الرحمن المقرئ: ٩٥.
 ابن عدلان، شمس الدين: ٧٨.
 ابن عساكر، أبو القاسم: ٩١.
 ابن عشائر، ناصر الدين: ٥١٠.
 ابن عصفور: ٣٢٥.
 ابن عطية: ٣٢٣، ٣٢٤، ٤٢٣.
 ابن عقبة: ٤٨٨.
 ابن علاق، أبو عيسى عبد الله بن عبد الواحد: ٩١، ١٠٣، ١٠٥.
 ابن فاذشاه، أبو الحسين أحمد بن الحسن: ٨٩، ٩٤، ٩٥.
 ابن فتحون: ٤٣٦، ٤٣٧.
 ابن قاضي الجبل، شرف الدين: ١٣٣.
 ابن قانع: ٤٤٢.
 ابن قبيلة، نور الدين البكري: ٨٤.
 ابن قيم الجوزية: ٤٦٩.
 ابن كثير، عماد الدين: ١٣٢، ١٣٣.
 ابن كج: ١٧٤.
 ابن كشتغدي، أبو العباس أحمد الصيرفي: ٨١، ٩٦.
 ابن كليب، أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب: ١١٠.
 ابن كيسان: ٣٢٠.
 ابن ماجه: ٩٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٥، ٤١٩، ٤٥٥.

ابن زقاعة، برهان الدين النوفلي الغزي: ٥١٨.
 ابن سريج: ٧٩، ١٠٧، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٩٦، ٣٦٣، ٣٨٠، ٥٤٢.
 ابن سعد: ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٢، ٤٣٩، ٤٣٨.
 ابن سلوان: ٩١.
 ابن شاهد الجيش، جمال الدين عبد الرحيم: ٨٠.
 ابن شاهويه، أبو الحسين محمد بن أحمد: ٧٧.
 ابن شهاب: ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٢٩، ٤١٠.
 ابن صصري، أبو القاسم: ٩٠.
 ابن طاووس: ٣٩٥.
 ابن طبرزد، عمر بن محمد بن معمر: ٦٧.
 ابن طولون: ١٢٣.
 ابن عباس: ٧٩، ٨٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ٢٩٣، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٧، ٣٨٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤١٢، ٤٤٨، ٤٥٣.
 ابن عبد البر: ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٥.

ابن مالك، بدر الدين: ٣٢٣، ٣٢٠.
 ابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن
 عبد الله الطائي الجياني: ٧٣، ١٢٩، ٣٠١،
 ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٢،
 ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٧،
 ٣٢٩، ٣٣٢.
 ابن ماهان: ٣٨٩، ٣٩٦.
 ابن مخلد، أبو الحسن محمد بن محمد: ١١٠.
 ابن ملكون، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد
 الحضرمي: ٧٥.
 ابن منده: ٤١٥، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٩.
 ابن هشام، جمال الدين: ٣٣١، ٣٣٢، ٤٤٩.
 ابن هشام، محب الدين: ٨٤.
 ابن ولاد، أبو القاسم بن أبي الحسين عبيد الله
 ابن الوليد: ٧٧، ٧٨، ٣٣٠.
 ابن وهب: ٤٠٢.
 ابن ياسين: ١٠٣، ١٠٥.
 ابنة أبي سبرة: ٤٥٤.
 الافتخار ياقوت: ٤١٤.
 الباقلاني، أبو بكر: ٢٧٨، ٢٩٦.
 الباهي، نجم الدين الحنبلي: ٤٧١.
 بحيرى: ٤٨٢.
 بحينة أم مالك: ٤٤٠.
 البخاري: ٨٨، ٩٥، ١٠٨، ١١٦، ١٢٠،

٢٩٥، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٣٩،
 ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥،
 ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٣، ٣٦٥،
 ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢،
 ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧،
 ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣،
 ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،
 ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧،
 ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١،
 ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٧٤،
 ٤٩٤.
 البخاري، أبو الحسن بن أبي العباس: ٩٠.
 بدر الدين بن أبي البقاء: ٥٠٨.
 البدرى، أبو مسعود: ٨٨، ٣٦١.
 البراء بن عازب: ٣٣٨، ٣٤٣.
 البراء بن معرور: ٤٤٧.
 بريرة مولاة أم المؤمنين عائشة: ٣٤٨.
 البزار، أبو حامد أحمد بن محمد: ٧٠، ٨٦،
 ٣٤٠.
 بسبس الجهني الأنصاري: ٤٢٤.
 بسر بن أبي أرطاة: ٤٢٥.
 بسر بن محمد: ٣٩٨.
 بشر بن الحارث: ١٠٥.
 البشكاسي، زين الدين: ٨٥.

بشير بن حامد أبو النعمان: ١٠٥.

بشير بن يسار: ٤٢٠.

البغداديّ، أبو محمد عبد الله بن عليّ بن أحمد:
٧٧.

البغداديّ، أبو منصور: ١٠٧.

البغداديّ، نجم الدين: ٨٠.

البغوي: ١٤٨، ١٤٩، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٩،
١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٧،
٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٦٦،
٢٧٢.

بكر بن خلف: ٣٩٥.

بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي: ٤٤١.

بكر بن مضر: ٩٣.

بلال بن رباح: ٣٤٠، ٣٨٩، ٤٦٩.

البلقيني، بدر الدين: ٨٤، ١٣٢، ٤٧٥.

البلقيني، بهاء الدين أبو الفتح: ٨٤.

البلقيني، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن

الكناني الشافعي: ٦٦، ٨٥، ٥٠٧.

البلقيني، سراج الدين أبو حفص عمر الكناني

الشافعي: ٦٦، ٧٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨،

١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥،

١٤٠.

البندنجي: ١٩٠، ٢٣٩، ٢٤١.

بهاء الدين أبو الحسن بن عليّ بن عيسى

الدمشقي: ٨١.

بهاء الدين بن الجُمَيزي: ٧٨.

بهاء الدين بن عقيل: ٨٣، ١٢١، ١٢٧،

١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ٣٣١، ٤٧٧.

بهاء الدين قراقوش: ٥٠٧.

البوصيري، أبو القاسم هبة الله بن عليّ بن

سعود: ٩١، ٩٣.

البويطي: ٣٦٣.

البيهقي: ٤٠٠، ٤٢٧.

الترمذي: ٨٧، ٩٣، ٩٤، ١١٦، ٢٩٥،

٣٤٩، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٥،

٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٤١، ٤٤٨.

الترمذي، كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن

محمد: ٨١.

تمرلنك: ٤٧٤.

تميم بن زيد: ٤٢٦.

تميم بن عبد الواحد: ١٠٥.

تميم بن غزية بن عمرو: ٤٢٦.

التميمي المؤذن، أبو القاسم الفضل بن جعفر:

٨٨.

التميمي، عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة:

٤٣٤.

التميمي، عبد الله بن صفوان بن قدامة:

٤٣٣.

ثابت البنائي: ٣٨٧، ٣٨٨.

الجهنيّ، زيد بن خالد: ٣٧٩.
 الجونيّ، أبو عمران عبد الملك بن حبيب:
 ٣٨٨.
 الجوهري: ٣٢٨، ٣١٥.
 الجوينيّ، أبو محمّد: ١٠٨، ١٠٩، ٢٢١.
 الجيّاني، أبو علي: ٣٩٠.
 الحارث الأعور: ١٢٥.
 الحارث بن أبي أسامة: ٩٦.
 الحارث بن سريج النقال: ٤٩١.
 الحارث بن كلدة: ٤٢٣.
 الحارث بن مسكين: ٤٠٢.
 الحارثيّ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
 ٧٨.
 الحازميّ: ٣٤٩.
 حاطب بن أبي بلتعة: ٤٣٧.
 الحاكم، أبو أحمد: ١١١.
 الحاكم، أبو عبد الله: ٦٩، ٩٤، ٣٤٠، ٤٣٧،
 ٤٤٠، ٤٥٤، ٤٨٨.
 حبة أمّ سعد بن بجير: ٤٤٩.
 الحبليّ، أبو عبد الرحمن: ٩٣.
 حبيب بن أبي ثابت: ٦٨.
 الحبيسيّ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمّد: ١٠٧.
 حجاج بن حجاج: ٤٢٧.
 حجاج بن عمرو الأسلميّ: ٤٢٦.
 الحجاج بن يوسف: ٤٤١.

ثابت بن قيس بن شماس: ٤٥١.
 ثعلبة بن حاطب: ٤٢٦.
 الثعلبيّ: ٤٣٤.
 الثقفيّ: ٤٢٠.
 الثماليّ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد
 الأكبر المبرّد: ٧٨.
 جابر بن زيد: ٣٧٠، ٣٤٩.
 جابر بن سمرة: ٤٣٦، ٤٣٧.
 جابر بن عبد الله: ١٥٢، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٥٧،
 ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٧، ٤٨٨.
 الجاجرميّ، أبو علي: ١٠٧.
 جبريل عليه السلام: ٨٨، ٤٦٩.
 جبير بن أمية: ٤٨٧.
 الجرميّ، أبو عمر صالح بن إسحاق: ٧٨.
 جرير بن عبد الحميد: ٤٠٨.
 جعفر بن أبي طالب: ٣٤٤، ٤٨٨.
 جعفر بن برقان: ١٠٥.
 جعفر بن سليمان: ٣٨٨.
 جعفر بن محمّد: ٤٨٨.
 الجعففيّ، حسين بن علي: ٤١٢.
 الجلوديّ: ٣٩٦.
 جمال الدين ابن الوراق: ٨٤.
 جمال الدين ابن خير: ٨٥.
 جميل بن معمر: ١٢٩.

الحداد، أبو علي: ٩٠.
 حذيم بن حنيفة: ٤٢٨.
 حرام أخو أم سليم: ٣٤٣.
 الحرّائي، أبو الحسن علي بن عمر بن حمصة: ٩١.
 الحرّائي، أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم ابن علي التاجر: ٩٦، ٨٦، ٦٧.
 الحرّائي، أبو شعيب عبد الله بن الحسين: ٤٤١.
 حرملة مولى أسامة بن زيد: ٤٩٢.
 حزام بن حكيم: ٣٩٦، ٣٩٥.
 حزام بن معاذ: ٣٩٦.
 الحسائي، أبو الخطاب بن عمر بن محمد: ٨٧.
 الحسباني، عماد الدين: ١٣٣.
 حسن بن الربيع: ٣٨٢.
 الحسن بن عرفة: ٩٦، ١٠٣، ١١٠، ١١١.
 حسين المعلم: ٣٦٣.
 حسين بن عيّاش: ٤٠٦.
 حصين بن نمير: ٤٠٩، ٤٢٧.
 حفص بن غياث: ٣٨٢.
 حليلة السعدية: ٤٨١.
 حماد بن زيد: ٤١١، ٤١٧.
 حماد بن سلمة، أبو أسامة: ٣٣٩، ٣٩٢، ٤٠٤، ٤٢٨، ٤٣٥.
 حماد بن شاکر: ٤٠٠.
 حمران بن أبان: ١٠٥.
 الحمصي، سراج الدين: ٥٤٠.
 حمّة بنت جحش: ٣٥٠.
 حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري: ٤١٦.
 الحميدي: ٣٦٥، ٤٠١، ٤٠٨.
 الحنبلي، صلاح الدين: ٨٥.
 حنظلة بن أبي سفيان المكي: ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣.
 حنيفة الرقاشي: ٤٢٨.
 الحيريّ الفقيه، أبو بكر أحمد بن الحسين: ١٠٨.
 الخافي، أبو الوفا أحمد بن إبراهيم: ٨٧.
 خالد الأسود: ٤٠٥.
 خالد النابلسي: ٩٠، ٩١.
 خالد بن سنان: ٤٥٤.
 خبيب بن إساف: ٣٤٢.
 الخثعمي، حصين بن عوف: ٤٥٥.
 الخثعمي، عوف: ٤٥٥.
 الخدرّي، أبو سعيد: ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٩١، ٣٩٢.
 خديج بن معاوية: ٣٤٤.
 خديجة أم المؤمنين: ٣٣٩، ٤٨٢.
 خزاعي بن أسود: ٣٤٤.
 خزيمة بن أوس النجاري: ٤٢٩.
 الخضر عليه السلام: ٣٤٦، ٤٦٨.

٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨،
 ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤،
 ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠،
 ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤.
 ذو البجادين عبد الله: ٤٢٩.
 ذو الخويصرة التميمي: ٤٣٠.
 ذو النخامة: ٤٣١.
 الرازي، أبو عبد الله: ٩١، ١٠٣، ١٠٤،
 ١٠٥، ٢٨١، ٤٦١.
 رافع بن خديج: ٣٧٧.
 الرافي: ١١٤، ١٥٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٩٤،
 ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠،
 ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧،
 ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣،
 ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١،
 ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٢،
 ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٣.
 ربيعي بن حراش: ٨٨.
 الربيعي، نجم الدين أبو محمد عبد العزيز بن
 عبد القادر البغدادي: ٨٧.
 الربيع بن سليمان: ١٠٨، ٤٥٨.
 الربيع بن صبيح: ٤٣١.
 الربيع بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن
 عقيل: ٤٣١.

الخطابي، أبو سليمان: ١٥٥، ١٧١.
 الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن
 ثابت بن مهدي: ٦٧، ٧٠.
 الخفاف الشاعر: ٣٣١، ٥٣٣.
 الخلال، الحسن بن علي: ٤١٢.
 الخليل بن أحمد: ٣٢٤.
 الخولاني، أبو إدريس: ٨٨، ٨٩، ٩٠.
 خويلد بن مرة القردي: ٤٤٤.
 خير الدين البابري الحنفي: ٥٠٨.
 الدارقطني: ١١١، ٢٠٤، ٣٥٧، ٤١٥، ٤٥١.
 داود بن أبي مرة: ٤٤٩.
 داود بن عروة: ٤٤٩.
 دحية الكلبي: ٣٩٣، ٣٩٨.
 الدقيقي، أبو القاسم علي بن عبيد الله: ٧٧.
 الدمياطي، أبو العباس أحمد بن شرف الدين:
 ٨١.
 الدمياطي، أبو الفتح محمد بن غالي بن نجم:
 ٦٧، ٨٠.
 الدمياطي، أبو محمد عبد المؤمن بن خلف:
 ١٠٧، ٤٢٣.
 الدوسي، الطفيل بن عمرو: ٤١٧، ٤١٨.
 الدولابي: ٤٤٥، ٤٤٦.
 الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان: ١٠٥.
 الذهبي: ٨١، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥،
 ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢.

الزهري، راشد بن حفص: ٣٥٠.
 الزهري، محمد بن مسلم بن شهاب: ٣٨١،
 ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠،
 ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٥٠.
 زهير بن معاوية: ٤٠٥، ٤٠٦، ٣٤٤.
 زياد بن عبد الله أبو موسى: ٤٤١.
 زياد بن عبد الله بن مالك الهلالي: ٤٣٢.
 الزياتي، أبو طاهر محمد بن محمد بن حمش:
 ٨٦، ١٠٧.
 زيد بن أرقم: ٤٦٥.
 زيد بن الحباب: ١٠٧.
 زيد بن ثابت: ٤٢٩.
 زيد بن حارثة: ٣٣٩، ٤٤٢، ٤٤٦.
 الزيلعي، شمس الدين: ١٤٧.
 زين الدين طاهر بن حبيب: ٥١٤.
 زين الدين عبد الرحمن بن عبد الهادي: ٨٠.
 زينب بنت الحارث: ٤٥٠.
 زينب بنت عبد الله بن أبي سلول: ٤٥١.
 السائب بن فروخ: ٤٠١.
 سالم بن عبد الله: ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٠.
 السبائي، عبد الرحمن بن ولة: ٣٩٦.
 السبتي، أبو الهدى: ١٠٥.
 السبكي، بهاء الدين: ١٢٢.
 السبكي، تقي الدين: ٧٤، ٨٠، ٨١، ١١٤،
 ١٣٠.

ربيعة الرأي: ٧٩.
 ربيعة بن يزيد: ٨٨.
 الردادبي، علاء الدين: ٨٤.
 الرشاطي: ١١٩.
 الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى: ٧٧.
 رميثة بنت عمرو بن هاشم: ٤٤٩، ٤٥٠.
 الرومي، أبو محمد عبد الله بن أحمد: ٩٣.
 الروياني: ١٥٥، ١٧٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٥،
 ٢٣٩، ٢٦٥.
 الرياحي، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن
 عبد السلام: ٧٧.
 زائدة بن قدامة: ٤١٢.
 الزاز، أبو الفرج السرخسي: ١٨٩، ٢٣٨.
 الزاهد، أبو عمر: ٣١٠.
 الزبير بن العوام: ٤٠٩.
 الزبير بن بكار: ٣٤٢.
 الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري:
 ٧٧، ٧٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧.
 الزركشي، بدر الدين: ٨٤.
 الزعفراني، أبو الحسن: ٧٧.
 الزعفراني، أبو هاشم: ٤٣٨.
 زكريا بن عدي: ٣٨٩.
 الزمخشري: ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨،
 ٤٤٤.

السبكي، عمر: ١٠٨.

سحبان وائل: ٥٤٨.

السدي: ٤٢٢.

سراج الدين أبو حفص ابن أبي الفتح: ٨٧.

السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق

الثقفي: ٩٣.

السرخسي، أبو منصور محمد بن عبد الملك:

١٠٦.

سطيح الكاهن (ربيع بن ربيعة): ٤٨١.

سعد الدين المصري: ١٣٩.

سعد بن أبي وقاص: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٦٩،

٤٣٦.

سعد بن عبادة: ٤٨٨.

سعد بن عبيدة: ٤٠٩.

سعد بن معاذ: ٤٥٠.

السعدي، شهاب الدين: ٥١٢.

سعيد بن أبي مريم: ٩٤.

سعيد بن العاص: ٤٨٧.

سعيد بن المسيب: ٣٤٠، ٤١٩.

سعيد بن جبير: ٢١١، ٣٠٧.

سعيد بن زيد: ٤٨٧.

سعيد بن سالم: ٤٨٩.

سعيد بن عبد العزيز: ٨٨، ٨٩.

سعيد بن غفير: ٩٤.

سعيد بن مروان: ٣٩٠.

سعيد بن منصور: ٣٤٤.

سعيد بن يسار أبو الحباب: ٤١٧.

سفيان الثوري: ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٩٢، ٤٠٤.

سفيان بن عيينة: ٦٨، ٧٩، ٨٦، ٨٧، ١٠٨،

٣٦٠، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٧،

٤١٨، ٤٤٧، ٤٨٩.

السكري، أبو زكريا يحيى بن أحمد: ١٠٧.

السلفي، أبو طاهر: ١٠٨، ١٠٩.

سلمويه، أبو صالح: ٣٩٠، ٣٩١.

السلمي، أبو الحسن علي بن الحسين: ٨٨.

السلمي، عبد الله بن حبيب أبي عبد الرحمن:

٤٠٩.

السلمي، عمر بن الحكم: ٤٣٨.

سلمى بنت قيس: ٤٥١.

سليمان بن عمرو بن الأحوص: ٤١٢.

سليمان بن قرم: ٤٠٧.

سليمان بن يسار: ٤١٢.

سليمان عليه السلام: ٣٥١.

سماك بن حرب: ٤٥٤.

السمنودي، جمال الدين: ٥٠٨.

سنان بن عبد الله الجهني: ٤٤٨.

السنباطي، جمال الدين: ٥٠٨.

سهيل بن أبي صالح: ٤١٧.

السهيلي، أبو زيد: ٣٠٢، ٣٢١.
 السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله:
 ٤٢٣، ٤٥٠، ٤٥١.
 سواد بن قارب: ٣٠٨.
 سيار بن عمرو: ١٠٤.
 سيويه: ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٣٢، ٢٩٢،
 ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١،
 ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧،
 ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٧.
 السيرافي: ٣٢٨.
 الشاشي (القفال الكبير): ١٥١، ٢٢٨.
 الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس: ٧٩،
 ١٠٢، ١٠٨، ١١٢، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦،
 ١٣١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩،
 ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤،
 ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠،
 ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢٥،
 ٢٣١، ٢٥٦، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦،
 ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٨،
 ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢،
 ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣،
 ٣٧٥، ٣٧٩، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،
 ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٧، ٤٨٨، ٤٩١، ٥٤٢،
 ٥٤٨.

شبيب بن عرقدة: ٤١٢.
 الشحامي، أبو عبد الرحمن: ١٠٧.
 شداد بن أوس: ٤٧٠.
 شريح القاضي: ٣٢٥، ٣٢٦.
 الشريد بن سويد الثقفي: ٣٩٢.
 شعبة بن الحجاج: ٨٧، ٨٨، ٤٠٤، ٤٠٩.
 الشعبي: ٣٢٥، ٣٢٦.
 شعيب بن أبي حمزة: ٤٢٩.
 الشغري، فخر الدين عثمان الحنفي: ٥٣٤.
 الشلوين، أبو علي عمر بن محمد الأزدي:
 ٧٥.
 الشماخ: ٣٣٠.
 شهاب الدين، حمزة ابن شيخ السلامية
 الحنبلي: ١٣٥.
 شهاب الدين، غازي بن المغيث: ٨٠.
 الشهاب السمين النحوي: ١٢٦.
 الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي: ٧٩،
 ٢٨٠، ٢٨٧، ٣٦٣.
 الصائغ، محمد بن إسماعيل: ٣٤٤.
 الصائغ، محمد بن علي: ٤٥٢.
 صالح بن صالح بن حي: ٤٠٤.
 صالح بن عبيدة: ٤٣٨.
 صالح بن كيسان: ٣٩٩.
 الصباغ، أبو أحمد محمد بن أبي نصر: ٩٣.

- صبيح مولى سعيد بن العاص: ٤٨٧.
 الصغاني، محمد بن إسحاق: ٩٠.
 الصقار، أبو عليّ إسماعيل بن محمد: ١٠٣، ١١٠.
 صفوان بن أمية: ٤٤٩، ٤٠٠.
 صفوان بن سليم: ٤٣٧.
 صفوان بن عمرو: ٣٩٤.
 الصلت بن قويد الحنفي: ١١١، ١١٠.
 الصلت بن محمد: ٤٤٥.
 صهيب الرومي: ٤٦٩.
 الصيرفي، أبو منصور محمود بن إسماعيل: ٩٤.
 ضباعة بنت الزبير: ٤٥١.
 الضراب، أبو محمد الحسن بن إسماعيل: ١٠٥.
 الطائفي، عبد الله بن عبد الرحمن: ٣٩٢.
 الطائفي، محمد بن مسلم: ١٠٧، ١٠٨.
 طالب بن أبي طالب: ٣٨٢.
 طاووس بن كيسان اليماني: ٣٩٥، ٢٢٥.
 الطبراني، أبو القاسم: ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٥.
 ١٠٥، ٤٥٠، ٤٥٢.
 الطبري، أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر: ٧٩، ٨٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٠.
 ٢٤٣، ٢٦٥.
 الطبري، أبو علي: ٣٥٩.

- طقجي: ١٢٣.
 الطنبذي، بدر الدين: ٨٤.
 الطيالسي، أبو الوليد: ٤٥٠.
 الظهير التزمتي: ٧٨، ٨٠.
 عائشة أم المؤمنين: ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٣٤٧.
 ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦.
 ٣٩٠، ٣٩١، ٤٣٥، ٤٦٢، ٤٩٥.
 عاتكة بنت الصلت: ٤٥١، ٤٥٢.
 عاصم المقرئ: ٣٠٤.
 عاصم بن ضمرة: ١٢٥.
 عاصم بن عدي: ٤٨٧.
 عاصم بن عمر بن قتادة: ٤٤٩.
 العاصمي، أبو عبد الله محمد بن عاصم النحوي: ٧٧.
 عامر الشعبي: ٤٠٤.
 عامر بن ربيعة: ٣٩٤.
 عامر بن صعصعة: ٤٤٢.
 عباد بن تميم: ٤٢٦.
 عباس العبري: ٣٩٥.
 عباس بن أبي شملة: ٤٥٢.
 العباس بن عبد المطلب: ١٥٩، ٣٤٨.
 عبد الحارث بن كلدة: ٤٢٣.
 عبد الحق الإشبيلي: ٣٦٥.
 عبد الرحمن أبي بكر: ٤١٣، ٤١٤.

عبد الرحمن بن أبي بكر: ٣٦٧.
 عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٣٥١.
 عبد الرحمن بن الأسود: ٤٠٥.
 عبد الرحمن بن بشر بن الحكم: ٨٦.
 عبد الرحمن بن خالد: ٤٢٩.
 عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: ٩٦، ٩٥.
 عبد الرحمن بن سمرة: ٣٨٣.
 عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم أبو القاسم: ٩٣.
 عبد الرحمن بن عوف: ٤٢١.
 عبد الرحمن بن مطعم، أبو المنهال: ٣٩٦.
 عبد الرحمن بن مهدي: ٤٩١، ٣٩٥.
 عبد الرحمن بن يوسف: ٤١٦.
 عبد الرزاق الصنعاني: ٤٥٣، ٣٤٠.
 عبد الصمد بن الفضل: ٩٦.
 عبد العزيز بن أحمد الحلبي: ١٠٦.
 عبد العزيز بن عبد القادر البغدادي: ٨٩.
 عبد العزيز بن محمد: ٤٨٨.
 عبد الغني المقدسي: ١١٧، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤١٥، ٤٤٣، ٤٣٥.
 عبد الكريم الجزري: ٣٨٩.
 عبد الله بن أبي بن سلول: ٣٤٦، ٣٤٥.
 عبد الله بن أحمد: ١١١، ١١٠.

عبد الله بن أصرم عبد عوف: ٤٣٢.
 عبد الله بن أنيس: ٣٤٥.
 عبد الله بن الزبير: ٣٩٥.
 عبد الله بن المبارك: ٩٤، ١٠٤، ١٠٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١١.
 عبد الله بن بسر: ٣٩٤.
 عبد الله بن جبير: ٣٣٨.
 عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصّمة: ٤٣٣.
 عبد الله بن خباب: ٣٦٥.
 عبد الله بن دينار: ٤١٧.
 عبد الله بن رجاء: ٤٠٥.
 عبد الله بن صالح: ٩٤.
 عبد الله بن عامر بن ربيعة: ٣٩٤.
 عبد الله بن عبد الواحد: ٨٩، ٩١، ١٠٤.
 عبد الله بن عتبة بن مسعود: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥.
 عبد الله بن عتيك: ٣٤٤.
 عبد الله بن عرفة: ٣٤٤.
 عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٧٩، ١٠٦، ١٠٨، ١٩٠، ٢٤٨، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١١، ٤٥٨.
 عبد الله بن عمرو بن العاص: ٨٦، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٣٥٣، ٣٨٦.

عبد الله بن قيس: ٣٤٤.

عبد الله بن هبة: ٩٣، ٤١٥.

عبد الله بن مالك بن بحينة: ٤٤٠، ٤٠٤.

عبد الله بن محمد: ٨٩، ٤٠١.

عبد الله بن مسعود: ٢٩٣، ٣٢٥، ٣٣٧،

٣٤٤، ٣٦١، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨،

٤٣٠.

عبد الله بن منيب الأزدي: ٤٣٤.

عبد الله بن نمير: ٤٠٣.

عبد الله بن يزيد الحلبي: ٩٦.

عبد الله بن يزيد القاري: ٤٣٥.

عبد الله بن يزيد بن زيد الأوسي الخطمي:

٤٣٤.

عبد الله بن يزيد: ٩٥.

عبد الله بن يسار: ٤١٥.

عبد الله بن يوسف: ٣٩٧، ٤١٠.

عبد الله بن يونس: ٣٩٠.

عبد الملك بن عمير: ٤٣٦.

عبد المنعم بن عبد الوهاب: ١٠٣.

عبد الواحد بن زياد: ٣٣٦.

عبد الوهاب الثقفي: ٤١٣.

عبد الوهاب بن الضحاك العرضي: ٣٩٤.

عبد بن حميد: ٩٦، ٣٣٧، ٤١٧.

عبدان المروزي: ٤٢٢.

عبدان بن جبلة: ١٠٦.

عبدان شيخ البخاري: ٣٩٨، ٤٠٩.

عبد بن عبد الله: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.

عبيد الله بن سعيد: ٤١٧.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٩.

عبيد الله بن عمر: ٤٠٣.

عبيد الله بن عمرو: ٣٨٩.

عبيد الله بن موسى: ٤٠٧، ٤٠٨.

عبيد بن السباق: ٤٢٩.

عتبة بن أبي وقاص: ٤٣٦، ٤٣٧.

عثمان بن عفان: ١٠٥، ٣٥٦، ٤٠٩، ٤٢٦،

٤٨٧.

عثمان بن مظعون: ٣٤٤.

العجاج، أبو روبة التميمي: ٣٣٠.

العجلي، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله: ٣٥١.

العراقي، زين الدين: ٥١٢.

عروة بن الزبير: ٤٢٧.

عروة بن مسعود: ٤٤٩.

العرياني، شهاب الدين: ١٢٧.

عز الدين ابن عبد السلام: ١١٢، ١٥٣،

١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨،

١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٣٨٤، ٣٨٥.

عزة بنت خابل الخزاعية: ٤٥٢.

العسكري، أبو أحمد: ٤٣٦.

عطاء الخراساني: ٣٤٠.

- عطاء بن أبي رباح: ٤٥٣.
 عطاء بن أسلم، أبو محمد بن أبي رباح: ٨٠، ٤٥٣.
 عطاء بن مسعود: ٤٥٢.
 عطاء بن يزيد الليثي: ٣٩١.
 عطاء بن يسار: ٤٣٨، ٤١٦، ٣٦٧.
 العطاردي، أبو رجاء: ٤٤٥.
 عفيفة بنت أحمد: ١٠٦.
 العفيفي، ضياء الدين: ٤٧٤.
 عقال بن خويلد: ٤٣٧.
 عقبة بن الحارث: ٣٤٢.
 عقيل بن أبي طالب: ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩١.
 عقيل بن كعب: ٤٢٤، ٤٣١.
 العقيلي، أبو جعفر: ٣٤٤.
 عكرمة بن خالد: ٤٠١.
 عكرمة مولى ابن عباس: ١٠٧، ١٠٨، ٣٦٣، ٢١١.
 العلاء بن الحارث: ٣٩٥.
 العلائي، صلاح الدين: ٨٢، ١٣٠.
 علقمة بن الفغواء الخزاعي: ٤٠٦، ٤٠٧.
 علي بن أبي طالب: ٧٤، ٧٨، ١٢٥، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٠٩، ٤٣٧.
 علي بن أحمد الأصولي: ٩٤.
 علي بن أحمد المقدسي: ٨٩.
 علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي: ٨٧.
 علي بن الحسن بن خلف الأزدي: ٩٣.
 علي بن الحسين: ٣٨٢.
 علي بن المديني: ٣٩٩، ٤٤٥.
 علي بن حجر: ٤١٥.
 علي بن حماد العدل: ٤٨٨.
 علي بن شجاع: ٩٣.
 علي بن عبد الأعلى: ٣٩٤.
 علي بن عبد الله: ٣٩١، ٤٠١، ٤١٨.
 علي بن محمد: ٨٩.
 علي بن منير الخلال: ٩٣.
 عمار بن محمد: ١١٠، ١١١.
 عمار بن ياسر: ٣٤٢.
 عمر بن أبي ربيعة: ٣٠٨.
 عمر بن الخطاب: ١٧٨، ٢٠٤، ٣١٠، ٣٤٦، ٣٧٥، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٤٤، ٥٤٧، ٥٥٣.
 عمر بن حبيب: ٤١٩.
 عمر بن مالك: ٣٨٧.
 عمران بن الحصين: ٤٤٧.
 عمران بن مليحان: ٤٤٥.
 عمران بن موسى الطيب: ٩٢.
 عمران: ٤٥٣.

- العمري: ٢٢٩، ٢٤١.
 عمرو الناقد: ٣٩٩.
 عمرو بن أخطب: ٤٤٥.
 عمرو بن أمية الضمري: ٣٤٣.
 عمرو بن الأحوص الحسمي: ٤١١.
 عمرو بن الحارث: ٩٣.
 عمرو بن الشريد: ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٥، ٤١٦.
 عمرو بن العاص: ١٢٦، ٢٠٤، ٣٥٢.
 عمرو بن خالد: ٤٠٥، ٤٠٦.
 عمرو بن دينار المكي: ٧٩، ٨٦، ١٠٧، ١٠٨، ٣٧٠، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٤٧.
 عمرو بن علي الفلاس: ٦٩.
 عمرو بن محمد الناقد: ٣٩٦.
 عمرو بن يحيى: ٣٩٢.
 عمير مولى أبي اللحم: ٣٨٧.
 عنتر العبيسي: ٤٤٢.
 العيار، أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد: ٩٣.
 عياش بن أبي ربيعة: ٤١٩.
 عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح: ٣٩.
 عيسى ابن مريم عليه السلام: ٣٤٥، ٤٨١.
 عيسى الحنات: ٣٥٧.
 عيسى الغرنوي: ٧٣.
 عيسى بن حجاج: ٥٢٨.
 عيسى بن طلحة: ٣٥٠.
 عيسى بن طهمان: ٣٨٧، ٣٨٨.
 عيسى بن عبد الملك: ١٠٦.
 غالب العطار: ٤٣١.
 غرس الدين خليل الحسيني: ٥٠٩.
 الغزالي: ١٦٠، ١٧٦، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٩٦.
 الغزالي، أبو بكر بن حمدان: ١٠٦.
 الغساني: ٣٩٦.
 الفارסקوري، زين الدين: ٨٤، ٥٠٧.
 الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد: ٧٧، ٣٠١، ٣٢٣.
 الفارقي، أبو علي الحسن بن إبراهيم: ٧٨.
 الفخر علي بن أحمد بن عبد الواحد: ٩٥.
 الفراء: ٣٢٧.
 الفرهودي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد
 ابن عمرو بن تميم الأزدي: ٧٨.
 الفزاري، مروان: ٣٩٢.
 الفسوي، أحمد بن محمد: ٤٠٠.
 الفضل بن عباس: ٤١٢.
 الفضل بن موسى: ٣٩٥.
 الفضيل بن عياض: ١٠٥.
 الفهري، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى
 ابن الجذ: ٧٥.
 الفوراني: ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٤١، ٣٦٣.

القلانسي، أبو الحرم محمد بن محمد بن محمد
ابن أبي الحرم: ٨١.

القلقشندي، شهاب الدين: ١٢٨.

القماح، أبو بكر محمد بن أحمد بن فرج: ٩٣.

القمني، زين الدين: ٥٠٧.

القوصي، الزين: ١٢٦.

قيس بن أبي حازم: ٣٤٠.

قيس بن السكن: ٤٤٦.

قيس بن عمرو: ٤٣٢.

قيصر: ٣٩٨، ٣٩٩.

كثير بن هشام: ٣٢٦، ٤٣١.

الكراتي، أبو جعفر محمد بن أحمد: ٩٤.

كريمة بنت المقداد: ٤٥١.

الكسائي: ٣١٢.

كسرى: ٤٨١.

كعب بن زيد بن قيس بن مالك: ٣٤٣.

الكلابي، شمس الدين محمد: ٨٤.

كلاب غلام العباس: ٤٣٩.

كلثوم بن زهدم: ٤٣٩، ٤٤٠.

كمال الدين الدميري: ١٢٤.

كمال الدين الرّيعي: ٨١.

الكناني، أبو القاسم حمزة بن علي: ٩٢.

اللؤلؤي، أبو علي محمد بن أحمد: ٦٧.

اللالكائي: ٤٦٢.

اللبان، أحمد بن محمد بن محمد: ٩٠.

الفيروزآبادي، مجد الدين: ١٣٠.

الفيومي، ناصر الدين محمد بن محمد البكري:

٨١.

القاضي حسين: ١٥٥، ٢٣٢، ٢٦٤.

القاضي عياض: ٣٩٠، ٤٢٥.

القاللي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن

عيدون: ٧٦.

قبصة بن وقاص السلمي: ٤٣٨، ٤٣٩.

قتيبة بن سعيد: ٩٣، ٩٤، ٣٨٨، ٤٠١،

٤٠٨، ٤٢٠.

القرافي، شهاب الدين: ٢٨٩.

قرد بن عمرو بن معاوية بن تميم: ٤٤٤.

القرطبي، أبو العباس: ٣٤٥.

القرظي، محمد بن كعب: ٣٦١.

القزويني، جلال الدين: ٧٤.

القشيري، تقي الدين: ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥،

٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٠،

٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٤،

٣٨٦.

القضاعي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن:

٩٣.

القطان: ٤٣١.

القعني: ٨٧، ٨٨، ٣٩٧.

مجاهد المكيّ المفسّر: ٣٨٩.
 مجد الدين البرماوي: ١٢٤، ١٤٧، ٥٠٩.
 مجنون ليلي: ١٢٩.
 المحاملي، أبو الحسن، أحمد بن محمد: ١٥٢،
 ٢٠١، ٢١٧.
 محب الدين ناظر الجيش: ٣٣١.
 محمد المغيري: ٥٠٧.
 محمد بن إبراهيم التيمي: ٣٨٧.
 محمد بن إبراهيم السهمي: ٤٣٢.
 محمد بن أبي بكر: ٣٥١.
 محمد بن أبي زيد بن أحمد الأصبهاني: ٩٥.
 محمد بن أبي سعد: ١٠٤.
 محمد بن أبي عدي: ١٠٤.
 محمد بن أبي يزيد: ٨٩.
 محمد بن أحمد بن أبي خلف: ٣٨٩.
 محمد بن أحمد بن الجنيد: ٩٦.
 محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله: ١٠٥.
 محمد بن أحمد: ٨٩.
 محمد بن إدريس: ٨٢.
 محمد بن الحنفية: ٣٥١.
 محمد بن الصباح: ٤١٩.
 محمد بن العلاء: ٤٢٨.
 محمد بن المثنى: ٤١٣، ٤٢٠.
 محمد بن المنكدر: ٣٨٩، ٣٩٠.

اللمخي، أبو محمد عبد الرحمن بن علي: ٨٨.
 اللواز، محمد بن طاهر بن أبي الفتح: ١٠٦.
 الليث بن سعد: ٩٢، ٩٤، ٣٩٠، ٣٩١،
 ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٠، ٤٢٠.
 المؤذن، أبو صالح أحمد بن عبد الملك: ٨٦.
 المازني، أبو المفضل محمد بن هند: ٤٤٨.
 المازني، أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى بن
 سلوان: ٨٨.
 المازني، أبو عثمان بكر بن محمد بن بقیة: ٧٨،
 ٣٢٢.
 المازني، أبو عمرو زيان بن العلاء: ٧٨.
 المازني، عبد الله الأنصاري: ٤٢٦.
 الماسرجسي، أبو الحسن محمد بن علي
 النيسابوري: ٧٩.
 مالك بن أنس: ٧٩، ١٠٨، ٣٨٧، ٣٩٧،
 ٣٩٨، ٣٥٥، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤٣٨،
 ٤٩٠، ٥٤٨.
 مالك بن العصب: ٤٤٠.
 مالك بن بحينة: ٤٤٠.
 مالك بن معبد: ٤٤٠.
 الماوردي: ١٥٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٩٠،
 ٣٦١، ٤٣٦.
 المبرد، محمد بن يزيد: ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠.
 المتولي: ١٥٣، ١٦٠، ١٧٤، ٢١٢، ٢٣٣،
 ٢٤٥، ٢٧٢.

- محمد بن جعفر بن سفيان: ١٠٥، ١٠٤.
 محمد بن رافع: ٤٣٨.
 محمد بن سعد بن أبي وقاص: ٤٣٩، ٣٥١.
 محمد بن سيرين: ٤١٣.
 محمد بن شهاب: ٤١٦.
 محمد بن صالح بن يحيى: ١٠٤.
 محمد بن طلحة بن عبيد الله: ٣٥١، ٣٥٠.
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: ٤١٨، ٤١٩.
 محمد بن عبد الرحمن: ٣٥٠.
 محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة: ٣٩٠، ٣٩١.
 محمد بن عبد الله بن نمير: ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣.
 محمد بن عبيد الله المخرمي: ٤١٧.
 محمد بن علي بن الحسين: ٣٩٠، ٣٨٩.
 محمد بن علي: ٣٥١.
 محمد بن كثير: ٤٠٤.
 محمد بن محمد التمار: ٤٥٠.
 محمد بن مقاتل: ٤١١، ٣٩٨.
 محمد بن هبة الله: ١٠٥.
 محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني: ٨٧.
 محمد بن يزيد بن المهاجر بن قنفذ: ٣٥٠.
 محمود بن إسحاق الصيرفي: ٨٩، ٩٥.
 محمود بن لبيد: ٤٥٠.
 مخلد بن يزيد: ٤٥٣.
 المديني، أبو صادق مرشد بن يحيى: ٩٣، ٩١.
 المديني، أبو عبد الله حامد بن محمد: ٨٧.
 المراغي، أبو حفص عمر بن حسن بن مزيد
 ابن أميلة: ٦٧.
 مرثد بن هارون: ٤٢٤.
 مروان بن الحكم: ٣٧٧.
 المروزي، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد: ٧٩، ١٥٥.
 المروزي، أبو زيد: ٢١٢.
 المروزي، محمد بن نصر: ١٧٥.
 المزني، أبو إبراهيم إسحاق بن يحيى: ٧٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٧٢.
 المزني: ٨١، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠.
 مسدد بن مسرهد: ٨٧، ٤٥٣.
 مسروق بن الأجدع: ٤٠٨، ٤٤٠.
 مسعود بن سنان: ٣٤٤.
 مسلم الزنجي: ٤٨٩.

مغيث بريرة: ٣٤٨.
 المغيرة بن شعبة: ٦٨.
 مغيرة بن مقسم الضبي: ٤٠٧.
 المفيد، أبو بكر: ١٠٩.
 المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي:
 ١٠٦.
 المقدسي، الضياء محمد بن عبد الواحد: ٣٦٥.
 مكّي بن إبراهيم: ٤٠٢، ٣٤٠.
 الملك الناصر حسن: ١٣٠، ١٣١.
 المنذري: ٤٤١، ٣٣٦.
 منصور بن المعتمر: ٨٨، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.
 المنصور علي بن الملك الأشرف: ٤٧٧.
 مهدي بن ميمون: ٤٤٥.
 مهلب بن أبي صفرة: ٤٤١.
 موسى عليه السلام: ٣٤٦، ٤٦٦، ٤٦٨،
 ٤٨٥.
 موسى بن إسماعيل: ٤٠٩، ٤٥٠.
 موسى بن عبد الرزاق: ٧٣.
 موسى بن عقبة: ٣٤٥، ٤١٥، ٤٢٩.
 موسى بن يعقوب الزمعي: ٤٥٢.
 الموفق، أبو محمد القاسم بن أحمد: ٧٧.
 الميدومي، أبو الفتح محمد ابن شرف الدين
 البكري: ٨١، ٩١، ١١٠.
 ميسرة خادم النبي: ٤٨٢.
 ميمون بن أبي شبيب: ٦٨، ٦٩.

مسلم بن الحجاج: ٦٨، ٧٩، ٩٠، ٩٤،
 ١٠٨، ١١٧، ١٢٠، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٦٦،
 ٣٧١، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦،
 ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١،
 ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٨،
 ٤٣٨، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٨٨.
 مسلم بن خالد، أبو خالد: ٧٩.
 مسلم بن صبيح، أبو الصّحى: ٤٠٨.
 المسور بن مخرمة: ٣٧٧.
 المصري، أبو عبد الله الحسين بن علي: ١٠٣.
 مصعب الزبيري: ٤٣٥.
 مطرف بن عبد الأعلى: ٤٤٠.
 مطلب بن شعيب الأزدي: ٩٤.
 معاذ بن فضالة: ٤١٩.
 المعافري، عامر بن يحيى: ٩٢، ٩٣، ٩٥.
 المعافى بن عمران: ١٠٥.
 معاوية بن الحكم: ٤٣٨.
 معاوية بن صالح: ٣٩٥.
 المعتز بالله الشاعر: ١٢٩.
 معقل بن سنان: ٢٩٣.
 معمر بن راشد: ٣٤٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨،
 ٤٠٠، ٤١١، ٤٥٠.
 المغراوي، شهاب الدين أبو العباس المالكي:
 ١٢٤.

ميمون بن مهران: ٣٤٩، ١٠٥.
 ميمونة بنت الحارث الهلالية: ٣٧١، ٤١٢،
 ٤١٦، ٤٣٢.
 النابغة الذبياني: ١٠٤.
 الناصر فرج ابن برقوق: ٤٧٤.
 نافع بن عتبة: ٤٣٦، ٤٣٧.
 نافع مولى ابن عمر: ٧٩، ١٠٨، ٣٨٩،
 ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١١.
 النجاشي: ٣٤٤.
 النجيب الحراني: ١٠٣.
 النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: ٧٧.
 النخعي، إبراهيم بن يزيد: ٢١١، ٤٠٥،
 ٤٠٦، ٤٠٧.
 النخعي، أبو سبرة: ١٠٣.
 النخعي، ثبابة بن يزيد: ١٠٤.
 النخعي، عبد الرحمن بن يزيد: ٤٠٥.
 النسائي: ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ٣٧٠، ٣٨٨،
 ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦،
 ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥،
 ٤٢٠، ٤٢٧.
 نسطور (الراهب): ٤٨٢.
 نصر بن عاصم الليثي: ٧٨.
 نوح عليه السلام: ٣٥١، ٤٨٠.
 نور الدين ابن عبد الوارث البكري المصري:
 ٨٤.

نور الدين الحكري: ٨٥.
 نور الدين بن العبيسي: ٥٣٢.
 النووي: ٦٩، ٧٠، ٩٠، ١٥١، ١٥٥،
 ١٥٧، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٤، ١٨٥،
 ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٥،
 ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٧٢،
 ٤٦٠.
 النيسابوري، أبو بكر بن القاسم بن عبد الله
 ابن عمر: ١٠٧.
 النيسابوري، أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن
 عبد الملك: ٨٦.
 هارون بن ملول: ٩٥.
 هاشم بن هاشم: ٣٤٠.
 الهاشمي، أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم بن
 الفرّج: ٨٨، ٨٩.
 الهاشمي، أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد
 الواحد: ٦٧.
 الهذلي، أبو خراش: ٤٤٤.
 هرقل: ٣٠٦، ٣٩٣، ٣٩٤.
 هشام الدستوائي: ٤١٩.
 هشام بن حسان: ٣٨٢.
 هشام بن عروة: ٤٣٥.
 هشيم: ٣٢٥، ٣٢٦.
 الهكاري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن
 علي المقدسي الحنبلي: ٨٨.

يحيى بن حماد: ٤٠٧.
 يحيى بن سعيد الأنصاري: ٤٣٢، ٤٢٠.
 يحيى بن عبد الله السلمي: ٤٠١، ٤٠٠.
 يحيى بن عمار بن أبي حسن: ٣٩٢.
 يحيى بن قزعة: ٤١٨، ٣٩٨، ٣٩٧.
 يحيى بن معين: ١١١، ٤٢٥، ٤٤٥، ٤٩٠.
 يحيى بن يحيى: ٤٠٤، ٣٩٦، ٣٨٨.
 يحيى بن يمان: ٦٧، ٦٨.
 يزيد بن أبي حبيب: ٣٩٤.
 يزيد بن خير: ٣٩٤.
 يزيد بن زريع: ٣٧٠.
 يزيد بن عبد الله بن أبي بردة: ٤٢٨.
 يزيد بن عبد الله بن الهاد: ٣٨٧.
 يزيد بن مروان: ٤٤١.
 يزيد بن هارون: ٣٥٠، ٤٢٤.
 يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ٣٩٧، ٣٩٩.
 يعقوب بن سفيان: ٩٦.
 يعقوب عليه السلام: ٣٤٥.
 يلبغا الخاسكي: ١٢٢.
 يوسف بن أبي الزهر الحلبي: ٩٤.
 يوسف بن يعقوب بن الماجشون: ٤٤٩.
 يوسف عليه السلام: ٤٢٠.
 يونس بن محمد المؤدب: ٩٤.
 يونس بن يزيد الأيلي: ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤.
 ٤٩٢، ٤٢٩، ٣٩٨، ٣٩٧.

هلال بن أبي ميمونة: ٤٣٨.
 هلال بن العلاء: ٤٠٥.
 هلال بن رداد: ٣٩٠.
 هلال بن عامر: ٤٣٢.
 الهمداني، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله
 شاه الدمشقي: ٨١.
 هند بنت المهلب: ٤٤١.
 هوذة بن خالد بن ربيعة العامري: ٤٤٢.
 الهيثمي، شمس الدين: ٥٣٧.
 الواحدي: ٣٢٤.
 الواقدي: ٤٨٨.
 وجيه الدين عبد الوهاب البهنسي: ٧٨.
 الوراق، السراج عمر بن محمد: ٩٧.
 ورد بن عمرو بن مداش: ٤٤٢.
 ورقاء بن عمر اليشكري: ٤١٧.
 ورقة بن نوفل: ٤٨٣.
 وزر بن سدوس الطائي: ٤٤٢.
 الوليد بن الرغبان: ١٠٥.
 الوليد بن مسلم: ٣٩١.
 يحيى بن سعيد: ٤٥٣.
 يحيى بن أبي كثير: ٣٦٣، ٣٩٠، ٤١٩، ٤٣٨.
 يحيى بن آدم: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.
 يحيى بن إسماعيل: ٦٧.
 يحيى بن المختار: ١٠٥.
 يحيى بن بكير: ٩٢، ٩٤، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤.

فهرس أسماء الكتب

- الإبانة للفراني: ٢٣١، ٢٤١، ٣٦٣.
- الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشيلي: ٣٦٥.
- الأحكام للضيء المقدسي: ٣٦٥.
- الأذكار للنووي: ٩٠.
- الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: ٤٦٢.
- الأزهارُ الغضةُ على أنهارِ الروضةِ للسراج البلقيني: ١١٤.
- أسد الغابة = كتاب ابن الأثير: ٤٢١، ٤٢٢..
- أسرار العربية لابن الأنباري: ٣٠٧.
- الإشراف لابن المنذر: ٣٦٧.
- أصحُّ المستندين في توضيح الدين للسراج البلقيني: ١١٣.
- الأطراف للمزي: ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨.
- ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٨، ٤١١.
- ٤١٤، ٤٢٠، ٤٣٩.
- إظهارُ المُستندِ في تعددِ الجمعةِ في البلدِ للسراج البلقيني: ١١٣.
- إفادة السامع: ٣٢٢.
- الأفراد لابن أبي عاصم: ٤٣٤.
- إكمال التدريب للعلم البلقيني: ١١٥.
- إكمال العُمدة لابن مالك: ٣٢٠.
- الأم للإمام الشافعي: ٩٨، ١٦٧، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٢٥.
- ٣٢٦، ٣٦٠، ٥٢٣.
- الإمدادُ على الإرشادِ للسراج البلقيني: ١١٦.
- ارتياح الأرواح للسراج البلقيني: ١١٣، ٥٠٤.
- الاستيعاب لابن عبد البر: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٤٤.
- ٤٤٥.
- اقتفاء الأعقاب بذكر أسماء ذوي الألقاب للسراج البلقيني: ١١٩.
- الانتصاف لابن ولّاد: ٣٣٠.
- بحر المذهب للرويانى: ٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٩.
- البديع في النحو: ٣٠٦.
- البرهان لإمام الحرمين الجويني: ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٦.
- البسيط في التفسير للواحدى: ٣٢٤.

تراجم البخاري للسراج البلقيني: ١١٦،
٤٩٤، ٤٦٥.

ترتيب الأم للسراج البلقيني: ١١٢.

ترجمان شعب الإيمان للسراج البلقيني: ١١٣.

ترجمة السراج البلقيني لابنه الجلال: ٧٣،
١٤٧، ١٢٠.

التسهيل لابن مالك: ٣٠٣، ٣١٨، ٣٣٣.

تصحيح المنهاج للسراج البلقيني: ١١٤،
١٧٨، ١٩٣، ٢٠٧، ٥٠٢.

التعليق على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي:
٣٠١، ٣٢٣.

التعجيز للسراج البلقيني: ١١٥.

تعريف الأخبار بما في البخاري من التراجم
والأخبار للسراج البلقيني: ١١٣.

التعريف والإعلام للتسهيل: ٤٥٢.

التعقب الواجب على الأمدي وابن الحاجب
للسراج البلقيني: ١١٨.

التعليق في شرح مختصر المزني للبغوي: ٢٧٢.

تعليقة أبي الفرج الرّاز: ٢٣٨.

تعليقة ابن النحاس على المقرّب: ٣٢٥.

تفسير أبي حيان الأندلسي: ٣١٩.

تفسير ابن عطية: ٣٢٣.

التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد
لأبي بكر الباقلاني: ٢٧٨.

البيان للعمري: ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٩،
٢٤٢، ٣٦٢.

التأديب مختصر التدريب للسراج البلقيني:
١١٥.

تاريخ دمشق لابن كثير: ١٣٢.

تاريخ نيسابور للحاكم: ٤٤١.

تتمة الكشف على الكشف للجلال البلقيني:
٣٢٥.

التّمة للمتولي: ١٥١، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١٠،
٢١١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦.

التجرّد والاهتمام بجمع فتاوى الوالد شيخ
الإسلام للعلم البلقيني: ١٢٠.

تجريد أسماء الصحابة للذهبي: ٤٢٠، ٤٢١،
٤٤٦.

تحفة سلطان المسلمين من العلماء النبلاء بإزالة
المفسدين والرد على القوم الجهلاء للسراج
البلقيني: ١١٩.

التّحقيق للنووي: ١٥٧.

التدريب للسراج البلقيني: ١١٥، ١٧٧،
٢٧٤.

التذهيب للذهبي: ٤٤٦.

تذيل ابن فتحون على الاستيعاب: ٤٣٦.

التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان
الأندلسي: ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٢٩.

- حاشية التجريد للذهبي: ٤٣٧.
- حاشية الزافعي للسراج البلقيني: ٢١٠، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨.
- حاشية شرح الألفية للسراج البلقيني: ٣٢٤.
- حاشية شرح المهدب للسراج البلقيني: ٢١١.
- الحاوي الصغير للماوردي: ١٨٥، ٢٤٤، ٢٦٨.
- الحاوي للماوردي: ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥.
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني: ٤٥١.
- حواشي الروضة = حاشية الروضة للسراج البلقيني: ١١٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧.
- حواشي مختصر السنن للمنذري: ٣٣٦.
- خدمة نعل القدم المحمدي للسراج البلقيني: ١١٣.
- دعاء الأنام إلى زاد الإسلام للسراج البلقيني: ١١٩.
- الدلالات المحققة في الوقف على طبقة بعد طبقة للسراج البلقيني: ١١٤.

- التقرير في التفسير للسراج البلقيني: ١١٧.
- التقييد والروية للسراج البلقيني: ١١٧.
- تكذيب مدعي الإجماع مكابرة على منع تعدد الجمعة في القاهرة للسراج البلقيني: ١١٤.
- تلخيص المقال من تهذيب الكمال للسراج البلقيني: ١١٨.
- التلخيص لابن القاص: ٢٣٨.
- التنبية للشيرازي: ٢٦٨.
- تنقيح القول المعلوم في تحقيق عموم المفهوم للسراج البلقيني: ٢٨١، ١١٧.
- تهذيب الكمال للمزي: ٤٠١، ٤٠٠.
- التهذيب للغوي: ٢٤١، ٢٣٧، ٢٢٤، ٢١٧.
- التوجيه المنور على المحرر للسراج البلقيني: ١١٥.
- جامع الخطيب البغدادي: ٧٠.
- الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج: ٩٠، ٣٧١، ٣٨٩، ٤٧٤.
- الجامع الكبير: ١٩٠.
- الجامع للترمذي: ٨٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٤١٥.
- جلاء المعنى في الاسم والمسمى للسراج البلقيني: ١١٨.
- الجمع بين الصحيحين للحمدي: ٣٦٥.
- الجواب الوجيه عن تزويج الوصي للسفيه للسراج البلقيني: ١١٧، ١٨٢.

زيادات النووي على الروضة: ١٧٤، ٢١٩، ٢٢٨.

ستر التعاطي لأنساب الرشاطي للسرّاج البلقيني: ١١٩.

سنن أبي داود: ٦٨، ٨٧، ١٠٧، ٣٦٩، ٤٣٢، ٤٣٩.

السّنن الكبير للبيهقي: ٤٠٠.

الشاطبية في القراءات: ٧٣.

الشامل لابن الصبّاغ: ٢١٧، ٢٤٦، ٣٦١.

شرح التّسهيل لابن مالك: ٣٠٨، ٣١٧.

شرح التّكملة للخفّاف: ٣١٨، ٣٣١.

شرح العمدة لابن دقيق العيد: ٢٨٨، ٣٥٢، ٣٨٤، ٣٥٣.

شرح الكافية الشّافية لابن مالك: ٣٠٦، ٣١٩.

شرح الكافية الشّافية للسرّاج البلقيني: ١١٧.

الشّرح الكبير للرافعي: ١٥٣، ١٧٣، ١٨٦.

١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٩.

٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٧.

شرح المهذّب للنووي: ١٦٢، ١٦٥.

شرح الوسيط للسرّاج البلقيني: ١١٦.

شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني: ٢٨١.

شرح مسلم للسرّاج البلقيني: ١١٧.

شرح مسلم للنّووي: ٤٦٠.

الدمارُ والعارُ على من قال: إن الله يراه الكفار ديوان جميل بن معمر: ١٢٩.

ديوانُ حُطَبِ جُمُعِيَّاتٍ بليغات ودقائق مطربات للسرّاج البلقيني: ١١٩.

ديوان مجنون ليلي: ١٢٩.

ذكرُ الأسانيد في لفظة المسانيد للسرّاج البلقيني: ١١٨، ٣٣١.

ذكرُ التفرّيع والمستند في تخيير الولد للسرّاج البلقيني: ١١٩، ٢٤٠.

ربيع الأبرار للزّخشري: ٤٤٤.

الرّدُّ على الرافضة في أمورهم الباطلة المتناقضة للسرّاج البلقيني: ١١٩.

رسالة فيما يدخل فيه العبد المسلم في ملك الكافر ابتداء للسرّاج البلقيني: ١١٤.

الرّسالة للإمام الشّافعي: ٢٨١، ٢٩٨، ٤٥٦، ٤٩١، ٤٥٨.

رفعُ الضمان عن من لم يُجرِ خيانة إذا نصّبَه الحاكمُ للأمانة للسرّاج البلقيني: ١١٧.

الرّوضة للنووي: ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٢.

زهرُ الربيع في فنون المعاني والبيان والبديع للسرّاج البلقيني: ١١٨، ٤٦٤.

العَرَفُ الشَّذِيَّ عَلَى جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٦.

الْعُمْدَةُ لَعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ: ٣٥٣، ٣٦٠،
٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨١، ٤١١.

فَتَاوَى الْبَغْوِيِّ: ١٤٨، ١٤٩.

الْفَتْحُ الرَّبَانِيُّ بِتَفْسِيرِ الْمَثَانِيِّ لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ:
١١٧.

فَتْحُ اللَّهِ مِمَّا لَدَيْهِ فِي الْمُدَّعِيِّ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ
لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

الْفَتْحُ الْمَقَرَّرُ فِي شَرْحِ الْمَحَرَّرِ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٥.

الْفَتْحُ الْمَوْهَبُ فِي الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ وَالْمَوْجِبِ
لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٧.

فُرُوعُ ابْنِ الْحَدَّادِ: ٢٣٧.

الْفَوَائِدُ الْجِسَامُ عَلَى قَوَاعِدِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ
لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٢.

الْفَوَائِدُ الْجَمَّةُ فِي إِفْرَادِ الْعَمِّ وَجَمْعِ الْعَمَّةِ
لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

الْفَوَائِدُ الْمُحَضَّةُ عَلَى الرَّافِعِيِّ وَالرُّوَضَةِ
لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٤، ٢٣٤، ٢٤٣.

الْفَيْضُ الْجَارِي شَرْحُ الْبَخَارِيِّ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٦، ٣٠٦، ٣٣٨.

الْقَامُوسُ لِمَجْدِ الدِّينِ الْفَيْرُوزِآبَادِيِّ: ١٣٠.

الْقَصِيدَةُ فِي تَرْوِيجِ الْحُكَامِ لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ:
١١٣.

شَعْرُ الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ: ١٢٩.

الشَّمَائِلُ لِلتَّرْمِذِيِّ: ٣٩٦.

الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ: ١٠٤.

صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ: ٦٨.

صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ: ٢٩٥، ٣١٣، ٣٢٥،

٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣،

٢٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٧،

٤٠٠، ٤٥٤، ٤٧٤، ٤٩٤.

الصَّحِيحَانِ: ٢٤٨، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٦٥،

٣٦٨، ٣٧٦، ٣٨١، ٤٥٨، ٤٧١.

الصَّوَاعِقُ الْمَاحِقَةُ لِلطَّائِفَةِ الزَّادِقَةِ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٢،

٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٩.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

طَرِيقُ السَّلَامَةِ مِنْ صَعَقَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٩.

الطَّرِيقَةُ الْوَاضِحَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّنَائِحِ لِلْسَّراجِ
الْبُلْقِينِيِّ: ١١٣.

طَبِيُّ الْعَبِيرِ لِنَشْرِ الضَّمِيرِ لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ:
١١٧.

عَرَفُ الشَّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا لِلْسَّراجِ الْبُلْقِينِيِّ:
١١٣، ٣٣٢.

محاسنُ الاصطلاح وتضمينُ كتابِ ابن
الصلاح للسَّراج البلقيني: ١١٢، ٥٥٨.

المحرَّر في الفقه للرافعي: ٧٣، ١٧٢، ٢٠٣،
٢١٨، ٢٤٠، ٢٦١، ٢٦٨.

المحصول لفخر الدِّين الرَّازي: ٢٨١، ٢٨٨.
مختصر ابن الحاجب: ٢٩٦.

مختصر الأطراف للسَّراج البلقيني: ١١٨.
مختصر البخاري للقرطبي: ٣٤٥.

مختصر البويطي: ١٦٧، ١٨٠، ٢٠٠.
المختصرُ المحبَّر في شرحِ المحرَّر للسَّراج
البلقيني: ١١٥.

المختصر للمزني: ١٧٣، ١٩٧، ١٩٨،
٢٥١، ٢٥٦.

المسؤول في علمِ الأصولِ للسَّراج البلقيني:
١١٨، ٢٨١.

المستدرك للحاكم: ٤٨٨.

المستصفى للغزالي: ٢٩٦.

المستندُ القويُّ لتزكية مالِ الصبيِّ للسَّراج
البلقيني: ١١٩.

مسند الإمام أحمد: ١١٠.

مسند البزار: ٧٠.

مُسند عَبْدِ بنِ مُحمَّد: ٣٣٧.

مصنف عبد الرزاق: ٤٥٣.

قَطْرُ السَّيْلِ في أمرِ الخيلِ للسَّراج البلقيني:
١١٢.

القطرُ الواسِعُ على الزهرِ الباسمِ في سيرة أبي
القاسم للسَّراج البلقيني: ١١٨.

القولُ الحسنُ في ترجمة الحسنِ للسَّراج
البلقيني: ١١٩.

القول الفصل في الوترِ بالفصل والوصل
للسَّراج البلقيني: ١١٩.

الكافية الشافية في النحو لابن مالك: ٧٣،
١٢٩، ٧٤.

الكامل لابن عدي: ٤٢٥.

كتاب أبي المحاسنِ المالكيِّ في المسلسلات:
١٠٨.

كتاب سيبويه: ١٣٢، ٣٠١، ٣٢٣.

كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم: ٦٩،
٧٠.

الكشَّافُ على الكشافِ للسَّراج البلقيني:
١١٦.

كفاية النبيه إلى توجيه التنبيه للسَّراج البلقيني:
١١٩.

المباحث المشرقة لتقي الدين السبكي: ١١٤.
المُجتبى للنسائي: ٣٧٠.

المجموع للمحاملي: ٢١٧.

- المطلب لابن الرِّفعة: ٢٢٩.
- المعجم الأوسط للطبراني: ٤٥٠، ٤٥٢.
- المغازي لابن إسحاق: ٤٢٣.
- المفصل للزَّخشي: ٣٠٧، ٣٢٠.
- المقرب لابن عصفور: ٣٢٥.
- المُلَمَّاتُ بِرَدِّ المِهْمَاتِ للسَّراج البُلْقيني: ١١٤، ٢٤٣.
- مناب الشافعيّ للفخر الرّازي: ٤٦١.
- النصوص عن الشافعيّ في الأصول للسَّراج البُلْقيني: ١١٨، ٤٥٦، ٤٥٨.
- منظومة الجلال البُلْقيني: ٢٩٧.
- المنهاج للنووي: ٢٤٠، ٢٦٨.
- منهَجُ الأصْلين = منهج أصول الدِّين للسَّراج البُلْقيني: ١١٢، ٤٥٧، ٤٦٢.
- المهذَّب لابن كيسان: ٣٢٠.
- المهذَّب للنووي: ٢٤١.
- المواعظُ والعِبَرُ للسَّراج البُلْقيني: ١١٨.
- المُوجز في الطَّب لابن النَّفيس: ٥٠٥.
- المورد العذب: ٤٤٤.
- مولّدات ابن الحداد: ٧٢.
- نبذة العُدّة فيما وقع لعبد الغنيّ في العُمدة للسَّراج البُلْقيني: ١١٧، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٩.
- النجومُ المُطلّعة على المذاهبِ الأربعة للسَّراج البُلْقيني: ١١٥.
- النَّسب لأبي عُبيد: ٤٤٢.
- نفائسُ الاعتدالِ في خصائصِ خيرِ العبادِ للسَّراج البُلْقيني: ١١٨.
- النفائسُ في هدمِ الكنائسِ للسَّراج البُلْقيني: ١١٨.
- النّهاية لإمام الحرمين الجُويني: ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٨٤.
- النّهاية لابن الأثير: ١٠٤.
- الوسيط للغزالي: ٢٤٠.
- الينبوعُ في إكمالِ المجموعِ للسَّراج البُلْقيني: ١١٤.

فهرس القوافي الشعرية

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
وإذا سلمت من النوائب أصبحت	فداء	الكامل	علاء الدين الإربلي	٢	٥٥١
فوالله ما نلتُم وما نيلَ منكم	مقارب	الطويل	عبد الله بن رواحه	١	٣٠٥
وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	قارب	الطويل	سواد بن قارب	١	٣٠٩
سُقِيتُ شرابَ الحبِّ في أصل طينتي	بطيئتي	الطويل	سراج الدين البلقيني	٣٦	٥٠٢
أوضح الحقُّ برُّسلي	اعوجاجا	مجزوء الرمل	شرف الدين ابن قاضي الجيل	٤	١٣٦
بُنِيَ اقتدى بالكتابِ العزير	وراجا	المتقارب	السراج الوراق	٢	٩٧
إمامٌ مح الله بنور سراجِه	تاجِه	الطويل	شرف الدين ابن قاضي الجيل	١١	١٣٤

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
هو التكدير للأفراح ماح	انتزاح	الوافر	جلال الدين البلقيني	٢١	٥٥٧
من صدّ عن نيرانها	براح	مجزوء الكامل	مجهول	١	٣٠٩
إذا اسودّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنّ	أسدا	الطويل	عمر بن أبي ربيعه	١	٣٠٨
فقلتُ عساها نارُ كاسٍ وعَلَّها	فأعودُ	الطويل	مجهول	١	٣١٠
والله يُبْقِي شيخَ الإسلامِ لنا	للتجددِ	الكامل	زين الدين العراقي	٧	٥١٢
عَظُمَ المصابُ به وعَزَّ الفادي	النادي	الكامل	نور الدين ابن العبيسي	٢٠	٥٣٢
قسماً فما يأتي الزمان بمثلِ منّ	ضجّر	الكامل	مجهول	٤	١٢٥، ٥٠٦
ألا ليت شعري هل إلى أمّ مالكٍ	صبرا	الطويل	ابن ميادة	١	٣١٦
لقد ظهرت فلا تخفى على أحدٍ	القَمَرا	البسيط	ذو الرّمة	١	٧٣
ألا إن بدرأ في الوقائع تُذَكَّرُ	وَيُنصَرُّ	الطويل	سراج الدين البلقيني	١١	٤٨٧

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
فهذان أولي بالسقوط وكائن	جعفر	الطويل	جلال الدين البُلُقيني	١	٤٨٨
لَقَطَرٌ حَوَى الحَبَرَ السَّرَاجَ جَدِيدُ	مَسِيرُ	الطويل	مجهول	١٠	٥١٧
عَمَّتْ فضائله فعمَّ مصابه	مأجور	الكامل	علاء الدين الإربلي	٤	٥٤٩
إذا التَقَمَ الشَّيْطَانُ قَلْبَكَ غَافِلًا	فَطَهَّرِ	الطويل	جلال الدين البُلُقيني	٦	٤٧٠
وليَّ عهدٍ أبيه كان نصَّ على است	مُتَنَطَّرِ	البسيط	ابن حجر العسقلاني	٢	٤٧٥
أَبْصَارُ حُسَّادِهِ فِي مَوْضِعِ النَّظَرِ	النَّضِيرِ	البسيط	زين الدين طاهر بن حبيب	٤١	٥١٤
يا عينُ جودي لفقدِ البحرِ بالمطرِ	تَدْرِي	البسيط	ابن حجر العسقلاني	١١٦	٥٢١
إني رأيتُ وفي الأيامِ تجربةٌ	الأثرِ	البسيط	مجهول	٢	٥٥٣
وعلى الدُّمَيْنَةِ من سكينِ حاضرِ	سَيَّارِ	الكامل	النابعةُ الذبيانيُّ	١	١٠٤
بالحكمِ زَوْجٍ في اثنتينِ بِعَشْرِهَا	لُعْشِرِهَا	الكامل	سراج الدين البُلُقيني	٢٠	٤٩٩

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
حلفَ الزمان ليأتينَ بمثله	فكفّر	الكامل	مجهول	١	٥٠٦
حُكِّمَ الردى الجاري مع الأقدارِ	جارِ	الكامل	عيسى بن حجاج	٦٣	٥٢٨
وإذا أصابَ ولا أصابك حدثٌ	القهارِ	الكامل	علاء الدين الإربلي	٣	٥٥١
ونصّه يُعْمَلُ بالظواهرِ	الأوامرِ	الرجز	جلال الدين البلقيني	١	٢٩٧
تجمّع فيه من الفضلِ ما	الغابرِ	المتقارب	علاء الدين الإربلي	٢	٥٤٨
هذي المرأةُ وبن شيرازُ	بازُ	دوبيت	شرف الدين ابن قاضي الجليل	٤	١٣٩
أعيدُ أبا حفص المَفْدَى من العِدا	والإنسِ	الطويل	شهاب الدين السعدي	٢٩	٥١٢
يشملُ الناسَ بالتوالِ ويُبيدِ	الاختصاصِ	الخفيف	علاء الدين الإربلي	٢	٥٥٥
كادت تزولُ الراسياتُ لهولِه	الأرضِ	مجزوء الكامل	علاء الدين الإربلي	٢	٥٤٧
عُنفاً صبرتُ على الخطوبِ لأنني	أصنعُ	الكامل	مجهول	١	٥٥٤
وكان من العلومِ بحيث يُقضى	بالجميعِ	الوافر	مجهول	١	٧١

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
سبيلُ الموتِ غايةُ كلِّ حيٍّ	داعي	الوافر	قطري بن الفجاءة	١	٥٥٤
إلى الله أشكو ما لقيت تأسفاً	تخلّفاً	الطويل	علم الدين البُلُقيني	٣٣	٥٥٨
سراجُ العلم والزُّلفا	يطفى	مجزوء الوافر	الخفاف	٨	٥٣٣
يا قلبُ صابرٍ لما تلقاه من أسفٍ	والسَّلفِ	البسيط	سراج الدين الحمصي	٨٨	٥٤٠
عَدَسٌ ما لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ	طَلَيْقُ	الطويل	ابن مفرغ الحميري	١	٣٠٥
والصَّبْرُ في الأرزاءِ خَيْرُ نتيجةٍ	وَأَلَيْقُ	الكامل	مجهول	١	٥٥٢
فلا تَلَحْنِي فيها فَإِنَّ بحبها	بلايلُهُ	الطويل	مجهول	١	٣١١
أُنَاعِيَهُ إنَّ النفوسَ منوطةٌ	قائِلُهُ	الطويل	علاء الدين الإربلي	٢	٥٤٦
وما نَفَسُ الإنسانِ إلا خِزَانَةٌ	مراحِلُهُ	الطويل	علاء الدين الإربلي	٤	٥٤٩
رِفْقاً سَعَادُ فَعَقْدُ الصبرِ مَحْلُولُ	مَقْلُولُ	البسيط	ناصر الدين ابنُ عِشائِر	٢٧	٥١٠
بديتهُ تعلو رَوِيَّةٌ غيره	بالفضلِ	الطويل	جلال الدين البُلُقيني	١	٤٧١

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
وليس يَصْحُ في الأذهانِ شيءٌ	دليل	الوافر	المتنبي	١	٤٧٣
إذا كان عَزَمِي أنْ أَبَتْ بوصفه	مُنَظَّمًا	الطويل	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبيل	٤	١٤١
حَمَى بِسَهَامِ السَّحَرِ مِن طَرَفِهِ فَمَا	فَمَا	الطويل	شرفُ الدين ابنُ قاضي الجبيل	٨١	١٤٢
بعدَ الأحبةِ صبري صارَ مُنْهَزَمًا	مُنْسَجَمًا	البسيط	شمسُ الدين الهيثميُّ	٦٢	٥٣٧
أَلَيْفُ الْوَجْدِ يُقْرِكُ السَّلامَا	مَا	الوافر	ابن زُرَّاعَة	٥٠	٥١٨
ولكنَّا سبِي الْعَدُوِّ فَهَلْ تُرَى	وُتْسَلِّمُ	الطويل	ابن قِيَم الجوزية	١	٤٦٩
عشرون حَتْمًا زَوْجَ الْحَكَامِ	وَالْإِحْرَامِ	الكَامِل	سراجُ الدِّين الْبُلْقِينِي	٢٢	٥٠٠
أَقْسَمْتُ لَا يَيْدِي التَّبَسُّمِ مَبْسَمِي	مُنْهَمِ	الكَامِل	فخر الدين عثمانُ الشَّغْرِي الحنفي	١٧	٥٣٤
سَلِمَتْ رِعَاكَ اللَّهُ يَا أُمَّ سَالِمِ	الْأَكَارِمِ	الطويل	سراجُ الدِّين الْبُلْقِينِي	١١٧	٤٧٩

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الآيات	الصفحة
أتى في البخاري حكمة في التراجم	البراجم	الطويل	سراج الدين البلقيني	٦٣	٤٩٤
إمام الناس، فارس كل علم	باهتمام	الوافر	العلم البلقيني	٩	٧١
هو شيعي وأستاذ علمي	حلومي	الخفيف	شرف الدين ابن قاضي الجبيل	١	١٤٠
لولا رجال لهم ورد يقومونا	يصومونا	البسيط	مجهول	٢	١٠٣
لم يبق بعدك للباكين أجفان	أعوان	البسيط	أصيل الدين ابن الخصري المالكي	٢٢	٥٣٥
يا شيخ الاسلام يا علامة الزمن	كالزمن	البسيط	مجهول	١١	٤٩٨
نعم من الرئع يرى الميت من رهن	الحزن	البسيط	سراج الدين البلقيني	٦	٤٩٩
غذيت بعلم النحو إذ در لي ثديا	تحيا	الطويل	أبو حيان الغرناطي	٦٠	٩٧
رعى الله من أضحى بعلم الهدى يحيا	الوحيا	الطويل	سراج الدين البلقيني	٧٧	٤٨٨

فهرس الأماكن والمواضع

الأبواء: ٤٦٥.	الحبشة: ٤٦٩.
أُحُد: ٤٣٦، ٤٢٦، ٣٣٨.	الحجاز: ٤٧٤.
بدر: ٤٤٦، ٤٨٥، ٤٨٧.	الحديبية: ٣٧٦.
البرُّس: ١٠٣.	حراء: ٣٩٠.
البصرة: ٤٣٨، ٤٢٤، ٤٢٣، ٧٧.	حُنين: ٤١١.
بُصري: ٣٩٣.	خراسان: ١٣٨، ٧٢.
بغداد: ٤٩٠.	الخشابية: ٥٠٥.
بُلَيقين: ١٣٠.	خير: ٤٢٨، ٣٤٩.
بواط: ٤٦٥.	دار الحديث الأشرفية: ١٣٢.
تبوك: ٤٣٠، ٤٢٦، ٣٩٨.	الدثينة: ١٠٤، ١٠٣.
تربة صوفية خانقاه سعيد السعداء: ٥٠٩.	دمشق: ٤٧٤، ١٣٢، ٩٣، ٩٠، ٨٨، ٧٧.
الثغر: ٨١.	الدُّمينة: ١٠٤.
الجامع الصّالحي: ١٢١.	الرصافة: ١٤٤.
الجامع الطولوني = جامع ابن طولون:	رَضوى: ٥٣٤.
١٢٣، ١٢٢.	الرَّقَتان: ١٤٤.
جامع بغداد: ١٢٦.	الروم: ٤٦٩.
جامع عمرو بن العاص: ١٢٦.	زاوية الإمام الشافعي: ١٢٦.
حارة بهاء الدّين قراقوش: ٥٠٧.	زربية شيخوا: ١٢٦.
حارة بهاء الدّين: ١٢٠.	سكندرية: ٨١.

- المدرسة الظاهرية الجديدة: ١٢٣.
 المدرسة الظاهرية: ١١٦.
 المدرسة الكاملة: ١٢٦، ٨٣.
 المدرسة الملكية: ١٢٢.
 المدينة المنورة: ٧٩، ١٠٦، ٣٤٨، ٣٧٥،
 ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٩٠.
 المزدلفة: ٤٠٥.
 المسجد الأقصى: ٥٤٣.
 المسجد الحرام: ٤١١، ٣٣٤.
 مصر - الديار المصرية: ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨١،
 ٨٤، ٨٥، ٩٣، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠،
 ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٥،
 ٤٧٤، ٥١٣.
 مكة: ٧٩، ٨٣، ١٠٦، ١٢٤، ٢٠٠، ٣٦٦،
 ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٤٤٦،
 ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١.
 منى: ٣٩٧، ٤٠٥.
 نيسابور: ٤٤١.
 هراة: ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.
 الوقف السيفي: ١٢٣.
 وقف طقجي: ١٢٣.
 اليمن: ١٠٣.
- الشام: ٧٢، ٨١، ٨٥، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٢،
 ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٦، ٣٤٠، ٣٩٤،
 ٤٢٤، ٤٧٥، ٥٤٣.
 الطائف: ٤٠١.
 طيبة: ٤٩٤.
 عدن: ١٠٤.
 العراق: ٧٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٤، ٤٠٤.
 العراقيين: ١٣٩.
 العقبة: ٤٧٤.
 غرناطة: ٧٥.
 فارس: ٤٦٩.
 القاهرة: ٧٣، ٧٤، ٨٣، ١١٤، ١٢٢.
 قبة الخانقاه البيبرسية: ١٢١.
 القدس = بيت المقدس: ٨٢، ٣٣٤.
 الكعبة: ٤٥٣، ٥٤٣.
 ماردين: ١٣٧، ٥٤٦.
 مازندران: ١٤٠.
 المدرسة الأشرفية: ١٢١.
 المدرسة الألفية: ١٢٢.
 المدرسة البديرية: ٨٤، ١٢١.
 المدرسة الحجازية: ١٢١، ١٤٨.
 المدرسة الخروبية: ١٢١.
 المدرسة الصلاحية: ١٢٢.

ثبت المصادر والمراجع

١. الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم بن عمرو الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٩٩١ م.
٢. حكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥ م.
٣. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٤. أخبار القضاة، لوكيع، أبي بكر محمد بن خلف الضبيّ البغدادي (ت ٣٠٦هـ)، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧ م.
٥. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، أبي عبد الله محمد بن إسحاق (ت ٢٧٢هـ)، تحقيق: عبد الملك دهيش، دار خضر، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
٦. آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ م.
٧. الآداب للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨ م.
٨. الأدب المفرد، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٩ م.
٩. الأذكار النووية أو «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار»، للنووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠ م.

١٠. أساس البلاغة، للزَّحْشَرِي، أبي القاسم محمود بن عُمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحِيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
١١. أسد الغابة، لابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
١٢. أسماء من يعرف بكنيته، لابن بريدة الموصلي، أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد (ت ٣٧٤هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن إقبال، الدار السلفية، الهند، ط ١، ١٩٨٩م.
١٣. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للأَنْصَارِي، زين الدين زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
١٤. الأشباه والنظائر النحوية، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
١٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
١٦. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد زهدي النجار، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣م.
١٧. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
١٨. إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
١٩. إنباء الرِّوَاة على أنباء النُّحَاة، للقفطي، جمال الدِّين علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦م.
٢٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، علاء الدين علي بن سليمان الدمشقي الصالح الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، د.ت.
٢١. إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري، أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المالكي (ت ٥٣٦هـ)، تحقيق: عمَّار الطالبي، دار الغرب الإسلامي بيروت.
٢٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٣. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، للهمداني، أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، (ت ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، ط ٢، ١٣٥٩هـ.
٢٤. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط ١، ١٩٩٤م.
٢٥. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢٦. بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، للرويانى، عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
٢٧. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧م.
٢٨. البصائر والذخائر، للتّوحّيدى، أبي حيّان علي بن محمّد (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
٢٩. بغية الوعاة، للسيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
٣٠. بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البرّ، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمّد مرسي الخولي، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، د.ت.
٣١. بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، للغزّي، رضي الدّين أبي البركات محمد بن أحمد بن عبد الله (ت ٨٦٤هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣٢. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط ١، ١٩٨٦م.
٣٣. البيان في مذهب الإمام الشّافعي، للعمراني، أبي الحسين يحيى بن أبي الخير (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النووي، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٠م.
٣٤. تاج العروس من جواهر القاموس، الزّبيدي، محمّد مرتضى بن محمّد (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة محقّقين، المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م - ٢٠٠١م.

٣٥. التاريخ الأوسط، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط ١، ١٩٧٧م.
٣٦. تاريخ الثقات، للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط ١، ١٩٨٤م.
٣٧. التاريخ الكبير، للبخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د.ت.
٣٨. تاريخ المدينة، لابن شبة، أبي زيد عمر بن زيد بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري (ت ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة، ١٣٩٩هـ.
٣٩. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.
٤٠. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
٤١. التبصرة في أصول الفقه، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٤٢. تجريد أسماء الصحابة، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٤٣. التحدث بنعمة الله، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: هيثم خليفة طعيمة، المكتبة العصرية، صيدا، ٢٠٠٣م.
٤٤. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٤٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط ٢، ١٩٨٣م.
٤٦. تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٧. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملحق، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاد اللحاني، دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٤٨. تذكرة الحفاظ، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٩. التذكرة الحمْدُونِيَّة، لابن حمدون، أبي المعالي محمّد بن الحسن (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.

٥٠. ترجمة سراج الدّين البلقيني، بقلم ولده الجلال عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية في ٦٥ لوحة تحت رقم ٨١٠٧ / ح.

٥١. التعديل والتجريح ألّمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، أبي الوليد سليمان ابن خلف بن سعد القرطبي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط ١، ١٩٨٦م.

٥٢. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي بيروت، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٥٣. تفسير ابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط ٣، ١٤١٩هـ.

٥٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٩٦٩م.

٥٥. تكملة المعاجم العربيّة، دوزي، رينهارت، ترجمة: محمّد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨م.

٥٦. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط ١، ١٩٩٥م.

٥٧. التلخيص، لابن القاص، أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، د.ت.

٥٨. التنبيه في الفقه الشافعي، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، د.ت.

٥٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق، نور الدين علي بن محمد ابن علي بن عبد الرحمن الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف أو عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.

٦٠. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، شركة علاء الدين للطباعة، بيروت.

٦١. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ.

٦٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزني، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.

٦٣. التهذيب، للبغوي، الحسين بن مسعود الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٦٤. التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لابن منده، أبي عبد الله محمد بن إسحاق العبدوي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٢م.

٦٥. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم، لابن ناصر الدين الدمشقي، شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الشافعي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

٦٦. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط ١، ١٩٧٣م.

٦٧. جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ٢.
٦٨. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الدمشقي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ٢٠٠١م.
٦٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ت.
٧٠. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢م.
٧١. جزء الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، دار الأقصى، الكويت، ط ١، ١٩٨٥م.
٧٢. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميري (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٢م.
٧٣. جهرة نسب قریش وأخبارها، للزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ١٣٨١هـ.
٧٤. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط ١، ١٩٩٩م.
٧٥. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد (ت ٧٥١هـ)، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
٧٦. الحاوي الصغير، للقرطبي، عبد الغفار بن عبد الكريم الشافعي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: صالح ابن محمد بن إبراهيم الياس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٧٧. الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: الدكتور محمود مطرجي وآخرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٨. حجة القراءات، لابن زنجلة، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (توفي حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، د.ت.
٧٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٤م.
٨٠. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للقفال الشاشي، أبي بكر محمد بن أحمد (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: ياسين أحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
٨١. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
٨٢. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين الساعدي، أحمد بن عبد الله ابن أبي الخير اليمني (توفي بعد ٩٢٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٥، ١٤١٦هـ.
٨٣. الدّارس في تاريخ المدارس، النّعمي، عبد القادر بن محمّد (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، ١٩٨٨م.
٨٤. الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني، دار الجليل، بيروت، د.ت.
٨٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٨٦. دلائل النبوة، للفريابي، أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَفاض (ت ٣٠١هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٨٧. ديوان أبي حيّان الأندلسي، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٩م.
٨٨. ديوان النّابغة الذّبباني، أبي أُمّامة زياد بن معاوية (ت ١٨ق.هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.
٨٩. الذخيرة، للقرافي، أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.

٩٠. ذيل الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢ م.
٩١. الذيل على رفع الأصر، للسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: حودة هلال، ومحمد صبيح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.
٩٢. رجال صحيح مسلم، لابن منجويه، أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
٩٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، أبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر (ت ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦، ٢٠٠٠ م.
٩٤. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ١٩٤٠ م.
٩٥. رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.
٩٦. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.
٩٧. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلى، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
٩٨. الرّوض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، محمد عبد المنعم، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤ م.
٩٩. روضة الطالبين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣ م.
١٠٠. زاد المسير في فهرست الصّغير، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.

١٠١. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط ١٥، ١٩٨٧ م.

١٠٢. سُرّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، أبي محمد عبد الله بن محمد (ت ٤٦٦ هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصّعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٥٢ م.

١٠٣. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السّجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.

١٠٤. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م.

١٠٥. سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.

١٠٦. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوّض، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

١٠٧. السنن الكبرى، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط ١، ١٣٤٤ هـ.

١٠٨. سير أعلام النبلاء، الذّهبي، شمس الدّين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ.

١٠٩. السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٦ م.

١١٠. السيرة النبوية لابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت ٢١٣ هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، ١٩٥٥ م.

١١١. شذرات الذّهب، لابن العماد الحنبلي، أبي الفلاح عبد الحّي بن أحمد الدّمشقي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

١١٢. شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي، تحقيق: فادي نصيف، وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
١١٣. شرح ديوان المتنبي، للواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، دار صادر، بيروت.
١١٤. شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، مصوِّرة دار إحياء التراث العربي في بيروت عن الطبعة المصرية.
١١٥. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
١١٦. شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، د.ت.
١١٧. شعب الإيمان، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ٢٠٠٣م.
١١٨. الشُّعر والشُّعراء، لابن قتيبة، أبي محمَّد عبد الله بن مسلم الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠١م.
١١٩. الشَّائِل المَحْمُدية، للترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، (ت ٢٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٢٠. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.
١٢١. صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
١٢٢. صحيحُ ابن خُزَيْمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣م.
١٢٣. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٢٤. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٢٥. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
١٢٦. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسّخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
١٢٧. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطنّاحي وعبد الفتّاح الحلّو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٢م.
١٢٨. طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهبة، أبي بكر بن أحمد الدمشقي (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
١٢٩. طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (ت ٦٤٣هـ)، محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
١٣٠. الطبقات الكبرى، لابن سعد، أبي عبد الله محمد (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.
١٣١. عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، لابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عز الدين البدراني، دار الكتاب، الأردن، إربد، ٢٠٠١م.
١٣٢. العجالة في الأحاديث المسلسلة، للفاداني المكي، علم الدين أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى (ت ١٤١١هـ)، دار البصائر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
١٣٣. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط ٣، ١٩٨٩م.
١٣٤. العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام على شرح عمدة الأحكام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، المكتبة السلفية، ١٤٠٩هـ.
١٣٥. عنوان العنوان، للبقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠٠١.

١٣٦. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، للسنيكي الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ)، المطبعة الميمنية، د.ت.

١٣٧. غوامض الأساء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٣٨. الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ)، تحقيق: حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٣٩. فتاوى ابن الصلاح، تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٤٠. فتاوى البغوي، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، مخطوط المكتبة السليمانية، تركيا، رقم: (٦٧٥ / ٣).

١٤١. فتاوى السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، دار المعارف، د.ت.

١٤٢. الفتاوى، لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الفتاح، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

١٤٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٤٤. فتح العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر، بيروت (وهو مطبوع بهامش المجموع شرح المذهب).

١٤٥. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.

١٤٦. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، للسنيكي الأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد (ت ٩٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

١٤٧. الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام، لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، دار أروقة، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.

١٤٨. فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبی، صلاح الدین محمد (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.

١٤٩. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م.

١٥٠. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

١٥١. القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: نزيه كمال حماد وعثمان جمعة ضمرية، دار القلم، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٥٢. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

١٥٣. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٥٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٧٩م.

١٥٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

١٥٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.

١٥٧. الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٥٨. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.
١٥٩. اللباب في الفقه الشافعي، للمحاملي، أبي الحسن أحمد بن محمد الضبي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٦هـ.
١٦٠. لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
١٦١. اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣ م.
١٦٢. المثلث، لابن السيد البطليوسي، أبي محمد عبد الله بن محمد (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١ م.
١٦٣. مجمع الأمثال، للميداني، أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
١٦٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤ م.
١٦٥. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.
١٦٦. المجموع شرح المذهب، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، د.ت.
١٦٧. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
١٦٨. المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٩٧٧ م.
١٦٩. مختصر البويطي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: أيمن ابن نصار بن نايف السلايمة، إشراف: أ.د. حمد بن حماد الحماد، رسالة ماجستير، الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ.

١٧٠. المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي الأموي القرشي (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط ١، ١٩٩١ م.

١٧١. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٧٢. المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٣ م.

١٧٣. المسلسلات، لابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ)، مخطوط ضمن المكتبة الشاملة.

١٧٤. مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.

١٧٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١ م.

١٧٦. مسند البزار (البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٩ م.

١٧٧. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.

١٧٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الشافعي (ت ٨٤٠ هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٧٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أبي العباس أحمد بن محمد بن علي (توفي نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

١٨٠. مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط ١، ٢٠٠٦ م.

١٨١. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

١٨٢. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) (وهو شرح سنن أبي داود)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨١ م.
١٨٣. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م.
١٨٤. معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط ١، د.ت.
١٨٥. المعجم الأوسط، للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وأحمد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
١٨٦. معجم البلدان، للحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧ م.
١٨٧. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح ابن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٨٨. معجم الصحابة، للبغوي، أبي القاسم عبد الله بن محمد (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين الجنكي، دار البيان، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
١٨٩. المعجم الكبير، للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، د.ت.
١٩٠. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦ م.
١٩١. معرفة السنن والآثار، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
١٩٢. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٩٩٨ م.
١٩٣. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧ م.

١٩٤. المعرفة والتاريخ، للفسوي أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م.
١٩٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥ م.
١٩٦. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
١٩٧. المغني عن حمل الأسفار (تخرّيج أحاديث إحياء علوم الدين)، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٥ م.
١٩٨. المغني لابن قدامة، أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعلي المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨ م.
١٩٩. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.
٢٠٠. المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٢٠١. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، للبلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير ابن صالح الكناني (ت ٨٠٥هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، د.ت.
٢٠٢. مناقب الإمام الشافعي، للرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٦ م.
٢٠٣. المنتخب من مسند عبد بن حميد، للكثيري أبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصبيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٨٨ م.
٢٠٤. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٢ م.

٢٠٥. المنجم في المعجم، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٥م.
٢٠٦. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٥م.
٢٠٧. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٠٨. موطأ الإمام مالك بن أنس المدني (ت ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
٢٠٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.
٢١٠. نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٢١١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
٢١٢. نسب قريش، للزبيري، أبي عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب (ت ٢٣٦هـ)، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د.ت.
٢١٣. نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ط ١، ٢٠٠٧م.
٢١٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
٢١٥. نواذر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، للحكيم الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر (توفي نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٢١٦. الهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للكلوذاني، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

٢١٧. الوسيط في المذهب، للغزالي، أبي حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم أو محمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.

٢١٨. وفيات الأعيان، لابن خلّكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.



فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة المشرف العام على مشروع المكتبة البلقينية.....	٧
مقدمة التحقيق.....	١١
مخطوطة الكتاب.....	١٣
عملنا في الكتاب.....	١٦
علم الدين البلقيني سيرة حياته (٧٩١هـ - ٨٦٨هـ).....	١٩
شيوخ العلم البلقيني.....	٢٦
تلاميذ العلم البلقيني.....	٣١
تصانيفه.....	٤٣
نشأته ووظائفه.....	٤٩
نماذج من الأصل المخطوط المعتمد في التحقيق.....	٥٥
نص عنوان الكتاب كما جاء على طرة المخطوط.....	٦٣
مقدمة المؤلف.....	٦٥
ذكر شيء من مروياته تبركاً بذلك.....	٨٦
ذكر تصانيفه.....	١١٢
ذكر المدارس التي درس فيها ووظائفه التي باشرها.....	١٢١
فصل في ثناء الأئمة عليه.....	١٢٩
ذكر شيء من اختياراته في المذهب وانفراداته عن الأصحاب وترجيحاته.....	١٥٠

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ شَيْءٍ مَّا تَعَقَّبَ بِهِ عَلَى الرَّافِعِيِّ وَالنُّوَوِيِّ فِي الْحِكَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِ	
ذَلِكَ	٢٠٩
ذِكْرُ مُنَاسِبَتِهِ لِأَبْوَابِ الْفَقْهِ عَلَى قَاعِدَةِ أَصْحَابِنَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -	٢٤٨
ذِكْرُ شَيْءٍ مَّا أَنْشَأَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ وَالضُّوَابِطِ الَّتِي ضَبَطَ بِهَا مَتَفَرِّقَاتِ كَلَامِ	
الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ	٢٦٢
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ	٢٧٥
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَكَلَامِهِ وَأَبْحَاثِهِ فِيهِ	٣٠١
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْحَدِيثِ	٣٣٤
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ	٤٥٦
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ وَالْمَنْطِقِ وَالسِّيَرِ وَالْمَغَازِي وَغَيْرِ ذَلِكَ ..	٤٦٤
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ فِي التَّصَوُّفِ وَالْوَعْظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ	٤٦٦
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَرَامَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -	٤٧٤
ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ نَظْمِهِ وَشَعْرِهِ تَبَرُّكاً بِذَلِكَ	٤٧٩
ذِكْرُ النَّبَأِ عَنْ مَرَضِهِ وَوَفَاتِهِ	٥٠٥
ذِكْرُ شَيْءٍ مِمَّا رُئِيَ لَهُ مِنَ الْمَنَامَاتِ الصَّالِحَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -	٥٠٨
ذِكْرُ شَيْءٍ مِمَّا مُدِّحَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -	٥١٠
ذِكْرُ شَيْءٍ مِمَّا رُئِيَ بِهِ وَقِيلَ فِيهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -	٥١٨
الفهارس الفنية	٥٦١
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	٥٦٣
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	٥٧٠
فهرس الآثار	٥٧٨
فهرس الأعلام	٥٨٣
فهرس أسماء الكتب	٦١٠

٦١٧ فهرس القوافي الشعرية
٦٢٤ فهرس الأماكن والمواضع
٦٢٦ ثبت المصادر والمراجع
٦٤٦ فهرس المحتويات

